

٢١٧٢

ك. م.

١٧٤٤

كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد
القيرواني ، تأليف المنوفي ، علي بن محمد
- ٣٩٩ هـ . بخط عبد الرحمن البلتاجي
المالكي ١٢٨٨ هـ .

٤٦٢ ق ١٦ س ٥ ر ٢٢ × ١٦ سم

نسخة جيدة ، متنها بالخمرة ، بخط نسخ
مستارة

الازهرية ٢ : ٣٩٢ ، الاعلام ٥ : ١٦٤

المذهب المالكي ، فقه المذاهب
الاسمية - المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ المسند - شيخ رسالتين أبي زيد القيرواني

مكتبة	رقم
اسم الكتاب	تاريخ
اسم المؤلف	عدد الأوراق
اسم المكتبة	عدد الصفحات

هذا شرح ابراهيم
 مني السلام على التمام
 والكمال والحمد لله
 على كل حال وعلى
 الله على سيدنا
 محمد وعلى اله
 وصحبه

مكتبة	رقم
اسم الكتاب	تاريخ
اسم المؤلف	عدد الأوراق
اسم المكتبة	عدد الصفحات

وسلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

نفاية الطالب الرباني
 عم سبعة بن أبي زندلقبري
 تأليف
 ابراهيم بن علي

فقد

قوله وارضا به ما يصير به راضيا وهو خفض من قوله رضى الله عنه لان المراد به اللهم انهم عليه بنعم كثيرة عظيمة
يرضى ولا يلتفت لسواها فندبر في مواضع الخ كالموضوعة لا كالمعلقة اي من قن ان وضوءه باق وتوهم عدم نقالة فهو على وضوء
قن انه صلى ركعتين وتوهم انه انما صلى ركعة فقط فيجعل على ركعة فقط واقول لا يخفى ان هذا البحث من جهة علم البيان لا الشرع
استقاط قوله لان علية الخ وقد في الشرع اي الشارع الذي هو الله حقيقة والي صلى الله عليه وسلم مما جاز اي نهى عن تركه
على سبيل الاحجاب والرياء لا على سبيل الاعتزاز بالنعمة فانه جاز كما افاد ذلك بعض المتأخرين واراد بقوله جاز ان منعه
تعالى وما ينهيه ربك فحدث والظن الكبرية اذا اتبعني فقد كل من الرياء والعجاب والاعتزاز في جميعها جانب دونه المتصور
ابو محمد عبد الله بن ابي زيد القيس والي رضى الله
عنه وارضا به وهي رواية يثا والرواية
الصحيحة عدم ثبوتها وهي رواية يثا والرواية
احد ظاهرا انه غير يقال وهو فعل ماض بحكي به ما وقع
وتالي الكتاب مستقل لم يقع فالتناسب ان يصير يقول
اجيب باجوبة منها انه استعمل الماضي بوضع
المستقبل لانه مزية الواقع لانه لما وثق من نفسه
باجاد هذا التالى صار كما يحق الموجود لان غلبت
الظن واليقين في موطن من الشرع تأنيها لاي شيء كمال
نفسه وفيها تنزيهية وقد نرى الشرع عنها فقال تعالى
فلا تروا انفسكم اجيب بان ذلك جازين بل بلغ درجة
التالى او بان ذلك من صانع بعض فلا مذمة ومناقبة
الشئ وسيرة معروفة نقلنا منها جملة في الاصل
ولله الحمد ولما كان تالي هذا الكتاب والا قدر عليه
من نعم الله عليه وكان شكر المنعم واجبا قال **الحمد لله**
اداما واجب عليه وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر
ذي مال لا يبد فيه بالحمد لله فهو اجره ولا يعار في
هذه الحديث حديث السمية المتقدم فان حديث
ما في اربعها السمية حمل على ابتداء الكلام بحيث لا يسقط امر
وكان يلحق بغيره ما لا يعلق عليه فذهب وكان صاحب فرائد في عاقل خد شتي نفسي ان
الجلس كذا وكذا اسئلة لا يابها صاحب في الاصل تقدم انه لم يسمع من شرحين الامور الكبرى
من الاصل ثم يجوز ان يكون اراد كذا مني او حديثا يعلم تحقيق ذلك مما جازي فلله الحمد اي على نقلنا جملة من مناقبة
عظيمة حيث حصل له او شجاعة بركة وكونه خفيلا علم وهو نعمة فينبغي الحمد على تلك النعمة او قلله الحمد على تلك النعمة
والسيرة فيكون حمدا على نعمه فيكون الحمد في الاصل كذا في المعصية او من قام به لخدمته
القاموس وما في قيل في

من قوله وارضا به ما يصير به راضيا وهو خفض من قوله رضى الله عنه لان المراد به اللهم انهم عليه بنعم كثيرة عظيمة
يرضى ولا يلتفت لسواها فندبر في مواضع الخ كالموضوعة لا كالمعلقة اي من قن ان وضوءه باق وتوهم عدم نقالة فهو على وضوء
قن انه صلى ركعتين وتوهم انه انما صلى ركعة فقط فيجعل على ركعة فقط واقول لا يخفى ان هذا البحث من جهة علم البيان لا الشرع
استقاط قوله لان علية الخ وقد في الشرع اي الشارع الذي هو الله حقيقة والي صلى الله عليه وسلم مما جاز اي نهى عن تركه
على سبيل الاحجاب والرياء لا على سبيل الاعتزاز بالنعمة فانه جاز كما افاد ذلك بعض المتأخرين واراد بقوله جاز ان منعه
تعالى وما ينهيه ربك فحدث والظن الكبرية اذا اتبعني فقد كل من الرياء والعجاب والاعتزاز في جميعها جانب دونه المتصور
ابو محمد عبد الله بن ابي زيد القيس والي رضى الله
عنه وارضا به وهي رواية يثا والرواية
الصحيحة عدم ثبوتها وهي رواية يثا والرواية
احد ظاهرا انه غير يقال وهو فعل ماض بحكي به ما وقع
وتالي الكتاب مستقل لم يقع فالتناسب ان يصير يقول
اجيب باجوبة منها انه استعمل الماضي بوضع
المستقبل لانه مزية الواقع لانه لما وثق من نفسه
باجاد هذا التالى صار كما يحق الموجود لان غلبت
الظن واليقين في موطن من الشرع تأنيها لاي شيء كمال
نفسه وفيها تنزيهية وقد نرى الشرع عنها فقال تعالى
فلا تروا انفسكم اجيب بان ذلك جازين بل بلغ درجة
التالى او بان ذلك من صانع بعض فلا مذمة ومناقبة
الشئ وسيرة معروفة نقلنا منها جملة في الاصل
ولله الحمد ولما كان تالي هذا الكتاب والا قدر عليه
من نعم الله عليه وكان شكر المنعم واجبا قال **الحمد لله**
اداما واجب عليه وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر
ذي مال لا يبد فيه بالحمد لله فهو اجره ولا يعار في
هذه الحديث حديث السمية المتقدم فان حديث
ما في اربعها السمية حمل على ابتداء الكلام بحيث لا يسقط امر
وكان يلحق بغيره ما لا يعلق عليه فذهب وكان صاحب فرائد في عاقل خد شتي نفسي ان
الجلس كذا وكذا اسئلة لا يابها صاحب في الاصل تقدم انه لم يسمع من شرحين الامور الكبرى
من الاصل ثم يجوز ان يكون اراد كذا مني او حديثا يعلم تحقيق ذلك مما جازي فلله الحمد اي على نقلنا جملة من مناقبة
عظيمة حيث حصل له او شجاعة بركة وكونه خفيلا علم وهو نعمة فينبغي الحمد على تلك النعمة او قلله الحمد على تلك النعمة
والسيرة فيكون حمدا على نعمه فيكون الحمد في الاصل كذا في المعصية او من قام به لخدمته
القاموس وما في قيل في

قوله على ابتداء السمية اي على ابتداء الكلام خلا جملة السمية فانها متقدمة اي وما عدا قوله وفي الله تعالى
الشيخ وفي بعض النسخ حمل على الابتداء السمية وحاصله ان حديث السمية حمل على الابتداء الحقيقي والحمد لله على الاضيق
بشيء مما التبان على فقره فان قلت هذا على ان حديث السمية على الحقيقي والسمة على الاضيق في قلت انما لم يعكس
لان حديث السمية اقوى من حديث الحمد لان حديث السمية صحيح وحديث الحمد حسن كذا الخط بعض الفضلاء والله
علم وموافقة كتاب الله الوارد على هذا الوجه ولا يخفى ان السمية في الاصل مصدر سمي لانه ليس بمرد فامراد باسم الله الرحمن الرحيم
وكما انها اي السمية صارت حقيقة عرفية فيها فلا اعتراض بها جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
المجود عليه فمكرر مع قوله لا جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
والامور وحديث السمية حمل على ابتداء السمية
واقر الابد اباجملة الاسمية على الفعلية ولا لـ
على عظمها حيث جعلت مفتحا للقرن العظيم والحمد
لغة الوصف باجليل على جبهة العظيم والجميل لجل
جميل اختياريا واصطلاحا فعل يشترط في السمع
سبب كونه متعيا وذلك الفعل ما فعل القلب اعني
الاغشاد بانصافه بصفاة الحال والجلال او فعل
اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح و هو
التيان ما فعل داله تعالى ذلك وهذا هو الشكر
لغة واما اصطلاحا فهو في العهد جميع ما افعم الله
به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق الله
ونعطاء لجله كصر في النظر الى مطالعة مصنوعات
والسمع الى تلقي ما يبي عن مرقاة ولا حسان عن
منهاية فالنسبة بين الخدين عموم وخصوص من وجه
وبين الشكر بن عموم مطلق الذي اسم موصول لصفة
لله او يدل منه جملة **ابتداء الانسان بنعمته**
صلة والابتداء اعني الاختراع والاول واللام في
الانسان لا تستغني عن الجنس والانسان مشققت
التانس وقيل من الشيان والنعمة بكسر النون ما افعم الله

قوله على ابتداء السمية اي على ابتداء الكلام خلا جملة السمية فانها متقدمة اي وما عدا قوله وفي الله تعالى
الشيخ وفي بعض النسخ حمل على الابتداء السمية وحاصله ان حديث السمية حمل على الابتداء الحقيقي والحمد لله على الاضيق
بشيء مما التبان على فقره فان قلت هذا على ان حديث السمية على الحقيقي والسمة على الاضيق في قلت انما لم يعكس
لان حديث السمية اقوى من حديث الحمد لان حديث السمية صحيح وحديث الحمد حسن كذا الخط بعض الفضلاء والله
علم وموافقة كتاب الله الوارد على هذا الوجه ولا يخفى ان السمية في الاصل مصدر سمي لانه ليس بمرد فامراد باسم الله الرحمن الرحيم
وكما انها اي السمية صارت حقيقة عرفية فيها فلا اعتراض بها جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
المجود عليه فمكرر مع قوله لا جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
والامور وحديث السمية حمل على ابتداء السمية
واقر الابد اباجملة الاسمية على الفعلية ولا لـ
على عظمها حيث جعلت مفتحا للقرن العظيم والحمد
لغة الوصف باجليل على جبهة العظيم والجميل لجل
جميل اختياريا واصطلاحا فعل يشترط في السمع
سبب كونه متعيا وذلك الفعل ما فعل القلب اعني
الاغشاد بانصافه بصفاة الحال والجلال او فعل
اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح و هو
التيان ما فعل داله تعالى ذلك وهذا هو الشكر
لغة واما اصطلاحا فهو في العهد جميع ما افعم الله
به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق الله
ونعطاء لجله كصر في النظر الى مطالعة مصنوعات
والسمع الى تلقي ما يبي عن مرقاة ولا حسان عن
منهاية فالنسبة بين الخدين عموم وخصوص من وجه
وبين الشكر بن عموم مطلق الذي اسم موصول لصفة
لله او يدل منه جملة **ابتداء الانسان بنعمته**
صلة والابتداء اعني الاختراع والاول واللام في
الانسان لا تستغني عن الجنس والانسان مشققت
التانس وقيل من الشيان والنعمة بكسر النون ما افعم الله

من قوله على ابتداء السمية اي على ابتداء الكلام خلا جملة السمية فانها متقدمة اي وما عدا قوله وفي الله تعالى
الشيخ وفي بعض النسخ حمل على الابتداء السمية وحاصله ان حديث السمية حمل على الابتداء الحقيقي والحمد لله على الاضيق
بشيء مما التبان على فقره فان قلت هذا على ان حديث السمية على الحقيقي والسمة على الاضيق في قلت انما لم يعكس
لان حديث السمية اقوى من حديث الحمد لان حديث السمية صحيح وحديث الحمد حسن كذا الخط بعض الفضلاء والله
علم وموافقة كتاب الله الوارد على هذا الوجه ولا يخفى ان السمية في الاصل مصدر سمي لانه ليس بمرد فامراد باسم الله الرحمن الرحيم
وكما انها اي السمية صارت حقيقة عرفية فيها فلا اعتراض بها جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
المجود عليه فمكرر مع قوله لا جليل الخ والحمد لله لا يشترط ان يكون اختياريا كما في جهة الوجه وامراد الجليل ولو في تركه
والامور وحديث السمية حمل على ابتداء السمية
واقر الابد اباجملة الاسمية على الفعلية ولا لـ
على عظمها حيث جعلت مفتحا للقرن العظيم والحمد
لغة الوصف باجليل على جبهة العظيم والجميل لجل
جميل اختياريا واصطلاحا فعل يشترط في السمع
سبب كونه متعيا وذلك الفعل ما فعل القلب اعني
الاغشاد بانصافه بصفاة الحال والجلال او فعل
اللسان اعني ذكر ما يدل عليه او فعل الجوارح و هو
التيان ما فعل داله تعالى ذلك وهذا هو الشكر
لغة واما اصطلاحا فهو في العهد جميع ما افعم الله
به عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق الله
ونعطاء لجله كصر في النظر الى مطالعة مصنوعات
والسمع الى تلقي ما يبي عن مرقاة ولا حسان عن
منهاية فالنسبة بين الخدين عموم وخصوص من وجه
وبين الشكر بن عموم مطلق الذي اسم موصول لصفة
لله او يدل منه جملة **ابتداء الانسان بنعمته**
صلة والابتداء اعني الاختراع والاول واللام في
الانسان لا تستغني عن الجنس والانسان مشققت
التانس وقيل من الشيان والنعمة بكسر النون ما افعم الله



قوله **رعاية** صلاح الخ الصلاح ما قبله فسادا كقابلية الانعام بالعقاب والاصلاح ما قبله صلاحا كقابلية الانعام بدنيا من انعام جبرهم
وفي المقام كلام اخر فلا حاجة الى حليته فلا يمتري في هذا بناء منه على ان الهداية تعني الدلالة وما اذا اراد بالهداية الوصول الى
الفعل فلا بد من ذلك السؤال والاولى حمل المقام عليه كما فعله بعضهم لانه لا يخرج الى سؤال مع مناسبتة لقوله بعد وفيل من خذله بعد له لان
معنى الصلاح خلق قدرة المعصية في قلب من اراد خذله قال لا يخرج ولا يخرج نفسه بعد من طريقتي الخير والشر من ان يبين له طريق
الخير والشر ليس بمجدول وقيل معنى سيمتدون الخ والاصلاح ان هذا الخ من الاول اذ قد نهى عن الطاعة فكل الطاعة مع عسر
عليه اه والظن اني ان يرجع للاول لان تيسير المعصية بمعنى رخصتها في الطاعة حيث يراد بها سيرة عليهم
فيهم وقوله محبوبه لهم اي محبوبه لهم اذ خوفي العقوب جود خذق اختيارا على الحق او خاف من الظاهر في جعلها او القاهر
اي عجزه ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
والفصل الذي يكون فيه ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
دون الاستسلام فلذلك لا اذا كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
ذلك ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
ويمكن ان يكون له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
يقال ان قوله لا اذا كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
بذكر الايمان اي بذكر المؤمنين عند الايمان والكفر والاسلام
هذه المادة في ضمن مقام من المؤمنين على خطه الجدة بالاجابة
التيير بالمؤمنين وكانه قال ان الذين هم على خطه الجدة بالاجابة
جربان العادة بذكر المؤمنين عند الايمان والكفر والاسلام
ارادة الفرق بين ذي الايمان وذي الكفر والاسلام
بذكر اوصاف هذا ووصاف هذا اي اذا ارادوا
ان يذكروا اوصاف هذا ووصاف هذا بغيرون بالمؤمنين
ون المؤمنين وهذا الذي قرناه بالسطر فصار
واما فقد عجزوا ووافوا لا يحتاج لتكرار
بغير المؤمنين دون المسلمين جربان العادة بذكر
الايمان كقابلية بينه وبين الكفر اي قلوب الخ
فيه اشارة الى ان الصدور كجانب من استعمال اسم الجمل
وهو الصدور على حال وهو القلب وامر بالقلب العقل
لذلك ان القلب قد يطلق كافي الشئ في شرح العقيدة ويؤيد
ويرد به العقل في يطلق ويراد به الجهة وذلك بقوله
والقلوب جمع قلب ويقع على الجهة الصدور على معنى
القيام بها وهو العقل عند القابل بالهداية
بالفعل في الشئ
الحاصل فيها قلوبهم
قال في الاستبان على التبيين والشرح
الذي جعل مرادنا للاسلام في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحل للظالمين بالاسلام يتعلق بقوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحل للظالمين بالاسلام يتعلق بقوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين

وغيره فلا
شي خفي
بأنه
الموفق

قوله **رعاية** صلاح الخ الصلاح ما قبله فسادا كقابلية الانعام بالعقاب والاصلاح ما قبله صلاحا كقابلية الانعام بدنيا من انعام جبرهم
وفي المقام كلام اخر فلا حاجة الى حليته فلا يمتري في هذا بناء منه على ان الهداية تعني الدلالة وما اذا اراد بالهداية الوصول الى
الفعل فلا بد من ذلك السؤال والاولى حمل المقام عليه كما فعله بعضهم لانه لا يخرج الى سؤال مع مناسبتة لقوله بعد وفيل من خذله بعد له لان
معنى الصلاح خلق قدرة المعصية في قلب من اراد خذله قال لا يخرج ولا يخرج نفسه بعد من طريقتي الخير والشر من ان يبين له طريق
الخير والشر ليس بمجدول وقيل معنى سيمتدون الخ والاصلاح ان هذا الخ من الاول اذ قد نهى عن الطاعة فكل الطاعة مع عسر
عليه اه والظن اني ان يرجع للاول لان تيسير المعصية بمعنى رخصتها في الطاعة حيث يراد بها سيرة عليهم
فيهم وقوله محبوبه لهم اي محبوبه لهم اذ خوفي العقوب جود خذق اختيارا على الحق او خاف من الظاهر في جعلها او القاهر
اي عجزه ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
والفصل الذي يكون فيه ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
دون الاستسلام فلذلك لا اذا كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
ذلك ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
ويمكن ان يكون له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
يقال ان قوله لا اذا كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له الا ان كان له ان لا يكون له
بذكر الايمان اي بذكر المؤمنين عند الايمان والكفر والاسلام
هذه المادة في ضمن مقام من المؤمنين على خطه الجدة بالاجابة
التيير بالمؤمنين وكانه قال ان الذين هم على خطه الجدة بالاجابة
جربان العادة بذكر المؤمنين عند الايمان والكفر والاسلام
ارادة الفرق بين ذي الايمان وذي الكفر والاسلام
بذكر اوصاف هذا ووصاف هذا اي اذا ارادوا
ان يذكروا اوصاف هذا ووصاف هذا بغيرون بالمؤمنين
ون المؤمنين وهذا الذي قرناه بالسطر فصار
واما فقد عجزوا ووافوا لا يحتاج لتكرار
بغير المؤمنين دون المسلمين جربان العادة بذكر
الايمان كقابلية بينه وبين الكفر اي قلوب الخ
فيه اشارة الى ان الصدور كجانب من استعمال اسم الجمل
وهو الصدور على حال وهو القلب وامر بالقلب العقل
لذلك ان القلب قد يطلق كافي الشئ في شرح العقيدة ويؤيد
ويرد به العقل في يطلق ويراد به الجهة وذلك بقوله
والقلوب جمع قلب ويقع على الجهة الصدور على معنى
القيام بها وهو العقل عند القابل بالهداية
بالفعل في الشئ
الحاصل فيها قلوبهم
قال في الاستبان على التبيين والشرح
الذي جعل مرادنا للاسلام في قوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحل للظالمين بالاسلام يتعلق بقوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين
الحل للظالمين بالاسلام يتعلق بقوله ان الله لا يهدي القوم الظالمين

بالفعل المحيية بحسب السبب عن السبب وفيه نقد فيه
وتأخير التقدير وعاملين بما انتهم به رسوله وكنت
وانما قدم المحرور على السبب به لتستقيم الوضو
وهو حلية الكلام وطم فلا منه هنا وفي اجابات ما
تنطق به الالسة ان الايمان مركب من ثلاثة اشيا
النطق والتقدير والعمل بالجوارح وهو خلاف
ظم كلامه اول الباب المذكور انه مركب من الاولين
فقط واما الثالث فشرط كمال لا شرط صحة وهذا
هو المشهور وقوله بالاسلام باطمين خرج مخرج
الغالب ان ذلك انما يكون في حق من يتاى منه
النطق وما غيره فيخرج به عن ذلك الاشارة وتعالى
اي المؤمنين ما علمهم الله تعالى وهو الايمان
ووقفوا عند ما حد لهم وهو الواجبات والمندوب
بان واجبات والمكرهات فالوقوف هنا منصوب
له واحد اوجه وهو الما طبة على الشئ والملازمة فوقفوا على
الواجبات والمندوبات بان متال وعلى المكرهات
واحرمان بالاجتناب واعتوا بمعنى اكتفوا اي احل
لهم بالنفس عا حرم عليهم بالنفس وهذا الشئ
حكمة اعتبار الامتنان في جانب الاول دون الثاني وانما كان
المخرج من المبدء لا بالنظر الى ان عدمه واما بالنظر الى
عدم الامتنان واما ما لا يتوقف فصحته على فيه كذا المعصية واد
عدمه واما ما لا يتوقف فصحته على فيه كذا المعصية واد
بهم وفيه مخالفة ما ذكره في قوله تعالى وما اهل من

قوله وما يتصل الخ امراد الاتصال بربته السنين بعد ربته الواجبات وان فعلت قبلها او وحدها بالسوق والاستسقا
اي الخار من سبق كونه هو ظاهر في حال الاضطرار وما يتصل به وطسنة انه لو اتم بغيره ما فعله الجوارح وقوله من ذلك خارجا
او من الضمير استتر في يتصل اي والذي يتصل بالواجب حاله كون ذلك الذي يتصل بمفعول الجوارح او حال من الواجب اي حاله كون
الواجب مما فعله الجوارح والاحتمالات مثلا زمان فاذا العترة الواجب من افعال الجوارح فالتسليم به كذلك واذا اعتبره مما يتصل به
الاستسقا في التسليم به كذلك واذا العترة استعمل بالواجب من افعال الجوارح يكون ذلك الواجب من افعال الجوارح وبذلك وانما قصر اسم
الاستسقا على ما فعله الجوارح لكونه بين المتصل بعد قوله من السنين من موكد بها ونوافلها ويرغابها لان التلذذ بها لا يتصل
بالواجب من افعال الجوارح فقط بخلاف ما يتصل به الاستسقا الواجب فلا يتصل به رغبة وما تقتضيه القلوب الواجب لا يتصل به سنة
ولا رغبة واجتنب ان اعمال الجوارح فيها ما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها
بما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها

كالملة على الحصة ثم سعى في سلبها
الكتاب فقال اما كلمة افتاح وفصل في فصلها بين
الكلامين من امراد ان يتكلم بكلام غير الذي هو
فيه **وبعد** ظهر في سلب على القم **اعان**
الله اي خلق لنا قدرة على الطاعة والخطاب في
قوله **وايانا** وغيره مما سياتي من سلاله تاليين هذا
الكتاب وهو الشيخ محمد بن يحيى **رعانية** اي حفظ
وداعه وهي الجوارح السبعة بامثال الامور
واجتناب المشبهات **واعاننا على حفظ ما وعدنا**
من شريعته جمع شريعة وهي الاحكام بالانسان بالامور
وكانت اوسنة او فضيلة وترك المشبهات محرمه
كانت او مكرهة **فالت جواب** اما التقدير اما
بعد تقديم ما يجب تقديمه من الشا على الله تعالى
والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم فالت
سالتين ان الكتاب للجملة **حكمة** وهي القليلة
اللفظ الكثيره المعنى ثم بين الجملة بقوله **من واجب**
امور الديانة وفي نسخة الديانة بضم السين اجمع
باعتبار انواع العبادات مما تنطق به الالسنه كالم
الشهادتين والاسماء المعروفة والتهنئة المنكر وما

قوله وما يتصل الخ امراد الاتصال بربته السنين بعد ربته الواجبات وان فعلت قبلها او وحدها بالسوق والاستسقا
اي الخار من سبق كونه هو ظاهر في حال الاضطرار وما يتصل به وطسنة انه لو اتم بغيره ما فعله الجوارح وقوله من ذلك خارجا
او من الضمير استتر في يتصل اي والذي يتصل بالواجب حاله كون ذلك الذي يتصل بمفعول الجوارح او حال من الواجب اي حاله كون
الواجب مما فعله الجوارح والاحتمالات مثلا زمان فاذا العترة الواجب من افعال الجوارح فالتسليم به كذلك واذا اعتبره مما يتصل به
الاستسقا في التسليم به كذلك واذا العترة استعمل بالواجب من افعال الجوارح يكون ذلك الواجب من افعال الجوارح وبذلك وانما قصر اسم
الاستسقا على ما فعله الجوارح لكونه بين المتصل بعد قوله من السنين من موكد بها ونوافلها ويرغابها لان التلذذ بها لا يتصل
بالواجب من افعال الجوارح فقط بخلاف ما يتصل به الاستسقا الواجب فلا يتصل به رغبة وما تقتضيه القلوب الواجب لا يتصل به سنة
ولا رغبة واجتنب ان اعمال الجوارح فيها ما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها
بما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها

قوله وما يتصل الخ امراد الاتصال بربته السنين بعد ربته الواجبات وان فعلت قبلها او وحدها بالسوق والاستسقا
اي الخار من سبق كونه هو ظاهر في حال الاضطرار وما يتصل به وطسنة انه لو اتم بغيره ما فعله الجوارح وقوله من ذلك خارجا
او من الضمير استتر في يتصل اي والذي يتصل بالواجب حاله كون ذلك الذي يتصل بمفعول الجوارح او حال من الواجب اي حاله كون
الواجب مما فعله الجوارح والاحتمالات مثلا زمان فاذا العترة الواجب من افعال الجوارح فالتسليم به كذلك واذا اعتبره مما يتصل به
الاستسقا في التسليم به كذلك واذا العترة استعمل بالواجب من افعال الجوارح يكون ذلك الواجب من افعال الجوارح وبذلك وانما قصر اسم
الاستسقا على ما فعله الجوارح لكونه بين المتصل بعد قوله من السنين من موكد بها ونوافلها ويرغابها لان التلذذ بها لا يتصل
بالواجب من افعال الجوارح فقط بخلاف ما يتصل به الاستسقا الواجب فلا يتصل به رغبة وما تقتضيه القلوب الواجب لا يتصل به سنة
ولا رغبة واجتنب ان اعمال الجوارح فيها ما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها
بما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها

كالملة على الحصة ثم سعى في سلبها
الكتاب فقال اما كلمة افتاح وفصل في فصلها بين
الكلامين من امراد ان يتكلم بكلام غير الذي هو
فيه **وبعد** ظهر في سلب على القم **اعان**
الله اي خلق لنا قدرة على الطاعة والخطاب في
قوله **وايانا** وغيره مما سياتي من سلاله تاليين هذا
الكتاب وهو الشيخ محمد بن يحيى **رعانية** اي حفظ
وداعه وهي الجوارح السبعة بامثال الامور
واجتناب المشبهات **واعاننا على حفظ ما وعدنا**
من شريعته جمع شريعة وهي الاحكام بالانسان بالامور
وكانت اوسنة او فضيلة وترك المشبهات محرمه
كانت او مكرهة **فالت جواب** اما التقدير اما
بعد تقديم ما يجب تقديمه من الشا على الله تعالى
والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم فالت
سالتين ان الكتاب للجملة **حكمة** وهي القليلة
اللفظ الكثيره المعنى ثم بين الجملة بقوله **من واجب**
امور الديانة وفي نسخة الديانة بضم السين اجمع
باعتبار انواع العبادات مما تنطق به الالسنه كالم
الشهادتين والاسماء المعروفة والتهنئة المنكر وما

قوله وما يتصل الخ امراد الاتصال بربته السنين بعد ربته الواجبات وان فعلت قبلها او وحدها بالسوق والاستسقا
اي الخار من سبق كونه هو ظاهر في حال الاضطرار وما يتصل به وطسنة انه لو اتم بغيره ما فعله الجوارح وقوله من ذلك خارجا
او من الضمير استتر في يتصل اي والذي يتصل بالواجب حاله كون ذلك الذي يتصل بمفعول الجوارح او حال من الواجب اي حاله كون
الواجب مما فعله الجوارح والاحتمالات مثلا زمان فاذا العترة الواجب من افعال الجوارح فالتسليم به كذلك واذا اعتبره مما يتصل به
الاستسقا في التسليم به كذلك واذا العترة استعمل بالواجب من افعال الجوارح يكون ذلك الواجب من افعال الجوارح وبذلك وانما قصر اسم
الاستسقا على ما فعله الجوارح لكونه بين المتصل بعد قوله من السنين من موكد بها ونوافلها ويرغابها لان التلذذ بها لا يتصل
بالواجب من افعال الجوارح فقط بخلاف ما يتصل به الاستسقا الواجب فلا يتصل به رغبة وما تقتضيه القلوب الواجب لا يتصل به سنة
ولا رغبة واجتنب ان اعمال الجوارح فيها ما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها
بما هو سنة وفيها ما هو رغبة وفيها ما هو فضيلة فيحصل جميع ذلك بالواجب منها

فيه الشارع وحده ولم يفعل في جماعة كصلة العجم
والضمير الثلاثة راجعة للسنن والفهم في قوله
ومن في ادب من راجع للمجمل والمراد بالادب
ما ذكره الكتاب من ادب الاكل والشرب ونحو ذلك
وجعل من اصول الفقه بالجر معطوف على السان والصب
عطفا على جملة مختصرة قيل مرادها اصول الفقه امرها
المسايل كصلة يوسع الاحال فهي اصل بالنسبة لما يخرج
منها وفرع بالنسبة لما اخذت منه قيل على ان هذا
مراده قوله **وقوله** جمع فن وهو الفرع على مذهب
الامام مالك بن النضر رحمه الله تعالى متعلق بالكتب
واراد مذهب مالك قوله **وطريقة** قول اصحابه مع
فتح الفين وسكونها معناه الطريقة متعلق بقوله
جملة اي سالت ان الكتب للجملة مختصرة مصاحبة
لها اي الذي سهل اي ييسر **سبيل** ما اي طريق الذي
اشكل اي الشئ من ذلك اي المذهب وهذا البيان
ماخوذ من تفسير السجدي اي الثابتين في العلم
ومن بيان المتقربين ارادهم الفقهاء من اصحاب
مالك بن النضر والقاسم والشيباني وكان الاصطلاح في
المتقربين المتوسطين في الفقه واصناف التفسير للراشدين

والبيان

والبيان للمتقربين لان التفسير شرف من البيان
لانه الكسوف عن المراد من اللفظ والبيان التفسير
عن اظهر ما في ذلك المعنى المراد بعبارة متينة عن حقيقة
ذلك المعنى المراد والفضل الكاشف المراد من اصله
دون المعبر عنه وهذا الشري الخلام على ما حوت
عليه لجملة وما افهم اليها من بين سوال كسابيل
بقوله **لما عرفت فيه** بفتح التاء خطا بالجر زاي تا
ارادته من تعليم **ذلك** اي جملة المتقدمة **لما ولد**
اي لا ولد المؤمنين ذكره او انا وانظر كقوله
تعليم الجملة المذكورة بتعليم حروف القرآن بقوله
فما تعلمهم حروف القرآن اي القراءة الدالة على
معانيه والشبه بالشي لا يقوى قوته والاجماع على
ان تعليم المعاني ومعرفة السرائع اكدر من تعليم
القرآن لان القرآن انما تعلم حروفه دون معانيه
ولا يشاركه عليه من القرآن الا ام القرآن لا سها من في
الصلاة وقراءة السورة التي هي سنة وما زاد على
ذلك منسحب وقوله **يسبق** جواب عن سوال مقدس
فكانه قال له لا يسي خصصت الاول فقطال لكي
يسبق اي يسرع **اي قلوبهم من فهم دين الله وهو**

والبيان للمتقربين لان التفسير شرف من البيان
لانه الكسوف عن المراد من اللفظ والبيان التفسير
عن اظهر ما في ذلك المعنى المراد بعبارة متينة عن حقيقة
ذلك المعنى المراد والفضل الكاشف المراد من اصله
دون المعبر عنه وهذا الشري الخلام على ما حوت
عليه لجملة وما افهم اليها من بين سوال كسابيل
بقوله **لما عرفت فيه** بفتح التاء خطا بالجر زاي تا
ارادته من تعليم **ذلك** اي جملة المتقدمة **لما ولد**
اي لا ولد المؤمنين ذكره او انا وانظر كقوله
تعليم الجملة المذكورة بتعليم حروف القرآن بقوله
فما تعلمهم حروف القرآن اي القراءة الدالة على
معانيه والشبه بالشي لا يقوى قوته والاجماع على
ان تعليم المعاني ومعرفة السرائع اكدر من تعليم
القرآن لان القرآن انما تعلم حروفه دون معانيه
ولا يشاركه عليه من القرآن الا ام القرآن لا سها من في
الصلاة وقراءة السورة التي هي سنة وما زاد على
ذلك منسحب وقوله **يسبق** جواب عن سوال مقدس
فكانه قال له لا يسي خصصت الاول فقطال لكي
يسبق اي يسرع **اي قلوبهم من فهم دين الله وهو**

ويعطون العمل بذلك كالسهمية التي تراض للتعليم
ليشأن منها المراد وإن لم تعلم كانت فهو حاسم وموافق
لا تتأد وقوله **وما عليهم** أن تستفده من الدين
تلقوه **هو عين قوله** معام الديانة وقوله
وتعلم **هو عين قوله** حد ود الشريعة
كرره تأكيداً استدلال على قوله وأولى ما عني به
به الناصحون الخ **يجديش** أخدتها أشار إليه بقوله
فأفاد القمير **ليشأن مروى أن تعلم الضياء** **ركن** باب
الله **بطلن** **مخض** الله **القطا** معناه الإلهاد والمراد
به في الحديث مرد العذاب الواقع بالفضب والمراد به
هنا لأنه **مروى** **هنا** **المراد** **هنا** **معناه** **لغة** **وهو**
عليان **الدم** **يتم** **في** **حقه** **تعالى** **ومعنى** **الحديث**
أن **الضياء** **يتم** **بالضياء** **يرد** **العذاب** **الواقع** **بها**
مراد **الله** **تعالى** **عن** **أبيهم** **أو** **عن** **من** **تسبب** **في** **تعليمهم**
أو **عن** **معلمهم** **أو** **عنهم** **فما** **يستقبل** **أو** **عن** **الجموع**
أو **يرد** **العذاب** **بعموماً** **والحديث** **الثاني** **أشار** **إليه**
بقوله **وإن** **أي** **ومروى** **أن** **تعلم** **شيء** **في** **الضياء**
كالنفس **في** **الحج** **مراد** **في** **النواذر** **والعلم** **في** **الكبر**
كالنفس **عني** **أما** **قلت** **الحديث** **مراد** **الطبراني**

في الكبر يستد فمقود رفوعا بلطف مثال الذي يتعلم في
 صغيره والنفس على الجحيم ومثال الذي يتعلم في الكبر والذي
 يكتب على الماء واستد لطفويه يقول
 امر في انسي ما تعلمت في الكبر واستد باس ما تعلمت في الصغر
 وما تعلم لا يتعلم في الغباء وما تعلم ان يتعلم في الكبر
 فلو فلق القلب العلم في الغباء لا تقوى فيه العلم والنفس في الجحيم
 وما العلم عند الشيب الا انفس اذ قل قلب امر في السمع والبصر
 وما امر الا انسان عقل منقود فمن فاته هذا وهذا فقد دخل
 في عالمه اعلم وقد مسئلة اي بيت لك الخطاب المحرم
 والاشارة في خبرك لك عاقبة علي السوال ما اي الذي
 يشفقون ان يشفق الله سبحانه ويشفقون الله
 وسعدون ان يشفق الله ويشفقون الله
 بفتح حروف المضارعة ويجوز في الثالث فم حرف
 المضارعة منه وان شأله رابطة للجمل الثلاثة كانه
 قال يشفقون ان شأله ويشفقون ان شأله
 وسعدون ان شأله وجعل متعلق الفعل الخطلان
 الانشغال بالشيء انما يكون بعد حقيقة وجعل متعلق
 السرف العلم لان به يتصل السرف في الدنيا على الاول
 او هو اسرف ما يتبين به وجعل متعلق السرفه لا يتقار

الحال مروه ولا تمليك له في

ان الله تعالى ايسر الاوليه البده واللاخره انقضا

فَيُؤْتِيهِمْ مِنْ أَشْجَارٍ مُتَنَافِرَةٍ فَاذْكُوا مِنْهَا أَشْجَارًا مُتَنَافِرَةً

معنى قوله تعالى هو الاول والاخر اي السابق للاشيا

وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَدْرِي مَا حَقِيقَةُ الْمَسْئَلَةِ

المستقر من المصالحات التي لم يتفق على

والأفهام والاعتناء وعلو المنزلة

فالتعلية مخلوقاته وهي العالم باسمه وهو ما سوي

وَلَا يَقْتُلُوا نَفْسًا دَانَةً بِأَسَدٍ دُونِهَا

مستألفه

...
...
...

وَمِنَامِ الْحَقِيقَةِ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالسَّلَامُ تَقَرُّوا

المخلوقين ما عباده تعالى وحيطون بكنهه من علمه

وَنَسِ كَيْسِيَةَ السَّوَادِ وَالْأَرْضِ قَالَ جَهَنَّمُ الْمُحْضَنُ

جسم عظيم تحت العرش فوق السماء السابعة وعن أبي

من الذي يظن بها مثل السبع والامر اقل من السبع

بِصَاحِبِهِ عِزُّكَ عَظِيمَةٌ وَمِنْهَا التَّوْبَةُ إِلَيْكَ أَلَا تَعْلَمُ

سُبْحَانَكَ يَا مَنْ لَا يَمُوتُ وَلَا يَمُوتُ

فَتَوَالُوْهُ خُوْدَانِ وَالْمَعْدُوْمَانِ وَمِنْهَا **الْخَيْرُ** عَمَلِي الطَّيِّبِ

وما حضر ومطلع عالي ما ظهر واستقر ومنها الحديث

قال في نسخة اخرى من نسخة ابن خلدون في نسخة ابن خلدون في نسخة ابن خلدون

باب الثاني عشر في الدين والدين في الدنيا والآخرة

عبد الرحمن بن علي السمعاني في سنة اتم مديريه في جامع الصغير

[illegible][illegible][illegible]

في النفس
 فليكن مجازاً
 وأما إذا التفت
 الروح فليكن
 كما تقدم نظموه
 مجازاً في عقله
 كما قريرنا ولا في
 الحقيق وهو الشخص
 في كلمة بعض
 أنها حقيقة لأنها
 لذلك الأمر الحي
 بها ونسبة الشيء
 وإن لم يكن خالقاً
 إلا سلباً ليطمان

الموت في قرب علمي قربان حيث علمي رايه امام في خلد ذاته قريب ذاته صفة ذات لا تقارق الذات وسر سرهم هم سره اي طائيسه
في القلب وعضده على ما قبله من عظمي الحار على تمام واعين الحرق اي ان المراد باخيل الحرق او المراد من غلط **الخط** اخيل الحرق وقوله
شبهه اي الحرق باخيل اي الذي هو المعني خفيف فاحيل الثاني غير خيل الاول لهذا اعني الوجهه دون واما اعني الوجهه الثاني فاعني والمراد
من غلط اخيل الحرق وقوله شبهه باخيل اي الذي هو المعني الغلط خيل المراد عود

الاسوي بمبدي العلوي علومه ومكانه لا غنى
مكان وعالي الملك احتوي حقيقة الاحوال

وهي مستحيلة على الله تعالى فيجب حمل اللفظ على
احاطة قدرته بجميع الملكات والملكوت عبارة عن
باطن الملك والملك هو الظاهر مما يجب اعتقاده ان
الله تعالى له **الاسماء الحسنى** وصف الاسماء وهي جمع
بالحسنى وهو مفرد لانه جمع في المعنى اذ هو مقدر
والصحيح ان اسماءه تعالى غير محصورة في السمة
والسمين الواردة في الحديث والاصح انها توقيفية
لا يطلق اسم الا بتوقيف من الشرع وله سبحانه وتعالى
الصفات العليا اي المرتفعة عن كل نقص ولما ثبت
ان له سبحانه وتعالى اسماء وصفات عقب ذلك
بانها قدسية فقال **لم ينزل** اي الله سبحانه وتعالى
مريد ولا ينزل متصفا بجميع **صفاته** وسمى باسمائه
وتعني لم ينزل عبارة عن القدم ولا ينزل عبارة عن
البقاء وقصد الشيخ بهذا او الذي قبله الرد على المعتزلة
والرافضة الرعيين انه لا علم له ولا قدرة وعلم
العاقلين ان الله تعالى كان في انزل بلا اسم ولا صفة
وان عباده هم الذين خلقوا له الاسماء والصفات
تعالى اي تنزهه وصظم مقامه عما يقولون من **ان تكون**
صفاته مخلوقة وان تكون اسماءه محدثة ثم هذا

وما قبله

وما قبله ان صفات الافعال كالخلق والرزق والاحياء
والامانة قدسية وهو قول الحنفية ومذهب الاشعرية
انها حادثات اي مستحدثة لانها صفات تقع في القدرة
وهي متعلقاتها بموجودات المقدورات لا وقاد وجودها
ولا تحدد وير في ان صفات البارئ سبحانه وتعالى بالافعال
كلونه قبل العالم ومعه وبعده واما صفات الذات فغيره
اتفاقا لا تتأثر بالذات وهي ثمانية القدرة والارادة
والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام والبقاء مما
يجب اعتقاده اجماعا ان الله تعالى **كلم موسى عليه**
السلام **كلامه القديم الذي هو صفة ذاته** فخلق له
فهما في قلبه وسمعا في اذنيه سمع به كل ما ليس بحرف ولا
صوت يسمع من كل جهة بكل جارية ولم تقع مرتبة عند
الاكثر وقوله **لا شئ من خلقه** يحتمل ان يريد به ان
موسى ما كلمه مخلوقا وانما كلمه الله تعالى وحتم ان يريد
ان الكلام الذي كلم الله موسى به قديم ليس بمخلوق
وتجاني اي ظهر **بجبل** وهو طور سيناء من غير تكليف
ولا تشبيه **فصار دكا** اي مستويا مع الارض **من خلقه**
تعالى وجعله عند اهل الحق استحقاقا لقول النفاي
وهو رفته وعلوه وقيل ساخ جناه بحرفه **بهم** غائب

في الاثر فهو يذهب حتى ان وما يجب اعتقاده ان
 القرآن كلام الله تعالى فبذاته ليس مخلوق فيسب
 ولا هفوة مخلوق فيسب قال ابن العربي بسبب معتقده
 يذهب وينفذ معناه يتم قيل من نفذ ينفذ نقاد قال
 الله تعالى لنفذ البحر قيل ان تنفذ كلماتي وكلامها
 منضوبان على جواب النفي الذي هو ليس وما يجب
 اعتقاده الايمان بالقدر بتعريف الدال والصحاح
 انه مجموع ثلاثة اشياء العلم والقدر والارادة وهو
 الذي يجري عليه النفاذ الكتاب لانه قال فيما ياتي
 وكلامه قد قدره الله وقال علم كل شيء قبل كونه
 وقال تعالى ان يكون في ملكه ما لا يريد والهيما لا يوقله
حيره وشده حلوه ومرة سائدة على القدرية وتل
 خبر مقدورة ومرة مقدورة والحاقه انه يجب
 التصديق بعموم ارادة الله تعالى بجميع امكانات خيرا
 كانت او شرا حلو او مر او ضر والخير بالطاعة والخلو
 بلذاتها ونواهيها والشرا بالمعصية والضر بمشقتها
 ومقتاها وكل ذلك اي الخير وما بعده **قد قدره**
 الله ربناق ومعني **يقادير الامور** اي مباديها
 بيده اي قدرته ومشيدها اي وقوعها على

شكل

شكل ووقت دون وقت وزمان دون زمان **من**
قضايه اي عن قدرته بمن بالقضاء والقدر لانه
 يطلق عليها وعلى الارادة وما يجب اعتقاده ان الله
 سبحانه وتعالى علم كل شيء من امكانات قبل كونه
 اي وقوعه **خبري** اي وقع على قدره اي على حسب
 علمه بهذا هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتقاده غيره
 كفر يقتل مقتده ان لم يتب فان قيل الرضي بالقضاء
 واجب والكفر بقضا الله وهو ان يجب الرضي به لان الرضي
 بالكفر كفر فالجواب ان الكفر مقتضي لا قضا والرضي
 انما يجب بالقضاء وان مقتضي قاته بعضهم قوله لا
 يكون **من عباده قول** وان **تخل عمل** لا **وقد قضا**
 داخل في عموم قول علم كل شيء الخ وقيل انما ذكره
 وان كان داخل فيه لبيان ان الله تعالى قد يعلم الاشياء
 على الجملة والتفصيل ويعلم الجزئي والكللي من العلي
 من قال ان الله يعلم الاشياء على الجملة لا على التفصيل
 ويعلم الكللي لا الجزئي تعالى الله عن كفرهم وعصمنا من
 اعتقادهم بحبه وكرمه وقوله **وسبق علمه به** هو عين
 قوله علم كل شيء قبل كونه كرمه تأكيد استدل عليه
 بقوله انه يعلم من خلق وهو **الطريق** الطريق الى مركبة

من همة الاستغناء ولا النافية ومعناها تحقيق ما
بعد ما دون الاستغناء اذا دخل على النفي فادان ثبات
والسفر من لا يجوز ان يكون الاستغناء على باب لا
سجالت عليه تعالى ومن في محل رفع على النافية
والمنفولة بخلاف التقدير لا يعلم الخالق بخلافه
او خلقه والخلق عام في من يعقل ومن لا يعقل هذا قول
اهل السنة وقالت المعتزلة من في موضع نصب اي لا
يعلم الله من خلق ومن لم يعقل فان الله تعالى يعلم
عبادة دون افعالهم تعالى الله عما يقولون والنطق
في حقه تعالى يطلق بانه معان معنى العلم بخلق
الامور ونحوها واستقلالها ومعنى الرخص
ومعنى فاعل اللطو وقوله **يفضل من يت في محذاته**
بعد له ويريد من يت في محذاته **بفعله** **ولل** **علي**
قوله لا يكون من عباده الخ وقد تقدم ان الهداية
والوفيق معنى واحد وهو القدرة على الطاعة
والضلال والخير لان معنى واحد ضد ذلك والعدل
تصرف المالك في ملكه والفضل اعطاء عطية بغير عوض
ثم فرغ على قوله **يفضل** **اي** **اخوه** فقال **تخل** **بالسوء** **يبدل**
خبره **يسر** **اي** **يسهل** **والتسوية** **للعرض** **اي** **كل شيء**

ويروي

ويروي **فكل** **يسر** **اي** **بالافادة** **وهو** **مبدل** **والخبر**
يسر **اي** **ما** **اي** **الذي** **سبق** **من** **علمه** **وقدره** **من**
معنى في متعلقة بسبق ومن في قوله **من** **سبح** **وسبح**
بيان السابقة من علم وقدرة الشاؤنة عبارة عن القوة
اللاحقة في العقب والسكادة عبارة عن المنفعة
اللاحقة في العقب استدل على قوله **فكل** **الخ** **بقوله**
تعالى **اي** **تترده** **وتقدس** **عن** **ان يكون** **في ملكه** **ما لا**
يريد **او يكون** **لا احد** **عنه** **عني** **لوقال** **شي** **بديل** **لا احد**
لكان اولى لانه اعم لكنه ان يلفظ احدا تامة لقوله
تعالى يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله لان احدا لا يقع
على غير الناس ويروي عن المعتزلة وخوهم القائلين
انهم قادرون على ايجاد افعالهم قبل ايجادها مستقون
عن ربهم في حال اختراعهم لها وهذا هو الضلال الذي
لا شبهة فيه وكذا قوله **اي** **يكون** **خالق** **بالرفع** **عليه** **ان**
يكون تامة **شي** **لا** **يريد** **عليه** **المعتزلة** **اي** **يفر** **وليد**
قوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شيء وفيه عموم يريد
به الخصوص او يخرج منه ذاته وصفاته واسماؤه
سجانه وتعالى رب الصاد اي خالقهم وسيدهم
والمقدركم كائنتهم ميوسكناتهم

ويروي

واجالهم جمع اجل وهو مدة الشيء ووقته وهذا مرد
على القدرية القائلين بان القائل قد قطع علم
المفتول اجله وما قالوه باطل بل هو ميت باجله قاله
تعالى ان اجل الله اذ اجل لا يؤخر فاذا اجلهم لا يست
ساعة ولا يستقدمون ورسالة الكلام على ما يجب
له سبحانه وتعالى وما يستحيل عليه ثم انتقل من كلامه على
ما يجوز عليه على سبيل التفصيل والاحسان من الاجاد
الخلق بعد مدهم وبعد مدهم بعد الاجادهم وبمئة
الرسول وبدا به فقال **الباغت الرسل** اي ومن الجانين
الذي يجب اعتقاده واليمان به بمئة الرسل **السرهم** اي
الى العباد على تقدير مضى اي بمعنى العباد وهم
المخاضون منهم يدل عليه قوله **لاقامه الحجة عليهم**
اذ المقام الحجة عليه انما هو من وجدت فيه شروط
التكليف وهو البلوغ والعقل وبلوغ الدعوة فالصبي
والمجنون ومن لم تبلغه الدعوة غير موافق لقوله
تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وما يجب
اعتقاده على ما قال **قوله ثم ختم الرسالة** وهي
اختصاص النبي بكتاب التبليغ **والنذارة بكسر**
النون وبالفتح الى السجدة وهي التحذير من سوء السوء

من النبا

من النبا والموافق ومن السوء وهي الرفعة **ثم نبى**
صلى الله عليه وسلم وما كانت رسالة نبي محمد صلى
الله عليه وسلم مافعة من ظهور نبوة ورسالة بعده
شهرت بالختم المانع من ظهور ما ختم عليه فكانت
ختمهم صلى الله عليه وسلم من كذب ببدلته او شك
فيه فهو كما قرئتم فخر ختم الرسالة بقوله **فصله** اي صير
الله النبي صلى الله عليه وسلم **المرسلين بتين** من
البشارة بكسر الباء وهم ما اذا اطلقت لا تكون الا بالخير
فاذا قيدت جاز ان يكون بالشر كقوله تعالى فبشرهم
بعذاب اليم **وجعله نذير** النذارة وقد تقدمت وهي
للعاصين والبشارة للطائعين **وداعيا** من الدعوة
وهي لجميع المكلفين والدعاء **اي الله** تعالى تبليغ
التوحيد ومكافحة الكفرة **بآذنه** اي بامر الله
وسراجا منيرا والاصل فيها ذكر لقوله تعالى يا ايها النبي
انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا **وداعيا** اي
الله بآذنه **وسراجا منيرا** المعنى ذاسراج وهو استنارة
النور الذي يتفهمه شرعه فان من هداه الله يخرج به
بنوره من ظلمة الكفر وشبه بالسراج المنير **ومن**
الشمس والقمر لان نورهما لا يوجد منه نور وانما اخذ

فنادى من كل من نور السراج يؤخذ منه من غير تكلف
اسرجه ومن غير نقص منه واذا ذهب نور الاصل بقي
نور فرعه ونوره صلى الله عليه وسلم كذلك يؤخذ منه
منه الا نور غير تكلف ولا يذهب بذاته صلى الله عليه
وسلم وما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى انزل عليه
اي على نبيه صلى الله عليه وسلم كتابه الحكيم بمعنى
الحكم اي الذي احكمته في علوم الاولين والاخرين
اول انه احكم على وجه لا يقع عليه اختلاف كما قال الله
تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا
وتشريع مميّز فتح ووسع به اي بنبيه صلى الله عليه
وسلم دينه اي دين الاسلام المستقيم اي الذي لا عوجاج
فيه وما يجب اعتقاده ان الساعة وهي القيامة
اي اقتران الدنيا والآخرة اي جاتيبة **اي لا ريب** اي لا شك
فيها في علم الله تعالى ورسوله وملاكه والمؤمنين
من كذب بذلك فهو كاذب وقال تعالى واعندنا لمن كذب
بالساعة سعيرا ولا يعلم وقت مجيئها على الحقيقة
ان الله لكونها شره في يومها ذكرنا مرارا في الاصل مرارا

كثرة

كثرة الجهل وقلة العلم وامارة العبيان وكثرة الريا
وكثرة الرضا والفتن بين المسلمين في البلدان قبل ورسو
اوله لا شرط قبل وعنده يعلق باب التوبة على المؤمن
والكافر والصحيح ان عدم قبول التوبة عند طلوع الشمس
من مفرها وما يجب اعتقاده ان الله سبحانه وتعالى
يعتق من يدين اي ما اجمع المسلمون عليه يكتفوا
في معناه فالصحيح الذي عليه الاكثر ان الله تعالى يعيد
الذوات بالكلية ثم يعيدها واستدلوا على ذلك
باسناد احدثها قياسا لا عادة على الابتداء واليه اشار
الشيخ بقوله **كانداهم يهودون** الثلاثة كما بدكم
يعودون يعني كما استقام من العدم الى الوجود كذلك
يشتكم بعد الموت الى الحشر ويعيد العبد له من الا
عصا ما كان له يوم ولد من قطع منه عضو يهودي
القيامة حتى الحشر وما يجب اعتقاده ان الله سبحانه
وتعالى **ساعون** اي اكثر اعداءه **اي موافقون** دون الكافرين
مطيعين او عاصيين مكلفين او غير مكلفين وان
اختلف في اجر الصبي لمن هو **الحسنات** جمع حسنة وهو
ما يجد الانسان عليه شرعا عكس السيئة وهي ما يرم
عليها شرعا والمرد مضاعفة اجرها والمضاعفة النوع

نقلناهما في الأصل وما يجب اعتقاده ان الله تعالى صرح
 اي تجاوزه وعين على سبيل التفضيل والكرم لهم
 لنباده المؤمنين والكافرين **بسبب التوبة عن كباير**
البيان ظاهره مع ما بعده ان الكباير لا يكفرها الا التوبة
 وقد نص العلماء على ذلك وما العناير فظهر قوله آخر الكتاب
 والتوبة فريضة من كل ذنب اشهرها ذلك انهما يقتصران
 توبه توبه قال ابن القيم وظهر قوله **وعفوه عن كباير**
 اي عفوها **باجتباب الكباير** اشهرها تكفير ترك التلبس
 بالكباير والابتعاد عنها فلا تقتصر الى توبه توبه قال
 بعضهم في اخذ من الرسالة قولان واعلم ان التوبة واجبة
 على المؤمن والكافر من اخرجها فقد عفي
 ثبت وجوبها بالكتاب والسنة والاجماع وتوبه الكافر
 مستوفى شرعا فلو اخرج او قطعوا عنهم واحتلوا في الذنب اي
 التائب هل يتوب عليه ذنوبه ام لا والصحيح لا والتوبة
 شرط لذلك الاول التمدد على ما مضى من المعصية
 ليحاط به حق الله تعالى في ترك المعصية من غير تردد
 لا يكون تابيا شرعا وكلمات من قدم عليها بالكونها اضررت
 به في بدنه الثاني العزم على ان لا يعود في المستقبل
 الثالث الافلاح في الحال فيود العظام اليها وان امكن

وطحا
 المؤمن العامي
 والجاهل
 والجاهل
 والجاهل

والا فارجع

ولا يرجع الى الله تعالى بالتقويم والصدق ليرغب
 خصمه عنه ويكون في مشيئة الله والمرجو من فضله
 العقيم انه اذا علم صدق العبد ابرأ عنه خصما من
 خزان فضله ولا حكم عليه واخذ من كلام الشيخ ان الذنوب
 قسمان صفائير وكباير وقد بسطنا الكلام عليها في
 الكبير وجعل اي وصي من **بيت** من المؤمنين من
 الكباير ومات مفر عليها **صفائير** اي ذاهبا الى مشيئة
 اي امره تعالى ان شاء عاقبه فعدله وان شاء عفوه له
 فبفضله ثم استدل على ما قال بقوله تعالى ان الله
 لا يغفر ان يسئلك به ويعفوا ما دون ذلك **من بيت**
 وما يجب اعتقاده ان من عاقبه الله سبحانه وتعالى
 من الموحدين **بشاره** في امر العقاب **اخرجه** **سب**
ايمانه فادخله بسببه جهنم اي ذاهبا الى النار
 فان قلت لم جعل الايمان سببا لدخول الجنة والتبني
 صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل احد منكم الجنة
 الجنة قلت اجيب بان ايمانه سبب موافقة الله
 وعفوه وعوده ثم استدل على ما قال بقوله تعالى ومن
 يعمل مستغفلا ذنوبه **خبر** **بشره** التلاوة فمن يعمل بالانابة
 واستغفال ثقل الشئ اي كبره واطلاق المشغال من

مجازاً الذي لا يميز بين مختلف ولا غيره والذرة النملة
 الصغيرة والخير ما يتجدد فاعلمه شرعاً والشرع عليه
 ومعنى يره يراجز محله وما يجب اعتقاده اثبات الشفاعة
 لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم **بخر** بالباء المفاعلة
منها أي من دأب العقاب بالنار **بشفاعة** **نبيه** **صلي**
 الله عليه وسلم **من** فاعل يخرج أي يخرج الذي **يسمع** له
 النبي صلى الله عليه وسلم **من** **الرب** **الكل** **ير** يعني
 المصطفى من الموحدين **من** **استه** صلى الله عليه وسلم
ل أجمع السلق والخلق من أهل السنة والحق على تواتر
 الشفاعة لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم وليس من
 الرسل والملائكة والمومنين مطلقاً وأجلها وأعظمها
 شفاعته لنبينا صلى الله عليه وسلم لأنها أتم الشفاعات
 وأتمها وإن كانت المعنى لشفاعتهم جميعاً ويرد
 كرمها فقالوا لا يجوز الصغ والمفوض عن الدكواب
 وقال المرتبة **ليظ** لا شفاعته لأنه لا يفرق مع الأيمان
 ذنب وذهب قوم إلى جوازها في رفع الدرجات دون
 رفع الساتات وهذه كلها مذاهب باطلة يشهد
 باستحالتها العقل والنقل وقد ذكرناهما وعدد
 الشفاعات في الأصل وما يجب اعتقاده **ان الله**

سبحانه

سبحانه وتعالى قد خلق الجنة فأعدها أي مهيا لها
 وصيرها **أرا** أي منزل **خلود** واستقرار موقد لا
 وليا فيه جمع ولي والمراد بهم هذا المومنون وليس المراد
 بهم من فيه صفة رابدة على الأيمان باتفاق الشيوخ
 فدل عليه قوله بعد وخلق النار فأعدها **خلود**
 لمن كفر به قال ابن القشيري لا يعلم محلها إلا الله تعالى
 وما يجب اعتقاده أن الله تعالى **المرهم** أي أولياءه
 المومنين **فيها** أي في الجنة **بالنظر** **وحر** **المرهم** المراد
 بالوجه عند جمهور الناس وعندنا شجرة صفة
 الله تعالى معلومة من الشرع يجب الإيمان بها مع
 نفي الحارضة المستحيلة وليس المراد بالنظر **كل**
 الحدقة إلى المرء لأن هذا محال في حقه تعالى وإنما المراد
 صفة تقوم بالموصوف بوجوب له كونه راتباً من غير
 تكليف ولا تشبيه وظم كلام الشيخ أن روية الله تعالى
 حاصلة لكل أحد من هذه الأمة حتى للنساء والمومنين
 الأيم السافعة وفي ذلك خلاف فقلناه في الكبير **وهي**
 أي الجنة المقدم ذكرها **التي** **أمر** **بها** **بالنظر** **المفعول**
 والمفعول معنى **أنزل** **متراباً** **أدم** بالرفع على الأول
 وبالرفع على الثاني هو أبو البشر سمي به لأنه كان

اوم اللون وهي حمرة قميل الى سواد وكسنة في الجنة ابوا
محمد كرامة النبي عليه الصلاة والسلام كان مربوطه
يوم الجمعة وخلق يوم الجمعة في الجنة عندنا عند
الجمعة ومنها اخرجوا الى الارض بار من الهمد
وغاش الى سنة وكانت وفاته يوم الجمعة دفنة ولده
شيئ بالثا مثلية في غار ابي قيس وسب مربوطه
انه نهر من اكل الشجرة وهي الثمن او الحنطة او الكرم
فاكل منها ناسيا ومثالا ولا اشها غير التي نرى عندها
وفي قوله واي لم يرد علي من يقول ان الجنة التي
اربط منها اوم حنة في الدنيا بار من عدن وفي قوله
نبيهم وخلقهم اي الخاتم بانه يرد علي من يقول
ان الذي اربط غير اوم ابي البترو غار يوم جمل سمى
باسمه كان في حدة فقة علي ربوة فاربط منها **اي رقبته**
متعلق بالهبط والباقي **بما سبق** بسببه يعني انه مربوط
الى الارض بسبب الذي سبق في سابق عليه انه يخلق
اوم ويدخله الجنة ويستقرط عليه شرطا ان وفي به
امرته فيها وان لم يوف به اخرج منها فتعفى الله عليه
ان لا يوفى به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وما
يجب اعتقاده ان الله تعالى **خلق النار** معني دار العقاب

التي

التي فيها النار **قاعدها دار خلود** اي منزل ابد
من كسبه اي كسب الله ووجد وجوده **واحد** اي اظلم
ومراع في اياته اي مخلوقاته الدالة على وجوده
ووجد الله وصفاته **واحد في نفسه** منزلة **ورسط**
المرسلة فمن جحد شيئا من ذلك فهو كافر وول كلام الشيخ
علي ان الجنة والنار مخلوقتان موجودتان الان وال
علي وجودهما الكتاب والسنة والاجماع اي اهل السنة
فمن قال خلاف ذلك فهو كافر لا يبعد **بما يجب**
اعتقاده ان الله تعالى **جعل** معني صير من كسبه
واحد في اياته وكتبه ورسله **بما يجب** اي ممنوعين
عن **رؤيته** تعالى هذا هو المقول عليه عند اهل
السنة لقوله تعالى فلا اسم عن ربهم يومئذ **بما يجب**
لا ترويه الله تعالى اعظم الكرامات والتشريف والخاف
ليس اهل ذلك **بما يجب** اعتقاده **ان الله يبارك**
اي يزايد خبره تعالى اي تعظم عن صفات المخلوقين
في يوم القيامة **والملك مصفا** قال تعالى وجا
ربك والملك مصفا وعدل عن لفظ الآية وغير
بالمستقبل قصد به ان تفسيرها لان العرب يتكلمون

بالمافى عن المستقبل اذا تحقق وقوعه واسألوا المحيى
الى تعالى مصروف عن ظاهره اجماعا اذ يحتمل عليه
تعالى الجہان والامكنة والحقول فالسلطان الصالح قالوا
هكذا من السر المكتوم الذي لا ينسر وكان مالت وغيره
يقول في هذه الآية وامثالها اقراوها كما جازت بلادكم
وجمهور المتكلمين ولو لم يفسرهم من قال معنى محيى
تعالى ظهوره لان الظهور في العادة لا يكون الا محيى
وانتقال فغير عن السبب باسم السبب ومترهم من قال
جاءه ونزبه فهو من باب حذف المضاق وقامه
المضاق اليه مقامه واول يوم القيامة من النجاة
الثانية الى استقرار الخلق في الدارين الجنة والنار والى
واللهم في الملك للمحسن وهو معطوف على ربك وفيه
الجمع بين الحقيقة والمجاز بنا على ان الفعل يوجب على
المعطوف والمعطوف انصبابه واحدة لان مجزأه تعالى
مجازي لجن الملك في الحقيقة ومما ساقى نصب على الحال
لا كما توهمه بعض النحاة من انه من باب التوكيد المعقبي
والعنى تارة ما لا يكتفى كل اسم فيصطغون صفا بعد صف
محدد في الحال نفس واحب **الامر** متعلق بيجي والعرض

ممتنع المعروضين والنظر في احوالهم في كل كلامه ان سائر
الامر من جميع الخلق تعرض وقيل ان يحضر المعروض من محاسب
ومعاقب يدل على هذا قوله **وحسابها ومقوتها**
وتوابها في البرهايم لا تحضر لانها لا تحاسب ولا تقاب
والحساب هو ان يعبد عليه كل ما فعل من حسنة ومن
سيئة فيحاسب المومن بالفعل والمنافق والكافر
بالحجة والعدل والمعقوبة فتسمات بسيرة وهي ما
يجيب الجسم وشديدة وهي محضهم عن الله تعالى
وتسليط انواع العذاب عليهم والكتاب الجزاء فيجاري
عن الاحسان في الجنة وعن الاساة في النار وما يجب
اعتقاده من عبادته **توضع** اي تنصب **الموازين** لا جعل
وزن المحال العباد اي الصالحين التي فيها اعمال
العباد وقال تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيامة
فلا تظلم نفس شيئا فظم كلامه القوم في المومنين
محسبين كانوا او مشيئين وفي الكافرين وهو مذهب
الذكور وحكمة الموزن وان كان الله تعالى عالما بكل شيء
امتحان الله عباده بالامان في الدنيا وجعل ذلك
علامة لاهل السعادة والشقاوة في العقبي والخلق
في المراد بالميزان جمهور المعتبر له على انه ليس في الاخرة

ميزان حسبي بل المراد به العدل والصفحة الذي عليه
السلطان انه ميزان حسبي له كتمان ولسان واختلق
الغاييلون بانه جسم هل هو ميزان واحد او لكل امه
ميزان واحد والصفحة انه واحد وما ورد في القرآن وغيره
بلفظ الجمع فلفظته او يريد بالجمع المفرد والجمع يؤيد
مقابل الذم والخرول تحقيا لتمام العدل وتطرح في
الحسنات في كفة النور فتشقل بها الميزان بفضل الله
تعالى وتطرح في الميزان في كفة الظلمة فيحق
بها الميزان بعدل الله تعالى **فمن ثقلت** اي رجحت
من ميزانه اي موزنه فانه وهي كالحمايق التي فيها
الاعمال **فان ثقلت هم الماعكوت** اي الناجون وانظر لم
ترك قسم هذا وهو من خفت موازينه فاولئك الذين
خسر وانفسهم في جهنم خالدون قال ابو بكر الصديق
رفي الله عنه **انما ثقلت موازين من ثقلت موازينه**
يوم القيامة باتباعهم في الدنيا الحق وانما خفت موازين
من خفت موازينه يوم القيامة باتباعهم في الدنيا
الباطل وصفة النفل الامرتعاع **وما يجب اعتقاده ان**
الامر بوزن اي يعطون **بما كانوا يعملون** جمع فصيحة وهي
الكتب التي كتبت ملائكة فيها اعمالهم في الدنيا باعمالهم

اي مصاحبه

اي مصاحبه لا اعمالهم فاذا اعطوها خلق الله لهم
اعمالهم ورياضهم من به ما فيها مما فعلوه في الدنيا
او في كتابه بيمينه وهو انوار الطابع اجماعا والاعادي
عند اكثر وهو المشهور ياخذ قبل دخوله النار
ويكون ذلك عند امه اعد من خلوده فيها ومن لطفه بعبده
المومن وفطنته عليه ان جعل كتابه بيده ولا يعطيه له
علي يد ملك ولا يبي حتى لا يطلع على امره احد **فمن**
يجانب حسابا يسير اي سهلا يسيرا لا يفتق فيه
ولا يتفرق له بما يستوعب **ومن او في كتابه وزنه** وهم
الكفار اجماعا **فان ثقلت يسلون سبعين** الثلاثه فسلون
يد عواثور ويصل سبعين الاصل الاخرق والجمع
بين هذه الآية وبين قوله تعالى **واما من ادنى كتابه**
ستعماله ان الكافر تزل عناه الي عنقه وثقت صدره
فتدخل ثقله منه فيأخذ بها كتابه اعادنا الله من ذلك
منه وكرمه فانه الجواد الكريم **وما يجب اعتقاده ان الصراط**
اي وجوده في الجملة والمراد به **حق** قال الله تعالى **فلا**
اقبح العقبة قال مجاهد **والفحالة العقبة الصراط**
يضرب على جهنم كحد السيف مسيرته ثلاثه الا في تمام النور
سنة معونه والنور سنة استوي والنور سنة مهيوط وفي مسلم

مر في نار جهنم الصراط ما بين ظهر النيران الحديث وقال
ابو اسيد بلعين ان الجسر ارق من الشعرة واحد من
السبي وجوز القافى عياض ان يكون مخلوق الانبياء
ويكون معنى قوله في الحديث يضرب اي يوزن بالمرو
عليه او خلقه الله حين يقر به على جهنم ووقت المرو
عليه بعد الحساب من نقده فقد نجحنا الله من
الناجين قال الخليل لم يثبت الله يبعث الي خروج
الموحدين من النار ليحيون واعليه في الجنة او يزال
ثم يعاد لهم اولاد وبعاد وتصعد به الملائكة الى السور
الذي في الاعلى وظن قوله **بجوزة العباد بعد** اي
على قدر اعمالهم التي كانوا يفعلونها في دار الدنيا
تتمول ذلك للمؤمنين والكافرين ويزعم بعضهم ان
الكفار لا يمرون على الصراط لانهم للنار والاول ظن
ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم ان جهنم
يضرب على ظهر النيران ثم عليه جميع الخلايق **فناجون**
فانزلون مخلعون **متفاوتون** اي متفاوتون في سرعة
النجاه اي العجلة عليه من نار جهنم متعلق بناجون
التقدير فناجون من نار جهنم على الصراط متفاوتون
في سرعة النجاه وقوم او بعضهم اي اربابهم فيها

اي في النار

اي في نار جهنم **اعمالهم** والظن انهم متفاوتون في سقوطهم
في النار ويدل لما قال ما في مسلم وغيره من ان طريق العيين
وكا يرق وكا ليرج وكا لطير وكا جاديد الخيل والركاب فجاج
مسلم ومحمد وش من سل ومكد وش في نار جهنم المكذوبين
بشئ معجزة المرفوع وما يجب اعتقاده **الايمان** اي التصديق
بوجود **خوف رسول الله** نبيا محمد صلى الله عليه وسلم
نور اي تافيه الله اي اتباعه حين خرج من قوراهم
عطا شاش يربون منه **لا يظن** اي لا يظن من تسرب منه
ابد **وبعد** هذا الهمزة قد قال مرهله بقره ويعد عنه
من بدل بالارتداد **وعين** في العقائد كاهل الانسوانه
والعاصي فكيف المبدل بالارتداد يخلد في النار والمبدل
بالعاصي في مشيئة الله تعالى حتى يمضي فيه مراده
ومروي مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال اني على الخوف
حتى انظر من يرد علي منكم وسيوخذ الناس ويزفون
يا رب من معي ومن معي فيقال اما شعرت ما علموا بعدك
والله ما برحوا بعدك يرحمون على اعتابهم ولا يخطر
ببالك ان الخوف على وجه هذه الارض وانما يكون وخو
في الارض المبدلة وهي ارض بيضا كالفضة لم يسفك فيها
دم ولم يظلم على وجهها احد قط **فانزلون** اي في التمرين

من نوعا ان لكل بني حوصا وانهم يشبهون ابراهيم اكثر وامر
وانا امر هو ان اكون اكثر منهم وامر وقد اتفق الشيخ علي
ان قول الشيخ **وان الايمان قول باللسان واخذ من القلب**
وعمل بالحق لم يأت به علي انه مما يجب اعتقاده وان اولهم
كلامه وان لم يلقه علي مما يجب اعتقاده لان الاجماع علي
ان من امن بقلبه ووفق بلسانه وعمل بحوارجه ولم يعتقد
ان الايمان مجموع من هذه الثلاثة انه مؤمن وانما ذكره
توطئة لبيان اربعة فوائد اشار اليها ولا ياب قوله **يزيد** اي
الايمان من حيث هو بسبب **زيادة** العمل **والنفس**
بسبب نقص العمل **ليكون فيها** اي الاعمال **النقص**
وهي الزيادة ما ذكره من زيادة الايمان ونقصانه با
اعتبار العملان هو من رتب جماعة اهل السنة من سلفي
الامة وخلفها وهو اخر قول مالك وكان لا يقول يزيد
ولا ينقص وقولهم بضمهم انه المستم والطلاق اسم للايمان
علي الاعمال متفق عليه عند اهل الحق قال الله تعالى
وما كان الله ليضيع ايمانكم اجمعوا علي ان المراد صلاحكم
ثم اشار الي القاعدة الثانية بقوله **ولا يكمل** قيل معناه
لا يصح قول **الايمان** وهو التلطف بالشراديين **ان** با
العمل اي بعمل الجوارح وما ذكره علي القول بان العمل داخل
في حقيقة

في حقيقة الايمان وقيل الحال في كلامه علي ظاهره وهو
مبنى علي القول بان العمل غير داخل في حقيقة الايمان
وهو ما ذكره اول الباب وعليه اذا عمل كان ايمانه كاملا
مستحياله من النار واذا لم يعمل صحت ايمانه وكان غير كامل
ثم اشار الي القاعدة الثالثة بقوله **ولا يكمل** اي ولا يكمل بمبنى
لا يصح قول **ولا يكمل** صحت ما هو مقتضى اية **الايمان**
اي قصد وانما قيدنا بقولنا ما هو مقتضى اية لان من
الاقوال والافعال ما لا يقتضي اية كزوال النجاسة
ورده الودائع والمخضوب والاذان وقرآن القرآن ثم اشار الي
القاعدة الرابعة بقوله **ولا يكمل** اي ولا يكمل بمبنى لا يصح قول
لا يكمل **ولا يكمل** **الايمان** **الايمان** **الايمان** **الايمان**
اتباعه صلي الله عليه وسلم في حاجته واتباع السلف الصالح
قال الله تعالى وما اناكم الا رسول قد خذوه وما نزلهم عنه
فانزلوا واتقوا الله وقال صلي الله عليه وسلم عليكم بسني
الراشدين **ص** وسنة اخلاص من جملة الحديث فثبت بذلك ان القول
والعمل يجب ان يكونا مقرونيين الي السنة فاذا فخر بها فهو
المطلوب وما خالفها لم يلتفت اليه وكان معصية او قريبا
منها **ص** مما يجب اعتقاده **انه لا يكمل** **الايمان** **الايمان**
القبلة اي ان سلام **ص** ما قاله هو مدبر جميع اهل

الراشدين

المعطي وابن القيم يستل وتتفق علي ان المتفق يستل
الثاني قوله في قلوبهم خرج مخرج الغالب لا مفهوم له لان
كل ميت يستل قبل ولم يغير تعرفت اجزاة ولا خص من
ذات جماعة منهم الشهيد الثالث ان حصار قتل علي بن
الفتنة مرة واحدة وعن بعضهم ان الموتين يقتنون
سبعاً والمتفقين اربعين صياحاً الرابع يستل ابن حجر يسل
تلبس الروح الجنة كما كانت فاجاب نعم لكن فخر الخراساني
يحل في نفسه ان علي الخامس فحة العبر وهي النقا
حاشية علي جسد الميت لم ينج منها احد كما اخبر عليه
الصلوة والسلام الا فائمة بنت اسد ومن قرأ قل هو
الله احد في مرقه الذي مات فيه كما ورد عنه عليه
الصلوة والسلام مما يجب اعتقاده **ان علي السبا**
اشهر وجهرهم موثرهم وكافرهم ذكوراً وناثاً اخر ابراهيم
من وقت التكليف **حفظه** جمع حافظ كتاب وكتب يكتبون
اعمالهم واقوالهم حتي المباح والابتن في المرفق وعمل القلب
يجعل الله لهم علامة علي عمل القلب جيترون بذاتهم
الحسن والسنة والاصل فيما ذكر قوله تعالى وان عملكم
حافقين كما قال ابن سبيون ما تفعلون وقوله صلى الله
عليه وسلم في المعطي بن يتماقون فيكم ملائكة بالليل

وملائكة

وملائكة بالانهار الحديث والتقدم الاجماع علي ذلك
من يجهل او كذب به او شك فيه فهو كاذب وسوء حفظه
حفظهم ما يقصد من الانسان من قول وعمل وعلمهم به
وحفظهم الاوميين من الجن وحكمهم من الانسان شفي
وقامهم لسانهم ومداومهم ربيعه لا يغير قوت العبد في
حال حياته الا عند الخلا وعند الجماع فاذا مات الموت
قد ملكا علي قبره يستغفران له الي يوم القيامة
تسب حفظه جمعهم باعتبار عدد العباد وما يجب
اعتقاده انه **يستغفر** **تسب** اي من اعمال
العباد **عن عامهم** صرح بذلك لما قد يتوهم ان
فايدة كتب الحفظه انه تعالى يخفي عليه شيء من اعمال
العباد تعالى الله عن ذلك وانما فايدة توكيلهم لطق
من الله تعالى بعباده لانهم اذا علموا ان ملائكة تحفظ
عليهم افعالهم ويكتبونها ترجوا عن المعاصي وقامة
الحجة عليهم اذا جحدوا **وما يجب** اعتقاده **ان ملك**
الموت اسمه عزرايل وقيل عبد الجبار **يحيي** **الروح**
كلها ارواح النسس والجن والملائكة **باذن ربه** قال
تعالى قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم وفي حديث
طويل رواه الطبراني وغيره عن ملك الموت والله

لو اردت قبض روح بموضه ما قدرت علي ذلك حتى يكون
 الله هو الذي يادون بقضها فان قيل جاء في القرآن اسناد
 التوفي الي الله تعالى والي الملائكة قال الله تعالى الله
 يتوفي الانفس حين موتها وقال تعالى حتى اذا جاء
 احدهم الموت توفاه مرسلنا فاجاب انه اضافة التوفي
 الي الله تعالى لانه الفاعل حقيقة والي ملك الموت لانه
 مباشر في القبض والي الملائكة لانهم انما يادون
 في جذبها من السبلت فهو قاضون وهرم معاجون
 وما يجب اعتقاده ان خير اي افضل ان خير القرون
 القرن الذي مر رسول الله صلى الله عليه وسلم وامر
 به لقوله تعالى كنتم خير امه اخرجت للناس قيل خطابهم
 خطاب مشافهه اي انتم وقيل المراد بذلك جميع امته
 اي كنتم في الاول ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم
 لقوله صلى الله عليه وسلم في الصحابييين خيركم فترى
 ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران بن حصين
 فلا ادري قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
 قرنه مرتين اولادنا ونسبنا انهم خير مني بالايان
 لانه متعين ان كثير من الكفار كانوا في القرن الاول
 وراوه صلى الله عليه وسلم ولم تنفعهم رؤيتهم له

لعدم

لعدم ايمانهم به صلى الله عليه وسلم واختلف في القرن
 ففيل المراد به الجيل واختاره بعضهم وهو الذي
 يؤخذ من كلام الصحاح فالقرن الاول الصحابه حتى
 يقرضوا والثاني التابعون حتى يقرضوا والثالث تابع
 التابعين حتى يقرضوا وقيل المراد به السوف واختلف
 في تحديد هذه والاصح انه مائة واختلف هل ما بعد
 القرون الحمد وحيث تساوي متفاضلون قولان
 فان قيل ما ذكرتموه من تفصيل القرن الاول يعارض
 ما روي باسناد مر وانه نقاه ان النبي صلى الله عليه
 وسلم سئل هل احد خير منا قال قوم يجيئون بعدكم
 فيجدون كتابا بين يديهم يؤمنون بما فيه ويؤمنون
 بي ولم يروني ويصدقون بما جئت به ويعلمون بما فيه
 فهم خير منكم قلت اجيب بانه لا يلزم من تفصيلهم
 في حربه من الجاهل تفصيلهم مطلقا تنبيه الخيرة
 المذكورة اما باعتبار الباطن وكثرة الثواب ورفع
 الدرجات وذلك لا يعلم الا بخبر مقطوع به واما باعتبار
 الظاهر ولا يحصل ذلك الا بالتفاوت في اعمال الفضائل
 فمن كثرت فيه فهو افضل في الظاهر ومن الباطن فلم من
 قليل العمل افضل من كثيره وما يجب اعتقاده قطعا

بعضهم يعني يتبعونهم **حسن الله وجههم** اي لا يكره الله
في الدين حاصل ما قال انه يجب على المسلم ان يتاول
ما نقل عنهم نكاحا ومما وقع منهم من قتال وخلاف
حسن التاويل في اول ما وقع بين علي ومعاوية رضي الله
عنهما ان عليا رضي الله عنه طلب التقاد البيعة اولا اذ
لا تقام الحدود ولا يستقيم امر الناس الا بالامام وطلب
معاوية النقص من الذين قتلوا عثمان فوقع ما وقع لكن
اتفق اهل الحق على ان عليا رضي الله عنه اجتهد واجاب
فله اجران وان معاوية رضي الله عنه اجتهد وخطا
فله اجر واحد **تبيين** لا تناقض بين قوله والا ما
الحق وقوله ان يلقى الخ فان الاول في حق العامة والثاني
في حق العامة ان فرضهم البيان والفرقة الاشكال **والطاعة**
اي الانقياد واجب **لا يجهل المسلمين** بالاعتقاد والعمل
بامتثال الاوامر والنهي عن الزواجر وفسر الآية بقوله
من ولاه امورهم اي احكامهم **وعلم امرهم** جمع بين
القولين في تاويل اولى الامر من قوله تعالى طيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم قال بعضهم المراد بالعلماء
العاملون بعلمهم الامر من المعروف والشاهدين عن الكل
وقال بعضهم المراد بهم امر الحق العاملون بامر الله تعالى

وامر

وامر السنة المعروف بالشاهدين عن الكل والخارج
لا يطاعون لقوله صلى الله عليه وسلم لا طاعة لمخلوق في
مضية الخلق مرواه احمد والحاكم ومن هذه المادة قول علي
بن الخطاب رضي الله عنه من راى منكم في عوجا جابيا يعني عن
الحق فليذكرني فقام بذلك او سلمان فقال لو راينا فيك
عوجا جابيا لقمناك بسيفنا فقال الحمد لله الذي جعل
في هذه الامة من اذا راى في عوجا جابيا سيفا
وكذلك اتباع السوء القبيح وهم الصحابة في اقوالهم
وافعالهم وفيما تاولوه واستطوه عن اجترارهم
واقفا ان امرهم اي اتباعهم واجب فان اطاع نظامهم دون
باطله فانه عاصي وليس بمطيع **وكذلك الاستغفار** اي
طلب المغفرة **هم** واجب لقوله تعالى ربنا اغفر لنا ولا
خو اننا الذين سجدوا بالامان ولا نرهم وفيه النسيان
فجرهم الله **حسن جزاء** وكذلك **ترت الامر والجدل في الدين**
واجب والامر بجد الحق بعد ظهوره ودفعه بالباطل والجدل
مناظرة اهل البدع وانما منع من ذلك لانه يؤذي بالسط
معهم والطمع في الصحابة واتباع الشبهة في القلب قال
سالت رضي الله عنه ان هذه الجدل ليس من الدين في شيء
وان كان المقصود من الجدال اظهار الحق ودون النفس والنفار

خرج منه في سلسلته في غايته
والمستاد في المختار

بمنه وبها به لانه الامل قال **الوضوح** وجوب
الفرق بين **ما** اي لا جمل الشيء الذي **يجز** مستاد على وفوق
العادة **من احد المخرجين** المتأديين القبل والدم وقدما
مستاد لاختراجهما يخرج غير مستاد كالحصا والود فان
لا ينقص ولو بسيلة على المستاد وبوق العادة لاختراجهما
يجز من غيرهما كدم النضادة والحامة والشي المتغير
عن حالة الطعام والحدث الخارج من ثقب تحت المسدة
او ام يسد المخرجان على احد القولين ومثاله اذ حكمه
حكم الخارج من المخرج المتأدي اما اذا استد المخرجان والحالة
هذه فهو كخارج من المخرج المتأدي قول واحد والخارج
المتأدي ثمانية اشياء ستة من القبل والبود والودمي والمدي
ودم الاستحاضة في بعض الصور والمثلي كذلك والهادمي
وهو ما ابيض يخرج من الحامل عند وضع الحمل والبقط
واثنان من الدبر والفايط والرجح وقد ذكرها كلها الشيخ
ما عدا الهادي والمثلي وقد شرع في بيانها فقال **بول**
وهو من القبل **وفايد** وحقيقته المختص من الارض
سعي به الفضلة الخارجة من الدبر من الدبر سواء كانت
بعيون او بغيره اختراجه من الخارج من الذكر او من الفرج المرأة
فانه لا ينقص وقوله **وما** مطوف على ما اي وجوب
الوضوح

الوضوح ايض للشي الذي **يجز** من الذكر من مدي قال
ابن العربي وهو ثابت بسكون الدال المجهة الفعل وكسرهما
الاسم فتالي هذا يكون بالتشديد الحسن لان الاسم هو
الذي يوصق بالخروج لا الفعل والظاهر انه قد ينقص
مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل فذكره في باب
شانه تعالى وانما عاد ليرتب عليه قوله **مع غسل**
الذكر **كلمة منه** بنية وليه ما في الموطا والصحيح ان
عليه رضي الله عنه امر المقداد ان يسال رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن الرجل اذا دني من امرأته فخرج منه المني
ما اذا عليه قال المقداد فسال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من ذلك فقال اذا وجد احدكم ذلك فليفرغ
فرجه وليتوضا وضوء للصلاة ولغسل الفرج في الحديث ثم
في جملة الذكر والمراد بالنفخ فيه الغسل ويثبت ذلك ما وقع
في مسلم مصرح به بغسل ذكره كله ويتوضا فظهر كلام الشيخ
او صرح به ان الحامتين ولا يخرج فيهما الحجارة وهو كذلك
على المستاد وفي بطلان صلاة من يزل غسله كله قولان
وفي افتقار الغسل المذكور الى بنية قولان استظهر صاحب
الموسم الا فتقار لظهور التقيد وعليه اذا غسل من غير
نية بعيد الصلاة وعلى مقابلة لا إعادة ثم بين صفته

عند استبدال الطبيعة وصفته ووجه قتال وهو اي المدي
ما ايقن بيقين يخرج عند المدة بالانفاط اي قيام الذكر
عند المدة او المدة يخرج الثاني التفكير واخذ من
كلامه انه اذا خرج لمير لذة لا وضوء فيه وهو المستور
ويؤخذ منه ايضا انه لا وضوء عليه اذا تفكر في لذة قلبه
وتم يفظ كذبت وهو المستور المعروف وكذلك اذا التذ بالنظر
فقط من غير مدي **واما الودي** بعد المدة ابن العربي ومن
رواه هذا المعنى فقد صحف ولكن فيه وجهان **وهو**
تشد يد البياض ان ثبت خفتها **فهو ما ايقن بخلافه**
مجه واما مسئلة اي تخين **يخرج** غالبا بان **بول** بكسر
الهمزة وسكون الشا المشقة وبفتحها **يجب منه ما يجب**
من البول وهو الوضوء لمعاداة والاستبراء منه وهو
استفراغ ما في المخرج بالسلت والشر الحنفين وعسل
محله فقط وانما قيدنا بالبالة انه قد يخرج من غير بول
او يخرج معه او قبله ونحو الفة للمدي في بعض هذه الوجوه
وفي الصفة التي باما الفاصلة اليه انه على مخالفة ما قبلها
ما بعدها وما ذكرنا يخرج من القبل وكان المني من حملته
وكان موجبا للوضوء فتعقد في بعض الصور ذكره بين وجهان
الوضوء **استطرد** او اني باما مخالفة للمدي والودي في
الصفة فقال **واما المني** تشد يد البياض **الحاء** (الداق)

معني

معني المد فوق اي المصبوب الذي يخرج دفعة بعد دفعة
عند المدة **النسب** باجاء **عالم** راجحة اذا كان رطباً
غالبا من صحيح المخرج **كراجه** الطلع بالعين المراه وفيه
لنة الطلع بالحاء المراهلة وهو اول حمل النحلة يسقط عنه
غبار وتقييدنا برطباً احترازاً من اليابس فانه ان شبه
شي بمصوبه البين وبصحيح المخرج احترازاً عما اذا كانت
مرتبعة فانه قد يتغير منه ويختلف راجحة وفائدة ذلك
لوانته فوجد بالدراسة كراجه الطلع بهذا الصفة معني
الرجل **واما ما مر** مرة يعني ميسرها وصفته **ما رقيق**
السر وحكمه انه **يجب منه** اذا ابرز على وجه
العادة والصفة لا على وجه المرفق والسلس **السر** اي
الفصل وقيل لا يشترط بروزه بل يكفي في وجوب الفصل عليها
احساسه بابه وقوله **يجب من هذا** اي من ما اراه
فمن جميع فلم **اجسد** تكرار مع ما تقدم ومع ما ياتي من قوله
ويجب الطهر مما ذكرنا من خروج الما الدافق في نوم او يقظة
من رجل او امرأة فان قيل لم فصل حكم بالمرأة دون الرجل قيل
ليلا يتورهم متورهم ان المرأة لا يجب عليها الفصل من ميسرها
واما الفصل من مني الرجل فعرف في غير متورهم وقوله **فاجب**
عسل جميع فلم **اجسد** من مري القطاع **حصة** اي الخيط

نسيه لا فائدة الحكم فان قيل لا يقيس الا ما ليس بمخصوصا
 عليه والفصل من الجناية والخيي كلاهما منصوص عليه
 فالجواب من وجوه ثلاثة احدهما وعليه يقتصر الفصل
 من الخيي اشهر من الفصل من المني ولذا انكرت عائشة علي
 ام سليم حيث قالت للنبي صلى الله عليه وسلم المرأة ترمي
 في المنام مثل ما يري الرجل تقتل فقال نعم فالتفت
 فقالت عائشة رضي الله عنها في ذلك وهل ترمي المرأة ذلك
 فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ترتب بميت ومن
 اني يكن الشبه ثم اشار في خاتمة آية التي ذكرها من
 الاحداث بقوله **واما دم الاستحاضة** وهو سيلان الدم
 في غير اوان من الخيي والناس من عرفه في اديني
 الرحم يسمى العاقل بكسر الهمزة والفتح **فيجب منه الوضوء**
 اذا كان انقطاعه اكثر من اتيانه اما اذا كان اتيانه اكثر من
 انقطاعه او تساوي المرات فانه لا يجب عليها الوضوء
 ولكن **يجب لها** اي المستحاضة ابن العربي وروي الي
 لا يرقى دمها ايم لا ينقطع **وسلس البول** بكسر اللام التي
 بين السين اسم فاعل صفة للرجل او بفتحها اسم للخارج
 على حد في مقناق فمديره لصاحب سلس البول ابن العربي
 معناه انه يكثر بول الانسان بلا حرقه **ان يوترى على الصلاة**

ويكون

ويكون متصلا بالصلاة وفي استحباب غسل فرجها قولان
 واما ان لا يرم دم الاستحاضة او سلس البول ولم يترقا فلا
 يجب منه الوضوء لانه خرج ولا يجب ذلك فائدة في الوضوء
 مع سيلان النجاسة وهل يقتبر كثرة الحلازمة وقلتها
 باوقات الصلاة او مطلقا قولان وحيث قلنا بسقوط
 الوضوء عن صاحب السلس فهل يكون ذلك مرفعة لقول
 به لا يتعداه او سقوط ذلك بجعل الخارج كالعدم فيه
 قولان مشهورين الكثر منه يشبه عليها جوار ما منه
 غيره صحيحا كان او غير صحيح وبهذا اخر الكلام على ما ذكره
 من الاحداث واما الاسباب فجمع سبب وهو لغة اهل
 اصطلاحا ما لا ينفق الوضوء بنفسه ولكن بما يودي الي
 الحدث وهو على ما ذكره الشيخ ثلاثة مزال العقل وليس
 من شترى ومن الذكر قد اشار الي الاول بقوله **ويجب**
الوضوء وجوب الفرائض **من زوال** بمعنى استار العقل
 واستاره يكون باحد اربعة اشيا احدها ما **يسبب**
زوم مستقل بفتح القاف وهو الذي يخالف القلب ويذهب
 العقل ولا يشعر صاحبه بما فعل وهو ما طويل فيفق اتفاقا
 او قصير فيفق على المسر ومزوم مستقل ان الخفيين
 الذي يشعر صاحبه باذي سبب لا ينفق وهو كذلك

مطلقا فقبيل كان او طويل لما في مسلم كان اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ينامون ثم يقبلون ولا يتوضون كذا حمل
 عيان الحديث على الحق لكن يجب من الطويل الوضوء
 فانيها اشار اليها بقوله **واعلم** قال مالك ومن اعني عليه
 فعليه الوضوء ثلثها اشار اليها بقوله **وسكن** فانه
 سكن يحرم وحلال وهو كذلك راى بها اشار اليها بقوله
او غلب **جواب** فما وجب الوضوء منه والذين قبله
 لا نه لما وجب باليوم مع كونه اقل حاله من هذه الثلاثة
 لانه يزول بسبب الانشاء كان وجوبه بهذه الامور والى
 لا رها او خل في استام العقل والخيير تبينها في الاول
 ثم كلامه ان زوال العقل بعينه بهذه الاربعة لا يوجب الوضوء
 وهو كذلك عند ابن القاسم الثاني ان قلنا ان العقل
 لا يفتقر لطهارة الكبرياء والسبب الثاني اشار اليه بقوله
ويجب الوضوء من المدة وهي ما دون الخلع على ما
 فسره جماعة من الصحابة والتابعين ومالك والاصحاب
 قوله فتاوى ولا مسمى السالاجل قصد **المدة** وجد بها
 امر لا لو وجود المدة من غير قصد كان ذلك مسرعا او مارة
 كان المأمور بغيره او شعر كانت المدة مسموعة على ثوب وعلى
 غير ثوب على قول ابن القاسم وبقائه بعضهم على ظاهره
 وقيد

وقيد بعضهم بان يكون الثوب خفيفا وقيد **كلام الشيخ**
 او كان المدة مسرعا او كان المأمور من من يلبس بالمسرة
 عادة احتراز من الضيق لانه لا يلبس بالمسرة عادة
 وكذلك المحرم لقيام المانع العادي وقال **المدة** هذه كلمة
 في المدة مسرعا وما المأمور فان بلغ والتدني وضوا ولا فلا
 شيء عليه ساء بقصد المدة فيصير له مسرعا وقوله **المدة**
بالجهد **المدة** **تحت** وكذلك يجب الوضوء من **القبلة**
 بضم القاف بمعنى القبيل **المدة** ظاهره سواء كانت على
 النعم او غير ذلك والله يعجز بقصد المدة وهو كذلك على
 احد القويين والاشارة ان القبلة على النعم تنفق مطلقا
 لا رها مطلقا المدة غالبا ما لم تكن قريبة فصارفة المدة
 كقبلة صغيرة على قصد الرحمة او ذات بحر على سبيل
 الوداع او المودة وان القبلة على غير النعم لا تنفق الا بال
 قصد او الوجود والسبب الثالث انه عليه بقوله **من**
اي ويجب الوضوء **من** **الذكر** على المطلق الموطا وغيره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مس احدكم
 ذكره فليست وضوا ما حدث به من هو بجمعة منك فمضيق
 مستكم فيه وقدم كلام الشيخ ان مس الذكر ينقض مطلقا على
 مس ذكر نفسه او غيره والاشارة ان مسه لا ينقض الا اذا مس

ذكر نفسه المتصل بظاهره ايضاً من عمداً او سهواً من الكثرة
او غيرهما التزام لا وهو كذا في علمي المتشرف وظاهره ايضاً من
بابي يفتقروا كان وهو مذهب العراقيين والمشرية لا يفتقروا
اذا سمع بياض الكلى او بياض الاصابع او بياضها وليس
باصبع زائد مساوية لكذا صابغ في التعريف والاحساس وظاهره
ايضاً ان من المتشرف ذكره يفتقروا مطلقاً والذي في المختصر ان
كان مشكلاً يفتقروا وان كان غير مشكلاً اعتبر في حقه ما حكم
له به وفيه كان سمع ايضاً انه يفتقروا اذا سمع من فوق حاييل
مطلقاً وفيه تفصيل وهو ان كان كشيافاً كان يفتقروا
واحد وان كان خفيفاً فربوا بيان شهرهما عدم التفتق
وظاهره ايضاً ان من الدبر والاشياء لا يفتقروا وهو كذا في
علمي المتشرف ولما كان الخلاف في سن المرأة فخرجها اقوي من
الخلاف في سن الرجل ذكره شبه على ذلك بقوله **وختل**
في سن امرأة فخرجها في اجاب الوضوء بدلت على ثلاثة
قروايات احدها وهو مذهب المدونة ومحمد بن عبد
الوهاب عدم التفتق لقوله في الحديث اذا من احدهم
ذكره فليست وصا ورديانه معزوم لقب تأنيها التفتق
واستظهره صاحب التوضيح حديث من انفق بيده الى
فرجه فليست فان المخرج لغة المورة فيقع على الذكر

وفرج

وفرج المرأة ثانياً لا يفتقروا اذا سمع ظاهره والتفتق ان
فتحت عليه والطف ولا لطاف ان تدخل المرأة يديها
بين شفرتيها وهذا اخر الكلام على ما ذكر مما يجب منه
الوضوء واما ما يجب منه الفسل خمسة على ما ذكر
الاول اشار اليه بقوله **ويجب الفسل** اي الفسل **الذكر**
من خروج الماء اي الذي **النافس** بمعنى المدفوق ام
المقبوب وفيه بعد رتبة اجل حقول **الذكر** ظاهره
ولو كانت غير متادة وهو كذا في علمي المتشرف وان
شبهان وان لم يفتقروا لا يجب الفسل الا اذا كانت متادة
اما اذا خرج بغير لذة او لذة غير متادة حل حلق
الحرب فانزل فلك غسل عليه واذا قلنا بعدم الفسل فرب
يجب الوضوء او يسحب قولان شب بهرام الاول الظم
المذهب ووجهه بان هذا الخارج له تاثير في الكبرى
فان لم يؤثر في الكبرى فلا يقل من الصغرى ومخرج الذي
لللذة موجب للفسل سواء حصل في يوم او ليلة فيخرج
القاف ولا يجوز تركها عند النوم **من رجل وامرأة** ولا
يشترط في وجوب الفسل من فوجه اللذة ان تكون متادة
بالخروج فتدريجب الفسل خروجه بعد وهاب اللذة
مثل ان يجامع فيلثد ولم ينزل ثم يخرج منه الذي قبل ان ينزل

اوله بغير جاع ثم يخرج منه المني بعد ذهابها جلية
 ولم يقتل عند اللذة ووجوبه في الاول منق عليه
 وفي الثانية على المني لانه قد اعتل جنابة والجنابة
 الواحدة لا تكسر بها الفل وهرل يجب الوضوء او يستحب
 القولان المتقدمان والموجب الثاني اشار اليه بقوله
وانقطاع دم الحيضة صوابه دم الحيض لان الحيض اسم
 من الحيضة لانها انما تطلق اذا انقضى ما ظهر فاصل وانما بها
 طهر فاصل والحيض شرعا هو الدم الخارج بنفسه من فرج المرأة
 الممكن جملها عادة عن غير زنا في خمسة عشر يوما من غير
 مرض ولا ولادة احقر يخرج بنفسه من الخارج يخرج ويخرج
 ومن فرج من الخارج من غير الفرج كالدم وبما يمكن جملها
 عادة من الخارج من الصغيرة كبت سبع سنين والبياتية
 كبت سبعين وقيل خمسين وبغير زنا في خمسة عشر
 يوما مما مر او على ذلك فانه يكون استحفاة وبعض مرض
 من الخارج بسبب مرض غير الاستحفاة وبك ولادة من دم
 القناس ودليل وجوب النسل منه قوله تعالى ولا تقربوا
 حتى يظهر من في الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام
 لما قيل كنت حبستني رعي الصلاة قد ايام الدم
 تحبسين فيها ثم استسلي وصلي والموجب الثالث اشار
 اليه

في بيان الاصل بعد الفصل في بيان عليه السلام

اليه بقوله **وم الاستحفاة** انظر كيف اوجب
 النسل من القطاع دم الاستحفاة وهذا لم يروه احد
 عن مالك ولم يقل به احد من اصحابه وهو في **ت** وقال
 اخلاق في القطاع دم الاستحفاة على ثلاثة احوال
 فتبين الاول وقيل طهر منه استحفاا واليه يرجع مالك
 والقولان في الدم ونه وقيل انها تقتل وجوبا على ظم
 نفل لباحي قال مالك مرة تقتل ومرة ليس ذلك عليها
 وقال ابن القاسم ذلك واسع اذا عرفت هذا فاعلم انه
 لا عتق افي على التبع في قوله ان النسل واجب والموجب
 الرابع استنار اليه بقوله **وانقطاع دم القناس** بكسر
 القون وهو لغة ولادة المرأة لا نفس الدم وشرعا الدم
 الخارج من الفرج لاجل الولادة على جهة الصحة والعادة
 فاحقر من الخارج من الفرج عن الخارج من غيره ولاجل
 الولادة عن الخارج ليس بها كدم الحيض والجرح وجرح
 الصحة والعادة عن الخارج فيما زاد على مد القناس
 وهو سون يوما ودليل وجوب النسل منه **الجماع** **ت**
 وم الاستحفاة احقر فيقو دم الحيض والقناس اسود
 كدبر والموجب الخامس استنار اليه بقوله **او مجيب**
الحيضة وهي راس الذكر وهي الكثرة وسنهم من

بيمينها الفيشة والفيشة يريد ان يقيسها كلها
 او قد رها من عيب من مقطوع الخشعة من البالغ
 بانتشار او غيره لن عليها خرقه **المرح** سوا كان
 فرج او مية او هم بهيمة حية او مية او في الدبر من
 الذكر وعنه موجب للفصل **وان لم يزل** والاصل في ذلك
 ما في الموقا وسلم من قوله صلى الله عليه وسلم **واذا**
 حسن بين شعيرها الزرع ثم جهنم بها فقد وجب الفصل
 وهذا الحديث ناسخ لما رواه مسلم من قوله عليه
 الصلاة والسلام **واذا عجلت او لم تحط فلا عيب**
 ولما روينا من قوله صلى الله عليه وسلم **انما المأمن المأمن**
 ثم استظهر ذكر الاشياء يوجبها منيب الخشعة فقال
وموجب الخشعة في المرح هو موجب خوسن حكما
 ذكر الشيخ منها سبعة احدها ما تقدم وهو انه **يجب**
الفصل والعادة يربط عليه ما بعده وتأثيرها انه
يجب احد اي حد الزنا على الزاني وحد البوط على
 الذي يظن بشرطه المذكور في باب **والتأثير** انه **يجب**
بالصدق بالفتح والضم **يوجد** كمال الصدق وال
 فالنقص حاصل بالعقد وهذا اذا كان بالعين او كان
 الزوج بالغاً والمرأة ممن يطا مثلها **اربعها** انه **يجب**
 الزوجين

الزوجين

الزوجين **وان لم يثبت** بشرط قد ذكر في موضعها انشا
 الله تعالى **وخامسها** انه **يجب المصلحة** ثلثا **للمدعي**
طهرها وهو الخروا ما مطلقا العبد فيحلمها اذا طهرها اثنين
 ولذا لا تترك وط تذكر في محلها **وساوسرها** انه **يجب**
الرجوع رضا كان ونطو عا عدا كان او سائنا او وقع
 قبل الوقوف بعرفة او بعد وقبل طواف الافاضة ومن
 جهر العقبة في يوم النحر ويحادي على حجه ويقضيه
 من قابل ويهدي **وساوسرها** انه **يجب الصوم** في صا
 كان او نفلا عدا كان او سهوا ويلزمه القضاء والكفارة
 في العرفان او قهره والا فالقضاء فقط كتمه ذلك في
 النفل ولما ذكر من موجبات النفل انقطاع وم الحيق
 والنقاس انقل بين ما يعلم به **انقطاعه** فقال **واذا**
راى المرأة العضة البيضاء نظهرت وكذلك **اذا راى**
الجنون نظهرت عياض العضة بفتح القاف ما ابيض
 يكون اخر الحيق وبه يتبين برة الرحم وسميت قصة
 لشبهها بالعضة وهي الجبر ليساها والجنون والحفاق
 بفتح الحاء مصدران من جن الشيء جن جنونا وجنونا
 وهي ان تدخل الخرقه او القطعة فتخرج جافة لا يبلل
 عليها ولم كلام الشيخ **انها** سوا وهو قول الداوودي

وعبد الوهاب وقال ابن القاسم القصة ابلغ وقال ابن
عبد الحكم الجعفي ابلغ ومرة بهذا الخلاف تظهر في المسألة
لاحد الملا منين فلي قول ابن القاسم اذا مررت بمسألة
القصة الجعفي او لا تنظر القصة ما لم يخرج الوقت واذا
مررت بالقصة او لا تنظر الجعفي وعلي قول ابن عبد الحكم
اذا مررت بمسألة القصة الجعفي او لا تنظر القصة واذا
مررت بالقصة او لا تنظر الجعفي ما لم يخرج الوقت وعلي
قول الداودي وعبد الوهاب اذا مررت احدي الملا منين
علمت عليهما ولا تنظر الاخرى واختلف السائل عن ابن
القاسم في المسألة فقال الباجي عنه انها لا تظهر الا با
الجعفي وتقول الباجي عنه انها اذا مررت الجعفي تظهر وت
يقول اذا مررت القصة تنظر الجعفي خليل وما قاله الباجي
وافصح ان كانت صورة المسئلة كما ذكرنا انها مررت الجعفي
ولم تر القصة واما ان كان المرء علي ما قاله الباجي انها
مررت القصة تنظر الجعفي فايراد الباجي صحيح وهو ان
ابن القاسم مال الي قول ابن عبد الحكم ومعنى قوله **سألتها**
اي انها اذا مررت احدي الملا منين حكم لهما ساعة اذا لهما
ظاهرة فلا تنظر الملا منة الثانية ثم اشار الي انه لا حية
لا قل الجعفي بقوله **راية** اي الظهر للمهر يوم من قوله **نظرت**

بعد

بعد يوم او بعد يومين **وبعد ساعة ثم ان**
عنا ودها بعد ان مررت الظهر دم فاهره ولو دفعه
او مررت صغرة نعم العاد شي كالصديق لقلوه صغرة
وليس علي شي من الوان الدماء القوية والضعيفة
او مررت كدبة نعم الكافي شي كدم ليس علي الوان
الدم ما **تركت الصلاة** لان ذلك كله حيض موثوق
وقد اطلاقه السوية بين بابي العدة والبراءة في
انه لا حد لا قل الجعفي وهو قول ابن القاسم وناويل الي
عمران وابو رستد علي المدونة ونحوها لم يري علي ان
المسئلة في العدة والاستسقاء الخدي واسباب الحكم اليها
يقول السائل انه حيض موثوق **ثم اذا انقطع الدم عنها**
اي عن المرأة التي عاودها الدم بعد الظهر يوم او
يومين او ساعة **انقضت** وصلت ولا تنظر بها ما يرها
وهي احرام لا ومهدو مسئلة الملقنة وهي التي تقطع
ظهرها اي تحللها دم فصارت كحيض قبل تمام الظهر
الفاصل وقد اشار اليها صاحب المختصر بقوله وان تقطع
ظهر لعنت ايام الدم فقط علي تفصيلها ثم هي مستحقة
وتفصل كأي المنقطع وقصوم ونقاي وبوطا بترهم تقطع
تحللها دم فتمت ايام الدم بعرضها الي بعض فان حصل

سرها ما يحكم بانه اكثر الحين فارت بعد ذلك مستحاضة
وتقتل كلما انتقض لانها لا تقدر على حمل بياضها ودمها دم
ام لا وتقوم وتوطأ ولا فرق على ما ذكر بين ان تكون ايام
الدم اكثر او اقل او ساوية ويعني بقوله **تكون ذلت**
الدم المختل فيه كدم واحد في العدد والسن انها
تلقف ايام الدم بمضما الي بعض حتى تنتهي ما هو حكمها
من عادة وغيرها ثم تكون مستحاضة في بقية عمرها
وقال ابن سفيان وابن ابي عمير ان كان الدم
اكثر والجمعة ايام الطهر فمر ايام الحيض حضا
حقيقة فتكون حايضا طاهر على قولها ولو بقيت كذلك
طولا عمرها وظاهر كلام الشيخ انها تكون حايضا وطارها
في السباوات اجد الجدة في العدة وان سبها فانها لا تكون
طاهر **احدى بيعد ما بين الدمين** بعد ابيان يكون
بيضا من اقل الطهر وهو **مثل ثمانية ايام** على قول **او**
سبعة اي عشرة ايام على قول اخر ومنه خمسة عشر
يو **الثاني** بعد ما بين الدمين على الخلاف المتقدم **يكون**
اي الثاني منها **ثلاثة ايام** اي مستد بعده و
في العدة والاسبر ومروية ذلت في العدة اذا حاض
ثم طهرت بعد يومين او ثلاثة فظلم ما زوجها في ذلت

الطهر

الطهر ثم رجع اليها الدم فانها تقيض الدم الثاني الى الاول
ولا يعتد بذلت الطهر حتى يكون طهر فاصلا وقورية
في ان سبها عويص لا ينقض ما ترمي اول الدم خرجت
في الموضع واذا رأت عند المشرق ففكر به رجها
فاذا طهرت بعد يومين او ثلاثة فانه يحل لسبها وطورها
في ذلت الدم ان يقال فايدته في ان سبها انها
حاضت عند البايغ ثم طهرت ثم ياطرها في الطهر فلم
يسبق من طهرها ان يومان او ثلاثة ثم اتاها الدم فانه
يقال له هذا الدم من الاول وليس ذلت بظهر سبها
انتقل بتكلم على حكم ان مستحاضة فقال **ومن ثلثي**
بها الدم حتى ينقضي اي مكنت خمسة عشر يوما
هكذا اذا كانت مستحاضة لانه اكثر الحين في حضا ثم هي
بعد خمسة عشر يوما يحكم لها بانها **مستحاضة** حميرة
كانت او غير حميرة وثمره ذلت الحائض فانها تطهر على
تقتل طاهره سواء كانت حميرة او غير حميرة والذي في
الجواهر انها تقتل ان كانت محرم ما بين الدمين وان لم
تتم فقتلها عند الحكم عليها بالان مستحاضة محرم وتقدم
الخلاف في كون عملها مثل هو واجب او مستحب والخلاف
على معنى ان مستحاضة وصفت دمرها ومن عمرتها ايضا انها

تقوم وتقي ويأتيها أي يطأها **وجها** لأن حكمها
 جيد حكم الطاهرة في جميع الأشياء وقد نكحها بغير طهارة
 إذا كانت مسداة احتل بها من المعتادة فإن فيها تقيلا
 لأنها إما أن تختلف عادتها أو لا فإن لم تختلف عادتها
 استظهرت على عادتها ببلادة أيام ما لم يتجاوز
 خمسة عشر يوما وإن اختلفت استظهرت على عادتها
 مثل أن تكون تحيض في بعض الأيام عشرة أيام وفي
 بعض ما خمسة استظهرت على العشرة ببلادة أيام ولما
 انتهى الكلام على الحائض شرع يتكلم على النسا فقال
وإذا انقطع دم النساء بضم النون وفتح النون والمد وزنه
 عشر أو نفا على وزن خم أو نفا بفتح النون والنفا
 جميعا امرأة التي ولدت والنفا بكسر النون تقدم منها
 لغة وشرعا ويعد في انقطاعه مما يعرف به انقطاع دم
 الحيض من القصة والجوف وإذا انقطع انقطاعه بها
 ذكرنا **كانت تحيض** بفتح الهمزة بكسر الواو وفتحها خروج
 الولد **اعتسلت وحملت** وتقوي بضمها الطهر من الدم
 فلو نزل الطهر من خروج الولد لم يجز بها وتعد كالحائض
 وظم كلامه هنا وفيما تقدم أنها إذا ولدت ولدا جافا
 لا غسل عليها وهو أحد القولين ومقابلته وهو المثل

أنه يجب

أنه يجب عليها الغسل وفهم من قوله وإن كان الحيض لا يحد
 لقل النقاس وهو كذا على المثل وما أكثره فله حد
 أشار إليه بقوله **وإن تخا دي بها** أي بالنفس **الدم**
جلبت يستين سبغة على المثل ثم إن استمرت بعد الستين
 أو انقطع ثم عاودتها قبل مقدس الطهر لا تستظهر **اعتسلت**
وكانت مسخاضة وظم قوله **تقوم وتقي** وتوطأ
 سواء كانت تميز أم لا فإن جربلت الحكم وجلست شهر مثلا
 من غير صلاة قضت ما فاتهما من الصلاة وقيل يستحب
 لها الاعتادة إما أن انقطع الدم بعد الستين وعاد ودها
 بعد مقدس الطهر فهو دم حيض ولما انتهى الكلام على
 موهبات الوضوء والغسل عقب ذلك بما يكونان فيه
 فقال **باب** أي بهذا باب في بيان اشتراط
 طهارة الماء في طهويرية الوضوء والغسل وفي بيان
 صفته وصفة ما لا يستعمل فيها وفي بيان اشتراط طهارة
 التوب وفي بيان طهارة البقعة للصلاة وفي بيان ما يخرج
 من اللباس في الصلاة وغير ذلك وفتح الباب بقوله
والصلي بفتح الهمزة وهو بعض حديث رواه مالك في
 الموطأ ومناجاة الصلي بفتح غايمة عن أحضار القلب
 والخشوع في الصلاة وما أفتح به ليس داخل تحت

العرجة وانما ذكره ليرتب عليه قوله **فعلية** اي المصلي
ان يتاخر اي يستند **لذلك** اي لفعله وما اخوت
 عليه من المناجات **بالوضوء وبالطهارة** اي الفصلان
 بهذه الحالة لمظم شرفها مستحقة تقظيها وتشرعها
 وتشرعها وتظفيها بالوضوء والطهارة وانما قيل الطهارة بقوله
ان وجب عليه الطهارة اي الفصل باحد موجبات
 المستندة لان الاستعداد بالفصل لا يكون الا اذا وجب
 والاستعداد بالوضوء قد يكون بغير وجوب او يستحب
 بغيره لكل صلاة وهو بعد ان يصلي به ولا يستحب الفصل
 لكل صلاة بل ربما كان بدعة **ويكون ذلك** اي الوضوء
 والفصل **بما ظاهره غير مستحب** اي غير مخلوق **بالحجاسة**
 غير احد او صفة التلاوة وقوله **ولا بما قد تغير بوجه**
لغير خالفه من شيء اي **او طاهر** بغيره بحسب المعلوم
 كبره ليرتب عليه قوله **الا ما غيرت قوله** اي **او طاهر**
اي المصلي اي بالارض حال اتصاله بها وملازمته لها
من سبعة بفتح المهملة والموحدة ثم المعجمة وهي ركن
 ذات ملج وبرشج ملازم **او حجارة** بفتح المهملة وسكون
 الميم بعد ما رمة وهي طين اسود منتن **او حجارة**
 كالحج والكبريت مما يكون قراير له فلو طر عليه شيء مما

يعني او طهره او بغيره

هو قراير له فغيره كالتاخر لم يصح اتفاقا والتاخر والملاح
 المطروح فيه قصد الا يفر على المسلم **وما السجدة** المراد به
 ما المطروح والنداء والتلح والبرود ونحوه وان بنفسه وببلاجه
وما العيون وما الاباء حتى ما تترجم **وما البحر** العذب
 والملاح **قريب** في ذاته لكل ما يستعمل فيه **فان** في نفسه
 ما دام غير محالط بغيره **مضمر** لغيره كالحجاسات
 وما في معناها من الاحداث ما دام باقيا على اصل خلقه
 لم يغيره شيء مما يخلق عنه غايبا وانما نفس علي بن ابي طالب
 الاشيا وان كانت داخلية فيما تقدم بسببه على ما في بعضها
 من الخلاف فقد نقل عن بعضهم انه قال لا يجوز الوضوء
 بها الا بامر والعيون وعن ابن سفيان والامام احمد في
 احد الروايتين عنه كراهية الطهارة بما تترجم ودليل
 ما قال الشيخ قوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا وهنك
 واحد للماء وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحلال
 مستعمله ولما ذكر ان الماء المتغير بغيره خالفه امر وان يبين ان
 حكمه حكم غيره وهذا ما انفردا كان طاهر فقال **وما**
غير لونه اي لونه الما بيني او طهره او بغيره **بشيء خاثر**
 مما يخلق عنه غايبا كالعين **حل** اي وقع فيه **فان** لما
فان في نفسه يجوز استعماله في العادات ودون العبادات

غير مطهر لغيره لا يستعمل في وضوء وطهر الى غسل الثعالب
 او في زوال نجاسة فمن استعمل به بعد الاغتسال لانه لم
 ينزل الا على النجاسة دون حكمها ولو لم ينزل به على النجاسة
 ثم لا في محلهما وهو ملبس بمكان اخر لم يتنجس على الصحيح
 ثم اشار الى المنع من غسل فقال **وما غيرته النجاسة** كما
 اعتد به سواء كان التغيير في طعمه او لونه او ريحه فليدرك ان
 الماء ان كثير كانت له مادة اوله تكن **فليس بجاهل** فيمنع
 فلا يستعمل في العادات ولا مطهر غيره فلا يستعمل في السار
 اقيم بهذا اذا اختلفت نجاسته او اغيره الواحد العدل بجاهل
 وكان على مذهبه او لم يكن على مذهبه وبين وجه
 النجاسة فان لم يبين وجهها فلا يعمل على قوله ومنه فهم
 قوله غيرته انما ان لم يتغيره يكون ظاهر مطهر لغيره كان
 او كثيرا وهو خلاف قوله **فكثير الماء** كانه الوضوء المتبرق
 وانه الفصل للمفضل **يجب قليل النجاسة وانما يتغير**
 وهو قول ابن القاسم والسماء انه ظهور لقوله صلى الله عليه
 وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء لكنه مكرره مع وجود طهر
 لقوة الخلاف وقد يخرج تبرق في هذا الباب بمسئلة كانت
 حتمها ان تكون في باب الوضوء وهي قوله **وقلة الماء**
احكام بكسر الهمزة اي اثنان **الفصل** وتعييم بالمعنى
 المنقول

المنقول **سنة** قيل اراد بها المستحب وقيل اراد بها مند
 المدح وهو الموافق لقوله **والسنة** اي الاكثار
 من صب الماء في الوضوء **فلو** اي زيادة في الدين **وبدعة**
 اي محدثة ومخالفة للسنة وهي حرام والاول موافق لظن
 قوله في النوادر والعقد في الماء مستحب والسنة منه مكرره
 وعليه معنى صاحب المختصر فالمراد بالبدعة في كلامه
 منها الكراهية وانما لا يراف في الماء مخافة ان يتحل على
 كثرة صب الماء ويترك التدليات واخذ من ذلك ان المصحح
 لا يطلب احكامه لان المصحح مبني على التحقيق فلا
 يقلب المبالغة فيه ثم استدل على ما ذكر من الاقتصار في الماء
 بقوله **وقد توفا رسول الله صلى الله عليه وسلم**
بمد وهو وزن **رطل** وثلاث بكسر الراء ونحوها والكسر
 اجود والرطل اثنا عشر اوقية والاوقية عشرة دراهم
 وثلاثي والدرهم خمسون حبة وخمسة حبة من الشير
 المتوسط **وتظهر** اي اغتسل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بصاع وهو اي ورنه **اربعة امداد** **عليه السلام**
والسنة هي خمسة ارطال وثلاث بالرطل المذكور واصل
 الحديث في الصحاحين قالوا والماء يذهب على المشر من قول
 اهل العلم الاخبار عن افضلية الاقصاد وتروك الاسراف

وعن القدر الذي كان يكفيه عليه الصلاة والسلام لا آفة
 حدة لا يجزي ما دونه ولما نهى الكلام على المباح وما يبرح
 به انتقل بنظم على التوب والبقعة وبدل البقعة عكس ما
 في الترجمة فقال **وطهارة البقعة** التي تأسرها عفا
 المصلي أي لأجل الصلاة **واجبة** ويروي واجباً مستقلاً
 الثاني فقد روي **وكذلك طهارة التوب** واجبة لأجل
 الصلاة والنظر لم يذكر طهارة البدن وهي أيضاً واجبة
 للصلاة واختلف في معنى الوجوب المذكور **فصل في ذلك**
فصل أي البقعة والتوب وكذلك البدن **واجب وجوب**
الغير يعني مع الذكر والقدرة دون المجرى والبيان
وقيل أن ذلك فيهما وفي البدن واجب **وجوب السجدة**
 المؤكدة وقد شرب كل من التولين وعلى الأول لو صلب
 بالنجاسة مستحقاً قادراً على إزالة النجاسة عادداً
 صلباً بها ناسياً أو عاجزاً عادداً في الوقت وعلى الثاني
 بعيد في الوقت مطلقاً والوقت في الظاهر من الاستمرار
 وفي المشايخ السالكه وفي الصبح إلى الأسفار البين
 ولما قدم أن طهارة البقعة واجبة للصلاة به على
 مواضع نهى الشارع عن الصلاة فيها فقال **ويجزي عن**
الصلاة لو قال ونهى لكان أولى بتقديم النهي من رسول

الله

الله صلى الله عليه وسلم وليوافق لفظ الحديث وهو ما
 رواه الترمذي وغيره من حديث ابن عمر رضي الله عنه
 أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في سبعة
 مواضع المجرورة والمزيلة والمعبرة وقارعة الطريق والحمام
 ومطاطن الأبل وفوق ظهري بيت الله الحرام وقد ذكر المصنف
 بهذه السبعة ومزاد واحد أي التنبيه عليه وأما غيرها
 غير مبرهنة والحكم فيها مختلف واختلف في ذلك أيضاً
 الله صلى الله عليه وسلم ما ذكره فنقول أما النهي عن الصلاة في
مطاطن الأبل جمع مططن أو مططن وهو موضع اجتراحها
 عند صدورها من الماشية كراهية على المشي ولو آمن من
 النجاسة ولو بسط شيئاً طاهر وصلى عليه فلا كراهية
 وحيث قلنا بالكرهية فقال لو وصلي فلهل بعيد في الوقت
 مطلقاً يعني عامداً كان أو ناسياً أو جاهلاً أو قبيحاً
 الناسي خاصة في الوقت والعامد والجاهل أبداً ولأن
 وأما النهي عن **عجوة الطريق** وهي قارعتها وهو من
 انحناءة التي إلى نفسه فنهي كراهية وأما النهي عن الصلاة
 على **حصى بيت الله الحرام** أي الكعبة فنهي بحرم على المشي
 فمن صلى على حصىها أو فضاً عادداً أبداً ناسياً أو المعبراً
 بيناهم **ح** فلم يكلام الشيخ أن الصلاة فرضاً أو ناسياً جارية

في جوف الكعبة وهو كذا قاله المكي والمشي هو في الصلاة
 العرف **واما** النبي عن الصلاة **في الحمام** وهو معروف وهو مذكور
 فخر كراهة **حيث لا يوقن بغيره** **وهو** **في الحمام** **وهو** **في الحمام** **وهو** **في الحمام**
 ايقن بغيره في الصلاة فيه حايمة وهو كذا في مسند المذاهب
واما النبي عن الصلاة **في المنيعة** **نفع** **الباب** **وقم** **بما** **كان**
 طرح الزيل **وعن** الصلاة **في المنيعة** **نفع** **الميم** **وسكون** **الجيم**
 وكسر الزيم **المكان** **المعد** **للتخو** **والذي** **فخر** **كرهه** **ان** **يؤمن**
 الخاسة **والا** **جارت** **وحيث** **قلنا** **بالكرهه** **وعلى** **فخرها**
 اعاد في الوقت على المش عامدا او غيره **واما** النبي عن
 الصلاة **في مقبرة المشركين** **فخر** **كرهه** **لكن** **ليس** **في**
 الحديث **ذكر** **المشركين** **كما** **وقعت** **عليه** **لما** **المقبرة** **بنت**
 الباقان كانت غير مبنية وليس في مواضع الصلاة شيء
 من اجزاء المصومين **فالتم** **الجواب** **وان** **كان** **في** **مواضع** **الصلاة**
 شيء من المصومين فيجوز حكم الصلاة فيها على الخلاف
 في الاول من هل يخص بالموت اولاً وهذا في مقابر المسلمين
 وانما مقبرة الكفار فكره ابن حبيب الصلاة فيها لانها
 حرة من حر النار لكن من صلى فيها **وامن** **من** **الخاسة**
 فلا تقصد صلاته **والتم** **من** **كان** **مصليا** **على** **جأسة**
 وهذا اخر الكلام على السبعة المذكورة في الحديث

واما

واما الثامن الذي مراد الشيخ فهو قوله **وكنايسهم**
 كنية بفتح الكاف وكسر النون موضع تقديمهم والشهيد
 عن الصلاة فيها فخر كراهة **لما** **المقبرة** **بنت**
 الكنايس **لجاستها** **من** **اقداسهم** **فان** **من** **صلى** **فيها** **عاقب**
 مذهبهم **رون** **حابل** **طاهر** **اعاد** **في** **الوقت** **الا** **ان** **اضطر**
 الى الخوض فيها فلا يبعد صلاته **اذ** **لم** **يتبين** **له** **خاستها**
 وهذا الكلام في غير العامة **واما** **العامة** **فلا** **باس** **بالصلاة**
 فيها **واقترع** **مع** **ما** **في** **التوفيق** **فانه** **قال** **فيه** **بعد** **ان**
 ذكر كلام مائدة المتقدم وهذا في الكنايس العامة **واما**
 في الكنايس الخاصة العافية من آثارهم **فلا** **باس** **بالصلاة**
 فيها **قال** **ابن** **حبيب** **ولما** **فرغ** **من** **الكلام** **على** **المنا**
والنوب **والبقعة** **وما** **استطرد** **شرح** **يبين** **ما** **يجزى** **من**
 الباس في الصلاة في حق الرجل والمرأة **وبما** **يجزى**
 الرجل **فقال** **ما** **يفضي** **فيه** **الرجل** **من** **الباس** **انه**
قوب **سائر** **للمؤمنين** **وسيا** **في** **تفسير** **بها** **من** **درج** **بدال**
 معلقة **او** **ردا** **بالمد** **الرد** **افهوا** **بالتحني** **به** **ويستطفيه**
 ان يكون كيفاً لا يقص ولا يستوي **واما** **الدرج** **فهو** **الخطيب**
 وهو ما يسلم في الصلوات **المر** **لان** **الدرج** **الرجل** **موت**
 ودرج المرأة مذكور واخذ من كلامه ان سائر الصور واجب

اي المستخرج لا وجوبه ولا استحقاقه **عسل ما يقرب من الخرج**
صوابه من الخرج بلفظ الافراد لان الخرج البول من الرجل
لا يمكن غسل داخله وانظر على الطلب في قوله **ولا يستخرج**
من به للكرامة او للمنع بعض شيوخ شيخنا لم يقولوا غير
عين الحكم فيه والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من را
استخرج من ربه فليس منا اي ليس مستجابا ثم انقل
بكم غير الاستخراج وهو كما قدمنا استعمال الحجارة فقال
ومن استخرج ثلثة **خرج اخر من ثلثا وفي**
نسخة نسخة **خرج اخر** اي كفاه ذلك ونفذ من كلامه
اشيا من ان لا نقسم على الاستخراج بخروج ولو كان
الما موجود او هو كذلك عند الجمهور وسرمان غير
الحجر لا يقوم مقامه والتمس انه يكون بكل جامد فامر غير
مؤذ ليس بمطعم فلا يلزم له ثلث ليس بذئ حرمته ولا شرف
ومنها انه لو استخرج دون الثلثة لا يجرى والتمس انه
اذا حصل الا نقا ولو كثر واحد اجزا وصفة الاستخراج
ثلثة في محل الغايظ ان يمسح بالاول الجهة الواحدة
وبالثاني الجهة الثانية وبالثالث جميع الخرج وصفته
في محل البول ان يجعل الخرج في يده اليمنى ويمسح بوجهه
اليسرى وهكذا حتى يحن ذكره وما اقرهم كلامه ان

ان حجام

ان حجام بخبري وان كان الما موجودا خشي ان يتورم بها
ولم يستعمله الما وحده في الفضل رفع ذلك التورم
بقوله **والما الطيب والحر** للمحل ولا يبقى عينا ولا اشرا
واطب للنفس او يذهب الشك **واجب اي العلى** كافة
الا ابن المسيب فانه قال الاستحجام من فعل النساء وحمل
الى اي علي انه من واجبه من دليل ما قال الشيخ سارواه
ابن ماجه والحاكم من قوله صلى الله عليه وسلم يا معشر
الانصار ان الله قد اثنى عليكم حين فر الطهرون فاطهرون
قالوا نتجرب بالما قال هو ذلك فقلتكموه **ومن خرج**
منه بول ولا غايظ ولا غيرهما مما يتجرب منه **ومن خرج**
اي امره والوصول لا حل خروج **حدث** مراده به الزنج
فقط كما فصره به ابو امره برفعي الله عنه في حديث
لا يقبل الله صلاة من احدث حتى يتوضا فقال رجل من
حضر موت ما احدث يا ابن ابي هريرة قال فسا وضرا **او**
امرادي ان جل من حصول **تورم** مستقل **وامراده** **ليؤذ**
ما يوجب الوضوء من الاحداث والاسباب **ولا بد له من**
غسل يديه عملي يكرمه **ولم يقل** **دخولهما في ثيابه**
الذي يتوضا منه وان لم يكن بهما ما يقتضي غسلهما
للسنة فغسل اليدين مطلوب مطلقا سواء استجما ولا

وما كان في قوله فلا بد من إيهام العريضة برفع بقوله
ومن سنة الوضوء على المشر **غسل اليدين** إلى اللوعين
قبل وخاتمة في **الأنا** وفي **نهر** والضميمة بغير يغير
سائلين وهي حفظه الما في العم ومجه فلو تلف
لا يكون ثبات السنة **والاستثاق** وهو خال الما في
الحياثيم بالنفس وفي بعض النسخ **والاستثاق** سياتي
تفسير **وسج** **الأذنين** ظاهرهما وباطنهما كل واحد
من هذه الثلاثة **سنة مستقلة** **وباق** أي الوضوء
فريضة وما قاله هنا موافق لقوله في باب حمل الوضوء بالأجزاء
فريضة إلا المضممة والاستثاق وسج الأذنين منه
فإن ذات سنة واستكمل ما ههنا من الباق ما هو
سنة كرد مسج الرأس وتجديد الماء للأذنين والترتيب
وبها ما هو مستحب كما ينبغي أن شاء الله تعالى
بأنه أراد بقوله وباقية فريضة بنية الأعضاء المستقلة
والطهارة على طريق الاستقلال ليس الأولى ولا يكون
الأجزاء كذا الرأس فريضة المسح والرد سجد وما التجميد
والترتيب فليس بمفروض فكانه يقول وباقى الأعضاء
فريضة وهو الوجه واليدين والرأس والرجلين ثم
أشار إلى فضيلة من فضائل الوضوء فقال **من قام إلى**

وضوء

وضوء من يوم أي من أراد أن ياسبب نوم مستقل أو
سبب غيرهما بوجوب الوضوء من حدث أو سبب **فقد**
قال بعض العلماء قالوا حيث استعمل هذا اللفظ في هذا
الكتاب يريد به أن يجب فقط أو هو مع غيره وهو
الابهر من أن هو **بما يبد** **فيسم الله** تعالى قيل يقول
بسم الله الرحمن الرحيم وقيل يقول بسم الله فقط ولم يبين
حكم هذا القول عند فائده **ولم يره بعضهم** أي لم يبر
بعض القول بالمبدء بالسمية **من الأذنين** الثالث
المعروف عند السلف بل رآه بعض من الأئمة المكلف لفظه
أنه لم يبق لما دل في التسمية على شيء وقد نقل عنه
ثلاث روايات أحدها وبها قال ابن حبيب الاستحباب
وشهرت لقوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء لمن لم يذكر
اسم الله عليه ابن عبد السلام وفر الحديث الوجوب وهو
مذهب أحمد وأصحاب الثانية الأئمة قال أبو ذؤيب
الثالثة التحيير **وكون الأنا** الذي يؤضأ منه **على**
بجميعه أي أيسر وأسهل **له في تساوله** أن كان مفتوحا
كأنه صواب المحقق في المسحبات أما أن كان مغلضا
مفتوحا أو كان مغلضا فأكبر أن يكون عن يساره لأنه
يسره **وبعد** أن يجعل الأنا المفتوح عن يمينه والضيق

عن يده بيداً وضوء على جهة البنية **فبطل يديه**
 الى كونه **فبطل ان يدها في** **انا قدنا** متبداً متفرقاً
 بنية مطلقاً على سوا كائنا تقيمين وان قام من نوم نيام
 او ايقلا **وان كان قد بدله** **وتعوط** **وامدني** وهو ذلت
عسل ذلت اي موضع البول والنايد وهو **سنة** اي ما ذكر
 تشبيهه في كلامه **اشكال ج** **لم يقل** **اشيا** **الحكم**
 يده يدين على ان عسل اليد الذي هو سنة **اما** **يكون** **بعد**
 الاستحالة قبل لان الاستحالة تقدم ليس من الوفاء في
 فعل هذا كونه الحكمة بهذه الحلة تعترضة ويكون قوله
ثم توخا متعلقاً بها معطوفاً على قوله **عسل ذلت** وسماه
 فعل الوفاء المعنوي وهو عسل اليد ويكون قوله **ثم يدهل**
يده في **انا** معطوفاً على قوله **فبطل يديه** يعني ثم يده
 ان يبطل يديه ثلاثاً يدهل يده في **انا** ان اسكنه رطابها
 في **فياخذها** **والا** **البرغ** في يده قد رجاحت الحقيقة
 من غير ابراق **فبطل يده** **ثلاثاً** **من** **عرفة** **واحدة** **ان**
ثلاثاً **من** **ثلاث** **عرفات** **ذكر** **مطين** **ثلاث** **البرج** **كما**
 سيجري به بعد **وان استال** **اي** **الموتوفى** **باسم** **بضم**
 الهمزة مع ثلث الباء وبنجر ما وكسر ما كذلت فهذه **ثلاث**
 لغات وفي لغة عاشره **اصبح** **ويدي** به هنا السابعة من يده

اليدي

اليدي ويروي باسميه يعني السابعة والاربعون من اليد
 اليدي **حسن** **اي** **سكت** **فما** **هو** **علي** **ما** **قال** **ابن** **عبد**
 السلام **ان** **الاصبع** **كثيره** **قال** **ولو** **فيل** **انه** **عنده** **هو** **الاصبع**
 ما بعد وفيل الثاني كلام الشيخ بانه مع فقد غيره ليوافقها
 في الرواية **سمع** **ابن** **القاسم** **من** **لم** **يكد** **سوا** **كافا** **سبه** **يجزيه**
 وكلامه محتمل لان يكون اراد انه **يسال** **قبل** **المفهمة** **و**
 سمها **او** **بعد** **وما** **يضمن** **ان** **يسال** **بمعينه** **لانه** **من** **باب**
 العبادة **ان** **لا** **من** **باب** **ان** **النجاسة** **ويكون** **عرفها** **الا** **في** **اللسان**
 فانه **يسال** **فيه** **طولا** **واحسن** **ما** **يسال** **فيه** **الامر** **لترطبا**
او **يا** **بالا** **العام** **فكبره** **له** **الاستيلاء** **بالرطب** **ولا** **يسال**
 بالريمان والريمان فانهما يحرقان عرق الحرمان ولا بالثقب
 فانه يولد الزكوة والبرص وكذلك فقب السمن والحلفا
 والموود المحرول مخافة ان يكون مما حذر منه **ثم** **بعد** **قوله**
 من المفهمة **يستشكك** **ان** **فما** **فايدة** **قوله** **بأنفه**
 بالما فهل يكون الاستشاق بغير لائق وقوله **ويستش**
 صريح بان الاستشاق عنده غير الاستشاق والمتم انه
 سنة بمفرده **ثلاثاً** **اعول** **يستش** **وحقيقة** **الاستشاق**
 انه **يجعل** **يده** **يعني** **الاصبع** **السابعة** **والاربعون** **من** **يده**
 اليسرى **علي** **انفه** **ويرد** **الما** **من** **خسوس** **مه** **بريح** **الانف** **ويشد**

اصحبه علي الله لانه ابلغ في اخراج ما هناك كما ينسب
 ولده في **استحقاقه** فالشبه في القصة لا في الحكم فان لم يجعل
 اصحبه علي الله لانه لا ينبغي استنساخه وكره عند مالك لغيره
 الذي صلى الله عليه وسلم عن الاستحقاق كما استحقه لغيره وانما
 كان بالسياسة لانه كتاب الزكاة الذي **ويقر به** في كفيه **اقل من**
ثلاث اقل من ثلث ثلث في **المفصلة** **واقل من ثلاث**
استحقاقات في الاستنساخ بهذا الذي اراد علي بن ابي طالب
 لا لغيره ان يدل عليه قبل فيمضيه فانه ثلاثا ودينار ما ذكر
 انه صلى الله عليه وسلم توفاه مرة مرة ومرة مائة مائة ثم استقل
 بين الفضل والمفضل بالشبه الي الغرفات وبيدنا المفضل
 فقال **ولم** في **جمع ذلك** في ما ذكر من المفصلة
 والاشفاق **في معرفة واحدة** وله صورة بان احدهما انه
 لا يستقل الا الاستنساخ الا بعد اتمام من المفصلة
 والاخرى ان يتمم من ثم يستنسخ ثم يتمم من ثم
 يستنسخ ثم يتمم من ثم يستنسخ والاولى افضل السلامة
 من تنكيس المباداة **والنهاية احسن** في الكل وافضل
 وهي ان يجعل ثلاث مفصلات من ثلاث غرفات وثلاث
 استحقاقات من ثلاث غرفات وينفع ذلك في جميع
 ايها احدهما ان يتمم من ثلاث من ثلاث ثم يستنسخ ثلاث

من ثلاث

من ثلاث والاخرى ان يتمم من ثلث ثم يستنسخ باخرى
 ثم يتمم من ثلث ثم يستنسخ باخرى ثم يتمم من ثلث
 ثم يستنسخ باخرى والاخرى احسن ليس من تنكيس المباداة
 ثم بعد ان يعرف من الاستنساخ والاستنساخ **ياخذها**
ان شايد به جميعا وان شايد به اليه ثم يجعله
في يده جميعا فانه قابل بقول ابن حبيب وعبد
 الوهاب وهو التفسير في ذلك ويجعل ان يكون امره
 حكاية قول مالك وابن القاسم فان مالكا رحمه
 الله تعالى قال الاول ان ياخذ به يديه جميعا وقال
 ابن القاسم الاول ان ياخذ به يده واحدة لانه يكون
 له علي القليل والتمايش في اخذ المايد به جميعا وكان
 الا نامنوها وكان علي شهر وخوه **ثم بعد** ان ياخذ
 الما **ينقله الي وجهه** فانه ان نقل الما شرط وهو كذا
 عند ابن حبيب وابن الماجشون وسحنون والشراف
 لا يشترط النقل وانما المطلوب ايقاع الما علي سطح الوجه
 كيلا يمكن ولو ميمز اب واحترز بقوله **فيقر عنه عليه** من
 غير ان يلطم بالما وجهه كما فعله النساء وعوام الرجال
 ف ومن توفنا كذا لم يجره وقال **ع** اجراه وقوله
عاسله حال فاشترط المعية ولم يشترطها في الفصل

حيث قال ثم تبدلت بيدي به بالترتيب الما اجيب بان
ما ذكره في الوضوء على جهة الاستحباب وظهر قوله **بيدي**
ان التبدل في الوضوء فرض وليس كذلك على المشر وطاهره ايم
انه يباشر ذلك بنفسه فلو وكل غيره على الوضوء لغير ضرورة
لان يجره لانه من افعال المكبرين اما ان كان لضرورة اجزاء
وتلزمه اليه وكذلك يجوز ان يقرأ او كل غيره على حسب
الما خافه وتبدلت به لنفسه وقوله **من اعلا جبهته**
معلق بفلسا ابن شعبان السنة في غسل الاعضاء ان يبدأ
من اولها فان بدا من اسفلها اجزاه وليس ما صنع فان كان
عالمه ايم على ذلك وان كان جاهلا علم وجبهته ما ارتفع عن
الحاجبين الى مبدئ الراس وهو شعر الراس المعتاد فعلى هذا
يكون قوله **وجبهته** منابت الشعر **رأسه** تسليلا على الجبهة
اي على الجبهة وهو منابت الشعر يعني المعتاد وقد ناه
لهذا المختار عن العلم وهو الذي يثبت الشعر في جبهته
وعن الاصلي وهو الذي يحس الشعر عن مقدم راسه فيدخل
نوعه النعم في الغسل ولا يدخل في موضع الصلح **ل** ومنهم من
قوله منابت انه لا بد من غسل حزم من الراس ليحقق اليها
والوجه له طوله وله طوله فاول طوله من منابت شعر الراس
المعتاد واجزاه قول **اي طرف رقبته** وهو مجمع المحبين

بفتح

بفتح الذام وهو ما تحت العنقه ولا خلاف في دخوله في
الغسل وحده عرضا من الازن للذن واليه اشار بقوله
ودور وجهه كله من جحد **عظم جيبه** بفتح الذام **الف**
هد عظيمه تشبيه صدع بكسر الصاد وسكون الدال وبقال
بضمها اليضم وتعقب العرب بقلب الصاد سينامه وهو ما
بين الازن والعين والمشر دخوله في الغسل فاني في كلامه
مبني مع وما كان في الوجه مواضع ينشوا عنها كما شرع في
ببائرها مخافة ان لا يتركها الما فيكون ثامرا كالمهل الواجب
ولا يصح وضوءه فقال **وتمسح وجوبا بيدي علي ما غامر**
اي غاب وحق **من ظاهر الجفانه** **و** **مراجم علي اساطير**
جبهته جمع التمر واحدها تمر وهو التكامل الذي يكون
في الجبهة وهي موضع السجود بخلاف ما اذا كان في وجهه
خرج به على السقف او خلق غاير افانه لا يجب غسله
و **مراجم علي ما تحت ما رقبته** وهو ما لان من الازن واخره
بقوله **من ظاهر القف** من باطنه فانه لا يجب غسله وكذا
يجب عليه ان يغسل ظاهر شفتيه ولا يطبقهما في حال غسل
الوجه **يفصل وجبهته** **بفتح** يعني على الصفة المذكورة
من الابتداء والانتها والبدلة وتبع المتابعين **فلا** يعني ثلاث
غسلات ثلاثا عرفات على جهة الاستحباب وينوب بالاولى

وقوله وما زاد عليها التفضيلة على المشرك وقيل لا ينوي
 شيئا مينا ويجمع اعتقاده انما زاد على الواحدة المسبقة
 وهو تفضيله واستقرهم وسند وجهه القرآني وقوله **ويغسل**
الماء البارد اي الى الوجه تأكيد **وجريته** التفضيلة في حال
 غسل وجهه بنفسه **لا** حل ان **يدخلها الماء** ان لو لم يغسل
 ذلك لم يلم يعم ظاهر **الشعر** **اي الشعر** **اي الذي يلاقيه**
من الماء ليس عليه عليه **اي الله** **في الوضوء** في مشر
 قول ما لئلا يتأخر ان باطنها ليس من الوجه والوجه ما توجه
 بل قد المدونة الكريمة وقال ابن حبيب يستحب تحليلها قال
 المغربي وهو كلام الشيخ لانه انما انقض الوضوء وتفسد
 بالكنيسة احتراز من التفضيلة التي تظهر الشبهة فحتم
 فانه يجب تحليلها وايضا لا يجوز الماء اليها اتفاقا وكذا يجب
 تحليل شعر الحاجبين والذندب والشارب والمدر والحنجرة
 بقوله في الوضوء من غسل فانه يجب تحليلها فيه كالباب
 واذا سقط وجوب التحليل فلا بد ان **يجري عليه** **اي يد** بالما
اي اخرها ويؤخذ من هذا انه يجب غسل ما قال من الله
 وهو كذا لله على الاثر واختلق رجل يجب غسل كل اللهجة
 اذا سقطت ام لا على قولين ومن هذا المعنى اذا خلق
 من الله وقيل اختاره نفس المدونة وهو لغو وقال ابن الماحض

يعيد

يعيد المسح واختاره المحقق ثم بعد ان يفرغ من غسل
 الوجه الاول وهو الوجه يستقل الى غسل الوجه الثاني وهو
 اليدان **ويغسل يده اليمنى** اوله لان العداة بالميا من
 قبل الميا يسر مسحه تلك حكمة في لما صبح من قوله صلى الله
 عليه وسلم اذا توضأت فامد يمينك وامساكهم وانظر الى شق
 خير في غسل اليد يمين بقوله **ثلاثا او اثنين** ولم يحس
 في غسل الوجه والرجلين وصفة غسل اليد اليمنى انه
ينبغي **اي يغيب** **عليها الماء** **ويغسلها** وفي نسخة وفيها
 وهي مفسرة للذي **يسرى** **ينبغي** ان يكون متصلا
 بالاقصافه **ويخلل اصابع يديه** **بمسحها** **بمسح** يعني يداخل
 اصابع احدى يديه في فروع الاخرى وطلعه بمسح
 للوجوب والندب ومخرجها بمسح يمينه الاول وقال في
 الذخيرة ظم المذهب عدم الوجوب ويخللها من ظاهرها
 لانه باطنها لانه تشبيها وهو مكروه والاصل فيه
 ما في المزمعي وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم اذا توضأت
 فخلل اصابع يديك ورجليك ثم بعد التوضؤ من غسل
 اليد اليمنى على الصفة المتقدمة **ينقل يده اليسرى**
كذلك مثل ما وصف في اليمنى **ويبالغ فيها** **اي في اليد**
اليمنى واليسرى بالنقل **اي امر فتيين بكسر الميم** وفتح النون

ولما كان قوله الى المرفقين محتملا لا دخالهما في النسل وعنده
 والمسموع وجوب او خالهما مخرج بدلت فقال **يدخل الى النسل**
 فالي في كلامه كناية الترتيبية بمعنى مع والى مقابل المسموع
 بقوله **وقد قيل ينتهي اليهما** اي الى المرفقين **حد النسل**
فليس بواجب او خالهما فيه **ح** وانما بقوله **او خالهما**
فيه **احد** قوله لا ثابا بالاحتجاب **لولا ان يخلو** اي مشقة
التحديد لانه يلزم من يقول اليهما ينتهي حد النسل ان
 يحد منهما به النسل وفيه مشقة ثم بعد ان يخرج من غسل
 الواجب الثاني ينتقل الى قبل الواجب الثالث **فياخذ الماء**
 على ما قال ابن القاسم **بيده اليمنى فيفرغه على باطن يده**
اليمنى ثم يمسح برأسه **بيده اليسرى** **وسماه** من
 مبداء الوجه واخره ينتهي الجمجمة قال في التواضع وعظم
 الصدغين منه اي من الراس فيجب مسحهما والاصل في مسح
 الراس كله قوله **فان ابافيه** **واصحو ابروسكم** فان ابافيه
 للتعصاق وما قيل انهما للتبصيف لا يعصمي اهل اللغة
 وما فهم انه عليه الصلاة والسلام مسح راسه بيده فافيل
 بهما واود برقبته بيده من مقدم راسه ثم ذهب بهما الى
 قفاها ثم برؤوسهما حتى يرجع الى المكان الذي بدأ منه وهذا
 صريح في انه صلى الله عليه وسلم مسح جميع راسه **ع** حتى

العربي

العربي ويجب ان يمسح مع ذلته شيئا من الوجه فيحيط
 بالشعر ويختل في صفة مسح الراس المسحبة على ثلاثة
 اقوال مشهور بها ما اشار اليه القم بقوله **يبدا من مقدمه**
 على جهة الاحتجاب ومقدمه **من اول منابت شعره**
رأسه المعتاد فلا يعتد شعره ولا اصله كما قد ساء في
 الوجه وتكون البداية بيديه جميعا حالة كونه **قد قرأ**
اي جمع اطراف اصابع يديه ما عديا بهما به بعضهما
 ببعض اي مع بعض **على راسه** **وجعل يدها على صدغيه**
 الصدغين تقدم بيانهما والابهما ما ان تشبه بهما
 وهي الاصابع العظمى من الاصابع وهي موشة على الاشهر
 سميت بذلك لانها ابهى عن سائر الاصابع فلم تخلط
 بهما **وبعد** ان يجمع اطراف اصابع يديه ويجعل يدها به
 على صدغيه **يد يده** **بيده** **حالة كونه ماسحا الى طرف**
بفتح الراء **استمر راسه** المعتاد وحمايلي قفاها وهو اخره
 وهو مستوي الجمجمة وظهر كلامه ان طول الشعر لا يجب عليه
 ان يمسح ما قال منه وهو خلاف قول ابن القاسم انه يجب
 مسح ما قال **ثم بعد** ان ينتهي بالمسح الى اخر الراس **ويدها**
 اي يديه على جهة الشبه **الى حيث** اي الى المكان الذي
 بدأ منه من غير تجديد ماء **وتأخذ** اي يمر يدها بهما عليه حتى

اذنية تشبه اذن بضم الهمزة مع فم العجوة وسكونها ويري
 موصلة من الاذن بفتح الهمزة والذال وهو الاستماع ويستوي
 المروءة بالهمزة **الصدق** ثم اشار الى ان الكيفية المذكورة
 في صفة مسج الراس على وجهه فقال **وكيف ما مسج اجراه**
او او يجب اذا علم **بانه** بالسمج بحيث لا يترك منه
 شيئا **والاول** وهو على الصفة المتقدمة **احسن** من
 غيره لانه قول مالت الموافق للحديث المتقدم ثم اشار الى
 صفة اخرى في اخذ الحمال مسج الراس وهي بالذات كما تقدم
 في الوجه فقال **ولو دخل يديه في الاذان ثم رفعهما**
ومسج راسه اجراه من غير كراهة عند مالت وقالة
 المستحسن عند ابن القاسم ثم بعد ان يفرغ من مسج الراس
 ينقل الى مسج الاذنين وهو سنة مستقلة وتحديد
 الحمال سنة مستقلة وقد روي اكثر الاشياخ الى انها
 سنة واحدة والى الاولي يشير قول الشيخ **بغير الحمال**
على سبابته تشبه سبابه وهي لا مسج التي تلي الا بها
 سميت بذلك لانهم كانوا يشيرونها الى السب في المخافة
 وعلى اربابها مية تقدم بيانها وان شاخسروا **اعب**
 السابطين والابها ميعن في الحائض **مسج** اذنية ظاهرهما
 وهو ما يلي الراس على لاهج وباطنهما وهو ما يقع به الوجهة

وبكر

وبكره ان يسبح غصونهم لان فقد الشارع بالمسح
 الخفيف والتبع بيا فيه **ومسح المرأة** راسها واذنيها
كما ذكر في مسج الراس اي راس الرجل مقداما وصحة
 لقوله تعالى وامسحوا برؤوسكم **لا** خلاف اعلمه انها
 تناول السابطين وكالرجال **ومسح** اي المرأة **على**
ولا يبرأ ابن العربي ما استرسل من شعرها **مسح** وجوب
 مسج ما استرخى من شعر الرجال على الراس والوجه
 والمرأة كذلك **ولا تمسح على الوفاية** بكسر الواو وهي
 الخفة التي تقعد المرأة شعر راسها بالشفية من العنار
 وكذلك لا تمسح على ما في معناها من خاتم وحناء ونحوها
 لان ذلك كله حائل هذا اذا لم يكن ثم ضرورة وامسح
 الضرورة مثل المرقعة تقعد بالسدر والحنا وجعل على
 الراس من حر وشبهه فانه لا يضر كما ان الرجال لا يمسح على
 العمامة الا من ضرورة كما قال مالت في مسحه عليه
 الصلوة والسلام على عمامته انه كان ضرورة واذا مسح
 بغير راسه لضرورة استحب له ان يمسح على عمامته
 واذا مسحت المرأة راسها فانها قد خل يديها من تحت
 عنقاو شعرها في رجوع يديها في المسح قال ابن العربي
 الحق ان تلوي المرأة الحصلة من الشعر ثم تقعد بها حتى

يبتغيها التوبة ثم ترسلها وكل خصلة عتيقة والجح
المقاصد والمقاييس **وقد** كلام الشيخ **انه ليس عليها**
حل عقابها في الوضوء كما قال في الفصل للمسحوق وفيه
معهم مما اذا كان عقابها مثل عقاب امرئ يرتبط بالخطيئة
والخطيئة اما ان كثرت عليها الحيوة فلا بد من حله
ثم بعد المراجعة من مسج الكونين **فصل رجله** وهي
المرتبعة الرابعة عند جمهور العلماء لقوله تعالى ورجلكم
بالنفس عطف على الوجه واليدين وتاويله ان الخفض
بشأنه كثيرة قال صاحب المصنف والذي ينبغي ان يقال ان
ذات الخفض عطف على الرأس فمنها من كان اذا كان عليها
حنان وتلقيا بهذا المقود من فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان لم يصح عنه انه مسح على رجله الا ولها
خفان والمواضع غسلها فبين النبي صلى الله عليه وسلم
الحال الذي يمسح فيه وكيفيته غسلها **انه يغيب**
بيده اليمنى على **رجله اليسرى** **ويحركها** اي يديها
بيده اليسرى يحركها **قليلا قليلا** اي يرتفعها قليلا
اي يستعمل عليها **يد** اي الماء والدلك **ثلاثا** اي ثلاث
عشرا استحبها ابو داود عن علي بن ابي طالب من غسل
ان غسل الرجلين بماء واحد وهو كذلك علي بن ابي طالب

مشو

مشو من والآخر انه غير محدد واختلف في غسلها
علي خمسة اقوال ذكر الشيخ قولين احدهما الا باحة واليه
اشار بقوله **وان شاحلها** **في** **يد** اي في حال
الفعل **وان تزل** **فلا حرج** قال **ح** ولم امره ليعود ثانيا
الا استحب لابن شعبان وابن حبيب واقتصر عليه
صاحب المختصر واليه اشار الشيخ بقوله **والفعل** **الجب**
اي اوقع لوسوسة النفس **والسحب** في حصة عقيلها
ان يكون من اسفل يده من خصر اليمنى ويختم بخنصر
اليسرى فيبدا اليسرى بابهامها ويختم به ولما كان في الرجل
مواضع يسوا اخرها اما اخذ يده عليها كما فعل ذلك
في الوجه وذكر ذلك بلطف الخبر ومنه الطلح فقال
وتعزل اي وليعزل بمعنى وليبدل **عقبه** **تثنية** عقب
لكسر القاف وهو موخر القدم مما يلي الارض وهي مؤنثة
وكذلك يد لك **عز** **في** **يد** **تثنية** عرفت بضم اوله
وهو المعقب الغليظ المؤثر فوق عقب الساق وكذلك
يد لك **مالا** **يكاد** اي الذي لا يد **اخذه** **اليسرى** **في** **يد**
مزايدة ثم بينه بقوله **من** **جسا** **وق** **بحم** وسين مهملة
عقوبتين غلط في الرجل لجلد يشا عن قش او شقوق
اي فانيح تكون من مالبسم وغيره وكذلك السكايش

التي تكون من استرخاء الجلد في اهل الاجسام الفليضة
 ثم اكد ان يعرف ذلك مخافة ان يغفل عن شي منها فيكون
 مفليا بغير وضوء فقال **فليبا بالبركة مع كونه مقرونا**
رقيب الماء لانه انفق **بعبه** ان امكنه يفعل ذلك
 في كل مرة من الثلاث ثم اكد ما امر به بالا استدلال عليه من
 بعد السبب فقال **فانه** الضمير للشان وهو الذي
 ينسبه ما بعده ولم يفتهما كعبود عليه **جاء الاثر في**
الضمير من قوله صلى الله عليه وسلم **ويل للعقاب**
من النار قيل ويل وادى جهنم وفي الكلام حذف معناه
 بقدره لصاحب العقاب قالوا ومن هذا لا يخفى بالعقب
 خاصة بل شامل لكل لغة تنسب في اعطاء الوضوء فما قال
 النبي صلى الله عليه وسلم بهذا حين راي عقاب الناس
 تلوح ولم يسمها لما في الوضوء **وعقب الشيء** طرده بفتح الراء
و هو احره ثم بعد ان يفرغ من غسل الرجل اليمنى على
 الصفة المتقدمة **يفصل بالرجل اليسرى** **منه** **ذات** اي على
 ما فصل في اليمنى **سواء** ولم يبي مستتر الفصل في الرجلين
 واما اللقبان التائيتان في جانب الساقين والمتردخا
 في الفصل ومنها انتهى الكلام على صفة الوضوء لما
 قدم فيها انه بفصل ما حقه الفصل ثلاثا خشي ان يكون

ان ذلك

ان ذلك على جهة الوجوب برفع ذلك التوضيحه بقوله **وليس**
عليه اي التوضيحي **فقد يد غسل اعضائه** التي حقها
 الفصل **ثلاثا ثلاثا** **بامر لا يجزيه** **وونه** **ولكنه** **اي الجدي**
 بالثلاث **الكثر ما يفعل** ولا فضيلة فيما زاد على الثلاث
 بل حكى ابن بشير الاجماع على من الرابعة والاضل في هذا
 ما روي ان اعرابا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن الوضوء فامراه ثلاثا ثلاثا ثم قال هكذا الوضوء من
 زاد على هذا فقد اساء وتقدمي وقلم وفي رواية فتد
 عصي بالقاسم وهذا مع تحقق العدد وامام الثلثة
 هل راي ثلثة او الرابعة فتقبل بين علي الاقل والثلثة
 في الركعات وقيل على الاكثر خوفا من الوقوع في المحذور
 لتفصيل فضيلة **ج** وهو الحق عندى وبه ادرت من
 لعينه يعني **ومن كان يوجب** اي يسع اعطاء الوضوء **با**
قل من ذلك اي من ثلاث غسله **اجزاء** فصل ذلك الاقل
 اذا **احكم** اي اتفق **ذلك** الفعل وقد حدد الاكثر ولم يحدد
 الاقل اذا اقل يحتمل الواحدة والاثنتين وما شرط في
 اجزاء الواحدة الاحكام منه بقوله **وليس كل الناس**
في احكام بكسر الهمزة اي اتفاق **ذلك** الفصل **سواء** على
 ان من لم يحكم بالواحدة لا يجزيه ويتبين في حقه ما يحكم

به فان كان لا يحكم الا بما اختلفت نوي بها المرفعة وان كان
 لا يحكم الا بما اختلفت نوي بها المرفعة وبالثالثة الفضية وما
 بين سنة الوضوء المشتملة على فراغ وسنن وقضايا
 شرعية حيث علم لا يبان بها على هذه الفضة لا يجل شي
 منها فقال **وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم**
من يؤمن بالله واليومنة فرفع له سبعون حسنة يكون الرتبة
 رواية احمد بن حنبل في **السماع** فقال قيل ان يحكم الترتيب
 ان لا اله الا الله وحده لا شريك له **والتسعة** ان يحكم
 عبده **وبرسوله** فثبت له ابواب الجنة الثمانية يدخل من
 ايها شاؤ وورد في رواية انه يقول هذه ثلاث مرات
وقد استحب بعض العلماء وهو ابن حبيب **ان يقول**
الوجه بكسر الهمزة وسكون اللام **ويعظمها التمام**
اجعلني من التوابين الذين كلما اذنبوا تابوا **واجعلني**
من المستغفرين من الذنوب ثم كلامه ان ما قلناه عن بعض
 العلماء ليس من الحديث وقد ذكره الترمذي في الحديث
 وقد نقلنا الفقه وقد طرق الحديث في التبريد واخذ
 من الحديث جواز رفع الطرف الى السماء في غير الصلاة وهو
 المشترط لان لكل شيء قبلته وقبله الدعاء والتمني الصلاة
 فلا يجوز واعلم ان الشيخ لم يذكر في صفة الوضوء السنية

وهي

وهي فرض اتفاقا عند ابن رشد وعلى الاصح عند
 ابن الحاجب وقد اختلفوا في موضعها من الوضوء
 من كلامه امر لا فقال بعضهم لم يتكلم على سنية الوضوء
 في الرسالة اهلا وقال بعضهم يؤخذ من قوله **واجعلني**
عليه اي المتوفى ان يعمل عمل الوضوء احتسابا **اي**
 قال الله تعالى لا لربا ولا لسمعة وطعام في ثواب مدح
 عند الله تعالى **لا اجل ما امره الله به** من الاعمال
 لقوله تعالى **وما امرنا الا ليعبدوا الله مخلصين ولا فلاح**
 السنية على احد القولين فان السنية العينية لا تكون
 الا مع الاخلاص والسنية قصد المخلوق الشئ المأمور به
 فكلها القلب والذي يقع به الاجرا عندنا ان ينوي بقلبه
 من غير نطق باللسان قيل بل هو الافضل على المعروف من
 المذهب اذ اللسان محلا للسنة وانواعها ثلاثة لانه اما
 ان ينوي رفع الحديث اي المنيح المرفوعة او ينوي او الوضوء
 الذي هو فرض عليه او ينوي السباحة ما كان الحديث
 مانعا منه **من اراد الحال** فليسوي الجميع ومن شرطها
 ان تكون مقارنة لا اول واجب منه وهو غسل الوجه
 فان تقدمت عنه بكثير لم يجز اتفاقا وفي تقدمها يسير
 قولان مشهوران **ق** **واستحب** ان ينوي عند غسل الوجه

المدين بين الوضوء وتكون مستحبة الى غسل الوجه
والنطق على الله ان يؤمر بعد غسل الوجه لا يجزيه والافضل
في النية ان تكون مستحبة الى اخره فان حصل له ذبول
عنه انفق وان عمل عمل الوضوء خالصا صدق به امثال
ما من الله به من وجوب النية **يرجو** اي يطيع **مع ذلك**
قبله وتوابه وتطهيره من الذنوب بدليل ما في سلم
انه صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ المسلم والمومن
فغسل وجهه بخرجه من وجهه كل خطيئة تغسل اليها يمينه
مع الما اوضح اخر فقرة من الما الحديث **ومع ذلك يسفر**
اي يعلم نفسه ان ذلك الوضوء تارهب اي استعد
وتنطق من الذنوب والادب ان يروي تارهباً وتنطقاً
بالنفس وهي الرواية المشهورة ووجهت بانها خير
لأنها اتخذت في الجملة خبراً او في موضع نصب على الحال
وخبر ان **لاجل مناجاة ربه** **وللوقوف بين يديه**
حاصل ما قال ان المكلف اذا اراد الوضوء فليغسله خالصاً
لله تعالى لانه امره بذلك ويكون مع اخلاصه فاما في
ان الله يقبله منه وان لا يقطع بذلك وان يشبه عليه
وان يطهره من الذنوب ويسحق ان فعله لا لاجل التارهب
والسقوط ولا لاجل مناجاة ربه **وللوقوف بين يديه**

وقفا

وقفا معنويا لا لاجل **واقر بقلبه** اي ما فرغ من الله عليه
ولا لاجل الخضوع اي التذلل **لله تعالى بالركوع والسجود**
وانما ذكرهما لان بهما يقع التذلل ولان اقر ما يكون مع
المسلم من ربه وهو ساجد فاذا اشعر من نفسه ذلك
تمكن من قلبه ان جلالة والعتيق **فينج** له هذا **لا يعمل**
الوضوء على يقين **بذلك** **الخضوع** **وبتفط** **بذلك**
ف الاشارة عائدة على الخضوع اي فيعمله على يقين
وضوئه ان عليه ان يخضع لله بالركوع والسجود وقال
يحتمل ان يعود على قوله عمل الوضوء ويحتمل ان يعود على
قوله يرجو القبلة اي يحفظ **فيه** اي الوضوء عن التقصير
ولم ينع وسوسة النفس فثبت بذلك بهذا وجوب
النية في الوضوء **فان تمام** اي صحة **كل عمل** **الاستسراطة**
كسب النية اي بموافقة السنة فيه ولما انتهى الكلام على
صفة الطهارة الشفوية التقليل بين صفة الطهارة الكبرى
فقال **باب** **في بيان صفة الغسل** **بضم**
المجهر **الفعل** على ما تقدم من الذخيرة مراد في رواية **من**
الكتاب واسقاطها اولى لعدم الاختصاص وقد تقدم عليه
ومن اظهر في دليل باب ما يجب منه الوضوء وقد ذكر الشيخ
صفة الغسل وهي مشتملة على ريق وسنن وفضايل

ولم يقر في بيان العرف من غيره **و** تحت بين ذلك ان شا
 الله تعالى فنقول **اما الظاهر** اي الفصل وهو تقييد ظاهر الجسد
 بالما **من الجنبه** وهي شيان الانزال ومغيب الحشفة
 وهي ما حوذة من الاختلاط والانفعال وذلك عند مقابلة
 الامل عند الشيان **ومن** انتفاع دم **خفيصة** اي الحيف
ومن انتفاع دم **القاس** قال بعضهم يريد في الصفة
 والحكم وقال بعضهم في الصفة دون الحكم لانه قد تم الكلام
 عليه ولا يجب الوضوء في الفصل **فان** **اقصر** اي اكتف
المتطهر من الجنبه والحيف والقاس **عليه الصلاة** **وان**
الوضوء اجزاء عن الوضوء اتفاق فله ان يعلى بذلك
 الفصل من غير وضوء اذ لم يمس ذكره اما لو كان الفصل سنة
 او مستحبا فلا يجزي عن الوضوء وسياتي حكمه ما اذا مس
 ذكره واخذ من قوله **والا فصل** **له** اي للمتطهر من الجنبه
 وكونهما **ان يتوضا بعد** **ان يهدا بفصل** **ما بعده** **وفي**
جسده **من الاذي** فضيلتان احدهما البداءة بفصل ما
 بغيره او في جسده من الاذي فان غسله بنية الجنبه
 ومزوال النجاسة اجزاء على المشي وان غسله بنية زوال
 الاذي ثم لم يغسله بعد لم يجز اتفاقا والثانية الوضوء قبل
 ان يغسل ساير الجسد تنزيها لها فلي هذا هو تكرار مع

قوله

قوله **ثم يتوضا وضوء الصلاة** ولا يقصد بوضوءه الصلاة
 فلو قصد بها به فالمشأن انه يجزيه وقيل لا يجزيه الا ان يجعل
 الاول على الوضوء اللغوي والثاني على الشرعي وظن
 كلامه انه يغسل ما حقه الفصل في هذا الوضوء ثلاثا
 ثلاثا وهو مخرج به في بعض النسخ والمشأن انما يغسله
 مرة مرة بنية رفع الحدث اي الجنبه وظاهره ايضا انه يجب
 راسه واذنيه وهو ايضا ظم المختصر وظاهره ايضا انه
 يغسل رجليه قبل غسل بقية الجسد مطلقا وهو المشي
 وقيل يخرجهما مطلقا وقيل هو مخير واليه اشار الشيخ
 بقوله **فان شاع غسل رجليه** **وان شاع اخرجهما الى اخر**
عقله **وليل المشي** ما في الموطأ انه عليه الصلاة والسلام كان
 اذا غسل من الجنبه يتوضا وضوءه للصلاة الحديث
 فظاهره انه كل وضوء شيعنا والقول بالتأخير مطلقا
 اظهر من المشي ما في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يخرجه رجليه الى اخر الفصل فيغسلهما اذ ذلك
 وهذا امر به وما تقدم ظم وابن عظام الظاهر فيكون
 هذا القول هو المشي على ان المشي ما قوي دليله **ثم**
 بعد ان يفرغ من وضوءه **يعتد به** **في الاذان** المفتوح
 وكونه او يفرغ عليهما اما ان كان غير مفتوح **ويرفعهما**

بعد ذلك حال كونه **غير قاطع** بمعنى غير متعريف **ببرها**
شأن الماء بحيث لا يكون فيهما إلا ما يملق بهما **فبطل** **ببرها**
أصوله **شعر راسه** ويبدأ في ذب من موخر الجملة لأنه
 يمنع الزكام والتهلة وهو مذهب مجرب والراس مذكور في
 رواية أصول شعره والتحليل واجب جماعا على ما قال
 عياض وعليه لا شعر على ما قال ابن الحاجب والأصل فيه
 حديث الموطأ المتقدم **ج** وفي التحليل فإيدتان فخرية
 وهي سبعة أفعال الماء إلى البشرة وطبية وهي تأسر الراس
 بالماء فلا يتأخر في كنهه نقبائه على المسام أو أحسن بالماء
ثم بعد أن يفرغ من تحليل شعر راسه بيديه **ببرها**
على راسه ثلاث عرفات حاله كونه **غاسلا** **لغيره** أي
 بالعرفات الثلاثة **ج** وابن حبيب لا أحبه أن يتفق عن
 الثلاث ولو اتم بالواحدة فإنه يزيد الثانية والثالثة
 لأنه كذلك فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإن اتم بالواحدة
 واجتنب بها اجزائه وإن لم يتم بالثلاث فإنه يزيد حتى يتم
والتفصيل **فذلك** **أمر** قيل لا شارة عابدة إلى كل ما تقدم
 من غسل الأذى وتقديم الوضوء وتحليل أصول الشعر وقيل
 عابدة إلى العرفات أو المرأة لا تحليل **بما نصت** عياض
 بفتح التاء والعين وسكون الفاء المجهلة وأخره تأملته
 أي كلكم جمع

أي بجمع وتقدم شعر راسها وحركه ونقصه بيديها
 ليدخله الماء **وليس عليه** لا وجوبا ولا استحبابا في غسل
 الجنبه والخيف **حل عقابها** وفي رواية عقابه فتلي
 الأولى الفم وعابد على المرأة وعلى الثانية على الراس
 والمقاص جمع عقبة وهي الخصلة من السور تفرقها
 ثم ترسلها ودليل ما قال ما في مسلم أن أم سلمة قالت
 يا رسول الله إنني امرأة أشد قسرا من ربي فأنتفضه لغسل
 الجنبه فقال لا إنما يكفيك أن تحني على راسك ثلاث
 حنات ثم تنفضي عليه الماء فتظهرين وفي رواية أنتفضه
 في الخيف والجنبه فقال لا **ج** بهذا إذا كان الشعر مرفوعا
 بحيث يدخل الماء وسطه والأفان غسلها بإطلاق والرجل
 في ذلك فأمرة **ثم** بعد أن يغسل راسه **ينفض الماء على**
شقه الأيمن ثم على شقه الأيسر وأما بعد باليمن لما
 تقدم من أن الهداة بالميا من ساجدة **ثم** بعد أن يفرغ
 من صب الماء على شقه **ينفض** وجوبا على المش **ببره**
 أن أمكنه ذلك ولا وكل غيره على ذلك ولا يمكن فيما بين
 السرة والركبة إلا من يجوز له ميا سرة من زوجة أو أمه
 فإن لم يجد من يوكله اجزاه الماء من غير ذلك إذا انفس
 في الماء أو أصابه صبا به الماء وإن وكل لغيره مرة لا يجزيه

عالي المسم واذ فرقتنا عالي المسم في وجوب الدلت فم
 اشتراط مقارنته لعب الماء قولان الاول للمقاسي والثاني
 لهم واليه اشار بقوله **بالت** بفتح الهمزة والمثلثة وتكسر
 الهمزة وسكون المثلثة اي عقب **تسب الماء** واستظهر لان
 اشتراطها يودي الي المشتقة بفعل ذلك حتي يم جسده
 جميعا ويحقق ذلك **واما مثلث ان يكون الماء طهرا**
 اي اصابه ولم ياخذ من جسده **عائده بالماء** اي بما
 متا في وجوبه ولا يجزيه غسله بما تعلق من جسده
 من الماء **ولكنه يبدى** او ما يقوم مقامه عند التقدير
 وكذا اذا شئت في موضع مبدل لكه ام لا فانه يستأنق له
 الماء ويد لكه حتي يتحقق ذلك ولا تكفي غلبة الظن
 لان الذمة عامرة لا تتجزأ الا بيقين وهذا ما لم يكن
 مستكفا فان كان مستكفا كفاه ما غلب عالي طه
 وقوله **حتى يوجى** اي يم **جميع جسده** تكرير مع قوله
 حتي يم جسده ولما كان في الجسد مواضع خفية ينبغي
 غسلها الماء شبه عالي تسعة منها فقال **ويتابع** يعني
 بالماء والدلت **عمق سرية** بفتح السين المهملة وفهمها
 وسكون الميم قاله **ل** وقال **فدرومي** بالفتح المعجمة
 والمهملة بمعنى واحد وهو باطن السرة وقال ابن العربي

المع

المعق بالعين غير معجمة فيما قارب الاستوي والحق
 بالعين المعجمة فيما كان غائرا **ويتابع تحت حلقه** اي
 ما يلي حلقه فالصواب ان لو قال تحت ذقنه **وتخليل**
 وجوبا **شرعية** وسكت عن تحليل الراس اكتفا بما تقدم
 اول الباب وكذا يجب تحليل شعر غيره مما كثر الحاجبين
 والهدب والشارب والابط والمانه **ويتابع ما تحت**
جناحيه اي ابطيه لانه كالسرة في الخفاء واجتماع النظرة
ويتابع ما بين اليدين بفتح الهمزة وسكون اللام اي
 متقدميه **ويتابع رقبته** تشبيه رقبته بفتح الراء وفهمها
 باطن الخد وقيل ما بين الدبر والذكر **ويتابع ما تحت**
مركبته يعني باطرها من خلق لا تحتملها من امام **ويتابع**
اسافل رجليه يعني سطوحهما **وتخليل اصابع يديه**
 وجوبا عالي المسم في وضوئه ان كان قدمه والا فليحمله
 اثنا غسله وسكت عن مواضع يتوضا بها الماء فيضم
 يجب تناوبها كما سارير الجبهة وما غار من ظاهر الاجفان
 وما تحت ما رنه وغير ذلك اكتفا بما تقدم في الوضوء **وهو**
ويغسل رجليه **آخر ذلت الفصل** اذا لم يغسلها اول الخد
 وضوئه **يجمع ذلت الفصل** المذكور **فيها** اي في الرجلين
 لاجل تمام غسله الواجب **ولتمام وضوئه** المستحب

ان كان اخر غسله في الوضوء واختلوا او اخر غسل
 رجله باي نية يغسلها فقال ابن ابي زيد بن يونس يغسلها
 الوضوء والفعل وقال القاسمي لا يحتاج ان ينوي الوضوء
 وانما على انه لا ينوي به تمام وضوئه **او** اذا نوى الجنب بعد
 غسل ما فرجه من الاذى بنية رفع الجنب **يجوز** ان يتخلف
 بعد ذلك **ان يحس كروني حال قد نكح بها فركه** فاره
 على قول الشهاب بانه لا يجيب الوضوء من مس الذكر لا بباطن
 الكون ومذهب ابن القاسم يجيب الوضوء من مسه وباطن
 الكون او بباطن الاصابع نراد في المختار ويجازيهما **ان لم**
 يتخلف من مسه **وقيل** ذلك ليس بشي مما ذكرنا مسدا
 او ناسيا **والحال انه قد وجب** اي اكمل طهره وهو با
 لقرب اعاد الوضوء ان اراد الصلوة بهذا الفصل والافلا
 تكرر اعادته حتى يريد الصلوة كسائر الاحداث وحيث
 قلنا مفيد الوضوء فانه ينويه بالاخلاق عند بعضهم
 لان احداث الاكبر قد ارتفع **واما ان مسه في اثناء الصلوة**
وبعد ان غسل مواضع الوضوء منه اي من المفصل فليغسل
 بعد ذلك ليس بيدي علي مواضع الوضوء **بما على**
 ما ينبغي من ذلك قيل الاشارة عائدة على الترتيب وقيل
 على فراغ الوضوء وسننه وفضايله وقيل على اخرها

علي

على الاعضاء والذات فلي الاول يكون ينبغي على باب
 وعلى الاخيرين بمعنى الوجوب **واختلوا** في تجديد نية
 الوضوء فقال المصنف **ينوي** اي يلزمه تجديدهما وقال
 القاسمي لا يلزمه تجديدهما ومبني الخلاف هل يظهر كل
 عضو بانفراده ولا يظهر الا بالكمال فان قلنا بالاول لزم
 تجديدهما لان طهارته قد ذهبت بالحدث فوجب تجديد
 النية لهما عند تجديد الفصل وان قلنا بالثاني لم يلزمه
 تجديدهما لبقايرهما فمنا في نية الطهارة الكبرى ولما
 انهي الكلام على الطهارة الاصلية وهي ما يتي بهما
 انقل يتكلم على بدلها وهو شيان يتيم ومسح وبدا
 بالاول فقال **باب** **في حكم** **من لم يجد**
اما وفي بيان الاعذار المبيحة للتيمم وفي بيان **منه**
التيمم المستحبة وغير ذلك والتيمم لغة التقيد قال
 تعالى ولا تيمموا الخبيث اي لا تقيدوه وشرا عباد
 حكمية تسباح بها الصلوة وهي التقيد الى الصلوة
 الطاهر مسح به وجهه ويديه وهو واجب بالكتاب
 والسنة والاجماع قال تعالى فان لم تجدوا ماء فتيمموا
 صعيدا طيبا وفي مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم
 فقلنا على الناس ثلاث جهات معروفنا كمتقون

الملائكة وجعلت لنا الارض كلها مسجداً وجعلت تربتها
 طهوراً اذ لم يجد المانع والاجماع على ان التيمم واجب
 في عدم الماء وعدم القدرة على استعماله فمن وجد
 او شدة فيه فهو كافر ولو جوبه ستة شروط وهي الاسلام
 والبلوغ والعقل والتمتع بدم الحيض والنفس وهو
 الوقت وعدم الماء وعدم القدرة على استعماله والشيطان
 الا يحزن على سبيل البدل وقد اشار الى اول منهما
 مع الحكم بقوله التيمم **يجب عدم الماء** اما حقيقة بان
 لا يجد الماء أصلاً وما حتم بان لا يجتهد بجد ما يكفي
 الوضوء أو غسل وسوا كان **في السفر** وفي الحضر وسوا كان
 السفر سفر فصرام لا وسوا كان المسافر تريضاً او مصحياً
 ولا يكون عدم الماء سبباً لوجوب التيمم الا اذا **يبين**
جده يريد او غلب عارضه عدم وجوده **في الوقت**
في يريد الوقت الوقت المختار وهو الذي يستعمله في هذا
 الباب كله والياش انما يكون بعد ان طلبه طلباً لا يتق
 مجتله ولا يلزمه الطلب الا اذا كان يرجو وجوده ويؤثره
 اما ان قطع بعد منه فلا يطلبه والثاني منهما على ثلاثة
 انواع اولها اشار اليه بقوله **وقد يجب التيمم مع**
 وجوده اي الماء اذا لم يقدر على سببه سوا كان في سفر او

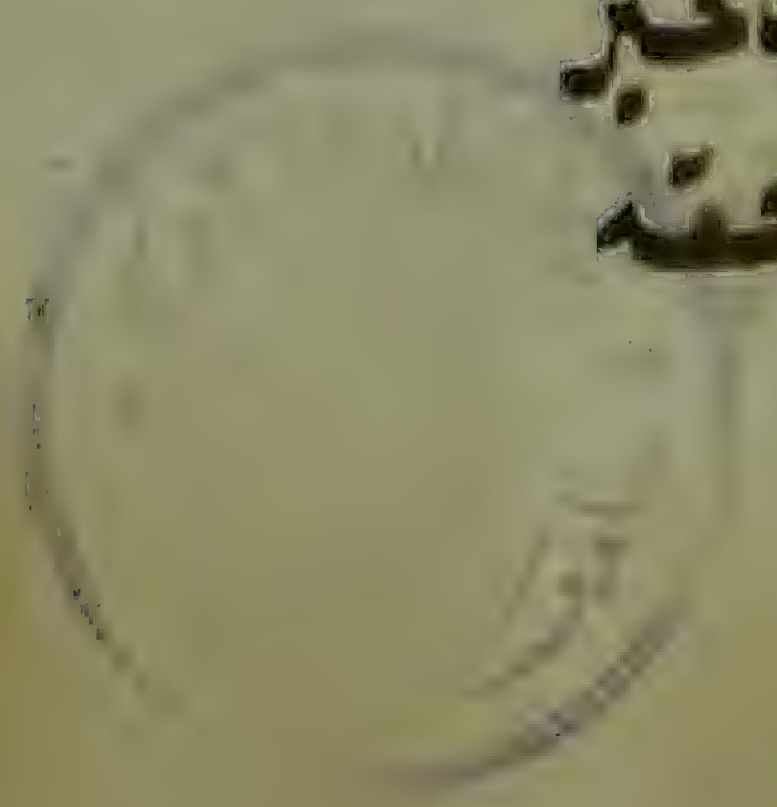
في

في حصر لاجل **مرض** **مسألة** من استعماله بان يخاف با
 استعماله فوان **مسألة** روجه وفوان منفعة او زيادة
 مرض او فاحش بربه او حدوث مرض من هذا هو المعروف من
 المدرس بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج **ل**
 وكذلك اذا خاف الصحيح بركته او حتم فان ذلك ضرر
 ظاهر فان كان انما يتألم في الحال ولا يخاف عاقبة امره لزمه
 الوضوء والغسل وتاليها اشار اليه بقوله **او مرض يحد**
على سببه اي الماء **لا يجب من ياوله اياه** فهو كافر
 لعدم وثاقتها اشار اليه بقوله **وكذلك** مثل من تقدم
 في وجوب التيمم عليه **مسألة** **وتقرب منه الماء** **لا يجب**
منه اي من الوصول اليه **خوف** **لشخص** جمع لشخص وهو
 السافر في **خوف** **سبب** على نفسه اتفاقاً وعلى مال
 على المستقيم هذا اذا ايقن او غلب على ظنه والا فلا وقد
 تقدم ان من شروط وجوب التيمم دخول الوقت والحكم
 فيه مختلف باختلاف حال التيمم لانه على ما انفصل من
 كلامه اما متيقن الوجود المائي الوقت او يائس منه فيه
 او متردد في وجوده فيه او متردد في خوفه فيه او مرجح وقد
 اشار الى الاول بقوله **واذا ايقن السافر** سوا كان سفره
 سفر انفصل فيه الصلاة ام لا **لوجود** الماء الطهور الكافي

لرفوئيه او عسله **في الوقت المختار** **آخر التيمم الى اخره**
 استحبابا وما ذكره ليس مختصا بالمسافر ولا بالتيمم بل هو
 عام في حق كل من ايج له التيمم لفقد الماء لعدم القدرة على
 استعماله اذا ايقن بوجود الماء او غلب على نفسه وجوده
 في الوقت والثاني اشار اليه بقوله **وان ايسر منه** اي من
 وجود الماء او من ادراكه في الوقت بعد طلب **تيمم في اوله**
 اي الوقت استحبابا بالتحصيل له فضيلة الوقت لان فضيلة
 الماقد يتيسر مرارا وكذلك حكم من غلب على نفسه عدم
 وجوده في الوقت والثالث اشار اليه بقوله **وان لم يكن**
عنده اي التيمم **منه** اي من الماء علم بان يكون مترددا
 في وجوده **تيمم في وسطه** بفتح السين لانه اسم وليس
 بنظر ولو كان ظرفا لكان ساكن السين استحبابا والرابع
 اشار اليه بقوله **كمثل تيمم وسطه** استحبابا **ان خاف**
ان لا يدركه في الوقت ويرجا ان يدركه فيه مكنيا
قرره علي ان المراد به المتردد في حوقه قابلا لا فرق
 بينه وبين ما قبله علي المذهب وقرره **ح** علي ان المراد
 به الراحي فقال وفي كلام المولوي رحمه الله تعالى محالة
 للمذهب وذلك ان قوله في الراحي لا يوجب التيمم و
 الوقت وليس كذلك بل حكمه كالموقف ولقد قال ابو هارون

لا اعلم

لا اعلم من نقل في الراحي انه يتيمم وسط الوقت غير الراحي
 برعب ويمكن ان يرد قوله وكذلك ان خاف الى التيمم الاول
 لا في ما يليه انه يتم النقل يتكلم علي من يومه بالعادة
 في الوقت ومن لا يوم مر بها بعد ان فعل ما امر به علي بحربة
 الاستحباب فقال **ومن تيمم من هولاء** الاشارة عابدة
 علي السبعة المذكورين المربعين الذي لا يقدر علي مس الماء
 والمربع الذي لا يجد من بناوله الماء والمسافر الذي يقرب
 منه الماء ويمضيه من خوف لصوفه وسباع والمسافر الذي
 يتيمم وجود الماء في الوقت واليا يس منه في الوقت والذي
 ليس عنده علم بالخايو الراحي **ع** الا ان قوله **ثم اصاب**
الماء في الوقت بعد اصابه لا يقدر علي المربع الذي
 لا يقدر علي مس الماء وكذلك علي المربع الذي لا يجد من
 بناوله الماء اللهم الا ان يقال نقول ثم اصاب الماء او اصاب
 القدرة علي استعماله وقوله في الوقت لا يقدر يقضي
 الوقت الا ان نقول اخر الوقت مشع والمأمورون من
 هولاء السبعة بالعادة في الوقت ثلاثة اقسام اشارة اليه
 بقوله **فاما المربعين الذي لم يجد من بناوله** اي الماء
فليبعد في الوقت استحبابا ما صلي في وقت المأمورين بخبر
 التيمم اليه ولم يبينه الشيخ وهو وسط الوقت في حقه



وحق الدين بعده لانه لا يخلو غالبا عن تعريض اذا لم يجد
 من يباو له اياه وثانها اشار اليه بقوله **وكذلك** المسافر
الخائف من سباع وحوشها كاللصوص مثل المربط المذكور
 في انه اذا اصاب الحافي الوقت بعيد استجابا ما مضى في وقت
 لشعره في جتره اذ لو انما به لوصل الى المأفقد يخاف
 ما لا يقع منه الخوف مثل ان يتخيل له مثل السبع وليس
 بسبع او مثل اللصوص وليس بلصوص وثالثها اشار اليه
 بقوله **وكذلك** مثل المربط والخائف المذكورين **المسافر**
الذي يخاف ان لا يجد في الحافي الوقت ويرجو ان يدرجه
فيه في انه اذا وجد الحافي الوقت بعيد استجابا ما مضى
 في وقته **ولا بعيد غير مبرور** الثلاثة ظاهرة ان البائس
 لا يبعد اذا وجد لما مطلقا وليس كذلك بل فيه تعقيل
 وهو ان وجد لما الذي يبتس منه فلا بعيد وان وجد غيره
 اعاد وظاهره ان المستحق ومن وجد لما يقربه او برحله
 او سبه فيه ثم ذكره صرحا لا اعاده عليه والذي في المختصر
 ان على الثلاثة الاعادة **ولا يصلي مسألين** يرتقبين
 حفرتين او سرفتين او مسيتين اشتركتا في الوقت ام لا
 يتيمم **واحد من هؤلاء** السبعة المتقدم ذكرهم **المرضى**
 لا يقدر على مس ما لغيره **مقرب** صفة لغيره في

لا نزم

لا نزم لا يرجو ان يروا له في وقت الصلاة الاخرى **وقد قيل**
يتيمم بغير صلاة معروضة صحتها كان او مريضا ساوا
 او مقبلا **وقد روي عن مالك** رحمه الله تعالى **فيمن ذكر**
صلواته معروضة تكرر شيئا او نام عنهن او نسي
 تكررهن ثم تاب وادركت فقلنا وهي فله **ان يتيمم باسبغهم**
واحد سو كان مريضا او مريضا مسافرا او مقبلا والقول
 الاول لابن شعبان والثاني لابن القاسم وهو المسمى ولذا
 اخذ عن الشيخ في تمرينه له بغيره بتقديم غيره عليه
 وعلى المسمى لو حالوا وصلى صلاتين يتيمم واخذ سو كانتا
 مشركتين الوقت ام لا اعاد الثانية اية اعلى ما سهره
 في المختصر واخذ من حكاية الاقوال الثلاثة ومن قوله
 اول الباب في الوقت ان العرف يتيمم له مطلقا حتى الجمعة
 وليس كذلك فان الجمعة لا يتيمم لها الخاضع الصحيح وكذلك
 صلاة الجنازة لا يتيمم لها الا اذا قضيت واما المسنن
 والموافق فليتيمم لها المسافر دون الحاضر الصحيح ولو نوى
 يتيمم في جنازة له ان يصلي به فلا بعد شرط اتصاله
 بالعرس ثم انقل يحكم على ما يتيمم به فقال **واليتيمم** يكون
بالصعيد الطاهر وهذا من تفسير الرازي وبيان
 المتفهمين للطيب في قوله تعالى فيتمموا صعيدا طيبا

وهو في الصيد الطيب في كل من العرب وبه قال مالك ما
 ظهر في ظهره ومعد على وجه الارض **منها من تراب او رمل**
او حجارة او سحابة تنبع البواحدة السابح وهو رطل
 وان ساج وبرنج ويدخل في قوله منها الخشب غير المصنوع
 والخشيش والبرنج لانه منها معد وحقه ربه مما هو على
 وجهها وليس منها كالمعاد وكما ظهر كلامه انه يتيم على التراب
 سواء كان على وجه الارض ولم ينقل منها او نقل ما الاول
 فباتفاق ما الثاني فعلى المثل وغير التراب كالمال لا يتيم
 عليه الا في موضعه والخشب اذا دخلته صنعة لا يتيم عليه
 وقوله او حجارة انه يتيم على جبل والحجارة وان لم تكن
 عليها تراب وهو كذلك ثم انتقل بين صنعة التيم فقال
يقرب بيده الارض ليس مراده حقيقة التراب بل
 مراده انه يضمن ما على ما يتيم عليه ترابا او غيره وهذا
 التراب تراب ولا يشترط علوق شيء بيده على ما تقر
 من جوار التيم بالضم والفتح الذي لا يتعلق منه شيء
 فان يتعلق بهما شيء **فمنعهما** فخطا بعد بقرهم
 بهذا الغرض من فضائل التيم ليدل على وجهه ولا بد له
 قبل الشروع في التيم ان يقصد الصيد وان يكون استباحة
 الصلاة قبل الحدث الا صغيرا وان كان محدثا حدثا اكبر

نوي

فان كان على وجه الارض لم ينقل منها او نقل ما الاول
 فباتفاق ما الثاني فعلى المثل وغير التراب كالمال لا يتيم
 عليه الا في موضعه والخشب اذا دخلته صنعة لا يتيم عليه
 وقوله او حجارة انه يتيم على جبل والحجارة وان لم تكن
 عليها تراب وهو كذلك ثم انتقل بين صنعة التيم فقال

نوي استباحة الصلاة من الحدث الاكبر وان كان على وجه الارض لم ينقل منها
 الحدث الاكبر وصلى بذلك التيم اعاد الصلاة ابتداء
 نوي التيم رفع الحدث لم يجزه فانه لا يرفع على المثل وسحب
 له قبل ان يقرب بيده الارض ان يقول بسم الله ثم بعد
 نقض يده به **يسح بهما وجهه كله** سحا ويراعي الوضوء
 ولا يترك منه شيئا ولو قل ولا خلاف في وجوب ذلك
 ابتداء فان وقع شيء من ذلك فقال ابن مسلمة اليسر
 عن ويبدأ من اعلاه كافي الوضوء وان لم يبدأ منه اجزاه
 ويجري يده على ما طال من حيثته ورفع ما يؤمهم من
 قوله كله انه يحرك على عفون الوجه بقوله **يسح** لان
 المسح مبني على التحقيق بعد ان يخرج من مسح وجهه
يقرب بيده الارض فانه ثابته لمسح يده على وجهه
 السنة فاذا شرع في مسحها فاستحب في سنة مسحها
 على المثل انه **يسح** او لا **يسح** يسح فاجعل اصابع يده
 اليسرى ما بعد الابهام على طرف اصابع يده اليمنى ما بعد
 ابهامها ثم يمر اصابعه على ظاهر يده يعني كفه وعلى
 ظاهر ذراعيه وهو ما بين المرفق والكوع ويكون في يده
 على ظاهر ذراعيه **قد حكي** اي يحكي محكي يطوي عليه
 اصابعه **حكي** يبلغ امره في قيل فلو لم يرفع يده لا يرفع

للبيد الواحد لا مرفق واحد وهو ما يمكن لا شأن عليه
 ابن العربي وهو يكسر الميم وفتح الف لا غير واما المرفق من
 المرفق في فقه لغتان فتح الميم وكسر الف والعكس فظ
 كلامه انه لا يفتح لان حكي للفتحة قبل ايراد مع المرفقين
 كما تقدم في الوضوء اذ التيمم بدل عنه والفتح الى المرفقين
 سنة والى الكوعين فربما يحكي ما في المختصر وتعبته
 العلامة الساطع بان مشا المذهب ان الميم الى المرفقين
 واجب ابتداء واما الخلاف اذ اقتصر على الكوعين وصلى
 فالمسألة بعيد في الوقت وهو في الجواهر ويزاد
 ويخلل الاصابع ويتزع الخاتم ما ذكره من تحليل الاصابع
 هو قول ابن شعبة ان الشيخ ولا يعرفه لغيره **ع** عادة
 الشيخ اذ قال مثل هذا امر وان المذهب خلافه وما
 ذكره من تزيع الخاتم قال في التوضيح هو مطلوب ابتداء
 فان لم يترجمه فالمدرب لا يحزمه قال شيخنا بخلاف
 الوضوء والفرق قوة سريان الماء لا التراب كذلك **ن**
 اذ افرغ من مسح ظاهر اليمن **يجعل يده اليسرى** وفي
 رواية كنه وهي مفسرة للذوي فيكون المراد بالسيد
 الكنى ماعدا الاصابع لان الاصابع قد مسح بها في لا
 ظاهر اليد ماعدا الابهام والجعل المذكور يكون **ع**

باطن

باطن **ذراعه** الايمن ويكون ابتداءه من طهر فقه
 حال كونه **قابضا عليه** اي على باطن ذراعه ويكون
 في قبضته مرفعا ابهامه ونهاية ذاك **حتى يبلغ الكوع**
من يده اليمنى وهو من المرفق من المرفق من يده اليمنى
 بعد ان يفرغ من مسح باطن ذراعه **يجري باطن يده**
 اي ابهامه من يده اليسرى **على ظاهر يده**
اليمنى لانه لم يمسحه **ولا ج** ما ذكره من امر من الابهام
 مسئلة لابن الطلاع وظاهر الروايات مسح ظاهر الابهام
 اليمنى مع ظاهر الابهام **لا** اعلم احد من اهل
 اللغة نقل في الابهام التي هي الاصبغ العظمى من يده اليمنى
 اليهم جمع يمين وهي اولاد الفئان **ن** اذ افرغ من مسح
 اليد اليمنى باليد اليسرى على الصفة المتقدمة
يجعل اليسرى باليد اليمنى **كذلك** اي على
 الصفة المتقدمة في مسح اليد اليمنى فيجعل اصابع
 يده اليمنى على اطراف اصابع يده اليسرى ثم يمر يده
 على ظاهر يده وذراعه وقد حكي عليه اصابعه حتى
 يبلغ المرفق ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طهر فقه
 قابضا عليه حتى يبلغ الكوع ويجري باطن يده اليمنى
 على ظاهر يده اليسرى **فاذا بلغ الكوع** من يده اليسرى

سبح كنه اليمين بكفه اليسرى الى اخر اطرافه اي اطراف
الكف اراد به باطن الكف والاصابع قال ابن عمر وانظر كفى
سكت عن كفى اليسرى الا ان يقال ان كل واحدة منهما السجدة
ومسوحه وهذا اخر الكلام على الصفة التي ذكرها
الشيخ والمسلم من عاترها وعدلها بعضهم من وفاء اليهم
وما ذكره فيها من الانتقال الى اليسرى قبل السجدة
اليمين رواية ابن جبيب عن مالك وقال قلت لابن
القاسم يسبح اليمين قبل الشروع في اليسرى واخبره
المعتمد وعبد الحق وصوب اذا الانتقال الى الثانية قبل
كالاولى معونة لفضيلة الترتيب الذي بين اليدين
والجساس وقال بعض الشيخ الا حسن رواية ابن جبيب
ليلا يسبح ما يكون على الكف من التراب ولو خالو المنيتم
هذه الصفة المسحبة وسبح اليمين باليسرى وفي
رواية او اليسرى باليمين كسبح التراب عليه واوجب
المسح لا اجراه ذلكم وخالو الا فضل فقط ويؤخذ من
قوله واوجب الله ان يسبح على الذراعين لم يجزه لانه
ذكر في المسح الذراعين وقد قد منا الله اذا اقتصر على
الكوعين وعلى السجدة في الوقت على المسح وقوله واذا لم
يجد الجيب او خالفنا المظهر يمينها وعلينا مكر مسح

قوله

قوله واليمين يجب لعدم المال في اخره فاذا وجد المال
ينظر او لم يعيد ما صليا لان قدامهما وقعت على
الوجه المأمور به وقيل كدامه وجداه في الوقت وهو
او بعده وهو مستند بقوله قبل ثم اصاب المال في الوقت
بعد ان صلا وظاهره انهم سوا كانت باجسادهم
بخاسة اول وهو كذا في المدونة وقد ثبت بما اذا
لم يكن في بدنها بخاسة ويؤخذ بهذا التقييد انهم
من قول الشيخ وكذا في من قضي بوجوب الجس وعلى
مكان بخس يعني يعيد في الوقت ولا ينظر الرجل
امرافة المسح او الكتابية او امته التي انقطع عنها
وم الحقيق او دم النحاس بالنظر بين التيمم على المسح
حتى يجد وفي رواية يجد من اما ما ينظر به المراق
او الامة من دم الحقيق او دم النحاس ثم ما ينظر به
به جميعا من الجنبه وفي رواية ينظر به وما قاله هنا
يفسر قوله اخر الكتاب وان لا يقرب النسا في دم حيطان
او دم نسا من لان ظاهرها اذا انقطع عنهن جازله
الوطن وهو قول ابن شعبان وقال ابن بكير يكره ان
يطأ قبل الاغتسال وانما مسح منه على المسح لان
التيمم لا يرفع الحدث وانما هو مسح للصلاة فقط

عليه السلام في النجس وبوخذ من كلامه ان النجس
بمن يطهر او هو كذا لانه لقوله عليه الصلاة والسلام
وتربتها طهورا وبمن كفوا لقوله صلى الله عليه وسلم
النجس وهو المسلم وبوخذ منه النجس ان علي الزوج ان
ياقي بالامرأة لظهورها ووضوئها بستر او غيره وهو
المشرك من جملة نقيتها وبوخذ منه النجس ان من لم
يجد الماء ليرحمه او خال الجارية علي نفسه وهو قول
سألت في المدة وانه ما لم يضره لطول مدة او طول بصره
جرحه ان كان به فان طالت عليه المدة فانه يطاير بيمينه
وفي باب جامع الصلاة شيء من مسائل النجس وهي مسألة
المرتعين الذي لم يجد ماء ولا فتييم بالحائط الى جنبه
وهذه الحالة تدل علي انه يضرها ولا تم تربتها وما انهي
الحل علي احد بدلي الظهارة الا صليبه انقل الكلام علي
بعد لها الا حرف قال مترجما من غير تبويب علي ما في جامع
النجس **باب** **في النجس علي الخفين** التقدير
منه باب في حكم النجس علي الخفين وسقوط الترتيب فيه
وما يبطله وبعض شروطه وصفته وما يمنع من النجس
وابدء الحكمه فقال **وله** اي ورخص للماسح ان يمسح من
السياق رجلاه كان او امرأة **ان يمسح علي الخف** ويروي

علي

علي الخفين وانما قد رنا ورخص لوافق قوله في باب غسل
والمسح علي الخفين رخصة وتخييق وهي ما تنزل علي
وجه الخفين والمساحية وينوي بمسحه الرخصة والاصل
في شرطه فله عليه الصلاة والسلام ولا تختص
الرخصة بالسرايل تكون **في الخضر والسرايل** المباح علي
المسح من غير تحديد بمدة معلومة من الزمان **باب**
في نزعها فاذا نزعها بطل المسح بلا خلاف وقوله المباح
لفعل رجله فاذا اخر غسلها عامدا بقدر ما يحق به
اعضا الوضوء ابتداء الوضوء والناسي يعني طال ولم
يغسل واذا اخلع احد خفيه خلع الاخرين وغسل جلبيه
ولم يمسح علي احداهما وغسل الاخرين والمسح شروط
عشرة خمسة في المسح ان يكون جلدا طاهرا محمورا
سائرا محل العرق يمكن تتابع المني فيه وحنه في الماسح
ان لا يكون عاصيا بلبسه وان لا يكون متبرقا بلبسه وان
يلبسه علي طهارة مائية كاملة ولم يذكر النجس من هذه
العشرة الا الثلاثة الاخيرة فقال **وذلك** اي المسح
المرخص **او** **ادخل الماسح فبهرى** اي الخفين **رجليه بعد**
ان غسلها في وضوئها **بها الصلاة** فان قوله غسلها
يقضي لبسها علي طهارة وكونها مائية وقوله وتخلها

الصلاة هو مصفى كونهما كاملة واحترره عما لا يخل به
 الصلاة كالوضوء للثبوت ومثل غسلهما في الوضوء الذي يخل به
 الصلاة غسلهما في الجنبية **فيمسح اليدين** او غسل رجليه
 في الحق الى اخره وهو الذي يرخص له **او احدثت بعد**
 ذلك الحدث الاصغر **وامراد ان يتوضا للمسح عليهما**
 وهذا غير كاف في رخصة المسح بل لابد من اجتماع الشرط
 المستد من كلهما وانما قيدنا بالحدث الاصغر احترازاً من
 الحدث الاكبر فانه مبطل للمسح لوجوب الغسل **الا**
 وان لم يكن كذلك بان يسهل علي غير طهارة او علي طهارة
 ترابية او علي طهارة ما يسهل كالماء **فيمسح اليدين**
 له المسح **وسنة المسح المستحبة ان يجعل الماسح**
يده اليمنى على رجليه اليسرى من فوق اخفى بيده
ذلك من طرفي يخرجه الرأ الاصابه اي اصابع رجليه
اليمنى ويجعل يده اليسرى من تحت ذلك اي من تحت
الاصابع ثم بعد ان يغسل ذلك يذهب اي يمر بيده
اي يحد اي منتهي الكعبين الناتيين بطرف الساقين
 ويدخلهما في المسح كالوضوء لانه بدل منه ويكره له ان
 يتبع المضوء وهو التخميد ان الذي فيه لان المسح
 مبني على التخميد وان يكرر المسح وان يغسله فان فعل

اجزاه

اجزاه وكذلك **يفعل به رجليه اليسرى** مثل ما فعل في
 اليمنى من البداية من طرف الاصابع والمرو برأ اليدين
 الى حد الكعبين **لكن** وضعهما عليهما عكس وضعهما
 على اليمنى **فاجعل يده اليسرى من فوقها ويده**
اليمنى من اسفلها وقال ابن تيمون اليسرى كاليمين
 على ظهر المدونة وما ذكره من الجمع بين مسح اعلى الخوا
 واسفله متفق عليه لكن اختلف في القدر الذي يجب مسح
 منه على ثلاثة اقوال مشهورين **يجب مسح اعلاه**
وسحب مسح اسفله فان اقتصر على مسح الاعلى ويلي
 استحبابه الا عادة في الوقت وان اقتصر على مسح
 الا سفل اساد ايد **ولا يمسح على طين في السفل خفة**
او بروق دابة بالمد وتشد يد الباهري في الا سفل
 البعل والخرس والحانرو البعير **حتى يزيله** اي ما اصابه
 منهما **بمسح للطين او غسل للروق** عند الوهاب لان
 المسح انما يكون على الحق نفسه ثم بين صفه اخرج
 في المسح فقال **وقد قيل بيد اي مسح اسفله من**
الكعبين الى اطراف الاصابع يميني واليسلة بحالها
 من وضع اليمنى على اليمنى واليسرى على اليسرى وانما كان
 يده من الكعبين **ليلا يصل الى عقب خفة شيء من**

هذا هو الوجه في مسح اليدين
 وهو ان يمسح بهما على رجليه
 من فوق ومن تحت



برطوبة تامة من خفيه من القتب بنج القاف
 وسكون المعجزة العذرة البابتة على اهل اللغة تامل
 مراد اهل ايراد ان لا يتل القتب من موضع الى موضع اخر او لما
 اراد ليل بجس على الخوف وهو ما فوق العتب الى الكسبي
 ورمز الوجه الثاني الذي اراده وقوله **وان كان في اسفله**
طين فلا يصح حتى يريه كذا في اتفاق الشيوخ ثم ظهر
 له قاعدة وما اهل الكلام على الطهارة انتقل بكم على
 المقصد الا عظم بعد الايمان وهو الصلاة عند ما بيان
 الاوقات التي لا يقطع الصلاة الا بها فقال **باب**
في بيان معرفة اوقات الصلاة وفي رواية الصلوات وفي
 بيان معرفة اسمائها ما معرفة الاوقات فواجبة على كل
 مكلف امكنه ذلك ومن لا يمكنه فله غيره كالعمى والافاقة
 جمع وقت وهو الزمان المتقدر للعبادة شرعا وهو ما وقت
 ادا او وقت قضاء وقت الاداء او وقت اختيار او وقت
 ضروري ووقت الاختياري او وقت نفيلة او وقت نوبة
 واما الصلاة فالمراد بها في الشرع الركعات والسجدة وهي
 مستقاة من الدعاء التي تشمل عليه عند اكثر اهل العربية
 والنقرا وتسمية الصلاة معرفة في كلام العرب وهي
 مما علم وجوبها من الدين ضرورة قال استدلال عليها

في

من باب تحصيل الحاصل لها احد وجوبها كافر من بدستنا
 ثلاثة ايام فان تاب ولا قتل وكذلك باقى اركان الاسلام
 ولو جوبها من وطاعة الاسلام والبلوغ والعقل والاعمال
 وم الحصى والنفس ودخول وقت الصلاة ثم اصابه وبطون
 الدعوة وهي اعظم العبادات كلها لانها وقت في السما
 ليلة الاسوي وذلك مكة قبل الهجرة سنة بخلاف سائر
 الشرايع فانها وقت في الارض واختل في كيفية فرضها
 فعن عائشة رضي الله عنها انها قالت فرضت ركعتين
 في الحضر والسفر فافترق في السفر وزيدت في الحضر وقيل فرضت
 اربع ركعات ثم قهر منها ركعتان في السفر واما معرفة
 اسمائها فواجبة ايضا لانها يقع التمييز والتعيين
 لانه ان لم يبين الصلاة فصلاته باطله اطلاقا وقد بها
 الشيخ بصلاته الصبح فقال **اما صلاة الصبح**
الصلاة الوسطى عند اهل المدينة وهي صلاة
الحجر العا الداخلية على الطهر الاول المنفصل لا محل لها من
 الاعراب وجوان اما ياتي وقد ذكر لها ثلاثة اسماء الصبح
 والوسطى والحجر يعني رابع وهي الفداة والصبح مشتق
 من الصباح وهو البياض وقيل من الصباح وهو الجهال والخمر
 مشتق من الانجاء ونسبته لاهل المدينة انها الوسطى تحتمل

ان يكون متبراً منه ويحتمل وهو الاقرب ان يكون مرتقباً
 له فكانه يقول الصلاة الوسطى التي الله الامر بالمحبة
 عليها هي صلاة الصبح باجماع اهل المدينة وجماعهم
 حجة عند ما كنت وجواب اما قوله **فاول وقتها يعني**
الاختياري **الصباح** اي اتفاق **المختار** **من** اي
المستحب **بالضيق** **الذي** اي البعد **المسوق** وهو موافق
 طلوع الشمس وخروج القمر من الجوز الكاذب لان القمر
 فجران صادق وهو ما ذكره وكاذب وهو البياض الذي
 يصعد كذنب السرحان اي الذيب سند قافلا يستمر
 وهذا لا حكم له وقوله **وايهما من القبلة** اي دبر القبلة
حيث يرتفع **فيخرج** اي يسند **الافق** شكله لم يقب
 احد حقيقة وكل من تأوله انما تأوله بالحذر وقد
 نقلنا في الاصل وجه الاشكال وتناول المتأولين له **آخر**
الوقت اي وقت الصبح **للاستغفار** **الذي** **الذي** **الذي**
منها اي من صلاة الصبح **يجب** **في** **حاجب** اي طرفه
الشمس **في** **هذا** **ان** **آخر** **طلوع** **وعليه** **لا** **يؤمر** **بها** **في** **الصبح**
 والذي في المدة وثمة وشي عليه صاحب المختار ان اول
 وقتها الاختياري من طلوع فجر الصادق وآخره الاستغفار
 الاعلى وعليه فابعدده الى طلوع الشمس وقت ضروري

واذا ثبت

واذا ثبت ان اول وقت صلاة الصبح الصبح الجوز والآخره
 الاستغفار البين فما بين هذين الوقتين **وقت** **واسع**
 لا يقع الصلاة فيهما في شيء منه لم يكن محظراً
 لان اول الوقت المختار وآخره تسوية في نفس المخرج على
 المذهب الا ان يظن انه يموت قبل العمل لولم يستغل به فإنه
 يمضي بتركه اتفاقاً واذا ارادنا خيرهما عن اول الوقت
 فقال تعبد الوهاب لا بد له من بدل وهو العزم على
 ادائها في الوقت واختار الباجي وغيره عدم وجوب
 العزم على ادائها واذا انقضى اول الوقت المختار كالمسح
 سور في نفس المخرج فاعلم انه متفاوت في المنفعة فاما
 فضل ذلك اي الوقت المختار اوله طاهرة مطلقاً في
 الصبر والشتا للشد والجماعة وهو كذلك عند ما كنت
 واكثر العلماء التحصيل فضيلة الوقت والاصل في هذا ما سمع
 انه عليه الصلاة والسلام كان يصلي الصبح قائماً يسلم
 وعليه واظن ابوا بكر وعمر وعثمان ثم انتقل يكلم علي
 بيان وقت الظهر وكان الاولي ان يقدم الكلام عليها
 كما فعل غيره لا سيما اول صلاة صلاهما جبريل عليه السلام
 بالبي صلي الله عليه وسلم فقال **ووقت الظهر** اي اول
 وقته المختار **اذ ازلت** اي مالت الشمس عن كبد الشمس

يجمع الكافي مع كسر الباء وكونها وكسر الكاف واسكان
 الباء عن وسط السماء مجاز لان الكبد لا يكون الا المجزأ
 فلما كان موضع الكبد من الحيوان وسطه عن وعن وسط
 السماء بالكبد ثم فسر الزوال بقوله **واخذ الظل في الزيادة**
 التقدير وهو ان ياخذ الظل في الزيادة ويعرف الزوال بان
 قيام غروب مستقيم فاذ انما هي الظل في النقصان واخذ
 في الزيادة فهو وقت الزوال ولا يعتد بالظل الذي
 مرأى عليه الشمس في القامة بل يعتد بظل مغرب عن
 الزيادة **ويستحب ان يؤخر اي صلاة الظهر في الصلوات**
 ظاهرة او يفسد اختصاص التأخير بالصبي وكون الشا
 جماعة وافذاذ او قال **ج** لا يفهم لقوله في الصبي بل في
 وكذا في الشا والتأخير يستحب مستمر الا ان يزيد قبل
 قال **شي** ماله فلا لا شأن **ربيعه بعد الظل الذي**
مرأى عليه الشمس واحتمل بذلك من ان يعتد بالظل
 من اصله واطلق الظل على ما بعد الزوال وهو لغة شاذة
 واللغة المشهورة ان الظل ما قبل الزوال والعين لما بعده
 وقيل **انما يستحب ذلك** التأخير المذكور في المساجد
 خاصة لاجل ان يدرك الناس الصلاة **واما الرجل**
 في خاصة نفسه وروي في خاصة فاول الوقت افضل له

لانه

لانه فاقية في تأخيره وقيل ما في شدة الحر افضل له
 اي لمن يرد صلاة الظهر ان يعود بها وان كان وحده
 ومعنى البراد ان يكسر ويجمع الحر فتحصل من كلامه ان
 في البراد بالظهر قول ثلاثة استحباب التأخير مطلقا
 للجماعة والجماعة وقصر الاستحباب على المساجد للجماعة
 خاصة والثالث التفرقة بين شدة الحر وغيره فيستحب
 في شدة للجماعة والجماعة **لقوله النبي صلى الله عليه**
وسلم ابرءوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم
 ولفظ الموطا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 اذا اشتد الحر فابروا وعن الصلاة فان شدة الحر من
 فيح جهنم ابن العربي معنى البراد ان تقصا ان فيا
 وينكسر ويجمع الحر والفيح لرب النار وسطوعها له
 وحديث التعليل منسوخ بهذا الحديث وهو كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر بالهاجرة
 واخر الوقت المختار للظهر ان يصلي قبل ان يمشي الله
 بعد طلوع الشمس اعتبار النهار من طلوع
 الشمس المفرد بخلاف النهار في رمضان الصوم
 فان اوله من طلوع الفجر **اول وقت العصر المختار**
 هو آخر وقت الظهر المختار فلي هذا مما مشى كان

وهو المسمى واختلاف الشهير من الظهر شاربه العصر
 في اول وقتها بمقدار اربع ركعات او العصر شاربه
 الظهر في اخر وقتها بمقدار اربع ركعات ففصل الاول
 هو اخر صلاة الظهر حتى يدخل العصر ووقع الظهر
 اول الوقت كانت ادى وعلى الثاني لو صلى العصر عند
 ما بقي مقدار اربع ركعات من وقت الظهر من الغاية
 الاولى فان العصر يقع في اول وقتها وظهر فائدة
 الخلا في ان يصلي ان مصلين صليا قبل انقضاء الغاية
 الاولى احد هما صلى الظهر والاخر صلى العصر ففصل ان
 لا يشترط في اخر الغاية الاولى وقعت الصلاة ثان
 ادى الظهر يقع في اخر وقتها المختار والعصر في اول
 وقتها المختار **واخره** اي اخر وقت العصر المختار من
 رواية ابن عبد الحكم عن مالك **ان يصير ظل كل شيء**
مثليه بعد ظل نضو الزمان وقيل اول وقت العصر
 انك اذا استقبلت الشمس بوجهك يعني بمرتك
 وانت قائم غيب منكس رأسك ولا مطافيه بها معنى
 واحد وقال ابن العربي مطافيا يعني يمشي بالظلال
 من اسماء اماله والتطافا خفض من الشكس طرفا
 الجيوب الى الارض والتطافا لا يخاف على حسب ما

يريد

يريد الانسان فان نظرت الى الشمس بصرت يعني
 ان جات على بصرك فقد دخل الوقت وان لم ترها
 بصرك فانه لم يدخل الوقت وان نزلت عن بصرك
 جات تحت بصرك فقد نزل دخول الوقت وقد افكر
 عليه حكاية هذا القول بانه لم يعلم قابلية والمشهد عليه
 عند الغربة في معرفة الوقت ما تقدم من اعتبار الظل
والذي وهو عن مالك رحمه الله في تحديد اخر الوقت
 المختار للعصر من رواية ابن القاسم ان الوقت فيها
 الضمير راجع الى العصر ما لم يقصر الشمس قال القرافي
 وهو قريب من رواية ابن عبد الحكم فان الشمس
 حينئذ اي عند الغائتين تكون نقيية والله تعالى اعلم
 فتكتم العصر اول وقتها افضل **ووقت صلاة المغرب**
 الاختيار **وهي** اي صلاة المغرب لها اسمان هذا لانها
 تقع عند الغروب والاخر صلاة **الشامد** يعني اي مالته
 بقوله الشامد يعني الحاضر وكان قابلا قال له ما معنى
 الحاضر فقال يعني ان المسافر لا يقصر بها ويصلها
صلاة الحاضرة يعني بصلية بتسمية المغرب بالشامد
 لكون المسافر لا يقصر بها مستوفيا بالصبح والذي على
 قولنا ان الشمس تغرب عند طلوع نجم يعني الشامد

اولى عامر بن السامي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال ان هذه الصلاة فرضت على من كان قبلكم ففسيحوا بها
 من حفظها كان له اجرها مرتين ولا صلاة بعدها حتى
 يطلع الشاهد والشاهد النجم والذي جاء في الحديث اوتي
 بالصواب مما قاله ما لى قاله التوثي اه وقال ابن العربي
 والذي قاله ابو محمد اشهر من العلم بهذا فاعلم ان قوله وقت
 المغرب مبتدأ وقوله وربي الى قوله اخضر حلة معترضة
 بين المبتدأ والخبر اي خبره وهو قوله **وقتها غروب**
الشمس وكرر المبتدأ لفظ الكلام **ل** والمجرى في ذلك
 عيبوبة جرمها وقصرها المستديرون انتم بها وتشتا
 فقوله **فاذا التوازي** اي استقرت وغابت **بالجواب**
 ابن حبيب اي بالعين الحية وهي الطينة السوداء وقيل
 هو شي يتأوي بها لا يعلمه الا الله تعالى لكم وهو قوله
وقتها غروب الشمس ومعنى قوله **وجبت الصلاة** اي
 دخل وقتها لا تؤخر عنه فقوله **وليس لها الا وقت واحد**
لا تؤخر عنه تأكيد وما ذكره من ان وقتها غير متدبر
 اظم عامر واه الترمذي ان جبريل عليه السلام صلى
 بالنبي صلى الله عليه وسلم المغرب في يومين في وقت
 واحد دون بقية الصلوات وقيل وقتها متدبر اي متب
 الشفق

الشفق الاحمر واختاره الباقين واخذ به ابن عبد البر وابن
 رشد والمحقق والمأثور من قوله في الوقت اذا ذهب
 الحرة فقد دحيت العشا وخرج وقت المغرب واجتمع له
 بما في مسلم من قوله عليه الصلاة والسلام وقت صلاة
 المغرب ما لم يغيب الشفق المأثور وهو متأخر عن حديث
 جبريل فيجب الرجوع اليه وهو اصح سنداً وقياساً على
 بقية الصلوات **وقتها صلاة العمة المختار** **وهي**
صلاة العمة صلاة الشاكر بكسر العين والمد **وهي**
الاسم اي الشا **اولي** بها في التسمية من العمة على
 جرمة الاستحباب لانه الذي ينطق به الكتاب العزيز وتسميتها
 بالعمة سكره عند جماعة من العلماء منهم ما لى من
 رواية ابن العاصم وامامه ورد في الصحيح من تسميتها
 ذلك فاولا بوجوه منها ان ذلك تبيان الجواز ابن العربي
 سميت بالعمة لطلوع نجم يطلع في وقتها يسمى العاصم
 وقيل غير ذلك **عيبوبة الشفق** خبر عن قوله وقت صلاة
 العمة وما يبينها معترضة **والشفق هو الحرة الباقية**
في المغرب اي في ناحية غروب الشمس من كتاب **الشفاع**
الشمس بضم الشين وهو ما يري من شمسها عند غروبها
 والعقبات **فان لم يبق في المغرب** اي ناحية غروب الشمس

اي ناحية غروب الشمس **صفة صلاة الجمعة** وجب ان يدخل
الوقت اي وقت العشاء وانظر كيف قدم الصلوة وانه
 متأخرة عن صلاة الجمعة اجيب بان الواو لا تقتضي ترتيبا وفي
 ذكر الصلوة مع قوله والتفت للجمعة قد افهم وفي قوله الشفق
 الجملة وقوله **لا ينظر الى الساعات الباقية في المغرب** اشارة
 الى ان حيفه رحمه الله تعالى ان الشفق هو الساعات الباقية
 ما تروا في الدار فطعن ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الشفق
 الجملة فاذا غاب الشفق انحر فقد وجبت الصلاة **قوله**
 اي غيبه الشفق انحر **قوله** اي للعشاء **وقت** يعني ان
 اول وقتها المختار مبتداه من مغيب الشفق الى اخر وقتها
اي قلت الليل الاول على المشاع وانظر كيف قال من يريد
 ولم يقل من يريد **تأخيرها** وظاهر قوله **شغل** اي لا جمل
 شغلهم **ولا جمل** يعني ان لا يخرجهما عن اول وقتها
 الا اهل الاعذار **ولا ما عنيهم** ان كان منفردا **فالمساور**
 اي المسامر **عنده** **بها** اي بالصلاة اي صلاة العشاء في اول
 وقتها **اولي** اي يستحب وان كان غير منفرد **فلا بأس**
 بمعنى يستحب ان يخرجهما **اهل المساجد** **فيلزم** لا جمل
اجتماع الناس ويكره كراهة تنزيه **النوم** قبله **الليل**
 صلاة العشاء والحديث لعين شغلهم بعد ما قال

الصحيح

الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كره ذلك **ث**
 والحديث ليس على عموم بل فيه تفصيل **قوله** من
 استثنى من الحديث في العلم وجميع القربات ويستثنى من
 العبد من الضيق والمساكن وما تدعو الحاجة اليه من الحديث
 الذي يتعلق به مصالح الانسان كالبيع والشراء مثل خذ
 وكل ونم **تكم** تكلم الشيخ رحمه الله على الوقت الا حيا
 ولم يتكلم على الخبر وري ما الصحيح فقد تقدم الكلام
 عليه واما الظاهر فبداهة ضرورة اول القامة الثانية ومبدأه
 في العصر الاضطرار وانتهما وه فيهما غروب الشمس ومبدأه
 في العصر لغروب تراجعه منها من غير ثبات وفي العشاء
 اول ثلث الليل الثاني وانتهما وه فيهما طلوع الفجر وسميت
 بهذه الاوقات اوقات ضرورة لانه لا يجوز تأخير الصلاة
 اياها الا لاجل اصحاب الضرورة وهم كالحمل والنفسا
 والكافر الصلوات والصدقات والصبي والمجنون والمجنون عليه
 والنائم والناسي وكل من فعل ما منهم او من غيرهم في شيء
 منها كان موديا لا قاصيا وسب ذلك يكون غير ذي العذر عاقبا
 لضيقه والله اعلم ولما فرغ من بيان الاوقات تفرع ببيان
 العلم لها وما يتعلق به فقال **باب** **في بيان**
حكم الاذان وحكم القامة وبيان هاتين الاذات

قالوا

ثم يرجع باربع اي باعلي من صوتك **اول مرة** فكل مرة
الشهادتين فتقول **اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله**
الله اشهد ان لا اله الا الله رسول الله محمد ان لا اله الا الله رسول الله
حي على الصلوة حي على الصلوة اي بالمواعدي
اقبلوا واسرعوا **حي على الصلوة حي على الصلوة** اي
سارعوا الى الصلوة وهو التور بالنعيم في الاخرة فان
كنت في نداء الصبح تروى بها سبعا الصلوة خير من
اليوم الصلوة خير من النوم لا تغفل ذلك في غير نداء
الصبح طاهره انه يقول ذلك ولو لم يكن ثم احد وهو
كذلك **الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله مرة واحدة**
وحاصله كما قال في الجواهر ان عدد كلماته في الصبح
سبعة عشر وفي غيره سبعة عشر كلمة وقال القرافي
سبعة عشر جملة وقول الا صاحب سبع عشرة كلمة
مجانر مجر واما الكلمة مجاز عن الكلام والافهوشمانية
وتسعون كلمة فان **سبعة** تغفل صاحب الفردوس
ان الصديق رضي الله عنه لما سمع قول المودن اشهد
ان محمد رسول الله قال ذلك وقيل بان اتمه السابلي
وسمى بهما عيسى فقال صلى الله عليه وسلم من فعل
مثل خليلي فقد حلت عليه شفاعتي قال الحافظ

السنخا

السنخا وي ولم يصح ثم نقل عن الحنفية انه عليه الصلوة
والسلام قال من قال حين يسمع قول المودن اشهد ان
محمد رسول الله مرحبا بجسدي وقرعة عيني محمد بن عبد
الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل ابراهيم ويجعلها
علي عيسى لم يعم ولم يرمدا ابدا ونقل عن غير ذلك
ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شي والله اعلم
والاقامة اي قصرتها انها وتر يعني ما عبد الكبير وهي
الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله
رسول الله حي على الصلوة حي على الصلوة
قامت الصلوة **الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله مرة واحدة**
واحدة غير في الخلاف عن هذه بانها عشر كلمات
القرافي يريد عشر جمل من الكلام والافهوشاني وثلاثون
كلمة وهذا مجاز من باب تسمية الكل بالجزء
وما ذكره من افراد الاقامة فهو المذهب فاذا استغفرت
علطا على المسلم لا تجزيه والله اعلم **باب**
في بيان صفة العمل قول وفعل في الصلوة **افعل**
وفي بيان ما يقبل بها من النوافل كالركوع قبل الظهر
وبعد و قبل العصر وبعد المغرب وبعد العشاء وما
يقبل بها اي من **السنة** وهو التور وقد اشتملت

الصفة التي ذكرها علي في بعض وسنن وقضايا ولم
 يميزها وقت بين كلا من ذلك ان شاء الله تعالى في محله
 ويؤخذ من كلامه ان من التي جعلته علي هو ما جئت
 ولم يعلم شيئا من فرائض الصلاة ولا من سننها ولا من
 قضائها ان جعلته صحيحة وهو صحيح ان كان احدا
 وصفها عن عالم وقيل بطل **ولذا** قال بعضهم حاجتنا
 الى معرفة الاحكام الكد من حاجتنا الى معرفة الصفة
 فاول الصفة **الاجرام** وهو انه حقل في الصلاة فرضا
 كانت او مثله بالتكبير **وهو ان نقول الله اكبر لا يجرى**
عليه هذه الجملة ان كانت بحسن العربية اما من لا يفهمها
 فقال عبد الوهاب يدخل بالنية دون الجملة وقال
 ابو الفرج يدخل بلفظة وسمي بهذه الجملة كلمة نظرا
 للغة لا للاصطلاح وهو فرض في حق الامام والعقائقا
 وفي حق الناسم علي المستم اذا تركه عامدا او سهوا
 بطلت صلاته وكسلا من خلق الامام علي المستم ودليل
 وجوبه ما في الصحيحين من قوله عليه الصلاة والسلام
 مفتاح الصلاة الطهور وطهرها التكبير وتليها بالسلم
 ويستتر فيه القيام ليس المسبوق اتفاقا فان تركه بطلت
 واما المسبوق ففي المدة اذ اكبر للركوع وتوحي به فقد

اجزاه

اجزاه قال ان يوس هذا الاكبر قايما وقسمها الباجي
 ما ينبغي شرطية القيام ويستتر فيه ايضامه النية
 فان تاهرت عنه فلا يجرى اتفاقا وان تقدمت بلسان
 فكذلك وان تقدمت بلسان فتكون مشهورا **واذا** احس
 فانك **ترفع يدك** وقهر يوم ياتي الي السمي ويظهرها الي
 الي من علي المذهب وانتهى فغير **احد** اي اذا **استكبر**
 تشبه مكب وهو مجمع عظم العضد والكتف وقيل التراب
 الي الصدر واليه اشار بقوله **او دون ذلك** اي دون
 المكب **ق** والرجل والمراد سوا في حد الرفع وانظر هذا
 مع قول القرافي المستم ان مستم الرفع حد والمكبين
 وهذا في حق الرجل وامرأة قد دون ذلك اجامعا
 واختلف في حكم هذا الرفع فقال الشيخ في باب جهل هو سنة
 وعنده صاحب المختصر في القضايا وقوله كلام الشيخ ان
 الرفع مختص بكيفية الاجرام وهو كذلك على المستم فلا
 عند الركوع ولا عند الرفع منه ولا في القيام من اثنين
نشر بعد الفراغ من التكبير **نقل** اي تتبع التكبير بالقرأة
 من غير ان تفصل بينهما شي فقد ذكره مالك رحمه الله تعالى
 في القول على المستم عنه التبع والدعا بين تكبيره
 الاجرام والقرأة والسحب الفصل بينهما لفظ سجدة

يرفع

بعضهم

البرم وحجته وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك
فإن كنت في صلاة الصبح قرأت جهرها أم القرآن أما قرأت
أم القرآن فترفع في الصبح وتقرأها من الصلوة المفروضة
على الإمام والغد وهل في كل ركعة أو في جملتها فإني
لمألت في المدونة وما المأموم فتجبه في حقه فيما أمر به
الإمام وما يكون القراءة فيها جهرًا فسهة وإذا قرأت في صلاة
الصبح أو في غيرها من الصلوات المفروضة **فلا تسجد**
القراءة فيها بسم الله الرحمن الرحيم مطلقا لا في أم القرآن
ولا في السورة التي بعدها لا سرا ولا جهرًا أما ما كنت
أو غيره والشهيد في كلاهما للحكماء وهو مذهب المذنبين
وشهرناهم أن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا
أقول بسم الله الرحمن الرحيم فقال يا بني أياك وأخذا قال
ولم أر من أعتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا
أقضى إليه حديثا في الإسلام منه قارئ صليت مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم أسمع أحدا منهم
يقولها فلا تعلمها إذا كنت قرأت وقبل الحمد لله رب العالمين
وعلى هذا عمل أهل المدينة وما قرأتها في النافلة فقال
في المدونة فلهذا واسع أن تقرأها أو تتركها وكذلك
يكبره السجدة في العريضة دون النافلة **فأما قلت ولا الضالين**

فقل

فقل على جهره الاستحباب **أما** بالمعنى المحقق على
المستمع اسم الله تعالى ونونه مقفولة على الشذوذ بقية
بإمين استحب وعائنا وقال ابن العربي وقفت نون آمين
لكنها وسكون الياء قبلها **أن كنت نصلي وحده** سواء
كنت في صلاة سرية أو جهرية **أو كنت نصلي خلف الإمام صلاة**
سرية أو جهرية أن سمعته يقول ولا الضالين ولا يجهر
بها بل **تخبرها في الحالين** ولو كانت الصلاة جهرية **ولا**
يقولها إلا الإمام فيها جهرًا أي على فيه على المستمع **وتقرأها**
وتقولها فيها أسرًا أي أخفا قنينة اتفاقا وقوله **ويقولها**
أيامها في الجهر اختلافا تكرار ولو قال ويقولها الإمام في
السرو في الجهر خلاف لما كان أوجز وسلم من التكرار ووجه
كلامه بأنه عليه ولا على المختار عند من سمع منه تأمنا
على أن فيه خلافا وصحح ابن عبد السلام مقابل المستمع
لشوقه في السنة **ثم** إذا كنت من قراءة أم القرآن جهرًا **فقرأ**
بعدها سورة كذلك لا تفصل بينهما بدعا ولا غيره
وحكم قراءة السورة كاملة بعد أم القرآن الاستحباب
والسنة مطلق الزيادة على أم القرآن بدليل أن السجدة
أما هو دأبهم ما رواه علي الفاضل لا السورة ويؤخذ من
قوله سورة أنه لا يقرأ سورة يمين في الركعة الواحدة وهو

الافضل في حق الامام والغد للعلل واما المأموم فلا بأس
ان يقرأ السورتين اذا فرغ والامام متحدا والسورة التي
تقرئ في صلاة الصبح تكون **من قول الفصل** بلسان
المعلمة واول الفصل من الخيرات على القول المرتضي وسمي
مفعلا للثمة الفصل فيه بالجملة وطواله يترن في البصر
ومن وسطه من عبس الى الضحى وقصاره الى الحمة **والقائ**
السورة التي تقرئ في الركعة الاولى من صلاة الصبح **اقول**
من ذلك اي من السورة التي من قول الفصل **وهذا**
اي سكت **بغير التفسير** وهو اختلاط الكلمة والياء
وغير يقرأ بها اي السورة التي مع ام القرآن كما جهرت بام
القرآن فان حكمها في ذلك واسع اي سواء وصلة اجهر
ثاني **فاذا نعت السورة** التي مع ام القرآن كبرت **في حال**
الخطا اي سكت **الحائبة الى الركوع** اخذ منه ثلاثة
اشيا احدهما التكبير وهو سنة واختلج بهل جميعه سنة
واحدة ما عدا تكبيرة الاحرام وهو قول الشريفة وعليه
الاكثر وصوب وكل تكبيرة سنة مستقلة وهو قول ابن
القاسم **تجحا** والظن انه المشهور لانهم رتبوا السجود
في السجدة على ترك التثنية منه ولم يربطوه على واحدة
لعدم تاكدهما ثانيا في مقارنته التكبير للركوع وهو سكت

وهكذا

وهكذا عند كل فعل من افعال الصلاة الا في القيام من
التثنية فانه يكون بعد الاستقلال ثلثتها الركوع وهو
فرض من فرض الصلاة اجمع عليها وله صفتان صفة
اجزا وستاتي وصفة قال **اشارة** اليها بقوله **فمن ترك**
بيدي كفيته من ركبتين على جهة الاستحباب اذا كانتا
سالمتين ولم يمنع من وضعهما عليهما مانع قال في الطراز
فلو كان بيديه مانع وضعهما على ركبتيه او فركبتيه
لم يزد في الاغتسال على تسوية ظهره او قطعت احداهما
وضع الباقي على ركبتيهما وحيث قلنا يضعهما عليهما
فانه يفرق اصابعهما لما اخرجهما الحاكم والبيهقي انه صلى
الله عليه وسلم كان اذا ركع فرج بين اصابعه واذا سجد
ضمهما **وسوى ظهره مستويا** اي مستديلا لما روي ابن
ماجه انه صلى الله عليه وسلم كان يسوي ظهره **والرفع**
راسك ولا ينفق فيه اي لا تصوبه الى اسفل **وجاء** اي
تباعد **بفتيل** بفتح الصاد وسكون الهمزة **عند يده**
عن حبيب ظاهره انه يباعدهما جدا ولكن يفسره قوله
بعد ويخرج بهما **تجحا** وسطا وظاهره اي في حق
الرجال والنساء ولكن يفسره قوله بعد غير انهما تنضم
وسكت عن تسوية الركبتين **وتجحا** لا يزال في الاغتسال

قايمين وسكت ايمن عن تسوية القدمين وهي ان لا يقرنها
 وهو مكره **ويستند** بتلك **الحضرة** اي التذلل للبدن
 بعظم الاشارة بقوله علي ما تقدم من الاعتناء والتجافي
 وتسوية الظهور وتكدين اليدين من الركبتين ومنهم من قال بقصرها
 ما بعد ما ووجه قوله **بركوعه** وسجودته **ولا تله عوا**
في ركوعه **تله** يلهو به يلهو به يلهو به يلهو به يلهو به
 واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه واليه
 وسلم قال اما الركوع فمغشوق فيه الرب وما السجود فأكثروا
 فيه من الله عافقهن اي حقيق ان يستجاب لكم ولا يبارك الله
 ما قبح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده
 سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اعظمي لاني بهذا بحول علي بيان
 الجواهر والاول اعظمي بيان الاولوية **وقيل ان شئت سبحان**
ربي العظيم **وحده** ظاهره التحيز بين فعله وتركه الخروبي
 وهو مستحب فكيف يحيز بين فعله وتركه **وليس في ذلك**
 اي عدد ما يقول في الركوع وكذلك السجود **تؤتيه** اي
 تحديده ما يقول لقوله صلى الله عليه وسلم اما الركوع
 فعظموا فيه الرب ولم يعلق ذلك بحمد واستحب الشافعي
 ان يسبح ثلاثا في اي داود والترمذي انه عليه
 الصلاة والسلام قال اذا ركع احدكم فقال في ركوعه سبحان

ربي

ربي العظيم ثلاث مرات فقدم ركوعه وذلك ادناه واذا
 سجد فقال في سجوده سبحان ربي الاعلى ثلاث مرات
 فقدم سجوده وذلك ادناه **واحد في السجدة** اي السجدة
في الركوع يريد في اكثره واما اقله فسجدته بعد **شهر**
 اذا فرغ من التسبيح في الركوع **ترفع بيح** **وانت قايلا**
سمع يعني استحباب الله من حده ان كنت اماما او فدا **شهر**
تقول مع ذلك اللهم ربنا **ولت الحمد** اي تقبل ذلك الحمد
ان كنت وحدك او خلق امام ولا يقول ما الامام لا يقصر
 علي قول سمع الله من حده **ولا يقول الامام سمع الله**
من حده **وما يقول ربنا ولت الحمد** **والاصل في هذا**
 التفصيل ما في الموطا وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال
 اذا قال الامام سمع الله من حده فتقولوا اللهم ربنا **ولت**
الحمد فانه من وافق قوله قول الامام غفر له ما تقدم من
 ذنبه وفي رواية الترمذي ولت وهذا الحديث اقصي
 ان الامام لا يقول ربنا ولت الحمد وان الامام لا يقول
 سمع الله من حده البساط والحاق العذبان امام اظهري
 من الحافة بالامام **واذا رفعت راسك من الركوع فالت**
سجود **فاما عظم** اخذ منه شيئا الطائفة وهي
 وفروسياتي الكلام عليها ولا عتدال وهو مشقة عند

ابن القاسم في سائر مكان الصلاة وفرض عند الشرب وضوح
 والفرق بينهما أن الاعتدال مثلا نصب القامة والطمأنينة
 استقرار الأعضاء مما هو وقوله **متى سجد** مراد في طهيتها
 وقيل معناه متمهلا وقيل ساكنا وقيل متمكنا **ثم بعد**
 رفعك من الركوع **تسوي** بفتح التاء المسواة فوق أي تنزل
 إلى الأرض **ساجدا** أي لا تحل السجود فيكون سجودك من
 قيام لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك والسجود فرض
 بلا خلاف **ولا تجلس في هويك** ثم **تسجد** حتى يكون
 سجودك في من جلوس كما يقول بعض أهل العلم لفعله
 عليه الصلاة والسلام ذلك جواب عنه ما قال عائشة
 رضي الله عنها ما أتته صلى الله عليه وسلم فما فعل ذلك في
 آخر عمره لما قد أتته في ثقل حركة أعضائه الشريفة لا ارتفاع
 منه وهذا الجلوس ان وقع سهوا ولم يطل لم يضر وإن طال
 سجده وإن كان عامدا فالسجود لم يطل لم يضر **وتكبر في**
حالة السجود السجود يعني الركوع بالتكبير ولم يتكبرا
 سبق به إلى الأرض والمسحبة لتقديم اليدين على الركبتين
 إذا هوي للسجود وتأخيرهما عن الركبتين عند القيام
 لا يضر عليه الصلاة والسلام بذلك وبمثل أهل المدينة
 وإذا سجدت **فإنك** **تمكن جهرتك** **والفعل من الأرض**

يعني

يعني بلفظ التمكن أنه يضعها على البلي ما يمكنه وهذا
 على جهة الاستحباب وأما الواجب من ذلك فيمكن وضع
 اليسر ما يمكن من الجبهة وإذا وضع جبهته بالأرض فلا
 يستدبرها بالأرض وحدها حتى يؤثر فيها فإنه مكروه من فعل
 الجهال وضعفه النساء والسجود على الجبهة والألف واجب
 فإن اقتصر على أحدهما ففيه أقوال مشهور بها أن اقتصر
 على اليمين لم يضره ويصير أبا وان اقتصر على جبهته
 أجزأه وأما في الوقت وهذا إذا كانت الجبهة سالمة
 أما إذا كان بها قروح فقال في المدونة أو من ولم يسجد
 على اليمين **فإن يسجد على كونه عمامة ففعل المدونة**
يكروه ويصح **وتسأله** في سجودك **بكتفك الأرض** على
 جهة الاستحباب وقوله **بأسطاد يديك** فكرار مع قوله
 تسأله بكتفك الأرض لأنه لا يكون ذلك إلا مع البسط
 وإن سجد وهو قافض يدهما شيئا كره ويجوز أن يكون
 كرهه ليرتب عليه قوله **مستويين إلى القبلة** **فقد علم**
خذوا ذنبتهم **أوردون ذنبتهم** أما توجيههم إلى القبلة
 فنفس عليه في المدونة ثم قال ولو خالف وهو متوجه بكل
 ذاته لم يضره وأما كونهم أخذوا ذنبتهم أو ذنبتهم فمستحب
 والأصل في هذا كله فعله صلى الله عليه وسلم وإشارته بقوله

وكذا كنت اري وضعها اذ فيه او دون ذلك **والسبع**
اي جاز الى عدم وضعية ما ذكر وما خشي ان يتوهم من
قوله باسقاط ومن قوله وكذا كنت واسع ان له ان يطع
يديه على اى وجه كان رفع ذلك التوهم بقوله
غير ذلك لا تغترش ذرا عيني في ان يرفع ما كان انه صلي
الله عليه وسلم يري ان يغترش الرجل ذراعيه فترش
السبع وفي رواية افترش الكلب **ولا تقم عندك**
الى جنبك ولا تكن جاحج بهما اي غيل برما **خبرنا**
وسقنا بتوكل السبع لا تاسم وهذا الترخيع سمي
في حق الرجل واما المرأة فتسب على ما تفعله والاصل
فيما ذكرنا في الصحيحين انه صلي الله عليه وسلم كان
اذا سجد جافا بين يديه حتى يبدو ابياقا بطيه
وتكون رجلا في سجودك فاجتنب **ويحرم**
ابراهم الى الارض وكذلك بطون سائر الاصابع ويزاد
على هذا الوصف ان يفرك بين ركبتيه وان يرفع يده
عن فخذه وهذا كله على جهة الاحتياط وليس له
من السنة **وتقول في سجودك ان شئت سبحانك رب**
طاعت نفسك وعبادت سواك عتري **وتقول غير ذلك**
ان شئت مع التحسين الاول بين ان يقول ذلك وغيره

من الاذكار

من الاذكار والتحسين الثاني بين ان يقول ذلك او يسكت
وان كان السجود مستحبا وانما فعل ذلك ليرد
على من يقول السجود واجب وعلى من يقول لا بد من
هذا القول **وتدعو في سجودك ان شئت طهره التحسين**
والله رب السماوات والارض هو ذاك السجود وقت
اي حد في الغرضه في حق المفسد ما لم يطل حدا فان طال
كراهه واما في السجدة فلا بأس وفي حق الامام ايضاً ما لم يضر
من خلفه **واقوله** اي اقل ما يجزى من السجود
ان تقرب اي تستقر **مخاضك** عن الاضطراب الطمانا
ممكن والمخاض جمع مفصل بفتح الميم وكسر الصاد انقضا
واما مفصل بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان والطمأنينة
فرض في السجود وفي سائر اركان الصلاة **ليس في الرسالة**
ما يوجب منه وجوب الطمانينة الا من هسا وامتغره
فانما هو قواهر واخلاق في الزايد على الطمانينة
فالذي مشى عليه صاحب المختصر انه سنة **ثم اذا**
فرغت من السجود **والدعاء في السجود ترفع راسك**
بالكبر اي مصاحبه وهذا الرفع فرفق بلا خلاف
اولا يتصور بعد السجود بغير فصل بينهما وبعد
ان ترفع راسك **وانك تجلس** وجوبا بمقدار ما يسع

الا عندل فتشئ اي تقطع برجلتك اليسرى في جلوسك
 بين السجدة بين وتنصب اي تقيم رجلتك اليمنى و
 تكون بطونها بغيرها الى الارض وهذه الصفة لا تخص
 بالجلوس بين السجدة بين بل هي صفة جميع الجلوس في
 الصلاة وسكت عن قدم اليسرى ابن يعضها قال عبد
 الوهاب يعضها تحت ساقه اليمنى واذا رقت راسك
 من السجود فالت ايضاً ترفع يديك عن الارض اي
 فتعلمها على ركبتيك واذا لم ترفعها عن الارض ففني
 بطلان صلاتك قولنا استمر بها على ما قاله البطلان
 والاصح على ما قاله العراقي عدم البطلان ثم بعد ان يرفع
 يرفع راسك من السجدة الاولى مع رفع يديك من سجدة
 السجدة الثانية كما فعلت اولاً في السجدة الاولى
 في تحلين الجبهة والايمن من الارض وقيام القديس وباشارة
 الارض باليمن وعلى ذلك ثم بعد ذلك من السجدة الثانية
 تقوم من الارض كما انت معتمد على يديك تقدم ان هذا
 الزعماء وسكت واثار به الشيخ الى قول الحنفية لا يقوم
 معتمد واثار بقوله لا ترجع جالساً يقوم من جلوسك
 اي قول الشافعية بانه يقوم الى الركعة الثانية والرابعة
 من جلوس على جهة السنية ولكن الغفيلة عندنا في الرجوع
 الى القيام

الى القيام كما ذكرنا في السجود وهو انك تهوي اليه ولا
 تجلس في مهولتك ليكون سجودك من قيام لا من جلوس فكلما
 ترجع الى القيام من السجود من غير جلوس ليكون قيامك
 من سجود لا من جلوس وتكبر في حال قيامك لان التكبير
 عند الحركة والسرور في انشال الصلاة مستحب كما تقدم ثم
 بعد ان تنصب قايماً وتفرغ من التكبير تقرأ الفاتحة ثم تقرأ
 غيرها السورة **فأقرأ في الركعة الاولى** من طوالي المفضل
 او دون ذلك بتقريبه بان المستحب ان تكون الركعة
 الاولى اطول من الثانية ودليله ما في الصحيح انه صلى الله
 عليه وسلم كان يطول في الاولى ويقصر في الثانية ويستحب
 ان يقرأ على نظم المصحف **ع** فخلق على ما ذكرنا في السجدة
 من قوله وتفضل مثل ذلك سواء قيل على الجهر في القراءة وقيل
 على الركوع وقيل على جميع ما ذكر وعليه يكون قوله بعد
 ثم تفضل في السجود والجلوس كما تقدم من الوصف تكراراً
فهو على ذلك في الركعة الثانية بعد الركوع وان
 سبب نيل الركوع بعد تمام القراءة المشان العترة فضيلة
 لا يسجد له فان سجد له بطلت صلاته وظم كلامه انه بعد
 الركوع افضل وهو قول ابن حبيب والشم انه قبل الركوع
 افضل لما في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم سجد له قبل

او بعد فقال قبل قيل لا تسب ان فلتنا بعدنا عنك ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال بعد الركوع قال كذب فقلت ان القرآن
قال في الكتاب واذا قنت قبل الركوع لا يكسر والمسلم انه لا يرفع
يديه كما لا يرفع في التاميم ولا في دعا التمام وسذهب المدونة
وهو المسلم انه لا يرفع يديه افضل لانه دعا والدعا يرفع اليدين
به حذر من الرياء واذا نسيه قبل الركوع قنت بعد الركوع
في الركوع اذا ذكره فان رجع فشدت الصلاة لانه رجع
من فروع الى سنة واختلف في المسوق بركعة قبل يمين
في قضائها وقبل لا يمين وهو الشارح والعقود اي لفظة
التمتع بعندنا اللهم اي بالله **انا نستغفر** اي يطلب منك
الاعانة على طاعتك **ونستغفر** اي يطلب منك العفو
وهي السجدة على الذنوب فلا تؤخذنا بها ونؤمن اليها
فوجود ونقول اي نعتمد عليك ونشفي عليك الخير
فله نستكبر ولا تكفر **ونتكفل** اي نؤكل عليك في امورنا كلها
اي نعتمد ونحلق اي نحقق ونذل لك ونحلق الاوياف
فلهما الوحدانيتك **ونتكفل** من تكفرك اي يجادل ويغتر
عليك الكذب اللهم اي بالله **يا كافي** اي لا نصيد
غيرك ولا نصيد الا اليك **والله تفصي** ونسجد والبيت
نسجد اي الى الجحمة ونسجد بين الصفا والمروة ونسجد

بفتح

بفتح الفاء وكسرهما وباللهم الهملة معناه تسرع في العمل
رجوا رجلك اي تطلع في نفسك وهي الجنة **وخاف**
عذبتك بكسر الجيم اي الحق **ان عذابك بالكاثرين**
ساحق بكسر الحاء ونحوها وهو منسوب الى الكسر جدي لا حق والحق
مبني ان الله ساحق بالكاثرين **تم** او فرغت من قراءة العقود
فانك **تروي ساجد** لا تقلس ثم تسجد **وتقف في السجود**
والجلوس بين السجدة **تقدم** من الوضوء فقل السجود
تمك جهنتك وانك من الان يرضى الي اخر ما تقدم وفي الجلوس
تثنى برجلتي الى اخر ما تقدم **فان اجلس بعد السجدة**
من الركعة الثانية **للتقدم** **تسب** رجلك اي من
قدمها **وجعلت بطون الصالحين** اي لا يرضى **وان شئت** اي
عطف رجلك اليسرى **واقضيت** اي اصبقت باليسرة
اي مقعدتك اليسرى **اي لا يرضى** **معدة** اي الرواية الصحيحة
ويروي باليسرة وهو خطأ لانه اذا جلس عليه ما كان اقصا
وهو مكروه وقوله **ولا تقعد على رجلك اليسرى** لئلا يركب
اذا جلس على وركه اليسرى لم يجلس على قدمه واذا جلس
على قدمه لم يجلس على وركه والصفة التي ذكرها مثلها
في المدونة في جميع جلوس الصلوات **وان شئت احسيت**
اليمن في الشدة **ابرها جعلت جنب** ايها ما يرفع الي الارض

وقتل القدم قايما فواسع اي جازيتم اذا جلست بعد
 السجدين من الركعة الثانية على الصفة المقدمة **الشهادتين**
 والشهادتين اي لفظه المختار عندنا **الحق** اي لا نقاط الدالة
 على ان الملك استحققة لله تعالى **الحيات** اي الحيات وهي الاموال
 الصالحة لله تعالى **الحيات** اي الكائنات الطيبات وهي ذكر الله وما
 والا **السلوة** الحسن لله تعالى **السلام** اسم من اسم الله تعالى
 اي الله عليه وسلم **ويعني** اي بها النبي **ويعني** اي بها
 روايات الطوطا **ويعني** اي خيرات الخرافة **السلام** اي ما
 الله علينا وعلى عباد الله الصالحين اي المؤمنين من
 الجن والانس والملكوك **الشهادتين** اي الحق **ان لا اله الا الله**
 مراد في بعض الروايات **وحدود لا شريك له** في افعاله **ويعني**
 اي الحق **انه محمد عبيد الله** **بصيغة الاسم** والذم في المدة
 وهو في بعض النسخ **عبد** ورسوله بالضم **ويعني** اي
فاذا سلمت بعد هذا اي بعد الشهادتين **ان محمد عبيد الله**
احسن اي اشارة الى مخالفة الشافعي حيث قال ان الصلوة
 على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة في كل حال **ويعني**
ترديد ان شئت **والشهادتين** اي الذي جابه محمد صلى الله
 عليه وسلم **حق** اي ثابت **والشهادتين** اي الحق **والنار**
حق اي الحق **انهم تخلو قنات الان** **والشهادتين** اي السابعة

اي يوم

اي يوم القيامة **اي لا شريك له** **فيما في علم الله تعالى**
 ورسوله وملكه والمؤمنين **والشهادتين** **ان الله يبعث من في**
القبور **ذكر القبور** **ان الله لا علم والاعقاب** **واما ان قبر كل شئ**
حسبه الله **اي يا الله صل على محمد وعلى آل محمد** **وارجو**
والنعم **وبارك** **علي محمد وعلى آل محمد** **والصلاة** **ورحمته**
وبارك **علي ابراهيم** **وعلي اهل بيته** **في العالمين** **انك**
جيد **محمد** **اللهم صل على محمد** **والنبي** **والصلاة** **ورحمته**
والنبي **برياد** **وقوا** **والعقود** **صل على النبي** **والصلاة** **والنبي**
وروي **ايضا** **بامان** **الودود** **وهو الاكثر** **في المؤمنين** **وصل**
علي اهلها **عنك** **اي المؤمنين** **جميعين** **ولو كانوا** **اعصاة**
اللهم **اي يا الله** **اعف** **عن** **والوالدين** **المؤمنين** **واعف** **عن** **الاعصاة**
وهم **الاعصاة** **واعف** **عن** **الاعصاة** **انما** **وهم** **الاعصاة** **مغفرة**
عنهم **اي** **عاجلة** **وقيل** **قضا** **وحرر** **بذلك** **من ان يقول** **ان**
ثبت **لا** **له** **علي الله عليه وسلم** **من ان يقول** **اللهم** **اعف** **عن** **الاعصاة**
ان ثبت **اللهم** **اي** **سألت** **من** **حيث** **سألت** **منه** **محمد** **ببيت**
هذا عام **الودود** **اي** **الاعصاة** **الاعصاة** **مغفرة** **به**
علي الله عليه وسلم **لا** **يسألكم** **فيها** **غير** **ويعني** **اي** **الحسن**
لك **من** **كل** **شئ** **استغاثت** **منه** **محمد** **ببيت** **علي الله عليه**
وسلم **اللهم** **اي** **علي الله** **اعف** **عن** **الاعصاة** **قد** **من** **الاعصاة** **توب** **بعضها**

اي بكسر الحاء المهملة والتخفيف اه

على بعض واعف لنا ما اخرنا من الطاعات عن اوقاتنا
واعف لنا ما سرنا اي اخفينا من المعاصي عن الخلق واعف
لنا ما اظفنا اي اظهرنا للخلق من المعاصي واعف لنا ما
اعلم به منا اي ما وقع منا وحقوا به من حكمه او وقع
منا عمد ونسيان **هذا الثاني في الدنيا حسنة** قيل هي العلم
وقيل هي المال الخلد وقيل الزوجة الحسنة وقيل العافية
وفي الآخرة وهي الجنة وقنا عذاب النار اي جعل بيننا
وبينها وقاية وقيل عذاب النار امرأة السوء في الدنيا **واعف**
اي اخف من فتنه المحيا وهي الكفر وقيل العيان
واعف اي اخف من فتنه **اموات** وهي والعياد بالله تعالى
التبديل عند الموت **واعف** اي اخف من فتنه **الخير** وهي
عدم الثبات عند سوال الملكين **واعف** اي اخف من فتنه **الخير**
بالحا اعمامة على الصحيح وهي فتنه عظيمة لانه يدعي
الربوبية والامر تراق تبغفه فن تبغ كفو هو يطوف الدنيا
كلها الا مكة والمدينة وبيت المقدس ويبقى في الدنيا اربعين
يوما وسمي سحيا لانه مسح القديسين لا يمسح لرحماء
وقيل مسح الارض اي طوافه فيها في امد يسير وصفه
بالجبال لانه يطن الحق بالباطل والفرق بينه وبين علي
عليه السلام وسمي تحمي عليه السلام بسحيا لانه محموم
بالبركة

بالبركة وقيل لانه ما مسح علي وفي عاهمة الا وسير بادن
الله تعالى وقيل لسياحة في الامر فن فحيسي عليه السلام
مسح الهدى والسيح الدجال سيح الضلال **واعف** اي اخف
من عذاب النار وقوله **وسوء النصيب** قيل اراد به سوء النجاة
فمن تكرار مع قوله **والما تواتر اذ به** سوء المنقلب فمن سوء
تكرار مع قوله ومن عذاب النار **اذ فرغت** بعد الدعاء من
التشهد فلم سلم تسليم التحليل حتى **تقول** علي جهه
الاستحباب علي ما قال **ع** وهو خلاف الشئ السلام عليك
ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد
الله الصالحين وظاهره ان ذلك مطلوب في حق كل مسلم
وليس كذلك القرافي المشهور انه لا يعيد التسليم على
النبي صلى الله عليه وسلم اذ ادعى وعن مالك يستحب
للمأموم ان يسلم امامه ان يقول السلام عليك **اي** **بشر**
بعد ذلك **سلم تسليم التحليل فتقول السلام عليكم**
وهذا السلام فرقي بلا خلاف علي كل مسلم امام او قد
او مأموم لا يخرج من الصلاة الا به ويتعين له المفق
الذي ذكره الشيخ لا يخرج علي ومهل يستقر في بيته
الخروج من الصلاة ام لا قولان مشهوران وعلي الاول
لوسلم من غير نية الخروج منها بطلت الصلاة وصفته

مختلفة لانك اما ان تكون اماما او قد اوما موما والي
 الاولين اشار بقوله **تسليمه واحدة عن عييتك** نقصد
 بها قبالة وجهك وتيامن من يمينك قليلا **بمكدا** يفعل
 الامام **والرجل وحده** فيجهر ان به الا ان الامام يستحب له
 جزمه وجرم الاطراف لئلا يسبقه اماموم فيهم وفي كلامه
 اشكال وهو ان قوله عن عييتك انه فيد اب السلام باليمين
 وقوله نقصد بها قبالة وجهك الخ انه يبدى القبلية
 اجاب عنه **ح** بان الاخير بفسر الاول فكان قابلا قال له
 حين تسليمه واحدة عن عييتك كيوسلم بها عن عييتك قال
 نقصد بها قبالة وجهك وتيامن من يمينك قليلا فهو يبدى
 بها الى القبلة ويختم بها الى اليمين انه والتيامن بقدر
 ما ترى من جهة وجهك سنة علي ما قال في اخر الكتاب والذي
 مشى عليه صاحب الحق انه مستحب واجزى قليلا من ان
 يقول جدا ولو سلم عن يمينه ولم يسلم تلقا وجهه اجزاه
 ولو سلم على يساره ولم يسلم اخرى حتى تكلم لم تطل صلاة
 على المشرك او شهوا اماما او قد اوما وهذا اخر الكلام على
 صفة سلامهما **واما اماموم** في صفة سلامه انه **يسلم**
تسليمه واحدة فتيامن بها قليلا **ويؤخر يمينه**
 الامام قبالة اي قبالة الامام **يسلم بها اليه** بقلبه وقيل

براسه

براسه ان كان امامه وان كان خلفه او على يمينه او على
 يساره ترك الاشارة براسه لانه لا يمكنه ذلك **ويؤخر يمينه**
 من كان يسلم عليه عن يساره ان كان على يساره **اجزاه** فانه
 يكن على يساره احدهم يؤخر يمينه **يسلم بها** بان يكون
 على يساره احدا ويكون على يساره مسوق بهم ومولى
 يريد المسوق على الامام وعلى من كان على يساره او افرغ
 من صلته ام لا يريد لقوات محله مرويات اختار ابن القاسم
 الرد ولو انصرف عن على يساره وما ذكر من صفة الصلاة به
 التمسك وكان محله الجالس امرا وان يبين موضع يديه
 في جلوسه لكي يضمنها والاشارة بالسبابة وتحريرها
 وما يقتضيه بذلك فمذه حسة اشيا الاول اشار اليه
 بقوله **ويجعل يديه في تشهد يمينه** وفي نسخة تشهد
عليه فخذ يديه يمينه او كسبه وهذا العمل مستحب والثاني
 لسان لان كعبه وضع اليسرى على الارض ووضع اليمين ويسارتي
 واما كيفية وضع اليمين فاشارة اليه بقوله **ويجعل يمينه**
يده اليمنى ويسبغ اي يمد السبابة وهي التي قلب
 الامام سمتت بذلك لان العرب كانوا يسمون بها
 وتسمى اليم الداعية لانه يشار بها عند الدعاء والسمحة
 لانه يسبح بها ومذبة الشيطان وظم كلا مدانه لا يمد

الابراهيم وهو موافق لقول الطراز المعروف من المذهب قبل
البيهي الا المسجحة بسطها ما في الخطا من فعله عليه
الصلاة والسلام والندوي في المختصر مكية مع السبابة بهرام
ويجعله تحت السبابة وروايت ما في سلم من فعله صلى الله عليه
وسلم **تبيين** ثم كلام الشيخ كالمختصر وغيره ان السبابة
الحذو كور خاص بخلفه يخلص التمدد وما في الجلس بين
السجدتين فيمنعها بسوطتين وقلم كلام عبد الوهاب وابن
الجلاب انه عام في الجلسين **ق** وما قاله لم يوجد في
المذهب منصوصا والثالث اشار اليه بقوله **يسير** اي
بالسبابة الاشارة صفة مزائدة على البسط وقد تقدم
انه الحد والاشارة الغيب حتى فانه يريد ان يطمع بها كالحق
امامه واحترمه من ان يبسط ولا يثير وبقوله **وقد تقدم**
حرم اي جبهتها اي وجهه اي قبالة وجهه من ان يبسطها
ويظهرها الى الارض ويظهرها الى وجهه وبالعكس والرابع
اشار اليه بقوله **واختلوا في حركتها** فقال ابن القاسم
يحركها وقال ابن مزين لا يحركها واذا قلنا يحركها فهل في جميع
التمهيد وعند التهادتين فقط قولنا ان يقتصر في المختصر
على الاول وقلم كلام ابن الحاجب ان الثاني هو المختار وعامي
القولين فهل يبياد شيئا او اعلا واسفل قولنا والحاس

اشار

اشار اليه بقوله **فقط** يعقد بالاشارة بها اي نفسها
من غير تحريك ان الله الواحد وقيل بتاول اي يعقد
من يحركها **انها متقدمة** اي مطردة للشيخان ابن العربي
التمهيد يفتح الميم او جعلتها محللا للتمهيد واذا جعلتها الله
التمهيد فليست متقدمة بكسر الميم **والحسب** اي اذن **تاويل** اي
معنى **ولذلك** ان يدرك بدلت التحريك من امر اي شأن الصلاة
ما يمنع ان تشاء الله تعالى من السهو وهو الزيادة والتقصان
فيها اي في الصلاة وما يمنع عن السهل **بعضها** وهو ما
يقتل به قلبه خارج الصلاة ثم اشار الى كيفية وضع
اليدي بقوله **وبسط** اي يمد يده **اليسرى** على هذه
الايسرى ولا يحركها اي السبابة ولا يثير بها **بسط** اليد
اليسرى مستحب وهو مدها وميل التحريك مراد في الاشارة
او مغاير قولنا وقلم كلام الشيخ الخايرة لمعطه الاشارة
على التحريك **ويستحب الذكر** ان الصلوات المفروضة
من غير فاقل بنا فلة لما رواه ابو داود وودان رجله صلى
الله عليه وسلم فقام يتفل فحذره عمر بن الخطاب رضي الله عنه
واجلس وقال له لا تفعل النافلة بان الصلاة الغريضة
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اصبت يا ابن الخطاب احباب
الله بلسه والذكر الحذو يكون بالالفاظ المجموعة من الشارع

صلى الله عليه وسلم منها انه يسبح الله ثلاثا وثلاثين تسبيحة
ويحمد الله ثلاثا وثلاثين تحميدة ويكبر الله ثلاثا وثلاثين
تكبيرة ويحتمل ما يهله الله لا اله الا الله وحده لا شريك له
الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير هذه الرواية
هي الصحيحة بترتيب جي ومبني وليس ذلك في الحديث
وروي عنه انه الملك وله الحمد جي ومبني اه وقدم الحمد
على التكبير وعكس في باب السلام والاسكان وانما قيل
ذلك لئلا يسهى عنه وقع في الحديث كذلك فعلى الصحيحين
مثل ما مرنا وفي المطا مثل ما في باب السلام والاستسكان
وقوله الله انه يقول سبحان الله والحمد لله والله اكبر ثلاثا
وثلاثين مرة بحمده لانه اقول اول اوليكم واختاره
جماعة منهم ابن عرفة ومنهم من اختار ان يقولها مفرقة
فيقول سبحان الله ثلاثا وثلاثين والحمد لله كذلك والله اكبر
كذلك وفي رواية مسلم يكبر اربعين وثلاثين ويحتمل ذلك
بالحمد لا اله الا الله الخ **ويكتب بآية صلاة الصبح التماسا**
الذكر والاستغفار والدعاء والتسبيح يظهر من هذا ان
الذكر خلا في الاستغفار والتسبيح والدعاء قال بعضهم يعني
بالذكر قراءة القرآن وقال بعضهم تقسم الذكر بما بعده فانه
يقول وهو الاستغفار الخ **اي طلع الشمس وظهرت**

والاصل

والاصل في ذلك ما روي الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم
قال من صلى الفجر في جماعة ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع
الشمس ثم صلى ركعتين كانت له كأجر حجة وعمره تامة الى
غير ذلك من الاحاديث وعلى هذا معنى عمل السلي بن صالح
عندهم كانوا اذا مونا على الاستسكان بالذكر بعد صلاة الصبح
الى اخر وقتها **وليس بواجب** مستغنى عنه بقوله مستحب
ويروى عن ركني الفجر قبل صلاة الصبح بعد طلوع الفجر
اخذ منه بيان وقفا فلا يخفى اذا ركعها قبل طلوع الفجر
وليها بالحرام لانها صلاة شرعت تأدية لفريضة الفجر فطلعت
بوقت المنوع ولم يرخد منه حكمها وقد حكى فيها في باب
جعل قولين الرئيس والسنة وهو الاول واقصر عليه
صاحب المختار وصحح ابن عبد البر وابن الحاجب الثاني والابن
ان يقول بركعتي الفجر تحتنا من الوافل فان صلاتها
بغير ركعتي الفجر لم تجز والمتمم انه **يقول في ركعة** منها
على جهة الاستحباب **بام القرآن** فقط **يسمونها** في المطا
وسلم ان عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصلي ركعتي الفجر فيخف حتى يقول بسم الله
فيقرأ بام القرآن الحمد لا وروي ابن القاسم عن مالك يقرأ فيها
بام القرآن وسورة من قصاص الفصل لما في مسلم انه صلى الله

علمه وسلم قرأ فيها بعد الفاتحة قل يا أيها الكافرون
 وقيل هو الله أحد سبحانه وهذا قول من دلت المسألة
 دلالة نفي الأول ثم والنص تقدم على الظاهر وصلاهما
 في المسجد افضل ومن دخل المسجد ولم يكن ركعاً فافق
 عليه المنيضة تركها ودخل مع الإمام ثم يركعها بعد الشمس
 فان وقتهما عند الزوال ولا يقضي شيء من الوافق بينهما
 واذا قام عن الصبح حتى طلعت الشمس صلى الصبح ثم صلاهما
 بعد ومن شبرا حتى صلى الصبح اورد في صلاة الصبح
 فلا يركعها حتى تطلع الشمس ومن وجد الإمام في التشهد
 ولم يركعها حرماً وجلس حتى سلم وبني على آخرتها ثم ركعها
 بعد طلوع الشمس ولما انقضى الكلام على صفة صلاة الصبح
 انتقل بين صفة صلاة الظهر فقال **والقراءة في الظهر**
القراءة في الصبح من الطول او دون ذلك قليل فاعادة
 الشيخ على ما قال **ح** انه اذا اذاعها با وفي كل صلاة بمزلة
 قيل فكانه قال والقراءة في الظهر نحو القراءة في الصبح من القول
 في قول وهو لا شرب وابن حبيب ودون ذلك في قول وهو
 ما لم يجبي **ولا يجزئها اي في صلاة الظهر شي من القراءة**
 لا بالفاتحة ولا بما زاد عليها **وما يقرب في الاولى والثانية**
في كل ركعة بام القرآن وسورة سارة في الاخيرتين بام

القرآن

القرآن وحدهما س وهو تكرار مع قوله ولا يجزئ **ويشهد**
في الجلسة الاولى في قوله **ويشهد ان محمد عبده ورسوله**
 علم من هذا ان الزيادة التي ذكرها قبل بقوله وما تزيده ان
 الشيت الخ حكمها التشهد الاخير فيما فيه تشهدان وهو كذا
 على المسألة الاولى فانه مبني على التحقيق ثم بعد ان يفرغ
 من التشهد الى الحد المذكور **يقوم الى الثالثة فلا يركع**
شروعه في القيام بل حتى يستوي قايما على المعروف من
 المذهب للعمل ولانه لم ينتقل عن ركعتين وانما انتقل عن سنة
 الى فرض فالعرفي اولى بان يكون التكبير فيه ولان القيام
 الى الثالثة كاستفاد صلاة جديدة **يكتفي بفعل**
الإمام والرجل وحده **واما الخامس** **فلا يقوم الا بعد**
ان يكبر الإمام ويفرغ منه فحينئذ يقوم **العاموم** **في**
قائه قام واستوي قايما **لانه تابع للإمام** ومقتد به
 فبيل افعاله ان تكون بعد افعاله وهذا لا يخفى بهذا
 الموضع وقد قال عليه الصلاة والسلام لا يتعوني بركوع
 ولا سجود فيه بذلك على سائر افعاله الصلاة **ويجوز في**
بقية صلاة الظهر من صفة الركوع والسجود والرفع منها
والاعتدال والطمأنينة والجلوس بين السجودتين والاعتقاد
على اليدين في القيام **في ما تقدم ذكره في صلاة الصبح**

وليه فعله عليه الصلاة والسلام وتعلمه الناس ولا خلاف
فيه **ويستعمل بعدهما** أي بعد صلاة الظهر والشارح حكى
وعده فقال **ويستحب له أن يستعمل بربع ركعات يسلم من**
الركعتين لقوله عليه الصلاة والسلام من حافظ علي أربع
ركعات قبل الظهر وأربع بعد ما حرمة الله علي النار مرواه
أحمد وأصحاب السنن وقال الترمذي حسن صحيح غريب وما
ذكره من أنه يسلم من كل ركعتين هو المذهب في كل نافلة **ويستحب**
له أي المصلي أن يركعتين التثنية بربع ركعات بعد الظهر أن
يستعمل بأربع قبل صلاة العصر لما صح أنه صلى الله عليه وسلم
قال رحمه الله **أمر لا يصلي قبل العصر أربعاً ويستعمل في صلاة**
العصر ثماناً وفي صلاة الظهر **سوراً لا يستثنى من ثمان**
مقر في الركعتين الأولى مع أم القرآن بالاعتناء من السور
مثل الفاتحة والنازل المائة وخمسين وما كانت صفة القراءة
في المغرب مخالفة لصفة القراءة في الظهر والعصر لا تتم لها علي
السرو والجهر ثانياً بما الفاصلة فقال **فأما المغرب فمجهول بالقراءة**
في الركعتين الأولى من غير فسطح وسري الثالثة ومسلماً
مما لا خلاف فيه **ويقرأ في كل ركعة منهن** أي الأولىين باسم
القرآن وسورة من السور القصص لأن العمل السجدة علي
ذلك وما روي بخلافه فاول **ويقرأ في الثالثة باسم القرآن** فقط

يكون

يكون الطال لها بمحمد في حسب وإذا كانت بمعنى الله فهي
مضمومة الطاء ويجعل أنه أحسن ترتيبه عما يقوله ابن عبد
الحكم وغيره أنه يقرأ مع أم القرآن سورة **وإذا رفع رأسه**
من سجود الركعة الثالثة **يستحب** ويصلي علي النبي صلى
الله عليه وسلم ويدعو **وبعد ذلك يسلم علي الصفة**
المقدمة **ويستحب له أن يستعمل بعدهما** أي بعد صلاة
المغرب بعد أن يفرغ من الذكر عقبها بركعتين لفعله عليه
الصلاة والسلام **ولذلك وما زاد علي الركعتين فهو خير**
لقوله تعالى **فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره** **وان يستعمل بعدهما**
ست ركعات فحسن أي يستحب لقوله صلى الله عليه وسلم
من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء
عدله عباد الله اثني عشرة سنة مرواه ابن حزم
في صحيحه والترمذي وفي معجم الطبراني مرفوعاً من
صلي بعد المغرب ست ركعات غفر له ذنوبه وإن كانت
مثل زيد البحر **والثقل بين المغرب والعشاء** **مرب فيه**
قال القرطبي سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قوله
تعالى **تجاء في حقهم** عن المضاجع فقال الصلاة بين
العشاءين ثم قال عليهم بالصلاة بين العشاءين فأنشأ
قد رتب جملة غنائهم وأمرهم بآخره الملائكة جمع

ملفات من اللغو اي تطرح ما عالى العبد من الباطل واليهو
واما غير ذلك اي غير ما ذكر من الجهر بالقراءة في الاولين بام
القرآن وسورة قصير وبام القرآن فقط سرا في الثالثة من
شأنها اي من صفاتها كتكبير الاحرام ورفع اليد عن
حذو المنكبين والتكبير في الاحتطاط الى الركوع وتمكين
اليد من الركبتين الى غير ذلك مما تقدم في علمها فيه
كأى مثل الذي تقدم ذكره في غير ما من صلاة البقي
وما بعد بها فلا حاجة الى اعادة ذكره **واما العشاء** اي
من هذا من هذا العشاء لانه يومهم ان تم عشا اولي وليس
كذلك فقد قال عياض وغيره لا تسمى المغرب عشا لا
لغة ولا شرعا وقوله ما كنت ما بين العشاءين تغيب وهي
العممة واسم العشاء احسن مما واولي من تسميتها
بالعممة وقد تقدم الكلام على هذا في الاوقات **الجهر**
في الاولين بام القرآن وسورة في كل ركعة منها هذا
مما لا خلاف فيه وجاء به الا حاديت الصحيحة وقرنها
اي السورة في صلاة العشاء الطويلة قبلها من القراءة في
صلاة العصر **ويقرأ في الاخيرة** من العشاء بام القرآن
فقط في كل ركعة سرا **تفصل** في شأنها في تقدم من
الوصف في صلاة الصبح وهذا انتهى الكلام في صفة العمل
في الصلوات

97
في الصلوات المفردة فبات من هذا ما عالى ما وهو فقد
صلاها عالى كل الهيئات وقوله **ويكره اليوم قبلها** اي قبل
صلاة العشاء **والحديث** بعد ما **الفرض** **ويكره** مع
ما تقدم في الاوقات وما تقدم في صفة الصلاة **القراءة**
وان منها ما يجهر به ومنها ما يسره شرع بين حقيقة
كل منهما فقال **والقراءة التي تسري الصلاة** **كأنها** بالرفع
تأكيد للقراءة **هي بتحريل اللسان** بهذا ان السرا وعلاها
ان يسمع نفسه فقط واحترز بتحريل اللسان من ان يقرأ
في الصلاة بقلبه فانها لا تجزئ **واحترز بالتكلم بالقرآن**
اي بالعبارة الدالة على القران من ان يقرأ فيها بغيره
من التورات والانجيل وغيرهما من الكتب المنزلة فانها
تبطل **واما الجهر فانه ان يسمع نفسه ومن يسميه**
واعلاها لاحد له **لن** وانظر ما معي قوله **ان كان وحده**
والذي يظهر لي والله اعلم انه يجزئ منه من الامام فانه
يسمع نفسه ومن خلفه غالباً وما ذكره من الفرق بين
السرا والجهر فهو في حق الرجل **واما المرأة فهي دون الرجل**
في الجهر وهي ان تسمع نفسها خاصة كالنلبية فيكون
اعلا جهرها وادناه واحد او عالى هذا يستوي في حقها
السرا والجهر اي مع سر الرجل اذا علاها **ان يسمع نفسه**

ووجه ما ذكرنا صورها عورة وربما كان فتنه ولذلك لا تؤخذ
 اتفاقا وجازيها وشراؤها بالضرورة **وهي** اي المرأة **في بيته**
الصلاة مثل الرجل **غير انها تنقسم** **ولا تخرج**
 بفتح التاء وسكون الفاء فم المرأة وهو يتغير تنقسم فكان
 ترك الواو ولي فغير ممكن غير انها تنقسم لا تخرج **فقد**
ولا عنيها وقوله **وتكون** **سبعة** **منزلة** **تكرار**
 الا انها م م هو لا تزوا واما فعل ذلك مخافة ما يخرج منها
 لا نهاليت كالرجل وكان قايلا قال له ابن توكون بهذه
 الحالة فقال **في جلوسها** **وتجدي** **ومررها** اي ثقلها
كله وما ذكره رواية ابن زياد عن مالك وهو خلاف قول
 ابن القاسم في المدونة لانه ساوي بين الرجل والمرأة
 في الرهبة **ثم** بعد ان يصلي العشاء يصلي بعدها **الصبح**
 ركعتين وهل يشترط ان يحضرها بسنة او يكفي باي ركعتين
 كانتا قولان ظاهرهما الثاني ما صح انه صلى الله عليه وسلم
 قال صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشي احدكم فوات
 الصبح صلى ركعة واحدة فوتر له ما قد صلى **وبعد**
 ان يصلي ركعتي الشفع يصلي **الوتر** بفتح الواو وكسرهما
 وباء مشاق فوق وهر سنة موكدة **الكذا** **السنن** **على**
 والا فقل كاسيا في ان تكون ركعة واحدة عقب شفع
 واختلف

واختلف هل الشفع شرط كمال او شرط صحة قولان **فم الجوهري**
 وابن الحاجب ان الاول هو المصنف وهو جرح الباجي بمشهورية
 الثاني ومثله الخلاف يظهر في المذهور كالمسافر والمريض
 هل يجوز له الاقتصار على ركعة الوتر او لا اما المصنف الذي
 لا عذر له فلا يختلف المذهب في كراهية اقتصاره على ركعة
 الواحدة فاذا اذوت جلا في بغير شفع فقال الشيباني
 وتره باثر شفع مالم يصلي الصبح واذا قلنا لا بد من تقديم
 شفع قبل يلزم اتصاله بالوتر ويجوز ان يفرق بينهما
 بالزمان الطويل قولنا الاول احوط من عادة المخالف وهو
 الذي يعينه ظم الاقاربي الاحايث ويحب ان يقرأ
 في الشفع والوتر **جهنم** **وكذلك** **بفتح** **في** **نوافل** **الليل**
الاجهر **روفي** **نوافل** **الترها** **الاس** **روا** **اجهر** **في** **الترها**
في **مظنه** **فواسع** **اي** **جابر** **وحكي** **ابن** **الحاجب** **في** **كرهه**
قولان **وقال** **الشفع** **ركعتان** **واما** **الكره** **فلا** **خدله** **ويجوز**
ان **يقرا** **في** **الركعة** **اولى** **منه** **بام** **القرآن** **وسبح** **اسم** **ربك**
الا **علي** **وفي** **الركعة** **القانية** **بام** **القرآن** **وقل** **يا** **ايها**
الكافرون **واذا** **افزع** **من** **الصلاة** **اي** **من** **العراق** **في** **الركعة**
الثانية **من** **الشفع** **ثم** **يجلس** **ويشهد** **بعد** **العراق** **منه**
يسم **بعد** **ان** **يسلم** **يقوم** **في** **يصلي** **الوتر** **ركعة** **ومهدا**

الفصل سجد للمحدث المتقدم والمذنب ان **يقرب**
 اي في ركعة الوتر على جهة الاستحباب **بام القرآن** **وقيل**
الله احد والمعوذتين بكسر الواو المشددة عاروا ابو
 داود وغيره ان عائشة رضي الله عنها سبكت باي يميني
 كان بوتر النبي صلى الله عليه وسلم به قالت كان يقرأ في
 الركعة الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا ايها
 الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله احد **والمعوذتين** **وان يرد**
الاستغفار جمع شفع وهو الزوج يعني اذا اراد ان يصلي
 ابتدا اكثر من ركعتين **حصل اخر ذلك الوتر على جهة**
الاستحباب للمحدث المتقدم **وعاروي** **كان يرد**
الله عليه وسلم يصلي من الليل اي في الليل **اشي عشر ركعة**
ثم يوتر **واحدة** **وقيل** كان يصلي من الليل **عشر ركعات**
ثم يوتر **واحدة** الروايات في الصحيح وقيام الليل واجب
 في حقه صلى الله عليه وسلم سجد في حقنا لقوله عليه
 الصلاة والسلام عليكم بقيام الليل فانه واجب الصالحين
 قبلكم وهو قربة لكم الى ربكم ومكفرة للسيئات ومنهاة عن
 الاثم **وافضل الليل اخره في القيام** اي لاجل التمجيد عن
 مالك واباعه لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم
 يقول ربنا تبارك وتعالى كل ليلة الى سماء الدنيا حتى يعين

ثلث

ثلث الليل الاخير يقول من يدعوني فاستجب له من
 يسألني فاعطيه من يستغفرني فاعف عنه ومعني ينزل ربنا
 اي امره ورحمته واذا ثبت ان اخر الليل افضل **فمن اخره**
ووتره الى اخره **فذلك افضل** **الاستحباب عليه ان لا**
يشبه فكيف قدم ووتره مع ما يريد من الوافل اول الليل
 في سلم من حديث جابر يرفعه من خاف ان لا يقوم في اخر الليل
 فليوتر اوله ومن طبع ان يقوم اخره فليوتر اخر الليل **قات**
 صلاة اخر الليل شهوده وذلك افضل **ثم ان شاء** **الاستحباب**
 عليه ان لا يشبه اذا قدم ووتره وتغله **اذا استيقظ في**
اخره اي اخر الليل **تغفل ما شاء** اي من الوافل لا ان
 تقدم الوتر لا يمنع من استيان صلاة بعده والا فضل في
 التغفل كما تقدم ان يكون **مثنى مثنى** اي ركعتي ركعتين
 لقوله في الحديث المتقدم صلاة الليل **مثنى مثنى** **وبعد ان**
 يفرغ من تغلته **لا يعيد الوتر** لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا وتران في ليلة رواه ابو داود والترمذي وحسنه
 وصححه غيره **ومن غلبته عيناه** اي استغرقه النوم **عن غيره**
 او رده فلم يفعل فباح له ان يصلي ما يشاء **ويبيت**
طويح العجرا **ول ان سفار** اي السفر يعني اشهرها الضيق
 يقال سفر الضيق اذا اشهر من ضيقه كما يقال في المرأة سفرية

اذا كُتبت وجهها الا ان هذا ثلثي وقال **ع** عن بعضهم في
 معنى كلامه اي ما بين وقت انبساطه وهو طلوع الفجر واول
 الاسفار يعني الاسفار الذي تنزل فيه الوجوه فلي هذا
 يصلي ويرده وورده الى الاسفار ثم يصلي الصبح بعد ذلك
 فيكون فعله فيها بعد الاسفار وما حذر به ابو يحيى خلاف
 ما حذر به في المدونة لانه حدد بصلاته الصبح انه وهو
 انه يباح له فعل الوتر بعد طلوع الفجر الى ان يصلي الصبح
 وعليه مني صاحب المختصر بشرط نقلنا بها في الاصل **نكر**
 اذا صلى من غلبته عيناه عن حركته بعد طلوع الفجر فانه
يوتر لانه وقتين اختياري وهو بعد صلاة العشاء **ر**
 الصبح الى طلوع الفجر وروى وهو من طلوع الفجر
 الى ان يصلي الصبح على المشي بعد ذلك **يصل الصبح**
 بهذا ان السبع الوقت لثلاث ركعات فان لم يتسع الاربعين
 ترك الوتر وصلى الصبح على المشي والى فروجه اشار بقوله
ولا يقضي الوتر من ذكره بعد ان صلى الصبح خوفا من الموطا
 عن جماعة من الصحابة فان شئ الوتر وتذكره في صلاة
 الصبح استحباب له القطع على المشي ان كان قد اتم تصلي الوتر
 ثم يستأنف صلاة الصبح واستظهر مقابله ليللا يقطع الوتر
 للاضيق وان كان ما موما استحبابه القمادي وفي الامام

روايات

روايات القطع وعدمه وعلي القطع فهل يتحقق قولان
 وهذا كله ما لم يعقد ركعة فان عقد بها تمامي فذا كانت
 او غيره **من دخل المسجد** ويروي مسجد وهو **علي**
وفيه فلا يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد علي
 حرمه الفضيحة واختار ابن عبد السلام التماسه والاصل
 في هذا قوله صلى السعليه وسلم اذا دخل احدكم المسجد
 فلا يجلس حتى يصلي ركعتين هكذا رواه سلم بسنة النبي
 وفي لفظه وللجهاز في غير ركعتين قبل ان يجلس بسنة
 الامر وهذا الامر على جهة الاستحباب لا الوجوب والامر
 على جهة الكراهية لا التحريم ولا فرق في الامر بحية المسجد
 بين مسجد الجمعة وغيره الاسجد مكة فانه يبدى
 فيه بالفواف وسجدة صلى الله عليه وسلم على احد
 قولي ما لفت فانه يبدى فيه بالسلام على النبي صلى الله
 عليه وسلم قبل الركوع وقوله الاخر يبدى بالركوع قبل السلام
 واستحسنه ابن القاسم ويشرط في فعل تحية المسجد شرف
 وهو ان كان **وقت** بالرفع ويروي وقتا على تقدير ان كان
 وقتا **يكون فيه الركوع** واحذر به ما اذا دخل
 في وقت نهي كطلوع الشمس وغروبها وخطبة الجمعة وبعد
 صلاة العشر وبعد طلوع الفجر فانه لا يركع **ومن دخل**

وقال ابن ع الحلاق في القطع او القمادي
 اذا كان الوقت وسعا اما ان ضاق الوقت
 فانه يتحادي من غير خلاف مع

اذا دخل احدكم المسجد صبح

المسجد والحال انه لم يركع **الحج** اي سنة خارجة اجزاء
 يعني كما **لذلك** اي عن ركعتي حجة المسجد **ركعتي**
الحج ولا يركع حجة المسجد قبلها على المم وقيل يركعها
 ثم يقضي ركعتي الحج واستغفره ابن عبد السلام لان
 السادة الواحدة لا تقوم مقام اثنين والمتم ان المقصود
 افتتاح دخول المسجد بعبادة سنة كانت او لم تكن
 بين المساجد والبيوت **وان يركع الحج** اي سنة في بيته
 وغيره **ثم اني المسجد** ووجد الصلاة لم يتم **واختلق**
فيه فتيل يركع ركعتين وقيل لا يركع بل يجلس من غير
 ركوع وهما روايتان مشهورتان افتقر صاحب المحققين
 الثانية واستغفره ابن عبد السلام الاول ان شاس وان
 قلنا يركع قبل بيته النافلة او بيته اعاد يركع الحج
 قولان للمناحرين ولما كان قوله ومن دخل المسجد ولم يركع
 الحج مؤبرها الجواز المحبة لقوله اجزاه فغاه بقوله **ولا صلاة**
نافلة بعد الحج الا ركعتي الحج الى طلوع الشمس يعني
 حتى ترتفع وتذهب منها الحرة والشفرة لا بنفس طومرنا
 وكان من محقق الكراهية والمنع والمعلم **باب**
في بيان من هو ولي واهل **الامامة** ومن يقع الایتمام
 به ومن لا يقع الایتمام به ومن نكده امامته ومن لا نكده

امامة

امامته وفي بيان حكم **الامام** من انه اذا اصابه وحده يوم
 مقام الجماعة وغير ذلك وفي بيان حكم **الماموم** من انه يعمر
 مع الامام فيما يركع وغير ذلك وفي بيان من هو ولي
 بالامامة فقال **ويوم الثاني افضلهم** اي اكثرهم فضلا من
 حجة الديانة **واقهرهم** اي اكثرهم قهرا **انظر** اي شيء قدم
 العنة المنقولة على الفاضلة او فضيلة الفقيرة على
 من فضيلة العالم ثم اشار الى من لا يقع امامته فقال **ولا يوم**
المرأة في فريضة ولا نافلة ولا رجلا ولا نسا فان ايم
 بهما احد اعاد ابد اعلى المذهب فالتكورية شرط في صحة
 الامامة وصحتها بشرط آخر وهي الاسلام والبلوغ
 والعقل والعلم بما لا يقع الابه من قرأة وفقه والعدالة
 والقدرة على الامكان والاتفاق في المقتضى فيه وموافقة
 مذهب الماموم في الواجبات والاقامة في الجملة والحربة
 فيها وقد ذكرنا بها وبقيت شروط الكمال في الكبير مشروحة
 والله الحمد ثم شرع يبين حكم الماموم مع الامام فقال **ونقل**
اي الماموم مع الامام فيما يركع ويروي به على جهة
 الاستحباب لان قوله ذرية اي التفكر والنسوة
ولا يعمر احد فيما يركع على جهة الترابية فانه ولو
 كان لا يسمع قوله وهو كذا على المنقولة فان قرأه

مع الامام

اما ان يذكر ما يفسد له ركعة او ركعتين او ثلثة ركعات يترن
 سجدة او ركوع او قراءة ام القرآن او غير ذلك مما يطل به
 الصلاة ووجه العمل في الباقي ان يجعل ما وقع عنده
 هو اول صلاة فيبين عليه وباني بما فسد له على نحو
 ما فضل في ابتدا الصلاة فاذا ذكر ما يفسد له الركعة الاولى
 من العشاء مثلا فانه ياتي بركعة بام القرآن خاصة وسجد
 قبل السلام لانه تغفر سورة والجلوس الاول لا يفسد
 جلوسه في غير محله على واحدة فقط فلا يعتد به ويزاد
 الركعة الملقاة ويؤخر في هذا اي يقابل من حال المديونية
 ان تقوية الركعة الاولى فياتي بام القرآن وسورة جهر
 لان الامام فعل ذلك ويحالفه في الجاوس لان الامام لم
 يجلس عليها وحلوس هو عليها لانها رابعة له وبقية
 الوجوه المذكورة في الفصل **ومن صلى وحده صلاة في**
مزدنية في غير احد المساجد الثلاثة مسجد مكة
والمدينة والمسجد الاقصي ولم يكن اماما لم يتبادر له
 عليه الصلاة وهو في المسجد **فانه يستحب له ان يبعد**
ما صلى في الجماعة ورمي اثبات بان امام فسادا ويعد
 بنية التوفيق الى الله تعالى **لا بد** من التوفيق بنية
 العرض وظهر قوله وحده انه لو صلى بها مع غيره لا يبعد
 في الجماعة

في صلاة الجماعة
 في صلاة الجماعة
 في صلاة الجماعة
 في صلاة الجماعة

في جماعة مطلقا سواء كان الغير رجلا او امرأة او صبيا
 وهو كذلك ما عدا الصبي اما هو فانه بعيد ما صلى معه
 لان صلاة الصبي نافلة وقد نافي عن المساجد الثلاثة
 فانه او صلى فيها منفردا ثم وجد جماعة في غير محله لم
 يبعد واذا وجد بهم فيها اعاد معهم وكذلك لو صلى
 منفردا في غير محله ثم اتاها اعاد فيها منفردا لاجل فضلها
 ويقولنا ولم تقم الصلاة الواحدة في محله اقيمت عليه
 الصلاة وهو في المسجد فانه بالمرءه قال في المدة
 ومن سمع ان قامه وقد صلى وحده فليس بواجب
 عليه اعادتها الا ان يشاء ولو كان في المسجد لدخل
 مع الامام الا في المغرب فانه يخرج والمقصود من اعادة
 المنفرد في الجماعة **التفصيل الفصل** الوارد في **فصل** اي
 في صلاة الجماعة وهو ما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الجماعة تفضل عن صلاة المذبح وسبع وعشرين
 درجة والصلاة التي تتناول تفصيل الفضيلة عام في كل
 المصنفين **الاغريب وحدها** لانها اذا اعيدت صارت
 شفعاء وهي انما جعلت ثلثة التواتر بعد ركعات اليوم
 والليلة وظهر كلامه انه بعيد العشاء ولو تواتر لم يبعد
 اذا اوتر لا جماعة وتبين في ليله على احد قولين يحتمل

في انه يعيد الوتر اذا اعادة المشا ومن اورث ركنه فاما
 كثر من صلاة الجماعة فله يعيد في جماعة اخرى فانه ولو
 كانت الجماعة الثانية اكثر عددا او ازيد خيرا وتوفي وهو
 المشوق وقال ابن حبيب تغفل الجماعة بالكثرة وفعلية الامام
 طافح من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الرجل مع الرجل
 اركي من صلته وحده وصلته مع الرجلين اركي من صلته
 مع الرجل وما كثر فهو احب الي الله تعالى ثم طرح جمهورهم
 قوله ومن اورث ركنه الخ زيادة في الايضاح فقال ومن لم
 يدرك الا السراة في الجوف من الاخر فله ان يعيد في
 جماعة اخرى وهو مخير بين امرين ان يبني على احرامه
 فذا او يقطع ويدرك الجماعة اخرى ان رجاها مسلما
 في حق من لم يصلي قبل ذلك وامان صلى قبل ذلك ولم
 يدرك من صلاة الجماعة الا هذا المقدار فانه يشفع له
 ويقطع عند ابن القاسم مطلقا سواء احرم بنية الغرض
 او بنية النفل ثم انتقل يتكلم على موقوف الحاسوم مع الامام
 وجعله على ستة مرات الاول اشار اليها بقوله **والرجل**
الواحد فقط والصبي الذي يعمل الصلاة اذا كان مع
 الامام فانه يقوم عن يمينه لما في الصحيح ان ابن عباس
 رضي الله عنه قال بت في بيت خالتي ميمونة فقد قام رسول
 الله

بالحديث

الله صلى الله عليه وسلم يصلي فتمت عن يساره فاخذ
 بيدي من وراء ظهره فقبلني وقرأ ظهره الى الشوق الامين
 كذلك والثانية اشار اليها بقوله **ويقوم الرجلان**
فاكثر خلفا لما في سلم قال جابر قام رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليصلي فحيت حتى فت عن يساره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدي فادارني حتى اقامني
 عن يمينه ثم جاز جابر بن صخر فقام عن يساره رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخذ بيدينا جميعا فدفنا حتى
 اقامنا خلفه والثالثة اشار اليها بقوله **فاذا كانت**
امرأة مع الرجلين اقامت خلفهما لما في سلم
 قال انكس صليت انا ويقيم في بيتنا خلق رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وام سليم خلفنا والرابعة اشار اليها بقوله
وان كان معهما اي مع الامام والمرأة رجل صلى الرجل عن
يمين الامام وصلت المرأة خلفهما لما في سلم عن السوان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى به وبامه وخالته
 فاقامني عن يمينه وراقم المرأة خلفنا وحكم جماعة السوان
 مع الامام والرجل حكم الواحدة معهما وقد اشار الى ذلك
 في باب الجمعة بقوله وتكون النساء خلف صفوف الرجال
 الخامسة اشار اليها بقوله **ومن صلى بوجهه**

القريب لا دفع فيه زوج كالجبل قال تعالى اسكن أنت
 وزوجك الجنة بني اومهمه او باجنبة منه قامت
 خلفه والسادسة اشار اليها بقوله **والصبي ان صلى**
مع رجل وحده خلق الامام قاسا اي الصبي والرجل خلفه
 اي خلق الامام دليله حديث الحسن المتقدم لكن قيد اهل المذهب
 بهذا بقيد اشار اليه بقوله **ان فات الصبي يعقل ثوابه من**
ام الصلاة واما من قطعها **لا يذهب ويذهب** اي يترك من
يقول معه فان لم يعقل الصبي ما ذكر قدام الرجل عن يمين الامام
 ويترك الصبي بقوله حيث نشأ وحكم بهذه المرات كلها الاستحباب
 لمن خالف موثبه وصلي في غيرهما لا شيء عليه الا ان المرأة اذا
 تقدمت من ثوبه الرجل او امام الامام فكل رجل يتقدم فيكون له
 ذلك من غير عذر ولا تبطل صلاته ولا صلاة من معه الا ان يلبس
 بربوبتهما او يماستها وان تقدم الامام لم يذكر فضيق المسجد
 حائرا من غير كراهية **والامام الراتب** اي المتعبد في مسجد الامام
 في جميع الصلوات او بعضها **او صلى وحده قام مقام**
الجماعة في حصول الثواب تفصيله الجماعة المتقدمة وفي
 الحكم فلا يعيد في جماعة اخرى ولا تجتمع الصلاة في ذلك
 المسجد مرة اخرى وصلي وحده يعيد معه بعضهم ويجمع
 وحده ليله المظلم لان المشقة حاصلة في حقه وبقوله يجمع

الله

الله لمن حده ولا يزيد ربنا والحمد لله **ويكره كراهية تنزيه**
في كل مسجد اماما اي في كل صلاة **مؤثرا**
 قبل الامام او معه او بعده لان ذلك يودي الي التساكن في
 والتأخر بين الائمة واذا ايتهم **ق** وعلي هذا التعليل
 ينعين الختم وفهم كلامه ان الكراهية باقية ولو اذن العام
 وهو قول المذهب لان من اذن لرجل ان يودي له لا يجوز له ذلك
ومن صلي صلاة من الصلوات المعروفة وحده او مع
جماعة اما ما كان او ما موما فليؤم فيها احدا لانه يكون
 في الثامنة مستقلا والمعروف من المذهب انه لا يجوز ان
 ياتم المعترف بها المتعلل ويعيد من ايتهم به ابد الجماعة
 ان شاعلي فم المذهب واذا اذن عبد ابن حبيب **واذا سري**
الامام في صلاة وسجد لسبوه فليستبه من لم يسه
معه من خلفه ظاهره ولو كان سبوقا والسبلة ذات
 تفصيل نقلناه في الكبير والاصل فيما قاله ما رواه الامام قطي
 انه صلي الله عليه وسلم قال ليس علي من خلق الامام سبوق
 وان سري الامام فضليه وعلي من خلقه وفي الحديث
 الصحيحين انه صلي الله عليه وسلم قال انما جعل الامام
 ليوم به فلا تخلفوا عليه ومنذ عام في كل ما يصدق عليه
 الاخذل في من افعال الصلاة واقوالها وجميع مبادئها ولا يرفع

احد من المأمومين **راسه** من ركوع او سجود **قبل الامام**
ما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم انه قال ما يجزي
الذي يرفع راسه قبل الامام ان يقول الله وجهه يوم القيامة
وجهه حمارا ويجعل صورته صورة حمارا وفي لفظ لمسلم انه عليه
الصلاة والسلام قال يا ايها الناس اني امامكم فلا تسبقوني
بالركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف **ولا يفصل**
احد ففعل من افعال الصلاة **الا بعد صلاة** ما في الصحيحين
عن ابن عمر بن الخطاب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
قال سمع الله لمن حمده لم يجز احد من اهل بيته حتى يقع رسول
الله صلى الله عليه وسلم ساجدا ثم تقع سجودا بعد
ويستحب المأموم بالتكبير بعد اي بعد تكبير الامام علي
جهة الوجود متى سبقه به او ساواه فيه بطلت صلاته
وساوي حكمه ما اذا احرز بعده وسلم معه **ويقوم المأموم**
من السجود بعد قيامه اي الامام مستقلا على جهة الاستحباب
من السجود والسلام بعد كالاعتناء بالركوع والسجود
والقيام ويسلم بعد سلامه على جهة الوجود متى سبقه
به او ساواه فيه بطلت صلاته **وما سوي ذلك** اي الانصراف
والقيام الي الثالثة والرابعة **فوالسجود** اي جاز ان يسلم
معه **وبعد** **احسن** اي افضل وقد نفي في الخبر عن كراهة

ساواة

ساوائه في غير تكبيرة الاحرام والسلام وكل سر وسهوا
المأموم في حال قد وثقه بالامام **قال الامام عليه** عنه حديث
الدارقطني المتقدم وقيدنا بحال القدوة احترامها
اذا كان سبوقا وسري في قضائه فان الامام لا يحمله عنه
لان القدوة قد انقطعت حكمه لان حكم المنفرد ثم استثنى
من الكلية التي ذكرها ما سئل فقال **الاركة او سجدة**
او تكبيرة الاحرام والسلام واعتقادنية الغريضة
لان هذه كلها فرائض والغريضة لا تسقط بالسهر ولا يجري
عنها السجود **ومن فضائل الصلاة** انه اذا سلم الامام
من الغريضة **فلا يثبت** في مكانه **بعد سلامه** سواء كانت
الصلاة مما يتقبل بعدها ام لا وقوله **وليس في تكرار**
معني لا يثبت **ق** وهل يفرق جملة وهو ظم كلامه او يتحول
ليس الا وهل انصرفه خروجه من المحراب او تحويله يمينا
وشمالا قال ما كنت يقول اني ابي جهة شأوا خلت في علمه
الا نفيان فيقول لان الموضع لا يستحقه الا من اجل الصلاة
فاذا فرغ فلا يستحقه بعدها وقيل لان لا يخلط الريا
والعجب والظن ان هذا اولى من التقليل انه يقل عن
الشافعي روي انه عنه انه يثبت بعد سلامه قليلا
ما في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سلم

لا يقعد الا بعد ان يقول اللهم انت السلام ومنك السلام
والتي هي بغيرك عليهم تباركت يا ذوي الجلال والاكرام ثم استثنى
من انفراد الامام بعد سلامه سبيله فقال **الا ان يكون في**
مجلسه وهو دأبه في الحضر او رحله في السفر **فذلك** يعني
الجلوس بعد سلامه **واسع** اي جاز لا يمانع ما من حاجات
منه فان **سنة** التراتي كره مالت وجاعة من العلماء
لا يمتنع المساجد والجماعات الدعا عقب الصلوات المكتوبة
جهر المحققين فيجمعون لهذا الامام التقديس ويشرونه بغير
نفسه واسطة بين الله تعالى وبين عباده في تعيين مصالحهم
على يديه للعدا فوشك ان تعظم نفسه وتفسد قلبه
وبعضي ربه في هذه الحالة اكثر ما يطعمه ويروي ان له بعض
الائمة استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ان يدعوا
لقومه بعد عنوان بعد الصلاة فقال لا لا يا اخي عليك
ان تشم نفسك حتى تفصل الثوب ويجري هذا الخبر على
كل من نصب نفسه للعدا المصروفه وهذا اخر الكلام على
الاول من الرسالة شريطة تكلم على الرابع الثاني فقال
باب **جاء** بالتبوين ويروى بالانفاقة
والاول احسن لان الانفاقة تقتضي انه ذكر جميع سبيل
الصلاة وليس كذلك وهذه الترجمة من تراجم الموطأ
ومعناها

ومعناها هذا باب اذكر فيه سبيل مختلفة في الصلاة
واعترض على الشيخ بانه ذكر في الباب سبيل ليست منه
كقوله ومن اعترض بالوضوء وشك في الحدث ابتدا الوضوء
وان لم يقدر على سبيل المأذون ولا يجد من يناوله اياه
فيهم اوجب بان اكثر ما ذكره في الصلاة وبانه وعد بمسئلة
الشيخ وبان سبيله الوضوء لها مطلق بالصلاة وابتدأ الباب
بمسئلة فقد من في باب طهارة المأذون **واقبل ما يجري**
المرأة من اللباس في الصلاة شأن الاول **الدرع**
بدال مهمل **الخصيص** بالحاء المعجمة والحاء المهملة **السابع**
اي الكامل **الذي يشترط بغيره** **بغيره** ولما كان الدرع
لفظا مشتركا بين درع الحديد وغيره فصرح بما هو المقصود
في الصلاة فقال **وهو** اي الدرع **القصير** وهو ما يسلط
في العنق **والثاني الخمار** بكسر الخاء المعجمة وهو
ثوب يغطي المرأة على راسها استدله على خبرها
ويشترط فيه ما يشترط في الدرع وهو **الخصيص** واختر
به في الموضعين من الخصيص الشيخ الذي يشق فان قلت
به اعادته ابد فيجب على المرأة في الصلاة ان تستر بغيره
قد يبرها وتسترها وتسترها ولا يبرها ويسترها
وجهرها وغيرها في الصلاة خاصة والاصل في قوله صلى

الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة خافق الا بخمار ميني بالسبح
 وفي رواية سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم اني اكلت
 في دبري وخمار وليس عليهما ايزر قال نعم اذا كان الدبر
 سائبا فيطهر ثم يركع **ويجزي الرجل في الصلاة**
ثوب واحد من غير كراهية ان كان كتيفا سائر الجوع
 حبه فان لم يستحل لا عورته فقط اجزائه فلاته مع
 الكراهية وانما كراهية هذه المسئلة ليرتب عليها قوله **ولا يغطي**
 اي المصلي ذكر ان اذ انقي **الفقه او وجهه في الصلاة**
او يقيم ثيابه او يكف اي يقيم **شعره** الذي عن يمينه
 الا موركها مني كراهية اما تقطعية الانقي بالثنية الى
 المرأة فلا منه من التعمق في الدين واما بالنسبة الى
 الرجل فلكبر لا من كانت عادته ذلت كاهل سوقه
 فياجله في الصلاة وعيوبها ويحب تركه في الصلاة
 واما تقطعية الوجه لها فالتعمق في الدين واما قمه
 الثياب فانما يكره اذا فعل ذلت لاجل الصلاة او صونا
 لثيابه لئلا يكتلوت ثيابا لان في ذلت ضربا من ترك
 الخشوع اما اذا كان في صنعته او عمله فحضرته الصلاة
 وهو كذلك فيجوز ان يصلي على ما هو عليه من غير
 كراهية واما لففت الشعر فانما يكره اذا قصد به ذلت عزة

شعره

شعره الا يكتلوت اما ان كانت عادته ذلت او فعل ذلت
 لشغل فلا كراهية والا ففعل ان يجل ذلت كله **وكل سهو**
 سهوا الا عام او الخذلان او ما موم في بعض الصور **والصلاة**
 المعروفة او النافذة على ما في المدونة **بزيادة** يسيرة
 سواء كانت من غير اقوال الصلاة كانت تكلم في الصلاة ساريا
 او كانت من جنس افعال الصلاة كالركوع والسجود
فليسجد له اي للسهر على جهره السجدة على ما في الخبر
سجدتين بعد السلام وتيدنا الزيادة يسيرة احترازا
 من الكثيرة فانها مبطله سواء كانت من غير اقوال الصلاة
 كالسلام ناسيا وبطل او كانت من غير جنس افعال
 الصلاة مثل ان ينسي الله في الصلاة فياكل ويشرب ويحفظ
 او يخطئ ثوبه او كانت من جنس افعال الصلاة والكثير
 منه في الرباعية مثلها اربع ركعات على ما شهر ابن الحاجب
 وسبقه وفي بطلانها انقصها قولان قيل يبطل وقيل
 ويسجد **للسلام** والقولين على حد سواء الا واحد
 اشهر من الاخر وطم المختصر الثاني والكثير منه في الثانية
 مثلها ركعتان ولا تبطل بزيادة ركعة على المشرك والكثير
 في المغرب ركعتان على الاصح تبطل بزيادة ركعة وقيل
 لا تبطل بزيادة ركعة وطم قوله **يستشهد** اي يسجد

سجود السهو البديهي انه لا يحرم للسجود البديهي والمتم
 افتقاره الى الاحرام ويكتفي بكبيره الاحرام من تكبيرة
 الرهوي وبعد ذلك من التشهد **يسلم سرها** اي بعد السجود
وكل سره في الصلاة سهوا الا ما م او الفذ او الماحوم في بعض
 الصور **ينقص** يعني ينقص سنة مؤكدة **فليسجد له** اي السهو
قبل السلام وانما قيدنا النقص في كلامه سنة مؤكدة لانه
 ينقص على انه لا يسجد لنقص فرضي ولا سنة خفيفة ولا فضيلة
 والسنة المؤكدة التي يسجد لها ثمانية الاولى قراءة ما زاد
 على ام القرآن في الركعة فليسجد لترك ذلك فلهذا في
 النافلة على ما في المختصر الثانية الجهر بالمرأة في الركعة
 الجهرية فليسجد لترك ذلك فلهذا في النافلة على ما في
 المختصر بان اي ما لم فيها الثالثة الا سر في محله
 الرابعة التكبير سوى تكبيرة الاحرام الخامسة قول سمع
 اللهم حمد السادسة والسابعة التشهد الاول والجلوس له
 الثامنة التشهد الاخير ولا يسجد لعجز هذه الثمانية
 كما قيل في الوضوء عن المقدمات وذكر في المختصر انه لا يسجد
 لترك تكبيرة واحدة وتوخي سمع الله عن حمده وترك تشهد
 واحد **شكلا** بهذا والله اعلم انه اترك لفظه ولم يترك
 الجلوس له اما لو تركه وجلسه لسجد والسجود الذي

قبل

قبل السلام انما يكون **اذا تم تشهد** ثم بعد ان يفرغ من
 السجود **ين** **يتشهد** على المشأنا **ويسلم** وهو اختيار ابن
 القاسم ووجهه ان من سنة السلام ان يعقب تشهد **وقيل**
لا يبيد **التشهد** وهو مروي عن مالك اي في وقتها عبيد
 الملك لان سنة الجلوس الواحد لا يتكرر فيه التشهد الواحد
 مرتين **ومن نقص** في صلاة شيئا من السنن المؤكدة ومع ذلك
ثم فيها شيئا يسيرا مما تقدم بيانه **سجد له** **قبل السلام**
 اي مثل ان يترك التشهد والجلوس له ويريد سجدة وما
 ذكره الشيخ من التفصيل من انه يسجد للنقص فقط او لمع
 الزيادة قبل السلام ويسجد للزيادة فقط بعد السلام
 هو قول مالك وعذا الشافعي يسجد للسهو قبل السلام
 مطلقا وعنه ابي حنيفة بعدة مطلقا ولا يلزمنا على الزيادة
 ما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب من ركعتين فقام
ثم الكيد فيقال اقرب الصلاة يا رسول الله ام نيت
 الى ان قال فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام ما بقي
 من الصلاة ثم سجد سجدتين بعد التسليم وهو جالس
 ودليل النقص ما صح انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فقام
 في الركعتين الاولى لم يركع ولم يجلس فقام الناس معه حتى اذا
 قضى الصلاة والناس ساجدون سجدوا وهو جالس فسجد

سجدتين قبل ان يسلم ثم سلم ابن عبد السلام ثم غلب
المتقدم على الزيادة اذ اجتمعا **ومن سجد**
سجود السهو البعدي الذي يفعله **بعد السلام** ثم ذكره
فليسجد سجدتين **فاما ذكره وان قال ذلك** اي ما بين ذكره
والسلام من الصلاة قال في المدونة ولو بعد شهر لا
البعدي تزعم للشيطان فانسب ان يسجد وان بعد وظم
كلامه والمدونة انه ياتي به ولو كان في وقت نهي وظاهره
ايضا انه اذا ترتب من صلاة الجمعة لا يرجع الى جامع كمنه
والمدني على ما قال الثاني يرجع وظم المتكلم احقنا من
الرجوع بالقبلي دون البعدي **وان كان سجود السهو**
الذي ينسب قبليا اي يفعل **قبل السلام بسجدة** اذا ذكره
ان كان تذكره قريبا من انصرافه من الصلاة والعرب غير
يحدود على المذهب وانما هو راجع الى العرف وكذلك
القول فابعد قريب فهو قريب وما يقال بعيد فهو بعيد
واما ان بعد تذكره له ابتداء يعني اعاد الصلاة وهو
ليجلا منها الا ان يكون ذلك السجود القبلي ترتب من نقص
شيء خفي في السورة التي قرأ مع ام القرآن او كبريتين
او التشهدين ونسب ذلك لتجديد تين **فليسجد** عليه
اي لا اعادة ولا سجود وفي الجلاء يسجد وهو موافق

لما في

لما في المختصر في ترك السورة لو ترك التشهدين وما كان قوله وكل
سهو ينقص الحصاد قابض السنة الموكدة وغيرها شرع
بينة على انه لا يسجد لعين السنة الموكدة من فريضة وسنة
غير موكدة وفضيلة وبدا بالترضية فقال **ولا يجوز سجود**
السهو لنقص ركعة ولا لنقص سجدة ولا لترك القراءة
في الصلاة كلها او في ركعتين منها وكذا في ترك القراءة
في ركعة من الصبح لو قال لنقص فريضة او ركعتين كان اخضر
وما ذكره من عدم الجبر بالسجود لنقص ركعة او سجدة
جمع عليه وما ذكره من عدم الجبر في ترك القراءة يعني قراءة
ام القرآن في الصلاة كلها هو قول الاكثر وما ذكره من عدم
الجبر في ترك القراءة في الركعتين قال **ج** هو موثق في الجلاء
وقال **ك** في ترك القراءة في بقية الصلاة ركعة من الثانية
او ركعتين من الرابعة ثلاثة اقوال اشهرها انه يتبادر
ويسجد قبل السلام ويبعد الصلاة تأييدها يسجد قبل
السلام ويجزئها تأييدها يلحق ما ترك فيه القراءة ويأني بمثلها
ويسجد بعد السلام ولما بين حكم قراءة الفاتحة في الصلاة
كلها او في بعضها انقل يتكلم على تركها في اقل الصلاة فقال
واختل في السهو عن القراءة في ركعة من غيرها او من غير
الصبح ركعة من الثانية او الرابعة على ثلاثة اقوال

كلها في المدة **فقبل يجزي فيه** أي في السهو عن القراءة وركعة
من غير الصبح **سجود السهو قبل السلام** ولا يلغياها ويجزيه
واختار بهذا القول عبد الملك بن علي أنها تركت في الجبل
وقيل بليتها أي الركعة التي تركت منها إذا فاتت الفاتحة **وبان**
بركعة بدلها واختار بهذا القول ابن القاسم وهذا يقتضي
وجوبها في كل ركعة وفتح ابن الحاجب القول بوجوبها في
كل ركعة وقال ابن شاسم هي الرواية المشهورة **وقيل**
يسجد قبل السلام **وبان** **بركعة** بدلها **وبعد الصلاة**
أحيانا ظاهره أن تمام الأولى واجب وإن أعاد الثانية
مستحب لأن الاحتياط لا يكون إلا مستحبا **وبعد القول**
الثالث حسن **ذات** أي الأقوال المذكورة لأنه إن لم يمتد
أن نشأ الله تعالى **تبيين** **كان** **الربو** من **الاول** **لهم**
في ذكر الشيخ حكيم ما إذا تركت القراءة من أكثر الصلاة كشأن
الرباعية وركعتين من المغرب وفي ذلك قولان مشهوران
أنه يستجد قبل السلام وبعد احتياطاً إلى الثاني محل
الخلاف المتقدم كله في ترك قراءة الفاتحة إذا فات موضع
الآيات بها ما إذا لم يفتد بان قد ذكر وهو قائم قبل أن يركع
أن قرأ السورة فأنه يكمل الفاتحة وفي إعادة السورة فإن
استحسن المحدث لا إعادة سجدون ويستجد بعد السلام
وقال ابن

وقال ابن حبيب لا يسجد ثم انتقل بين ما لا يسجد له من
نقص سنة خفيفة ونقص فضيلة فقال **ومن سجد**
كبيرة **وعن** **سجد** **من** **مرة** **واحدة** **وعن**
الفتوت **فلا يسجد عليه** إلا وليان سنة أي كل واحد
سنة والثالث فضيلة أما ترك السجود عن التكبير
الواحدة فهو الشئ وعن ابن القاسم يسجد لها وما روي
ذكر من ترك السجود لترك التمجيد الواحدة هو
المذهب وما ذكره من ترك السجود للفتوت فقال **لست**
أن يسجد له قبل السلام بطلت صلاته بخلاف التكبير
والتمجيد فإنه لو سجد لترك أحدهما لم يلزم من يقول
بطلان صلاته فليست به لهذا أحد نظر هذا طالع ما في
المتن فقد نص عليه علي بطلان صلاته أي صلاة من
سجد لهما **ومن انصرف** أي خرج **من الصلاة** **بسلم** **سها**
مع اعتقاد الإمام **ثم** بعد خروجه منها **ذكر** أي قد روي
أو شك أنه بقي عليه شيء منها أي من أركان الصلاة المفروضة
فيها كالركوع والسجود **فليرجع** يعني ينوي الرجوع **أن**
كان **فذكره** **مقر** **ذات** **الانصراف** ظاهره سواء ذكره قائماً
أو قاعداً إذا رجع **يكبر تكبيرة** **يبرم** يعني ينوي الرجوع
بها إلى الصلاة فلم يكله وإن قرب جد أو هي رواية ابن

القاسم عن ماله وحيث قلنا يرجع با حرام فان ذكره هو حال
 احرم وهو على حاله ولا يطلب منه قيام وان ذكره هو قيام
 فمن احرامه وهو قيام قولنا وان ترك الاحرام ويرجع بنية
 فقط ففني التوفيق عن المعص لا يبطل صلاته **ثم** بعد ان يكون
 التكبير الذي يحرم بهما **عيسى بن عيسى عليه** من صلاته اذا سلم
 على يمين ان صلاته تامة اما ان سلم على بائنا صلاته لما
 لم تتم او سكت في صلاته فان صلاته باطلة وهذا ايضا
 اذا كان قد اذاع او كان اماما ووافقه المأمومون على ذلك
 واذا خالفوه فان خبره عدلان بانه نقص من صلاته
 ركعة مثلا يرجع الي قولهما ان لم يتبين خلاف ما خبرا
 به وان تيقن خلاف ما خبره به فليرجع الي قولهما وان
 كثرا الخبرون له جدد يرجع اليهم ولو تيقن خلاف ما خبروه
 به ولا يرجع الي قول الواحد على المشي ثم خرج مفهوم قوله
 ان كان يقرب ذلك زيادة لا يقض فقال **وان تباعدت**
 المذكور عن الانحراف **او خرج من المسجد ابتداء** لان
 من شروط الصلاة ان تكون كلها في فور واحد وظن قوله
وكذلك من شئ صلاة ان فيه التفصيل المتقدم فيرجع
 الي الجواب ان كان يقرب ذلك فيكون تكبيرة يحرم بها وهو
 جالس ويستشهد ويأتي بالسلم ويسجد بعد السلام

وان

وان تباعد ذلك او خرج من المسجد ابتداء صلاته وما
 ذكره في القسم الاول محله اذا تذكره بعد ان قام من محله
 اما ان تذكره بالقرب وهو جالس مستقبل القبلة سلم
 ولا شيء عليه فان انحراف عنها استقبالها وسلم وسجد السهو
 ومن لم يدبر ما صلى **الثلاث ركعات او ربعا** يعني ولم يكن
 مستكيا **في علي البقي** التي هي الثلاثة **وصلى ما شئت**
فيه وهي الاربعة فقوله **والتي رابعة** تعني لقوله ما شئت
فيه ويسجد بعد سلامه على المشي وقال ابن لبابة
 يسجد قبل السلام وهو ظم ما في الموطأ وسلم من قوله
 صلى الله عليه وسلم اذا صلى احدى ركعتي في صلاة ولم يدبر
 ركعتي الثالثة ام ربعا فليطرح الشك وليس عليهما استيقن
 ثم يسجد سجدة قبل ان يسلم **سبح** ان الاول قيدنا
 كلامه يعني المستكح احتراز من المستكح فانه ليس عليه
 الصلح وانما عليه السجود كما سيظهر عليه الثاني روي
 قوله ام ربعا بالنصب عطفًا على ما قبله وبالرفع على انه
 خبر مبتدأ محذوف **من** كان اماما او قد **وتكلم** في صلاته
 كلاما يسير **اساء** يسجد بعد السلام لانه زيادة
 ولا يبطل الصلاة به او هو معذور فيجوز سهوه بالسجود
 وقيدنا بالامام والخذ احتراز من المأموم فان الامام

فان تقدم بحبل سهوه ما لم يكن فريضة وباليسر احتراز من الكثير
فانه مبطل واحترز بالساهي من العاصد والجاهل والمكروه
ومن وجب عليه الكلام لا نقاد اعين مثلك فان صلاة ترم باطلا
ومن لم يدرك السلام لم يسلم ولم يقيم من مقامه وكان بقرب
تشهده سلم ولا سجود سهو عليه لانه ان كان سلم
فقد نه في صحته والسلام الثاني واقع في غير الصلاة فلا
وجه للسجود وان كان لم يسلم فقد سلم الان ولم يقع منه سهو
يسجد له وفيه نكاحه بقولنا ولم يقيم من مقامه احتراز
عما اذا كان قريبا ولكنه يقول من مقامه فانه يرجع بكبره
ويتشهد ويسلم ويسجد بعد السلام لانه لم يرد ويقولنا
وكان بقرب تشهده احتراز عما اذا طال فان صلاة باطلا
ومن استأنه اي واحله الشك في السهر في الصلاة
فليله عنه بفتح الهمزة لا غير بمعنى يقرب عنه لا يقول علي
ما يجده في نفسه من ذلك ايجابا لانه بليته من الشك
قد واه الالهافا اذ قال له مثلك ما طهليت الا انك تاتيقول
له ما طهليت الا ارجع وان صلاة في صحته وما قاله الشيخ
مخالفا لقول ابن الحاجب ان الموسوس بين علي وله خاطريه
وهو بعض القرويين وتابعه عليه اكثر المتأخرين لانه
في الخاطر الاول سليم الذهن وفيما بعد شبه بعض المتأخرين

وما قاله

وما قاله الشيخ هو قول المدونة ومخبرها ابن عبد السلام
وهو الذي كان يرخه بعض من لقيناه ويقول به ويجهمه
بان المستكح ومن كانت هذه صفة لا ينقض له الخاطر
الاول مما بعده والوجود يشهد لذلك وقوله **في اصلاح**
عليه تكرار مع قوله فليله عنه لان تركه الاصلاح هو
الالهافا **ولكن عليه ان يسجد بعد السلام** استحبابا
عند ابن القاسم لانه الى الزيادة اقرب ثم فسر من استأنه
الشك بقوله **وهو الذي يكثرون الشك منه بطل**
كثير ان يكون سهوي ونقص وفي رواية سهرى قد اورد
في سهرى زيادة او نقص وكثرته ان يقرب عليه في كل وضوء وفي كل صلاة
او نقص صحيح او في اليوم مرتين او مرة وان لم يقرب اليه الا بعد يوم او يومين
او ثلاثة فليس بمستكح وقوله **ولا يوفى** تكرار مع قوله
يشك وكذا قوله **فليس يجزى بعد السلام** تكرار مع قوله
ولكن عليه ان يسجد بعد السلام وقوله **فقط** اشارة
من يقول عليه الاصلاح **واذا البين المصلح بالسهر**
ق يريد عن ركعة او سجدة يدل عليه قوله **يسجد بعد**
اصلاح صلاته اي بعد اتيانه بما نقص وقال **وهو**
اذا ذكر ما قصد له ركعة فانه ياتي بها ويسجد بعد
ما صلحها وهل ذلك قبل السلام او بعده فتقول ما يفرق

الجواب فان كانت الركعة من الاولين فانه يسجد قبل السلام
لانه معه الزيادة والنقصان فالزيادة الركعة الملقاة والمقصود
في غير محله والنقصان ترك السورة لانه انما ياتي بها بالبناء
وان كانت من الاخيرتين لم يكن معه الا الزيادة خاصة بعد
السلام اهـ **وان كنت قلت اي السهو منه فهو سعيه** اي
يعيبه كثير مثل ان تكون عادته السهو بعد الجلوس الاول
او يكون عادته سبيل السجود **اصح صلاته وم** **يسجد**
لسهو سواء كان السجود قبلها او بعد لا لاجل الشك
الذي تكلفه في ذلك **ومن اقام** يريد تخرج للقيام **من**
اثنين من صلاة الفريضة ثم تذكر رجوع اتفاقا
سلام بفارق الارض بيديه وبركبيه **ق** واخرى اذ لم
يفارق الارض بيديه فقط او ركبيه خاصة ان يرجع ثم
يتشهد ويقيم صلاة ولا سجود عليه على المشقة
الامر في ذلك فان تمادي على القيام عامدا بطلت
صلاة على المشقة لانه ترك تلك السنن عامدا وان
تمادي ناسيا يسجد قبل السلام **فان افاقرها** اي الارض
بيديه وبركبيه **تمادي ولم يرجع ويسجد قبل السلام**
هذا صادق بصورتين الاولى ان يفارق الارض بيديه
وبركبيه ولم يعتدل قائما ثم تذكر بعد ما فارق الارض

والثانية

والثانية ان يفارق الارض بيديه وبركبيه ويبتدئ قائما
والحكم فيهما واحد وهو ما ذكره لكن عدم الرجوع في الاولى
على المشقة وعليه لا يبطل صلاته ان يرجع الى الجلوس بعد
او سبوا او جهلا ويسجد بعد السلام لتحقيق الزيادة
وفي الثانية متفق عليه فان رجع الى الجلوس عامدا فحقق
التوقيع المشقة الصحة وعليه يسجد للسهو بعد السلام
لتحقق الزيادة فان رجع جاهلا فحق الزيادة وعن
سبحون فتدبر صلاته ويروي ابن القاسم في الجموعة
يساري على صلاته ويسجد قبل السلام وان رجع
ناسيا فلا يبطل صلاته اتفاقا ابن القاسم ويسجد بعد
السلام ثم انتقل يحكم على ما اذا نسي صلاة او اكثر
ثم تذكرها وقسم ذلك على ثلثة اقسام لانه اما
ان يتذكر بعد ان صلى صلاة حاضرة لم يخرج وقتها او
قبل ان يصليها وفيها وقد اشار الى الاول بقوله **ومن**
ذكر صلاة نسيها من الصلوات الغفيرة فبان بعد ان صلى
صلاة وقية **فصلها** اي يجب عليه ان يقضيها وكذلك
من نام عنها او تركها عمدا غافا سلم من قوله صلى الله عليه
وسلم من نسي صلاة او نام عنها فكفارته ان يقضيها
اذا ذكرها واقصاها في الحديث على ذكر المسئلة والى

بنام عنهما من التنبية بالاذني عن الاعلى الذي هو المقدم
ق واذا امتنع من قضا النيات فقال المارري يتأب فان
 تاب والقتل وقيل لا يقتل من عادة الخلقة وهو المشرك واذاب
 وجوب قضاء النيات فانه يعليها **متى ذكرها في ليل**
 او نهار عند طلوع الشمس وعند غروبها وظلمة ان
 قضا النوايت على النور لا يجوز تأخيرها الا عند ربه
 كذلك في نقل الاكثر فاذا اراد قضا النية فانه يعليها **على**
كحوايا الله من العدد الركوع والسجود وهرماهما من
 السرور وجهه وان سهرما سهرية فقضاها سهرية وان سهرما
 حصرية فقضاها حصرية وظلمة ان يفتت ان كان في
 وتقيم لكل صلاة ثم بعد ان يفرغ من قضا الصلاة التي
 ذكرها سواء كان اماما او مأموما او قد **عاد** اي الصلاة
 التي كانت فعلها في **وقته** الضمير عايد على ما الواقعة
 على الصلاة وذكرها عادة للمظن وهذه الاعادة على جهره
 ان سجدت بالمراد بالوقت هنا الضمير على المشي وقوله
مما صلى بيان لما كان والضمير في **بعد** عايد على النية
 اي اعاد الحاضرة بعد ان يقضي النية مثاله ان يشي الخوف
 من اسمه مثلا فيذكره بعد ان صلى الصبح من غده وقيل
 ان تطلع الشمس فانه يعلي الغروب ويبدأ الصبح ولا يبعد

العشا

المشا لقوات وقترها وان ذكر المغرب بعد طلوع الشمس فانه
 ياتي بها ولا يبعد شيئا صلوات وقوله **ومن عليه صلاة كثير**
 وسيا في حدتها سواء شيئا او ثام عنهما وتعد تركها **صلواتها**
 اي قضاها في **كل وقت من ليل** اي عند طلوع الشمس
وعند غروبها تكرار مع قوله ومن ذكر صلاة الخ لا ان يقال
 تكلم او لا على الصلوات اليسرة وتكلم بها على الكثير وكبر
 قوله عند طلوع الشمس اشارة الى اي حيفة القابل بانه
 لا يعلي عند الطلوع الا في يومه وعند الغروب الا في
 يومه ودلنا الحديث المتقدم وقوله **وكيف ما تيسر له**
 اشارة الى دفع الشقة في قضاها وذلك غير محذور وانما
 يقضي بعد ما يستطيع مع شمله من غير تقييد للقضا ولا
 تأخر له شمله كذلك ثم اشارة الى القسم الثاني بقوله **وان كانت**
 الصلوات التي عليه **يسير** **قل من صلاة يوم** وليمة وهي
 اربع صلوات **بعد** اي قدمها على الصلاة الحاضرة
وان فات وقت ما هو في وقته يعني وان خاف ان يعلي
 النوايت فوات ما هو في وقته فالضمير في وقته عايد على ما
 هو واقعة على الصلاة وهو عايد على المعلي ما ذكره في حد
 اليسر هوظم المدونة عند جماعة وشهر وقال المارري من
 مذمب ما لئ ان اليسر خمس وهوظم المدونة عند جماعة

واجب

وما ذكره من الترتيب بين السيرة والحاضرة اختلف فيه من هو
غير شرط او واجب شرط والا وهو المسمى والثاني رواه مرقا
وابن الماجنون عن مالك وهو في كنفه سند وتظهر مرة الهدى
الخلافة فيها اذا خالف ما امر به بان قدم الحاضرة على الثانية
السيرة ففلي الشريعة بعيد الحاضرة اجدوا على متابعه
بعيد بها ما دام الوقت الضروبي باقيا ففي الظاهر ان
غروب الشمس وفي المشايخ الى طلوع الفجر وما ذكره من
تقديم السيرة على الحاضرة او اضاف الوقت من اوقات الحاضرة
هو المسمى وليه قوله تعالى الله يحيط في الحديث فليعلمها
اذا ذكرها فذلك وقتها وما فرغ من بيان حكم ترتيب
القوانين السيرة مع الحاضرة شرع بين حكم القوانين
الكثيرة مع الحاضرة فقال **وان كثر** في الصلاة التي عليه
وهي ما قال الشيخ حنة فافوتها وعلى ما شهده المأثور
سنة فافوت **بدا بها في قنات وقت** من يوم كلامه
انه اذا لم يحق قنات وقت الحاضرة انه يبدى بالمساجد وهذا
القول لابن حبيب ورواه عيسى عن ابن القاسم وقال في قول
اخر ومذهب ابن القاسم يبدى بالحاضرة ضاق الوقت واتسع
فتكون الرسالة خلافا لمذهب ابن القاسم في المدونة ثم
استعمل تكلم على القسم الثالث فقال **ومن ذكر صلاة**

بي

بمعنى ان صلوات اي صلوات يسيرة يجب ترتيبها مع الحاضرة
في حال **تلبس بخلعة** من وقت **قصد** هذه الصلاة
التي هو فيها **عليه** في كلام الشيخ ان القطع واجب وهو
احد قولين وقيل مستحب حكاه غير واحد واستكمله
ابن عبد السلام بان الترتيب اما ان يكون واجبا فيلزم
القطع او مستحبا فيلزم التماضي وقامره ان المأثور يقطع
كثيره وهو قول في المذهب والمسمى ما في المدونة يتماضي ويبعد
وفي وجوب الاعادة خلافا له شرعا في المختار الاعادة
في الوقت **ومن كثر** اي قناته وهو الفقه بصوت
وهو في الصلاة **عندما** وجوبا بعد الايام بطلت
اتفاقا ان كان عمدا سهوا سو كان قناتا او اما او ما يوا
وعلى المسمى ان كان عليه او سهوا **وج** ولم كلامه وان كان
فحكمه سهوا بما اعطاه للمؤمنين كما اذا قرأه فيها
صفة اهل الجنة فيفعلك سهوا ورواه ابي عن واحد من
تلميذ من الترويين والتوسيعين وعلى المسمى في السهو
والغلبة يستثنى الامام فيرجع ما مواسم بعيد
بعد ذلك وجوبا في الوقت وبعد وهو بعيد المأثور
ام لا قولك وانما يقول **ولم يبد** **الوقت** خلافا لابي
حنيفة القائل بان الترتيب لا يتفق الوضوء ايضا كالابطال

الصلاة الا ان يكون في صلاة الجساسة فيسقط الصلاة فيسقط
 كان المأموم بخالف الفذوالامام في حالة شبه على ذلك بقوله
وان كان اي الذي يفتي في صلاة **مع الامام بما روي عنه**
 استحبابا مراعاة حكمه **واعتاد** صلاة وجوبا ابدى ولم كلامه
 فالمدونة انه يتمادي مطلقا سواء كان في صلاة عدا او سهوا
 او غلبة وتبديت المدونة بما اذا لم يفعله عدا وشي
 على هذا الحديث السيد صاحب المختصر **ولا شيء عليه** اي على
 المصلي فذا كان او اماما او ماموما **في التيمم** في حال تلبسه
 بالصلاة لا اعلق عليه ولا يجوز لان التيمم انما هو
 ترك التيمم فهو كركعة الاجتناف والتقدمين **والشيخ**
في الصلاة **في الكلام** فيسقط بعدده وجهله ولا يتصل
 بهوه السير كما تقدم ويصح بعد السلام وقوله
والعامد **لذلك** اي للشيخ في الصلاة **مفسد** **لصلاته**
 حشو ولا يشترط في الا بطلان بالشيخ ان يظهر حره فان دليل
 الا بطلان ما روي عن ابن عباس انه قال الشيخ في الصلاة
 كلام يعني فيسقط ومثل هذا لا يقال من قبل الترمذي والظن
 رفعه للشيء صلى الله عليه وسلم **فصرع** التاميم في
 لفروية لا يبطل الصلاة ولا سجوده فيه اتفاقا وليس
 ضرورة قوله في الصلاة احدهما يفرق بين العمد والسهو

والاخر

١١٧
 والآخر لا يبطل مطلقا وبه اخذ ابن القاسم واختاره الا بطلان
 والشيخ حجة الامر والمذهب ان الذين لو جمع لا يبطل
 وكذلك البكا اذا كان لا يتشع **ومن** كان من اهل الاجتهاد
 بالادلة المنقوبة وكان يعرف مكة والمدينة واجتهد في جهة
 غلبت على طه لا صارتها فصلي اليها ثم تبين له بعد الفراغ
 منها انه **اخفا القبلة** اي جهة القبلة يا استدبارها
 او الاخران عنهما اخرافا شديدا في غير قتال جائزا **عاد**
 ما صلى ما دام **في الوقت** المختار استحبابا الجواز ان يكون
 فقر في اجتهاده واحترزا بقولنا من اهل الاجتهاد اذا
 من ليس كذلك كالاعشى والضعيف الجاهل فان في فهمهما
 التقليد للحق عارفا بادلة القبلة عدل **وكذلك من**
صلى **ناتيا** **توب** **بحسن** **وصلى** **عليه** **مكان** **بحسن** وكانت
 على يده نجاسة ثم تذكر بعد الفراغ من الصلاة نجاسة
 ذلك اعاد في الوقت والوقت في الظهر من الاضطرار وفي
 العشاء من الليل كله ومن صلى بذلك عامدا اعاد بعد
 وكذلك **من توجها** **ناتيا** **بحسن** **اي** **محكوم** **بنجاسته**
 عنده **مخلوق** **في نجاسته** عند غيره من العلم انا القليل
 الذي خلته نجاسته ولم يذكر حتى فرغ من صلاته فانه
 يعيد الصلاة في الوقت استحبابا وكذلك يعيد الوضوء

وبطلانها / صاحب توبه وحسنه في ذلك لما **ولما من توفيا**
بما قد تقبلونه **ووجهه** يعني اوجهه يعني ظاهره وجنس
 الحاد **صلاته** **البد** **او وقوه** سواء توفاه عامدا او ناسيا
 لانه او قها بوضو لم يجزى ويبعد الاستحسان ثم شرع بكلم
 على الجمع بين الصلاتين وذكره في خمسة مواضع اولها
 اشار اليه بقوله **ورخص في الجمع بين المغرب والعشا**
ليلة المطر وكذا في طين وقلمه ما ذكره انه رخصة
 شئ عليه صاحب المختصر والعرضه شئنا بان لم يبين
 حكمها اهلوا لا باحة وهو ظن كلهم او خلاف الاول
 او الاول ايقاع الصلاة في وقتها وهو الاول لما في
 سنن الا تخرج قول ابن سلمي من السنة اذا كان يوم
 مطر الجمع بين المغرب والعشا والرخصة لغة اليسر
 وشرعا اباحة الشئ الممنوع به تمام السبب لما في ما ذكره
 في سبب الجمع فهو كذا **لما** **المطر فقط** اي لا قلمه معه
 ولا طين ففعل المسموع شرطه ان يكون ابلدا لا خفيفا جدا
 سواء كان واقعا او متوقعا واما الطين في الظلمة فتسوق
 على انه سبب للجمع والمراد بالطين الوحل وبالظلمة
 ظلمة الليل من غير قمر فلو غطى السحاب القمر فليس بظلمة
 فلا يجمع لذلك وقلم كل من انه لا يجمع لظلمة وحدها ولا

الطين

الطين وحده / اما الظلمة فاتفق المذهب على انه لا يجمع لها
 وحدها واما الطين فكذلك على ما مر في القائلين في
 بمشهور رتبة وعليه ابق صاحب المختصر ونقل في توفيقه
 عن صاحب الهدى ان المسموع جواز الجمع ونقله به **ممنوع**
 والذي رايته من ذلك من في النسخة التي وقعت عليها من
 شرح الرسالة ظم المذهب عدم الجمع وقم فقه الرخصة
 بين المغرب والعشا انه لا يجمع بين غيرهما وهو كذا في
 قال ابن الحاجب والنصوص اختصافه بالمغرب والعشا
 ثم بين صحة الجمع بينهما بقوله **يؤذن للمغرب او**
الوقت خارج المسجد على مقابلة ثم يؤخر صلاة المغرب
قليل في المسموع **لما** **لياتي المسجد** من بعدت دأره
 تؤد ويتخاضع للاحق بالمغرب على المسموع واجب لا بد
 منه ام ذلك على طريق التدب قول **ثم** بعد ان يؤخر
 المغرب قليلا **يتم** لها الصلاة في **داخل المسجد** **بطلانها**
 ولا يطول على المسموع **لما** **الاول** قال ابن الحاجب
 يؤي الجمع اول الاول فان اخر الى الثانية فنقول ان الثاني
 خرج به ابن عرفة ان المسموع التغل بين المغرب والعشا
ثم بعد الفراغ من صلاة المغرب **يؤذن للمسموع** **او المغرب**
 بلا صلاة اذا افاض بالعلي في **داخل المسجد** ظاهره حيث

شام من المسجد والمشر بوزن في صحته **و** اذا فرغ من الاذان
يقيم الصلاة ثم يجليها الامام بالناس بلدها **ثم**
 بعد ان يذنبوا من الصلاة **ينصرفون** اقول الصلاة بلا صلاة
وعليهم السلام اي شئ من بقية بيان الزمان بقوله
فكل سبب الشق فكر اقول يتصل احد في المسجد بعد
 الجمع ولا يوتر اقول صلاة العشاء وانما يوتر بعد غيب
 الشفق والموضع الثاني اشار اليه بقوله **والجمع يعرفه**
 يوم وقوف الحاج بها **بين الظهر والعصر** عند معاني بعد
 الزوال **سنة واجبة** اي مؤكدة وقد ذكر في هذه السنية
 في باب الجمع وباب جمل وقد عده صاحب المختصر هذا الجمع
 في باب الجمع في المستحبات ومنه ان خطب الخطيب بعد
 الزوال على المنبر ويجلس في وسطه ثم يودع المودع للظهر
 بعد الفراغ من الخطبة **ثم يقيم الكسوف** فاذ صلى الظهر اذن
 للمعصروا قام لها وصلاتها وما ذكرناه من انه يوتر اذ اقبل
 ويقيم اقامتين هو المشر واليه اشار الشيخ بقوله **بارك**
واقامة لكل صلاة ومقابلته لابن الماحجون باذان
 واقامته لانه مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا
 والموضع الثالث اشار اليه بقوله **وكذلك** احكم في جمع
 والعشاء بالحر والفتنة انه سنة واجبة ومخرج من شهر ربيع

ولهذا

وعده صاحب المختصر في المستحبات واخر بقوله **اذا وصل**
اليها من لا يصل اليها لم يؤبه او بدابة فانه يجمع حيث غاب
 عليه الشفق معاد ان وقوف مع الامام وماذا لم يبق مع
 الامام فيصلي كل صلاة لو قترها ومن لا يصل فيطلب بالوصول
 اليها مناه ان وقوف والموضع الرابع اشار اليه بقوله **ودجد**
السيرة بالسار سفر واجبا كسفر الحج الواجب او مندوبا
 كسفر الحج المندوب او مباحا كسفر التجارة سواء كان فقرا فيه
 الصلاة او لا **فبالحج** بين الصلواتين الشرائع والها
 الظهر والعصر والعرب والعشاء اضافة الجمع بين الاولين
في وقت الظهر وهو اخر الغامضة الاولى **واول وقت**
العصر وهو اول الغامضة الثانية ويؤي الجمع في اول الاولى
 ولا يبريه ان يؤيه في اول الثانية ولا يفيق بين الصلواتين
 بالقرآن قد اذنا واقامة ولا يتصل بينهما وهذا الجمع يسمى
 الجمع الصوري وقوله الشيخ فقال باحة علي المسافر وحكي
و ان اتفاق علي جواز هذا الجمع للمحاضر والمسافر وقطعه
 كذا من ابيهم ان اجد شرط في اباحة الجمع وهو في المدونة
 بزيادة النظر والرجوع المسافر الا ان جده به السر ويخاف
 فوات امر فيجمع وامامه الجمع بين الاخيرتين فالحاوليين
 واليه اشار بالشيء فقال **وكذلك** العرب والعشاء

يحيى بن علي رواية استمداد وقت المغرب الى غيب الشفق
واذا ارسل اي اريد الامتثال **في اول وقت الصلاة الاولى**
ونوي القول بعد الغروب **جمع قبيح** اي قبل ان يحل عليه السلام
ليوقع اولها في وقتها الاختياري والاخر في وقتها القدر
على المشروط **هذا الجمع** هو الجمع الحقيقي شيئا ومنها يعلم
انهم يومئذ العصر مثلا كان قبلها وبعد بها **والجمع** المتعدي
ما كان على هذا السلوب ولا ينفصله الا ذو العزير وما اجمع
الصوم على غير الذوي العذير وغيره اهـ وقيد بالسوي
القول بعد الغروب احتراماً لما اذا نوي السجود قبل الغروب
وقبل مغرب الشمس فانه لا يجمع بل يصلي الظهر قبل ركعة
ويؤخر العصر لئلا يخلط من ابتاع كل صلاة في وقتها
المقدر بها ثم عاوا بما قلنا قبل مغرب الشمس لانه اذا نوي
القول عند ان يحل عليه السلام الظهر قبل ركعة والعصر
ان شافها جليداً وان اخرها الى نيله والوضوء الخاص
فمنه فحين احد هما اشار اليه بقوله **ولم يبق** اي
يرخص له **ان يجمع بين الصلاة** اي المشرعين الوقت على الشر
او اخاف ان يغلب على عقله في وقت الصلاة الثانية
والجمع المنكوي على المشركين في **اول وقت الصلاة الاولى**
فيجمع بين الظهر والعصر عند المغرب **وبين الغروب والشام**

عند

عند الغروب وانما كان يجمع في اول الوقت لانه لا يحسب
يجمع الجمع فوجب التخييم له حقوق العوائد واصلة الى الجمع
احد في السير واخذ من هذا التقدير ان الطرف متعلق بجمع
لا يخاف ويقتضي عليه ما اذا خاف ان يغلب على عقله في
اول وقت الصلاة الاولى وقد نهي عن الجلاب علمية
المستلزمين فقال وكذلك حكم المربي اذا خاف الغلبة
على عقله في وقت الصلاة الاولى اخرها **الشرع** الى وقت
الصلاة الاخيرة وان فاق وقت الصلاة الاولى اخرها
اي وقت الصلاة الاخيرة وان فاق ذلك في وقت الصلاة
الاخيرة قد هما الى **الاولى** **او اجمع اول**
الوقت لا يجوز على تحلف عقله ثم يرد به فقال لم يبق
يعيد الاخيرة بسبب يرد في الوقت وقال **تسببات**
لا يعيد ثم اشار الى القسم الثاني بقوله **وان كان الجمع**
او فاق به اي لا يحل اسها **بغيره** **وعنه** مما سبق عليه
من سائر الاحكام **التي** **منه** لكل صلاة **جمع** بين الصلاة
المشتركتين الوقت فالظهر والعصر يجمع بينهما **وسد وقت**
الظهر والمغرب والشام يجمع بينهما **عند غيبوبة الشفق**
حيثما اختلف في منتهى وسط فنيل لا يقال جهارها وفي
الدار لا باسكان السين واما وسط بفتح السين فمناه

عدل قال تعالى امة وسطا وقال ابن دبريد يقال وسط
 العار ودسها واختلف في المراد بوسط وقت الظهر قيل
 المراد به وسط القامة لان حقيفة الوسط الضيق وقيل
 المراد به اخر القامة وهو قول سحنون وغيره جمع
 صوريا واستظهر لانه لا ضرورة قد عول في قيام الصلاة
 على السكت الثانية قبل وقتها والضرورة انما هي من اجل
 تكرار الحركة وليوافق قوله وعند غيبوبة الشفق ثم
 انقل بتكلم على عذر من الا عذر المسطرة لفظ
 الصلاة احدهما اشار اليه بقوله **والظهر** اي الذي على
 عليه لا يقضي ما خرج **وقته** من الصلوات المفروقة
 في حال الغزاة قليلا كان او كثيرا **ويقضي** بمعنى يودي
ما افاق في وقته من الصلوات المفروقة والمراد بالوقت
 منها المزمور وهو الفروب في الظهر والعصر وطلوع
 الفجر في المغرب والعشاء وطلوع الشمس في الصبح وقوله
مما قدرت منه ركعة فاكبر من الصلوات بيان المقدر
 من الوقت الذي يلزمه فيه اذ ما افاق فيه وسقط ما
 اعني عليه فيه والمراد بالركعة ان تكون كاملة بعبادتها
 بعد تحصيل ما يكون به اذ الصلاة من طهارة وسر
 غيرة وغو ذلك فاذا اعني عليه ولم يكن صلى الظهر والعصر

وقد

وقد يعني من النهار مقدار خمس ركعات بعد تحصيل
 سرابط الصلاة لم يقضها لانه اعني عليه في وقتها ولو
 افاق وقد يعني من النهار مقدار خمس ركعات فقامها
 لانه افاق في وقتها واذا اعني عليه ولم يكن صلى المغرب
 والعشاء وقد يعني من وقتها مقدار خمس ركعات لم يقضها
 ولو افاق في هذا المقدار فقامها والعذر الاخر اشار
 اليه بقوله **وكذا الحائض** تعذر بمعي القطع حينها
 فانه لا تقضي ما خرج وقته من الصلوات في حال حيضها
 ويؤدى ما ظهرت في وقته مما قدرت منه ركعة فاكبر
 والوقت الذي يظهر فيه اما ان يكون نهارا او ليلا مما
 قدرت منه ركعة فاكبر **فاذا** ظهرت نهارا **ويقضي عليها**
من النهار بعد ظهرها بالمازاد سيدي عيسى الوهاب
 وليس نهارا **يغيرت** اي يغير تأخير ظهرها وليس
 نهارا **خمس ركعات صلت الظهر والعصر** بلا خلاف لانها
 تقدر للظهر اربع ركعات وتذكر العصر ركعة فان قدرت
 منسبين قبل حيضها صلتها اول المترتب ثم تقضي
 الظهر والعصر لانها ظهرت في وقتها وهذا التقدير في
 حق الحائض واما المسافرة فانهما تقدر للظهر والعصر
 ثلاث ركعات لانها جعل للظهر ركعتين والعصر ركعة

١٢٧
 فقيه واذا اعني عليه لم يكن على العصر والعشاء وقد
 يعني من وقتها مقدار خمس ركعات في الاولي اي في
 ركعات لان التقدير بالاولي كما قال ابن كمام وهو

وان ظهرت ليلة وكانت الباقي من الليل بعد ظهرها وليس
تسببها بغيره وان اربع ركعات صلت المغرب والمشا على
قول ابن القاسم بناء على ان التقدير بالمغرب فيكون لها ثلاث
ركعات وتبقى ركعة للمشا وهذا التقدير في حق الحاضرة
واما المسافرة فانهما تتقدم بثلاث ركعات ركعتين للمشا
وركعة للمغرب واما ان كان الباقي من النهار ومن الليل
اقل من ذلك اي اقل من خمس ركعات في المثال الاول واقل من
اربع في المثال الثاني صلت الصلاة الاخيرة فقط الصلوة في
الاول والمشا في الثاني لانها لم تدرت وهي طاهرة الا انها
هذه في حق الحاضرة واما المسافرة فانهما في المثال الاول
كذلك تقضي الصلاة الاخيرة فقط ان ادركت من الوقت
اقل من ثلاث ركعات اما ان ادركت من الوقت ثلاث ركعات
صلت الصلاتين وفي المثال الثاني تقضي الصلاتين او ا
ادركت من الوقت ثلاث ركعات وقد رت بالمشا اما ان
قد رت بالمغرب صلتها اي المشا وما انتهى الكلام على
ما اذا ظهرت نهارا او ليلا انقل بكلم علي ما اذا حاضت
كذلك فقال **وان حاضت بهذا التقدير** يعني تقدير خمس
ركعات للنهار واربع ركعات لليل **لم تقط ما حاضت**
في وقتها طاهرة اخرت ذلك ناسية او عامدة وهي في

العهد

هذا هو الوجه الذي عليه
الشيخ في هذه المسألة
والوجه الثاني في
المسألة الثانية

العهد عامية فان حاضت وقد بقي من النهار ما يسع
خمس ركعات ولم تكن صلت الظهر والعصر لم تقضها الا نهارا
حاضت في وقتها **وان حاضت لا اربع ركعات من النهار**
فاقل الى ركعة ولم تكن صلت الظهر والعصر **وحاضت ثلاث**
ركعات من الليل اي بقي منه مقدار ما يسع ان توقع
فيه ثلاث ركعات فاقل الى ركعة ولم تكن صلت المغرب
والمشا **فصلت الصلاة الاولى فقط** وهي الظهر في
المثال الاول والمغرب في المثال الثاني لانها ادركتها
وهي طاهرة بخلاف الثانية **واختل في حينها** يعني
اذا حاضت لا اربع ركعات من الليل يعني والباقي منه
مقدار ما يسع ان توقع فيه اربع ركعات **فقبل الحكم فيه**
مثل ذلك اي مثلا اذا حاضت ثلاث ركعات من الليل
تقضي الصلاة الاولى فقط وهو قول ابن عبد الحكم
وغيره بناء على ان التقدير بالثانية ووجهه ان اول الوقت
اذا ضاق حتى لا يسع الا احدي الصلاتين فالواجب عليه
انما هي الاخيرة **وبطل الحكم فيه انما ان حاضت في**
وقتها فلا تقضها وهو قول مالك وابن القاسم وغيرهما
وهو المذهب اذا التقدير عند لهم في مشركتي الوقت
بالاولي ووجهه ان اول الصلاتين معا واجب تقديمها على

الاخرى فضلا وجب التقدير بما تم انقل يتكلم على المسئلة
 التي كان حكمها ان تذكر في موحيات الوضوء فقال **ومن اعقب**
بالوضوء وشك في الحدث وكان غير متكلم **ابتد الوضوء**
 وجوبا على المسئلة وان احدث الذي شك فيه رجحا او غير
 وسواء كان الشك في الصلاة او خارجها وفيدنا بغير
 التكلم بها **الشك في** ويعود احترام من التكلم الذي
 كثر منه الشك فانه ياتي على الاول خاطره وقد
 تقدم ان ابن الحاجب اعتمد على هذا وان لم يدونه اليك
 اقتصر عليه في المحقق سقوط الوضوء من غير نظر في حال
 البتة وما ذكرنا من التعميم في الحديث هو قول ابن القاسم
 ومقابله لا بن حبيب فانه قال اذا خيل اليه ان رجلا خرج
 منه فلا يتوضا الا ان يوقن به وان داخله الشك باحسن
 فلا شيء عليه بخلاف من شك مزل بالواحد فانه يعيد
 الوضوء انقل يتكلم على حكم من ترك شيئا من واجبات
 الوضوء او من سئله وان ول على اربعة اقسام لانه اما
 ان يترك عمدا او ناسيا وكلا سئله اما ان يذكره بالقرب
 او بعد الطول والثاني كذا في قال قسام ثمانية اقسام الى
 الاول بقوله **ومن ذكر من وضوئه شيئا ما هو في رتبة**
 يعني من منسوله وهو الوجه واليدان الى الرقبتين والرجلان

الي

الى الكعبين ومسوحه وهو الراس فان كان ذكره له بالقرب
 اعاد بمعنى فعل **ذلك** المتروكة بنية اتمام الوضوء على المش
 وبالفعل ثلثا ان كان معسولا وبالسجدة ان كان مسوحا
 وجوبا لان العرف لا يستقط بالبيان **واذا فرغ من فعل**
 المتروكة **اعاد ما يليه في** ظاهره انه يعيده خاصة مثل
 ان يسي غسل وجهه فانه ياتي به ويغسل اليد خاصة
 وليس كذلك بل يعيده وما يليه الى اخر الوضوء فقول له
 وما يليه يعني ما بعده الى اخر الوضوء استحبابا لا جلا
 الترتيب واختل في حد القرب فغن ابن القاسم هو مرجع
 للعرف وهو المش في كل ما لم يرد من الشارع فيه بخلاف
 وقيل حده ما لم يحو الا غضا في الراس المستدل والعوض المقتل
 والمكان المستدل **ف** وهو المس والقسم الثاني اشار
 اليه بقوله **وان تطاول ذلك** يعني ذكر الحس **اعاد**
 يعني اعاد فعله بنية اتقا **فقط** على المس وقال ابن حبيب
 يعيده وما بعده كالقرب واختاره ابن عبد السلام والقسم
 الثالث اشار اليه بقوله **وان تعمد ذلك** يعني ترك شيئا من
 وضوئه مما هو في رتبة **ابتد الوضوء** وجوبا **ان قال ذلك**
 اي ترك غسل العضو المعسول ومسح المسوح ومنه ما بين
 على ان القوم واجب وسره يوم كل مة وهو القسم الرابع

انه ان تعد ترك ذلك ولم يطل اعاده وما بعده لا جلا للترتيب
فالعهد والبيان لا فرق بينهما في القرب ويغترق في القول
وان كان الذي ترك شيئا مما هو في رتبة من وضوئه وقد صلى
بهذا الوضوء في جميع صور ذلك العهد والبيان القرب والبعد
اعاد الصلاة بعد ان صلى بغير وضوء في نسخة وضوء
والقسم الخامس السام الى بقوله وان ذكر مثل الصلاة
وان شققا وسبح الاذنين الواو فيهما معي او ياتي
ذكر شيئا من سنن الوضوء بعد ان نسيه والحكم في ذلك ان
كان التذكر للمشي **قربا فصل ذلك المشي فقط ولم يعد**
ما بعده على انه يجب لان الترتيب فيما بين السنن والمشي في
غير واجب والقسم السادس السام الى بقوله **وان تطاول**
ذكر ما نسيه من سنن وضوئه **فصل ذلك المشي فقط دون**
ما بعده **ما يستعمل من الصلوات** مثل ان يذكره بعد ما صلى
الظهر فانه يعمل للمصنوع ان يتي على وضوئه واذ صلى
بالوضوء الذي نسي منه سنة ثم **بعد ما صلى به فصل ان**
يفصل ذلك المشي وان نسي ان لا يتي على يمين من الطمارة
ولان الصلاة لا تطل بترك سنن الوضوء ولو كانت كلها
وكذلك سنن الفصل **ج** ما ذكره المصنف انه لا يعيد ما صلى
به وكذلك ولو كان عمدا في احد القولين الاربعة ان القول

الشيخ

الشيخ وان ذكر انما يتناول الناس في محتمل ان يكون مقصودا
ويحتمل ان يكون طرديا والفرق بين الوضوء والغسل وبين
الصلاة الاحتمال وجوب سننهما لقوله عليه الصلاة والسلام
صلوا كما رأيتموني اصلي وصنعوا ذلك في الوضوء لقوله صلى
الله عليه وسلم توفوا كما امرت الله ابن الحاجب ويستحب
للمتقدم ان يعيد الصلاة في الوقتين ابن عرفة ولا يعيد
الناسي اتفاقا وقد علم من هذا الحكم السابع والثامن **ومن**
صلى على موضع طاهر من حصى او غيره وجموع اخر
منه ويروي منها بحاسة سوا كانت رتبة او بآية تركت
بحركته **اولا فلا شيء عليه** اي لا يطل ان صلاة ولا اعادتها
لانه انما حوطب بطهارة ببقية **ج** فلم كلامه بعد الوقوع
والتردد ولا فرق بين ان يصلي عليها ابتداء وبعد ما وقع
ذلك منه وهو يترك في المماثلة يكون بطهارة المسدول
بحاسة فان صلاة باطله باتفاق وهذا ان تحركت
الحجاسة وعلى المشرك لم تحرك لانه حاصل للحجاسة بخلاف
الحصى **والمرتب ان كان مقيما على فراش حصى فلا بأس**
ان يستند عليه ثوبا طاهرا كشيء او يضيء عليه
ولو تحرك النجس على المشرك بشرط في الحابل ان يكون
طاهرا اخر ان من النجس وان يكون كشيء اي صفيقا اخر ان

منها ما يكون في الذي يثنى ظهر كلامه ان الصحيح لا يقتضيه ذلك
وهو ظهر المدونة وتبين ان ذلك عام للمريض والصحيح ونحوه
ابن عيسى وصرح في مشهوره لان بيته وبين السجاسة
حارث بن طاهر وقال في **واما** حصر المريض بالذكر للمصاب ولم يثبت
عليه قوله **وصلاة المريض** الصلاة المفروضة **ان لم يقدر**
عليه القيام فيها المرافعة جميع الفاحشة لا مستقلة ولا مستندة
لغير حب او حايض **صلى جالسا** فذا على المشي والافضل
ان يجلس مترعا في موضع القيام على المشي **ان قدر على**
التربع يعني جلوسه على هذا الوجه على البدن عن
القيام وتبين يجلس كما يجلس في التردد واختاره المشايخ
وعلى الاول يعني جلوسه بين السجدة وبين ان يثني رجله
اليمنى ويجعل يخطو ارضا بغيرها الى الارض كما في التردد وكذا
الافضل في حق المستقل جالسا التربع على المشي لفعله عليه
الصلاة والسلام ذلك **والا** اي وان لم يقدر المريض الذي توفقه
الجلوس على التربع فانه يجلس **يقدر طاقتة** من الجلوس
وان لم يقدر المريض الذي توفقه الجلوس **صلى السجود** اي
فليس من بالركوع **والسجود** برأسه وظهره فان لم يقدر
بظهره او ما برأسه فان لم يقدر برأسه او ما يستطيع ويقنع
يديه على ركبتيه اذا او ما بالركوع واذا رفع يديه

عنهما

عنهما واذا او ما للسجود وضع يديه على الارض واذا ارفع يديه
وضعها على ركبتيه **ويكون سجوده** **اخفق من ركوعه**
استجابا باذن الحاجب وبكره له برفع شيء يسجد عليه فان فعل
جراما لم يبد قاله في المدونة **وان لم يقدر** المريض ان يصلي
جالسا لا مستقلا ولا مستندا ولا مترعا ولا غير متربع
صلى على جنبه **اليمين** اي ويجعل وجهه الى القبلة كما يوضع
في حذوه **وان لم يقدر** ان يصلي **ان مستلقيا** على ظهره
فعل ذلك اي صلى مستلقيا على ظهره ايما ورجلاه الى القبلة
ولا يجوز المكث بمعنى لا يترك **الصلاة** **اذا كان في عقله**
وليس لها **تقدم** ما يتبين من قيام وجلوس واما واضحا
وكما قال قول المدونة ونصها المريض على قدر ما يستطيع
ودون الله يسر وفيها اي يصبر برأسه ولا يدفع الى عيا
ولو كان مضطجعا ومعه شيء من عقله ثم شفع بين ما
ذكر في باب السجود ان في باب جامع الصلاة شيء من سبيل
القيام وهو قوله **وان لم يقدر** **المخاطب** باد الصلاة **عليه**
سما **المخاطب** **اولا** **انه لا يجزى** **المريض** **من بناؤه** **اي**
اي الماتيم **اي** **وقضه** **السجود** **فان لم يجد** **المريض** **من بناؤه**
تربا **تيمم** **بالماء** **اي** **جانبه** **ان كان** **طينا** **اي** **مسي**
بالطين **او** **بشيء طين** **ولكن** **ركب** **عليه** **طين** **وفهم** **من**

كذا به اشياء لا يتيمم بالتراب المنقول وان لا يتيمم بالحائط
 الا مع عدم التراب وان الحائط اذا لم يكن طيبا ولا عليه
 طين لا يتيمم عليه والمشرع جواز يتيمم ارضين فقط على
 الحائط المحرم ثم صرح بمضمون الشرط برباوة ذلك بصلاح
 فقال **ان كان عليه اي الحائط المحرم التي عليه جيب**
اي جيب او جيب فله يتيمم به اي عليه له خولقة
 في ذلك وفي شرح الترمذي ان العرب قولة جيب صوابه
 جيب وقوله جيب صوابه جيبا مذكورة في اليد في الجف العامة
والسائر الركب باخذ اي يفتق عليه **الوقت** المحل
 حاله كونه سائرا **في طين خضيا** وهو ما يخلط
 به ارب حتى يصير حالسا ويتيمم ان يخرج منه في الوقت
 المذكور وهو يتطوع التزول به لكنه لا يجزئ
ويصلي لا جعل تطيع كتابه **فليس له دابة ويشلي**
فيه قايما ويومس بالركوع وبالسجود ويكون اجماعه
 بالسجود **الحق** من اجماعه **بالركوع** واذا اومس بالركوع
 وضع يديه على ركبتيه واذا ارفع رفعهما عنهما واذا اومس
 للسجود او ما يديه في الارض وينوي الجلوس بين
 السجدين قايما وكذلك جلوس الشاهد عما يكون
 قايما واحترى بالحائط من اليابس فانه ينزل ويصلي
 فيه بالركوع

ضد
 الا
 وقال

فيه بالركوع والسجود والجلوس وقولنا يتيمم احترى
 مما اذا يتيمم انه يخرج منه قبل خروج الوقت فانه يوحى
 الى اخر الوقت وقيدنا بقولنا وهو يستطيع التزول فيه
 لقوله **ان لم يتدبر ان يتزول فيه** اي الحائط الحائز خوف
 الفرق **صلي على دابة الى القبلة** بعد ان يوقله وكذا
 ان لم يكن طين وحاف ان ينزل من المصوص والسياء فانه
 يصلي على دابة يومس بالركوع والسجود والجلوس ويرفع
 عماه على جهته اذا اومس للسجود ولا يسجد على
 سرج دابة ولا غيره ويكون جلوسه متربعا ان امكنه
 ذلك وحكم الحائز باخذ الوقت قضي خفي فحكم
 المسافر وانما اقتصر على المسافر لان الحائز فاعا
 انما يكون في السفر ويجوز **للمسافر ان يستقل على دابة**
وسفره حيث ما توجهت به دابة ظاهره سواء احرى
 الى القبلة او لا وهو المشرع وظاهره ايضا جوازه ليدل
 او تها را وهو من ذهب مالت ويكون في جلوسه متربعا
 ان امكنه ويرفع العمامة عن جهته في السجود وله
 ضرب الدابة في الصلاة وركبها وضرب غيرها الا انه
 لا يتكلم ولا يلتفت واحترى بالمسافر من الحائز فانه
 لا يستقل على الدابة واحترى بالدابة من الحائز فانه

لا يتنفل في سفره ما شيا وبجيت ما توجهت من ركبا سفيه
فانه لا يتنفل فيها الا الى القبلة فيدور مع ما على المشرك ولا
فيما ذكرنا مع انه صلى الله عليه وسلم كان يتنفل على الرحلة
قبل اي وجه توجهت ويوتر عليها ولا يصلي عليها المكتوبة
ويشترط في جواز تنفل المسافر على الدابة شرط ان يسهل
يقوله **ان كان السفر سغرا نقص فيه الصلاة** احقر كما
اذا كان السعدون مسافة القصر ومن سفر القصر **ويجوز**
المسافر على راسه ان يسا بالشرط المتقدم وان شاور
على الارض وهو لا فضل اخذ بعضهم من هنا جواز صلاة
الوتر حالسا اختيارا وذهب بعضهم الى المسح وهو الاقرب
اخذ بان حوط لقول النبي حنيفة بوجوبه وحاذر ان الوتر
يجوز للمسافر ففعله على الدابة حتى ان يقوم منه جواز
ذلك له في العرف فرفع ذلك الايهام بقوله **ولا يصلي اي**
المسافر الغرضية **ويكون ان يرتب ان يان مرض** وليله
وما قبله احدث المتقدم ثم استثنى منه سبيله بقوله
الا ان يكون ان ترتب عنه دابة على حالسا اي بما لا يركع
والسجود لاجل مرضه **فليصل الغرضية على الدابة بعد**
ان توفيق له ويستقبل بها القبلة ظاهره كالمختل الجوارح
من غير كراهية والذي في المدونة الكراهية وقيدت بما اذا صلى

حيث

حيث ما توجهت به من رحلته واما اذا وقف له واستقبل به
وصلى فلا كراهية وهذا المقييد بقوله **عن الشيخ** ثم قال
والذي في الرسالة تقييد ما في المدونة واحترز بقوله ان يركع
صلى حالسا اي بما لا يقدر على السجود اذا جلس في الارض
فانه لا يجوز له الصلاة على الدابة اتفاقا ثم انقل يحكم
على مسئلة وان خلاف بيننا وبين ابي حنيفة رحمه الله
نصا في وهو الرعاف في الصلاة وهو الدم الذي يخرج من
الانف فقال **ومن رغو** بفتح العين على الاصح فيه وفي
مفارعه اي خرج من انفه وم حاله كونه في الصلاة
مخرج الدم **فصل الدم** اي يخرج لعسل الدم الذي خرج
من انفه مسكلا فله من اعلاه ثم بعد ان يخرج من غسل
الدم **بغ** بمعنى يسي ولا يقطع الصلاة استجابا على المش
سجل جمهور الصحابة والتابعين وقال ابن القاسم الا فله
الفتح وعلى بان الشاف في الصلاة ان يتصل عليها ولا
يحلها ما شغل كثير ولا انفراف عن القبلة وقال ابو حنيفة
تقبل الصلاة بناء على ان الخارج الخمر ينقض الوضوء حيث
قلنا بالنافله سنة شروط اشار في اثنين منها بقوله
ما يحكم او يثبت على نجاسة اما الاول فظاهره البطلان
ان الحكم مطلقا عند اوجها او شيئا وهو كذلك واسا

الثاني فظهره البطلان ان مشي علي نجاسة مطلقا كانت
 النجاسة رطبة او يابسة اما ان كانت رطبة فتشوق عليه
 وان كانت يابسة كالغثيب فكذلك عند سقوطه وقال
 ابن عبدوس لا يقبل برهم في هذه كلمة في العذرة وما
 ابروان الدواب وابوالها فانه يبيى اذا مشى عليها اتفاقا
 لان الطرقات لا تخلو من ذلك غالبا وميدان قدسية من
 ذلك طلبة الشرط الثالث ان لا يتجاوز زمانه وان تجاوز
 مع ان حكمه مكان بطلت صلته اتفاقا الرابع ان لا
 يسكن بر القبله لعن طلبة اما ان كان استبرأ بها
 لطلب اما فافها لا يقبل قاله الامير الخامس ان يقطر
 الدم او يسيل ولا يتلخ به اما ان ترشح فقط من غير
 ان يسيل ولا يتلخ او يقطر فلا يخرج لنفسه وان كان
 قطرا وسال وتلخ به فسياتي حكمها قريبا السادس
 ان يكون الرعن في جماعة اما كان او ما موما اما الغد
 ففي بناءه فون مشهور ان فاذا استكملت الشروط
 ويبيى **ولا يبيى علي سبعة** معني لا يبيى بركعة
تم بسجدة يبرها وانما يبيى بركعة تمت بسجدة يبرها
 علي ما نقل عن ابن القاسم وهو الذي اقتصر عليه
 صاحب المختصر وقال ابن مسلم يبيى علي القليل والكثير
 كان ذلك

كان ذلك في الاولى وما بعدهما واستظهره ابن عبد
 السلام وعلي المشي لورعن بعد الركوع وقبل السجود
 او بعد ان يسجد سجدة واحدة التي ذلك وابتدا
 القراء وان رعن بعد ان يسجد السجدة يبيى
 عليهما وقوله **ويطهرها** تكرار زيادة في البيان وهذا
 الذي تقدم كله اذا كان الدم كثيرا كما قيد ثابه كلامه
 يدل عليه قوله **ولا يبيى في غسل دم خفيف** **ولا يبيى**
باصابع يبيى يبيى بروس اصابع يبيى السري
 الاربعة وهي الا فامل التوقا فيه وصفة القبل ان يلقا
 اول بروسا يختصر ويقتله بروس الاربعة ثم بعد
 المختصر ينقض ثم الوسطي ثم السابعة فان اراد علي ذلك
 خرج قاله **وقال ق** ونظر قوله الا ان يسيل ويقطر
 مهل اراد ابتداء فيكون بقدر كلامه وليقتله باصابعه
الا ان يسيل او يقطر فلا يبيى في قتله وليقتل في اي
 الما او اما اراد اذا سال او قطر بعد ان قتله فيكون
 بقدر الكلام انه يقتله باصابعه الا ان يسيل عليه
 بالسيل والقطر فلا يبيى عليه بحمل الجرحين ومما اراد
 بقوله ايضا الا ان يسيل او يقطر في الارض او علي
 اصابعه او علي ثوبه اما اذا سال او قطر علي الارض

فانه ينصرف ويصله ويبيني وان سال علي قوله او علي
اصابعه ونحو ذلك لا تملكه العليا بعد ولا يعين عنه فانه
يقطع ومعني ينصرف يعني الي الما فيصله ويبني ان سلمه
شابه واصابعه من القدر الذي لا يعين عنه اذ وقال
ع يعني بالسيل مع الاصبع والمطر في غير الاصبع والسيل
معلوم وهو ان يسيل مثل الخيط والقطر ان يعطر قطرة
ولما كان البناء للمعاني في تقدير القياس عليه خشي ان يتوهم
القياس عليه رفع ذلك التوهم بقوله **ولا ينبغي** ويروي
ولا ينبغي قلبي الاول لا يافيه وعلى الثاني تأهية والفعل
محذوم محذوف الي **في في** مطلقا كذا اوسر **ولا ينبغي** اي
في حديث ولا في غيرهما علي الشر لان الاصل عدم البناء
في الجميع جا ما جاز في الرخا فوبق ما سواه علي الفصل
ولما انتهى الكلام علي حكم من يرتفع مع الامام وكان معه
شي من فعل الصلاة يعني عليه اتفق يتكلم علي حكم من
يرتفع مع الامام ولم يكن بقي معه شيء من فعل الصلاة يعني
عليه وذلك اما ان يحصل بعد سلام الامام وقبله فالاول
ويروى من يرتفع بعد سلام **سلم وانصرف** وانما يصح له
السلام وهو حامل للحجاسة لانه الحق من ذهابه الي الله
ويرجع عنه الثاني اشار اليه بقوله **وان يرتفع قبل سلامه**

اي سلام

اي سلام الا ما **انصرف** الي الما **وعلى الدم** لانه ان لم يخرج
فقد تقدم حل الحجاسة في صلته وقد بقي بعضها ثم يرجع
ليسلم فليس واعاد الشبهة ان كان قد شهد علي نفسه فان
لم يكن شهد تشهد من غير خلاف وسلم فكل كلامه انه يخرج
لنسل الدم ولو كان لما يرتفع سلم الامام وليس كذلك بل
المراد ان لم يكن يسلم عليه بالقراب فان سلم بالقراب فانه يسلم
وينصرف ويجزئ صلته كالمسيلة التي قبلها لانه لم يبق
عليه شيء من فعل الصلاة يحتاج معه البناء عليه ثم انتقل
بشي من يرتفع عن صلته بعد غسل الدم بالشرائط
المقدمة فقال **والمراد** اذ كان في جماعة **ان ينبغي**
ان يرتفع في منزله اي في مكانه الذي غسل فيه الدم ان
اسكنه او في القرب الا ما كان اليه الذي يمكن فيها الصلاة **اذا**
يشترط ان يرتفع في صلاة الامام اي ان يرتفع اليها
بما عليه الظن وقال **ع** فم كلامه انه اذا طلع ان يرتفع
شي من صلاة الامام ولو السلام فانه يرجع اليه وهو كونه
عليه فم المدونة وغيرها وقال **ع** فم كلامه التحيرات
له ان ينبغي في منزله وله ان يرجع الي الجامع وهذا لا يفيق
فقد قال بعد الحق انه اذا تيقن انه لا يدرى مع الامام شيئا
ورجع في غير الجماعة فانها تبطل صلته وقد تقدم من ان

للرب عن ان يبني في مكانه او في كل مكان تملكه الصلاة فيه
 عام في كل صلاة جماعة **الا في صلاة الجمعة** او اذ لم يجمع
 الا امام تركه **نافه لا يبي** فيها **الا في الجامع** مثله في المذونة
 قايلا ان الجمعة لا تكون الا في الجامع ظاهره مطلقا حال تبيته
 وبني عوده الى الجامع حال تبيته لا يلام لا وهو المثل فان منه
 خايل الى الجامع قبل تمام صلاته بطلت جمعة ثم انقلبت
 على مسئلة فقد مت في باب الطهارة وكانه والله اعلم انما
 كرمها لا مطلقا فكل على الرعايا اخذ موق بين سائر الدم
 وكثيره فقال **ويغسل قليل الدم** ظاهره من اي دم كان
 وهو المثل من **التوب** يعني والجسد والبقعة قبل الصلاة فلا
 يجوز دخوله بها معه وهو مذهب المذونة وقيل غسله مندوب
 والمغفرة مطلقا كسائر المغفوات في وجود الصلاة فيه
 وعدمها قال **العز** وقال **ع** يريد يعني التمس بالفصل على جهته
 الاستحباب وكذا قال **ح** وزاد يدل عليه قوله **ولا تضاعف**
الصلاة الا من كثيره قال وهو مذهب المذونة ان يسير
 الدم حد الاثر له فلا يستحب غسله في السارة والكثرة
 مستبورة بغيره وقيل لا وهو المثل واثار ما دل في المسئلة
 الى ان المعتبر الدم من البغلي وفسره ابن رشد في مجهول
 الجلاب بالدايرة التي تكون بياض الذراع من البغلي واختل

في مقدار

في مقدار اليسير والكثير ففي المسئلة من شجاع الشهب
 لا اجيبكم الى التحديد بالدم منهم عند يده بذلك ضلال
 الدم منهم بقصر وتكرار وقد اشار بذلك الى ان المعتبر الدم
 وقال ابن العربي سابق اليسير ما دون الدرهم والكثير ما
 فوقه وفي الدرهم روايتان اهل والمثل التحديد بالدرهم
 البغلي **تسبحة** قوله ولا تضاعف الا يعني في الوقت
 او اصابي بمنا سبوا وان صاب به عامدا اعادة او اعدا على قول
 ابن القاسم ولما كان غير الدم من النجاسات حكمه بخلافها
 له في القرينة المذكورة خشية ان يتوهم ان غيره كذلك
 مرتفع ذلك التوهم بقوله **وقليل كالبجاسة من غير** اي
 الدم **وكثير ما سوا** في غسل قليله وكثيره واعادة
 الصلاة منه في العهد ابد او في الشيطان والعجز في الوقت
 والعجز بينهما ان الدم مما يقع به البلوي ولا يكره ان يحفظ
 منه لان يدن الانسان كالقرينة مملوكة وما يخلو في سائر
 النجاسات او عجز العجز عنهما في الغالب منها ثم انقل
 يتكلم على مسئلة اختلاف الشراح في فهمها **وهي ودم**
البرائيت ليس عليه غسله لا تغسله مسئلة وكثير
 قلعه اذ لا يكره يغار في الانسان مع ان يسير الدم مغفون
 عنه الا ان يتعاضد ويخرج عن العادة فيجب غسله

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय ॥

4

منها قالوا قول الشيخ وفي التكبير في الرفع من السجدة
انه راجع في المسئلة التي حكى ابن الحاجب فيها الاقوال
الثلاثة وانظر قوله فان كبر وهو واجب اليها هل هو عايد
الي التكبير في الرفع او الي التكبير في الخفض والرفع فيكون
اختيارا منه للمسم ويحجدها اي سجدة السلاوة
من قرأها وهو في صلاة الفريضة وصلاة النافلة سواء
كان اماما او فذا وان كره لها لم يهد بها في الفريضة على المسم
ويحرم بها الامام في السرية فاما لم يحرم بها وسجد فقال ابن
القاسم يتبعه ما مومد وقال سمعون لا يتبعه لاحتمال
سهوه ابن خزيمة وثقاع فلا يهد ان لم يتبعوه على القولين
وقال ابن وهب لا تكرر في التمام في الفريضة ابتداء ونحوها
الحكي وابن يونس وابن بشير وغيرهم طابت له صلى الله
عليه وسلم كان بداوم على قراءة السجدة في الركعة الاولى
من صلاة الصبح يوم الجمعة ابن بشير وعلى ذلك كانت
يؤاخذ الاخبار من الشياخل وشياخهم وتعمل في كل وقت
من الليل ومنها ما لا عند خطبة الجمعة وعند طلوع الشمس
واصغر مرها وعند الاسفار فانه يحرم فعلها في هذه
الافات واختلف في فعلها قبل الاسفار والاصغر بعد
ان تقضى الصبح وبعد ان تقضى العصر ففي الموطا لا يجوز

بعد بها مطلقا اسفرت واسفرت اول وفي المدونة يسجد بها
 بعد بها مالم تقصر وتسفر علي شي الشيخ فقال **يسجد بها**
من قبلها بعد السجدة مالم يسجد بالسنن من الاسفار وهو
الغيا وبعد السجدة مالم تقصر بالسنن بالصادق من الاسفار
 وهو الغير لا بها سنة مؤكدة فارقته النوافل المحضة ولا تارة
 شربت بالنوافل المحضة ومكان من يقول بوجوبها والله
 اعلم **باب** **يسجد بها مالم يسجد بالسنن** في بيان فلكل هذه **مسألة**
السنن وختمها وسببها ومحلها وبعض شروطها وبعض ما
 يبطل النقص ومسائل متعلقة بها وفيها قد اشار الي خمسة
 الاول بقوله **ومن سافر** الي قوله حتى يجاء به لم ومعنى قوله
ومن سافر اي قصد سفر في البر وفي البحر واجبا كان السفر
 الحج الواجب او مندوب السفر الحج المستحب او مباحا كسفر
 التجارة **مسألة** **اربعة** يرد جمع يريد وهو اربعة فترسح
 والغريب في ثلاثة اسيال والميل العاد نرايح **وهي** اي الزيادة
 بورد **فما بينة** **واربعون** **سيلة** **فعلية** **ان يقصر** يعني بالباطل
 وسكون العاق وفهم الصاد **العلية** **المضروضة** **المودة** **التي**
 السفر والمقضية لغاها فيه **فليست** **بالركعتين** **الاخر**
فلا يقصر **بها** **لا** **لها** **وتولا** **نقص** **لها** **وقوله** **فعلية** **ان** **القص**
 واجب في السفر وهو احد اقوال اربعة ومخرج به في باب

قوله وحكمها اي السنية وقوله وسببها
 وهو السفر الذي عدوه في قوله ويحتملها
 اي ماله السفر زاد ما لم يجره
 الاول بقوله **ومن سافر** الي قوله حتى يجاء به لم ومعنى قوله
ومن سافر اي قصد سفر في البر وفي البحر واجبا كان السفر
 الحج الواجب او مندوب السفر الحج المستحب او مباحا كسفر
 التجارة **مسألة** **اربعة** يرد جمع يريد وهو اربعة فترسح
 والغريب في ثلاثة اسيال والميل العاد نرايح **وهي** اي الزيادة
 بورد **فما بينة** **واربعون** **سيلة** **فعلية** **ان يقصر** يعني بالباطل
 وسكون العاق وفهم الصاد **العلية** **المضروضة** **المودة** **التي**
 السفر والمقضية لغاها فيه **فليست** **بالركعتين** **الاخر**
فلا يقصر **بها** **لا** **لها** **وتولا** **نقص** **لها** **وقوله** **فعلية** **ان** **القص**
 واجب في السفر وهو احد اقوال اربعة ومخرج به في باب

قوله وهو احد اقوال اربعة
 مستحسن وسببها وهو السفر
 واجبا او مندوبا في السفر
 ليس من شرطها البنية ولكن
 من شرطها البنية او المندوب
 هو الذي هو السنية او المندوب

جل

جل حيث قال والا قصر فيه واجب واولها عبد الوهاب
 بوجوب السنن وهو المستحسن والمقصود وطا احدهما ان تكون
 المسافة المذكورة مقصورة في ذهابا ابتداء سفره وقصة
 واحدة فلو لم تكن مقصورة مثل ان عشي في طلب حاجة
 له فليكن انما امامه قامة لا يقصر في ذهابه ولو متى
 اربعة يرد ويقصر في رجوعه ثانيا ان يكون السفر مباحا
 يعني ما دون ما فيه فيندخل فيه الواجب والمستحب والمباح
 ثانيا انما علي ما قال في النخبة ان لا يقصر في عقيم المقام
 في الكتاب يتم وراه ان اربعة ركعة الي ان قال فان ادرت
 اقل من ركعة قال مالم لا يتم تراها علي ما فيها ايقم
 عن الكتاب لا يقصر حتى يسجد بركعتين في سائر السجرات
 بقوله **ولا يقصر حتى يجاء** **وزيوت المخرج** **كلم** **كلامه** **سواء**
 كان الموضع موضع جعة او لا وهو كذلك علي المسح بقوله
وتغير خلفه ليس بين يديه **ولا يجد ايه** **منها شي** **يكره**
 مع ما قبله زيادة في البيان فكله يقول وذلك بان يقصر
 خلفه ليس بين يديه ولا يجد ايه منها شي اي ليس امامه
 ولا عن يمينه ولا عن شماله منها شي ولما بين مسددا
 القصر انقل بين منتهاه فقال **ثم لا يتم حتى يرجع** **ايها**
 الي الي السجدة **او يقصر بها باقل من الميل** **واستكمل** **الخط**

قوله لا يمتد مقصودها ان الغرض
 مني الاشارة فانه من الغرض والى

من
قوله وان نوري المسافر الى ابي قبل الدخول في الصلاة
واعاد ان يبيت في الاقامة تكونت اما بحقيقة
يوظنا او بشك واما لو ظن بعدم الاقامة
فذلك المصحة فانه يقصر فيه بعض
الشيء واما ان نوي ذلك في مكان على
ركعة فبدله بشيئين او لم يجزه الا
خضرية ولا سقية ثم عدلها خضرية
واما ان نوي الإقامة بعد ما اعادها
في الوقت خضرية اني ندبا اهر عدو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

النية والفعل والعصر فرفع ينقل عنه شيء واحد واخذ
منه ايضا انه اذا اقام من غير نية يعبر بآدم ناو بالسفر
واستثنا من كون نية اقامة اربعة ايام بطل حكم
العصر في المسكن الاقامة بداء الحرب فانهم يعفرون
ولو نوا اقامة اربعة ايام فأكثروا في المدونة والعسكر
يعيم بداء الحرب يعفرون وان طال مقامه واستدام الحرب
كثيرهما وما يقطع الفصل بغير العلم بالاقامة عادة فالعلم
من عادة الحاج اذا نزل العقبة او دخل مكة ان يقيم
اربعة ايام لان العلم بهذه الاقامة كاف في الابطال
ولو لم ينو الاقامة ثم انقل يتكلم على المسائل المتعلقة
بصلوات السفر وهي اربعة لانه اذا انجز في السفر ثمارا
قبل ان يصلي الصلوتين المستكرهتين الوقت وامان يدخل
الحجر فثمارا قبل ان يصليهما وامان بعد خل بيده قبل ان
يصليهما وامان ان يخرج بيده قبل ان يصليهما وقسم الاول
على قسمين لانه اذا انجز وقد بقي من الثمار ما يسع
من الصلوتين معا ولا وقد اشار الى الاول بقوله ومن
خرج اي شرع في السفر والاحال انه لم يقل الفطر والعصر
وقد جرت من الثمار قد كذا في ركعات صلواتها سفرين
اقتا فان كان تركها ما ساءا وعلي المصوم ان كان تركها

فأمرني باسمي إليه وقد خرج في باب جهنم فقال وصلاة
 الجمعة والسعي إليها فربطه دل عليه الكتاب والسنة والجماعة
 أما الكتاب فعليه تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تؤدوا صلاة
 من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله **ل** قال ما كنت السعي
 في كتاب الله العمل والفعل إلى أن قال فليس السعي الذي ذكره
 الله تعالى في كتابه السعي على أن يقدم وإنما معنى الفعل
 والفعل وقال **و** المراد باسمي ربنا الشيء وهو ذكره
 في الخوض رخصي لو كان في المسجد لا يجب عليه وإنما يجب
 السعي بالجمعة ولم يجب في غيرهما لأنه لا يكون إلا في الجامع
 وأما غيرهما فلا يختص بموضع وأما السنة لما في سلم من قوله
 صلى الله عليه وسلم تقوم خلق من الجمعة لقد هممت
 أن أمر رجلاً فصيلي بالناس ثم أخرج علي رجالاً يختلفون
 عن الجمعة يومئذهم وإنما الإجماع فقال **ل** أن خلاف بين الأئمة
 أن الجمعة واجبة على الأنبياء والسعي إليها إنما يجب
 حيث لا مانع فإن كان مانع سقطت وهو أشياء منها
 ما يتعلق بالنفس كالمرضى الذي ينبغي تحريمه مع الأتيان
 إليها ومنها ما يتعلق بالاهل مثل أن يكون قد اشتد
 بأحد أبويه المرحوم أو اختل أو خشي عليه الضيعة
 ومنها أن يخاف على ماله من سلطان أو سارق أو حريق

الجمعة واجبة على كل مسلم بالغ عاقل قادر على العمل
 في يوم الجمعة من غير عذر شرعي أو طبي
 أو اجتماعي أو مالي أو غير ذلك مما يبيح
 الغياب عن الجمعة

ومنها

ومنها النظر الشديد في الوضوء والكثيرون منها أن يكون معسر
 وخاف أن يجلس إن ظهر ومنها أن يكون من الأعداء
 المسيحية المختلفين عن الجمعة والجماعات العرس على المشركين
 ذكر أن السعي إلى الجمعة واجب بين الوقت الذي يجب فيه
 فقال **وذلك** أي وجوب السعي إلى صلاة الجمعة على من
 قويت دأبه أن يكون **عند جلوس الإمام على المنبر** ليس
 التيم وفتح الموحدة ولو أقصر على هذا لاعتناء عن قوله
واخذ بصفة الفعل بفتح الخاء والذال المعجمين بمعنى
 شرع **المودون في الزمان** وفي بعضها واخذ بصفة
 وجه المودون على الإضافة وتفيد تأخير قويت احتزام
 من بعد ذلك فانه إنما يجب عليه السعي في مقدار ما
 يصل فيه عند الزوال يدل عليه قوله بعد ويجب السعي
 إليها على من في المص ومن على ثلاثة أهاميل منه فإني
 لا نداء إذا كان لا يسعي حتى يجلس الإمام على المنبر فلا
 يصل إلا إذا لم يفرغ من الصلاة واخذ من قوله عند
 جلوس الإمام أنه لا يجب حضور الخطبة من أولها لأنه
 إذا كان السعي حينئذ يجلس فليعلم أنه يفوته شيء من
 الخطبة ولما تقدم له ذكر الزايف وكان للجمعة إذا نادى أحدها
 لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والآخر في زمنه

ابراهان يمين ذامن ذاق قال **والسنة المتقدمة** ان
يجمعوا بمعي يرتفعوا اي المودون **حيث** اي حيث
 جلوس الامام علي المنبر **علي الثاني** اي ان اراد با
 لسنة المتقدمة سنة الصحابة اذ لم يكن في زمانه علي
 الله عليه وسلم سائر واقفا كانوا يودون عند باب المسجد
 قال **وفي كلام** مخالفة له نظره **ويعزم** **حيث** اي
 حيث الاذان بين يدي الامام **البيع** لقوله تعالى وذكر
 البيع فان وقع البيع بين اثنين فلهما الجمعة واحدهما
 فصح فان فاتت الجمعة حين قبضه **كذلك** **يحرم** **حيث**
لما **يشغل** **بفتح** **الياء** **والعين** **عن السفر** كالاكل والحياطة
 والسفر **وبهذا** **الاذان الثاني** في الاحداث هو الاول في
 الفعل **احدته** **هو** **امية** يعني عثمان بن عفان رضي الله
 عنه وهو اول امراء بين امية ولو مرجع باسمه لكان اولي
 لانه انشأ في القسدا وسماه محمدا لانه لم يكن في الزمان
 الاول واعلم ان الجمعة لها شروط وجوب وشروط اداء
 والفرق بينهما ان شرط الوجوب ما يقع بها الذمة ويجب
 على المطلق تحصيلها وشروط الاداء ما يقع بها الذمة
 ويجب على المطلق تحصيلها والاولي عشرة الاعلام بدخول
 وقتها والاعلام هو الميعاد والقيل والذكر به والحركة والاقامة

والجمعة والقرب بحيث لا يكون منها في وقتها على أكثر من
ثلاثة أميال ولا سلطان والثانية أربعة الأمام والجمعة
والجامع والخطبة وقد ذكر الشيخ بعض هذه الشروط ولم
يذكر بعضها من بعض فقال **والجمعة يجب بالمصر والجمعة**
أما الأول فظاهره على أبي حنيفة أن الجمعة لا تكون إلا في
الامصار ومما ذهب إليه وان يكون بالمصر الإمام في
الذي يقيم الحدود ومذهب ما انت انتها تكون في المصر
وفي القرى المنفصلة البيان وفي الاختصاص فعلى الأول
لا بد من تأويل قول الشيخ يجب بالمصر بأن يقول يريد
أو بالقرى المنفصلة البيان وكثيرها وأما الثاني فشرط
إذا وشرط صحة الخطب وإن عدد محصور للجمعة عند
ماله وإنما المطلوب من يستقل بنفسه بدفع من يعقده
ويساعد بعضهم بعضا في المعاش الحاجي وغيره وهذا
أما هو شرط في الجمعة تقام وأما بعد ذلك من الجمع فلا
يشترط فيه هذه الجماعة المنصوصة بل يجوز بالأي عشر
ربحان باقين لقام الصلاة مع الإمام ويشترط فيهم أن
يكونوا الحرار بالفتن ثم أشار إلى شرط آخر فقال **والجمعة**
فيها أي الجمعة وجبة على المشرط في صحة الجمعة لأنه
لم يفسد أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بها ليلة خطبة فاد

لزمها لا يفتح الجمعة فاذا اتموا بغير خطبة اعادوا في الوقت
فان لم يعيدوا حتى يخرج الوقت فانهم يعيدوا **واظهر**
ولم يفتح الخطبة ثم روي عنهما ما اشار اليه بقوله **فصل**
الصلوة لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فاستموا في الاذان
والاذان للترتيب والتعقيب ولفعله عليه الصلاة والسلام
وفعل الخلفاء بعده والتابعين فان جهرل وصلي بهم قبل
الخطبة ثم خطب اعاد الصلاة فقط ومنها ان يكون
بعد الزوال فلو خطب قبله اعادها فان لم يعيدها فلا
يجزئ به فقول الشيخ قبل الصلاة يعني بعد الزوال ومنها
ان يكون بحضور الجماعة التي تنفقد بهم الجمعة ومنها
ان يكون اثنين على المستم فان خطب واحدة وصلى اعاد
الجمعة وكذلك ان خطب خطبتين ولم يخطب من الثانية
سأله قدم وبالي لم يجزئهم واقل ما يجزئ في الخطبة على
المستم ما يقع عليه اسم الخطبة عند العرب فانهم لا يسمون
لم يجزئهم وقيل ان اقله حمد الله تعالى والصلاة والسلام على
نبيه صلى الله عليه وسلم وتذير وتبشير ونحو ذلك
يُسَمَّى على انه لا خلاف في الفصحى انه فعل ما قاله في القول
الثاني ومهل يشترط في صحتها الظاهرة قوله ان شهرين
ويؤكد اي يعتمد الاتمام في قيامه خطبة استجابا

بيده

بيده اليمن **علي** قوسا **وعنه** ابن العربي ولا يقال
عقاة وهو اول كمن سمع بالجمعة او سبق وكونه لفعله
عليه الصلاة والسلام والخلفاء **فصل في اولها**
اي الخطبة **وفي راسها** اختلق في هذا وفي القيام لها
لذي قاله الجاهل من ان ذلك الخطبة واجبة طاروا قال اي
رها من ان المستم ان الجاهل من الاول ليس بستم وفي صحة الخطبة
لانه انما كان للذان وستم الجاهل سنة الجاهل من الثاني
ومقدار الجاهل من الوسط منذ امر الجاهل من بين السجدين
والانصاف في ذلك ستم امر العمل على ذلك في جميع الامصار
والانصاف منذ زمانه صلى الله عليه وسلم اي راسها
جرا واخذ من قوله **وتقام الصلاة عند ركعتي** اشترط
ان تقام الصلاة بالخطبة ويسير الفصل عفو خلاف كثيره
والمطلوب ان يكون الذي خطب هو الامام فان طرما عيى
امامه كحدثا او رجلا فان كان الجاهل اقامه يستحق
انصافا وان قرب فكذلك عند ما انت وحيث يستحق
الله وانه يستحق من حضر الخطبة واذا ذكر منسية بعد
ما خطب صلاة ركعتي الجمعة ولا يلى عليه ثم انشأ بكلم
على سنة صلاة الجمعة فقال **ويصلي الامام ركعتين**
انصافا فان مراده بطلان وان مراده بغيره في حكم الزيادة

في الصلاة واختلاف هل هي ظهر مقصورة او صلاة قائمة
بنفسها ففي الاول ينوي انما ظهر مقصورة وعلى الثاني
ينوي صلاة الجمعة ولا بد ان ينوي الامام الامامة والا
لم يجزه ويجب تعجيلها في اول الوقت فان اخرت جانبا
ما لم يخرج وقتها برززم لم يجز ان اوله تروا الشمس ولم
استداده الى المغرب وصلة القراءة في ركعتي الجمعة انه
يجزئها بالقراءة اجماعا **يقول في الركعة الاولى بعد الفاتحة**
بسم الله الرحمن الرحيم وعرض قوله وهو بان القراءة فيها
بصورة الجمعة مستحبة طائفة من احكام الجمعة ولان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها في اول ركعة **ويقول**
في الركعة الثانية بسم الله الرحمن الرحيم **قال حديث الثانية**
وتقرأها وهو يجمع والتأنيون وما ذكر ان السعي واجب
شرع يبين من يجب عليه فقال **وجيب السعي بها علي**
من في المصنف اتفاقا اذا وجدت فيه شروط الجمعة ولم يمنعه مانع
شرعي وكذا لا يجب علي من هو خارج عن المصنف اذا كان
علي ثلاثة اميال منه اي من المصنف ظاهره ان صيد الثلاثة
من المصنف وهو قوله ان عبد الحكم وصدر به اني الحاجب
وقيل سجد وبها من المسجود وهو قوله عبد الوهاب وغيره
وصدر به صاحب العمدة واستظهر لان التخييد بالثلاث
للسماع

للسماع والسماع انما هو من المنابر وفي قوله فاقول ان الثلاثة
اميال تحديدا فلا يجب من زاد عليها ولو قلت الزيادة وهي
رواية اشبه ومذهب ابن القاسم ان الثلاثة تقرب
فوجب علي من زاد عليها زيادة يسيرة ثم اشار الى بعض
شروط الجمعة فقال **ولا يجب علي مسافر اتفاقا** **ولا علي**
اهل بيته عن ساكنيها وانما خرج بهم وان دخلوا في اقله
لما يؤمهم من اقامتهم هناك ثلاثة اميال لم يمسهم الجمار
واما ساكنيها فوجب عليهم ان كان فيهم عدد تنفذ بهم
الجمعة كانوا حياجا او لا **وكذا لا يجب الجمعة على عبد**
علي المشرك ولا علي امرأة ولا على صبي اتفاقا فيهما والاصل
فيما ذكرنا من رواه الطبراني في الكبير من قوله صلى الله عليه
وسلم الجمعة واجبة الا على امرأة او صبي او مريض او عبد
او مسافر وما كان يعفى من تقدم ممن لا يجب عليه الجمعة
اذا حضرها وصلاتها اجزأت عن الظاهر به عليه بقوله
وان حضرها عبد وامرأة او مسافر فليس عليها يعني
وجزئته عن الظاهر اما المبدف باتفاق ويجب له حضورها
اذا نهى له سبده يشهد الخير ودعوة المسلمين واما
المرأة فكذلك تجزئها اتفاقا وصلاتها في بيتهما افضل لهما
واما المسافر فتجزئ عنه ماله وقال ابن الملاح في نال تجزئ

لانه غير مخاطب بها والفتل لا يخرج عن العرفي ورد بالانفاق
في المرأة والعبد على الاجل ولما ذكرنا المرأة اذا حضرتها
تقبلها بين موقفها بقوله **ويكون النسا خلق مصون**
الرجال ولما اورد كلامه ان المرأة تخرج الى الجمعة مطلقا
وعني بها رفق ذلك التورم بقوله **ولا يخرج اليها** اي الى الجمعة
الجمعة **اشارة** وهذه التسمية على حرمة الكراهة لان تكون قائمة
في الجمال فخرجت خروجها وخرجت من كلامه ان الحائض تخرج اليها
ثم انتقل بكلامه على شيئين واجبين كان المناسب ذكر
عند الكلام على الخطبة لانها يتصلان بها احدهما انما
اليه بقوله **ويست** بالنسبة المنقول الى كيب النقصان وهو
السكون على كل من شهد الجمعة لاجل سماع **للامام** وهو في
حال **خطبة** الاولى والثانية وفي الخاتمة من بينها مطلقا
سواء سمع الخطبة او لم يسمعها سب الامام من ان يجوز سبه
او مدح من ان يجوز مدحه وقال ابن حبيب يجوز الكلام
او تكلم الامام بما لا يجوز ومثوبه التكلم والتقر عليه ما
المحقر ولا يثبت عاطسا واذ عطس اعطس **عند الله** سراج
في نفسه لولا رد سلك ما ولا يحجب من تكلم ولا يشرب
لما والاصل فيما ذكر قوله تعالى واقرء القرآن فاستمعوا
له وانصتوا على احد التفسيرين انها نزلت في الخطبة وقوله

وقال

صلى

صلى الله عليه وسلم في الفصحين اذا قلت لصاحبك انفت
والامام فيمكنه بطلت يوم الجمعة فقد لقوت سمي الامس
بالمرور في الفواقي في اولي والنفو الكلام الذي لا خفيه
وظهر كلام الشيخ ان الكلام بعد الفراغ من الخطبة بين
الغزول من المنبر والصلوة حايرو وهو مذهب المذوثة
ويجوز الكلام في حال الخطبة في سائر ما منها المذكور القليل
عند سببه والتاسي عند سماع الخطبة بمغفرة الحاجة
من النار والقود عند سماع ذكر النام والشايطين والصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكره كل ذلك سر على
الفصح والشي الثاني اشار اليه بقوله **ويستقبل**
اي الامام **الناس** بوجوههم وهو في خطبة وجوبا وظن
كلامه سوا كانوا في الصلوة الاولى او في غيره وهو مذهب المذوثة
عند بعضهم وحكي ايضا ان الصلوة الاول لا يلزمهم ذلك
فان استقبلوه فلن شي عليهم ثم استقل بكلامه على بعض
ادب الجمعة فقال **والفصل** اي لصلوة الجمعة للايام
واجب وجوب السنن يد عليه قوله اخر الكتاب وعمل
الجمعة سنة اي مؤكدة فعل عليه ما قال منها هذه
تفسير تلك وتلك تفسير هذه والصحيح عند اكثر
ان سبه الحرم على حقن الجمعة فمن انجب عليه لا يؤتم

به اذ لم يبرم ساب حضورها وظهر المدونة انه يغفر اليه
 وفتح لانه يقيد ووقفه قبل صلاة الجمعة فلا يجزي قبل
 طلوع الشمس بل خلا في ولا بد من اتصاله بالروح على المشر
 وفهم من المدونة ان التراخي في السير لا يقرب من صلاة في الكثير
 فانه يبيد معه وصفته كصفة غسل الجنابة **ومن الادب**
التي هي وسيا في تغييره وحكمه انه **حسن** اي سجد
 لانه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه رضوان الله
 عليهم كانوا يتوضون بالمسجد في هذه الوقت **في كل** ما
 تدافع لانه قال والتمس يحيى حسن وهو المشي في الهاجرة
 ثم قال **وليس** **في اول النهار** والهاجرة لا تكون
 في اول النهار والجواب ان نقول التماس يطبق على المشي
 في الهاجرة ويطلق على التكبير وعلى الثاني يحمل قوله الشيخ
 كانه يقول ليس التكبير المستحب في اول النهار وانما هو
 بعد الزوال واماني اول النهار مكرره **ومن الادب**
 الطيب واليه اشار بقوله **ويستحب** اي يستعمل الطيب
لما اي للجمعة استحبابا من يحضرها من الرجال ووف
 النساء مما خفي لونه وظهرت راحته كالسنة ويقصد
 به امثال السنة ولا يقصد الخمر والرياء من الادب
 التحمل بالناس واليه اشار بقوله **وليس** **حسن** ثيابه

اي ما

اي ما عيده الناس حنا اختار من ان تكون عنده
 حسنة وليست حسنة عند الناس والثياب الحسنة
 في المشرع البياض والاصل فيما ذكر ما رواه ابو داود ومن
 حديث ابن عمر مرقه رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة وليس من
 احسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم اتى
 الجمعة ولم يخط اعناق الناس ثم يصلي ما كتب الله
 عليه ثم انصت اذا خرج امامه حتى يغفر من صلاته
 كانت له كفارة لما بينهما وبين حفته التي قبلها قال
 ويقول ابو هريرة وزيادة ثلاثة ايام يقول ان
 الحسنة نسيئة امثالها ومن الادب ما اشار اليه
 بقوله **واحب** **الياس** اي الي المالكية **ان ينصرف** مصلي
 الجمعة **بعد فراغها** **ولا يتنفل في المسجد** طاهره اماما
 كان او قضا ما مومنا وهو كذا في الاول **تعاقا** وفي الثاني
 على احد قول المدونة ان الشغل في الجمعة في المسجد
 مكرره ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما كان اذا صلى
 الجمعة انصرف فضلي ركعتين في بيته ثم قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك بهذا الحكم **السنن**
 بعد ما وما قبلها فيباح الحمام ومون الامام والاول

قولها كذا الله الى من اخبر بالسجد والادب بالكتب الادب
 اي في حلالها امره الكتاب اهتدوا به

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقد كلام الشيخ انه عام السبع الوقت ام لا وليس هو على

فأمره وأما يعني به عند وخوله الخطبة يدل عليه قوله

وليف اي يصدق المبر كما يدخل اي وقت دخوله واما

فَلَوْلَا فَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ يَوْمَئِذٍ اِنْ اَتَى قَبْلَ الزَّوَالِ اِنْ

يُشَلُّ فِي السَّجْدَةِ وَكَذَا بَعْدَ الرُّوَالِ إِذَا لَمْ يَرِدْ أَنْ يَحْبُطَ

وَسَلِّمْ عَلَيَّ النَّاسِ حِينَ دَخَلَهُ وَلَا يَسْلَمُ إِلَّا بِأَمْرِي

المبرور من الاداب المستحبة في السار والافانم

وَلْتَوَالَيْبُ وَالْإِسْتِدَارَةُ أَحْجَابُ وَالسَّوَالُ وَالْمَسْئَلَةُ

ما وردني ذلك من الاخبار والله اعلم

بيان صفة صلاة الخوف وهي الصلاة المكتوبة بحضرة

وقتها والمسلمون في مقاتلة العدو وفي جرح استم ولم

بذكر الشيع حكمة ما يتنا وذكره في باب حمل فقال وحله

النفوق واجبة يعني وجوب السنن وقال ابن المونري

三

رفعة واققر عليه صاحب المحقر صدق الرفعة

عليها وهي الشروع بعد رفع قيام المانع المحرم والدليل

عَلَيْ سُبُوحٍ حَكِيمًا وَأَمْرًا غَيْرَ مَسْخُوفٍ الْكِتَابُ قَوْلُهُ تَعَالَى

وَاذْكُرْ فِيهِمْ قَاتِلَ لَهُمُ الْكُفَّارَ وَالسَّافِلِينَ

احادیث فضیله و الإجماع فقد فلاها بعد موته قلی

الشيخ عليه وسلم جامعة من الصحابة منهم علي بن ابي طالب

رفي الله عنه وأبواموسي ولم يذكر ذلك عليهم أحد من

الصفحة رقم فواته عليه السلام اجمعين وتفضل في السور

جماعة وفرد به وقد بدأ الكلام على مستها في السمر

جماعة لان الحق غالباً انما يكون في السرفقات وقلة

الخوف اي وصفها في حال السر ان المسلمين اذا خاطبوا

العدو اوفوهم والاراد بهم الكفار لان قتالهم هو محله

الرفقة وقال عليه قاتل المحاربين ان تقدم الامام

بغاية ويدع غاية موجبة المدف طاهره كالحق

كان العدو في وجهه القبلة أولا وهو كذلك وقم كلاهما له

لا يشرط تساوي الفايدين في القسمة وفي الخصم على

ما قال الباطني شأ وبهما قال ومما ظم إذا كان العدو

بِإِلَهِ الْفُتُوخِ وَإِنَّا أَقْبُولُ بِأَقْلَمٍ مِنْ ذَلِكَ فَيُفْهِمُكَ لَا

لوقى علي هذا الوجه فانظر ذلك الله وعلي الامام في

أقول في قوله فاقطعوا

أفمن سألني عن قولهم فاعلموا أن ذلك المسيح عدمه ضلوا في الظلمة ففتق

قوله وهو المشروع أي الحكم المشروع لعدم إعمال البتة
فإنه مشروع لعدم إعمال الأصل في قوله مع قيام المانع
اليمين أي مع وجود اليقين وهو الأصل في البتة مع
تقوى هذا وهو المشروع لعدم إعمال التيمم مع
قيام اليقين وهو أنه تفصيل عن الصلوات المشروعة

ای اعتقاد واضع

الناس قبل ان ياخذوا في الصلاة كيف يبرها خوفا من ربه
 الخليل لعدم الفقه اكثر الناس لها فبعد ذلك **يصلي**
الامام بطائفة ركعة ثم يثبت قايما ثم ينظر الثانية تنافا
 وهو مخير حينئذ بين الدعاء والقراءة والسكون **وما الطائفة**
التي صلوا معه قائمهم يصلون لانفسهم ركعة ثم يسلمون
فبعد يسون يقفون مكان اصحابهم مواجهة العدو **ثم**
تاتي اصحابهم فيخبرون خلق الامام فيصلي بهم ركعة
الثانية ثم يشهد الامام ويسلم على من معه ان الذين
يصلون معه الركعة الثانية يقفون ركعة الاولى التي
قامت معهم وينصرفون وقوله **ركعة الفصل في صلاة**
الفرقة كل ما يتوحيه لقوله الا تعرف فانه اي الامام
يصل بالطايفة الاولى ركعتين ويشهد فاذا تم تشهد
ثبت قايما على المن وتسير الى الطائفة الاولى بالقيام فاذا
تموا صلاتهم لانفسهم ثم يشهدون ويصلون وينصرفون
فيقفون مكان اصحابهم ثم تاتي الطائفة الثانية فيخبرون
خلعه ويصلي بهم اي بالطائفة الثانية ركعة ثم يشهد
ويسلم ثم يقفون لانفسهم الركعتين اللتين قامتهم بالفاخرة
وسورة ثم ينصرفون والامام في حال قيامه لا ينظر الى الثانية
مخبرين ان يسكت او يدعوا ولا يقرئ وانما خير في القراءة في
 قيام

قوله
 فانما تشهد ثبته قايما الا وقيل جالس عليه
 في صلاة الاولى بنهاية تشهد كما في تنبيههم
 فانما يشاركت او جهره باثرة فقول الشافعي
 الخ انما يظهر على هذا القول الضيف الذي
 في الصلاة الاولى بنهاية تشهد كما في تنبيههم
 فانما يشاركت او جهره باثرة فقول الشافعي
 الخ انما يظهر على هذا القول الضيف الذي

قيام الثانية دون الثالثة على المشي لانه في الثالثة
 يقرأ بالقرآن فقط في حوزة من قرأها قبل مجيء الثانية
 واما في قيام الثانية فانه يقرأ مع ام القرآن سورة فبعد كونه
 قبل فراغ القراءة **تسبيل** ان الاول الكيفية التي ذكرها
 الشيخ هي المشهورة من قول مالك ومحقق فعلها عن النبي صلى
 الله عليه وسلم ولها سلطان ان يكون القتال جارا او قلوب
 كان حراما لم يكن وان يكون الذين صلوا مع الامام يخلصهم القراءة
 فلو كان العدو وجبت لا يقاوموه لمصلحة لم يكن الثاني
 اذا انقطع الخوف في أثناء الصلاة انما على صفة الامن
 واذا حصل الامن بعد الصلاة لا اعادة عليهم ومروءة
 وحز الكلام على صفة صلاة الخوف في السور جماعة ثمانية
 وثلاثية واما قسمها في الخبر فاشترطها بقوله **وان**
صلى الي الامام بهم اي بمن معه في الصلاة الخوف
صلى بهم في الظن والعصر والشايط الطائفة ركعتين
ان قيل هذا ان كانوا مطلوبين واما اذا كانوا غير مطلوبين
 فلا وعبارة الجلاب اكثر قايمة من عبارة الشيخ وفيه
 اذا نزل الخوف في صلاة الحضر لم يجز قصر الصلاة وجاز تركهم
 فيها فيصلي الامام باحدى الطائفتين ركعتين ويجلس
 ويشهد ثم يسيروا بالقيام للاتمام وقد قيل انه يقوم

قوله
 في الصلاة الاولى بنهاية تشهد كما في تنبيههم

قوله ان ثانوي مطلوبي اي طائفة من السورة

اذا قضى تشهد و ينظر امامهم وانما فهم ومحمدا الاخيرين
 وهو قائم يعني ساكنا وداعيا لا قاريا ثم يصلي بالعائنة
 الثانية الركعتين الباقيتين ثم يسلم وينصرف ويتقرب
 ما فاتهم بعد سلامه وقد قيل ينظرهم حتى يقفوا ما فاتهم
 ثم يسلم ويسلمون بسكته واحدة وان كانوا هموا **ولكل صلاة**
 مما تقدم في السجود والخضوع جماعة **اذا ان وقامة** لان كل صلاة
 ومن جملة ما اذا ان وقامة ثم اشار الى صفة صلاة الخوف
 فرادى فقال **واذا اشتد خوفك عن ذلك** اي عن الصلاة
 جماعة على الصفة المتقدمة **صلوا في حركتها** اي فرادى
بعد رفاقتهم فان قد روى على الركوع والسجود فقلوا ذلك
 وان لم يتدبروا على شيء من ذلك صلوا ايما يكون ايما وهم
 للسجود اخضعوا من الركوع **شاة** اي على ركعتين **وتجاء**
 على الخيل والابل حال كونهم **يا شين** و **يا عيين** اي جاريين
ستقبل القبلة او ينظر مستقبلين ثم لا اعادوا عليهم
 اذا اموا الى الوقت ولا بعدة ولا فصل فيما ذكره قوله تعالى
 فان خضعتهم ورجال او ركباناً وقوله تعالى فاذا ركروا الله قياماً
 وقعوداً وعلي جوبكم فاذا اطعتم فاقموا الصلاة فامر الله
 تعالى ان تصلي الصلاة في وقتهما على حسب الحال وفي كل حال
 قال النبي صلى الله عليه وآله اذا اشتد الخوف صلوا رجالاً قياماً

على قدر

على اقدامكم او ركباناً مستقبل القبلة او غير مستقبلين
 قال تعالى لا ابرئ عبيد الله فذكر ذلك لانه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والله اعلم **باب** **مسألة العيدين** العطر والافحيا وفي بيان وقت الخروج
 اليها وكيفيتها وبيان الطريق التي ترجع منها وبيان
 ما يفعلها ويقولها عند خروجه اليها وفي بيان كيفية التكبير
 في **ايام منى** وبيان الوقت الذي يقع فيه التكبير من ايام
 منى وبيان ما يستحب فعله في يوم العيد وسمى عيد
 تقاولا لانه يقول بخير على من اوردك من الناس كما
 سميت العائنة في ابتداء خروجهما تقاولا بقولها سالمة
 ورجوعهما وابتداء بحكمها فقال **مسألة العيدين** اي
 حكمها انها **سنة واجبة** وكذا قال في باب جهل اي مؤكدة
 وهو المشي لانه صلى الله عليه وسلم فعلها في جماعة وواظب
 عليها في حق من تكرر منه الجمعة من كل مسقط فلا تسن
 في حق عتد ولا هبي ولا تعبون ولا سكران ولا امرأة ولا
 مسافر لكن يفرق في التحضر على انه يستحب لمن لم يهر بها
 ان يصليها ومن قاتل صلاة من العيدين مع الا ما يستحب
 له ان يصليها منفردا واذا خرجت اليها ان تلبس المشي من
 الثياب ولا تطيب خوف الفتنة والتجسس وغيرهما في هذا

٢ المرتن

سوا ثم بين وقت الخروج اليها فقال يخرج لما في الصلاة
 السيد الامام والناس في هذه قيل هي طلوع الشمس وهذا
 وقت الخروج لا وقت الصلاة يدل عليه قوله قد رما اذا وقيل
 وفي رواية بعد رما اذا وصل حانت اي حلت الصلاة الثانية
 وحكمها اذا ارتفعت الشمس قد يرجع او يرجع من رما
 العري ووصلت الى اوطية الارض ولا تقصلي وهي على قون
 الخيال خاصة ويقامها بالمصلي افضل على المشرقات
 صلي الله عليه وسلم داوم عليها في المصلي وهذا عمل اهل
 المدينة وقوله في المدة وتجب الخروج اليها للمصلي
 ان من بعد ان مكة وغيرهما كوا في ذلك سواء وعن مالك
 ان اهل مكة يصلون بها بالمسجد الحرام وشي عليه صاحبكم
 المحقق وتجب المني في الذهاب الى الصلاة السيد روي
 الرجوع وتجب الكل قبل العذو الى المصلي في عند الظهر دون
 الا فليصلي على رطبان فان لم يكن في ثياب يركن وتر فان لم
 تمر ان خمس خواتم من مائة ثم انقل يتكلم على صفة صلاة
 السيد فقال **وليس فيها اذان وادقامة** وليس فيها الف
 على المسم قد الصلاة جامعة لما في مسلم عن عطاء قال
 اخبرني جابر انه اذا نوى يوم الفطر قبل ان يخرج الامام ولا بعد
 ان يخرج ولا اقامة ولا نداء الصلاة جامعة ولا شيء فاذا را

قوله في المدة وتجب الخروج اليها للمصلي ان من بعد ان مكة وغيرهما كوا في ذلك سواء وعن مالك ان اهل مكة يصلون بها بالمسجد الحرام وشي عليه صاحبكم المحقق وتجب المني في الذهاب الى الصلاة السيد روي الرجوع وتجب الكل قبل العذو الى المصلي في عند الظهر دون الا فليصلي على رطبان فان لم يكن في ثياب يركن وتر فان لم تمر ان خمس خواتم من مائة ثم انقل يتكلم على صفة صلاة السيد فقال وليس فيها اذان وادقامة وليس فيها الف على المسم قد الصلاة جامعة لما في مسلم عن عطاء قال اخبرني جابر انه اذا نوى يوم الفطر قبل ان يخرج الامام ولا بعد ان يخرج ولا اقامة ولا نداء الصلاة جامعة ولا شيء فاذا را

حان

حان وقت الصلاة فلا يؤذن المؤذن ولا يقيم ولا ينادي
 الصلاة جامعة وانما يستدعي الامام بالصلاة **تفصيلا**
 اي بالناس **ركعتين** لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 صلاهما ركعتين وكذلك خلفا بعده **يعرفهما** **حرم** الصلاة
 خلافه **بام** **القرآن** **وبسبح اسم ربك العظيم** **والشمس**
وفتحها **وما هو** **بما** **الفصل** **عليه** **الصلاة** **والسلام** **ويكبر في**
الركعة الاولى **سبع** **اقبل** **القرآن** **بعد** **في** **الكبر** **الاحرام**
ويكبر في الركعة الثانية **بعد** **القيام** **خمس** **كبير** **ان** **لا** **يعد**
في **الكبر** **القيام** **ولا** **يرفع** **يديه** **في** **شي** **من** **الكبر** **لا** **في**
 الاولى ولا في الثانية الا تكبير الاحرام على المشرقة والكبر
 في الثانية الصلاة كسائر تكبيرات الصلاة ويكون التكبير متصلا
 بنفسه بعضا واذا اكمل الامام في الاولى اكثر من سبع اولى الثانية
 اكثر من خمس فلا يتبعه المأموم واذا سهر الامام عن تكبير
 صلاة السيد رجع ما لم يضع يديه على ركبتيه ويكبر ويعد
 القراءة على الصحيح ويبعد بعد السلام على المشر وان
 وضعها على ركبتيه ثم ادعى ويسجد قبل السلام ومن جا
 بعد ان طلع الامام من التكبير ووجد يتر اكبر على المشر
 وكذا اذا دبره في بعض التكبير فانه يكبر ويدخل معه وان
 وحده في الركوع كبر تكبيرة الاحرام ولا شيء عليه واذا ادبر

القرآن في الثانية كبريها اذ تكبيرة القيام ساقطة عنه
 واذا قفي الاولى كبريها بعد فيها تكبيرة القيام لغوات
 الزهراء فمضى هذا الشكال مذكورا وجوابه في الكبير وفي كل
ركعة سجدتين يمكن ان يرواه بعضهم صوابه سجدتان
 يكون سجد او خيرا وقال بعضهم هو مقبول بفعل مضم
 قد يروى ويسجد في كل ركعة سجدتين وما ذكره لا خلاف
 فيه اذ لا يقل سجدة واحدة في ركعة ثم بعد فراغ الامام
 من السجدة **ثين يستهدى** بعد فراغه من السجدة **سليم ثم**
 بعد سلامه **رقي** يخرج القاف او يصعد المنبر **ويخطب**
ويجلس في اول خطبته **ويستلم** واخذ من كلامه ان
 الخطبة تكون بعد الصلاة ولم يعلم منه حكم ذلك وقد نفي
 في المختصر على استحبابه لما في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم
 كان يبدء بالصلاة قبل الخطبة وهو عمل الخلفاء الاموية
 ولو بدى بالخطبة اعادها استحبابا واخذ منه ايضا ان
 صغرها خمسة خطبة الجمعة او في وثانية وثالثة فمضى على
 تسليم احكام العيد وما يشرع فيه واجبا واستحبابا **ثم بعد**
 فراغه من الخطبتين **يقرب** من غير جلوس ان شاوله ان
 يقم مكانه ويكره له وللمأمومين التفل قبلها وبعد ما
 عند ابن القاسم ان اوتمها في الصلوة لما في الصحيحين ان
 رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم الاضحية فصلى
 ركعتين لم يصلي قبلها ولا بعدها وما ان اوتمها في السجدة
 فلا يكره له ولا للمأمومين التفل قبلها ولا بعدها عند ابن
 القاسم لان الحديث انما كان في الصلوة **وبعد** للامام
ان يرجع في طريق غير الطريق الذي اتي منها لما صح انه
 صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك واليه اشار بقوله
والناس كذلك اي مثل الامام في استحباب الرجوع من
 طريق غير الطريق الذي اتي منها بركة من يقول انما يجب
 ذلك للامام خاصة **وان كان** خرج الامام لمصلي اليه
 صلاة العيد **في يوم الاضحية** خرج معه **بأذنيه** **بشد**
الياد **المصلي** **فقد جاز** ان كانت مساندة **او فرها** ان
 كانت مما تفرق **انما كان كذلك** **لاجل ان** **يصل الناس ذلك**
في الجوف او يخرجون **بعد** لانهم لا يجوز لهم الدخول
 قبله فان دَخَلَ احد قبله اعاد اتفاقا ان لم يخرجوه وعلى
 المسلم ان يخرج فان لم يخرج الامام اتممته الى المصلي وقد
 فليخرج الناس دُخِله بعد ما يرجع الى منزله ويذبحون
 ويحرمون وان اخطوا في حرمهم بان ذبحوا قبله واخطوا هل
 المراد به امام الصلاة او امام الطاعة قولان **ثم كلامه**
الاول **وليدكر** اي يكره الامام **الاستئذان** على حرمه الاستحبابا

قوله خرج معه اي مع نفسه هذا اذا كانت بركة
 كثيرة وان لم تكن بركة فخرج من القربة
 القصبة فلا يتعدى ثلث فراه فاجبة
 لهم على ابائهم بركة وان لم يخرج فاجبة
 على ربي

في خروجه من بيته او غيره **في عيد الفطر** في عيد الاضحية
وقال ابو حنيفة لا يكبر في الفطر وليشامروا له ان يقطعي
انه عليه الصلاة والسلام كان يكبر يوم الفطر حتى يخرج
من بيته حتى ياتي المصلي وهو على راس المدينة خلفا عن
سابقين وظم كلام الشيخ ان يكبر سوا خرج قبل طلوع الشمس
او بعد بها وهو ما لا يفي الميسر وفي النوادر من
الذين لا يكبروا اخرج قبل طلوع الشمس وظم عليه المجلس
المدة ونه وشهره في المختار انه ذكر شرع لاجل الصلاة فلا
يرتبه قبل وقتها قياسا على الاذان وهذا الذكر غير
محدد عند مالك واستحب ابن حبيب تكبير ايام
الشرع وبر الصلوات وسياقي التكبير يكون **جمعا**
عند جماعة العلماء يجمع نفسه ومن يلهي وفوق ذلك
قال القرافي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج يوم
الفطر والاضحية فصاوتة بالتكبير وهو على السكينة
بعده وقوله **حي يا ايها الناس** الا امام غايه تكبير
الامام وليه حديث الدارقطني المتقدم ايضا وقوله
والناس كذلك فساد انهم مثل الامام في ابتداء التكبير
وصفته واما في الانتهاء فيكون فيه يدل عليه قوله **فاد**
دخل الامام للصلاة اي محلها وبروي في الصلاة **فاد**

التكبير

التكبير والاسعون للخطبة **يكبرون** سر التكبير امام
في حال الخطبة على الحديث لم يزل جماعة من الصحابة
ذلك **ويقصرون له** الامام **فيما سوي ذلك** التكبير عند
مالك من رواية ابن القاسم لان عليهم ان يستقوا له
فانتهت الجمعة **فان كانت** الايام **ايام النحر** وهو يوم
ايام علي ان كانت امة اي فان حضرت ايام النحر **فليكبر**
الناس استحبابا **وبر الصلوات** الفطر وضاف الحاضرة
قبل التبع والتحميد والتكبير وظم كلامه ان الامام
واماموم والقذ والذكر والاذن في ذلك سواء احتريزا
بلمع وضمان من النواقيل وبالحاقرة من الغاية وابتداء
التكبير بر الصلوات الفطر وضمان من صلاة الفطر
يوم النحر والتهاد **اي صلاة الصبح** من اليوم الرابع
منه اي من يوم النحر **ويوم** اي اليوم الرابع **ايام**
ورفع بقوله **يكبر** **اي صلاة الصبح** هو الايهام في قوله
اي صلاة الصبح او يحتمل ان يكون الي فيه للغاية ويجعل
ان يكون معني مع **نحر** او اخرج من التكبير بعد صلاة
الصبح من اليوم الرابع من ايام النحر **نحر** التكبير والتكبير
الذي يكبره الناس وبر الصلوات له صفتان احدهما
الله اكبر الله اكبر الله اكبر **والثانية** اشار اليها بقوله

والحضر والمسافرون الا ان يجد بهم السبيل والمسافر وحده
والمرأة في بيتهما وقال الجمهور واعلم ان صلاة خشوف
الشمس تغفل جماعة وفرادي ما لا اول وهو ان فضل ولذا
بداهة فقال **واذا خست الشمس كلها وبعضها خرج**
الامام ان السجدة اذا وصل اليه الفتح الصلاة بالناس
ولا يشترط فيهم عدد محصور كما جمعه بعض اذ ان ولا
اقامة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصليها باذان ولا
اقامة ولا يقال الصلاة جامعة وفي الحديث ما يدل على
انه يقولها واستحسنه عياض وغيره وكثير في فتاحه
كالتكبير في سائر العلوات فاذا كبر الفتح القراءة بالعاقة
ثم قراءة طوييلة سر على المشي لانه صلى الله عليه وسلم
قرأ كذلك وحدها ان تكون **بمخو سورة البقرة** لفظة
مخو مخي فان المذهب استحباب قراءة البقرة في القيام
الاول من الركعة الاولى بعد الفاتحة **ثم بعد الفاتحة** من
قراها **يركع ركوعا طويلا نحو ذلك** الذي قرأ في التقديم
ويذكر الله في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعوا **ثم بعد ذلك**
يرفع راسه من الركوع والحال انه يقول **سمع الله من**
حمده والماموم يقول ربنا والحمد لله **ثم بعد ذلك يقرأ**
الفاتحة على المشي ويقرأ بعد ما قرأه **دون قراءة الاولى** ويستحب

ان تكون

ان تكون بالعمرة **ثم بعد فرائعه من قراءة الثانية يركع**
نحو طول قراءة الثانية ويسبح في ركوعه ولا يقرأ ولا يدعوا
ثم بعد ان يركع الامام الركوع المذكور يرفع راسه منه
والمامومون وهو يقول **سمع الله من حمده** ويقول المامونون
ربنا والحمد لله **ثم يسجد** وهو والمامومون **يسجدتين**
تأمتين اي بطائفة وهما بطولهما كالركوع قولان
مشهورهما الاول والاخر في مختصر ابن عبد الحكم وهو ظم
كلام الشيخ **ثم بعد ان يرفع من السجدة الثانية يقوم فيقرأ**
الفاتحة ويقرأ بعد ما قرأه **دون قراءة التي تلي ذلك** اي
قراءة التي في القيام الثاني من الركعة الاولى ويستحب ان
تكون بسورة النسا **ثم بعد فرائعه من القراءة في القيام**
الثالث يركع نحو قرأته في القيام الثالث ويسبح في ركوعه
ولا يدعوا ولا يقرأ **ثم يرفع راسه** والمامومون كذلك
كاد رفا اي وهو يقول **سمع الله من حمده** ويقول المامونون
ربنا والحمد لله **ثم بعد رفعه يقرأ الفاتحة على المشي**
يقرأ قراءة دون قرأته اي في القيام الثالث ويستحب
ان تكون بسورة طه **ثم بعد فرائعه من القراءة في القيام**
الرابع يركع نحو ذلك اي نحو قرأته في القيام الرابع **ثم بعد**
ذلك يرفع راسه كاد رفا يعني وهو يقول **سمع الله من**

حده ويقوله المأمون ربنا ولك الحمد ثم بعد ذلك
يسجد كما ذكرنا يعني يسجدتين تامةين بطرائق
 وفيهما القولان المستدمان في سجدة الركعة الأولى ثم
 بعد وإخذه من السجدة الثانية **يشهد** وإذا فرغ من تشهد
يسلم وهذه الصفة التي ذكرها الشيخ هي المشهورة
 في المذهب ووليها الحالا حديث الصحيحية العربية
 في كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم أيها وهذا
 الكلام على فعل صلاة خشوف الشمس جماعة وأما
 فعلها فرأوي فاشهر إليه بقوله **ومن شأنه** أن يصلي صلاة
 خشوف الشمس **في بيته مثل ذلك** أي مثل الصفة المستد
أن يفعل إذا لم يؤد ذلك في تركه إقامتها في الجماعة
 ثم انقل بحكم على خشوف القمر فقال **وليس في صلاة**
خشوف القمر جماعة على المشرك ما نقله القرافي
 انتهى على جهة المنع فإنه قال وأما الجمع فله ما
 وأبو حنيفة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجمع في
 خشوف القمر واجازة الشهاب والخنزير وهو بين وقوله
وليس في الناس عند ذلك أي عند خشوف القمر **القول**
 هذا الذي يجهل أي فرأوي في مشاهيرهم على المعروف والظاهر
 فيها جهل الكرام ورفع بقوله **تسائر ركوع النوافل**
 يومهم

يومهم في قوله وليس في الناس الخ لأنه يحتمل أن يكون
 على هيئة النوافل ركعتين ركعتين من غيرنية تحتهما
 ويحتمل أن يكون على صفة خشوف الشمس **وليس في أثر**
 بكسر الهمزة وسكون المثلثة وبفتحهما أي بعد الغزاة من
صلاة خشوف الشمس ولا قبلها **خطبة** ففعلها **مربة**
 لأن جماعة من الصحابة نقلوا صفة صلاة الكسوف ولم
 يذكر أحد منهم أنه صلى الله عليه وسلم خطب فيها
 وأما ما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها صلى الله
 عليه وسلم صلى صلاة الكسوف ثم انصرف فخطب للناس
 فحمد الله عز وجل وأثنى عليه ثنائه أنه أتى بكلام قد
 منظم فيه حمد الله تعالى والصلوة على رسول الله
 عليه وسلم وموعظة على سبيل ما يوتي به في الخطب
 وقوله **ولا بأس أن يعظ الناس بما يأتي** **ويذكرهم**
 بما مضى يخالف ما قبله لأنه لا معنى للخطبة إلا الوعظ
 والتذكير **أجيب** بأنه يعني بالخطبة الموعظة التي يخلص
 في أولها وفي وسطها ويقوله **ولا بأس** الخ الوعظ والتذكير من
 غير ترتيب الخطبة **والاستسقاء** أي ما فيها فعله أو من قوله
 وقد نقل في الخبر على استحباب الوعظ والله اعلم
باب بيان حكم صلاة الاستسقاء

وفي بيان الوقت الذي تفعل فيه وبيان المحل الذي تفعل فيه
 وبيان صفتها والاستقالة طلب السقي وشرعا طلب
 السقي من الله تعالى ليعطى نزل بهم او غيره **ومصلحة الاستفا**
اي حكمها انها سنة مؤكدة مقام اي تفعل عند الجمهور
 ولا تكون حلة فالمن نقل عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انها
 غير مشروعة وربما نقل عنه انها بدعة دليل الجمهور ما
 في الصحاح من انه صلى الله عليه وسلم خرج الى المصلي
 واستسقى واستقبل القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين
 جهرا فيهما بالقرآن **خرج لهما اي لصلاة الاستفا**
راد في رواية والناس وظاهرهما العموم وليس كذلك
 فانهم قسموا من يخرج لهما وقسم من يخرج لهما على ثلاثة اقسام
 قسم يخرج لهما باتفاق وهم المسلمون الا هرير المكفون جهرا
 والمجاناة اي المسنات من النساء والعباد الذين يعقلون
 العرب والعبيد وقسم لا يخرج لهما باتفاق وهم الشبابات
 من النساء المجنات والفتيات والحائض وقسم اختلف
 فيه وهم الصبيان الذين لا يعقلون العرب واليهام والشبابات
 غير المجنات واهل الذمة والمسلم فيما عدا اهل الذمة
 لا يخرجون وامامهم فالمشركون مع الناس لا قبلهم ولا بعدهم
 ويكونون على جانب ولا يفرقون بيوم ويحجب ان يامس

الامام

الامام الناس قبل خروجهم الى المصلي بالتوبة وورد المظالم
 وتحال الناس بعضهم من بعض لان التوبة سبب المصلي
 لقوله تعالى وما اعصاكم من مضيية فيما كسبت ايديكم ويب
 منع الاجابة كما حاق في حديث ويا مرمم بالصدقة ولا حسا
 ويجب قيام ثلاثة ايام قبل الاستسقاء ويخرجون في ثياب
 البذلة والهمنة وعليهم السكينة والوقار والمشراف
 الامام لا يكبر عند خروجه اليها وقوله **ما يخرج للمعدين**
 يحتمل ان يكون التشبيه فيه للمصلي اي يخرج لهما الامام
 الى المصلي كما يخرج للمعدين ويكون قوله **صحة** بيان
 لوقت الخروج لا تكرار ويحتمل ان تكون ما قر فيه اي يخرج
 لهما الامام في وقت خروجه للمعدين ويكون قوله **صحة**
 تكرار وعلى الاحتمالين فليس التشبيه في الصحة لان
 خروجهم للمعدين يكون باظهار البذلة والفاقة قال
 في التوقيف والمذهب انها مصلي فتحة مراد ان يحجب
 الى الزوال والظن ان قوله تفسير فاذا وصل الامام الى
 المصلي **فانه يصلي بالناس ركعتين** فقط باتفاق
 من يقول بمشروعيةها ويحرمون التفل قبلها وبعد ما عاي
 المذهب **ويخرج لهما بالقرآن** اتفاقا لما صح من قوله صلى
 الله عليه وسلم انه جهرا فيهما بالقرآن يقرأ في الركعة الاولى

الذين يخطون بها المصلي

وروي في السجدة **فإذا فرغ الإمام والناس من الدعاء**
يقربون ويبتعدون على الميم **ولا يكبر فيها** أي في صلاة
الاستسقاء **في صلاة الخسوف** **غير تكبير** الإحرام
وتكبيره **الحقن والرفع** ولا يكبر في الحنك خطبة ولكن
يكبر فيها من الاستغفار بدل التكبير في خطبة السيد
وكذا إذا كان فيها أي صلاة الاستسقاء والإقامة وفي صلاة
الحنك فيها أي في صلاة الاستسقاء وصلاة الخسوف وفيها
تكبير بالنسبة لصلاة الخسوف لأنه قد مر بها من قبل وهدا
آخر الكلام على ثلث الرسا له الأول ثم ابتدأ الثلث
الثاني بالكلام على الجائز فقال **ما**
في بيان الذي **يختص بفتح الضاد** وكسر ما الميت
سمي بذلك لأن أجله **حضر** وفي بيان كيفية غسل الميت
ومن يغسله وهو ذلك وفي كفته بفتح السين وسكونها أي في
بيان عدد ما يكفن فيه الميت وهو ذلك وفي بيان كيفية
وتحيط كفته وفي بيان **قوله** ترجم له ولم يذكره في الباب
وفي بيان كيفية **قوله** أي وضعه في قبره وما يوضع فيه
وبدأ بما صدر به في الترجمة فقال **وبعد استقبال**
القبة **باعتنا** حتى يغلب عليه ويوقن موته وعلمه
ذلك اشخاص بصره ولا يستقبل به قبل ذلك كما نقل العوام
والسجدة

والسجدة في صلاة الاستسقاء أن يجعل على جنبه الأيمن
وصدره إلى القبلة **ويستحب انما** أي تعليق عينيه
أو اقضي حبه ويقال عند مآلة السجدة **يا حي يا قيوم**
الله صلي الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين مثل هذا فليكن العاقلون وعند غير مكذوب
ويستحب ايضاً شد حية بعصابة وتليين مفامله
برفق ورفعته عن الأرض وستره بثوب ووضع يمين
وخفه على بطنه وتلقينه واليه اشار بقوله **ويعلق**
المحضر بأن يقال **عند لا اله الا الله محمد رسول الله**
عند الموت ولا يقال له قل لأنه قد يقول للشيطان
عند قوله **لا اله الا الله محمد رسول الله** **وإذا**
قد مر على أن يكون جسده طاهر وما عليه والذي يحتمل
طاهر فهو **حسن** معنى حسن **ويستحب أن لا يقر به حائض**
ولا حب باعتماض ولا غيره إذا كان ثم غيرهما ما ان لم
يكن ثم غيرهما فهما كغيرهما **وإرخس** معنى استحب
بعض العلماء هو ابن حبيب في **الغزاة عند راسه** أو حليه
أو غير ذلك **بسريرة** **بشيء** طاروي أنه صلي الله عليه وسلم
قال ما من ميت يقرأ عند راسه يس إلا هون الله عليه
ولم يكن في ذلك أي ما ذكر من الغزاة عند المحضر **عنه**

مرحمته الله امره معلول به وانما هو مكرهه عنده وكذا كبره
عنده تلقينه بعد وضعه في قبره **ولا بأس بالبكاء** يعني
يباح البكاء **بالدموع عبيد** اي حين الاحتضار **وحسن**
الغري وهي تقوية النفس على الصبر مما نزل بها **والنفس**
وهو حمل النفس على الصبر **اجمل** اي احسن **من استطاع**
ويستعان على ذلك بالنظر في الادلة على اجر المصاب
ويتهيأ يعني ويتهيأ **عن الفراخ والياح** لقوله عليه
الصلوة والسلام في الصحيحين ليس منا من فرط الحدوة
وشق الجيوب ودعي بدعي الجاهلية وفي رواية
لها ان ابراهيم من خلق وخلق وخلق الخالة هي التي خلق
شعرها عند المصيبة والصالقة هي التي ترفع صوتها
بالندب والياح والخامرة هي التي تفرق قومها عند
المصيبة وفي رواية مسلم الناحية ان لم تب قبل موتها
تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران ودرع من
حرب ولما انتهى الكلام على ما يتعلق بالمحضر انتقل الكلام
على ما يتعلق بالمتبدي **وبدأ الفصل فقال ليس في غسل**
اليت يعني شهيد المعركة عند ماله **حد ولكن المقصود**
عنده **انه ينفي** اعترض ما ذكره من عدم الحد بدعيه
ويستدل وترا فانه قد ايدى اجيب عنه بان الحد بدعي هو

الذي

الذي لا يرد عنه ولا ينقص عنه والوئ يكون ثلثا واحدا
او سبعا وكون الفصل وترا مستحب وحكم الفصل على ما قال
الشيخ في باب حمل السيف وشهر وقيل واجب ومع وهو
مقتضى لانتفاضة على المشرك ولا يحتاج الى نية وانما يحتاج
التبدي الى نية اذا كان مما يفعله الانسان في نفسه
بما وسد متعلق بفصل **لانه** معناه عند جميع العلماء
انه يذاب السدر المحروق بالما ويعرف به بدن الميت
ويذكر به **ج** فلم كلام الشيخ كلام المدونة انه يفعل به
كذا في كل غسله **ويجعل في** الفسلة **الاحيرة** على جهة
الاستحباب **كافور** الامره عليه الصلاة والسلام
بذلك فان لم يوجد قام غيره من الطيب مقامه ويوم
مقام السدر عند عدمه الا انسانا في وجوه **واحد**
الميت للفصل **تتر عورته** وهي السوتان خاصة على
ما فهم المخالفة وانه وجوب ولو كان الفاسل زوجا
او سيدا في الحديث لا تبين تحذره ولا تنظر الى تحذ
حي ولا ميت **ولا تقلم** قفاره **ولا يخلق له شعر** فان فعل
به هذا كره وفهم معني كفته **ويصير بطنه** استحبابا قبل
الفصل انما جيب الى ذلك **عقارب** قفاه ان يخرج منه
شيء يلحق الكفن وان ذلك ابلغ في النفاضة **وان وفي**

الميت **وضوء الصلاة فهو حسن** اي مستحب ولا يقتضيه اليقين
 لانه فصل في الغيب ومهل يستحب تكراره مع تكرار الفصل ام لا
 قولنا لا وقوله **وليس بواجب** كذا يرمع قوله فصل وانما يمكن
 واجبالا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر به حين امر
 بفصل ابنته برقي الله عنها ولو خرجت منه نجاسة
 بعد الفصل انزلت ولا يعاد غسله ولا وضوءه بل يغسل
 المحل فقط **ويقلب الميت جنبه في الفصل حسن** من جمل
 لانه ابلغ في التقا وارتق بالميت فيجعل اوله على شقه
 الايسر فيفصل شقه الايمن تقا ولا تم يجعل على شقه الايمن
 فيفصل شقه الايسر وهذا على جهة الاستحباب فان
 استدل من اي جهة وانما اجزا **وان اجلس في الفصل**
فذلك الجالس واسع اي جائز وهو اختيار عبد الوهاب
 لانه امكن في مناولة غسله **ولا بأس ان يغسل احد**
الزوجين صاحبه من غير ضرورة ولا بأس بمناطاه
 خرم من غيره فان كل واحد من الزوجين اذا امان الخي
 مقدم في غسله على سائر الاوليا ويقضي له به عند
 منازعة الاولياء وقدر كلامه ولو طلقتها فلا قار جميعا
 ومري رواية عن مالك والشرع عدم الفصل والاصل فيها
 ذكر ان عليا غسل فاطمة وان ابا بكر الصديق رضي الله عنه

غسلته

غسلته بوجهه وفي حكم الزوجين السيد وامته ومم برته
 وام ولده ولا يقتضي له ولا اتفاقا على الاوليا **والمرأة**
المسحمة تموت في الفصل لانها مسلمات معها **ولا ذوات**
لها من الرجال وانما معها رجال اجانب **فليجوز**
وجرمها وكفنها الى الكوعين فقط لانها ليس بمسحومة
 يباح له النظر اليها يعني شهوة خلاف ما عدى الوجه
 والكفين فقورة لا يجوز كشفه ولا لمسها وقدر كلامه
 اخر الكتاب انه لا يباح النظر الى الوجه والكفين **ولو كانت**
الميت رجلا يجر النساء الاجانب وجهه ويديه **الى**
المسحمة يعني ان يجر من يجر من مسحمة وكتاني يغسله ولا
 امرأة من محارمه فان كانت مع الرجل الميت امرأة من محارمه
 محارمه نساء او مهر المسحمة واستترت بغيره فقط على
 احد الشاويدين على المدونة ومع لان عبده عليهن
 غير ممنوع والشاويدين الاخرين ممنوع جسد **وان كان**
مع امرأة الميت في السفر والمحرم من محارمها ولم يكن معها
 امرأة غسلها محرمها على ما في المدونة **من فوق ثوب**
يستتر جميع جسدها وصورة غسلها ان يغيب الماء عليها
 بها ولا يباشر جسدها بيديه من فوق الثوب ولا من تحته
 وما انتهى الكلام على الفصل انتقل بحكم على التكليف

فقال **ويستحب ان يكفن الميت** غير شهيد **لمكة في وتر**
ثلاثة اوتاب وخمس اوسعة تكلم علي المسحب
 وسكت عن الواجب وهو ثوب ساتر جميع الجسد وقيل
 الواجب سترة المورة فقط وشهره ظم ما قال الشيخ من استحباب
 السبعة عام للرجال والنساء الذي في المختصر اختصاص
 استحباب السبع بالمرأة وكراهية ما زاد علي خمسة للرجل
 وما ذكر من انه يستحب في الكفن الوتر خشية ان يتورم ان ذلته
 متغير علي ما يلي فيه رفع ذلته الاربعة بقوله **وما**
جعل له اي للميت من وزيرة صوابه ازمة **وتبين** ولما
 فذلك **فحسب في عدد الاوتاب الوتر** المستحب ثم استدلل
 علي استحباب الوتر بقوله **وقد كفن النبي صلى الله**
عليه وسلم في ثوبين **ثلاثة اوتاب** بيقين **استحب** بفتح
 السين **معاني** يعني من قولهم سحلت الشيء اذا بيضته
 نسبة الي سحول قرية باليمن **ادرج** اي لوقيتها **اوراجا**
 اي لغاصلي الله عليه وسلم **ولا باس ان يقصر** **لبس** **ويهم**
 استعمل لا باس بها فاعفله خير من تركه فقد نص في
 المختصر علي استحبابه والعمامة اما تستحب الرجل ويترك
 منها قدر الذراع ذواية تطرح علي وجهه واما المرأة
 فلا تهم واما جعل علي راسها خمار يترك منه ذواية
 تطرح

ونرا

تطرح علي وجهها والا ففضل الكفن الابيض وبكره المصفر
 وخوه اذا اسكن غيره والكفن والحنوط ومونة الدفن مقدم
 علي الدين غير المبرهن والوصية ثم انتقل بكلم علي الحنوط
 فقال **ويبين معنى ويستحب ان يحيط** **الميت** **الانفاق**
 ان كان غير محرم وسند كوي **يستحب ان يشق جسده**
 بحرته طاهره قبل ان يحيط **ويستحب ان يغسل** **بماء**
 ثم بين موضع الحنوط فقال **ويجعل الحنوط** **تفتح** **الحا** **علي**
الاصح وهو ما يتقلب به من مسكة وغيره وكافور **بين**
الكانه **وفي جسده** **وموافق السجود** **منه** **الجهة** **والا** **في**
 والركبتين واليدين والاطراف اصابع الرجلين وظم كلامه انه
 لا يجعل شي من الحنوط فوق الاوتاب وهو كذلك لانه سرف
ولا يفضل التبريد في المعركة وهو من مات بين القتال
 مع الكفار في وقت قيام القتال **وكذلك لا يصلي عليه** **ظم**
 كلامه ولو قتلته العدو في بلد الاسلام وهو المسلم وطاهره
 ايض ولو لم يتأكل تأيما كان او غير تأيم وهو كذلك وطاهره
 ايض ولو كان جنبا وشربه صاحب المختصر ان شاس فاف
 رفع من المعتزل حيا ولو افقدت مثاقفه ثم مات فالمشهور
 ينسل ويصلي عليه الا ان يكون لم يبق فيه الا ما يكون من
 غزوة الموت ولم ياكل ولم يشرب **وكا** **انه لا يفضل** **ولا يصلي عليه**

قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اغتسل من كل الوتر

وعلى المشهور ان كان ممرضا او معتلة
 وبلى ذلك كله ما غير صحيح ومعتل

يدفن بشيابه ولا يزار عليها شي فان قصر شيابه عن
 السور يزد عليها ما يستره بلا خلاف وان لم يوجد الا ونا
 ولت غلطي من سيرة التي تركته وانما قيل الشهيد لقوله
 صلى الله عليه وسلم يرضونهم بشيابههم اللون لون الدم والريح
 ريح المسك وانما لم يصلي عليه لما قيل ما كنت ابلغك ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صلى على حمزة فذكر سبعين تكبيرة
 قال لا ولا انه صلى على احد من الشهداء واخبر بقوله
 في المعتزة من عترة من الشهداء كالطغوث والعريقين
 والمبطون والخرق فانهم يغسلون ويكفون ويصلي عليهم
فائدة في الموطأ وغيره ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى الناس عليه اذ اذ ابوتهم احد قال شيخنا
 الحافظ حلال الدين رحمه الله تعالى بهذا من مجمع عليه
 واختلف في تعليقه ففضل هذا من باب التقيد الذي يسمى
 بتقل مناه وقيل لبيان لكل واحد الصلاة عليه منه اليه
 والمراد بقوله صلى الناس الخ ما ذهب اليه جماعة انه صلى
 الله عليه وسلم لم يصلي عليه الناس الصلاة المعتادة وانما
 كانت الناس يأتون فييدعون ويبرحون قال الباجي ووجهه
 انه صلى الله عليه وسلم افضل من كل نبي والشهيد يصلي
 فضله عن الصلاة عليه فهو صلى الله عليه وسلم كان اولي

وقال انما

وقال انما فارقته الشهيد في القتل لان الشهيد حذر من
 غسله ازالة الدم عنه وهو مطلوب بقاؤه لطيفه ولا منه
 عنوان لشهادته في الاخرة وليس علي النبي صلى الله عليه
 وسلم ما ذكره ازالته عنه فافترقا **ويصلي على قاتل**
نفسه زاد في الكتاب وانما علي نفسه فانه كان القاتل
 عمدا او خطأ كذلك **يصلي على من قتله الامام في حده**
 وجب عليه فيه القتل كرامة الصلاة والمجاوب ومن وجب
 عليه الرحم **وقوله** الامام في قود كن قتل نفسا بغير نفس
ولا يصلي عليه اي علي من قتله **الامام في حده** او قود
 الامام ولا اهل الفضل وهذا الشئ لم يكرهه لان النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يصلي على ما عثر رضي الله عنه
 وعنايه ولم ينه عن الصلاة عليه وانما نهوا عن الصلاة
 عليه ليكون ذلك مردوا لغيره عن مثل فعله او ابروا للائمة
 واهل الفضل استغوا من الصلاة عليه ثم اتفق بتركهم
 علي مستلذين لم يد خلا تحت الترجمة علي ما قيل احدهما
 قوله **ولا يصلي على من ينج الميم** الاول وكسرهما اسم
 المشي الذي يجعل فيه البحر يقال اخرج النار من هذا
 البيت بالنار **بين**
 ولا يصلي على النار الا بمجرأ **قد كثر** من يكفر به وقصدا

قاله في المصالح مراد الشيخ انه لا يبيع بمجر فيها من النسيه
 عليه الصلاة والسلام عن ذلك والآخر في قوله **والمتي**
امام الجنازة للرجال **افضل** من المتي خلفها وادام كوا
 فيجب لهم ان يكونوا خلفها ودليل هذا التفصيل ورد
 به السنة وقد نقلناه في الاصل وقيدنا بالرجال اخرنا
 من السافان الا فضل في حق من التاخير خلق الركبان
 ثم انقل يتكلم على سنة الدفن ولم يتكلم على حكمه هنا
 وقد نص في اخر الكتاب على انه فرق كفاية فقال **ويجوز**
الميت في قبره سواء كان حيا او متيا على جهة الاستحباب
على سنة الامم الى القبلة لانها اشرف الجهات السوية
 يده اليمنى على حسبه ويميد لراسه بالتراب ورجلاه
 برفق ويجعل التراب خلفه وامامه لا ليلا يتقلب ويخل
 عقد كفيه فان لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فالي
 ظهر مستقبل القبلة بوجهه فان لم يكن فالي حب
 الا مكان واذا خولق به الوجه المطلوب في دفنه كما اذا
 جعله لغير القبلة او على شقه الايسر ولم يطل فانه يترك
 ويجوز عن حاله والطول يكون بالفرع من دفنه فان لم
 يواروه او المتوا عليه يسير من التراب فيجوز الي ما بين
 وبعد الفرع من وضع الميت في قبره **ينصب عليه اللبن** بنوع

الدم

اللدم وكسر الباعلي الا مع جمع لبنة وهو ما يعمل من طين
 وتين ورمما عمل بدونه وهو افضل ما يسد به ما روي
 انه صلى الله عليه وسلم اخذ ابنه ابراهيم عليه السلام
 ونصب اللبن على حقه ويستحب سد الخلل الذي بين
 اللبنة لا مريم عليه الصلاة والسلام بذلك في ابنه ابراهيم
 عليه السلام **وتقول** واطع الميت في قبره او من حفرة دفنه
جنيبا اي حيث نصب اللبن عليه **الدم انما يجب**
 المراد به هنا جنس الميت ليدخل فيه الذكر والانثى
 صغيرا كان او كبيرا ابا وابنا او غيرهما **قد نزلت**
 اي استغفرك **وخلق** اي فبد **الدنيا** المراد بها ارضه
 وماله وولده **ومرأته** واقبل **السر** على الاخرة **وقطر**
اي ما عندك وهي رحمتك وهو الان اسد افتقارا
 اليها **اللهم ثبت عند المسئلة** اي سوال الملكين **منطقه**
 اي كلامه **ولا يتلوه** اي لا تحثبه **في قبره** بما اي بشي
 لا طاقه له به **والحقه بنبيه** اي اجعله في جوار بنبيه
 محمد صلى الله عليه وسلم **وتكره البناء على القبر** ظاهره
 مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل نقلناه في الاصل وكذا
 يكره **تخصيصها** اي تخصيصها بالجنس ما في مسلم انه صلى
 الله عليه وسلم نهى ان يخص القبر وانما يجي عليه وان

يتعد عليه ولا يفصل **السلطان** **الجاهل** **الكافر** لانه لا يفصل الا من
 يصلي عليه وهذا لا يصلي عليه فلا فائدة في علمه **وكا**
 انه لا يفصل **لا يدخله في قبره** لانه بالكون سقط بوجه الله
الا ان يخاف ان يضيع او تركه **فليس** **به** اي يلحقه في توبه
 ويدفعه ولا يستقبل به قبلتالة نه ليس من امره بل ولد
 قتلهم لان في ذلك نكطيها لها وانما امر بمواراة لان العرة
 تلتحقه في تركه بغيره **فان** **والله** **بفتح اللام** **وفهمها** **مع**
 اسكان **الحاجب** **اي** **اهل العلم** **من** **الشوق** **بفتح الشين**
وهو **اي** **المجد** **ان** **يفصل** **لميت** **تحت** **المرق** **في** **حائط** **قبة**
القبور **وقد** **لما** **اي** **كون** **المجد** **افضل** **اذا** **كانت** **حائط** **قبة**
القبور **تربة** **مسلمة** **لا** **تترى** **اي** **لا** **تسيل** **كارض** **الربل** **ولا**
تتقلع **اي** **لا** **تسقط** **جذوة** **اما** **اذا** **كانت** **كذلك** **فالتقى**
افضل **وكذلك** **اي** **الاتحاد** **المعروف** **من** **السياق** **فصل** **رسول**
الله **صلي** **الله** **عليه** **وسلم** **وفسر** **المجد** **ولم** **يفصل** **الشق**
 وهو ان يجر حفرة كالنهر ويبني جاساه باللبن او غيره
 ويجعل بينهما شق يوضع الميت فيه ويقف عليه ويرفع
 سقفه قليلا بحيث لا يمس الميت ويجعل في شقوقه قطع
 اللبن ويوضع عليه التراب والماء **باب**
 في بيان صفة الصلاة على الجاني **رجع** جنازة ابن العربي

ومذهب

١٥٩
 ومذهب الخليل ان الجنازة بالكسر خشب سرير الموتى وبها
 لغت الميت وعكس ان معنى قال الغرامها لغتان وقال
 ابن قتيبة الجنازة بكسر الجيم الميت وقال ابن العربي هو
 والجنازة بكسر الجيم الشتر اذا كان عليه الميت ولا يقال
 وود ميت جنازة واشتقاقها من جنز اذا قتل **وي** **بيان**
الدعاء للميت وحكم الصلاة عليه على ما قاله في الكتاب
 انها فرض كفاية ويصلي عليها في كل وقت من ليل ونهار
 الا عند طلوع الشمس وغروبها فانها تترك في هذين
 الوقتين **الا** **ان** **يخاف** **على** **الميت** **الغير** **فلا** **يكف** **ويصلي**
 على كل ميت مسلم حافر تقدم استقرار حياته ليس
 بشريد معركة ولا يصلي على من قد صلي عليه ولا
 من فقد اكثره فاذا فقد شي منه هذه الشروط
 سقطت الصلاة عليه وكذا غسل فانها مثلها
 والاولى بالصلاة عليه الموفى له بالصلاة تقدم على
 الولي اذا كان معروفا بالخير وتوجي بركة دعائه الا ان يعلم
 ان ذلك كان من الميت لعداوة بينه وبين الولي فلا يجوز
 وميته **وامر** **كان** **الصلاة** **على** **الجاني** **فصل** **والا** **القيام**
 فان صلى القوم والمجزي الامن عذروا وهذا على القول
 بوجوبها الثاني والثالث **الاحرام** **والسلام** **والرابع** **الدعاء**

والخامس الكبير واليه اشار الشيخ بقوله **والكبير على**
الحسين **اربع تكبيرات** لفعله صلى الله عليه وسلم فاذا سلم
من ثلاثا ناسيا وذكر ما قرب يرجع فيه فقط ولا يكبر وان زاد
الامام خامسة سلم الحاموم ولا ينتظره رواه ابن القاسم وعمر بن
ابن ماريون بما اذا قام الامام خامسة سهوا فانه ينتظره
حتى يسلموا سلامه واذا حمد التكبير فانه **يرفع**
يديه في اول ركن وان رجع في كل تكبيرة فلا بأس
بما ذكره احد اقوال اربعة وهو ان شرب قال يرفع يديه
في الاول وهو مخير في الباقي ان شارب رفع وان شارب يرفع
ثانيها انه يرفع في كل تكبيرة وهو في المدونة واختاره
ابن حبيب ثالثها في المدونة ايض يرفع في التكبير الاول
فقط على جهة الاستحباب لساير الصلوات واختاره
التوسلي في التوضيح وهو اشهر من الرفع في الجمع ولهذا
اقتصر عليه في مختصره رابعها انه لا يرفع في الاول ولا
في غيرها وقد قد من ان الدعاء احد اركان الصلوة
فتعد الصلوة لتركة واختل في الدعاء بعد الرابعة
فانتم سحوت فبا ساعدي ساير التكبيرات وخالف
ساير الاقوال فبا ساعدي عدم القرآن بعد الركعة
الرابعة لان التكبيرات الاربع اقيمت مقام الركعات

الاربع

الاربع **ج** هذا الذي ارفقه في المذهب يعني من حكاية
المولين وظم كلام الشيخ التخيير حيث قال **وان شارب**
وعا بعد الاربع ثم يسلم وان شارب بعد الرابعة
مكانه فكون قولنا ثانيا ولم اقول عليه لغوه **ويبقى**
الامام على جهة الاستحباب في الصلوة على الرجل عند
وسطه **يفتح السجدة** **ويبقى الامام في الصلوة على**
امرأة عند منكبها تشبه منكب يفتح الميم وكسر الكاف
وهو مجمع على الكثرة والعقد ما ذكره من التخييل هو
المعروف من المذهب واجابوا عما في الصلوة من رفع
اليه عليه وسلم صلى على امرأة فقام وسقطها بانه
صلى الله عليه وسلم مقصوم مما يتوهم في غيره **والسجدة**
من الصلوة على جباير تسليمة واحدة على المشي
خفية وفي نسخة خفيفة بغاين بينهما يا ساكنة
وبين الجمع بين الوصفين فله مخطط ولا يجر كل
الجر فظم قوله **للأمام** **ولما موم** بخالف قوله في المدونة
ويسلم امام الجائزة واحدة يسمع نفسه ومن يليه
ويسلم الحاموم واحدة يسمع نفسه فقط وان اسمع من يليه
فلا بأس وسلي عليه صاحب المختصر **وفي الصلوة**
على الميت **السلم** **فيرا من الاجر وقوا من حضور**

وفنم **وذلك** اي القيراط في التخييل مثل جيل **حدوثها**
 المعنى انه لو كان هذا الجيل من ذهب او فضة وقدرت
 به كانه ثوابه مثل ثواب هذا القيراط اراد بذلك بيان
 قوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح من اتبع جنازة مسلم
 ايماناً واحتساباً وكان معه حتى يصلى عليه ويطرحه
 من دثرها فانه يرجع من اجره بقيراطين كل قيراط مثل جيل
 احد ومن صلى عليها ثم يرجع قبل ان تدفن فانه يرجع بقيراط
 واحد **الحديث** ان قيراط الصلاة لا يحصل الزهامة العلة
 وقيراط الدفن لا يحصل الاتمام الدفن وهو مذهب مالك
 وقال الشافعي حصل بوضعه في قبره والتفريغ التمدد
 الموقوف في الصلاة عليها هل يتعد القيراط بتمددهم ولا
 الجزوي ثم ارفهه نصاً وقال ابو عمران يتعد قال الجزوي
 لا او مرثيا من اين اخذه من الرسالة ومن غيرهما **يقال**
في المد على الميت يعني شي محمد و... اي معين لان الادعية
 المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم
 في ذلك مختلفة وحكي ابن الحاجب وغيره الاتفاق على انه
 لا يتعد دعا معين وتقبيل ما كان في الوفا استحب دعا
 اي مبرق وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن امك
 كان يشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وان محمد

عبدك

عبدك ورسولك وانت اعلم به اللهم ان كان محسناً فزدني
 احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحسبنا
 اجراً ولا نقماً وقال الشيخ **وذلك** اي ما روي من الدعاء
كله واسم اي جابر قبل ما شئت منه ومن استحسن ما
قبل اي الذي انما كان يكبر ثم يقول الحمد لله الذي
امان والحمد لله الذي يحيي الموتى به المظفرة والكبرياء
 معنى واحد **والملك** عبارة عن الخلق والعقرب والهداية
 والقتال والتواب والعقاب **والقدرة** قيل هي بمعنى
 الملك **والشفا** بالمد العلو والرفعة في المنزلة لا في الجحسة
 والمكان واذا كان معنى الضياء فهو مقصور **وهو علي**
كل شي قدر بهذا عام اريد به المخصوص فيخرج منه والله
 وصفاً لا تضاف لغير مخلوقه وبه به علي ان قدرته ليست
 فيها ظاهراً خاصة بل فيها ظهري وباطني وما وجد وما لم يوجد
 اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وارحمهم محمد وآل محمد
 وبارك على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورحمت وبارك
 على ابن مريم وعلى آل ابن مريم في العالمين **الملك حميد**
حميد اي كرم اللهم اي يا الله انه رمى بهذا الميت عبدك
 وابن عبدك وابن امك انت خلقتني اي اخرجني من العدم
 الى الوجود وبرزك من يوم خلقتني الى يوم امته وانت

استه الان في الدنيا وانت تحيي في الآخرة وانت اعلم اي عالم
يسر مسر ومن غيره وفي بعض النسخ **وعلا بنية وهي اولى**
حياتان **تفعلانه** اي يقلب رجلا به له الشناعة **فستفعل**
اي قبل شفاعة **تفعل** **الهم** **انا استحي** اي يطلب الاجابة
له والام من عندك **تجمل** اي بمرشد **حوار** بكسر الحاء
على الرفع اي امانك **له** **التمنا** **وفا** **ودعة** اي صاحب
عهد و **وفا** **الهم** **فه** اي بجه من **فست** **العبر** اي ما يتقاسم
السؤال في العبر وهو عدم الشبان **وقه** من **عند** **جرم** **الهم**
الغفلة اي استرد ذنوبه ولا توأخذه بها **وارحمه** اي اقم عليه
واعلى **عنه** اي ضع عنه ذنوبه **وعافه** اي اذرب عنه ما يكره
واكرم **نزل** **له** **ت** **ردينا** **بكون** **الزاي** وهو ما يركب كثير
وقال **نزل** **له** اي حلولة في قبره بان يرى ما يرضاه ويسره
من العمل الصالح **وسع** **مدخله** **بفتح** **الهم** **فهم** **بفتح** **الهم**
الدخول وهو موضع الدخول وبالضم لا دخال **وعلمه**
بما **وكاف** **وبرد** **بفتح** **الهم** **المراد** **بالفعل** **بما** **علي** **فأراه**
بل هو استعاره للظاهرة العظيمة من الذنوب وكأنه يقول
الهم نعمه اي طهره تنقية عظيمة من الخبايا اي الذنوب
كما ينقى الثوب **الذي** **يقول** **من** **الدس** **اي** **الزوساخ** **وإدله**
اي عوفه **وامر** **وامر** **الجنة** **خير** **من** **دار** **وهي** **الدنيا** **والجنة**

اهلا

170
اهلا اي قرابة في الآخرة يوالونه من الاشياء والعالَمين
خير من **اهله** اي من قرابته في الدنيا **ابله** **مروجا**
خير من **مروجه** **الهم** **ان** **كان** **محسنا** **اي** **ذا** **احسان** **فزد**
اي ضاعف له في ثواب **احسانه** **الهم** **وان** **كان** **مسيئا**
فتجاو **مراي** **اعوانه** **سيئاته** **الهم** **انه** **قد** **لرب** **بكت**
اي استغفرت **والحال** **انك** **انت** **خير** **من** **وليه** **وانه**
فقر **اي** **استغفرت** **اي** **مجتهد** **الان** **وانت** **عني** **عن**
عذابه **الهم** **تبت** **عند** **السئلة** **اي** **سؤال** **المكلف** **مطلقة**
اي كلامه **ولا** **تتلمذ** **اي** **لا** **تخبره** **في** **قبره** **بما** **اي** **شي**
لا **فاقه** **كلمه** **به** **الهم** **لا** **عزما** **اجره** **اي** **اجر** **الصلوة** **عليه**
ولا **تفتنا** **اي** **لا** **تفتنا** **اسوات** **بعده** **فان** **كل** **ما** **يشغل**
عن الله فهو فتنه **تقول** **له** **اي** **جميع** **ما** **كره** **من** **الشائع**
التمتع والصلوة **علي** **نبيه** **محمد** **صلي** **الله** **عليه** **وسلم**
اي قوله **ولا** **تفتنا** **بعده** **بالترك** **الهم** **بعضهم** **مهدا**
عام امر يد به **الخصم** **اي** **لا** **يقول** **ذلت** **بعد** **الرابعة** **وما**
يقول **بعد** **بما** **ما** **سيد** **كره** **الان** **وقال** **بعضهم** **هو** **عام** **يقوله**
بالترك **كل** **لبيرة** **حتى** **الرابعة** **ويزيد** **عليه** **قوله** **ويقول** **بعد**
الرابعة **تريد** **ان** **تبت** **يدل** **عليه** **قوله** **ما** **تقدم** **من**
التحسين **في** **قوله** **ان** **شاهد** **عاب** **بعد** **الرابعة** **الهم** **الطرح** **حنا**

وميتنا اي استر ذنوب من عاش منا ومن مات اي من المؤمنين
وجاهزنا وغايينا وصيرنا وكبرنا وذكرنا والنا والنا
تسلم متقلب اي تفرقاتنا في جميع امورنا وتسلم متوال اي
قامتنا في احدي الدارين واعفر لوالدينا ومن سبقنا
بالايمان واعفر لاسمحيين والسمحات والموسمين والمو
الاطهار منهم والاموات اللهم من اجبت اي بقبته منافا
حيه اي ابته علي ان يمان الكامل حق مينة عليه ومن
تقبته منافقوه علي السلام وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله والقرم خص الاحياء باليمان
والامانة بالسلام واسعدنا بلقاءك اي بدخول الجنة
وطيبنا اي طهرنا للموت بالتوبة والصوم والجهاد اي
في الموت مراحتنا حصول ما نرغب في سيرته تسلم كما تسلم
من الصلاة وان كانت الجارية امرأة قلت اللهم اجعلها
امسك ثم تتأدي يدك بها علي القائل فتقول وبنت
امسك وبنتا عبدك انت خلقتهما وزرعتها الا انك
لا تقول وبنتها من جاهل من لا يمان قد تكون
زوجا في الجنة لزوجها في الدنيا واعمالها بعد الدالة
علي التوفيق لاحتمال ان يكون لها زوج في الدنيا وتكون
لغيره ونسا الجنة مقصورات اي محجوسات علي الزوجين

لا يبعين

لا يبعين اي يمدد والرجل تكون له زوجات كثيرة في
الجنة في انظر رجل من الامنيات او من المحرمات
قلت روي ابو انعيم انه صلى الله عليه وسلم قال يزوج
كل رجل من امرئ الجنة اربعة الا في بكر ومائة الا في كبر
ومائة حور الحديث والله اعلم ولا يكون للمرأة
امر واج في الجنة لان اجتماع جماعة من الرجال علي
زوج واحد في الدنيا مما تنفر منه النفوس واخذ من
مهذا ان الرجل لا يزوج امرأة من محارمه في الاخرة
وهو المسم ولا باس بمعي ويجوز علي حدس ان يجمع
الجنات في صلاة واحدة عند جمهور العلماء خلافا
للمحسن في قوله انها لا يجمع ويصلي علي كل ميت
وحده ثم تستقل بكلم علي هيئة وقنع الجنات اذ اجتمعت
للمصلاة عليها وذكر ذلك مسين في الشارح الاول
بجمله وبني الامام بالنصب في الصلاة علي جماعة
الموتى الرجال بالرفع ويجوز نفضه ورفع الامام ان
كان فيهم نساء وان كانوا اي الجنات رجالا جعل انفسهم
مما يلي الامام وجعل من رونه النساء وجعل النساء
من وراء ذلك اي القبلة ساذكره من تقديم النساء علي
الرجال فهو قول ابن حبيب والمس خلافة وهو ان

المذكورين باليمين تكون مما يلي ان امامنا افضل من
 ثم المذكورين من الصفار ثم اخي المشكل ثم الزرقا المذكور
 ثم النساء الاحرار ثم صفارهن ثم ارتقا وهرن واليهبة الثانية
 اشار اليها بقوله **ولا باس ان يصلي اي الخائز صفا**
واحد او يقرب في الامام افضلهم هذا اذا كانوا كلهم من
 جنس واحد كرجال او نساء او صبيان وامان كانوا رجالا
 ونساء وصبيان فليقدم الي الامام من الرجال ثم من
 الصبيان ثم من النساء وظهر كلامه ترجيح الهيئة ان ولي
 لا يتدنيه بها ولقوله في الثانية **ولا باس ان يقرأ** فليست
 في الغالب بالتمريض وما كان وضع اجازة اذ اجتمعت
 للصلاة عليها مما قالوا فيها في قبر واحد اذا دعت
 الضرورة لذلك اني الشيخ باداة الفصل فقال **وما في في**
الجماعة في قبر واحد فيجعل افضلهم مما يلي القبلة لما
 في السنن الاربع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم
 احب اليكم واولهم واولهم واولهم واولهم واولهم
 والثالثة في قبر واحد وقد سألوا عنهم فقالوا قالوا
 حسن صحيح فظهر كلام الشيخ جواز دفن الجماعة في قبر واحد
 طلقا ضرورة وغيرها وليس كذلك بل يكره اذا كان من
 ضرورة ويجوز اذا كان ضرورة مثل قبور العسكر او القدر

في الصلاة على الميت والقبور
 في الصلاة على الميت والقبور
 في الصلاة على الميت والقبور

من يجر

من يجر ويخوذ ذلك واذا وقع ذلك فيجعل بينهم حائرا
 من التراب **ومن دفن من اموات المسلمين ولم يصلي عليه**
هو ووري فانه يصلي عليه في قبره عند ابن القاسم
 لحديث المسكن وقال الشهاب لا يصلي عليه القرابي
 وهو حسن واما ما روي انه يصلي الله عليه وسلم صلى
 على قبر المسكينة فذلك خاص بها اولاده وعندها
 بالصلاة عليه ما وحي فلنا بالصلاة على القبر فلي
 يصلي ما لم يطلب على الظن انه تغير وتمزق وقيل
 ما لم يجاوز شهرين ومفهوم قوله ووري انه لو لم
 يوارى يخرجه ويصلي عليه وهو كذلك **ولا يصلي**
علي من قد صلى عليه على جهة الكرامة على ما في
 المختصر **ويصلي على اكثر الجسد** كالثلثين والثلث
 بعد تقبيله وتكفينه لان حكم الجمل حكم الكل ويؤى با
 لفظة على الميت ولا يصلي على نفق الجسد عند
 ابن القاسم واستحسن بعضهم الصلاة عليه **واخلق**
في الصلاة على مثل اليد والرجل اطلق المثل على الشيء
 نفسه فذكر الخلق في اليد والرجل فقال مالك لا يصلي
 عليه لاحتمال ان يكون صاحبه حيا وقال ابن مسleme
 يصلي على اليد والرجل ويؤى بذلك الميت والنق

عن اسكندري ما تركه قيل له صام قال الله تعالى
 حكاية عن مريم التي نذرت للرحمن صوما اي دعما وهو
 الامساك عن الكلام وشرعا الامساك عن شرب وتناول
 والفرج من طلوع الفجر الى غروب الشمس بنية قبل الفجر او
 في غير ايام الحيض والنفس وايام الاعياد والصوم
 باعتبار حكمه ينقسم الى واجب وغيره ومن الواجب
 صوم رمضان واليه اشار بقوله **وصوم شهر رمضان**
وربما اخبرنا بكونه من المذكر لان الصوم مصدر خبر
 عنه بالمذكر والمؤنث ولو جوبه شروط ياتي الكلام عليها
 ولا على حقيقة الكتاب والسنة والاجماع فمن وجد وجوب
 صوم رمضان فهو كافرا جاعلا كتاب ثلاثة ايام فان
 تاب والا قل ومن اقر بوجوبه وامتنع من صومه فهو
 عاصي جبر على فعله فان لم يفعل قتل حدا والصلوة وبني
 صوم رمضان باحدى شيئين اما باتمام شعبان ثلاثين
 يوما او ما بروية الهلال واليه اشار بقوله **يعام روية**
الهلال يعني لهلال رمضان كالم كلامه سواء كانت الروية
 مستفيضة او شرها دتين فقط مع غيم او صحو وهو كذلك
 وكما يصام الروية **يفطر لروية** اي لروية هلال سوال
 سواء كان الشهر الذي ثبت رويته **ثلاثين يوما** او تسعة
 وعشرين

وعشرين يوما فان غم بضم الغين وتشديد الهمزة
 يعني لهلال رمضان بان حال بينه وبين الناس غم **فبعد**
ثلاثين يوما من غم يعني من اول الشهر الذي قبله وهو
 شعبان ثم **يعام** وكذلك في الفطر بفعل فيه كذلك فان
 غم هلال سوال فانه بعد ثلاثين يوما من اول الشهر الذي
 قبله وهو رمضان ثم يفطر واصل هذا ما في الصحاح من
 من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لروية فطر والروية
 فان غم عليكم فاكلوا العدة وسروا الصوم سبعة اولها
 النية واليه اشار بقوله **وبيت الصيام في اوله** اي يوي
 بقلبه اول ليلة من رمضان بعد غروب الشمس وقبل
 طلوع الفجر ومع طلوعه القرية الى الله تعالى باواما افر
 عليه من استغراق طرفي الشهر بالامساك عن الاكل
 والشرب والجماع **وبعد** ان يبيت الصيام في اول ليلة
فليس عليه وجوب ابيات في بقية اي بقية رمضان
 ونحن نال ما يجب التبيت كل ليلة وبه قال الامامان ابو
 حنيفة والشافعي لان ايام الشهر عبادات يفردها عن
 بعض ولا يفسد بعضها بفساد بعض ويتخللها ما ينافيها
 كالاكل والشرب والجماع لئلا يفارقت الايام كالصلوات
 الخمس في اليوم فوجب ان يفرده صوم كل يوم بنية كما تقدم

كل صلاة نية ووجه المذهب قوله تعالى فمن شهد منكم
الشهر فليصمه فتناول هذا الامر صوابا واحدا وهو صوم
الشهر وانما كانت النية واجبة لما رواه اصحاب السنن من
قوله صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يبيت الصيام من
الليل وانما اجتمع مع الخبر على ان قوله تعالى وكلوا
واشربوا حتى يبين لكم الخطا لا يفي من الخطا الاسود
من الغيرة لان الاصل في النية ان تقارن العبادة وانما
اعتبر تقديمها في الصوم للمسئلة **تنبه** فم كلام
الشيخ انه لا يلزم منه تجديد النية عند انقطع صومه كالحاقه
وهو كملت عند الشرب وغيره والمتم خذ يد بها تأنيها
ان سلام تأنيها العقل رابعها النقا من الحين والناس
خاسرها ان مسات عن المفطرات سادسها القدرة
على الصوم سابعها البلوغ وسياي الكلام عليه ثم بين
غايته بقوله **ويتم الصيام في الليل** الآية وقوله صلى الله
عليه وسلم في الصيام اذا قبل الليل من رهاها وادبر النهار
من رهاها وغربت الشمس فقد افطر الصائم اي انقضا
صومه **تنبه** قال الباغي وجوب ان سالت
الى الليل بيقضي وجوبه الى اول جزمه منه **ومن السنة**
تجبل الفطر بعد تحقق دخول الليل واختلاف في الاسان

بعد

بعد القروب فقال بعضهم يحرم كما يحرم صوم العيد وقال
بعضهم يوجب ان وله اجر الصيام قال ابن عمر يجب على الانسان
ان يفطر على طعام حلال وقد جازع النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال يفتق الله في كل ليلة من رمضان سبعين الف حسنة
النار الا مفطر على مسكر او حرام او من ادنى مسلماته افطر من
اخرجه من امة الحديث فاني لم اقول عليه في شيء مما رايته
من كتب الحديث **ومن السنة ايتم تأخير السحور** يعني النبي
وفيهما قال الشيخ اسم لما كره والضم اسم للمفطر بعد تحقق
معاذته من الليل وانظر هل اراد بالسنة المطلق عليها
او السحب وقد عدهما صاحب المحقق في السحرات والافطر
في هذا قوله صلى الله عليه وسلم لا تزال امةي بخير ما عجلوا
الفطر واخر السحور رواه احمد وفي رواية له انه صلى
الله عليه وسلم كان يفطر قبل ان يصلي على رطب ان لم
يكن فتمر ان لم يكن فتمر حرام من ماء **تنبه**
انظر هل يؤخذ من حكم تأخير السحور حكم السحور الظاهر
لان تأخيرها سبيله اخري والاسم فيها الاستحباب لقوله صلى
الله عليه وسلم في الصيام بين سحره وان في السحور بركة
بعضهم بركة التقوى على العبادة وروي ابن ماجه قد
والحاكم في صحيحه وغيرهما انه صلى الله عليه وسلم قال

بسم الله الرحمن الرحيم

السمينوا بطعام السمير على النهار والليل على
 قيام الليل **وان شئت صائم رمضان في طلوع الفجر**
فلا ياكل ولا يشرب ولا يجامع وهذا الشهر يحتمل الكراهة
 والتحریم والمشم التحريم وان شئت في القرب فيحرّم الاكل
 ونحوه اتفاقا **ولا يصام يوم الشك** **ليجئنا فيه من**
رمضان وهذا الشهر على جهة الكراهة على ظم الدولة
 وقال ابن عبد السلام الظم انه للتحريم عام رواه الترمذي
 وقال حسن صحيح ان عامر بن ياسر قال من صام اليوم
 الذي يشك فيه فقد عصى ابي القاسم صلى الله عليه
 وسلم ويوم الشك المسمى عن قيامه عندنا ان يكون
 السمان مفعلة ليلة ثلاثين ولم تثن الرواية فصبحة
 تلك الليلة هو يوم الشك وعن الشافعية يوم الشك
 ان يبيع على السنة من لا يقبل شهادته ان الناس قد
 روي الزللان ولم يثبت ذلك ابن عبد السلام وهو الظاهر
 عندي لان في الغم ما موزون بالمال العدد ثلاثين
 فان شئت في هذه الصورة ابن شير يعني ماله لو قولا
 اخبار المسافر بن ابن عرفة فان ثبت وجب التقا والكن
 ولو اكل ونحوها من تمت فطره فلا كفارة عليه لان تهاونا
 بفطره لعدم ما يجب على مستند فطره **ومن صامه يعني**

يوم

فمنها اي الدورية

يوم الشك **كذلك يعني احتياطاً** **تبين انه من رمضان**
لم يحزه وان وافقه من رمضان لعدم جزم النبي في قوله
 وان الرواية كذا بالواو وهي تضمنت الغلبة والقواب
 ان وافقه اذ لا محل لغيره ويباح صومه في سائر ما اشار
 اليه بقوله **ومن شام صومه لقوله ان يبطل** ومنها
 ان من كانت عادته من الصوم او صوم اليوم بيمينه
 كالحبس والا تباين فيوافقه ذلك **ومن اصاب يوم الشك**
فلم ياكل ولم يشرب ثم تبين له ان ذلك اليوم من رمضان
لم يحزه لعدم الشك **ويقبل وجوبه الاكل والشرب**
 وعن كل ما يبطل الصوم في يمينه وكذا يجب الاسات
 ان اكل وشرب او خذ ذلك وقوله ويقضي تكرار مع قوله
 لم يحزه **وان قدم المسافر حال كونه مفطر** **وطهرته**
زها وضيحا **في الاكل والشرب بقية يومه** **ولا يجب**
 لهما الاسات وكذلك الصبي يبلغ والتجوز يفيق
 والمرضي يصح مفطر لعدم رطوبته فيصح والفرق بين
 هو لانه وبين من تبين له ان ذلك اليوم من رمضان مذكور
 في الاصل **تبين** **لا حصرية لقوله فلم ياكل الاكل**
 بل وكذلك المسافر وطى روجه مسلمة كانت او كتابية
 اذا وجد ما قد طهرت من الحيض **ومن افطر في تطوعه**

عا من غير ضرورة ولا عذر **واساؤ فيه** احدى
 سراجا حاله كونه متلبا بصوم التطوع **فأفطر** اجل
سفره **ففيه** القضاء في الصورتين وجوبا **واختلوا**
 افطر عامدا مهمل يستحب اسالك بقيقه او لا قولك وقال
 وسكت عن الجاهل والمثمر انه كالعامد **وان** **ففي** تطوعه
سأبيا **فلا** **قضا** عليه وجوبا بلا خلاف واختل في
 قضايه استحبابا على قولين سماع ابن القاسم مني الار
 استحباب ومهد **فلا** **قضا** **ففيه** اذا افطر فيها سائيا
 فانه يجب عليه القضاء **وقطر** كلامه كانت المرفقة من
 رمضان او من غيره **ولا** **باس** **بالسؤال** **للصائم** وكذا طهر
 في المدونة والجلاد بلا باس ومري في كلامهم معنى لا باه
 كما صرح ابن الحاجب بقوله والسؤال سباح كل الشهر مما لا
 يتحمل منه شيء وكره بالرب ما يتحمل وأشار بقوله كل
 الشهر الموافق لقول الشيخ **في جميع** **بها** **له** الى قولنا الثاني
 واحمد رحمهما الله تعالى انه يجوز قبل الزوال ويكره بعده
 لما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم
 الصائم عند الله اطيب من ريح المسك لئاما في الصحيح
 من قوله صلى الله عليه وسلم لو ان اشق علي امتي امرهم
 بالسؤال عند كل صلاة فعم الصائم وغيره واجواب

عما

على استدلال به مذکور في الاصل **ولا** **تكره** **له** اي للصائم
الحجامة **ان** **حيفة** **التغير** اي التغير في الطعم ان ثاب
 البناءي سال انس بن مالك ان كنتم تكمهون الحجامة للصائم
 قال لا الا من اجل الضيق **ومن** **ذبح** **له** **بذل** **المجحة** **وسر**
 وعين مهملين مفتوحين سبقه وعليه **حق** **في** صوم
 شهر **رمضان** **وبغيره** **فلا** **قضا** عليه لا وجوبا ولا استحبا
 سوا كان لعله او مثلا تغير عن حالة الطعام ام لا هذا اذا
 علم انه لم يرجع الى حلقته منه شيء بعد وصوله اليه
 اما ان علم برجوع شيء منه بعد وصوله اليه فله عليه
 القضاء **وان** **استغ** **الصائم** **اي** **طلب** **القضا** **فلا** **قضا**
 ومهل وجوبا واستحبابا **فلا** **قضا** **في** **الحاجب** **الاول** **وختا**
 ابن الجلاب الثاني وقطر كلام الشيخ انه لا كفارة على من
 استقفا في رمضان وهو كذلك والمسيلة فيها خلاف في
 الكفارة وعدمها قال عبد الملك عليه القضاء والكفارة
 وقال ابن الماحضون من استقفا من غير شهر من شهر
 فله عليه القضاء والكفارة وقال ابو العرج المالكى لو سئل
 مالك عن مثل هذا لا لزوم الكفارة وروى عن ابن القاسم
 انه يقضي خافه الله وهو كذلك وما ذكره من التفصيل
 ورد به السنة نقلناه في الاصل واعلم ان الفطر في رمضان

انما هو المستحب
 قوله رضي عن ابن

يجب في سائل ويباح في بعضها من الاول مرة بحيث
 لها رجب عليها الفطر بقية يومها ومنه **اذ خافت**
 المرأة **الحامل** وهي صائمة في شهر رمضان **عليها في بطنها**
 او علي نفسها رهاكا او حذوا على **افطرت** وجوبا
وم تفرغ علي المضم وتغني **وتدليل** **تفرغ** رواه ابن وهب
 ومفهوم كلامه انها اذا لم تحق لا تفرغ ولو جهدها طه
 الصوم وليس كذلك ومن الثاني المرفق في بعض الصوم
 والسفر بطرقة وسياتي الكلام عليها ومنه ما اشار
 اليه بقوله **ولم يرضع بنا علي ان الام لا باحة اي ويبلغ**
 للمرأة المرفع **ان خافت علي ولدها** او علي نفسها من
 الصوم **وم تجدها** ويروي من **تسأله** **او وجدت**
 ولكنه اي لو لم يقبل غير ما **ان تفرغ وتفرغ** ويجب
 عليها حينئذ ان تفرغ وتقبل اللزم في كلامه معنى علي
 اي وعلي المرفع وجوبا **اذ خافت علي ولدها** او نفسها
 ان تفرغ ولم كلامه ان الجارية عليها وهو كذلك
 ان لم يكن له ولا لبيه مال ولا ترجع به بعد ذلك علي
 احد ومنه ما اشار اليه بقوله **وبحسب** **الشيخ** **الشيخ**
 الذي لا يفتد ر علي الصوم في زمن من الزمان **اذ افطم**
ان يرضع وانما ابيح له الفطر لقوله تعالى لا يكون له نفسا
 الا وسرها

في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة

الا وسرها وقوله وما جعل عليكم في الدين من حرج وما
 ذكره من استحباب الا طعام فله الله وانه حلال فيه
والا طعام المتقدم ذكره **في هذا** اي في فطر الحامل
 الخائفة علي ما في بطنها والمرفع الخائفة علي ولدها
 والشيخ الكبير **مد** ممد النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 تقدم بيانه في الطهارة **عن يوم** **يقضي** في كلامه
 اشكال وهو ان الشيخ الذي لا يفتد ر علي الصوم
 اهلا لا قضا عليه **والتسبية** في قوله **وتدليل** **يقطع**
من فطر في فضاء **مضان** **دعي** **دخل** **عليه** **رمضان** **آخر**
 مراجع الي القدرة لا الي الحكم فان الحكم يحتل لان طعام
 الشيخ كما تقدم مستحب والطعام المرفع واجب ولم كلامه
 ان قضا رمضان علي التراخي وهو الذي يدل عليه
 حديث عائشة رضي الله عنها في الموطأ وعن مالك
 انما هو علي الفور وعلي الاول وانما راعي تفرغه
 في شعبان ان كان فيه صوما معينا فيجب عليه
 الاطعام وان مرض فيه او سافر فلا اطعام عليه
 وعلي الثاني انما يراد من تفرغه في الصوم ان لم يمرض
 فيه ولا سافر ففقد وجب عليه الاطعام وانظر هل
 الشبان عند ريسقط عنه الاطعام ام لا انه وفي

في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة
 في شهر رمضان من كل سنة

مجلس العلماء

فكذلك سائر أعمال الأبدان لا تجب إلا بالبلوغ **ومن صبح**
يبيح طلع عليه **العجر حيا** كانت الجنابة من وطن أو غلام
عمدا أو سبانا في فرض أو تطوع **ولم يتغير** بالبلوغ **أو امرأة**
حائض **نهي** تعني انقطع دم الحيفي وحرمة علامة
الطهر **قبل طلوع العجر الصادق** **فقد** **يفسد** **الجنب والحائض**
المذكورين **لا بعد العجر** سواء اكتمها الفضل قبل طلوع العجر
أم لا **جزءها صوم** **ذلك اليوم** ولا شيء عليها أما صفة
صوم الجنب فلما صبح أنه صلى الله عليه وسلم كان يدركه
العجر في رمضان وهو جنب فيفعل ويصوم وأما صفة
صوم الحائض إذا طهرت قبل العجر في رمضان فتفق
عليه إذا كان طهرها قبل العجر بعد ما تفعل فيه وعلى المسلم
أن كان قبله في مقدار لا يسع غسلها فيه ومفهوم كذا أنه
إنها إذا طهرت بعد العجر لا يصح صومها وهو كذلك اتفاقا
ولا يصح **صيام يوم الغطر** **ولا صيام يوم العجر** **لما صبح**
عليه الصلاة والسلام عن صيامها والاجماع على تحريمه
وبل صيام يومان **الذات** **بعد يوم العجر** **لا يستمتع**
الذي **بعد** **بدا** **كذا** **الرواية** **بالسنة** **لأنه** **يتم** **فأعله**
والمتنع **بالرفع** **والصواب** **أن** **يقول** **ولا يصوم** **اليومين**
لخو **وجه** **الرواية** **بأن** **المتنع** **فأعله** **يفعل** **مفهم**

منقول

وقدنا

三

قوله ما يرد به في الروايات... الذي لا يملك قوته عامة... الاطعام وقيل العتق... من ايمان ما لا يملك... الرقبة مملوكة... بوجهه اي من غير ان تكون مستحقة للعتق بوجهه... فحسب الخلاف... فحين تقدم فطره... ولا يتعلق على عدم... وجوبه قضائية... يشكل على قولنا... مطلقا قلنا ما وجب... والعنى اعتبار... في كونه قضائيا... قضاؤه وقار في... لانهم يأتون... فطره كمد في... عن غيره... والراجح من... تنبيهه بفتح... احسن قاله... يومه بالكون... بعبارة كافي... عليه وقت الع... كان كل النهار... المخرج غير... قبل الزوال... او قبله ولعل... فيصدقه بما اذا... او بعده لم يجر... الشامل المتضمن... منها بعد صحتها... او في التنبيه... خلافا... ما قاله الا...

افاق بعده بكنين لم يجره بلا خلاف وان افاق بعده بغير
لم يجره على المسلم والثاني ان افاق بعده بمدة يسيرة اخره
وان افاق بعد الزوال او عنده لم يجره وحكم الجنون حكم
المجن عليه **ولا يتقضي** من اعني عليه ليلا وافاق بعد طلوع
المغرب **من الصلوات** المفروضة **ادما افاق من وقته** وقد
تقدم بهذا في باب جامع الصلاة اعاده لينيه على ان الصوم
يخالق الصلاة الا توي ان الخافعي يتقضي الصوم ولا يتقضي
لمسقة التكرار **ويجب للصائم ان يحفظ لسانه** قيل ينبغي
في كلامه بمعنى الاستحباب وقيل بمعنى الوجوب وقوله
وهو ارجح من عطف العام على الخاص وجوابه سبعة
السمع والبحر واللسان واليدان والرجلان والبطن
والعرج وانما خرج باللسان وان كان داخل فيها لانه اعظمها
افنة قيل ما من مباح الا والجوارح تشكو اللسان وتقول
له نأشدناك الله ان استقمت استقاما وان اعوججت
اعوججتا ودخل عمر على ابي بكر رضي الله عنهما فوجده
يجذب لسانه فقال له ما يا ابي بكر فقال له دعني فانه
اوروني الوارد فان كان ابو بكر يقول بهذا فاذكركم بغيره
ع وخفى الشيخ العياشي بالذكر لما تاليد له فينبغي ان يسل
العقل والصلاح ان يخلص من الحرام فيما لا يعني وينبغي

المصالحات

للصيام **ان يعظم من شهر رمضان ما عظم الله من ايامه**
 المعني ويعظم شهر رمضان الذي عظمه الله سبحانه وتعالى
 لقوله شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الالهي فراه القرات
 والذكر والصيام والقيام والصدقة وسائر العبادات وبكره
 معظمتها بالتزويق والوقود ونحو ذلك **ولا يقرب بضم الراء**
 وفحشها وهو لا يفصح **الصيام** فاعلمه **الناس** معوله **بوطني**
ولا مباشرة ولا قبله اما الوطى فمحرمان اجامعا واما ما بعده
 فتبيل مكره وقيل حرام وهو الذي يؤخذ من كلامه لعظمه
 على المحرم اجامعا وقوله بعد ولا يجرم ذلك عليه في ليلة
 فان فعل شيئا من ذلك وسلم فلا شيء عليه وان انزل عليه
 العشاء والكفارة واعتزض بعضهم قوله **لللذة** لان ظاهره
 يقتضي اباحة القبلة لغير اللذة فابله وقد تحدث اللذة
 وان لم يقصد بها والصواب المنع مطلقا وفي كلامه ان
 القبلة سري عنها مطلقا في فرض او قتل الشيخ او شاب
 وهو كذلك في المثل قاله **ج** وفيه نظر بالنسبة للتفان
 قوله **في شهر رمضان** يريد ثم صرح بمفهومه هذا بزيادة
 في الاحتياج فقال **ولا يجرم ذلك** اي ما ذكر من الوطى
 والمباشرة والقبلة للذة **عليه** اي على الصائم **في ليلة**
 اي في ليلة رمضان لقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث

الي

الى سائكم وانما يستوي الليل والنهار في هذا المتن
 والخروج وقوله **ولا باس ان يصبح الصائم جنبا بوطني**
 تكرار مع قوله ومن اصبح جنبا ولم يظهر له **ومن السد**
في شهر رمضان مباشرة او قبله فامدني ذلك اي
 المباشرة او القبلة **فصل في القضاء** وجوبا مفهوما انه
 اذا لم يجد لا قضاء عليه وان افطى وهو قول ابن وهب
 واشرب وقال ابن القاسم اذا حرك ذلك منه لذة وانفط
 كان عليه القضاء **وان تعد ذلك** اي المباشرة والقبلة
حتى امي ففعله مع القضاء الكفارة على المسلم وكذا عن
 النظر والتذكر **ان تابع النظر حتى انزل ففعله القضاء**
 والكفارة وان لم يتابعه ففعله القضاء فقط على الشره
 وقال القاسمي اذا نظر نظرة واحدة مستقرا ففعله القضاء
 والكفارة وقوله **معني** لباحي وحكم التذكر حكم النظر فان
 تابع التذكر حتى انزل ففعله القضاء والكفارة وان لم يتابعه
 ففعله القضاء بالكفارة **ومن قام رمضان ايمانا** اي
 بقصد يتابا لا جرم ليعود عليه **والحساب** اي محسبا
 اجره على الله تعالى بذكره له في الآخرة لا بفعل ذلك رياء
 ولا سمعة **عظم الله ما عظمه الله من ايامه** اي ما عظمه الله من ايامه
 عليه وسلم كان يرغب في قيام رمضان بقوله من قام به

رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه قال
ابن شهاب توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم والا
عليه ذلته ثم كان الامام علي في خلافة ابن بكر وصير
من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما والمراد بالذنوب
التي يكفر بها القيام الصغار التي بينه وبين ربه وما
الكبار فلا يكفر بها الا التوبة وختم قيام رمضان علي
ما ذكره الكتاب انه نافلة ثم بين ان ثوابه لا يتقيد بالليل
كله بل يحصل لكل من قام فيه شيء علي قدر حاله من غير
تحديد بقوله **وان قمت فيه** اي في رمضان بما تنسب
فذلك اي القيام مرجوا فضله **ومرجوا** اي مرجوا
فذلك لان الصلاة من افضل العبادات التي يرجى بها التقرب
والقيام فيه اي في رمضان يجوز فعله في **سجد**
الجماعات وفي كل موقف يجمعون فيه كامل العمود ويكون
باسام ويستحب من ان يكون مما يقرأ القرآن علي ظهر قلبه
ومن سنة القيام ان يكون بعد صلاة العشاء **وشا**
قاسم في بيته وهو حسن اي افضل من قوت بيته
بشيء شغل نفسه **وحده** ولم يكسل وقيد بعظم
هذا بان لا يقبل المساجد والمآثر من بيان العمل الذي
يفعل فيه شرع بين عدوه فقال **وكان السلق الصالح**

وهم

وهم الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين **يقومون فيه**
في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه **في المساجد بمشركي**
ركعة وهو اختيار جماعة منهم ابو حنيفة والشافعي
واحمد والعمل الان عليه ثم بعد قيامهم بالشرع ركعة
يوترون ثلثات اي ثلاث ركعات **ويصلون بين**
الشفع والوتر سجد وقال ابو حنيفة لا يفصل
وخبر الشافعي بين الوصل والفصل ثم **صلوا** اي السلق
الاول في زمن عمر بن عبد العزيز **بعد ذلك** اي بعد القيام
بالشرع ثلث ركعة علي الشفع والوتر **سجد** **وذلك**
غير الشفع والوتر وهذا اختيار مالك في المدونة وله
الذي باخذ بنسب في ذلك الذي جمع عليه عمر الناس
احدي عشر ركعة منها الوتر وهي صلاة النبي صلى الله
عليه وسلم **وذلك** اي القيام بغير ركعة او بست
وثلاثين ركعة **واسع** اي جازي **وبس** من كل ركعتين
ولما بين قيام السلق استشرسوا لسابيل قال له هذا قيام
السلق فاقيام الصلوة النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب
بقوله **وقالت عائشة رضي الله عنها ما زاد رسول الله**
صلى الله عليه وسلم في رمضان ولا في غيره علي
الشي عشرة ركعة بعد هذا الوتر ما ذكره عن عائشة

مخالق في الموطأ عنهما ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتي في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة
ومما تم الكلام على **الاعتكاف** وعقبه مما هو ملازم له بالصيام
فقال **باب في الاعتكاف** وعقبه به لأنه
سريع عقبه للتحاشي لنية القدر الذي يختص به على
أحد الشهرين وبدل حكمه فقال **والاعتكاف من نوافل**
الحج لم يرغب فيها على المشي وأفضله في العشر الأواخر
من رمضان لمواظبته عليه الصلاة والسلام عليه ثم يأتي
معناه لغة بقوله **والعكوف المدة** على الشيء وحسن
النفس عليه وأما معناه سرعاً فهو لزوم المسلم التمسك
للمذكر والصلاة وقرأة القرآن وما يملكه من الجمال ومقتضى
يوماً فافوقه بنية وقد اشتمل هذا على إركانه وقد اشتمل
إلى أحدهما بقوله **والاعتكاف في الأيام** على الشهر فلا
يفتح من منظر ولو لم يشرط أن يكون الصوم
للاعتكاف على المذهب وقال ابن الماجنون وسبحون
لا بد له من صوم يخصه فلا يجوز في رمضان ومن شرط
فعله صلى الله عليه وسلم في رمضان ومن شرط
الاعتكاف أن لا يكون **مستأجراً** ما لم يذمه منفرقات
نذره كذلك لم يلزمه التتابع ثم اشتمل إلى ركن آخر بقوله

ولا

ولا يكون الاعتكاف **إلا في المساجد العامة** فلا يصح في
البيوت والخوانيت ويحرمها كما قال الله تعالى **واستمعوا**
عائذون في المساجد فيصح الاعتكاف في أي مسجد كان
ولو كان غير المسجد الثلاثة في أي بلد كان **فإن كان بلد**
بالرفع على أن كان تامة وبالنسبة على أنها تامة اسمها
في أي بلد كان هو أي اعتكافه في بلد **فيه الجمعة**
وهو من تامة الجمعة ونذر أياماً تأخذ فيها الجمعة
فلا يكون بمعنى لا يصح **إلا في المسجد الجامع** من المكان
الذي يقع فيه الجمعة فلا يصح في سطح المسجد ولا في
بيت الخفاية ولا بيت السقاية ولا بيت قناديله لكونها
محمورة عليها فاشجب ذلك الخوانيت والبيوت التي
لا تدخل الأياد والمسحج عن المسجد لأنه أخفى
للعباد وبالعبد من يتشاغل تأخذ به **الأيام**
ينذر أياماً تأخذ فيها الجمعة مثل ستة أيام فاقبل
فانه يصح أن يعتكف في أي مسجد كان على المذهب **واقبل**
ما هو واجب أي هو مستحب **الأيام** أي إلى المالكية على رأي
من الاعتكاف **عشرة أيام** وأكله شهر وتكره الرتبة
عليه وعلى رأي أقله يوم وليلة وأكله عشرة أيام
وما زاد عليها مكروه وخلاف الأولي ومن نذر اعتكافه

يوم فأكبر من يومه ظاهره انه اذا ذكر يومه لا يلزم
 ليلة ومذهب المدونة خلقه **وان قدر ليلة من**
يوم ليلة على الشئ وعن سحنون البطلان لان من قدر
 الا عتق في ليلة فقد نواه بغير شرطه فلا يصح ويرى في الشئ
 اي في القول المستأنف الفصل في الكلام الاعمال دون الاعمال
 ثم شرع بتكلم على امور مستندات الاعمال فقال **ومن**
اخذ فيه اي في اعتكافه ما كل او شرب **سجدة** **ثليث**
اعتكافه ثم كلامه التفرقة بين العاصد والناسي وهو
 في المدونة **وكذلك** **يبتدئ** في اعتكافه **من جامع فيه ليلة**
او نهار **ناسيا** **وستجد** **ترادف** في المدونة **وقيل** **وبالشر**
او ليس **ظاهره** وان لم يحصل لذة وقصد بها ابو الحسن
 بقوله يريد اذا وجد لذة او قصد بها ولم يجد بها **وان** **من**
 المتكفي برفاهيته من المكث في المسجد او من الصوم **هـ**
 خاصة دون المكث في المسجد **خرج منه الى بيته** **فان**
 من مرفعه **رجع الى المسجد** **ويبقى على ما تقدم من**
 الاعتكاف **وكذلك الحكم** **ان حلت** **المسكنة** **او نفث**
 فانها تخرج وتبقى على ما تقدم من الاعتكاف **وحرمه**
الاعتكاف **مسفرة** **عليها** **فلا يجوز** **لها** **ان يعلق** **خارج**
المسجد **ما يبا في الاعتكاف** **غير الصوم** **وقوله في المرض**
 عابد

عابد على امره وقوله **وعلى الخافض في المسجد** **عابد**
 الخافض الا انه لو قال في المرض والخافض كان احسن لستم من
 التكرار **فاد اظهره** **الخافض** **معني** **المرضاة** **لان** **عامة** **المرضى**
 واعتكفت **او افان** **المرضى** **من مرضه** **سوا** **حصولها** **اذ** **لزم**
في ليلة **او نهار** **يرجعا** **وفي نسخة** **رجع** **وجوب** **اي** **كل** **من**
 الخافض والمرضى **ساعة** **عشيرة** **اي** **ساعة** **ظهر** **الخافض** **من**
 الخافض بعد غلها **وافاقه** **المرضى** **من مرضه** **اي** **المسجد**
 وان لم يرجع حينئذ **استد** **اعلى** **المسجد** **واذا** **رجع** **انهار** **لا** **يبتدئ**
 في ذلك اليوم **تقدر** **الصوم** **فيه** **ولا يخرج** **المسكن** **من** **مسكنه**
الزحاجة **الاشنان** **وهي** **البوك** **والفايط** **ويستحب** **ان** **يتخذ**
 لذلك موضعا **فربما** **كان** **من** **ارسل** **المترقي** **في** **غير** **منزله** **ان**
 كان مسكونا **وفيه** **ارمله** **واما** **ان** **كان** **غير** **مستقرا** **فبها** **حيث**
 شاء **انقر** **ما** **عدي** **الحصر** **في** **كل** **منه** **فان** **له** **ان** **يخرج** **من**
 مسكنه **غير** **ما** **ذكر** **خروجه** **ما** **يجب** **اج** **اليه** **من** **اكل** **وشرب** **به**
 وضوء **وعسل** **جمعة** **وجنابة** **ثم** **يبقى** **الوقت** **الذي** **يبقى**
 منه الاعتكاف **فقال** **وليدخل** **الي** **مسكنه** **بشرط** **ان**
الشمس **من** **الميل** **التي** **يريد** **ان** **يبقى** **فيها** **اعتكافه**
 وهذا **الا** **على** **جره** **الا** **استحب** **ان** **يخرج** **ما** **في** **الشمس**
 من حديث عائشة رضى الله عنها **قالت** **كان** **رسول الله** **عالي**

الله عليه وسلم اذا اراد ان يعتكف صلى الفجر ثم دخل
في مسكنه ثم انتقل يتكلم على مسابيل نهي المعتكف عنها
فقال **ولا يبيع بغير بيع** ولو كان احد ابويه سوا كان معه
في المسجد او خارجه **ولا يبيع على جارية** ظاهره ولو
لاقتته والنهي عنهما نهي كراهية فان عاد من بيضا في
المسجد او صلى على جارية فيه لم يبطل اعتكافه **وعنه** وانظر
قوله **ولا يخرج للتجارة** سهل خرج مخرج الغالب لان التجارة
انما تكون في الاسواق او يكون ببيع وشراؤه في المسجد
وقال **ق** ان اعتكف على سلمه داخل المسجد لم يفسد
اعتكافه وكذلك لا يخرج في المسجد وانما خرج كلامه
مخرج الغالب الا انه ان كان يسيار منع من غير خلاف وان
كان يبيع يسيار فان كان شيئا يبيع اجاز من غير كراهية
وان كان كثيرا كره ولا يفسد الاعتكاف في الوجهين والوجه
لا يفسد البيع من غير خلاف ومعه قوله **ولا يخرج في**
الاعتكاف انه لا يجوز الشرط فيه مثل ان يقول اعتكف كذا
فان بدى في الخروج خرجت فان وقع ذلك بطل الشرط ومع
الاعتكاف قال **ق** وانظر سهل اراد بقوله **ولا باس ان يكون**
امام المسجد ان توكه احسن واشار به الى من يقول لا يكون
امام المسجد قال ابو عمر انما اخبر بالجواز اه وقد نص

في المختصر

في المختصر على كراهية كونه اماما قبا وانظر هذا مع
ما هو ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف وهو الامام
وله اي ويباح للمعتكف ان يخرج معي بقدر نفسه
او يعتكف **نكاح غيره** وقيد في المدونة بان يفتاه
في مجلسه وهو مفيد اي بان لا يقول الا فتاوا سوا
كان زوجا او وليا فان قيل المحرم ممنوع من عقد النكاح
فما الفرق بينه وبين المعتكف مع ان كلا منهما في عبادته
يمتنع فيها الوطى **اجيب** باجوبة منها ان الاصل
جواز عقد النكاح لكل احد خرج المحرم بقوله صلى الله
عليه وسلم المحرم لا يتكلم ولا يتكلم وبقي ما عداه عاتب
الاصل ثم حكم الباب ببيان الوقت الذي يخرج فيه
من اعتكافه فقال **ومن اعتكف اول الشهر يعني اول شهر**
من الشهر من غير رمضان **او وسطه** خرج معني جاز
له الخروج **من اعتكافه بعد غروب الشمس من اخره**
اي من اخر ايام اعتكافه من غير خلاف في ذلك من المذهب
واختار النجاشي مكث الليلة التي هي اخر ايام اعتكافه
لقوله اي سعيد الخدري رضي الله عنه فلما كانت ليلة
احدي وعشرين ربي التي يخرج رسول الله صلى الله
عليه وسلم من فسيبها من اعتكافه وانما قيدنا

الشهر في كلامه بغير رمضان لقوله **وان اعتكف ما يتصل**
فيه اعتكافه يوم الفطر فليتب عليه الفطر على الشتر
 على جهة الاستحباب في المسجد حتى يبعد **وامنه**
المسجد لعله صلى الله عليه وسلم وما ذكره جري على
 الغاب وكذلك يفعل اذا اعتكف الشتر الاول من ذي
 الحجة فليتب عليه الفطر في المسجد حتى يبعد **وامنه** الى
 الفطر ولما اتمى الكلام على الاعتكاف الذي هو من توبة
 الصوم الذي هو واحد ان كان ان سلك الخمس انقلبت
 على الركاة التي هي احد وعامة **ايضا** فقال **باب**
في بيان حكم ركاة النسي وفي بيان القدر الذي يجب فيه
 الركاة منه والقدر المخرج منه **في بيان حكم ركاة النسي** وفي
 بيان القدر الذي يجب فيه الركاة منه **في بيان حكم ركاة**
الناسية وبيان ما هي القدر الذي يجب فيه الركاة مما
 يخرج من المعدن وبيان القدر المخرج منه **في بيان حكم**
ذكر الجزية اي ذكر من يؤخذ منه ومن لا يؤخذ منه وبيان
 القدر الذي يؤخذ منها **في بيان ما هي القدر الذي**
يؤخذ من جوارحهم بالضم والشد يد جمع تاجر كخاير
 وتجار والكسر والتحقيق كعاحب ومحاب **اي** **باب**
والجزية وقيل في هذا الباب بالكلام على شيئين

الركاة

الركاة وركاة الفريضة اما الركاة فلهما مسمىان لغويان
 وهو النمو والزيادة يقال تركى الزرع وتركى المال اذا كثر
 وشرعي وهو مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص اذا بلغ
 قدره مخصوصا في وقتا كفي في جهات مخصوصة ووجه
 تسميتهما ركاة انهما عليهما ان يكونا بفطرهما عند الله تعالى اي
 يرفع حاله بذلك عنده بشتره لقوله تعالى خذ من اموالهم
 صدقة تظهرهم وتركيهم بها وقد بدد الشيخ بالكم فقال
وركاة النسي وهو الذي يربطه والنفقة تسمى بذلك لشرافه
 ما يؤخذ من العين الباصرة وتسمى بقدر **ايضا** **باب**
 وهو المتأقلا لحد الميت غاليا **واما** **باب** وهي الابل
 والبقر والغنم **في النسي** بالكتاب والسنة والاجماع من جحد
 وجوبها فهو كافر ومن اقر بوجوبها وامتنع من اداها ضرب
 واخذت منه كرها وجزيه ولا يكفر وعند ابن حبيب يكفر
 واستبعد ولها شروط وجوب وشروط اجزا اما الاولى
 فسبعة في اهللة الاسلام والبطون والجزية والفساد والملة
 والحد في غير المعادن والمعتقان وعدم الدين في العين ومحنة
 الساعي في النسي ان كان ثم سعاد ومكسبهم الوصول واما
 الثانية فاربعة والنسي وتفرقت بموضع وجوبها واخرها
 بعد وجوبها ودفعها للامام العادل في اخذها وصرها

خصوص مع

ان كان اول رباها وشرح هذه الشروط كلها مسبوقة في الاصل
 ثم بين وقت وجوب تركاة الحر بقوله **فاما تركاة الحر**
ثيوم حصاة بفتح الحاء وكسر ما ذكره احد اقول ثلاثة
 حكاهما ابن الحاجب وابن عبد السلام وهو اقرب لشيء القرآن
 وهو قوله تعالى واتوا حقه يوم حصاة ان معنى حل الية على
 الركاة والمشم انه اي الوصي الذي يجب به الركاة الطيب وطيب
 كل نوع معلوم فيه وفي **الوجوب** متعلق بيوم الحصاة
 والاخراج بيوم التقيية منها هو المذهب **واما الدين** غير
 المعدن والركان **واما شية** فيجب في كل منهما **في كل يوم**
 اي بعد تمام الحول **و** شرط الماشية بعد الحول بعد الساعي
 على المشاة ان كان ويصل والا وجبت بالحول اتفاقا وعلى
 المشاة لو خرجت قبل مجيئه حيث يكون لم يخرج بين قدره
 النصاب الذي يجب فيه الركاة من الحر بقوله **ولا تركاة في**
احب والقرني اقل من خمسة اوسق طامع انه صلى الله
 عليه وسلم قال ليس في حب ولا تم مدقة حتى يبلغ خمسة اوسق
ع انظر مهمل قد حل القطاي في الحب والريبي والزيتوني في التمر
 ام لا فيطهر مما قاله في البيوع ان القطاي بخلاف الوجوب
 فنقول انما تعرض هنا لتصورات النصاب وذلك لتمام الجمع
 وذكره الاوسق خمسة فما بطن احداهما بالكيل

والآخر

والآخر بالوزن اما الاول ففيه الشك بقوله **وذلك اي**
 الخمسة اوسق **سنة افرة وربع قطين** يعنى قطين
 في منه **والوسق** بفتح الواو وكسر ما والا اول هو المشتم
 واحد اوسق وهو لغة فم شئ الى شئ قال الله تعالى والليل
 وما اوسق واصطلاحا **سنة** **فما عا** **بصاع النبي صلى**
الله عليه وسلم **وبو** اي صاع النبي صلى الله عليه وسلم
اربعة امدا **محمد صلى الله عليه وسلم** وقد حرم
 النصاب بعد معتبر على مد النبي صلى الله عليه وسلم
 فوجد ستة ارباب ونفق ونفق وبيه بارادب الفاروق
 واما فاطمة وزنا نفق الحلاب الوسق ستونا صاعا والصاب
 خمسة ارباب وتلك قبيل النصاب وزنا نفق وستاين رطل
 بالبعد ادي والرطل مائة وثمانية وعشرون درهمها سكيا
 كل درهم خمسون حبة وخمسة من مطلق الشير تكون
 الحبة متوسطة غير متسورة وقد قطع من طرفيها ما مد
 تسير **الاول** تكلم الشيخ على النصاب وكنت
 عن القدر لما خوف منه وفيه تفصيل فان سمي غير شقة
 كما سماه فيه المشرك وان سمي بمسقة كالد واليب فثبته
 نفق المشركا ورد في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم
 الثاني يعتبر الاوسق بعد وضع ما فيها من الخش

ان كان اول رباها

وارطوبات الثالث توحيد الزكاة من القدر المذكور سواء
كانت الارض يؤخذ بها اجرام لا ثم شرع يبين ان الارض لا تقسم
فاذا اجتمع من جنسها ثياب زكية والفلد والاحباس
لا تقسم فانما يجمع من كل جنس ثياب لا يركب في الارض ولا قوله
ويجمع الثمن والشعر والصلب بضم السين ضرب من الشعر
ليس له فتر كان حنقه بنا على ارضها كل ما جنس واحد وهو
المقصود في المذهب ولا يستعمل لقوله **في الزكاة** لان هذه
الثلاثة في البيع ايض جنس واحد على المشي وما ذكره
من الجمع محله اذا كانت من زراعتها وحصادها في عام واحد
اما اذا كانت في عامين او اعوام فيقول المستر ما ثبت في زمن
واحد فيضاق بمغنه الى بعض ولا يضاق ما ثبت في زمان
الى ما ثبت في زمان اخر وقيل المستر الزمارة فان لم يزرع
الثاني قبل الحصاد الاخر ضم اليه وان لم يزرعه بعد حصاده
لا يضم اليه والاول لما ثبت في كتاب ابن سحنون والثاني
لابن مسلمة وقصر عليه صاحب المختصر ثم بين فائدة القسم
بقوله **فاذا اجتمع من بيعها** اي من جميع ما ذكر من الثمن
والشعر والصلب **فمنه** اوسق **فليزكي** **والمتع** فيخرج
من كل ما يتوبه فيخرج الزكاة عن الاعلى والادنى عن الادنى
والاوسط عن الاوسط فان اخرج الاعلى عن الادنى اجراه

وان

وان اخرج الادنى عن الاعلى لم يخرج فوقه الا اتفاق في الجبوب
انه يخرج من كل نوع ما يتوبه ووقع الاتفاق في المواشي انه
يخرج الاوسط واختلف في الثمر قيل هو مثل المواشي وقيل مثل
الجبوب ومنه ايض قوله **وكذلك يجمع صاقل القطبية**
بكسر القاف وفتحها واصلها من قضى بالمكان اذا قام به
فاذا اجتمع من جميعها حنة اوسق زكاهما بناء على انها جنس
واحد في الزكاة وهو المذهب محله في البيع فانها فيه اجناس
وهي البسيلة والجمع بكسر الهمزة المشددة وفتحها والمدني
والجلبان والبول والوس واللوييا والجلجلان وجب العجل
ومنه ايض قوله **وكذلك يجمع صاقل الثمر وكذلك**
يجمع صاقل الزبيب فاذا اجتمع من جميعها حنة اوسق
زكاهما ومن الثاني **الامر** فيه ست لغات احد منها همزة
والواو **والدخنة** بضم الدال المهملة **والذرة** بضم الدال النجمة
كل واحد منها اوسق على حدته **لا يجمع الى الاخر** على
المذهب لتباين مقاصدهما واختلاف صورتهما في الخلقة
وقوله **في الزكاة** اشارة الى من يقول انها كلها قبض واحد
واحد في الربا **واذا كان في الحايطة** **صاقل** **ثلاثة** **من**
المرجيد ويرد في ووسط **لادى الزكاة عن الجيب** **من**
الوسط على المشي اما ان كان فيها نوع واحد اخذ منه

جيدا كان او رديا وليس عليه ان ياتي بالوسط ولا بالان
 فضل منه وان كان فيه نوعان جيد و ردي اخذ من
 كل ما يقبض بخصته ولو كان الردي قليلا لان الاصل
 ان تؤخذ كل عين من اقله لقوله صلى الله عليه وسلم
 تركاة كل نوع منه تخففه السنة بالماشية ان تؤخذ من
 الوسط وبقي ما سواه على الاقل قاله **ابن ابي**
الزيتون **اذ بلغ حب خمسة اوسق على المثل** لعموم
 قوله تعالى كلوا من ثمره اذا اثمر واتوا حقه يوم حصاده
 ومحوم قوله صلى الله عليه وسلم فيما سئل اسم العشر
 وقال ابن وهب لا تركاة فيه وفي كماله تركاة قال ابن عبد
 السلام ومن العشر على اقل المذهب لانه ليس بركاة
 وعلى المثل التركية اذ بلغ النصاب **اخرج تركاة من اية**
 لا من حبه على المثل العشر ان سقى بغير مشقة ونقص
 العشر ان سقى بمشقة ولا يشترط في الزيت بلوغه نصابا
 بالوزن وانما يشترط بلوغ الحب نصابا كما خرج به الشيخ
 وحكي ابن الحاجب عليه الاتفاقات فلو اخرج من حبه ابرة
 وكذا تركاة على المثل **اخرج من حبه ابرة** وهو المسمى في
حب النخل وخوفا مما يعسر من رتبة اذ بلغ حبه خمسة
 اوسق العشر ان سقى بغير مشقة ونقص العشر فيما سقى

بمشقة

في حبه ابرة
 في حبه ابرة
 في حبه ابرة

بمشقة ونقصه وعصره على ربه وانما تأخذ المسكين
 مضمنا كالحب ما ذكره انه يخرج من ربه هو المشقة حتى
 انه لو اخرج من الحب ما اجزاه **قال ابن ابي** الزيتون
 وما بعده **اخرج من حبه ابرة** كان النخل نصابا ام لا
 وانما يرعى نصاب الحب خاصة لان نصاب النخل بغيره
 قال **ابن ابي** لعموم هذا القول وممن من قال انما
 قال ذلك لقوة الخلافة فيه والذي في المختصر وشرحه
 ان الزيتون وخوفا ان كان له زيت اخرج من ربه وان
 لم يكن له زيت كزيتون مصر اخرج من حبه وكذا اما لا يخل
 كركب مصر وعينها والقول الا حصر تركي من حبه وان
 بيع باقل مما يجب الزكاة فيه بشي كثير او ايمان حرقه
 حصة اوسق وان نقص عنها لم يجب فيه وان بيع باكثر
 مما يجب فيه الزكاة باسقاط ذلك **ولا تركاة في النواكس**
 الخضر كالنخاع والشمس **ولا في الخضر** ما خرج عن معاذ
 بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما
 سئل السحالي السيل المشق وفيما سئل بالنخل انفق ما
 العشر وانما ذلك في النخل والخطبة والحبوب وما القتا والبطيخ
 والرماد والمصب فعموم عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم **ولا تركاة في المذهب في النخل من عشرين ديارا**

فأذا بلغت الدنانير عشرين ديناراً فغير ما يقين ديناراً وقوله
ربيع المشرق يقين الدنانير ويزيادة الفلاح قال أراد
على المشرق ديناراً يخرج منه خمساً فقلت أي ما زاد وقال
ولا يشترط بلوغه في الذهب أربعة دنانير ولا في الفضة
أربعين درهماً **وزكاة في الفضة في كل مائة دينار**
وذلك أي مائتين درهم خمسة أوقى في الحد في الكحل والياوتى
مخففة ومشددة جمع أوقية **وأن وقتية بضم الهمزة**
وتشديد الياء نعتها **أربعون درهم** بالدم درهم الشرعي وهو
الدرهم الكلى وتقدم أن من ثمة خمسون حبة وخمسة عشر
الشعير المكسطة الخ ويقال له درهم الكيل ثم نفس الزكاة
بما هو معلوم عندهم بقوله **من وزن سبعين حبة**
سبعة دنانير شرعية ووزن مائة عشرة أي وزن عشرة دراهم
شرعية وذلك أنك إذا اعتبرت ما في سبعة دنانير وما في
عشرة دراهم من درهم الكيل ودنانير الكيل وجدتهما واحد
لأن وزن الدرهم كافتد خمسون حبة وخمسة حبة وكل
دينار وزن اثنين وسبعون حبة فإذا ضربت عشرة في اثنين
خرج في ذلك خمسة وأربعين حبة وتبقى الخماس وهي عشر دنانير
بأربعة حبوب وهذه خمسة مائة وربع حبوب وإذا ضربت
سبعة في اثنين وسبعين خرج من ذلك خمسة وأربعين حبة

حبوب

حبوب من الشعير المتوسط فالتق السبع دنانير والمشرق
درهم في عدد الحبوب وذكر قوله **فإذا بلغت الدرهم مائة**
درهم أي مائة مائتين درهم يعني عليه قوله فغير ما ربيع
عشر ما وهو خمسة دراهم **فإذا أي مائتين درهم** يعني
ذلك وقال **جمع الذهب والفضة في الزكاة** لفضل عليه
الصلاة والسلام وذلك ثم فخرج على جمع فقال **قوله طلبة**
درهم وعشرة دنانير فخرج من ذلك مائة ربيع فخرج
بالأجزاء بالقيمة بأن يجعل كل دينار بعشرة دراهم ولو كانت
قيمة متمازها كالوكان له مائة درهم وعشرة دنانير
أو مائة وخمسون وخمسة دنانير فلو كان له مائة وخمسون
درهماً ودنانير يساوي عشريين فلا يخرج منه شيئاً ويجوز
إخراج أحد الطرفين عن الآخر على المشي وما فرغ من تركا
العين شرع يكلم على زكاة العروق فقال **وزكاة في**
العروق أي الدرهم في هذا الباب الرقيق والعقار والرباع
والشباب والنخ وجميع الحبوب والتجارة والحيوانات أو اقضت
عن النصاب وهي إما للعين فلا زكاة فيها إقتافاً وإما
للتجارة ففيها الزكاة إقتافاً وهي مائة دراهم وسائر
وما لا حشكس وهي التي يتصد بها إلا سواها لم يخرج وأما
ولو حبوب الزكاة فيهما شرط واحد هما النية واليه أشار بقوله

الحجارة التي يكون لها قيمة
او تكون له او تكون له قيمة
فقط او كالملة فقط او هما معا فانه لا يركان في هذا ثابتهما
ان يرد بهما الاسواق اي يمكنها ان يجد فيها ربحا جيدا
واخذ هذا من قوله **فاذا ابتعها بعد حوله** فكذلك ثابتهما ان
يملكها معا وفتة واخذ هذا من قوله **من يوم اخذت منها**
او كسبه احتراما من ان يملكه بميثاق او مهبه وخودته
فانه لا يركان فيها الا بعد حوله من يوم قبضت ثمنها بهما
ان يبيعها بعتي واخذ هذا من قوله **فمن ثمنها ان كان**
حول واحد احتراما من ان يبيعها بعتي فانه لا يركان
خاص بها ان يكون ثمنها قبل البيع حوله فاقوله ويمكن
اخذ هذا من قوله **قامت قبل البيع حولا واكثر** ومن
قوله قبل فاذا ابتعها بعد حوله احتراما من ان يبيعها قبل
تمام الحول فانه يركان فيها حتى يحول عليها ثم انقل يركان على
عروها لا دارة ورمى التي تشتري بالحجارة وتباع بالسلع الوتر
ولا ينظر بها سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشرايين
ام يابا الحوائت المديرين للسلع فقال مستشيان من قوله
فمن ثمنها الزكاة حول واحد **ان يكون مديرا يستقر**
اي لا يثبت **بدين عين** ولا عرف بل يبيع بالسر الحاضر
وتخلفها

عالم ان هذا هو قوله من قوله ان يثبت بدين عين
او يكون مديرا يستقر

قوله السراج هو يخرج من المرقول وشبهه ما لظن القليل

وتخلفها ولا تنظر سوق نفاق البيع ولا سوق كساد الشرايين
فانك تقوم على وقتك كل جنس يباع به غالبا
في ذلك الوقت قيمة عدل على البيع العرفي دون بيع
القرورة فالدياج وتبره والرفيق والسامر يقوم بالذهب
والثياب الملبسة والبيسة وشبهها تقوم بالفضة
وابتد السقوم عند الشرب من يوم اخذ في الدارة وقال
الباجي من يوم تركي العن ومن يوم افادته واستقر بعضهم
فقال بعضهم وهو يوم قول الرسالة من يوم اخذت ثمنها
او تركي **و بعد** ان تفرع من السقوم **فركي ذلك** اي
الذي قومه من العرو في شرط ان ينقل من ائمان العرو في
المدارة شي ما ولو درهما ولا فرق على المتسعين ان ينقل
في اول الحول او في اخر وماذا لم ينقل له شي او نقل له بعد
الحول بشرط ان كان يوم حبيذ وينقل حوله الى ذلك
الشهر ويبيع الزايد على الحول وكذلك يركي المدير المتقد
ان كان معه واليه اشار بقوله **مع ما يمد من عين**
وكذلك يركي عن دينه المتقد احوال المرحجوا **وحول مدي**
الاحول فانه كان الاصل نقابا ام لا وهو
كذلك على المثل مثاله ان يكون عنده دينار فام عنده
احدي عشر شهرا ثم اشترى به سلعة باعها بعد شهر

بشره وبنار فانه يتركه لان الزكوة بقدر كماله في اقله
وكذا لعل حول **الامانة** حول **الامانة** والاصل في هذا
قوله عمر رضي الله عنه عند عليهم السخلة يجهلها الزكوي
ولا تأخذها والزكوي كالحال ثم انقل بكلام علي زكاة المد يان
فقال **ومن له مال يبي من العين يدل عليه قوله بعد ولا يستأ**
الدين زكاة حسب الحق **ففيه الزكاة** مثل ان يكون عنده
عشرون دينار **وعليه دين** بموقوف سواء كان عرضا
او طعاما او مائتة او غيرهما وسواء كان حالا او موقفا
مسألة اي مثل الذي له وهو عشرون دينار **وعليه دين**
ببقيته اي بقية مال الذي معه **عن مقدرمال الزكاة**
اي المقدم الذي يجب فيه الزكاة مثل ان يكون عند عشرون
وعليه بفق دينار **مسألة** **فك زكاة عليه** في الموردين
وظركلام الشيخ ان الدين يسقط الزكاة ولو كان مهر المرأة
التي في عصمة وهو كذا لعل علي احد الشريين والي
الشهر الاخر لا يسقطها وطايرها يغمر ولو كان الدين
دين زكاة وهو كذا لعل علي المسم وقيدنا قوله وعليه
دين بقولنا بموقوف احتراز من المذمور والكفارة قاله
ثم استثنى من سقوط زكاة العين بالدين **مسألة** فقال
الا ان يكون عنده اي عند من له مال فيه الزكاة وعليه

دين

دين مثله او دين ينقصه عن مال الزكاة شيء **مال يترك**
منه **وهو مقتاة** تقدم ان المراد بها ماله الرقيق والعقار
والرباع والسياب والنج وجميع الجيوب والتمار والحيوان
القاهرة عن الثياب بقوله **او رقيقا او حيوانا مقتات**
او عقارا بالفتح مخففا وهي الاصول الثابتة وان لم يكن
لها عتق **ورب** وهو ماله عبده كالدور من عتق الخاضع
علي العام اسم يكون بمعنى شيء وخبرها الطرف المتقدم
وهما لا يترك الخ بيان لما نفى كلامه تقديم وتأخير بتقديره
ان من له مال يجب فيه الزكاة وعليه دين مثله او ينقصه
عن مال الزكاة فان الزكاة تسقط عنه الا ان يكون عنده
شيء **فيه** **وقا الدين** مما لا يجب فيه الزكاة من عرض
القيمة فليجعله في مقابلة ما عليه من الدين علي المسم
بشرط ان يحول عليهما الحول عند ردها وان يكون مما يباع
مثله في الدين **ويرك ما بيده من المال** مثله ان يكون
عنده ثياب من العين وعليه دين بقدر ذلك او ينقصه
عن مقدار ما يجب فيه الزكاة وعنده من العرض ما يوفي
به ينفق فانه يقوم العروفي وقت الوجوب احر الحول ويجعلها
في الدين بالشرطين المتقدمين ويترك العين بهذا اذا وفيت
مردفه بدية فان لم يوف عروفيه بدية **حسب**

بقية دينه في اي الذي يبيده من المال فان بقي بعد
 ذلك اي بعد ان يجب بقية دينه مما يبيده من اي شيء
 فيه الزكاة تركاه مثاله ان يكون عنده ثلاثون ديناراً
 وعنده من العروق التي تباع في الدين وحال عليه الخوا
 وعنده ما يوفي بمسيرة تبيع عشرة ياخذها من الثلاثين
 ويبيطها فتبقى عشرة في تركها ومعه يوم كلامه انه
 اذا لم يبق بعد ذلك نصاب انه لا يتركه وهو كذلك مثله
 ان يكون عنده عشرة وعشرين وعنده عشرة وعشرين
 العروق في ما يوفي بمسيرة فتبقى عشرة يعطيهما من العشرين
 تبقى عشرة لا تركاه فيهما ولا يبين ان الدين يستطركاه العروق
 شرع يبين انه لا يستطركاه ما عداه فقال **ولا يستطركاه**
الدين تركاه حب ولا حرم ولا ماشية وكذلك لا يستطركاه
 تركاه معدن ولا تركاه مثل ان يكون عنده شيء من هذه
 المذكورة وعنده دين يستغرق ما عنده فتجب عليه
 الزكاة ولا يستطرها والعروق بين ذات وبين العين ان السنة
 انما جاز باستطاع الدين في الله العين واما الماشية والثمار
 فقد ثبت عليه العلة والسلام والخلفاء بعده اخرجوا
 والسماء فخرهوا على الناس واخذوا منهم زكاة ما شئهم ولا
 يبالونهم بل عليهم دين امره وكذلك لا يستطركاه الدين تركاه
 العروق

الغنى عند الشرب واستطرها عند عبد الوهاب ثم انقل
 يتكلم على تعلق الزكاة بصاحب الدين فقال **ونزكاة**
عليه اي على من له مال **في دين** اصله عين عنده او عرق
 تجارة **حتى ينفق** يريد بالدين دين العرق ودين البيع
 اذا كان محتمل مثل ان يكون عنده مال فسلمه رجل
 او يشتري به سلعة ثم يبيعها بدين **وان اقام الدين الحرام**
 عند المدين **فانما يتركه** ربه لعام **واحد** لما مضى من السن
بعد قبضه اذا كان نصاباً او مضى الى مال عنده قد
 جمعه واداه حول في كل به النصاب **تبيين** ثم
 قوله انما يتركه لعام واحد الخ وان كان قوام من الزكاة به
 والذي قاله ابى القاسم ان تركه في امر من الزكاة ترك ما مضى
 من السنين وانما قيدنا قوله في دين بقولنا اصله عين
 او عرق تجارة احترازاً عما اذا لم يكن كذلك بان كانت
 من ميران مثلاً فانه يستقبل به كما سيخرج به وفيه نادى
 البيع مما اذا كان محتمل احترازاً عما اذا كان مديراً فان حكم
 دينه حكم عرقه يقوم **وكذلك العروق** يعني عروق تجارة
 الاحتراز حكمه حكم الدين اذا كان اصله عيناً فانه انما
 يتركه لعام واحد وان اقام الحق الاكثر **حتى يبيع**
 وهذا مكر مخرج قوله قبل فاذ انهم ما بعد حول الخ وعله انما

كرره ليرتب عليه قوله **وان كان الدين والعرف من ميراث**
او مية او صدقة ونحو ذلك فليست قبل حولا بما يقتض
منه يعني من الدين او من ثمن العرف سوا تركه فاما من
الزكاة ام لا وعلى الاصل الزكاة في اموالهم في العيش
والحرث والماشية نعم قوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة
تطهرهم وتركيهم بها وعلى الموطأ عن عبد الرحمن بن
القاسم عن ابيه انه قال كانت عابشة ترفي السعديا
تليين لنا واخاها يبيمين في حجرها فكانت تخرج من
اموالنا الزكاة وفيه عن عمر رضي الله عنه اخبرني في اموال
السياسي ليلنا فاعلمها الزكاة ومثل هذا لا يفعل ولا يقال
من قبل الراي ولا يخرج ولي الايتام الزكاة عنهم الا بعد
ما يرفع امره للامام ومثل الاصل في وجوب الزكاة
في اموالهم المجانيين وقوله **وزكاة الفطر بالرفع مبتدأ**
الخبر محذوف اي وعليهم زكاة الفطر وبالجرح عطف على
ما قبله **ولا زكاة على عبيد** **ولا على من فيه بقره**
كالعبد والمكاتب والعق نعمه زاد في السدونة ولا على
سادتهم عنهم اما عدم وجوبها على العبد فلقوله **للعبد**
عبد المملوك لا يعذر على شيء واما عدم وجوبها على
السيد فلان الحال بيد غيره وقال ابن عبد السلام
والظن

والظن عندى نعلق الزكاة بمال العبد اما عليه وعلى
سيده لانه لا حد هما قطعا للسيد بالتزاعه والسيد
باستمراره ولا شارف في قوله **ذلت الله** عابدة على
جميع ما تقدم من العيش والحرث والماشية وزكاة الفطر
فاذا استقر العبد او من فيه بقره فليأتى اي
يستأق حولا اي عابدا **من يومئذ** اي من يوم عتقه
بما يملك ويروي بما ملكه **من ماله** ان كان مما يستأق
فيه الحول وهو العيش والماشية وان كان مما لا يستأق
فيه الحول وهو الحبوب والثمار وعق قبل الطيب وحب
عليه الزكاة واما ان كان عتق بعده اي الطيب فلا زكاة
عليه **ولا زكاة على احد في عبيده وخادمه** **والسيد**
تارة يطلق على المذكورون الا في وهو ما ذكرنا وكذا
قوله وعلى العبد في الزنا خبي جلدته ويطلق على
الذكر وعلى الانثى وهو قوله قبل هذا ولا زكاة على عبد
وكذا لا زكاة على احد في قرسه وداره ولا فيما يتخذ
للقية من الرباع والعروضة وهذا يعني قوله ولا زكاة
الخ لا يخلوا من فكر اربع قوله قبل ولا زكاة في العروضة قاله
بعضهم كرهه اشارة حديث الصحيحين ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبيده ولا قرسه

صدقة ويزاد عليه ما يقاس عليه من الاشياء التي تتسا
وقال بعضهم كرهه ليرتب عليه قوله **ولا في بيع النخل للبائع**
للمسك أو لو كان ملكا لرجل من **الحائري** بفتح الحاء وسكون اللام
واحد على بفتح الحاء وكسر اللام كندني ونحوه لا يلد يورهم
وجوب الزكاة فيه من قوله وزكاة العين والحرث والباقية
في بضعه وظن كلامه ان الحائري اذا كان متخذ للزكاة فيه
الزكاة فلو لم يلد له المدونة لعدم الزكاة وشهره ابن الحائري
وقوله **ومن ورت عرضا وورثه او رثه من ارضه**
زكاة عارضا فلا زكاة عليه في شيء من ذلك حتى يبيع
ويستقبل به حوله من يوم يقبض ثمنه مما يقبض منه
استفيد من قوله قبل وان كان الدين او العرق من ميراث
الحاكم عند مسئلة الزرع وما ذكره يبيح مسئلة زكاة الفلوة
والعايدة ما يتجدد ومن المال من غير اصل كالسودوث
والسودوث وظن قوله حتى يبيع باع بالفتد والي اجل وقاها
اي غير تركه وامر من الزكاة امره وقوله او رثه من ارضه زرعها
خرج يخرج الغالب فان حكمه كذلك اذا رثه من غير ارضه
وكذا قوله فزكاة اي الزرع خرج يخرج الغالب اي غير فان حكمه
كذلك اذا لم يزرعه ثم شرع يتكلم على المحدث المذكور في الزكاة
فقال **وفيما يخرج من المعدن بفتح الميم وكسر الدال المهملة**

من معدن

من معدن بفتح الدال في الماهي معدن بكسر الميم في السبل
عدونا او اقام به ومنه جئات معدن اي اقامة وكلمات
القياس فيه ان كان اسم مكان الفتح **من ذهب وفضة**
بيان لما يخرج **الزكاة** ظاهره ولو كان فذرة بفتح الهمزة وسكون
الدال المهملة وهو ما يوجد من ذهب وفضة بفتح الهمزة وسكون
بسر والشم ان فيها الخمس لا الزكاة وفي نسخة كالمكان
وقاها هو اي غير مكسب وجوب الزكاة بالذهب والفضة
وهو كذا قال في المدونة ولا زكاة في مساكن الرصاص
والنحاس والحديد والبرنج ونحوه وانما يجب الزكاة
فيما يخرج من معدن الذهب والفضة **او ابلغ الخارج من**
معدن الذهب ووزن عشرين دينارا او ابلغ الخارج من
معدن الفضة ووزن خمسة اواق فضة وانظر لم التبت
التابع الموثق او الا وفيه مؤنة خبيد يكون **في ذلك**
الخارج ربع المثل الخمس لم يؤم قوله فيالي الله عليه وسلم
وليس فيما دون خمس اواق صدقة **تيسر** فلم
اقتضاه على الشراط حصول النصاب في وجوب زكاة المعدن
انه لا يشترط في وجوبها الاسلام والحرية وهو قول عبد الملك
ان الصبي كالحرة والكافر كالسلم والشركا كاليهود وقال سحنون
لا زكاة على العبد ولا على الكافر والشركا يكونوا كل واحد

يراعى النصاب في حقه ويزد هو المثل وعلل بان المعدن
تشبيه بالزهرج لا يركبه عبد ولا يخرى حتى يصير للحجر المثل
ما يجب فيه الزكاة وقل قوله **يوم خروجه** اي يوم خلاصه
لان لا يشترط فيه الهول وهو كذا **ق** يرمع يعني الشيطان
الهول ليس بشرط ويريد بعد تقسية على المثل وتظهر فائدة
الخلاص اذا رفع شيئا من المعدن فلم يعينه الا بعد حول من يوم
خروجه فن قال لا يجب الا بعد التقسية قال بركانه مرة واحدة
ومن قال يجب يوم خروجه وهو يوم الرسالة قال يركبه زكاته
وكذا اذا مكث احواله يعني تقسية **ق** وكذا **ق** ما خرج
من معدن الذهب والفضة **ق** اي بعد ما خرج
منه نصاب الزكاة ربع عشرة حادثة كونه مستقلة اي بالنسبة
المخرج اول **ق** وان قل وهذا ان يقال محتمل ان يكون في السيل
وان يكون في العمل وان يكون فيهما معا ويرجع الاول قوله
ق ان القليل **ق** اي يخرج في المعدن **ق** اي
بعمله بان يبعه حتى انتفي فاطلق السيل على العمل **ق** اي
اخر غيره **ق** اي يخرج **ق** اي يبلغ الخارج بعد النصاب الذي
خرج اول **ق** اي الزكاة **ق** اي يبلغ نصابا فلا زكاة ثم انقل يحكم
على اخر ما حكم به الترجمة وهي الجزية فقال **ق** وتوخذ الجزية
من رجال اهل الذمة الاحرار بالعين ولا تؤخذ من اساقمهم

ولا من

ولا من صبيانهم ولا من عبيدهم **ق** اي انهم يؤخذ من هذه
الثلاثة لان الله تعالى انا وجميعنا علي من قائل لان قوله
تعالى قاتلوهم سيد علي مقاتلهم ومهم في الغالب الرجال دون
النساء والصبيان واما العبيد فافهم ما قال نعم ما لكم اخذ من
كلامه اربعة عشر وقل لاخذ الجزية المذكورة والبطون والحرية
والكفر ويشترط في هذا الاخير ان يكون غير فرسي وان يفر على
كفره فالفرسي لا جزية عليه اجماعا لمكانته من النبي صلى
الله عليه وسلم وكذلك الطرند لا تؤخذ منه اذ لا يفر على
كفره ويعني عليه بشرط ان العقل والقدر على ادائها احرار
من النقيض الذي لا شيء عنده **ق** وتوخذ من الجوس جمع
جوسي منسوب الى جوسه خلة اي مله **ق** وتوخذ من
نصارى العرب عبد الوهاب العرب والمجر وبني ثعلب
وعبرهم في ذلك سواء قوله تعالى قاتلو الذين لا يؤمنون
بالله الاية ولان السرك قد شملهم فلا اعتبار باناساقمهم غير
بني حقيقة الجزية فقال **ق** والجزية على اهل الذمة اربعة
دينارين وعلى اهل الورد اربعة دينارين **ق** وهذا في حق
اهل الفتوة وهم قوم من الكفار فتحت بلادهم قهر وغلبة
وكذا اهل الصلح وهم قوم من الكفار حوالبهم حتى
صالحوا على شيء يعطونه من اموالهم ان اطلق ولم يعذر عليهم

شيء معين اما ان قدر عليهم شيء متدر اخذ منهم قليلا
 كان او كثيرا واذا اخذت منهم فانه **يخضعون عن الفقير**
 بقدر ما يراه الامام واقترع عليه صاحب المختار وقال
 ابن حبيب لا يؤخذ من الفقير واستحسنه الكشي **ويؤخذ**
من اجرة من اي من اهل الذمة رجالا كانوا او نساء اجارا
 كانوا او عبيدا بالعين كانوا او عبيدا **من اموالهم** بضم الهمزة
 والفاء وسكونها **اي اموالهم** اي من اهل الذمة وحرية وحرمانه
عشر من ما يبيعونه هذا هو المعتمد عند ابن القاسم
 وقال ابن حبيب عشر ما يدخلون به كالحريين فاعلموا
 ابن القاسم لو اراد الرجوع قبل ان يبيعوا او يستقروا
 لا يجب عليهم العشر وهو كلام الشيخ وعليه قول ابن حبيب
 يجب عليهم وسبب الخلاف بل ما يؤخذ منهم هو الاثنا
 عشر الاصل في العشر وهو كلامه انه لا يؤخذ منهم
 العشر اذا اخرجوا في بلادهم وهو كذا في تمام بالعين اخذ
 عشر العشر فقال **وانما اخذوا** اي تردوا في السنة **مرارا**
 وقال الامامان ابو حنيفة والشافعي لا يؤخذ منهم في
 السنة الا مرة واحدة لما فعل عمر رضي الله عنه ونكروا
 الانتفاع والحكم بغير تكرار سببه **وانما اخذوا** اي اهل الذمة
الطعام المراد به الزيت الخنقة والزيت **خاصة** وقيل المراد به

كلما

كلما يقتات به او يجري مجراه فيدخل في ذلك الحبوب
 والقطاني والريون والادوية وما في معنى ذلك **اي مكة**
والمدنية خاصة اخذ منهم **نصف العشر من ثمنه**
 واختلف في علة النصف قيل ليكثر الخلب اليهما الشدة
 حاجة اهلها لذلك وهو المعروف وقيل لظلمهما
 بنسب **ان الاول** قل كلام الشيخ ان قري مكة
 والمدنية ليست كهما والحقهما ابن الجلاب بهما الثاني
 ابو محمد في نصف العشر في اهل الذمة واهل الحريون
 مثل ذلك ام لا فان نظرتا الى العلة في العلة جارية في
 الجميع **ويؤخذ من تجارة الحريين العشر** اي عشر ما
 قد موا به قام به باعوا فلم يبيعوا او سوا باعوا في بلد واحد
 او في جميع بلاد الاسلام وهو قول ابن القاسم رحمه الله
 وقدم مدنيته في اهل الذمة انه لا يؤخذ منهم حتى
 يبيعوا والعرق بغيرهما ان اهل الحرب قد حصل لهم الامان
 ما داموا في ارض الاسلام وجميع بلاد الاسلام كالمسلم
 الواحد واما اهل الذمة انما يؤخذ منهم لا انتفاعهم اذهم
 غير مواعين من بلادنا فاما تكرار اخذ منهم وقل كلام
 الشيخ انه لا يفتقر من العشر وانما الامام وهو قول
 مالك وقال ابن القاسم يؤخذ منهم بحسب ما يري الامام

العشر
 من
 اهل
 الذمة

وخرج **د** بمشهوريته وكذا لا يزال على المشركين
 هذا كله اذا دخلوا بامان مطلق واما ان شاور طرأ على
 اكثر من ذلك عند عقد الامان فاشار اليه بقوله **الا ان**
يقولوا على اكثر من ذلك اي من العشر فيجوز اخذ اكثر
 من العشر بحسب ما شاور طرأ عليه **ج** ولا يكون من بيع
 خمر لم ياتفاق والمشرع يملكهم لغيره اذا اخلوه لا يهل
 الذمة الا في الامصار والمسلمين التي لا ذمة لهم فيها
 ثم ختم الباب بما نسبنا عليه اول الباب انه يخرج به وهو
 قوله **وفي الزكاه** وهو لغة على ما قال صاحب الدين
 يقال لما يوفيه في الامور ما يخرج من المعدن من قطع
 الذهب او الورق واصطلاحا وقت **الجاهلية** مراد في
 الواقع خاصة والكثير بيع على وقت الجاهلية وفي
 الاسلام والدفع بكسر الدال المهملة يعني المدفون
 كالذبح في قوله تعالى وقد يثابه بذي عظيم اي مذبوح
 ويحتمل ان يفتح داله والمعنى واحد نحو الذبح ضرب
 الامير اي مضروبه واختلف هل هو خاص بحسن التقدير
 او عام فيه وفي غيره كالنول والطب والنجاس والرفاق
 تولد لهالة اقتصر في المختصر على الثاني وبالجملة على
 انه يطلق عليه ركان ولو شك اهو جاهلي ام لا لا يتيسر

الامارات

ان امارات اولد هما ان الغالب ان ذلك من فعلهم وقال
ل المعروف من المذهب الذي يرجع اليه ماله واخذ به
 ابن القاسم تحصيله بالنقدين وحكمه انه يجب فيه
الحسن على من صاحبه ظاهره ولو كان دون الثياب وهو
 كذلك على المسلم لان قوله صلى الله عليه وسلم وفي الزكاه
 احسن عام في الكثير والليل وطول كلامه ايضا انه لا يشرط
 في واجده الاسلام والحرية وهو كذلك وظاهره ايضا
 ان فيه احسن ولو وجد بنفقة كثيرة او عمل كثير في نفسه
 وليس كذلك وانما فيه الزكاه على ما في المدونة والنوطا
 وظاهره ايضا انه من وجده مطلقا وقرره **ب** بذلك
 وليس كذلك بل فيه تفصيل وهو ان وجده في النيا في
 في بلاد الاسلام فهو لواجده وان وجده في ملك احد
 فهو له اتفاقا **تفسير** الاول يعطى احسن للمام
 العدل يعرفه في محله فان كان غير عدل فقدق به
 واجده الثاني ما ظهر انه من دفن المسلمين او من دفن
 اهل الذمة لعلامة فهو لقطعة يعرف في كل سنة تقرب في النقطة
 وما لم تظهر عليه امارة الاسلام ولا امارة الكفر حمل على
 انه من وقت الكفار لان الدفن والكثير من شأنهم الثالث
 مالم يجرى طريقه البحر من خوفه الى شاطئه كالمنبر

واللغو وسائر الخلية التي يليها فنقول وجده ولا
 خمس قال **ل** الا ان يتقدم عليه سبعة مضموم فتولد
 وكذا ما تولى من غير محمول لان لا محمول ولا ما
 لو كان بغير اختياره كقطب البحر والسبب في هذا
 وعليه كرمونة والله اعلم **باب** في بيان
 حكم **زكاة النسيئة** وبيان نصابها وبيان ما تتركه وما
 افرد بها لبيان لانها كذا في الحديث ولان وجه
 العمل فيها مختلف وبعد الحكم بالفتا **زكاة الابل والبقر**
والغنم في خمسة تقدم دليله وشروط وجوبها في الباب
 السابق وقوله كذا لا يفتي ان زكاة النسيئة مضمومة
 فيما ذكر وهو كذا عندنا لقوله صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده وافرسه صدقة وفي كلامه ان النسيئة
 منه الغنم والبقر والاربعاء والاربعاء في المختص سوط الزكاة
 فيها ووافاهم في النسيئة اذا كانت مخلوقة وعامة
 فيها الزكاة وهو ما ذهب عنه ابو حنيفة والشافعي لا زكاة
 في العامة لقوله صلى الله عليه وسلم في الغنم النسيئة
 الزكاة اجاب بعض اصحابنا بجمع كونها مضمومة بحجة سلمنا
 انه محبة فلهذا عامه محموم قوله عليه الصلاة والسلام
 في كل اربعين شاة شاة وهذا اقوي من المعروف

بالحكمة

بالحكمة على بيان في زكاة الابل اقتدا بالحديث
 فقال وفي زكاة ما كان من احدى عشر فربيعه اربعة منها
 الماخوذ فيها من عشر خمسها وهو الغنم ويسمى المراكب
 بها شاة بفتح الشين الجيم وبالنون وسبعة الزكاة
 فيها من خمسها وقد اشار الى اولى الاربعة بقوله **وزكاة**
في الابل في اقل من خمس دود يداد المجيء في اوله ودال
 مرهلة في اخره والاصل فيما ذكر قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس فيما دون خمس دود صدقة تروي بالاضافة
 وعدمها **وهي** اي الخمس دود **خمس من الابل** فاذا بلغت
 هذا العدد فالواجب فيها شاة **خذعة او شاة** ومنها
 ما اوتي سنة ودخل في الثانية من اجل غنم ذلت البلد
من ضان او مضر فان كان جل غنمها اخذت منه وان كان
 المضر اخذت منه لان الحكم للغالب ولا يستتر في الشاة
 الماخوذة ان تكون انثى واسترطه ابن القصار وجعله
 مبصرهم ثم قول الشيخ خذعة او شاة ولو دفع رب النسيئة
 عن الخمس بغير ابدل عن الشاة الواجبة عليه اجراه
 على الصبي لانه مواشاة من جنس المال بالكثر مما وجب
 عليه وغاية اخذ الشاة الى سبع فاحس في زكاة الاربعة
 وقص وهي قل او قاض الابل **ل** اختلف في هذه الشاة

مريم ما خوذ قطن الحنص خاصة والاربعه الزايدة لا شيء
 فيها او من متعلقة بالجميع وان الاوقاف مذكاة ايضاً في
 ذلك قولنا انه وقال لا يصح قول من قال ان قطن قوله
 الى سبع ان الاوقاف تركي بل الشافعي وجب في حنص ولا شيء
 فيما زاد عليها الى العشرة وهذا هو الموافق لقوله بعد
 ولا زيادة في الاوقاف ثم اشار الى بقية الاربعه في بعض
 ما خوذ فيها من غير حنصها بقوله **ثم في العشرة شاة**
الى اربعة عشر ثم في خمسة عشر شاة شاة اب
سبعة عشر فاذا كانت عشرين فاربعة شاة اربعة
وعشرين فالوقوف في كل واحد من هذه العشر وفي الثلاثة
اربعة ايضاً ثم ستر في السبعة الباقية فقال **ثم في حنص**
وعشرين بنت مخاض ومريم بنت ستين فامرهم ان يقيموا
 كلتا ستين والمنصور من غيرها ما اوفت سنة ودخلت
 في الثانية وسميت بنت مخاض لان امرها ما خطن اي حامل
 لان الابل تحمل سنة وتزوي سنة **فان لم يكن بنت مخاض**
 موجوده **فيها** اي في الحنص والعشرين او كانت موجودة
 لكنها ليست له خاصة بل كان له فيها شريك فاما خوذ
 حينئذ **ابن لبون** وهو ما كل ستين ودخل في الثالثة
 وقوله **ذكرنا** كيد فان عد ما اي بنت مخاض وابن لبون

كله

كلهم الساعي بنت مخاض وغاية اخذه بنت مخاض واب
 لبون **الى حنص وثلاثين** فالوقوف في هذه عشرة **ثم في**
ست وثلاثين فيها **بنت لبون ومريم بنت ثلاثين**
 ليس هو عاي ظاهر بل مراد ما اوفت ستين ودخلت في
 الثالثة وسميت بذلك لان امها ذات لبن وغاية اخذها
الى حنص واربعة فالوقوف تسعة **ثم في ست واربعة**
حقه بكسر الحاء المهملة وميم التي يصاح على ضربها الحاء
ويخرجها الحاء اي استخفت ان تركب ويحمل عليها الحمل والحمل
 بكسر الحاء في الاسم ويخرجها في المصدر قال تعالى ومن حابه
 حمل بغير **ومريم** الحق **بنت اربع سنين** مراد ما اكملت
 ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وغاية اخذها **الى ستين**
 فالوقوف في هذه اربعة عشر **ثم بعد ذلك في احدى وستين**
خذه ومريم بنت حنص سنين مراد ايها ما اكملت اربعا
 ودخلت في الخامسة وسميت بذلك لانها تجذب سنينها اي
 سنف ومريم اخر اسنان ما يوخذ في مذكاة الابل وغاية
 اخذها **الى حنص وسبعين** فالوقوف ايضاً اربعة عشر **ثم**
في ست وسبعين ابت لبون الى تسعين فالوقوف
 فامرهم ان يقيموا من هذه اكله ان اوقاف الابل حنص مراتب
 فامرهم ان يقيموا **ذلك في حساب ذلك** اي الحايه وعشرين والواجب

اربعة عشر سنين في حنص وتسعين سنين في حنص
 تسعة وعشرون سنين

في كل حين حقة وفي كل اربعين بنت لبون ثم تفي بالكلام
 على زكاة البقر ونصابها ثلاثون واربعون وما زاد
 وقد اشار الى الاول وما تركي به بقوله **ولا زكاة في**
البقر في اقل من ثلاثين بقرة فاذا بلغت اى الثلاثين
ففيها تسبع مثاة فوفية ثم واحدة ثم مثاة من تحت
 ثم على مهلة تسمى بذلك لانه يسع امه وفيما يسع قراه
 او فيه وتساوي برهما **فحل جذع** فامره الشراط المذكور وهو
 المسم وما ذكره في سنة من انه ما قد اوتي **سنتين** وهو
 الذي عنده عند اهل السنة وقال عبد الوهاب وهو ما اوتي
 سنة ودخل في الثانية **ثم كذلك** يسمى هذا البيع حتى
تبلغ البقر عند التركي اربعين بقرة فاذا بلغت اى اربع
الاربعين فحينئذ يعطى تركيتها بالبيع ويكون فيها
سنة بغير الجهر وكسر السين الممهلة ثم بالثلاثين المشددة
 فبالي هذا الغاية غير داخل في الحيا وقوله **ولا يؤخذ الا**
انتي زيادة بيان فان فقدت السنة من البقر اجبر برهما
 على الاتيان برهما الا ان يعطى افضل منها **وهي اى السنة**
بنت اربع سنين فامره انها ما اوقت اربع سنين وهو
 قول لابن حبيب وعبد الوهاب ومنهم من اول كلامه باف
 مراده ما اوقت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة وهو قول

ابن حبيب

ابن حبيب ايها وابن شعبان واقهر عليه صاحب المختصر
 وسعى قوله **وهي ثنية** مراد ثنانيهما والنصاب الثاني
 وما تركي به اشار اليه بقوله **فاذا** اى على الاربعين بقرة
 فالواجب في كل اربعين بقرة **سنة** وفي كل ثلاثين بقرة
تسبع يريد فيها يمكن ذلك فيه فان زاد حصة على
 الاربعين فلا شيء فيها وقال ابو حنيفة فكان فيها ثمان
 سنة وان بلغت حنين فلا شيء في العشرة عندنا وقال
 ابو حنيفة فيها سنة وربع سنة فاذا بلغت ستين
 ففيها تسعين وان بلغت سبعين ففيها تسع ومائة
 وان بلغت ثمانين ففيها مائة على هذا يحكي قوله
 لما زاد اذ لم تلت بالكلام على زكاة النعم وفرونها اربعة
 وقد اشار الى اولها وما تركي به فقال **ولا زكاة في النعم**
حتى تبلغ اى تحل اربعين مثاة فاذا بلغت اى كملت
اربعين مثاة فالواجب فيها حينئذ مثاة **جذعة** او ثنية
 وقد تقدم بيانها في زكاة الابل ويسمى اخذ الشاه **الى**
عشرين ومائة فالوقف ثمانون ثم اشار الى النصفية
 الثانية وعنايتها وما تركي به فقال **فاذا بلغت اى كملت**
 النعم عند التركي **احدي وعشرين** مثاة ومائة اى مائة
 مثاة فالواجب فيها حينئذ **شاة** ان ويسمى ذلك **او مائة**

في الزكاة كذلك **الجواب** والبرق انما قال لان اسم الجنس هو
 جهم في قوله صلى الله عليه وسلم ففي كل ثلاثين من البقر تسعة
 وكذلك يجمع في الزكاة اجماعا **الجمع** وهي ابل خراسان فجمع
 ما يلة الى القرى بها سامان **والعرب** وهي ابل العرب المبرورة
 لان لفظ الابل صادق عليهم في قوله صلى الله عليه وسلم في كل
 خمس ابي من الابل شاة **تسعة** لم يبين الشيخ ههنا
 الاخذ بحالة الجمع فنقول ان وحيث واحدة وتساوي التوابع
 كسنتين ضابطة ومشارها مع حيل الساعين في اخذ واحدة
 من الخنا او المعز وان لم يتساويا كسنتين ضابطة وثلاثين
 معز او العكس اخذ الشاة من الاكثر على السهم وانظر بقية
 الانقسام وهي ما اذا وجبت اثنان فاكتر في الاصل فمهر
 استقل يتكلم على الخلطة وهي جعل مالين لاثنين مثلا
 ما لا واحد بعد حصول النصاب في مال واحد منهم فقال
وكل خيطين فانهما **يقروا** ان يسهما **باسوية** على عدد
 الحاشية فالذي توجه الى الخلطة اجمع فيهما السهم والانية
 ان يكونا ما خور من المالكين كما خور من المالك الواحد
 في القدر والسن والصنف مثال الاول ثلاثة لكل واحد منهم
 اربعون من النعم فان الواجب عليهم شاة واحدة على كل
 واحد ثلثها ومثال الثاني اثنان لكل واحد ستة وثلاثون

من الابل

من الابل فان الواجب عليهم جندة كل واحد نصفها ومثال
 الثالث اثنان لواحد ثمانون من الضان والاخر اربعون من
 المعز فان الواجب شاة من الضان على صاحب الثمانين
 ثلثها وعلى الاخر الثلث فتايدة الخلطة التحقيق وقد
 تفيد التفتيل وقد لا تفيد ههنا واسئلة ذلك في الاصل
 ويشترط في كون المالكين كالمالك الواحد شروط منها ان
 يكون لكل واحد نصاب فاكثر حال حوله واي اشتراط النصاب
 اشار اليه بقوله **ولا تزكاة على من يبلغ حصته عند**
الزكاة لعموم قوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون
 خمس دود صدقة ومنها ان يكونا مخاطبين بالزكاة
 اخترا من ان يكونا سبيدين او كافرين او احدهما فان كان
 احدهما مخاطبا تركي زكاة المنفرد ومنها ان يتحد المخل
 والمربي والمراحم والمربي والدلول والبيت ولا يشترط عند ابن
 القاسم اجتماع هذه الشروط كلها بل يكفي اكثر ومنها
 ان يكون خلطهما للدم اتفاقا اخترا من ان يجهما في امر من
 الزكاة والى هذا اشار بقوله **ولا يقر بين جميع** **ولا**
جميع بين مستوفى الزيادة في الصدقة ولو قدم
 هذا على قوله وكل خليطين لو كان اولى لانه وقع في
 الحديث مرثا كذا **وذلك** اي النبي صلى الله عليه وسلم والجمع

المذكورين من غيرهم على المشي **ادق بالحوال** ابن القاسم
في الكتاب اذا كان ذلك اي الاختلاف قبل الحول بشره
او قبل منهم خلطا وناهي فيهم خلطا في اقل من شهرين ما لم
يتقارب الحول ويهر بافيه الى ان يكونا خليطين فزاد من
الزكاة ابن شاس هذا كله اذا كان ما وجد عليه من
اجتماع او افتراق منقضا من الزكاة فان لم يكن منقضا
فلا يتهمان عليه بل يزكي المال على ما يوجد عليه ولا
هذا اشار الشيخ بقوله **قذا كان** اي التفرق والانه
اجتماع عند قرب الحول **فصل في ارباب فقرهم** و
اجتماعها اذا كان عليه قبل ذلك الافتراق
والاجتماع مثال التفرق خروف الزبارة في الصدقة
مرجاء لكل واحد مائة مثاة وشاة فيصير قان في
اخر الحول فيحب عليهم ما شاتان وقد كان الواجب عليها
ثلاثا ومثال الجمع كذلك ثلاث رجال لكل واحد منهم
اربعون فيجمعون لها في اخر الحول فيحب عليهم شاة واحدة
وقد كان الواجب عليهم ثلاث شاة ثم شرع بين ما لا
يؤخذ في الزكاة من الاموال فقال **ولا يؤخذ في الزكاة**
السمكة وهي الصغيرة من السمك فانها او معرا ذكر كان
او انثى ومع ذلك **تقدم على رب الغنم** كان في الاصل

نصاب

نصابا ام لا لقوله عمر المتقدم وكذلك **لا يؤخذ الجاجيل**
في صدقة **بقر** جمع مجمل وهو ما كان دون السن الواجب
الذي هو البيع وكذلك **لا يؤخذ الفصل في صدقة**
الابل جمع فصيل وهو ما دون بنت مخاض ومع كون
المجاجيل والفصلان لا يؤخذ في الصدقة **تقدم عليهم**
اي على اربابها لا يؤخذ من كثرها وكذلك لا يؤخذ في
الصدقة **نيس** وهو ذكر المعز الصغير وقيل ذكره
مطلقا لانه يابسه وكذلك **لا يؤخذ في الصدقة** **بركة**
وهي الكبيرة الرزيلة وكذلك **لا يؤخذ في الصدقة**
الحاضر وهو الحامل التي في ربهما الطلق **قالت** وقال
الحاضر الحامل سواء كانت في اول الحمل واخره وانما لم
يؤخذ لانها من احياء الناس **اموال الناس** وكذلك **لا**
يؤخذ في الصدقة **فحل الغنم** وهو الذي اهد للمطرق فانها
كانت او معرا لانه من احياء اموال الناس وكذلك **لا**
يؤخذ في الصدقة شاة **السلح** وهي المدة للتميز لكل
للسنن ذكر كان او انثى لانها من احياء اموال الناس
وكذلك **لا** يؤخذ في الصدقة **التي تربي** **وهد** وتربي
الربيع بضم الراء ولا يؤخذ من مضمومة ولو قدم
قوله ولا اي ولا يؤخذ في الصدقة احياء اموال الناس

يريد ولا يشترطها ثم عقبه بالمسائل المتقدمة لكان اولي
 لانه متايط لها وحاصله انه لا يؤخذ شرار التعلق من المسائل
 ولا خيار التعلق حق ارباب الا موال فان اعطى احد من الخيار
 طيبت بها نفسه جاز ذلك وان اعطى من الشرار فلا تجزي
 وان كانت كلها خيارا او شرارا كل في الوسط على الشر فان
 امتنع اجبر على ذلك وجميع ما ذكره ويرد به الاحاديث
 الصحيحة **ولا يؤخذ في ذلك اي الصدقة عرض ولا حق**
 اي عين بدل ما وجب عليه من خبا او تمرا وما شئت فان
اجبره المصدق بتخفيف الصاد وكسر الدال وهو الساقط
على اخذ التخي في الانعام وعلى ما لا يحب والحد
 والبركان **اجزاء** مفهوم الشرط لو فعل ذلك اختيارا لم يجزه
 وهو كذلك على الشر فيهما على ما في ابن الحاجب ان
 عبد السلام وقط المدة ونه وغيرهما انه من باب شرار
 الصدقة والشر فيه انه مكروه ولا يجرم وباجله انه
 اضطرر في ذلك ابن القاسم فقال مرة يجزى سواك
 ذلك طوعا او كرها ذكره في العتبة وشرط في كتاب ابن
 المواز الاكره وقال مرة اذا كانوا يصومونها في مواضعها
 وقرى قريتين ان يجزى عن الحب عينا فيجزي يوبين ان
 يجزى عن العين خبا فلا يجزيه اهد وقال **واخلق الله**

في اخرج

في اخرج الذهب عن الفضة وعكسه والشر الجوارح
 مطلقا لا تخدمها في الحكم فاما **اخرج** المرفوع عن العين
 فالشر انه لا يجزي وقوله **انه شر الله** اشارة الى قوة
 الخلا في وقوله **ولا يحفظ الدين زكاة حب ودم**
ما شئت تقدم في الباب الذي قبله ولم يظهر التكرار
 معنى **تتم** مشتمل على مسائل مهمة الا ان
 ان يخرجها بنية الزكاة فان اخرجها بغير نية الزكاة لم
 تجزه الا ان يكون مكرها للتأني ان لا يتعلمها من الموضع
 الذي وجبت فيه الا ان يكون فيه من لا يعطيه اليه فيطرحها
 الى اقرب المواضع الميم الثالثة ان يخرجها وقت وجوبها
 فان اخرجها اجزاه وان لم يترك محرم الرافع ان يعرضها في
 مرفقها الثانية الذي ذكرهم الله تعالى **ما شئت**
في بيان حكم زكاة الفطر ويقال للمخرج فطرة بكسر الفاء
 لا غير لانها من الفطرة التي هي الخلقة اي زكاة الخلقة
 وفي بيان من تؤدى عنه والمؤدي وبيان جنسها ومقتضاها
 وقد مرها شرعت فطرة المسلم من الغنى والرفق وطهرة
 للمساكين وبعد اجكها فقال **وان الفطر سنة واجبة**
 اي مؤكدة ما ذكره الرها سنة فقال **ان** عن بعض شيوخه
 انه الشر قال ولم يره لغيره والظم من المذهب الوجوب

في اخرج
 في اخرج
 في اخرج

ومرح به ابن الحاجب مشهور بربه واختلاف في معنى قوله ثم
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل معناه قد رماها في
معناه وجيرها ومشي عليه صاحب المختصر وقوله **علي كل**
كبير ونحوه ذكره **ابن جرير** وعبد متعلق بسنة وقوله
من السمايات بيان لكل كبير وما بعده واعتبر في قوله
او عبد بان ظاهره وجوبها على العبد ولم يقل به مالت
ثم اجاب بان على معنى عن واو في كلامه للتوبيخ لا التخيير
واما متعلق بنيتها او وجوبها على الله من فضل عنده
قوة يومه مع صاع ان كان وحده او قوته وقوة عمله
مع صاع ان كان له عيال فان لم يقدر على صاع بل على
نصفه اخرجته وان لم يكن عنده صاع ولا جروحه وهو
محتاج ووجد من يسلفه سلق واخرج الصدقة التي
فرقتها رسول الله صلى الله عليه وسلم **صاع** بالرفع خبر
مبتدأ المحذوف تقديره قدرها صاع وفي رواية صاعا
بالنصب مقول فرقى والصاع المحذوف من مخرج عن كل شئ
بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو اربعة امداد
حمده صلى الله عليه وسلم والصدقة المحذوفة اي
تودي من اجل اي عايب **عيش** **اهل** ذلك **ابن** **ال**
تركي منها سواها كان ذلك قوتهم مثل قوته او دني او عايب

فان

فان كان قوته اعلى من قوتهم واخرج منه اجزاه وان
كان دون قوتهم واخرج منه فان فعل ذلك لغفرا وعادة
كامل البادية فان عادتهم اكل الشجر بالحاضرة عندهم
ونقصهم اجزاه على احد القولين وهو قول المختصر وان
فعل ذلك شحا فظهر كلام ابن الحاجب ان ذلك لا يجزيه
اتفاقا ثم قيل لجل الذي تودي منه بقوله **من بر** وهو
الخطبة او **تسبيح** **وسلكت** بضم السين المهملة تقدم انه
مرب من التسبيح ليس له قسرا كخطبة او تم واوقف بفتح
الهمزة وكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح الهمزة وكسر
وهو لبن يا بس عن منزوع الزبد **ومنيب** **او رخت**
بد الهمزة مشقوقة **او ديرة** بضم الدال المعجمة وفتح
الراء المحففة حب معروف **واير** بضم الهمزة والراء على احد
لغاته معروف واذا اخرج من غير هذه لا نواع السعة
لا يجزيه على المشعر وراوا بن حبيب عاشق الشاعر اليه
بقوله **وقيل** **ان كان** **المس** بفتح الميم واللام المحففة
وبالسين المهملة **قوت قوم** اخرجت منه **المكاهة** **وهو**
اي المس حب مسين **يقرب** **من** **خلفه** **البر** **وكاين**
المخرج منه مكاهة العطر شرع يبين من يلزمه اخرجها
عنه فقال **ويخرج** **عن** **العبد** **سيفه** **ليس** **على** **فلا** **له**

بل فيه تفصيل وهو ان العبد مسلم للثنية او للثالثة
 اخرج عنه وكذلك ان كان ابقا مرجوا اما غير المرجو فلا
 يخرج عنه والمفق منه يخرج السيد عن حقه ويستفاد
 عن العبد الجزء المفق منه والعبد المستتر لا يخرج كالمفق
 ما يملك منه وكذلك الولد المسلم **المفق الذي رماله**
يخرج عنه والده مفهوما انه لا يخرج عنه وليس
 هو على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان كان ذكرا وبلغ
 صحبا لا يخرج عنه وان بلغ زمنا اخرج عنه والاني
 يخرج عنها وان بلغت حتى تزوج ومفهوم لا مال له انه
 لو كان له مال لا يخرج عنه وهو كذا وتعدنا الولد المسلم
 احق من الكافر فانه لا يخرج عنه ولو اقتص على قوله
ويخرج الرجل يبي او غيره تركاة الفطر عن مسلم
تلكه نفقته بقرابة او رفا او نكاح لا على عما قبله
 وكذلك يخرج تركاة الفطر عن مكاتبه على الشر وان كان
 لا ينفق عليه لانه عبد له بعد ما يبعد عنه ويخرج
 اخرجهما اي تركاة الفطر او اطلق **الخرج من يوم الفطر** ما
 في مسلم انه صلى الله عليه وسلم كان يامر بركاة الفطر
 ان تؤدى قبل خروج الناس الى الفطر ويقر بوقت
 الاستحباب ولم يعرف لوقت الوجوب وفيه قولان

مشهور

مشهور ان احدهما انها يجب بغيرها الشمس من اخر
 ايام رمضان والآخر بطول فخر يوم العيد وتظهر شدة
 الحلة في حين ولد او مات او اسلم او خذ ذلك وهو من
 اخرجها قبل يوم الفطر يوم او يومين ولا سقط بمفاتي
 منها لانها حق للمساكين تنزل في رزقه ولا يام ما دام
 يوم الفطر باق فان اخرجها مع القدرة على اخرجها اتم
 وتدفع لمرسل مسكين او فقير فلا تدفع لعبد ولو كان
 فيه شائبة حرية ولا لكافر ولا لغيره **ويستحب الفطر فيه**
قبل الفد والى المصلي اي في يوم الفطر على اي شيء كان
 الا فضل ان يكون على ممر وترا ما خرج من فطره عليه
 الصلاة والسلام ذلك **وليس ذلك** اي الاستحباب الفطر
 مستحب فيه قبل الفد والى المصلي في عيد **الاصح** بل ان مساكنته فيه
 حتى يرجع فيها كل من كبد الفدية لفطره صلى الله عليه وسلم
 ذلك وقوله **ويستحب في العيد ان يحلف في طريق**
ويرجع لمن اخرج تكرار مع ما تقدم له في باب العيدين
 وما اظهر الكلام على اربعة اركان من اركان الاسلام
 الخمس الشهادة بين والصلاة والصوم والزكاة شرع بكل
 على خامسها وهو الحج فقال **باب** بيان حكم الحج
 حكم الحج بنحو الحائض ما في بيان العمرة وصفها وما

بمطلقهما وكل منهما معني لغوي واصطلاحيا بالجملة
فهو القصد وقيل بقيد التكرار من قولك حج فلان فلانا
اذكره بزيادة واصطلاحا فهو القصد اي التوجه اليه
الله الحرام بالاعمال المشروعة وفها سنة واما العرة لغة
فهى مطلق الزيادة واصطلاحا زيادة محصورة لا تعال
مقصورة وبد الحكم الحج فقال **وجح بيت الله الحرام**
الذي بكه بالالفه في مكة **في بقعة** بشرط خمسة
احدها انما انما بقوله **عليه في من استطاع اليه ذلك**
اي بيت الله الحرام **بيلا** والى الثاني انما انما بقوله **من**
المسلمين ظاهره ان الاسلام شرط وجوب وهو الذي سمي
عليه ابن الحاجب والذي سمي عليه صاحب المختار انه
شرط خمسة فتالي الاول الكفر مانع من وجوبه وعلى الثاني
مانع من صحته والى الثالث انما انما بقوله **الذي** لا
خلاف في كون الحرية شرط وجوب فالمبد القن ومن فيه
شامية حرية لا يجب عليه لانه صلى الله عليه وسلم حج با
زواجه ولم يحج بام ولده والى الرابع انما انما بقوله
بالنفس ولا يخص شرائط البلوغ بالحج بل هو شرط
في سائر الطاعات والخامس لم يصرح به الشيخ وهو
العتل وهو ما قبله شرط وجوب فلو حج على الكوفة

او العبد

او العبد حج حجه ولا سقط عنه حجة الاسلام وفي
وجوبه على العزم والتمسك قولك مشهور ان دول على
الكتاب والسنة ولا جماع قال تعالى والله على الناس حج
البيت من استطاع اليه سبيلا وصح عنه صلى الله عليه
وسلم انه قال ايها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا
الحديث والاجماع حكاه غير واحد من جده وجوبه
او شئت فيه فهو كافر كتاب فان لم يتقبل ومن اقره هو
واسع من قبله تركه كما قال الشيخ في احكام ما ومن
ترك الحج فالله حسيبه اي لا تفرق له وليس من شروط
وجوب الحج على المرأة وجود الزوج والمهر بل يخرج
اذا وجدته رقيقة مأمونة نسوا كانت شابة او عجوزا
والرقيقة المأمونة الرجال الصالحون وقيل حتى يكون
بعضهم نساوا وما يجب الحج على من اجتمعت فيه الشروط
سرة واحدة **في العمر** اجبا عما حكى انه يجب في كل
حصة اعوام فهو مما لا يلتفت اليه **والسبل** المذلولون بعبادة
عن مجموع اربعة اشياء احدها **ظرف** **السبلية**
اي المأمونة فان خاف على نفسه سقط عنه اتفاقا
وان خاف على بعض ماله وكان يحسن به سقط وان
كان لم يحسن به فتوالت الراجح عدم السقوط وتأثيرها

فرضية

المراد **المبطل** أي الموصول إلى مكة ظاهره أنه لا يعتبر إلا ما يوصله فقط وهو نفس اللحم وفيه قوله إلا أن يعلم أنه إن بقي هناك ضائع وخشي على نفسه فيزول ما يملكه ويرجع به إلى أقرب الموانع مما يملكه أن يتمم فيه واعتمده صاحب المختصر ويبيع في ماله واره وغير ذلك وإن كان يترك ولده ووجه لا مال لهم إلا أن يخشي عليهم الضياع فلا يلزمه **وإنما لها قول** على الموصول إلى مكة **أما راجد** أي ما شيا **وأما راجد** قالوا لحم إذا وجد من يوقوده ولم يحصل له مشقة قادمة فإنه يجب عليه ومثله الشجر الكبير فإن حصل له مشقة غير متقدمة سقطت عنه أو راجعها أشار إليه بقوله **مع مشقة البعد** فالمراد لا يجب عليه وإن كان يجد ما يركب ثم علم أن الحج واجب وسعى وفتنايل وقد بين الشيخ بعض ما في كتابه من إيسرها هنا وإنما ذكر هنا مشقة الحج على الترتيب الواقع المشتملة عليها وخاف نسيه عليها أن نساها في الواقع فنقول من التمرين لا حرام وسيأتي بيان حقيقة وله ميقانان زمان ومكان والاول لم يذكره الشيخ وهو سؤال وذو العقد وذو الحجة بتمامه على المش

وإن أحرمت

وإن أحرمت قبل سؤال كره وانفقد أحرامه على المش والثاني شرع في بيانه فقال **وإنما هو من يحرم من** **الميقان** فإن أحرمت قبل كره والمستحب أن يحرم من أوله وهو يتنوع باختلاف حال المحرم فإنه إما أن يكون مكيا أو قافيا والمكي لم يذكره الشيخ وهو المقيم بها سواء كان من أهلها أم لا فيقانه الحج مكة ويستحب له أن يحرم من داخل المسجد وميقاته العمرة والقرآن الحبل لأن كل حرام لا بد منه فيه من الجمع بين الحبل والحرم لفعله عليه الصلاة والسلام **والقاف** أي يتنوع بميقاته إلى خمسة أنواع باختلاف أفعه فاما **ميقات** **المرسل** **السام** بالهجرة والقرن على أن يفتح **وأهل** **مكة** **وأهل** **المغرب** فهو **خمسة** بضم الجيم وسكون الحاء المهملة وهي قرية على نحو سبع مراحل من المدينة المشرفة وثلاثة وخمسة من مكة فإن مر وأدى أهلها **أو** **الأقوال** الثلاثة بالمدينة المشرفة **فإن فضل لهم أن** **يحرموا من ميقات** **أهلها** وهو من ذي الحليفة بضم الحاء المهملة ويمنع الدم وبالحاء اسم ما في الأهل بنية وبين المدينة المشرفة نحو ستة أميال وهو بعد المواقف من مكة بينهما عشر مراحل **وأما ميقات أهل العراق**

نرا في الجلب وفارس وخراسان **فذا عرق بكسر العين**
المرجاة موضع بالبادية قبل موالي من حلتين من مكة
واما سيقان اهل اليمن فيبالحله بفتح المشاف تحت والادعي
بينهما م ساكنة هو جبل من جبال م هامة على م حلتين
من مكة **واما سيقان اهل نجد فن قريب** بفتح القاف قد
وسكون الراء وهو جبل صغير منقطع عن الجبال لتلك مكة
على م حلتين منها وقيل هو اقرب المواقيت **ومن من**
هو لا المدكورين وهم اهل العراق واليمن ونجد بالمدنية
المستقيمة **فوجب عليه ان يحرم من ذي الحليفة او لا**
يقدره من مخرجهم بالمدنية **اي سيقان له** بعد فحرم
منه بخلاف من من من اهل الشام ومصر والعرب بالمدنية
لم يجب عليه ان يحرم من ذي الحليفة او يقدره **اي سيقان**
له بعد فحرم منه **واما خالق الا فضل فقط** ولولا ذلك
لو جب عليه الدم كجاورة ذي الحليفة ومهد كله فحين
كان خارجا عن هذه المواقيت **واما من كان بينها اثنتان**
من بيته ومن حج في البحر من اهل مصر وشبههم فليحرم اذا
جاءه الحجفة ثم شرع في بيان الصفة فقال **ويحرم الحاج**
او المعتمر باشر بكسر الهمزة وسكون التثنية وبفتحها
صلاة وبفتحها **وان افلة يقول لبيك اللهم لبيك لبيك**

اجابة

اجابة بعد اجابه وقيل اخلا فالك لا شريك لك **لبيك**
ان الحمد بفتح الهمزة وكسر هاء واختاره الجمهور **والنقطة**
بالنصب على الاشارة اليها **وانت** اختار بعضهم الوقف عليه
والاستدراك قوله **لا شريك لك ويؤيد ما اراد من**
او عمرة استعمل كلامه هنا على مكن من اراد كان الحج والعمرة
وهو الاحرام وبما ان حقيقة وعلى ستمين وسحب
اما حقيقة فقال **ع** ظ كلامه على قوله **ان جيب القابل**
بان الاحرام انما يتعقد بالنية والقول وفي مناسبت خليل
حقيقة ان احرام الدخول بالنية في احد الشككين مع قول
مستقل به كالنية او فعل مستقل به كالوجه على الطريق
وقال رحمه والمتم انه لا يتعقد الاحرام بمجرد النية وليست
النية شرط في صحة الاحرام خلافا لابي جيب في جعلها
كتكبير الاحرام في الصلاة وقال عبد الوهاب وعافى
وسند وغيرهم يتعقد بالنية وحدها **واما الستان**
فاحدهما الاحرام **او صلاة** صرح بذلك في باب حمل وظ
كلامه هنا استواء الاحرام عقب الغرض والنقل ورسو
كذلك في تحصيل السنة في تحصيل الفضيلة على قول
وهو خلافا للمنفان **ان لم يكون الاحرام عقب صلاة مطلقا**
سنة وكونه عقب نافلة مستحب وسبب الاختلاف في

احرامه عليه الصلاة والسلام مهل كان عقيب فريضة
او نافلة قال في الخلاف ومن احرمت في غير وقت صلاة
فلو خرج حتى قد خل وقت الصلاة الا ان يحل فواتها
فيحرم بغير صلاة ومن احرمت بغير صلاة من غير ضرورة فلا
شي عليه والسنة الثانية التلبية والمسح بالتراب على
التلبية المذكورة لانها تليبه عليه الصلاة والسلام
وبور يريد الحج او العمرة ولو حاجنا او نسأ على حرة
السنة كما خرج به في باب جعل **ان يغسل عند اداء الاحرام**
قبل ان يجز ما في الترمذي انه عليه الصلاة والسلام جاز
للأحرام والغسل وكذلك اصحابه ويشترط في هذا الغسل
ان يكون متصلا بالاحرام لانه يشبه غسل الجمعة واذا
لم يجد ما فلا يتيمم كغسل الجمعة وليس في تركه عهدة
او نسيان ادم وكذلك الباقي اعتكافاته الحج والدليل
على سنية الحائض والنفساء في الموطا ان اسما
بنت تميم ولدت فذكر ابو بكر ذلك ثم سأل الله صلى
الله عليه وسلم فقال من هذا فغسل ثم كثر من بهن واذا
جهلت الحائض والنفساء الغسل حتى احرمت فقال مالك
فغسل اذا علمت يريد وكذلك غيرهما ويجب ان يريد
الاحرام باحد الشكين ان يعلم اطاره ويقض شأبه
ويحلق

ويحلق عافته وان كان يحلق راسه طلبا للشفقة ويومر انهم
ان كان رجلا على جهة السنية ان **يجز من تحت**
الشباب وليس اذما ورد او فعلن **ويجب له اي**
للمحرم باحد الشكين ان كان غير حائض ونساء **ان**
يفعل **للدخول مكة** ما ذكره من استحباب هذا الغسل
فصل عليه في باب جعل ايضاً ونقص فيه على ان الغسل الوقتي
بصفة سنة ونقص صاحب المختصر على ان الثلاثة سنة
الكلها غسل الاحرام ويتدلك فيه دون غسل مكة
وعرفه والافضل ان يغسل غسل مكة بذي طوي بفتح
الطاء مقصور لفعله عليه الصلاة والسلام ذلك ومن
لم يأت على ذي طوي اغتسل من مقدار ما يسترهما ثم
اشاء الى سنة من سنن الاحرام وهي تجديد التلبية
بقوله **لا اله الا الله** المحرم **يلبي** **وبين الصلوات** المني وضافت
والوافل **وعند كل شرف** اي مكان عال وفي بطون الاودية
وعند مدقات الرخا جمع رفعة بضم الراء وكسر السين
الجماعة يرتفعون فيخلون معا ويخلون معا ويرتفع
بعضهم بموثة فكل بعض وعند الوقفة من الزوم وفي المنزل
ولابد ان يلبس سدا حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت
بالتلبية للرجال ولا يعلل صوته جديلا يعمر خلقه

والمرقة تسمع نفسها ولا تكرر التلبية للحجب ولا للحاجين
وليس عليه أي على المحرم **كثرة الحاج بدلت** أي
بالتلبية لا وجوبا ولا استحبابا بل هو مكروه عند مالك
لأن الحاج لا يكثر وهو ملازمة التلبية حتى لا يفتر
عن ذلك وكأنه لا يلج لا يسكت حتى تنقوثة الشفيرة تكرر
بين غايه التلبية بقوله **فإذا دخل مكة استلم**
التلبية حتى يطوف ويسعى على ما شئنا ابن بسير
ومقتضى كلام ابن الحاجب أن المستأنه يقطعها عند
رويه البيت والكوفة عن التلبية حال الطواف والسعي
مستحب لأن تلك الحالة يستحب فيها كثره الدعاء لا سيما
والنقرع وإخلاص القلب وكرهه أن يشغل فيها بغيره ذلك
سبح بعد فراغه من الطواف والسعي **يأويها** أي
التلبية ويسمى بها ذلك **حتى تزول الشمس من**
يوم عرفه ويروح إلى مكة ما ذكره من ابتد التلبية
بعد عام السعي هو رواية ابن الطوائ ومشي عليه إلى
الحاجب وما ذكره من كونه يقطع التلبية عند الزوال من
يوم عرفه والرواج إلى مكة ما هو رواية ابن القاسم
وقد رويها ابن الحاجب وروي يقطعها بالهدى من جرة العبة
والله مال الكعبة لما في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلهي

حتى

حتى من جرة العبة **ويستحب الحاج أو المعتمر أن يدخل**
مكة من كذا السبيل الذي يأتي مكة لأن النبي صلى
الله عليه وسلم كذا ذلك فقل والحق أنه بعدة والسبيل في هذا
الدخول أن نسبة باب البيت إليه كنسبة وجه الإنسان إليه
وأما كل الناس إنما يقصدون من جرة وجوههم لأن من
ظهرهم ومن أن من غير هذه الجهة ثم يأتي من قباله
الباب ويستحب دخوله ما فهم الفعلة عليه الصلاة
والسلام ذلك فإن دخل قبل طلوع الشمس فلا يطوف
فإن طاف فلا يركع حتى تطلع الشمس ويستحب للمرأة
إذا دخلت من باب أن تؤخر الطواف إلى الليل وكذلك
يستحب له **أو يخرج من مكة أن يخرج من كذا** وهو
موضع من أسفل مكة الصحيح الذي عليه الجمهور أن
كذا الآية من الحج الكاف ممدود وهو من غير منفرد وذاك
معنى وكذا الثاني مفهوم الكاف منون متصور والله
معلم **ومن لم يفعل في الوجهين** ما ذكرنا من الدخول
من السبيل العليا والخروج من السفلي **فلا حرج** أي لا
أثم ولا دم لأنه لم يترك واجبا ولا مستويا قال الإمام
مالك رضي الله عنه **فإذا دخل مكة الحاج أو المعتمر**
فليدخل المسجد أي يبادر بدخوله المسجد على

على جهة الاستحباب ولا يقدم عليه الا ما لا بد منه
من خطره رجل واكل خفيق ان احتاج اليه لانه المقصود في
الترخي عنه اسباب ادب وقلة رحمة **و** اذا اراد دخول
المسجد الحرام **فاستلم اي مسطح ان يدخل من**
باب بني شيبه وكان قبل هذا يعرف بباب عبد الشمس
وعبد مناف والان يعرف بباب السلام لفضله عليه
الصلوة والسلام ذلك ولا يفتح عند ما لا ترفع
اليدين عند روية البيت ولا عند الركن واستحب
ابي حبيب لما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه كان
اذا اراد ان يركع يديه وقال اللهم زدني من هذا البيت
سنة فيا ونظما ومهاية وزود من سكرته وعقله من
خير او اعتمر سريعا ونظما وبعد دخول المسجد
فليكن اول ما يقصد بعد نية الطواف الركن الاسود
فاذا وصل اليه **يسلم** بمعنى يلمس **الحجر الاسود** فيه
ان قد روي ذلك وهو بصوت جند اول قولان
والا اي وان لم يقدم على استلامه فيه **ومع لده**
عليه اي على الحجر الاسود **يضم** **عليه** فيه من غير
تقيي اي تقويت فان لم يصل اليه كبر وهذا السلام
في اول الطواف سنة وفي باقيه مستحب والاصل في
السلام

السلام ما في الصحيحين ان عمر رضي الله عنه قبله
وقال اي اعلم انك حجر لا تقصر ولا تنفق ولولا اني رايته رسول
الله عليه وسلم صلي الله عليه وسلم لم يقتلك ما قبلت
ثم اذا خرج من السلام الحجر الاسود فانه **يطوف** بالبيت
الشرقي طواف القدوم وهو واجب على كل من احرم
من الحل سواء كان من اهل مكة او غيرهما اذا كان غير
مراهق وقولنا احرم من الحل احتراز عما اذا احرم من
الحرم فانه لا قدم عليه لكونه غير قادم وقولنا غير
مراهق احتراز من المراهق وهو من ضاق وقته فانه
يجزى لعمرة ولا دم عليه والمطوف من حيث هو
واجبات وسنن ومسحبات اما واجبات فثلاثة
الاول شريط الصلاة من طهارتي الحدث والخبث
وسر العورة ولو احدث في الثانية تطهر وابتدأ
ولا يبني على المس وان تذكر نجاسة طهرها وبني على
الاصح ويباح فيه الكلام باصم من قوله صلي الله عليه
وسلم الطواف حول البيت مثل الصلاة الا انكم تتكلمون
فيه فتكلم فيه فلا يتكلم الا بخير والثاني ان يكون
الطواف داخل المسجد والثالث جعل البيت عين في
يسلمه واليه اشار بقوله **والبيت** الشريف عن السارة

فلو جعله عن عيبه لم يقع طوافه ولو ساءه الا عاده
 ويصح ان يحيط عند ابتداء الطواف فيقف قبل الركن
 بقليل بحيث يكون الحجر عن يمين موقفه يستوجب جملته
 فذلك لانه ان لم يستوجب الحجر لم يعتد بذلك الشوط
 الاول فليست به لهذا فان كثير ما يقع فيه الجهال في
 ويكون في طوافه خارجا عن البيت فلا يثني على
 شأونه وانه وهو البناء المحدد وبه الذي في حذاء البيت
 واستقر من اساسه ولم يرفع على استقامته ولا اجل
 كونه من البيت قال بعضهم اذا قبل الحجر فليست رجليه
 ثم يرجع قائما كما كان ولا يجوز ان يقبل ثم يمشي وهو
 مطأ في الراس لئلا يحصل بعض الطواف وليس جميع
 بدنه خارجا عن البيت **والرابع** ان يطوف **سبعة اطواف**
 جمع طوف وهو الشوط وذلك من الحجر الى الحجر الخامس
 المولاة فلو بني شوطا وذكره بالقرب ولم يستغن
 وضوء عاد اليه بالقرب كما يرجع الى الصلاة وان طال
 بطل الطواف فبأشياء على الصلاة السادسة ان يركع
 ركعتين عقبه وسائر الكلام عليهم ما تنبيه كان
 الاول اذا شك في الطواف يعني على الأقل كالصلاة
 الثاني اذا اقيمت عليه فريضة وجب عليه القطع
 ثم يفي

ثم يفي من حيث قطع ويستحب له ان يخرج عن كمال
 الشوط ولا يقطع جأزة على المشي فان فعل ابتداء
 واما سنة تحبب احدهما الركن بالفتح واليه اشار
 بقوله **ثلاثة حبيب** الحبيب الرمل وهو المهر وله فوق
 المشي ودون الجري ومما سنة في حق الرجل غير
 المراهق ولو من بيتا او صبيا محمولا ولا دم عليه في
 تركه **ثم اربعة مشيا** ودليل هذا كله فعله عليه
 الصلاة والسلام وذلك تأنيها للمشى فان طاف في
 الركبا او محمولا لعذر جزاء وان لم يكن لعذر اسعد
 الطواف الا ان يكون مرجع لبلده فتمرق دما نالها
 الدعاء وهو غير محذور رابعها استلام الحجر الاسود
 اول الطواف كما قد مناخا مسرعا استلام الركن اليماني
 في اول شوطها مسجاة فاربعة استلام الحجر
 الاسود في اول الشوط ما عدي الاول واليه اشار بقوله
وبسم الركن يعني الحجر الاسود **كلما مر به كما ذكرنا**
 اول وهو ان يستلمه بغيره ان قدر وان وضع يده
 عليه ثم يضعها على فيه من غير تقبيل وظم قوله
ويكبر انه جمع بين الاستلام والتكبير وظم المدة وانه
 خالفه الثاني استلام الركن اليماني في اول كل شوط

غير الاول واليه والوصفة استلامه اشار بقوله ولا
يستلم الركن الثاني بيمينه ولكن بيده ثم يصعد بها على راسه
من غير تقبيل ونحوه في المدونة بزيادة نقلناه في الاصل
 الثالث الذي هو من البيت لمرجال دون الشاكالص الاول
 الرابع المدعى بالمرم بعد الفراغ من الطواف والمسلم
 ما بين الركن والباب فيمنقه ويكس بالدمع والماكلها
 فاخذ يمشي على خلاف في بعض ما السجود على الركن
 واستلام الركنين الذين يليان الحجر وقرآن القرآن وكثرة
 الكلام فيه وانتاد اشهر وسر بالمالعير المضطرب والبيع
 والشر والطواف محتط بالساو فخطبة الرجل فيه
 وطواف المرأة مستقبلة والركوب لغيره **فادام طوافه**
ركب عند انقضاء ركعتين اشتمل هذا على واجب
 واستحبين فالواجب فعل ركعتين بعد الطواف على
 المذهب يجوز ان بالدم قاله العراقي والسجدة الاولى
 فعلها عند المقام وهو الحجر الذي ارتفع به ابراهيم
 الخليل عليه السلام عند منعه من وضع الحجاره اليها
 كان اسمها جبل عليه السلام بناوله اياها في بناء البيت
 وعرفه قدامه فيه وان لم يكن فعلها عنده فحيث
 ليس من المسجد ما خلا الحجر والبيت وظهره وبنيان

ان يقال

ان يقال فيها بالكاؤون وقل هو الله احد والسميت
 الثاني انقضاءها بالطواف فان فوق وكان قريبا اجراه
 وان بعد السجدة له اعاده الطواف فان لم يفعل اجراه
ثم اذا فرغ من ركعتي الطواف استلم الحجر لا يسود ان
 قدر على جهة السنية على ما قال خليل في محققه وقال
 في مناسكه انه مستحب ونقصه فاذا فرغ من الطواف
 فحجب ان يسلم الحجر وان لم يفعل فلا شيء عليه ولا
يستلم الركن الثاني والسجدة له بعد استلام الحجر
 ان يمر به من غير فيسب منها **ثم بعد ذلك يخرج الى الصفا**
 ابن العربي وهو وجه صفاة وهو الوجه العريق الا ملس
 وقيل هو واحد وليس بجمع وهو في اصل جبل ابي قبيس
 وهو مبد السبي ولم يبين من اي باب يخرج وخرج **ع**
وفي باب السجدة اخر وج من باب الصفا كونه اقرب
 للصفا وقيل **عن ابن حبيب** ان النبي صلى الله عليه
 وسلم خرج منه فاذا وصل اليه رقا اعلاه **فيقول عليه**
لا جليل الدعاء ثم اذا فرغ من الدعاء قل منه فيسب
اي عشي الى المروة ابن العربي روي حجارة بيض برفقة
 في الشمس وهي منهي السبي في اصل جبل فيقفا
 واحال انه **حجب** اي يسرع الرجل دون المرأة في مشيه

اعلم ان السجدة الاولى

على جهة السبب في بطن السيل خاصة في الاشواط
السبعة اسرع من رمل في الطواف وهو اي السيل ما
بين الميادين الاخضرين ثم يعود الى الهيكل قال في المدونة
ومن رمل في جميع سببه بين الصفا والمروة اجزاه وقد
اساوان لم يرمل في بطن السيل فلا شيء عليه **فاداني**
المروة وكفى عليهما لا جل الدعا والدعا عليها
وعلى الصفا عشر محمد ود والوقوف عليها والبدء
بالصفا سنة وكذلك الدعاء على ما في المختصر والذي
في المدونة انه مستحب وكذلك الوقوف عليهما **متر**
بعد فراغه من الدعاء على المروة **يسمى** اي يسمى
في الصفا بفعل ذلك اي ما ذكر من الوقوف على
الصفا والمروة والدعا عليهما والحب في بطن السيل
سبع مرات فتحصل ما ذكرنا انه **يقول كذلك اربع**
وقطاف على الصفا اربع على المروة وهذا السبع
واجب مكنى من اركان الحج والعمرة التي لا بد منها لا يجوز
في تركه مهدي ولا غيره دل على فرضيته الكتاب والسنة
وله شروط وثلاث مستحبات اما شرطه فاربعة
الاول الترتيب وهو ان ياتي بالسبع بعد الطواف وهم
هنا من قول الشيخ ثم يخرج الى الصفا فلو بدأ بالسبع

قطاف

قطاف وسمى الثاني الموالاة فان جلس في سببه
شيا خفيفا اجزاه فان طال وصار كالنار ابتداء ولا
يسبح ولا يشترى ولا يقيم مع احد بعده فان فعل
وكان خفيفا لم يضر وان اصابه حق نوضا وبني الكلام
فيه اخذ من الكلام في الطواف وان اقيمت عليه الصلاة
تمامي الا ان يضيئ الوقت تلك الصلاة فليصل ثم
يبني على ما مضى لما تالت اكمال العدد واليه التماس
بقوله **سبع مرات** فمن ترك شوطا من حج او عمرة صحاحه
او فاسده فليرجع لذلك من بلده ومن ترك من
السبع في اركان الحج الرابع ان يتقدم طواف صهيح
ولا يشترط فيه ان يكون واجبا بل يكفي اي طواف
كان على ما صدر به النبي للحاجب وقمته خليل من
المدونة وقال **في الشتر** شرط كونه واجبا كطواف
الاقاصم والقعدوم ولقد اجمعت اي السبع عند طواف
القعدوم واجب لعين المراهق والمجانين والنفساء وخروجه
للاقاصم وان اجزاه غير مهم له فالدم خلل فلا شرب
واماسه فمأنيه الاولى ايقاله بالطواف الا الشئ
اليسير الثاني المتشي الا من عذره فان ركب من غير عذر
اعاد سببه ان كان قريبا وان تباعد اجزا وان مهدي

الثالثة ان يتقدم طواف واجب على ما في الخبر
عن سند الرابعة الرمل الخامسة فصيل الجهر ان يسود
بعد الفراغ من الطواف وركعتيه على ما في الخبر وعده
بعضهم في المستحبات السادسة ان يقرأ على الصلوة
والرودة السابعة الدعاء عليهم في الثامنة ابداء السلام
لصلاة وامسكت بانه فطر مائة الحديث والحب واستلوه
واسحب ما لثمن النقص وموهم ان يتوضا ويحيى
فان لم يتوضا فلا شيء عليه وقد تقدم انه ان جلس
في خلالة او وقف حديث مع غيره او صلى على جنازة
او باع او ابتاع بغير حق وان تقاضى ابتداء ويقطع
لغيره اقيمت عليه لا يصح بها ثم بعد ذلك من
السعي اذا قرب وقت الوقوف فانه يخرج يوم التروية
بمخيف الياء وهو الثامن من ذي الحجة سميت بذلك لانه
مشق من الرمي وهو سعي لما لا لهم كانوا يستعدون
فيه بالما يوم عرفه **الي مكي** سميت بذلك لان ابراهيم
عليه الصلاة والسلام رمي في مكة فاستن ما نزل به من دفع
ولده وادم يحيى ان يلتقي فيها مع حوي وقيل لان
الدما يحيى اي تراق فيها ويبيها وبين مكة ستة
اسال فاذا خرج اليها يستحب ان يكون خروجه اليها بقدر

ما اذا

ما اذا وصل حانت الصلاة **فصل في بها الظهر والعصر**
ويستحب له ايضاً على ما في الخبر او يسكن على ما قال
الشيخ في باب جمل ان يبات بها **فصل في بها المغرب**
والشأ والمبج والاصل في هذا كله ففعله عليه الصلاة
والسلام ومن ثم يصل بها الظهر والعصر وبات بها فلا
دم عليه اتفاقاً ومن ترك المبيت بها كره له ذلك ولادم
عليه علي المشى وكذا لم يكره له التقدم قبل التروية
والي يوم عرفه قبل يوم عرفه **ثم** اذا صلى الصبح يوم
التاسع يعني يستحب ان لا يخرج منها الا بعد طلوع
الشمس **فصل في عرفات** وهو موضع الوقوف
سميت بذلك لان جبريل كان يري ابراهيم عليه السلام
السلام المناسك ويقول له عرفات فيقول عرفات
ويستحب في ذهابه اليها ان يسلك على المزدلفة
ويحوز من بين المازمين كل ذلك لفعله عليه الصلاة
والسلام فاذا وصل الي عرفه فاستحب ان يتنزل
بهمرة وهو من اخر الحرم واول الحبل وقوله **ولا بدع**
التبعية في هذا كله اي فيما ذكر من بعد فراغه من
السعي حتى تزول الشمس من يوم عرفه وبروح الي
مكة **ثم** انكر ابراهيم ما تقدم من قوله ثم نيا وذهبا حتى

نزول الشمس من يوم عرفة ويردح الي مصلكها وهو
 مسجد عمره **ويظهر** اي ينزل بعد الزوال **قبل رواحه**
الي المصلي ولا يتدلى في هذا الفصل والكتاب الغالب
 امر المصلي فقط وهذا اخر اعتسالات الحج الثلاثة وقد
 تقدم بيان حكمته وهو الوقوف لا للصلاة فاذا وصل
 الي المصلي **يجب بين الظهر والعصر مع الامام** حيا وقفا
 مراد في المدة منه باذانين واقامتين وقال فيهما يؤذن
 المؤذنان بعد الفراغ الامام من خطبته والقرآن في ذلك
 سوا ولو وافقت جمعة وطم المختار ان هذا الجمع مستحب
 وفي باب جامع الصلاة انه سنة ومن فاته اجمع مع
 الامام جمع في رحله وما ذكرناه من العصر فهو حق
 غير ان كل عرفة امامهم فيموت والضابط ان اهل كل مكان
 يقيمون به ويموتون فيها سواء والعصر بمرقه انما هو
 للسنة والا فهو ليس بمسافة قصر في حق المكس والهل
 المن والعه وخوهم ثم انتقل يتكلم على ثمانية اركان
 الحج الاربعة وهو الوقوف فقال **ثم** اي بعد الفراغ من
 الصلاة مع الامام **يردح معه الي موقفي عرفة** اخذ من
 هذا ان موقفي عرفة خلاف مصلكها ويؤخذ منه ان
 ان اول الوقوف من بعد الزوال وطم قوله **فيبقى** اي

مع الامام **الي عروب الشمس** علي ما قال **ل** وغيره
 انه لا يؤخذ جزء من الليل والمذهب انه لا بد من جزءي
 من الليل اي الحاجب والواجب من الوقوف الركن كفي
 ادني حضور في جزء من الليل وجزء من عرفة حيث
 تأسوي بطن عرفة ويستحب الوقوف راكبا لفعله
 عليه الصلاة والسلام قالوا ما لم يسق علي الدابة
 فاذا لم يكن راكبا فقاما ولا يجلس الا لفعله او كلال
 اي تعب ويستحب ان يكون طاهر من الجنابة متوضئا
 ليكون في هذا المشهد العظيم علي اكمل الحالات ويستحب
 التبرج والتكبير والتهليل والتكبير والصلاة علي
 سيدنا محمد وعليه وآله وصحبه وسلم والدعاء لنفسه
 ولو اذيلت والتطويل في ذلك للغروب ويستحب له
 العطر كالفن عليه في باب حمل ليحوي علي العبادة **ثم**
 بعد غروب الشمس من يوم عرفة وتمكن دخول
 جزء من الليل **يدفع الحاج بدفعه** اي يدفع الامام
الي المزدلفة علي جهة الاستحباب فاذا دفع قبل دفعه
 بعد غروب الشمس اجزاه وكان ثابرا كالفصل ويستحب
 له الدفع من بين المائتين بالرهمن وكسر الزاي وبفتح
 الميمين مشي وهما جبلين بين عرفة والمزدلفة فان

دفع خلفها فتدرك المسحوب وسيت من دلفة بكسر
اللام لانها من لغة اي قربة يتقرب بدخولها الى الله
بقاى وتسمى **ابطرقا** وجمعا بفتح الجيم وسكون الهم
وبالمهلة فاذا وصل اليها فليكن اول اهرامه الصلابة
بعد خط ماخوذ من الجبل **فيصلي معه** اي مع الامام **بالمزلفة**
المزلفة المغرب والسحاب جمعا وقصر للمساكين من اهل
من دلفة على ما قال الشيخ وطم المختصر ان هذا الجمع سجي
وكذلك الجمع ان كان وحده على المشي **ويبقى معه**
بالمسح الحرام ويجعل وجهه امام البيت والمشرق جبل
بالمزلفة يسمى بذلك لان الجارلية كانت تشرع بها
فيه **يومئذ** اي يوم القيامة اي بالمزلفة اطلق اليوم
على بعضه وهو بعد صلاة الصبح الى قرب طلوع الشمس
واذا اطلع الجمر استحب له ان يصلي مع الامام الصبح اول
الوقت اخذ من هذا انه يطلب منه البقاء بالمزلفة
وقد نص في المختصر على استحبابه ثم بعد ذلك يجب
له على المشي ان يدل عليه قوله **ثم يد في قرب طلوع**
الشمس اي صلي فانه كالمختصر جواز التماذي بالوقوف
الى الاستقام والذي في المدونة لا يقو احد بالمسح
الى طلوع الشمس والانتقام ولكن يدفع قبل ذلك وفي المختصر

ما يدل

ما يدل الاول **والدافع** اي متى ان كان راكبا **بالمسح والله**
على جهة الاستحباب **ببطن** بكسر الباء المهملة
لا غير وهو وادي بين المزدلفة ومضى الطريق في وسطه
وان كان ماشيا يسير الرجل في مشيه ولا يسير المرأة
وهذا الاسراع تقبدي وقيل معقول المعنى لان الله
بقاى اقول فيه العذاب على اهل الغيل الذين اتوا
لهدم الكعبة **فاذا وصل اي صلي** من حجرة العقبة
بمضى يد ابرمها اول ما ياتي منى وهو على حالته
التي هو عليها من ركوب او عنزة على جهة الاستحباب
وهو البناء وما حته وهو اخر منى من ناحية مكة قد
سميت حجرة باسم ما يرمى فيها وهي الحجارة **فولم يرمي**
وقت ادومه من طلوع الجمر الى غروب الشمس يوم
الخميس وقت قضا وهو كل يوم من ايام الرمي ولا
خلاف في وجوب الدم مع الفوات واختلاف في وجوبه
وسقوطه مع القضا ولا يبطل الحج بفوات شيء من الجمار
والرمي بشرط صحة وشروط كان اما شروط الصحة
فثلاثة الاول ان لا يضع الحصى عليها ولا يطرحها
فان فعل ذلك لم يجزه بل يحذفها حذفا ويؤخذ هذا
من قول الشيخ رمي فان الرمي هو الحذف وقصة الرمي

ان يجعل الحصاة بين ابرها وبينه وقيل يحسبها بابا
 بهامة والوسطى الثاني العدد واليه اشار بقوله **سبع**
حصاة واحدة بعد واحدة فلا يجزي اقل من ذلك
 ولو رمى السبع في مرة واحدة احتسب منها بواحدة
 الثالث ان يكون الرمي به حجر او خولقة فلا يجزي الطين
 ولا المعادن كالحديد واختلف في مقدار الرمي فالذي
 عليه اكثر الشيوخ ما اشار اليه بقوله **مثل حصاة الخندق**
 بخا وذا ساكنة سبعين وفاقيل حاو ومملة وهو
 الرمي واختلف في مقدار حصاة الخندق قيل قدر القول
 وقيل قدر النواة فلا يجزي السير جدا كالحصاة وما
 شروط الحال فسيبها الاول ان يبدأ برمي الجمره اول ما
 ياتي كافد منا ففعله عليه الصلوة والسلام والثاني ان
يكن رمي كل حصاة تكبيرة وان لم يكن جراه الرمي الثالث
 تتابع رمي الحصاة الرابع لقط الحصاة دون تسرها
 وله اخذها من منزله يعني ان جمره العقبة فالافضل
 اخذها من المزدلفة اخذها من غيرها ففكره الرمي بخمس
 السادس ان لا يكون حماري به الغنم وهو فلو خالف
 ورمى بها كره وبهل بعيد **اول قول** السابع رميها
 من بطن الوادي فلو رمى بها من فوق جراه **فب**

للجمع

للجمع تحللان اصغر وهو جمره العقبة فيجعل به كل ما كان منوما
 منه ان النساء والصيد ويكره له الطيب واكره وهو طواف
 الافاضة وسياتي **ثم** بعد فراغه من رمي جمره العقبة
يجري ما يجر ويذبح ما يذبح **ان كان معه هدي** وفوق
 به في عرفه ومعني كلها محل النحر الا ما ورا جمره العقبة
 ولا يتظر الامام في ذلك اذ ليس هناك صلاة عيد **ثم**
 اذ اخرج من النحر **يجلي** او يقتصر ان كان رجلا لم يلبس
 راسه ولم يعققه اما ان لبس او عقص فالحل لا ليس
 ان كاسيا اي وان كانت امرأة فالسنة في حرمها التقصير
 ليس **لا ثم** بعد الحل **يا اي** البيت الحرام **فيض** اي
 يطوف طواف الافاضة وهو احرار كان الحج الاربع التي
 لا يجزى بالدم ويجزى به جميع ما كان ممنوعا حتى النساء
 والصيد والطيب اخذ من كل ما ان المباداة به يوم
 النحر افضل وهو كذا ولو اخرج عن ايام التشريق
 لا يلزمه دم الا بخروج ذي الحجة على المسلم كما قد منا
 وقوله **ويطوف سبعا وربع** تفسير لقوله فيض ولا
 يرمل في هذا الطواف ولا يسفي لانه سعي بعد طواف
 العترة هذا في حق غير المراهق ومن احرم من طه
 الجمرات او التتيم واما رمي فليحسب لهم الرمي في طوافه

الاقامة ثم بعد الفراغ من طواف الافاضة يقيم بمكة ثلثة
 ايام بلياليها ان كان غير متجمل والاقامة بها لوقية
 فيقصر الصلاة ولا يقيم اذا كان من غير رمل منى ولا يجوز
 المبيت دون جرة العقبة لانه ليس من منى واستقوا من
 لزوم البيان بمكة من ولي السقاية لانه عليه الصلاة
 والسلام امره بغيره للمباينة بيان بحكمة من اجل السقاية
 وللرعاية ابن الحاجب وارضى للرعاة ان يصر في بعد
 جرة العقبة يوم النحر ويأتون ثالثه فيرمون اليومين
 وقال ابو محمد ويرمون بالليل فاذا زالت الشمس من كل
 يوم منها اي من الايام الثلثة يرمى جرة الاولى التي
 تلي مسجد منى سبع حصاة بالشروط المتقدمه يلقى
 مع كل حصاة ثم يرمى بعدهما الجريتين فيبد بالوسطي
 ثم يختم بالثالثة ورمى جرة العقبة كما جرت جمل ذلك اي
 سبع حصاة مثل حصا الحذف وتكبر مع كل حصاة
 ويقول للدعاء بترمي في الجرة الاولى التي تلي مسجد منى
 وفي الجرة الثانية ورمى الوسطي تسبيح قوله فاذا
 زالت الخ المستحب ان يرمى قبل الصلاة فان صلى ثم رمى
 اجزاه وقال فاذا زالت برمي قبل الصلاة فان رمى
 قبل الزوال لم يجزه ويصيد بعد الزوال كما اذا رمى جرة
 العقبة

العقبة قبل الفجر ولا يقف للدعاء عند جرة العقبة وليتقن
 اي يذهب امامه ولا يرجع خلفه ولم يبين موضع الوقوف
 للمري في الثلثة ولا موضع الدعاء الاولين وقد بينه
 ابن الحاجب بقوله ويبدأ بالجرة التي تلي مسجد منى
 فيرميها من فوقها ثم يتقدم امامها فيستقبل الكعبة
 وفي رفع يديه قولان وضيق بالترفع اليدين في
 جميع المسامع والاستسقاء وقد راي مالك ترفعا يديه
 في الاستسقاء وقد جعل بطونهم الى الارض وقال ان
 كان الرفع في بلد او كبر ويهلل ويحمد الله ويصلي على
 النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بمحمد اسم الله تعالى
 الجرة ثم يتنهي بالوسطي كذا لان وقوفها امامها
 ذاة الشمال ثم يثب جرة العقبة كذلك الا انه يرميها
 من الوسط لما في بطن الوادي ولا يقف للدعاء ثلثة
 السنة ويستحب ان ياتي بالجمار في الايام الثلثة
 ما شاء ارمها وارجعها من قدر كافعل سيد منى
 الله صلى الله عليه وسلم فاذا رمي في اليوم الثالث
 وهو الرابع يوم النحر انصرف من منى الى مكة وقدم
 حجه شرفها الله تعالى ولا يقيم على بعد رميها في
 اليوم الثالث والمستحب ان ينزل بالتحقيب فيصلي به

الظهر والمغرب والمشاو ويدخل مكة ليلا لان النبي
صلى الله عليه وسلم كذا فعل والصحابة بعده وان
صلى الظهر قبل فلا شيء عليه وان لم يزل به فلا دم
عليه احد وفي قوله وقد تم حجه وهو ان يقال ما اذا
اراد بالتمام فان اراد بسنته وقضائه فقد بقي
عليه طواف الوداع وان اراد فراق مكة فقد تمت قبل
هنا **والجواب** انه ارادتم بغير الصلوة وسنته
ولم يعتبر طواف الوداع لانه لم يختص بالحاج بل بفعله
كل خارج من مكة حاجا او غيره وقوله **وان شأ**
تعمل في يومين من ايام منى فربما وانصرف فيم قوله
يقم منى ثلاثة ايام هذا ما لم تغرب الشمس من اليوم
الثاني فاذا غربت فلا تعمل الا في الليلة انما امر بالتأخر
فيها من اجل رمي الشمارق فاذا غربت الشمس كان
الترمس من اليوم الثالث وقم اطلاقهم ان اهل مكة
كفروا في التعجيل وهو كذا على المشهور قوله
فقال في تعجيل في يومين فلا دم عليه وظاهره ان
اما ما كان او غيره وليس كذا لقول مالك لا
يجزي لا من الحاج ان يتعجل وعلل بانه وسع فلو
تعجل لتبعه اكثر الناس ويعتدي به من لم تكن نيته

التعجيل

التعجيل فيؤدي الى تضييع احياء تلك الشريعة في اليوم
الثالث **فاذا خرج** اي اراد الخروج من مكة المرفة طواف
الوداع بفتح الواو وكسر هاء وهذا الطواف مستحب لا دم
في تركه وقال الشيخ في اخر الكتاب انه سنة وكذلك
يتحجب لمن لم يكن في احد السكينة اذا اراد سفرا مكيا
كان او غيره ولا رمى فيه **واذا فرغ منه ركع** وقيل
الركن **والنصف** ولا يرجع في خروجه المهرى لانه
خلاف سنته وما انتهى الكلام على كيفية الحج كان
سائلا قال له وما كيفية العمرة فانه قال **والعمرة**
يفعل فيها كما ذكرنا اوله الى تمام السقي بين الصفا
والمروة اخذ منه ان ارادها ثلاثا لانه الاحرام والطواف
والسعي وان لم يرمل في طوافها سوا كان من اهل الافاق
او لا وقم قوله **ثم يحلق راسه** وقد تمت عمرة ان العمرة
لا تتم حتى يحلق وليس كذا لان ما لكا قال تتم
عمرة بالطواف والسعي وما الحلق من شرط الحال
والحلق افضل في الحج والعمرة من التقصير فان كان
في حج فالفضل ان يكون جمعا ولا يتم بسلك الحج الحلق
الا يجمع الراس لفعله عليه الصلوة والسلام واذا
بدأ بالحلق بدأ باليمين ويبلغ بالحلق وبالتقصير

الى عظم الصد عين ومنتهي طرف النخية وما ذكره من
 افضلية الخلق وهو من له جهة وهو غير مفضل ولا ملبد
 ولا مفضل والمفضل هو الذي يقتل شجرة في مكان واحد
 ويرجيه الى ناحية قفاه والمفضل هو الذي يقتله منفاير
 والمليد هو الذي يجعل عليه الصمغ والفاصول فهو له
 يجب عليهم الخلق ولا يجوز لهم التقصير لانه لا يتالي لهم
والتقصير حرام عن الخلق والمفقر ان كان رجلا
فليقصر من جميع شفره ابن الحاجب وسنة اي التقصير
 من الرجل ان يجز من قرب اصوله واقله ان ياخذ من
 جميع الشعر فان اقتصر على بعضه فكأن عدم على المش
وسنة المرأة التقصير ويكره لها الخلق وقيل هو حرام
 لانه مثله والاصل في ذلك ما رواه ابو داود وروى قوله
 صلى الله عليه وسلم ليس على النساء خلق انما على النساء
 التقصير ثم استقل رجلا لله ونفعا بعلمه واحشرا في زينة
 يكلم على ما يجوز له المحرم قلته فقال **ولباس** بمعنى
 ويجوز ان يقتل المحرم **العاهرة** ابن العربي مرابه العاهرة
 بالهمز وهو الصواب عند اهل اللغة وياحق به ابن عربي
 وما يفرق من الاثواب ويجوز له ان يقتل ايض **الحية والعقرب**
 وشبههما بجنح الهالك الثانية عابدة على اقرب

مذكور

مذكور وهو العقرب وقيل عابدة على الثلاثة المستد
 والمراد بالشبهة في الاذابة لا في الخلقة كالذبور وظم
 كلامه جواز قتل الثلاثة حتى الصغار منها وهو
 كذلك على المشم وكذلك يجوز له قتل **الكلب العقور**
 المراد به على المشم ما يعيد وافيده خل فيه السبع والكلب
 والغمر قاله **وقال** ابن عبد السلام لا تشبهها قال
 بعضهم انهم اتفقوا على دخول السباع تحت لغة الكلب
 العقور وظنوا في الكلب والمشم عدم دخوله اه
 مراده به الانسان مريح به خليل في مناسكه وفي هذا
 قول الشيخ **وما يعيد** **ومن الذباب والسباع ونحوها**
 كالغمر كرام ونفسير التقدير وهو ما يعيد والحق والقرم
 خالق الاسلوب بين ما تقدم وبين قوله **ويقتل من**
الطير ما يقتل اذا من **العربان** **والاحدية** ابن العربي
 صوابه الحد بالهمز والعقرب كل من ان يهذين النوعين
 يقتلان وان لم يستد يا بالاذابة كمن كان او صلبا
 وهو كذلك وسهوم قوله **فقط** انما الذي من الطير غيرهما
 وما اذني من غير الطير لا يقتل **الراجح** القتل على احد
 قولين خطاهما ابن الحاجب التوضيح والقولان ايجز
 في قتل الطير المؤذي وغير الطير اذا الذي تم استل يكلم

قوله القتل على احد من قول مالك بن نبي
 قوله وانظر الى ان السباع لا تقتل الا بالاولاد
 ليس حرام كمنها ويقتل امك عدو

فقد افقدنا ولو عاين القول بالشرع لانه بالدخول فيه موقوف
 وكذا يجب عليه قضا القضا ولو شاملا وهذا له تقديم الثاني على
 الاول ولا انظر في ذلك

على محظورات الاحرام فقال **ويحجب المحرم في حجة**
وعمرته وجوبا اي الاستمتاع بهن بالوطئ في الفرج
 وغيره كان معه انزال ام لا او بمقد ما في الوطئ في غير
 الفرج فساد والمعنا والهدى ان وقع قبل الوقوف او في يوم
 الحز قبل الرمي والتقصير واما مقد ما به وهرت
 الاستمتاع بما دون الفرج كالقبلة والمباشرة فحرام
 على ما في المحظورات فان فعل شيئا من هذا وكان معه انزال
 افسد وان لم يكن معه انزال فليس به بدنة وكذلك
 يحجب المحرم في حجة وعمرته **الطيب** مذكر كان او مؤنثا
 اما الاول كالقود والياسمين فلا فدية فيه وكبره
 والحنامه لكن اسقط في المدة ونية الفدية في المرفة
 الفضة منه دون الكبيرة واما الثاني وهو تاله جرم
 يعلق بالجسد والثوب كالسلة والعنق فحجب الفدية
 باستعماله ولو انزاله سريعا علق او لم يعلق على المشم
 ولو خلط الطيب بعمره فان لم يطعم فالشم وجوب
 الفدية فان طعم فلا شيء فيه سواء به الطيب الغنم
 ام لا **ويحجب المحرم** ايض في حجة وعمرته **محيط** اشان
 لا خلا في حرمه على الرجال دون النساء ولا خصوصية
 للمحيط بل كل ما اوجب ترافهية محيطا كان او غير هـ

وكذلك

سواء كان في حجة او عمره
 سواء كان في حجة او عمره
 سواء كان في حجة او عمره

وكذلك جلد الحيوان بغير سلع فيلبس او ما لبد على
 شكل المحيط او ينجح كذلك ولو طرح محيطا على بدنة
 من غير لبس فلا فدية فيه والاصل فيما ذكر قوله صلي
 الله عليه وسلم للسائل الذي ساله عما يلبس المحرم قال
 لا يلبس العتيق ولا العمام ولا السر او يلبس ولا البرانس
 وكذلك يحجب المحرم في حجة وعمرته **الطيب** انثى شاة
 ويحجب المحرم بصيد البر والبحر ويم جبهه فيحرم هـ
 الا في صيد البر كله ما اكل حبه وما لم يؤكل حبه من غير
 فرق بين ان يكون مائسا او وحشيا مملوكا او مباحا
 ولا يستثنى من ذلك شي الا ما يتاوله الحديث وهو
 الغراب واخذاه والغارة والمغرب والكلب العقور هـ
 وكذلك يحجب فيهما **قتل الدواب** من حسده فلا
 يقتل القملة ولا يكتفيه عن حسده لانه تقرق لقتله
 جلد في البر غوت فانه يجوز الشاوه لانه من الارض يخرج
 ولا يقتل وكذلك يحجب **الغالب** كقتل الشارب وتقليم
 الاظفار وحلق العانة ونس الابط وكذلك يحجب
 تقليم راسه وحلقه واليهما اشار بقوله **ولا يغطي**
راسه في الاحرام وسياتي حكم ما اذا غطي راسه **ولا**
يخلقه الا من ضرورة وانظر غير ان سلوب والاصل في منع

الخلق قوله تعالى ولا تخلقوا برؤسكم حتى يبلغ الرهد
 محله فمن كان منكم ربهما وربه اذى من ربه فدية
 من صيام الامة المعنى تخلق لا تخلق الا في فدية من
 صيام او صدقة او نسك وقد اشار الشيخ الى تفسيره
 الفدية المذكورة في الآية بقوله **ثم يفتدي بصيام**
ثلاثة ايام يستحب تأخيرها او اتمام سنة كآل
مدني لكل مسئلة **بسم الله** **الذي** **عليه** **وسلم**
او سنة **شاة** **ع** **اشاة** **تطلق** **على** **الذكر** **والانثى** **وقال**
الرهدى **شاة** **واعلاه** **بدنة** **قال** **تعالى** **فاستس** **من**
الرهدى **وهو** **شاة** **وقوله** **يد بها حيث شاة**
السلا **مفيد** **ع** **اذ** **لم** **يقلد** **ها** **او** **يشترها** **فان** **فعل**
لم **يد بها** **الا** **عني** **واخذ** **من** **كلامه** **ان** **الفارة** **عالم**
الزاحي **اذ** **لو** **كانت** **على** **القور** **لوجبت** **عليه** **في** **ذلك**
المكان **ثم** **بي** **ما** **قال** **في** **المره** **الرجل** **فقال** **وليس**
المره **الحظ** **مطلقا** **وجدت** **نعلين** **املا** **وتلبس** **الشاب**
المخيط **في** **احرامها** **وتحسب** **ما** **سوي** **ذلك** **اي** **ما** **سوي**
لبس **الحظ** **والشباب** **بما** **يجتنب** **الرجل** **في** **احرامه** **من**
الوقوع **ومقت** **ماتته** **والطيب** **والصيد** **وقتل** **الدواب** **والقنا**
السمك **واما** **تغطية** **الرأس** **فلا** **يجتنب** **اليه** **اشارة** **بقوله**

واحرام

في قوله تعالى ولا تخلقوا برؤسكم حتى يبلغ الرهد
 محله فمن كان منكم ربهما وربه اذى من ربه فدية
 من صيام الامة المعنى تخلق لا تخلق الا في فدية من
 صيام او صدقة او نسك وقد اشار الشيخ الى تفسيره
 الفدية المذكورة في الآية بقوله ثم يفتدي بصيام
 ثلاثة ايام يستحب تأخيرها او اتمام سنة كآل
 مدني لكل مسئلة بسم الله الذي عليه وسلم
 او سنة شاة ع اشاة تطلق على الذكر والانثى وقال
 الرهدى شاة واعلاه بدنة قال تعالى فاستس من
 الرهدى وهو شاة وقوله يد بها حيث شاة
 السلا مفيد ع اذ لم يقلد لها او يشترها فان فعل
 لم يد بها الا عني واخذ من كلامه ان الفارة عالم
 الزاحي اذ لو كانت على القور لوجبت عليه في ذلك
 المكان ثم بي ما قال في المره الرجل فقال وليس
 المره الحظ مطلقا وجدت نعلين املا وتلبس الشاب
 المخيط في احرامها وتحسب ما سوي ذلك اي ما سوي
 لبس الحظ والشباب بما يجتنب الرجل في احرامه من
 الوقوع ومقت ماتته والطيب والصيد وقتل الدواب والقنا
 السمك واما تغطية الرأس فلا يجتنب اليه اشارة بقوله

كيفية الذبح فقال **توجه الذبيحة** في الافحية
 وغيرها **عند الذبح** **اي** **القبلة** **استحب** **با** **احرام** **على**
 ما حكاه ابن المنذر فان تركه لم يدر ونسيانا اكلت
 اتفاقا وان تركه عمدا فلذلك عند ابن القاسم كالودع
 يساره لانه اعان تركه مندوبا ويستحب فاجعها
 على جنب اليمين لان يكون الحس فغلي اليمين للفرقة
 ابن ابي ابي ولا يجعل رجلاه على عنقها واستكبانه
 صلي الله عليه وسلم فعل ذلك **ويقول الذبح عند**
الذبح **بسم الله** **الذي** **عليه** **وسلم** **وهذا** **عني** **اجمع** **بين** **التسمية**
والكبير **مرو** **الذي** **مضي** **عليه** **على** **الناس** **اما** **التكبير**
فمنه **واما** **التسمية** **فتؤخذ** **من** **كلامه** **بعد** **ومرو**
مذرب **المدونة** **انها** **واجبة** **مع** **الذكر** **والقدرة** **في**
ساقطة **مع** **الحز** **والنسيان** **وان** **انقر** **عليها** **اجزاه**
لقوله **فما** **ي** **فكوا** **بما** **ذكر** **اسم** **الله** **عليه** **فلا** **يشترط**
سوي **مكرر** **اسم** **الله** **قالوا** **ولا** **يقول** **بسم** **الله** **مكرر** **الرجم**
لان **هذا** **ليس** **بموضع** **بخلاف** **الكل** **والشرب** **والوقوع**
وقرأ **القرآن** **فانه** **يقولها** **وان** **تراد** **الذبح** **على**
التسمية **والكبير** **في** **ذبح** **الافحية** **والهدى** **والنذرة**
او **العقيقة** **ربنا** **تقبل** **من** **فلا** **باس** **بدلك** **فيل**

استعمل لا بأس منها معني الاستحباب وقيل معني الإباحة
ومن نفي التسمية في ذبح الفاحشة أو غير ما قالها
توكل وإن لم تذكر التسمية ثم توكل بهذا على مذهب
الحدوثة أنها فرق مع الذكر سابقا مع الشبان وكذلك
من نفي التسمية عند إرسال الجوارح أو من اسمهم
أو غيره مما يصاد به على الصيد فإنه توكل وإن لم
تذكر التسمية ثم توكل لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وقوله تعالى فكلوا مما أسكن على أنفسكم
اسم الله عليه ولو قدم هذه السلسلة على التي قبلها
لكان أولى لأن النص إنما جازيها وفي قوله ولا يباع
من الحقيقة والافتقار والنسك ثم ولا يباع ولا
وذلك أي ذهبت ولا يحصب أي عروق ولا غيره ذلك
مثل القرن والشعر والصوف ككرار مع قوله ولا يباع
شي من الفاحشة يحتمل ككرار من ذلك الحقيقة والنسك
ويحتمل ككرار يرتب عليه قوله ولا ياكل الرجل يريد
أو غيره من الفاحشة ويتصدق منها أفضل له
يحتمل يعود التفضل على التصديق خاصة ويحتمل يعود
على الجمع بين الكل والتصدق وهو الظاهر لقوله تعالى
فكلوا منها وأطعموا الفقير والمعسر وقوله تعالى والله

البايتس

البايتس الفقير وقيل من القانع الفقير وقيل من لا يتل
والفقير الرايد المتعسر لما ينال من غير سؤال ويكره
التصدق بالجمع وليس لما ياكل ويقسم حد ولا اختيار
أن ياكل الأقل ويقسم الأكثر وجهه هو على منع الطعام
الكاثر منها مطلقا كالبيا أو جوسيا وقوله وليس
بواجب عليه تكرار مع قوله أفضل له ولا ياكل الرجل
أو غيره ممن وجب عليه مهدي من فدية الأديب
المكرهة في ذمته إذا بلغت محلها وكذلك لا ياكل من
جزء الصيد الذي يرتب في ذمته بعد بلوغه في محله
وكذلك لا ياكل نقد المساكين الذين يعين بعد محله
وكذلك لا ياكل مما عطف من مهدي التطوع قبل محله
وياكل مما سوي ذلك كندية الذي قبل بلوغ محلهما
وجز الصيد قبل محله ونقد المساكين قبل محله وما
عطف من مهدي التطوع بعد محله ومهدي القراب
والتمتع ومهدي العتسا وكل مهدي الزم لنقص شعبة
من شعائر الحج وقوله إن شأنا إشارته إلى أن الأصل في
المهدي عدم الأكل بخلاف الفاحشة وهذا آخر الكلام على
ما ذكر من الفاحشة ثم شرع بتكم على الذكاة فقال
والذكاة قطع الحلقوم جميعه وفتح جميع الدواج

في الودجين عن ياليج عن المشاي ولا يجزي اقل من
ذلك اي من قطع الخلقوم بنجامة والوداج هذا قول
سحنون وشهره في كلام الشيخ انه لا يشترط قطع
المرى الساطع في الصق عروق منها الخلقوم وهو عرق
واصل بين الدماغ والريه والغم والاني يجلب به الهوى
الرطب ويندفع به الهوى الحار كالموجه للقلب ومنها
الودجان ومنها عرقان من الجانبين يتصل بهما الكبر
عروق البدن ويتصلان بالدماغ ومنها المرى وهو
عرق متصل بالغم والعدة يجري فيه الطعام منه اليها
او عياض المرى بفتح اليم وكسر الراء وهو اخره وقد
يشدد اخره ولا يفرق مبلع الطعام والشراب وهو
البلعوم **وان قيل الذابح يده عن الذبيحة بعد**
قطع بعض ذلك الخلقوم والوداج ثم اعاد يده
فاجزى ما قلنا توكل ظاهره سواء طال الرفع او لم يطول وهو
كذلك باتفاق اذا طال واختلج اذا مرجع بالقرب فقال
سحنون حرم وقال ابن حبيب توكل واختاره المحققين
لان كما طلب به الفوم يستغفر فيه التفرق السبيل
والطول مفيد بما اذا لو ترك لم ينقص ما ان كانت حين
الرفع لو تركت لعاشت اكلت لان الثانية ذكاة مستقلة

وان

222
وان قاضي الذابح عمدا حتى قطع الرأس من الذبيحة
اسا ولو كل يعني وتوكل ولم يرد الامر واذا اكلت
مع العهد فاحرم مع النسيان وعليه السكين **ومن**
ذابح من النقا او من صفة الصق لم توكل لانه لم يات
بالذكاة الشرعية ولانه قد انفذ المقتل بقطع النقا
واذا انفذت المقاتل قبل الذابح لم توكل ولو قطع الخلقوم
وعسرت السكين عن الودجين لعدم حد السكين فعملها
وقطع الوداج من داخل لم توكل على المذهب **والسنة**
ذابح فان خربته اكلت والابل تحرق فان ذبحت لم توكل
فالبحر يجوز فيها الاموات لان لها موضع النحر وموضع
الذابح ومحل النحر اللبنة وهو موضع القلادة من الصدر
من كل شئ ولا يشترط في النحر قطع شئ من الخلقوم
ولا الودجين لان محل اللبنة وهو محل فصل منه الالة
الى القلب فيموت بسرعة وطول كلامه ان الافضل فيها
الذابح ويستحب في خزان بل ان تكون قاعة معقولة
وما ذكره من انها لم توكل اذا نحت مثله في المدونة
وحمله ابن حبيب على التمر ثم وشهره ابن الحاجب وحمله
غيره على الكراهة واي هذا الخلاف اشأم بقوله **وقد**
اختلج في اكلها ومحل هذا الخلاف اذا وقع الذابح

غير ضرورية وان كان ضرورية كالموقع بعينه في مهواة
ولم يعمل اليه فذبح فاكله جابر القنقار **والنعم قد**
فان عرت لم نؤكل وقد خلق في ذلك البحر اي في
اكله وهو معيد البحر بما اذا لم يكن ضرورية والماء المالح
وان كان ضرورية كما لو وقع في مهواة وغيره كل انفاق
ثم انقل ينكم على مسئلة الذكاة فيها شرعية غير
حسية فقال **وكذا ما في البطن ذكاة امه** معناه ان
البريمة من ذوات الانعام اذا ذكيت يخرج من بطنها
حينئذ ليس فيه روح فانه يؤكل الاصل في هذا ما في
الترمذي ومعه ان ابا سعيد قال سالت ابا عبد الله عليه الصلاة
والسلام عن البقرة والناقة يخربها احدنا فيجذبها
حينئذ اناكله ام نلقه قال كلوا ان شئتم فان ذكاة ذكاة
امه واشترط اهل المذهب لذلك شرط وهو **ان**
خلقه ونبت شعره يريد الشيخ تمام خلقه انه كل
خلقه ولو خلق ناقصا يد او رجل فانه لا يمنع نفسه
من تمامه نفس عليه الباجي وعبدول الشيخ عن ان يقول
كل شعره الي بيت تشوه يدان علي انه لا يشترط فيه الا
بيان بعض الشعر ويؤكد ذلك نعم **خلق اهل يؤكل**
بيان انشاء عينيه ام لا فقال بعض شيوخنا ان

الروايات

الروايات واقتوال الشيخ انه لا يؤكل بذلك وانما اعتبر
شعر حسده وذرب بعض اهل العلم الى جوام اكله
بذلك ثم انقل بين ما لا يعمل فيه الذكاة من الانعام
فقال **وهو اشيا احدها السخنة قبل وشوه** وتأثيرها
الموقودة اي الموضوعة **بمساو شهبها** كالرمح والخجر
وتأثيرها **الموقودة** وهي الساقطة من علوا الى اسفل
ومر بها **الطبيعة** اي المتطوعة اي التي صارت الى حال
الباس فاسمها **القيمة السبع** وهي التي ضرمتها السبع
وهو ما يبيع وقيل المراد به السبع المعلوم **ان ذكته**
العمل المذكور **منها** اي من الخمسة المذكورة كل ما في هذه
الوجوه **سلفا لا يعيش معه** **تؤكل** **كانه** ظاهره هو
انفذت معانها او لا ليس من حياتها ام لا اما ان نفذت
مقاتلها فلا يؤكل لان سبيلها سبيل الميتة والمقاتل حية
القطاع النخاع وهو النخ الذي في عظام الية والصلب
وقطع الوداج وخرق المصان واستشام الحشوة والتأثر
الدماء وما اذا لم تنفذ مقاتلها فان كانت مرجوة
الحياة فلا خلاف في اعمال الذكاة فيها وان كانت غير
مرجوة الحياة فمن مالك من رواية الشيباني ان يذكها
ولا يؤكل وهو الذي مشي عليه الشيخ ومذهب ابن

القاسم وهو راية عن مالك انها تذكى وتوكل وبسبب الخلاف
 رمل الاستثنائي قوله تعالى لا ما ذكيتم متعلل او منقطع
 من قال بانفساله اجازة ذلك كله وان صار في الهمزة مما
 اصابتها من ذلك ما يؤسس من حياتها ما لم تنفذ مقاتلها
 ومن قال بانقطاعه لم يجر ذكاتها اذ ليس من حياتها
 وان لم تنفذ مقاتلها وتقدر الكلام عنده لكن ما ذكيت
 من غير هذه الاصناف **ولا باس المحظور** وهو من
 خاف الهلاك على نفسه ولا يعني بذلك ان يكون الشرف
 على الموت اذ الكل حينئذ لا ينفع **ان يا اهل الميتة** من كل
 حيوان غير الانسان وانما قيدنا بدمه لقوله بعد ولا
 باس بالانتفاع بجلدها وان صاحبها محظور وغيره
 يشترط ان ميتة الا ان يجرها كلبا الساطي والظن انه
 لا فرق بين ميتة وميتة غير فطر كلام الشيخ انه ياكل
 الميتة ولو كان متلبسا بعقبه وهو كذا في عملي المس
 ولو وجد المحرم القيد والميتة اكل الميتة واذا وجد ميتة
 وخنزيرا اكل الميتة واذا لم يجد الا خنزيرا اكل منه ويحب
 له تذكيته وذكاته العقر **تيسر** انظر يا معني
 السكك لان باس منها **فيل** ما قاله خلق مذموم ماله
 لان ما لكا قال اكلها واجب عند الضرورة فان تركه حتى

سات

سات كان عافيا وقال بعضهم اطلق لا باس على الوجوب
 وهو بعيد وقال بعضهم بهذه اباحة بعد الخطا كان
 الاصل في الميتة المحترمة قال لا باس وكذا لا باس للمفطر
 ان **يباع ويتردد** من الميتة اذا خاف العدم فعما يستعمل
ل وهذه هو المس **فان استثنى عنها طريحا** قال
 الساطي وعندني انه يبيع الظن فان ظن انه لا يجد الجراح
 قبل صيرورته الى حاله بهذه جاز له كل خطا **ان يبيع**
 وان ظن انه يجد قبل ان يصير الى مثلها لم يجر وان لم يكن
 له ظن احتياط **تيسر** ويباح له ايضا شرب كل ما
 يرو عطا كالنماء الحية وغيرها من ما يعاين
 او اخره فانها لا تحل له الا الساعة النعمة وهي بضم
 الفين وتشديد الصاد فاما الجوع والعطش فلا ولا يبيد
 ذلك بل مازاد العطش ولا يجوز السداوي بها على
 صفتها على المس واختلاف اذا استهلك عينها والاكتر
 على المنع من ذلك **ولا باس بالانتفاع بجلدها** اي
 الميتة الظن انه لا باس بها لك اباحة اي ويباح الانتفاع
 به **اد** اي بما يزيل شعره ويرجعه ودسعه وطوبه
 ومفهوم الشرط انه لا ينفع به قبل الدبح وهو كذا في
 باق اتفاق عند بعضهم وعلى المس عند بعضهم وط

كله من ان الدرع يبيد في كل مئة و به قال سجنون وابن
 عبد الحكم والمث انه لا يعمل في جلد الخنزير و ظاهره انهم
 ان ظهارة عامة في المايعات وغيرها وهو كذلك
 سجنون وغيره والمث ان ظهارة مقيدة بالياسات
 والمواحدة من بين المايعات لان المايعة عن نفسه
ولا يصلي عليه اي على جلد الميتة ولا فيه على المث
ولا يباع على المث ولو بيع واذا وقع البيع فيه قبل الذبح
 كان جرحه في شهادة من فعل ذلك وان فعل وقع بعد
 الذبح فلا يجرح لاجل الخلاف فيه ويرد البيع مطلقا
 ما لم يمت فان فات مرد البايع المثل وحرم المبيع فية
 الجلد ان لو جازى البيع **ولا يابس بالصلاة** ولا يابس منها
 يعني الجوارى ويجوز الصلوة على جلود الباع اذا
ذكبت ما ذكره وهو كذلك وبالجمله ان كل ما ذكي الحكم فيه
 كذلك على المثل وكذلك لا يابس **بيعهما** اي بيع جلود
 الباع اذا ذكبت **ويستغنى بصوف اسنة وشعرها**
 اي بعد جزا انتفاعا عاما من البيع والصلوة عليه والصدقة
 به وعلم ذلك لان ان ذاباع بين فطر قوله شعرها دخول
 شعر الخنزير وهو كذلك عند مالك وابن القاسم
 اخر الكتاب وكل شيء من الخنزير حرام اراوه الا شعره

وكذلك

وكذلك ما يزرع منها اي من الميتة في حال الحياة اي
 على تقدير ان لو زرع منها في حال الحياة ولم يولمها مثل
 رويس الريش وراس القرن والوبر فانه يستغنى به بعد
 موتها الا اللبن فانه نجس وهو ما يزرع منها في حال
 الحياة ولا يولمها **واجب اليها** اي الى المالكية **ان يسل**
 ما ذكر من الصوف وما بعده اذا لم يستغن ظهارة ولا
 نجاسة اما ان يمتن ظهارة فلا يجب غسله وان
 يمتن نجاسة وجب عليه غسله **ولا يستغنى بريشها**
 اي الميتة ظاهرها مطلقا وفيه تفصيل لان اصله الرب
 لا يجوز له الانتفاع به مطلقا من غير خلاف واعلته
 يجوز الانتفاع به من غير خلاف وفيما يشترط لول
 الجوار والمث وهو المثل وكذلك لا يستغنى بغيرها اي
 الميتة **واطلاؤها وايانها** ظاهره على جهة التحريم
 لان الحياة تحله وكره الانتفاع بانياب الغيل وكذا
 على في المدونة وقد اختلف في ذلك اي في انياب
 الغيل وكذلك القرن والظفر وهو للبقرة والشفة
 والظبي والظفر ورمي للبعير وللذوثر والدجاج والنفا
 ونحوها والمث على اربعة اقوال مشهورها ان ذلك
 كله نجس من الميتة وقال ابن وهب ظاهره وقيل الفرق

تريد والدجاج فيه فطر اذا لم يسل المصحة ان
 الميتة الدجاج ليس من ذوات الفطر انتهى عدو

بين طرفها واسفلها وقيل ان صلت طهرت والا فلا وما
ماتت فيه فارة بالزيت من سمن يكون الحميم **وزيت او**
عسل بقرية السين او وود قوله **دايب** راجع للجميع
طرح ولم يوكل ولا يباع ومثل الفارة كل ماله نفس سائلة
واحتقر من هذا مما لو وقع فيه ماله لنفسه سائلة ومات
فيه فانه لا ينجس ويسيرج مفهوم قوله **دايب** وما ذكر
انه يطرح ولا يوكل خفي ان يومهم انه لا يتنجس به
رفع ذلك الا بهام بقوله **ولا باس** بمعنى ويباح ان
سمن بالزيت النجس **وتشبهه** كآل وود والسن
في غير المساجد كالبون والحوائث **واما المساجد**
فليحفظ منه **لان له نجس** فلا يستنجح به فيها
لتنزيهها عن النجاسة ثم طرح مفهوم **دايب** فقال **وان**
كان ما ذكر من السمن وما عطف عليه **جامدا** **فترحت**
الفارة التي ماتت فيه هي **وما حولها** **وكل ما بقي** وله
بيعه ولا يحدد في طرح به منه وانما ذلك على حسب
ما يطلب على الظن قال **سحنون** بفهم السين وقسمها
الا ان يطول مقامها **فهم** **الليم** اي اقامتها فيه **فانه يفرج**
فله **لان** **لنجاسة** **اذا طالت مقامها** في الجامد **فندت**
وانتشر في جميع اجزائه **ودليل** **الفرقة** **وكرها** **ما** **لي**

العميقين

العميقين وغيره من قوله **عليه السلام** **واذا**
وقفت الفارة في السمن فان كان جامدا فالقول **ما**
حولها وان كان ما يباع فلا تقربوها **ففرق** **عليه السلام**
وسلم بين الجامد وغيره **اذا** **الجامد** **لا** **تقرب** **في** **النجاسة**
فيه **لا** **سما** **اذا** **اخرج** **بقوم** **خلاف** **الحايض** **وقس** **على** **السمن**
غيره **كسائر** **الحايضات** **الا** **الجامد** **ولا** **باس** **بكل** **طعام**
اهل الكتاب **وذا** **بهم** **لا** **باس** **منها** **لانه** **قال** **تعالى**
وطعام الذين اوتوا الكتاب **حل** **لكم** **الا** **ية** **الحكم** **بهم**
المضرب **عليه** **ان** **المراد** **من** **الطعام** **الذي** **يجوز** **كلها** **وهذا** **كله**
اذا **كان** **سمن** **لا** **يستعمل** **المسنة** **واما** **ما** **يسعملها** **فقال**
الباحي **ان** **ذبح** **بعض** **ذلك** **واصاب** **وجه** **الذكاة** **جاء** **كلها**
واما **ان** **غاب** **عنها** **فلا** **يجوز** **وهذا** **ايض** **في** **غير** **الضحايا**
واما **الفحاي** **فلا** **قال** **في** **المدونة** **لانه** **قرية** **وتروا** **كل**
سحنون **اليهود** **منهم** **من** **غير** **خرم** **عليه** **المسلم** **لانه**
لالم **يتعد** **الشكر** **بالندكية** **اشبه** **الدم** **الذي** **لم** **وه**
يقصد **المسلم** **وفهم** **منهم** **عابد** **عليه** **اهل** **الكتاب**
ما **ادرم** **احتقر** **ربه** **بقوله** **منهم** **وجعل** **لهم** **قربان** **غير**
كتابي **وقال** **احتقر** **ربه** **من** **المرقد** **اليهم** **والد** **احل**
فيهم **اذا** **لحل** **طعامه** **عليه** **الخلاف** **فيمن** **امرت** **من** **كسر**

الى كسر ولا يترك ما ذكاه **المجوسي** مطلقا وشيا كانت
 او غيره ذكاه لنفسه او لغيره الا ان يامره المسلم بالذبح
 وقال له قل بسم الله عليه فانها تترك من غير ذكاه قاله
ع وكذلك لا يترك ذبيحة السكران والمجنون ولو هابا
 الذكاه لفقدان عقلهما اني الحاجب وتقع من الحي
 الحي والمراة من غير ضرورة على الذبيح **وما كان مما**
ليس فيه ذكاه من طعامهم اي المجوسي **فليس يحرم**
 يجوز اكله اتفاقا اذ اتفقت كلها رقة اما ان تتعنت
 بخاسته فيحرم اكله وما أشك فيه تحمل على التمسيس
 واختلاف في تحريم اكل جبن الروم واما حقه على قولين
 والمحققون على تحريمه ثم انقل يتكلم على الصيد
 وهو ما يطلق على الاسم والمصدر وهو لا مطياد
 وهو الذي اراده الشيخ بقوله **والصيد له هو سكره**
والصيد لغير الله هو مباح فتسميه على قسمين وغير
 قسمه على خمسة اقوال اي اقسام تقبلا بها في الاصل
 ثم انقل يتكلم على ما يصاد به وهو شيان حيوان
 وسلاح اما الاول فانتشار اليه بقوله **وكل ما قتل**
كبيد المسلم وبارك **المسلم** **فان اكله** لا خصوصية
 له من بل كل ما يفقه التعليم من الكلاب والباع

والطير

والطير فانه اذا قتل صيد اجاز اكله **اذ ابرسته عليه**
 اخذ من كلامه انه يشترط في المصاد به اذ كان حيوانا
 ثلاثة شروط ان يكون مسلما وان يفقه التعليم وان
 يكون مرسل من يد الصائد ويشترط في الصيد بغير
 شروط احدها ان يكون **محررا** من غير المصنوع
 ثانيا ان يكون مما يترك له **احتراما** من غير قتالها
 افلا يكون امليا **احتراما** من الذي يند من الانس
 رابعها ان يكون غير معدور عليه **احتراما** من المقتدر
 عليه باليد فانما يترك بالذبح والصيد يشترط فيه
 خمسة شروط اولها وثانيها **النية** حال الامر سال
 والسمحة عليه حال الامر سال فان تركها عامدا
 مستهاونا او غير متهاونا لم يترك على المعروف من
 المذنب بخلاف النيات **ثالثها** ان يكون مسلما
احتراما من الكافر لقوله تعالى **تأله** اهدكم ووما
 فدل على اختصاص المسلمين دون الكفار وهذا
 في صيد البر دون البحر فانه جائز من كل احد رابعها
 ان يكون بالغا **احتراما** من الصبي غير المميز فلا يصح
 صيده **قاله** **ع** **يكره صيده** خامسها ان
 يكون عاقلا فالمجنون والسكران لا يصح منه **وكذا**

محررا

حكم

في البحر

قال في شرح المصابيح معنى قوله كل غلام منكم يعقل فقهه
ابن علقمة بن الوليد عن الامام الباقر عليه السلام انه قال

المسببة وعنه في كتاب ابن حبيب يعقدهما وهو المش لا
 بهذه مما يقرب بها الى الله تعالى ويشترط فيها ما ذكرنا
 من سن الا فحمة فاقول ما يجزي من البحر الثاني وهو ما
 دخل في السنة الرابعة واول ما يجزي من الابل الثاني وهو
 ما دخل في السنة السادسة **ولا يحسب في السنة ايام**
اليوم الذي ولد فيه من بعد الفجر وانما يحسب له من اليوم
 الذي يليه فان فات السابع ولم يقع عنه المولود فلا
 يعق عنه في السابع الثاني على المش ثم بين الوقت
 الذي قد اخرج فيه من اليوم السابع بقوله **وتدفع معجزة**
 يعني على جرمة الاستحباب والافانها من معجزة الى
 عزوب الشمس وقت التدفع فلا يجزي ذبحها قبل طلوع
 الشمس وقال ابن العربي لما حشون يجزي ذبحها
 قبل طلوع الشمس قال في السابق وهو اظهر لان الحقيقة
 ليست مستقيمة الى صلاة فكان قياسها على الهدايا
 اولى من قياسها على الفحايا **ولا يحسب القبي يسمى من**
ومها هذا الذي انتهى كرامه لما في الصحيح ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال مع الغلام عقيقة فامر فو
 عنه وما واسطوا عنه الا في فسر بعضهم اما طه الا في
 عنه بترك ما كان اهل الجاهلية يفعلونه من تلحق راسه

بدمها

بدمها تغاولا ليكون شجاعا سفاكا للدم **وكل منها**
 اي من العقيقة **وتصدق** كالا فحمة ولو قدم الصدقة
 كان اولى لما قيل انها لا تكون عقيقة حتى تصدق
 بها كلها او بعضها فان لم تصدق بشي منها فليست
 بعقيقة فالمقصود من العقيقة الصدقة والصدقة
 تكون منها طريا ومطبوخا ولا يصنع منها طعاما ويدعو
 اليه الجيران على الشرب **وتكسر عظامها** استحبابا لما للثة
 لاجارلية فانهم كانوا لا يكسرون عظامها مخافة ما
 يصيب الولد وقيل ليس الكسر مسبويا ولا مستحبا وشي
 عليه فاجب الاحتياط **وان خلق شعر** راسه **مؤنود** ذكرنا
 كان او ان يني **وتصدق بوزنه** **ومها كان** **وقفة**
فذلك مستحب على المش لما في الترمذي من حديث
 علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 علق عن الحسن بكسر وقال يا فاطمة اخلقين راسه
 وتصدق بوزنه شعره وقصة قال قوم ناه فكان درهما
 او بعض درهمهم ويصح ان يكون الخلق قبل ولعده
 العقيقة وقوله **حسن** تأكيد فان المستحب هو
 الحسن والحسن هو المستحب وكذلك مستحب ان يسمى
 سابعه ان علق عنه وان لم يقع عنه سمي قبل ذلك

وان ما قبل الحقيقة ففي تيمية قولان والمتم ان
 السقط لا يسمى ويكتب ان سبق اليه جوف المولود
 الحلاوة لانه عليه الصلاة والسلام خلق عبد الله
 بن ابي طالب يومه **وان خلق من اسم** اي الصبي والبنت
خلق يعني الخا الطيب والزعفران اي الصبي لا يسمى
 خلقا حتي يعمى بما الورود **بدل من الدم الذي كانت**
تغلبه الجاهلية فذا من يد الت عامر وهي ذلك عن
 عايشة رضي الله عنها ثم اتفق على الحكم على الجنان
 وهو قطع الحلة السائرة للحشفة حتي تلتئم
 جميعها فقال **والجنان سنة في الذكور** كذا قال في اخر
 الكتاب وزاد منها **واجبه** اي مؤكدة بما في الصحيحين
 من انه صلى الله عليه وسلم قال الفطرة خمس الختان
 والا سجداد وقص الشارب وتقليم الاظفار وتقليم الابط
 ويكره ان يجتأ يوم يولد ويوم سابعه لانه من فطر
 اليهود ولا باس ان يفعل لعله يخاف على الصبي منها
 واحتقن اوله محتقنا من جرحه عليه موسى ام لا ومن
 ترك الختان من غير عذر ولا علة لم يجز امامه ولا
 شهادته **والخفاف في النساء** وهو ان الله ما يخرج المراق
 من الزيادة **سنة** وكذا عبر في اخر الكتاب **يعني**

سنة

استحسان خفاف في الزيادة مستحب

اي تظهره اه

واحرام المرأة في وجهها وكفيها سناه تبدي ذلك لان
 الاحرام مستقر فيه ولها ان تخرج وجهها وكفيها
 بغير سد له عليه من فوق راسها ولا فقره بآبها
 وليس لها البس الخفاف ولا البرقع ولا التمام فان فعلت
 شيئا من ذلك افدت **واحرام الرجل في وجهه ورجله**
 يعني يديها في حال الاحرام لبلا ونهار فان غطي شيئا
 من ذلك وانقح حرم عليه واقتدي سوا ناسيا او عالما
 او جاهلا وان نزع مكانه فلا شيء عليه ويجوز توسده
 وسره بيده من شمس وغيره وحمله عليه ما لا بد له
 منه من خرجه وجراجه وغيره فان حل لغيره او الحاجة
 والفدية وقاله الشارب الا ان يكون عيشته ذلك فيكون
 استغلاله بالبناء والاحياء وما في معناه **ولا يلبس الرجل**
الخفين في الاحرام الا ان لا يجد نعلين فليقطعهما
اسفل من المصلي كما ورد به الحديث وكذلك اوامر في
 عليه في الخفين فانه لا يلبس الخفين الا بعد قطعهما
 وقيل قوله فليقطعهما مقصود فلا يلبسهما حتي
 يقطعهما بنفسه حتي لو وجدتهما مقطوعين بغيرهما
 كذلك ولبسهما وقيل يجوز له شرهما كذلك ولبسهما
 ثم اتفق بين الخافض والمضول من اوجه الاحرام

تغلبه وطهره لا بد منه من خضه ولبس ابيض على
 في غير ذلك من الخصال من الخصال لا بد منه

الثلاثة المستلزم لها فقال **والأفراد** وهو من يجرم بالجمع
فقط **افضل عندنا** أي بالكلية **من التمتع** ومن القرآن
وسيدكر تفرقها وقدر كل ما من التمتع افضل من القرآن
حيث قدم التمتع والتمتع من القرآن افضل وانما كانت
الأفراد افضل منها لما في التمتع بين الله تعالى الله
عليه وسلم الأفراد والفصل عمل الخلق والبيعة بذلك وان
الأفراد لا يحتاج إلى جبر مدي بخلاف الآخرين فانها
يحتاجان إليه وإلى التمتع بقوله **من قرأ بفتح** الراء
أو تمتع من غير أهل مكة ففعله مدي فهو من
أهل مكة لا مدي عليهم وهو كذلك وسيخرج به
والمراد بهم من كان حاضرا بها أو يذني طوي وقت فصل
السكين ولو جوب الدم على القارئ شرط أن لا يكون
من الحاضرين وان يجمع من عامة وشروط وجوب دم التمتع
تأتي من بين محل الحر المدي وذبحه بقوله **يدبجه** أي
المدي ان كان مما يذبح **أو بغيره** ان كان مما يذبح **عبي**
أي في من زمار بعد العز فلا يجرى فعله ليل والاصل
في هذا كله فعله عليه الصلاة والسلام وهو متفق
عليه ومما كلفه محل الحر وصحة التمتع بها شروط
أحدها ان **أوقعه** من وجب عليه أو نأيه **بعرفة** ليل

ابن زمار

ابن زمارون اما اشترط كون الوقوف بعرفة بالهدي
ليلا فلا علم فيه خلا فالان كل من اشترط الوقوف
بعرفة جعل حكمه حكم مدي فيما يجرى من الوقوف
تأثيرها ان يكون التمتع في أيام من تأثرها ان يكون التمتع
في حجة لا في غيره فاذ اجتمعت هذه الشروط فلا يجوز
التمتع بمكة ولا بغيرها وان فقد بعضها جازن وإلى التمتع
بقوله **وان لم يقفه بعرفة** يعني أوفات أيام من
ولو وقوفه بعرفة **فليجزه** أو يذبحه **مكة** أو ما يليها
من البيوت وجوبا واذ أخره أو ذبحه بمكة فلا فضل ان
يكون ذلك **بالمرور** وحيث تعين المدي وذبحه بمكة
فلا يفعل ذلك الا بعد ان **يدخل به من أهل** أي من
أي جهة كانت لان كل مدي لا بد فيه من الجمع بين أهل
الحرم وفهم من كلامه ان المدي يكون من الغنم والبقر والأبل
وهو كذلك لكن الافضل الأبل ثم البقر ثم الغنم ولا يجرى
في الجبل الا السليم كالضحية وكذلك لا يجرى الا الجذع
من الضأن والشاة مما سواه والمدي من هذه الثلاثة
انما يقين على التمتع والقائم اذا وجدته فان لم يجد
مديا بان يتيسر من وجوده فالواجب عليه **صيام ثلاثة**
أيام في الحج وفاعل **يعني** فيحرم يعود على الله والتلاوة

三

بالجمع واليه الشام بقوله ثم يحل منها تألها ان يحل
 النمرة في الشهر الحج ولا يشترط اتمام جميعها في الشهر
 الحج بل لو احرمتها في رمضان واكملها في ليلة في شوال
 كان مستقما والحق المستتر في العطف الذن اوقفه
 في الشهر الحج ان يكون مكانا فلم يبق عليه الا التحلق
 واقف في الشهر الحج لا يكون مستقما بغيرها ان تكون العرة
 والحج في عام واحد واليه الشام بقوله ثم يحج من عامه
 لا منى اذا لم يكونا في عام واحد لم يحصل التمتع فاسما
 ان لا يفيءوا في اقله اتي بلبده / مسئلة واليه اشار
 بقوله قبل الرجوع الى اقله نعم الغا وسكونها اوفي
 مثل اقله في القصد ظاهره ولو كان من امهات الحجاز وهو
 الشهر سادسها ان لا يكون حاضرا وتقدم تفسيره وياتي
 سابغا ان تكون العرة والحج عن واحد فلو كان احدهما
 عن نفسه والاخر عن غيره فالأشهر سقوط الدم لانه لم
 يحصل احدهما انجوز الحج والعمرة الذي هو حقيقة التمتع
 وهذا الشرط مأخوذ من قوله وصفة التمتع لهذا اللام
 للذباحة والاشارة عابدة على المحرم بغيره في الشهر الحج
 الدال عليه السياق اي ويباح للمحرم ان يحل من عمرته
 ان يحرم الحج من ملة ان كان بها ويجب ان يكون احرامه

وَاَعْلَمُ بِمَا لَمْ يَدْعُوا مِنْ دُونِهِ مِنْ
 شَيْءٍ لَئِنْ دَعَوْا مِنْ دُونِهِ لَشَأْنُهُمْ
 يُفَكِّرُونَ

من باب المسجد ولا يحرم منها اي من مكة من ابدان
 نعم حتى يخرج الى الحل لان من شرط العمرة ان يحج
 فيها بين الحل والحرم ثم شرع بين حقيقة العرفان فقال
 وصفة العرفان ان يحرم الحج وعمرة معا ويستبدل بالعمرة
 في سنة وذارد في الحج على العمرة قبل ان يصرف ويرجع
 وتوقارن ظاهره انه لا يرد في العواف والمث حيوانه
 ويصح بعد كاله وقبل الركوع لكنه مكروه فان ركع
 فان الابدان فان اردف بعد الصلوة يمكن قارنا
 اتفاقا ثم خرج بمفهوم قوله قبل من قرن او منع الخ
 فقال وليس على اهل مكة تقدم انهم الحاضر وندمها
 او يدي قولي وقت فعل السكين **مهدي في منع اتفاقا**
ولا في قران على السك والاول متفقا عليه قدسه
 وهو محل النص والثاني نسيب عليه قال تعالى فمن تمتع
 بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الى ان قال ذلك لم
 يكن اهل مكة حاضر المسجد الحرام ذلك عايد على ما سبيل
 من الهدي عند مالك والشافعي وحكمة سقوطه بهما
 ان الهدي واجب لسالكين مكة فلا يكون عليهم خلاف
 لان لما حشون في ايجابه الهدي واختاره المحقق ولم
 يظهر من كلام الشيخ اهل التمتع والعرفان جازان لهم ام

مكروه

الاشجار
 لا يحرم منها اي من مكة من ابدان
 نعم حتى يخرج الى الحل لان من شرط العمرة ان يحج فيها بين الحل والحرم ثم شرع بين حقيقة العرفان فقال وصفة العرفان ان يحرم الحج وعمرة معا ويستبدل بالعمرة في سنة وذارد في الحج على العمرة قبل ان يصرف ويرجع وتوقارن ظاهره انه لا يرد في العواف والمث حيوانه ويصح بعد كاله وقبل الركوع لكنه مكروه فان ركع فان الابدان فان اردف بعد الصلوة يمكن قارنا اتفاقا ثم خرج بمفهوم قوله قبل من قرن او منع الخ فقال وليس على اهل مكة تقدم انهم الحاضر وندمها او يدي قولي وقت فعل السكين مهدي في منع اتفاقا ولا في قران على السك والاول متفقا عليه قدسه وهو محل النص والثاني نسيب عليه قال تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدي الى ان قال ذلك لم يكن اهل مكة حاضر المسجد الحرام ذلك عايد على ما سبيل من الهدي عند مالك والشافعي وحكمة سقوطه بهما ان الهدي واجب لسالكين مكة فلا يكون عليهم خلاف لان لما حشون في ايجابه الهدي واختاره المحقق ولم يظهر من كلام الشيخ اهل التمتع والعرفان جازان لهم ام

مكروه والمنقول عن مالك جوازهما من غير هدي
 ثم خرج ببعض ما صدق عليه مفهوم كاد ميم ثم يحل منها
 في الشهر الحج زيادة في الايضاح فقال ومن حل من مكة
 قبل الشهر الحج ثم حج من عامه وليس بمخمس ومن اصاب
 اي قتل فيلدي بريما كولد اللحم وغير ما كوله غير ما نص
 الشارع عليه سوا كان القاتل حراما باحد السكين
 او باليد كان وسوا كان حرا وعيدا ذكر كان او انثى قتل
 كان او كبير كان القتل عمدا او خطأ وبيان ما سببه
 او تسببا لغير ذلك منه ولم يتكرر فعله وجوبا **حراما**
مثل ما قتل من اللحم والمثلية تكون في الصورة والمساواة
 في القدر او العرف فكل من قتل فيلدا ببدنه حراما سانية
 وان سامة من وعاء من قتل بعير او بقرة بقره وحشية
 او بغيره او حمارا وحشا او فيه بقره انسية وعلى من قتل ناقة
 او مائة لانها تقام بهما في القدر والصورة ومن قتل فيها
 او ثلثا او حاما من حمار مكة والحرم ويامها شاة وفي
 غير حرام مكة والحرم حكومة وادني ما يجزئ في حرام
 الصيد الجذع من الضان والشي مما سواه لان الله
 تعالى سماه مهديا فشرط فيه ما يشرط في الهدي
 ولما كان وجوب جزا المثل لا يكفي فيه بعمدة نفسه

قوله او باليد كان وسوا كان حرا وعيدا ذكر كان او انثى قتل كان او كبير كان القتل عمدا او خطأ وبيان ما سببه او تسببا لغير ذلك منه ولم يتكرر فعله وجوبا حراما مثل ما قتل من اللحم والمثلية تكون في الصورة والمساواة في القدر او العرف فكل من قتل فيلدا ببدنه حراما سانية وان سامة من وعاء من قتل بعير او بقرة بقره وحشية او بغيره او حمارا وحشا او فيه بقره انسية وعلى من قتل ناقة او مائة لانها تقام بهما في القدر والصورة ومن قتل فيها او ثلثا او حاما من حمار مكة والحرم ويامها شاة وفي غير حرام مكة والحرم حكومة وادني ما يجزئ في حرام الصيد الجذع من الضان والشي مما سواه لان الله تعالى سماه مهديا فشرط فيه ما يشرط في الهدي ولما كان وجوب جزا المثل لا يكفي فيه بعمدة نفسه

قوله فكل من قتل فيلدا ببدنه حراما سانية وان سامة من وعاء من قتل بعير او بقرة بقره وحشية او بغيره او حمارا وحشا او فيه بقره انسية وعلى من قتل ناقة او مائة لانها تقام بهما في القدر والصورة ومن قتل فيها او ثلثا او حاما من حمار مكة والحرم ويامها شاة وفي غير حرام مكة والحرم حكومة وادني ما يجزئ في حرام الصيد الجذع من الضان والشي مما سواه لان الله تعالى سماه مهديا فشرط فيه ما يشرط في الهدي ولما كان وجوب جزا المثل لا يكفي فيه بعمدة نفسه

قال يحكم به **ذو العدل** كما قال الله تعالى من فقها المسلمين
 ولا يشترط ان يكونا فقهاء في جميع ابواب الفقه لان كل
 من هو في امر انما يشترط في حقه ان يكون عالما بها ولي فيه
 ولا يشترط عليه من ذلك فقط ومن شرط حكمه ان لا يجتهد
 حكمه في غير ما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم والفقهاء
 فان حكموا بما لم يقدّم فيه حكم من مضى فانه يرد ولا
 ينفذ ولا يخرج احد جزاء من غير حكم فان اخرج من
 غير الحكم اعاد ولو وافق فيه حكم من مضى وخرج عن
 ذلك فحرام مكة والحرم وما قام له لا يحتاج في لزوم
 الشاة حكمه في وجه من الاجتهاد بالدليل الشرعي
 فكان حكمنا مقرر كغيره **ومحله** اي محل جرح الصبي
 ان كان مما يجره وجهه ان كان مما يندح مني **ان وقوبه** اي
 هو ونايبه **بغيره** **والا** اي وان لم يقع له ولا نايبه
 بغيره **فمحله** اخره او ذنبه **مكة** ورمز التفعيل في حق
 الحاج واما العمرة والحلال اذا قتله فمحله مكة لا غير
 وحيت كان محله مكة فانه يدخل به من الحل لكون من
 شرط المدي ان يجمع فيه بين الحل والحرم فان ملكه في
 الحرم فلا بد ان يخرج به الى الحل ثم اثار الى ان وجوب
 مثل ما قيل لا يخبر بقوله **وله** اي من قتل صيدا **او يختار ذلك**

اي مثل

ما حكم في من قتل صيدا او يختار ذلك

اي مثل ما قيل من النهم او يختار احد شيئين احدهما
كفارة طعام مسكين وصفة الاطعام ان ينظر في قيمة
الصبي طعاما من غالب طعام الموضع الذي قتل فيه الصبي
 بالعاما بلغت فان لم تكن له قيمة هناك اعتبر بقيمة
 اقرب الموضع اليه **فيسقط** **به** عليهم فان لم يكن فيه
 مسكين فعلى مساكين اقرب الموضع اليه فان نفذوا
 به على غيرهم لم تجزه واذا اظم فكل مسكين مد ولو
 اعطوا مسكين ثمننا او عرفنا لم تجزه والشئ الاخر اشار
 اليه بقوله **او عده** **ولذلك** او يختار عدل طعام مسكين
صيا وصفة ذلك ان يقسم عن كل مديوم **ما**
والله اعلم **كامل** **واما** او يجب لكسر المد يوم لا انه
 لا يمكن التاوم ولا يتبعض الصوم فكم يقب الاخير
 بالكمال كالايمان في القسامة **فامدة** ابن العرب
 اخلق اهل اللغة في العدل في الآية فقال الخليل عدل
 الشئ بالفتح مثله وليس بالنظر وقال الفراء بفتح العين
 ما عدل الشئ من غير حننه وبالكسر مثل **تنب**
 ما ذكره من التحسين بين الاشياء الثلاثة محله اذا كان
 الصيد له مثل اما اذا كان لم يكن له مثل كان ريب
 والعصوم فانه بخير بين شيئين فقط الاطعام والقيام

قوله والعمره سنة مؤكدة في العمرة مفسر لقوله في باب
جل سنة واجبة اي مؤكدة ولها سبقتان مكان في وهو
سبقتان الحج وزماني وهو جميع ايام السنة ولها اركان
ثلاثة احرام والطواف والسعي وليس لخلق ركنا
فيها وصفة الاحرام بها في استحباب الفسل وما يلبي
وما حرم عليه من اللباس والطيب والصيد والتلبية
وفسادها بالجماع وما في معناها اذا وقع قبل انقضاء
اي كانها كالجماع ويكره تكرارها في العام الواحد عاب
المسوق **قوله** ما لست ان يعتمر في السنة من امر
اعتمر في ذي القعدة ثم اعتمر بغيره في الحرم فلا يكره لانه
اعتمر في السنة الثانية والعمره تجوز في كل زمان
الا للحاج فانه لا يعتمر حتى يقرب الشخص من غير اخر
ايام مني ولو كان تعجل في اليوم الثاني من ايام مني
قوله ويستحب من النحر من مكة من حج او عمره ان
يقول ابيون تايبون هما معني واحد وهو الرجوع
عن افعال مذمومة الى افعال حميدة **قوله** عابدون ربنا
بما افترض علينا **قوله** ما دون له علي ذلك **قوله** صدق الله
وعده عليه محمد صلى الله عليه وسلم من النحر والحج
الوعد به فحول مكة بقوله تعالى استغفر الله لى

ان شا

ان شا الله امين **قوله** محمد صلى الله عليه وسلم
قوله لا حجاب **قوله** وسبحانه وتعالى وذلك ان المشركين
يخرجون على النبي صلى الله عليه وسلم ونزلوا بالمدنية
فارسى الله عليهم ريح الصبا وهو الريح الشرقي قال علي
الله عليه وسلم نفرت بالعباد امهكت عاد قالد بوس
وهو الريح الغربي واعجابك قول هذا لان النبي صلى
الله عليه وسلم كان يقول اذ انصرف من مكة واوح
او عمره والله اعلم **قوله** ما دون له علي ذلك **قوله** صدق الله
وصفها وفي **الذبايح** اي فسخة الزكاة وتبيان ما يذبح
وما يحرر وفي **حكم الحقيقة** وصفها وفي **حكم الصيد**
اي الاصطياد وتبينه وفي بيان حكم **الحج** وبيان
ما يحرم من الاطعمة والاشربة وما لا يحرم ومنها
تبيينات مذكورة في الاصل منها انه يرحم للشرية
ولم يذكرها ومنها انه لم يرتب داخل الباب ما ذكره
في الترجمة وهو جازن لقوله تعالى يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه الآية ويد اجماعه في الترجمة
فقال **ولا طيبه** بضم الهمزة وكسرهما وسكون الفاء
وكسر الحاء وتشديد الياء واجمع افاضي بتشديد الياء
وهي ما تقرب بدكاثرها من الانعام يوم الا فصح

وتأليه سميت بذلك لأنها تخرج يوم الضحى يا وقت
الضحى وسمي يوم الاضحية من اصل الصلاة في ذلك
الوقت وحكمها أنها سنة واجبة اي موكدة على المسلم
علي من استطاعها اذا كان حرا مسلما كبيرا كانت
او مفسرا ذكرا كان او انثى مقبلا او مسافرا غير حاج
عمن عن نفسه وعن من تلزمه نفقته من اقارب له كالوالد
والاولاد والنقر واحترز بها المستطيع من غيره ابن الحاجب
والاستطيع من لا يحسن بحاله وقال ابن بشير واحترز بها
بالاستطاعة من الضيق فانها تلزمه ولا يوم يربها
من يحسن بحاله وان كان قادرا على تربيةها والتركه فيها
في البرية جارية دون الشركة في غنمها ابن حبيب وهي
افضل من العتق وعظيم الصدقة لان اقامة السنن
افضل من التطوع وقال ربيعة ربي افضل من الصدقة
بسبعين دينار ثم شرع يبين ما يجزي فيها وما لا يجزي
فقال **واقل ما يجزي فيها اي الاضحية من الاسباب**
الجذبة من الضان وهو على المثلث ابن سنة وفيه هو
ابن ثمانية اشهر وقيل هو ابن عشرة اشهر واختلف
في فهم قوله والثاني من المعز وهو ما وفي سنة ودخل
في الثانية ففيل اراد به بيان حكمه لان عظمه على قوله

واقل

واقل ما يجزي الا وقيل اراد به بيان سنة ولم يقرر بيان
حكمه لئلا يكون تكرار مع قوله **ولا يجزي في الضحى يا**
من المعز والبقر والابل الا الثاني ما ذكره في سنن الثاني من
المعز هو المثلث يربها وعليه فلا يظهر فرق بين الجذبة
من الضان والثاني من المعز اللهم الا ان يقال ان الجذبة
من الضان تصدق عليه الاسم ولو لم يضمن في السنة
الثانية بخلاف الثاني من المعز اذا لم يضمن في العام
الثاني وفيه نظر اه والثاني من البقر ما دخل في السنة
الرابعة هو مفسر لقوله في الزكاة وهي بنت اربع
سنين والثاني من الابل ابن سنة سنين ع اي ما دخل
في السنة السادسة تيسره فلم كلام الشيخ ان
الاضحية لا تكون الا من النعم والابل والبقر والغنم
وهي كذلك فلا تكون من الطير والوحش لان النبي
صلى الله عليه وسلم وافحاه به انما افحوا وهدوا سن
الابل والبقر والغنم فوجب ان يقسم على ذلك وحكي
ابن الحاجب فيما اذا كانت الام من النعم والابل من الوحش
قولين بالاجزاء وعدمه وافق المذهب على عدم الاجزاء
اذا كانت الام من الوحش والابل من الانعام اذا كانت
ان الضحى يا والهدى لا تكون الا من هذه الانواع

الثلاثة فاختل في الافضل منها فليكن **ابن حبيب**
والشافعي ان لا يفضل بل افضل من البقر والبقر افضل
من الغنم في الضحايا والهديا وعندنا الضحايا تحالو
الهدايا في ذلك اما الضحايا فاشهر اليها الشيخ بقوله
والقول الثاني في الضحايا وخصياتها افضل من
اناسها هكذا امرنا في هذا الموضع وفي بعض
الشيخ والقول الثاني في الضحايا افضل من خصياتها
وخصياتها افضل من اناسها ولا يخفى ما بين الصارفين
من التفاوت فانه في الاول لا يعطى ان الخول افضل
من الخصيان بخلاف الثانية والثالثة موافقة للشيخ
وهون العمل افضل من الخفي وعلل بطيب اللحم وقيل
لانه اكل منه في الخلقة ومقابلته ان الخفي افضل من
المخل وعلل بطيب اللحم ومحل الخلاف اذا تساوى
في السمن اما اذا كان الخفي اسمن فهو افضل قاله
ابن حبيب ولم يجل الباج عنده وما ذكره من تفصيل
الخفي على الا انه هو المشتمل على الذكر به على الا انه
وهذا في الخفي القائم الا نسين اما اذا قطعنا وخلقنا
كذلك فنكره الا فصح به **واناسها** اي اناس الضافات
افضل من ذكور المعز ومن اناسها طيب اللحم واناس

المعز

٢٢٧
المعز افضل من الابل والبقر في الضحايا قيل قد كلامه
ان الابل افضل من البقر لتقدمها وقيل لا يظهر ذلك
منه اذ الواو لا تقتضي ترتيبا ولا تقياسا فليس
صاحب المختار ان يقولين مشهورين قال في توضيحه
والخلاف بينهما خلاف في حال هبل هذا الطيب او هذا
والطيب البقر وهذا امر الكلام على التفضيل في
الضحايا **واما في الهديا فالابل افضل من البقر مشتم**
الضمان المعز هذا هو المشتم لان المقصود من الهدايا
لكثير اللحم للمسكين والمقصود من الضحايا طيب اللحم
ثم شرع بين صفات تتفق في الضحايا والهدايا من
وجد شيئا منها فيهما ان يجزي فقال **ولا يجوز** بمعنى
لا يجزي في شيء من ذلك اي من الضحايا والهدايا **غور**
ذهب قوم اخذوا عيسىها وان بقيت صورتهما اما اذا
كان على الناظر بياض يسير لا يمنعها ان يتعزوا كانت
على غير الناظر لم يمنع الاجزاء اذ لم يجز العوزا فهي
اولا وكذلك لا يجوز فيهما **مرقعة** مرقعا اما اذا
كان خفيفا لا يمنعها من التعزف يتصرف الغنم فلا اثر له
ومنه البشم اي النخلة والجرب الكثير وسقوط الانسان
او جملها وكذلك لا يجوز فيهما **الرجا البين** فليهما

يمنع الغناء الجميلة والذم وروي بالطا المشالة
 اي خرجها وهي التي لا تلتحق العظم اما اذا كان العرج لا
 يمنعها ان تسير يسيرهم فلا يمنع الاجزاء **وكذلك لا**
 يجوز فيها **التجسس** واختلقت في تفسيرها فقال الشيخ
 تعالى **بن حبس التي لا تمنع فيها** وقال الاكثرون هي
 التي لا تمنع في غطاءها وهو المنقول من اهل اللغة ورواه
 الصواب الاربعة مجمع عليها وبها ورد الحديث في
 الموطأ وغيره واختلفت في قياس عليها غير ما
 من الصواب اذا اكثر ام لا والمتم العباس وعليه مشي
 الشيخ فقال **ويبقى فيها** اي في الضحايا والرهائن
العيب كله اذا كان كثيرا وينتم اليه ويعني بذلك
 الخرقا وهي مشقوبة الازن والمقابلة وهي التي قطع
 اذنهما من قبل وجهها وتترك معلقا والمدبرة وهي
 التي قطع من اذنهما من جهة قفاها والشرقا وهي مشقوبة
 الازن واليه اشار بقوله **ولا اي ولا يجوز في شيء منها**
المشوقه الازن الا ان يكون الشق يسيرا وهو من
 الثلث فادونه **وكذلك لا تقطع** اي قطع الازن لا يجوز
 الا ان يكون يسيرا فيجوز واختلف في حده والذي
 صحه الباجي وشي عليه صاحب المختصر ان ذهاب

ثلث

ثلث الازن يسيرا وذهاب ثلث الازن كثير لان الذن
 لحم وعصب والاذن طرف جلد ولا تكاد تستغربه ونفي
 ابن جبيب على ان ذهاب ثلث الازن كثير ومصرح
 بمشهور ربه **ع ومكسر** **ره القرن ان كان القرن يدي**
يبيد لم يبق **فلا يجوز وان لم يكن يدي** بان يري **فذلك**
جابر ونحوه في المدونة وقاها فيهما الكس من اعلاه ومن
 اقله وعليه اكثر الشيوخ لان ذلك ليس نقصا في الخلقة
 ولا في اللحم لان الحاجة لا قرن لها وما فسرنا به قوله يدي
 قال **ع** هو الصحيح قال وقيل المراد بالدم على باب
 انه اذا كان يسيل منه الدم فلا يجوز وان انقطع الدم
 فيجوز وهذا بعيد وما استبعدته مشي عليه **ك**
وله جل ذبح النجاسة وخرها وكذا امهديه **بيده** على
 جهة الاستحياء ان امكنه ذلك اقتدار رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فان لم يمكنه ذلك لعذر من مرضا ونقص
 وخوفه ذلك وكل سحما ويجب ان يكون من اهل الفضل
 والصالح فان وكل تاركة الصلاة كره وعجزه على المسلم
 وان وكل كافر كتابيا وغيره لم يجزه **ع** ثم قوله الرجلان
 الصغير والمرأة لا يذبحان لانفسهما ابل يستحبان غيرهما
 وهو كذلك في الصبي باتفاق وفي المرأة قولان **ع** الافضل

ان نذبح افحيته ما بيدها واستدام من نذبح الناس وغيرهم
الا فحيته بعد نذبح الامام ما يذبح او غيره ما يذبح يوم النحر
اي في يوم النحر وهو العاشر من ذي الحجة ونذبح الامام يوم
النحر يكون **فاحية** وهو وقت حل النافلة وما قاله من
مخالق لقوله في صلاة السيد بن يخرجه لهما الامام فاحية
فان لم يدبرها هناك ما قاله / مهمل النسخة طلوع الشمس
اجيب بان فاحية عند الغط مشرك بطلوع على طلوع
الشمس وعلى ما بعد ذلك فمن نذبح قبل يوم النحر
او يوم النحر بعد النحر وقبل طلوع الشمس لم يجزه واعا
افحيته **وكذا من نذبح قبل ان يذبح الامام او غيرهم**
جزه واعاد افحيته لقوله تعالى لا تقدر موا بين يدي
الله وم سوله قال الحسن البصري نزلت في قوم ذبحوا
قبل الامام وقم كلامه مطلقا سو خرج الامام بافحيته
الى المصلي ام لا ويحتمل ان يكون مفسر لقوله في صلاة
السيد بن يخرجه بافحيته الى المصلي هذا حكم من لهم
امام **واما من لا امام لهم فليخروا قبله او في الابه**
اليهم وداه فليخروا حينئذ فلو خروا ثم تبين خطاهم
اجزاهم على المسق والفرق بين هذا وبين من خرا النحر
فركع ثم تبين انه ركع قبل النحر لا يجزيه لان اعاده الافحيته

ما يشق

ما يشق خلاف اعاده النحر قال ابن عمر وانظر هل اراد يا
لامام امام الصلاة او امام الطاعة قولان واختلف
الشوخ في قم كلام الى محمد وقال بعضهم طاهر الاول
وقال بعضهم طاهر الثاني واثنان ان المصلي امام الصلاة
وقال الاثنان المصلي خليفة او من يقوم مقامه **ومن**
فاحية بليل في ليلة اليوم الثاني والثالث **واهدى**
جزه لقوله تعالى ويذكر في اسم الله في ايام معلومة
فذكر ان ايام دون الليالي والم اربا لليل منها من غروب
الشمس الى طلوع النحر ومن فحين في اليوم الثاني
او الثالث بعد طلوع النحر وقبل طلوع الشمس اجزاه
ويكون تاركها المستحب بخلاف من فحين في اليوم الاول
بعد النحر وقبل طلوع الشمس فانه لا يجزيه **وايام النحر**
عند مالك تبع الجماعة من الصحابة والتابعين **ثلاثة**
اي ثلاثة ايام يوم النحر ويومان بعده **يذبح فيها ما**
يذبح او يخر ما يخر وقد تقدم ان البدن من النحر
والنذبح من فاحية يوم النحر بعد صلاة الامام وذبحه
واما اخره **فان غروب الشمس من اخرها** اي من اخر
الايام الثلاثة وهي متناوثة في الفضيلة وقد بين
ذلك بقوله **وافضل ايام النحر الثلاثة** اولها افضل

وتواتر في السنة انه صلى الله عليه وسلم ارسل قوما دون
 اخري **واحب اليها** اي المالكية **ان لا يقاتل العدو حتى**
يدعو الي دين الله تعالى وهو شهادة ان لا اله الا الله
 وان محمد رسول الله ثلاثة ايام متوازية وقيل ثلاث مرات
 في يوم **الا ان يعاجلونا** اي يبادرونا بالقتال فان
 الدعوة حينئذ لا يجب بل يجب قتالهم ونسقط الدعوة
 لانها حينئذ تؤدي الى استئصال المسلمين هذا ما يعطيه
 ظم لفظه وما ذكره من استحباب الدعوة اول الامر حيا
 في المذهب فانهم يقولون في الدعوة اربعة اقوال الوجوب
 مطلقا لما لك في الدعوة وعده له في غير ما وله فيها
 اي يجب فيمن بعد اذ رده دون من قربت دأره والراجح
 يجب في الجيش **الكثير** وجعل بعض من لسانه قول
 الشيخ **واحب اليها** لا خامسا والاقرب عندي ان
 يرجح الى القول الثاني لان قابلية افعالهم الوجوب قطعا
 تركه ويجب ذلك للمخلد في افعاله وهذا الخلاف في حق
 من يلقنه الدعوة وما من لم يلقه فلا خلاف في وجوب
 دعوته وقرينه **فاما ان يسلح ويؤيد** **والجزية**
 انهم يحسنون بين الامرين دفعة واحدة فان اجابوا الى
 احد هما كفى عنهم **والا فقتلوا** والذي في الجواهر وصفة

الدعوة

الدعوة ان يعرض عليهم الاسلام فان اجابوا كفى عنهم
 وان ابوا عرض عليهم او الجزية فان ابوا فقتلوا وان
 اجابوا فقتلوا بالاشغال الى حيث ينالهم سلطاننا
 فان اجابوا كفتنا عنهم وان ابوا فقتلوا بهذا كله مع
 الامهال فلو عجلوا عند الدعوة فقتلوا وقرينه اه وبقوله
 الجزية بشرط اشار اليه بقوله **وايما تقبل منهم الجزية**
او اكانوا حيث تنالهم احكامنا وما ان بعد وانا
فلا تقبل منهم الجزية الا ان يرتحلوا الى بلادنا ولا
قتلوا **عظم** كلامه في اهل القوة واهل الصلح وانما هذا
 المسترط في اهل القوة واما اهل الصلح فلا يشترط ذلك
 فيهم وتقبل منهم الجزية في مواضعهم لا فيهم منقوا انفسهم
 حتى صاحبوا على انفسهم وبلادهم وتكلم على الجزية
 ان تقبل منهم وسكت عن اسلامهم او السلموا فنقول
 سكت عنه لان قاستهم بداء الحرب وقد خرج في اسلامهم
 وانما كانت الهجرة واجبة قبل الصلح **والفرار** بغير الخار
 ان يولي من **العدو** ويمنه ان لا يرجع اليه هذه العلماء
 من الكبار **اذا كانوا** اي العدو ومن الكفار **مثل عدو المسلمين**
فاقتلوا لو كان المسلمون مثلهم في القوة واشدا وجهل
 الامر وهو المسلم وسوا كان الكفار متادة ام لا وقيدنا بقولنا

ونبيه الى اخره احتراما اذا فرغ من ربه الرجوع بان ذلك
يفعله مكيدة فانه جازي لقوله تعالى لا متخرف القتال
او متخرفا الى قبعة المحترفين هو الذي يري العدو ولا يهزم
حتى ينسبه فيكم عليه والمخبر هو الذي يرجع الى الامير
او الى جماعة تغزبه يستعين بهم **فان كانوا** اي العدو
الكفار **اكثر من ذلك** اي من مثلي عدد المسلمين **فلا**
باس سجد ان ذلك الغزاة من العدو وفاربه ولو بلغ
المليون اتى عشر الفا وهو كذلك في النوازل عن جنود
وقيل ابن رشد عن جمهور اهل العلم وامر قضاة ان
المسلمين اذا بلغوا اثنى عشر الفا لا يجوز لهم الغزاة
وان كان الكفار اكثر من مسلميهم وقيد به بعضهم كلام
الشيخ واعتمده صاحب المحضر **ويقال العدو** بالاسماء
للمنفردة اي ويجب على من يفتن عليه الجهاد ان يقاتل
العدو من الكفار **مع كل بر** يفتح التوحدة وهو المولى
بالعبود **ومع كل فاجر** وهو الفاجر في احكامه **من**
الولادة اما مع الاول فظم واما مع الثاني فلما صح من
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يوفى قدي هذا الدين
بالرجال الفاجر ولا نه لوت ترك القتال معه لكان ضررا
على الاسلام **ولا باس بقتل من اسر من الاعداء** جمع

عليه

عليه وهو الرجل من كفار العرب **ولا يقتل احد** من العدو
بعد امان كان الامان من الامام او من غيره على المسلم
لقوله تعالى ان الله لا يحب الخائنين وما صح من قوله
صلى الله عليه وسلم ينصب للفاور لولا يوم القيامة
فيقال بهذا غلبة فلا **ولا يخفى** اي للعدو
بعدم الا خفاه فقتل المهد وليس هذا كذا مع ما
قبله فان الاول خاص بالقتل وهذا عام في القتل وغيره
ولا يقتل النساء والصبيان لما صح من نهيه عليه الصلاة
والسلام عن قتلهم وكذا لا تقتل عليهم الجزية
ويحذر الامام منهم بين ثلاثة اوجه الاسترقاق
والقتل والعدو **ويحب قتل الرهبان** جمع رهبان
وهو العابد **وقتل الاحبار** جمع حبر يعني المرملة
وكسرها وهو الرفع العالم وفي نسخة بدل الاحبار
الاجرا ويشترط في عدم قتل الاولين على المسلم ان
يقطعوا عن اهل ملتهم احسا في ديارا وهو معه ويصلي
لذلك الظاهر في رأي ولا يعينهم في تدبيره واستورة
ويكونان حريين لا يسرقان ويترك لهما قديم ما يقوم
بهما واختلف في الرايد علي ذلك اذا كان مالا كثيرا
علي قولين مشهورين احدهما وهو لا شهرا لا يترك

له والثاني انه يترك له ابن عبد السلام واكثر الروايات
فيما رايته انه يترك ماله والتفصيل بين اليسر والكسر
هو مذهب سحنون وهو الذي في المختصر ان جميع ما
سقط عنه القتل يترك له كفايته فقط وحكم المرأة
اذا تهرست حكم الرجل فيما ذكر على المسلم واقتل في
مرجع القهري من قوله **الا ان يعا تلوا** فقتل عايد على
جميع ما تقدم من النساء والصبان والرهبان والاجار
وقيل عايد على الرهبان وما بعده واستقر
لسك منه من التكرار في قوله **وكذا المرأة تقتل ان قاتلت**
ظاهرة كان ذلك في حال القتال وبعد وقته
بقوله يعني حال القتال وما اذا برز القتال فلا تقتل
وهذا ايضا اذا قاتلت بالسلاح وما اذا قاتلت بالجار
وعنه ذلك فلا تقتل **ويجوز امان اولى المسلمين** وهو
الحسين الذي اذا غاب لا ينتظر واذا حضر لا يتأمر
على بقتلهم فاما ان الشريفي اولى بالجوارح وهذا في
قوم مخصوصين واما اهل ناحية او بلد فلا يقتلهم
الا ما ان الا سلطان فان عقده عنده تقتله ان شا
تنبيه قال في الجوارح وشرط الامانة ان لا يكون
على المسلمين ضرب قتلوا من جاسوس او طليعة او من

فيه

فيه مخرقة لم ينفذ وينفذ الا ما ان يصريح المخط
وبالكتاب والاشارة المفهمة **وكذا المرأة** يجوز امانها
والصبي مثلها يجوز امانه **اذا عطل الامان** اي علم
ان نفق الا ما ان حرام يعاقب عليه والوفاء واجب
يثاب عليه **وقيل ان الجاني ذلت** اي امان الصبي
الا ما ان جاني وان لم يجزه لم يجز ثم شرع يحكم على
الاموال المأخوذة من العدو وهو شيان في شيان
وعنه واليه اشهر بقوله **وما علم المسلمون** من العدو
يا جاني اي تقب وحملات في الحرب **فليأخذ الامام**
حشمه يضعه ان شأني بيت المال ويصرفه في مصالح
المسلمين وان شأنته من ثمر سلاح وعترة مما
يراه مفاسدة للمسلمين وان شأنته فيدفعه لال
النبي صلى الله عليه وسلم او غيرهم ويجعل بعينه
فيهم وبقيته في غيرهم ولهذا اذا كان الذي عنده
غير من من كرايم وقتل وعبيد ومال وخطة واما
المرء فلا خمس ولا تقسم على المسلم بل توفى ويصرف
خارجها في مصالح المسلمين **وبعد ان يأخذ الامام**
خمسهم يقسم الاربعة **اخماس الباقية** بين اهل الجيش
للمجاهدين بشرط تاتي **وقتهم** ذلك اي ما علمه

المسلمون ببلد الحرب **ولي** اي مستحب فعله سالي
 الله عليه وسلم والمجاهدة بعده ولان فيه نكابة
 للعدو ورمي اذا منوا كرا العدو وكانوا الفاعلون قد
 جيشا اما ان كانوا اسرية من الجيش فلا يقتلهم حتى
 يعودوا الي الجيش **واما الخمس** ويقسم ما اوجز اي
 حمل عليه بالخيول والركاب اي الابل وما غنم يقتال
 فاما ما غنم بغير الجاهل او قتال فهو الغنيمة وحكمه
 انه لا يخمس ولا يقسم بل النظر فيه للامام مثل خمس
 الغنيمة ان شاق في الغنيمة في مصالح المسلمين
 وان شاق في الغنيمة كما تقدم في الغنيمة **تسليم**
 فلم يلاعه انه خمس ويقسم كلها اوجز عليه ولو ابرنا
 او اسارى وليس كذلك اما الارض فالتسليم فيها ما قدسنا
 وما الاسارى قال الامام بخير في الرجال بين خمسة اوجه
 القتل والخن والعدا والاسترقاق والجزية واما السبا
 والبيان فقد قد من ان الامام بخير فيهم بين ثلاثة
 اوجه امن والعدا والاسترقاق **ولباس** بمعنى ولا
 يباح ان ياكل من الغنيمة قبل ان تقسم الطعام واللعن
 لمن احتاج الي ذلك سواء ان الامام ام لا والمراد ب
 الطعام ما ياكلها او غيره وما يحق به الاقسام الحية

للذبح

للذبح على المشرك عليه يرد الجلد للفتنة ان لم يجمع
 اليه والاقتل فيما قال سالي الفصحى من قول ابن عمر
 رضي الله عنهما كنا نصيب في مغاننا الفيل والفيل
 فتاكله ولا نوقفه وما ذكر ان اربعة اخماس الغنم قد
 يقسمها الامام بين اهل الجيش وكان لا يستحقها
 منهم الا من احدثت فيه شرط شرع في بيانها
 فقال **واما سهم** من حفر القتال المراد بالخصم يربط
 حضور المناشئة لا حضور المواجهة فاذا قامت
 الصفوف ولم يتناشب القتال فلا يسهم لمن مات
 حينئذ ويسهم لمن مات بعد انشاب القتال **وتخلو**
من القتال في سبيل المسلمين من امر جهادهم ككشف
 طريق او حلبت عدو وخودات وكذلك يسهم لمن
 ضل عن الجيش في بلاد العدو بخلاف من ضل في بلاد
 المسلمين وكذلك **يسهم للمريض** اذا حصل له المرفق
 بعد القتال او في حال القتال اما لو حصل له قبل
 حضور القتال سواء كان ابتداء مرضه في دار الحرب
 او في بلاد الاسلام فلا يسهم له وكذلك يسهم للمريض
الرهين اذا حصل له الرهن بعد القتال او في حال
 القتال وهو داء يصيب الفرس في حافره **ليس** الرهن

بشرط وكذلك اذا مر من بينه وما ذكرناه انما يسرهم من حرم
 القتال وكانت الذي يحضر او ميا وغيره شرع بين القدر
 الذي يسرهم لكل سرهما فقال **ويسرهم للفارس الواحد**
سهمان واحترز بالفارس من البعير والبغل والحصان
 فانه لا يسرهم لها وقيدنا بالواحد واحترزنا مما ذكره
 فانه لا يسرهم للراجل **ويسرهم سهم واحد لراكبه** في كلامه
 مسامحة فان الركب انما يقال لراكب الزبل وما ركب
 الفارس انما يقال له فارس والراكب على الحصان انما يقال
 له حمار والاصل فيما ذكرناه على الله عليه وسلم جعل
 للفارس سهمين والفرس سهمين ومن الشروط التي ينبغي
 بها القسم الحربية **فلا يسرهم لعبد قاتل** ولم يقاتل ومهما
 المذكور به **فلا يسرهم لامرأة قاتلة** ولم يقاتل ومهما
 البلوغ **فلا يسرهم لصبي الا بشروط ثلاثة** ان يطيق الصبي
 الذي لم يبلغ الحلم القتال ويجبره الامام وان يقاتل يسرهم
 له والذي نقله من اسم عن المدونة وخرج بمشهوره انه
 لا يسرهم له قاتل او لم يقاتل ومقتضى صريح صاحب المحقق
 ان ما ذكره الشيخ مشهور في الحديث يدل الاول
 وهو ما رواه ابن وهب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 لم يسرهم للعبيد ولا النساء ولا المسبيين **ومهما انه يخرج**

بنية

بنية الجهاد فلا يسرهم **للاجير الخاف** الذي ملكك منافعه
 خافوا لخدمته **الا ان يقاتل واحترزنا بالاجير الخاف**
 من الاجير العام كالخياط والحزاز وبقي من الشروط
 ثلاثة العقل والاسلام والصحة فالمجنون المطبق
 لا يسرهم له اتفاقا وفي من معه من العقل ما يدري به
 القتال قولنا والذي لا يسرهم له اتفاقا ان لم يقاتل
 ولان قاتل على المشي لم يقاتل اي العاجز الذي لا يراي
 له ليسرهم له ويسرهم له ان كان ذاريا وقد يبرر ومن
اسلم من العدو على شئ في يده من اموال المسلمين
فهو له خلاف ثم كلامه لو اسلم على احرام المسلمين
 انهم ينتزعون منه وهو اسلم وعليه يكون مجازا
 بغير عوفن واذا اسلم على ذمي حر في يده بغير رق
 عند ابن القاسم وعند شهاب في ردوني ومستمهم
ومن اشترى من المسلمين بدار الحرب شيئا منها اي من
اموال المسلمين وكذا من اموال اهل الذمة من العدو ولم
ياخذه ربه من اشتراه الا بالثمن الذي اخذه به في
 دار الحرب ان كان يحل ملكه له اما اذا لم يحل ملكه له
 كالحرم والخزير فان ربه ياخذه بغير ثمن وقيدنا كلامه
 بدار الحرب احترزنا مما اذا الوقدم به الكافر في بلاد

الاسلام فليس ربه اخذه لا بالثمن ولا بغيره قال
 في المدونة ومثل الشراعية الثواب بخلاف الرهبة لله
 تعالى فان ربه اخذه بغير شيء لان ملكه منهم بغير
 عوض وما وقع في المقاسم منها اي من اموالهم
 المسلمين وفيه الحق به بالثمن هذا اذا وجدته مع من
 اشتراه من الفدية اما اذا وجدته في يد من اخذه
 في سهمه او جهل الثمن فلا ياخذها الا بالقيمة لتعلق
 حق الغير به وما لم يقع في المقاسم منها وفيه الحق
 به بلا ثمن وهذه التفرقة طالت وعن ابن القاسم
 لا يكون ربه اخذ به مطلقا سواء كان قبل القسم
 او بعد **ولا نفل** فبيع الفاء وسكونها وهو لغة
 الزيادة ويشعر بالزيادة على السهم وحكمه انه
 مباح لا يعطى **لا** لمن له سهم في الفدية ولا يكون
 من اصل الفدية وانما يكون من الخمس على اجزائها
 من الامام لما روي في النهي ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انما نفل يوم حنين من الخمس ولا
 يكون ذلك النفل قبل القسم وروي قبل الفدية
 وعلى هذه لا تصور الا بالوعد بان يقول مثلا
 من قتل قتيلا فله سلبه وكلامه يحمل المسمع

والكرامة

والكرامة وهما قولان طالت وعلى المسمع اخذوا فقال
 المحققون وابنه ينفذ لانه حكم على اخلاق فيه اهل
 العلم وقال ابن حبيب لا ينفذ لضيق الخلاف **والسلب**
من جملة النفل فلا يعطيه الامام الا من الخمس على
 حسب الاجتهاد وهو ما يوجد مع القتل من ثيابه
 وسلاحه وما شابهها من السلب المعتاد دون
 ما ينفذ بلباسه من عطايا المشركين من سوار وتاج
 على المشرك وكذلك العين على المشرك **الرباط** لغة
 الإقامة ويشعر الإقامة في الثغور كالمستأمن
 سكن الثغور بآهله وولده ليس يربط وعالم الرباط
 من خرج من منزله معتقدا الرباط والثغور موضع
 المخافة من خروج البلدان وذكر في باب جمل انه
 واجب عليه من قام به وذكر في الباب الذي بعده هذا
 من نذره وتكلم به على فضله فقال **فيه فضل**
كثير روي بالثنية والموحدة روي البخاري انه
 صلى الله عليه وسلم قال رباط يوم في سبيل الله
 خير من الدنيا وما فيها واختلف اهل هو الفضل او
 الجهاد **وذلك** اي الفضل المذكور متفاوت بقدر كثرة
 خوف اهل ذلك الثغور وكثرة غررهم من عدوهم

وقلته والخوف والعجز من مثله زمان فحق الشد الحوق
اشد العجز ولا يغزى بغير اذن الابن اذ اكان له
سلمين عند ابن القاسم وعند سمي من مطلقا
سلمين كانا او كانوا **الان يغزى الله** واي يتر لوب
محل اي مدينة قوم اي او غيرهما **وبغير** **ونعليهم**
اي علي اهل المدينة **فقرض عليهم** اي علي اهل
المدينة **ونفهم** **ولا يستاذن الابن** **في مثل هذا**
لفظة مثل ابية اي لا يستاذن الابن في هذا وقيل
ليست تريدة والمعنى لا يستاذنهما في هذا الجهاد
اذ انفس ولا في مثله من فرائض الايمان كالصلاة
والحج وطلب العلم فيما يخصه اذ لم يجد في موضعه
من تعلمه ذلك لانه انما يلزمه طاعتها في ترك
المباحات والنوافل واما الفرائض فلا والله اعلم
بانه **في بيان ما يجوز للحق به**
من **الاعمال** جمع ميم وما لا يجوز وما يلزم وما لا يلزم
وفي بيان ما يجوز من النذور وما لا يجوز وما يلزم
وما لا يلزم وغير ذلك واليمين بمعنى القسم والحلف
مؤنثة بك خلاف وهي لغة مأخوذة من اليمين الجارية
التي هي الجارية لانهم كانوا اذا حلفوا وضع احدى

يمينه

يمينه في يمين صاحبه فمن الحلق يمينه ذلك
واقطلا حتما ما اشار اليه الشيخ بقوله **ومن كان حالفا**
فليحلق بالله اي بسم الله او صفته الذاتية والحوار
كالوحدانية والقدم والوجود والمعنوية كالحياء
والقدرة والارادة **وليحمت** اي يسكت في الحلق بغير
اسم الله او صفته الذاتية او المعنوية لا يكون
يميناً شرعاً ما خرج من قوله قساي الله عليه وسلم الا
ان الله ينهاكم ان تحلفوا باياكم فمن كان حالفاً فليحلق
بالله او ليحمت فامر باليمين عمداً عدي اليه
بالله فقام به الوجوب وهو مستلزم لغيره اليمين
بغير الله قاله ابن عبد السلام ويشهر **كراهية**
الحلق بغير الله تعالى فيظهر اهل الفقه كالمستجد
والرسول ومكة **ويودب من حلق بطلا** **واعتاق**
اذ كان بالغا عالماً مقتداً للحلق بذلك ويكون ذلك
جرعة في شهادته والادب بذلك مبني على القول
بأن اليمين بذلك حرام واما علي القول بان ذلك
مكروه فلا يودب لان المكروه جائز شرعاً والجائز
لا يودب عليه وظم كلامه انه يودب حتى اتم حنث
والادب عند مالك غير محذور بل علي ما يراه الامام

وقيدنا بالبالغ احترام من الصبي وبالعالم احترام
 من الجاهل وبالمفسد احترام من وقت منه فليست
 قائم لا ادب عليه في الخلق بذلك ومع تاديب من خلق
 بطلاق او عتاق **بلا** ما خلق به من طلاق او عتق
 او ايقن بالحنث **ولا تنفع شيا** اي استنامية الله
 تعالى مثل ان يقول الخالق بعد تلفظه بالخلق في
 ان شئ الله تعالى والا ان يشأ الله وكذلك لا تنفع
كفارة كالا تنفع شيا ومعنى عدم نفعها انها لا تفيد
 في شئ من الايمان **الا باليمين بالله عز وجل** اي بهذا
 الاسم العظيم **او يتي من اسم الله تعالى** غير هذا
 الاسم كالعزير والباري **ومعناه** اي او يتي من
 معناه الذاتية الثمانية العلم والقدرة والامادة
 والكلام والبصر والسمع والحياة والبقا واعايدنا
 لذاتية احترامنا من الفعلية بالخلق والرفق والاحياء
 والامانة قائم لا يخلق بها اهلا **تسبب** ان الاول
 اطلاق الاستثناء على التعليق بالشيء بحال الثاني
 ظم كلامه ان الشيا لا تنفع في الطلاق التعليق مثل ان
 دخلت الدار فانت طالق ان شئ الله وفيه تفصيل
 ذكرناه في الاصل وما ذكر ان الاستثناء بالشيء لا ينفع
 في شئ

في شئ من الايمان
 الاستثناء باليمين بالله عز وجل
 الاسم العظيم او يتي من اسم الله تعالى
 غير هذا الاسم كالعزير والباري
 ومعناه اي او يتي من معناه
 الذاتية الثمانية العلم والقدرة والامادة
 والكلام والبصر والسمع والحياة والبقا
 واعايدنا لذاتية احترامنا من الفعلية
 بالخلق والرفق والاحياء والامانة
 قائم لا يخلق بها اهلا تسبب ان الاول
 اطلاق الاستثناء على التعليق بالشيء
 بحال الثاني ظم كلامه ان الشيا لا تنفع
 في الطلاق التعليق مثل ان دخلت الدار
 فانت طالق ان شئ الله وفيه تفصيل
 ذكرناه في الاصل وما ذكر ان الاستثناء
 بالشيء لا ينفع في شئ

في شئ من الايمان الا في اليمين باسم الله تعالى ومعناه
 عفته بقوله **ومن استثنى فلا كفارة عليه** بشرط
 ثلاثة احدها **اذ قصد الاستثناء** اي قصد
 اليمين احترامنا لما لو جري على لسانه من غير قصد
 مثل ان يعود لسانه ان شئ الله او فظلم به في قوله
 تعالى **ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك** الا ان يشأ
 الله قائم لا ينفعه في حال اليمين **وتأثيرها** **اذ قال**
اي تلفظ بان شئ الله فلا تكفي اليمين وحدها ولا
 بشرط في النطق الجهر بل لو كان سر اجزأه لسانه كمن
وتأثيرها **وصلى الله** اي ان شئ الله بيمينه **مثل ان يصح**
اي يسكت ما لم يقصر لنفسه وسعال فان افطر لم
يقصر **وان** اي وان لم يقصد الاستثناء ولم ينطق به
 او لم يصله بيمينه **لم ينفعه ذلك** اي الاستثناء والايان
بسم الله **اربعة** وفي نسخة اربع **فيمينان تكفرت**
وهو اي ما يكفر فيمينان احدهما ان تكون اليمين
 منقذة على بر وحققتها ان يكون الخالق باثر خلقه
 موافقا لما كان عليه من البراءة الاصلية **مثل ان يخلق**
بالله ان فعلت كذا او لا افعل كذا ثم يفعل المخلوق
 عليه والاخرى ان تكون اليمين منقذة على حث

وحيثما ان يكون الخالق باثر خلقه مخالفا لما عليه
من البراهين الاصلية مثل ان خلق ان لم يفعل كذا **او خلق**
ليفعل كذا ثم لم يفعل المخلوق عليه واليهين عاي
الحنث معقبة بما اذا لم يوجبل اما ان اجل فانه عاي
برالي الاجل مثل ان يكون اي او يقول ان لم افعل كذا قبل
شهر فانه عاي برالي الاجل وان في صيغة الحنث حرفي
كقوله والله ان لم اتزوج ما اقيم في هذا البلدة وفي
صيغة البرحرفي نفسي اذا لم يكن ثم جزا نحو والله ان
كلمت فلانا معناه والله لا اكلم فلانا لان كلامه
وان كان ما فيها افتتاه الاستقبال او الكفارة لا تنقل
الا بالاسقبال وان كان ثم جزا حتى لا اجل شرط كقوله
والله ان كلمت فلانا لا اعطيك مائة وعييات
لا تكلم احد من الغواييين وهو اي لغواييين
عالي المستفي في نفسهم ان يخلق على شيء بنفسه بمعنى
يسبقه كذا في نفسه ثم تسين له خلافة وقوله فلا
كفارة عليه تكرار ذكره ليرتب عليه قوله **ولا اثم عليه**
واثما لم يكن عليه اثم لقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو
في ايمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان تنبيه
قال في الهدى ونه ولا لغواييين باليهين بالهدى والهدى لا يفرح

له

له **والاخر اليهين الغواييين** وفسرهما بانها **الخالق المستبد**
للكذب مثل ان يخلق انه لغواييين فلا يابا من وهو لم
يلقه **وشاكا** مثل ان يخلق انه لغواييين وهو شاك بهل
لقبه ام لا ومثل الشك الظن وقوله **فهو** اي الخالق
متعمد للكذب او شاكا فهو **اثم** وان وافق ما خلق
عليه **ولا تكفر ذلت** الخلق متعمدا للكذب او شاكا
هي الكفارة لقوله تعالى ان الدين يشرون بهمه
الله واعيائهم ثمنا قليلا او ليك لا خلقا لهم في الاخرة
الاية وقوله صلي الله عليه وسلم من قطع حق
امر مسلم بيمينه حرم الله عليه الجنة واوجب
له النار **واذا كانت الكفارة لا تكفر اليهين فيمت**
من ذلت اي الله تعالى **وقال** لانها من الكبار
ويقرب اليه بما قدر عليه من عتيق وصدقة وقيام
وما قدم ذكر الكفارة كان قايلا قال له وما هي فاجاب
بقوله **والكفارة** في اليهين بالله تتوع الى اربعة
انواع ثلاثة عالي التحيين وهي الاطعام والكسوة
والعتق وواحدة مرتبة بعد العتيق عن هذه الثلاثة
وهي الصوم وافضلها الاطعام ولذا يدا به فقال هو
اطعام عشرة مساكين من المسلمين **الاخر** لعل اسكين

مد مد النبي صلى الله عليه وسلم اخذ من كلامه ان
الاطعام له شر وطخنة العدد من قوله عشرة فلا يجزي
اعطاؤه لاكثر ولا اقل ولا لو احدى مراما فان اعطي
خمس مدين مدين بن علي خمسة وان اطعم عشرين
نصف مدين جزا فانها ان يكونوا مساكين احسن من ان
يما لو دفعها الي اعني مع عائلته فذلك فانه لا يجزيه
ثالثها ان يكونوا مسلمين احسن من ان يما لو دفعها الي فم
اهل الذمة فانه لا يجزيه قياسا على الزكاة فربما
ان يكونوا احرارا احسن من ان يما لو دفعها الي كعبد الفرس
او من غيرهم عقد حرية كام الولد فاسمها ان يكون
المعطي مدا لكل مسكين عبده عليه الصلاة والسلام
فلا يجزيه دونه ويقوم مقامه شيان على سبيل
البدل اما جلدان من الخبز بالرطل العبدري مع ايام
زيت اولين او لحم واما شبعهم غدا وعشا كانوا معتققي
او مجتمعين كان فيما اطعمهم عشرة امداد او اقل واكثر
ولا يجزي غدا دون عشا ولا عشا دون غدا **واجب**
البي يعني نفسه على الصحيح ان لو زاد على المد
ثلث مد او نقص مد وذلك اي استحباب الزيادة
على المد بعد ما يكون من وسط عيشهم ووسط القيل

الحب

الحب المقتات غالباً وقوله في غدا راجع لقوله ثلث
مد وقوله او رخص راجع الي نقص مد وكم كلامه
ان الزيادة مستحبة حتى بالمدينة الشريفة والذي
في المختصر وشرحه ان الزيادة مستحبة بغير المدينة
وانها محدودة بالثلث عند الشرب وبالنقص عند
ابن وهب ولا يستحب بالمدينة لقلة القوات بها
ولقناعة اهلها باليسير وقوله **ومن اخرج مدا**
على كل حال اي في كل بلد وكل زمان من غير زيادة
احرازه لانه هو الواجب وهو قول ابن القاسم وهو
نكرام مع ما تقدم ثم شرع بين النوع الثاني من
انواع الكفارة اي بالواحد او ثلثه بقدم الترتيب
وان لمسا اي وان اختار كسوة العشرة مساكين
لسا لهم بل رجل قيقق والفرقة قيقق وخمس ولا يشترط
في الكسوة ان تكون من وسط كسوة اهله لان الله
فما يشترط ذلك في الاطعام دون الكسوة ثم انقل
بين النوع الثالث من انواع الكفارة اي بالواحد او ثلثه
المودنية بالخبر فقال **او عتيق رقبة** شرطه ان يهرس
شروطا احدىها ان يسار اليه بقوله **موتنة** فلا يجزي
الكافرة فانها ان تكون سليمة من العيوب التي

تشرين كالصوم والهرم والفرج الشديدين اماما لا
يشين قطع الظفر فيجزي ثلثها ان تكون ممن يستقر
ملكه عليها بعد الشرا احترام من يمتنع عليه او
يشترط بشرط العتق رابعها ان تكون كاملة احترام
من المشتركة خامسها ان لا يكون فيها عقد حربية
احترام من نحو المكاتب وام الولد تيسر **باب**
الاول قال في المدونة يجب عتق من صلب ومما
ليخلص للوظائف الواجبات الثاني لا يجوز ان يخرج
عن ذلك قيمة الثالث ليس للعبد التكفير بالعق
وان ادن سيده فان كفر به لم يجزه ثم شرع يبين
النوع الرابع الذي لا يجزي الا بعد الجهر عن الخصال
الثلاثة المتقدمة ولذا اتي بالقول المفردة با
لتعقب فقال **فان لم يجد** اي المكفر ذلك اي العتق
ولا انقضاء فليعلم ثلاثة ايام بياهم استحبابا
لان المبادرة الى توبة الذمة اولى بيد علي ما قيدنا
به من الاستحباب قوله **فان فرقه** اي الايام الثلاثة
اجزاء واذا فرق صومها فلا بد من تيسير التوبة كل
ليلة ويباح له اي المحال ان يكفر قبل الحنة او بعد
ظاهرة مطلقا كانت عينه علي برا وحنت كانت كفارة

بالصوم

بالصوم او غيره ولكن تكفيره بعد الحنة **احب**
البيان اي الى المالكية وما انتهى الكلام علي الايمان
وما يتعلق بها الثقيل يتكلم علي التدوير جمع فذكر
وهو لغة الوجوب قال تعالى اني فذرت لكم
صوماي اوجبت وشرعا التزم ما يلزم من العرف
فقال **ومن نذر ان يطعم الله فليطعمه ومن نذر ان**
يعطي الله فلا يعطيه هذا لفظ حديث في المجهول
في النبي صلى الله عليه وسلم ان النذر علي قسمين
نذر طاعة يجب الوفاء به ونذر معصية لا يجوز الوفاء
به ولكن مهل يكون عليه كفارة وهو قول ابي حنيفة
اول كفارة عليه وهو مذهب الجمهور واليه اشار
بقوله **ولا شيء عليه ومن نذر صدقة مال غيره**
او عتق رقبة عبد غيره **لن** ولم يلزمه شيء لافدية
ولا عتق مالم يعلق فان علق بشرط لزم عند وجود
الشرط علي المستحقة علي ان عتق عبد ولان
ان ملكته وقسم النذر علي ثلاثة اقسام العلق
وهو ما علق بمشروع ومطلق وهو ما لم يقيد بشي
وبهم وهو ما ليس له مخرج واستار الى الاول بقوله
ومن قال ان فعلت كذا سواء كان واجبا او حرما

تفسير

او كين ما كان فعلى نذر كذا فانه يلزمه ما نذر او افضل
 ما نذر وكذا ان قال نذر من نذر من نذر
 اي صلاة او نذر او حج كذا او صوم كذا او نذر
 او عرفة او صدقة نذر سماه نذر اي كل واحد ما
 ذكر من الصلاة وما بعد ما يريد ونحو ذلك من القرب
 كالسوق والنذر يلزمه ما نذر او سماه ان عنت اما اذا
 لم ينو الصلاة ولا سماه ما يلزمه اقل ما يطلق عليه اسم
 الصلاة وهو ركعتان واما الصوم اذ لم يسمه فيلزمه
 اقل ما يطلق عليه اسم الصوم وهو يوم واحد ما لم يسم
 فقال في المروية ان كانت فدا نذر اي نذر الى مكة
 فكله لزمه النذر في حج او عرفة او ما الصدقة اذ لم
 يسم شيئا فيلزمه تلك ماله كما سيظهر عليه اما اذا اراد
 نذر فظهر كلامه انه يلزمه ما سماه ولو كان ذلك كل
 مال جمع فان ذكر الدار ولم يكن عنده الا هي لزمه
 ذلك واما ما قال في قوله بعد ومن جعل ماله صدقة
 او هديا اجراه فله فقال الشرح ومن جعل ما يريد
 اذ جعله طه ولم يتنهي منه شيئا ولا سماه اما اذا سماه
 فانه يلزمه ما سمي وهو الذي قاله من ان هذا هو المسمى
 انه ثم اشار الى القسم الثاني اتي بكاف التشبيه فقال

كا

كاية لم يلفظ نذر به مجرد بعين عين اي يلزم المقيد
 بوقوعه كما يلزم الذي لا تعليق فيه بخوله على صوم
 او صلاة او غيرهما ثم اشار الى القسم الثالث بقوله
 وان لم يسم نذره يخرج من الاعمال لقوله الله تعالى
 نذر ولم يسم بهل هو صلاة او صوم او حج او ما شبه
 ذلك فعليه كفارة عين على المذهب ومن نذر
 معصية مثل قتل نفس او شرب خمر وشبهه كالسيب
 او نذر ما ليس بطاعة ولا معصية كالسباح
 والمكروه فلا نذر اي فلا كفارة عليه ليمية في الفرض
 وفي كلامه ذكر ان نسبة للمعصية الاولى مع قوله قبل
 ومن نذر ان يعصي الله فلا يعصيه واختلف في قوله
 وليست نذر الله راجع لنذر المعصية فقط اوله وما
 بعده قوله وان خلق انسان با اسم الله او صفة
 من صفاته النفسية او الحسوية ليعمل معصية من
 ما هي المتقاة كشر الخمر وقتل النفس وسب ماله
 يجوز نسبة فليكون عن عيب الذي خلقه ولا يعمل
 ذلك الخوف عليه وان نذر اي اقم ففعله اي
 الخوف عليه مع علمه بان معصية ولم يبال العقوبة
 عاقبة ام لفعل المعصية ولا كفارة عليه لانه بر

في عيبه ثم انقل يتكلم على تكرار الكفارة وعدم تكرارها
 بتكرار اليمين بالصفات فقط او بها وبالا سيما ما
 الاول فاستأثر اليه بقوله **ومن قال على عهد الله**
وميثاقه في عيب فحنت عليه كفارة ثالثة لان العهد
 يمين والميثاق يمين فاذا جمع فقد حلت يمينين
 وما ذكره خلاف الميثاق فقد صرح في التوضيح بان الكفارة
 لا تعدد على الميثاق قال ومعه انا وبليد علي باقي
 المدونة واستأثر في التاويل الثاني بقوله **ويس**
علي من وكذا اليمين فكرر بها في شيء واحد غير
كفارة واحدة مثله قوله ابن الحاجب واذا كرم اليمين
 على شيء واحد لم تعدد وان قصد التكرار على شيء
 ما لم يتو كفارات قال ابن عبد السلام يعني ان
 الخالق بشي من اسم الله تعالى او صفاته او خلق
 على شيء ثم كرم اليمين بذلك الاسم بعينه او الصفه
 بعينها على ذلك الشيء بعينه فان نوي باليمين
 الثانية تأكيد الاولى ولم تكن له فيه لم تعدد
 الكفارة عليه بالحنث اتفاقا وان قصد تعدد
 الكفارة بتعدد اتفاقا وان قصد الاستئذان لم
 يعرف في تعدد الكفارة فالمسألة انما لا تعدد

ومفهوم

فان قيل في قوله **ومن قال على عهد الله وميثاقه في عيب فحنت عليه كفارة ثالثة** فانه قد تضمن في قوله **عهد الله** عهدا واحدا وفي قوله **وميثاقه** ميثاقا واحدا وفي قوله **في عيب** عيبا واحدا وفي قوله **فحنت عليه** حنثا واحدا وفي قوله **كفارة ثالثة** كفارة واحدة فلو تعددت الكفارات لكانت كفارة واحدة

ومفهوم في شيء واحد انه لو كرم بها في شيئين مثلا
 للزم لكل يمين كفارة واحدة والله لا اكله فلا لنا
 والله لا اكل هذا الطعام والله لا البس هذا الثوب
ومن قال والعياذ بالله **اشركت بالله او هو يهودي**
او نصراني او عابد وثني او خويك ان فعل كذا ثم ط
 فعله فلا كفارة عليه في شيء من ذلك لان الخلق بعين
 اسم الله او صفاته لا يتعدى يمين **ولا يلزمه غير**
الاستغفار فانه لا يوجب منه الشهادة وقيل انقلب
 منه مع الاستغفار **ومن حرم على نفسه ما احل الله**
 له من طعام او شراب او غير ذلك **فلا شيء** اي لا كفارة
 عليه ويلزمه الاستغفار لانه ام يذ لك لقوله تعالى
 قل ارايتم ما اتوا الله لكم من امر فاحلهم منه حراما
 وحل لا قل الله اذن لكم ام على الله تقربون واستثنى
 مما قال مستثنات اشار الي احدهما بقوله **الا في شيء**
 قاله من على حرام **فانها حرم عليه** لان تحريمها فلا لها
 ثالثة لا يحل له **الا بعد زوج** هذا في المدخول بها اما
 غيره المدخول بها فينوي فيها كاستيصال في النكاح
 والثانية اذا حرم الله ونوي بها العتق فانها تهيى
 حرة فذلك حرم عليه ولا يطاوعها الا بكتاب جديد

قوله والعياذ بالله الى ما في الاعتصام كما بين باليد
 قوله او عابد وثني او خويك ان فعل كذا ثم ط
 كما قاله في الترتيب اي ولا يطالب منه الاستغفار
 استغفار المذنب من الله تعالى ولا يطالب منه الاستغفار
 من الله تعالى من غير ان يخطب عليه الاستغفار
 من الله تعالى من غير ان يخطب عليه الاستغفار
 او صوم ولا يقال ان فعلت كذا يكون
 او على غير حيلة الاسلام او يكون وقفا في حق
 رسول الله فذكر ذلك الله تعالى

ان قوله اذا قال هو عاصي حرام اي حراما
 الاول على حرام وعرضه بوجه آخر
 باليمين فانه لا يوجب عليه في الزوجة ولا في غيرها
 تكفير او نكاح فقام السبيل في حلاله
 اولاد وقولنا اولاد اخبرنا عن ابي الطاهر عليه السلام
 الغزل بعد النطق باليمين فلا تكفي السيرة
 بدون الاستئذان في نطقا متصلا ومحمدا
 اليماني الترمذي

قوله **ومن حرم على نفسه ما احل الله** من طعام او شراب او غير ذلك فلا شيء عليه ولا كفارة عليه ولا يستغفر عليه ولا يلزمه غير الاستغفار

ومن جعل ماله كله صدقة لله تعالى **وهدى** اي
الى بيت الله الحرام **اجراه** ثلثه ع يريد ان كان ذلك في
عينه او نذر ويريد ان يحرم ما لم يسم شيئا اما اذا سمعه
لزمه ولو كان كل ماله يدل عليه قوله قبل او صدقة
بشيء مما هو يريد ما لم يستثنى نفسه اما اذا استثنى
من ماله فانه ينفقه ولو ورثها والاصل فيما ذكرنا
في الموقدان ان ابابا به رقي الله عنه حين تاب الله
عليه قال يا رسول الله اراهم و امر قومي التي اصب
فيها الذنب واجاورك واتخلع من مالي صدقة لله
ولرسوله فقال عليه الصلاة والسلام يترك من
ذلك الثلث **ومن خلق بنجر ولده الواحد** مثل ان
يقول ان فعلت ذلك كذا فعلى نجر ولدي **فان ذكر**
مقام ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام **اهد**
هدى واحد او اعله بدنة ثم بقره ثم شاة **يهد**
بجكة بعد ان يدخل به من الحل او مني ان اوقفه
بقره **واختلف** هل الهدى المذكور مستحب وهو
قول عبد الوهاب او واجب وهو قول الشيخ
وجزئته شاة اي مع الكراية على المقدرة على الخلا
منها وامر اذ بها من الذكر والاتي واحترى بولده

ما اذا

ما اذا خلق بنجر احبتي فانه لا شيء عليه على المش
وقيد تابا لو احدث احترى انما اذا خلق بنجر ولدين
فاكثر فان الهدى يتقدم عند ابن القاسم **وان لم**
يذكر مقام فلا شيء عليه لا يهدي ولا كفارة عليه
واما عليه الاستغفار من ذلك **ومن خلق بالمشي**
الى مكة مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى المشي
الى مكة **فحنت** فعلية المشي لزوما من موقع خلق
يريد من البلد الذي خلق فيه لا من المكان الذي
هو مستقر عليه الا ان يعين موضع بعينه ومبا
ذكره من التحسين في قوله **فليمش ان شاء الله** **او في**
غيره محله اذ لم تكن له نية في احدهما وهو المشي
وذكر مبد المشي ولم يذكر مشتهاه ومشتهاه في
العمرة بعد الفراغ من العمرة وفي الحج بعد الفراغ من
طواف الافاقفة وما ذكره من لزوم المشي الى مكة
للمحلق به محله ان استخاف **فان لم يمش عن النبي** **لها**
اليها بعد ان شرع في المشي **ركب ثم يوجهه** **بقره** **ثانية**
ما شيا ان قد عليه ليل في ما ركب **فان شئ** **ما كنت**
ركوبه ويركب الذي مشيه او اعلم ما ركب فيه وما
مشي ويهدي لتفرقة المشي بدنة فان لم يجد بقره

فان لم يجد نشاة فان اتي بالادب مع القدر على
الا على اخره وان لم يعلم ما ركبته وما مشيه فانه يمشي
الطريق كله قال ابن الموارس ويسقط عنه الهدي في
وتعقب بان المشي الثاني غير واجب فلا يسقط ما
ترتب في ذمته من الهدي **فان علم بمفني فله ان لا يقدر**
على المشي فقد واهدي وقال عطاء بن ابي رباح لا يرد
مرة ثانية وان قدر على المشي ثانيا وجزيه الهدي
هنا كله اذا كان غير ضرورة **وما اذا كان ضرورة**
بالصاد الهمله وهو من لم يحج فقط اذا حلوا بالمشي
الى مكة وحجت **يفعل ذلك المشي في عمرته** وجوابي
ما في المختصر انه لم يكن له نية اما اذا كانت له نية مشي
فما توي **فاذا طاف وسعي وقصر حرم من الحل** استحبابا
فان لم يجزهم منه احرم من مكة **ويجب ان يجرم من**
المسجد او من باب به **غير يقينه** وهي جهة الاسلام **وكان**
مختصا اذا صادفت عمرته او بعضها **اشهر الحج والحد**
في غير هذا المنع افضل من التقصير **وعما استحب له**
التقصير في هذا المنع استحب التقصير في اشهر الحج ومن
فذر شيئا الى المدينة الشريفه على ساكنها افضل الصلاة
والسلام والى بيت المقدس مثل ان يقول لله عليا

اشي

اشي الى مدينة النبي صلى الله عليه وسلم او اشى
الى بيت المقدس وكذا اذا حلوا بالمشي اليها ولا فرق
بين ان يقول اشى او ليس **انما هما ركبا** ان شاورا شيئا
على المشي وقال ابن وهب يلزمه ان يأتيا اليها ما شيا
واستحسنه النخعي والمزني وغيرهما لانها طاعة يجب
الوفاء بها ولا يلزمه ان يأتيا اتم ليهما الا ان **نوي الصلاة**
المعروفة وقيل والنافلة **في مسجد** يريدان بها
خاصة كقوله لله عليا ان اشى الى مسجد النبي صلى الله
عليه وسلم والى مسجد بيت المقدس لانه اذا اشيا بها
كانه قال لله عليا ان اصلي فيها **والا** اي وان لم ينو الصلاة
فيهما وان اشيا بها **فلا شيء عليه** لان مجرد المشي ليس
بعبادة فلهذا اذا كان النادر او الحالف ساكنا بغير احد
المساجد الثلاثة مسجد المدينة وهو افضلها على المشي
ويليه مسجد مكة ويليه مسجد بيت المقدس **وما**
اذا كان ساكنا باحد هما ونوي الصلاة باحد المساجدين
الباقين فليكن ابن الحاجب رحمه الله تعالى في ذلك ثلاثة
اقوال يلزمه مطلقا **مكة** يلزمه الا ان يكون الثاني
مقبولا ومزجوا بمسور به وقال ابو الطاهر لم يذهب
الاول **وما عجز** **هذه الثلاثة** **مساجد** المعروفة من

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

امرين عقد نكاح او ملكة يعني لقوله تعالى والذين
 لهم زوجهم حافظون الا على اذن واجهم وما ملكت اعانهم
 فانهم غير ملومين وللدول اركان وعبر عنها بقومهم
 بالشروط اشار الى غالبيتها بقوله **ولا نكاح الابوي**
وصداق وشاهدي عدل اما الولي فشرط فيه
 الاسلام والحرية والبلوغ والعقل والذكورية وان
 يشترط العدالة على الشف في صحة العقد بل في كماله
 ولا يرشد في عقد السفينة لانه ياذن وليه عند ان
 القاسم وهو اي الولي شرط صحة لا يصح العقد
 بدونيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة امرأة
 ولا امرأة نفسها فان الزانية هي التي تزوج نفسها رواه
 الدارقطني وقال حسن صحيح فان وقع بغير ولي يفسخ
 قبل البناء بعده وان ولدت الاولاد وهلك الزوج
 بطلاق او بغيره روايتان لابن القاسم وابن نافع واما
 العدالت فشرط صحة العقد لقوله تعالى واتوا النسا
 صدقاتهن كلهن واما الاشارة فشرط صحة في الدخول
 لا في صحة العقد ويشترط في شاهدي النكاح
 العدالة طارواه ابن حبان في صحيحه من قوله
 صلى الله عليه وسلم لا نكاح الابوي وشاهدي

ای صبیہ

عدل وما كان من نكاح علي غير ذلك فهو باطل
الحديث تمامه فان لم توجد العداوة استكروا الشهود
كالثلاثين والاربعين ومن شروط صحة العقد
الصيغة من الولي والزوج او وكيله من الولي كل لفظ
يقضي التملك علي التاميد في حال الحياة كالنكاح
وزوجت ومن الزوج بما يدل علي الرضا قبلت ورضيت
ولا يشترط الترتيب بل لو بد الزوج ثم اجابه الولي
صح ثم استأمر الي ما قلنا من ان الشهادتين شرط في صحة
الدخول دون العقد بقوله **فان يشهد** اي الولي
والزوج **في العقد** **فك يبي بها حتى يشهد** او في
نسخة حتى يشهد بالاقرار اي الزوج ولو دخل من
غير شهادتين صح بطلقة باينة ويجوز ان ان لم يقض
ولم يعذر بالجهل واقرار الولي اما ان قضى فلا يجوز
وان كانا عاقلين والفتوى بالولية والدق والدخان
والشاهد الواحد **واقل السداد** بفتح الصاد وكسر
اي اقل ما يقع به العقد اما **ربيع دينار** من الذهب
الخالص وهو وزن ثمانية عشر حبة من الشعير
المتوسط واما ثلاثة دراهم من خالص الفضة
وهي وزن كل درهم خمسون حبة وخمسة حبة واما

قيمة

قيمة احد رهما من المرو من علي المتزوج واحد كثره
اتفاق لقوله تعالى وانيم احد من قنطار **واللاب**
انكاح اي جبر ابنة البكر علي النكاح من شأما شأ
ولو كان اقل من صدق المثل بغير اذنها **وان بلغت** ولو
عاشا ما لم يصير بها اما اذا اضر بها كثر وجهها محبوب
او بر من رغبها فليس له جبرها والعاشق هو الذي
طال ملكتها في بيت اهلها بعد بلوغها واختل في حد
النكاح فقبل ثلاثون سنة وقيل اربعون وقيل
غير ذلك والفتوى في قوله **وان شأما ورها عايد**
علي البالغة فقط وظاهره التحريم من غير ارجحية
والذي في الجواهر وغيره يستحب له استأذنها **واما**
غير الاب في البكر وصي **او غيره فلا يزوجهما حتى**
تبلغ وتاذن **واذنها عايدتها** ما ذكره في الوصي مثله
قوله المدونة لا تزوج البكر الي سولي عليها حتى
تبلغ وتاذن **ج** الا ان يكون لها اب في الوصية علي
الاجبار فينزل منزلته ونقص في المختص بما ان الوصي
ووصيه ينزل منزله الاب في الاجبار بشرطين علي
سبل البذل احد رهما ان يعني له الزوج والاخر
ان يامره الاب بحل النكاح وهذا الثاني نقص عليه

الشيخ بعد قوله ولا يزوج الصغيرة الا ان يامر به
الاب بانكاحها فعليه هذا قبل قول الشيخ منها حتى
يبلغ على ما اذا لم يامر به الاب بانكاح لكن عبد الوهاب
فسر قول الشيخ الذي عاودا بين الزوج كما اتفق عليه
وعليه فلا بد من اجتماع الشراطين المذكورين وما
ذكره في غير الوصفي كالجدة والخال وهو المروي في المذهب
انه لا يزوجهما وقيل له جبرهما ان كانت صغيرة مبرورة
وحين عليها الحاجة ابن بشير واتفق المتأخرون
عليه ان حين فسادها ابن عبد السلام وعليه
العمل ببلادنا اليوم مع زيادة بلوغ نسائها عشر
سنتين ومع مشورة القاضي وعليه هذا فيتم صلب
المختصر وما ذكره من ان ادنها صحتها مثل قول الدولة
ان قال لها وليها ان يزوجهما فكت فذلك منها
برضي **ولا يزوج الثيب** البالغة العاقلة الحرة التي
لم تنزل بكارتها فعليه ان يزوجهما شديدة كانت
او سفيهة **اب ولا غيره الا برضاها وتاوانها**
لقول وقد نال بالغة احترام من الصغيرة التي
ثبت قبل البلوغ فانه لا يزوجهما غير الاب علي ما
رجع اليه ماله وله جبرهما وبالعاقلة احترام من

المجنونة

المجنونة فان الاب يجبرهما اذا كانت لا تفق فان
كانت تفق احبانا استخرا قاضيا وباهرة احترام من
الامة فان لسيدهما جبرهما اتفاقا فان كانت كاملة
الرق ولم يقصد بذلك ضررا ما غير كاملة الرق فلا
جبر له عليهما علي ما في المختصر وبالقول ان تزول احتراما
من امرئيت بكارتها فعليه ان يزوجها فان الاب يجبرهما
اتفاقا ومن امرئيت بكارتها يزوجها فذلك علي ما في
الدونة وقال عبد الوهاب ان تكرار الزنا منها حتى
تزال حجاب الحياء من وجهها لم يجبر والا اجبرت بغيره
وهو تفسير للمدونة وقال ابن الحكم لا يحسن واختاره
الشيخ وعزاه الى رشيد الشيخ ابو محمد وما ذكرنا
في الرئيسة متفق عليه وفي السفيهة علي المشي
وما ذكرنا انها تدان بالقول فهو كذلك لما رواه مالك
والشافعي ومسلم انه علي الله عليه وسلم قال لا تبيع
الشيء لما جاء مفسرا في روايه مسلم الشيخ احوق بنفسها
من وليها والبكر تستأمر والعزق يسرها ان الحياء قائم
في البكر والشيء قد يزول منها ذلت **ولا تنكح امرأة**
وان جمال الابا دن ولبها او وليه لما تقدم ان الولي
شرط في صحة العقد ولا خلاف في ذلك عندنا وخلف

في المختصر

هل ذلك مقبدا وخفاة ما يلحق الولي من المنة لانها
قد توقع نفسها في غير كفو ولو عتدنا على نفسها
او باذن ذي الرأي من اهلها او السلطان ج قال في
التهذيب قال مالك وقوله عمر بن الخطاب لا تسلم المرأة
الا باذن وليها او ذي الرأي من اهلها او السلطان
وقد واري من اهلها الرجل من العشرة او الم او الولي
وقال ابن نافع هو الرجل من العصبه واختلف في معنى
وذي الرأي صنفين هو الرجل ذي الصلاح والفضل
وقيل هو الوجه الذي له رأي ومن يرجع اليه في الامور
ومن هذا العلم ان قول الشيخ **طاهر جل من عسير**
تفسير لذي الرأي من اهلها وقوله او السلطان سئل
على ذي الرأي قالوا للتويع لا للتخير ولا يكون الحاكم
وليا في النكاح حتى يشهد عنده اربعة عشر فضلا
ذكرنا في الفصل وانما قيدنا المرأة في كلامه بذكر
الجمال لقوله **وقد اختلف في الدنية** وهي التي لا يرب
فيها لكونها ليست ذات جمال ولا مال ولا حال ولا قدر
كالسوداء الفقيرة والسلمانية والتي تسال الناس على
الديار وخوفا من اهلها ان تولى اجنبيا وهو من
له ولاية الاسلام فقط مع وجود الولي الخاص فقال

ابن القاسم

ابن القاسم يجوز لها ان توليه ابتداء وصرح مشهور به
وقال الشهاب لا يجوز ذلك الا لعدم الاقرب ثم انتقل
يتكلم على مراتب الاوليا بالنسبة للشب فقال **والابن**
اولي بترتوخ امه **من الاب** اي من اهلها على المش
لانه اقوى العصبه بدليل انه احق بموالي موليا
من الاب واولي بالصلة عليها منه ولان الاب يكون
مع صاحب فرس وابن الابن وان سفل مثل الاب
في ذلك **والاب اولي** بالنكاح ابنته **من الاخ** الشقيق
او لاب لان الاخ يدلي بالاب والاب يحجب عن الميراث
والحاجب اقوى من المحجوب والاخ الشقيق يقدم
على الذي لك في الميراث على المش ولا مدخل
للاخ للام هنا ولو اقتصر على قوله **ومن قريب** من
العصبه فهو احق للمني ومعني احق على جهة
الاولوية بدليل قوله **وان تزوجها البعيد** كأنه مع
وجود الاقرب الخاص كالاخ **مضي ذلك** التزوج وان
كان لا يجوز الاقدام عليه ابتداء بشرط ان يزوجهما
المقرب ولم يكن الخاص مجبرا اما ان تزوجهما بمقرب
فانه يرد فان لم يرد ففقد ذلك للامام على المش
وان تزوجهما مع وجود المجبر فنجح على المش قال المحني

وهو في ذات القدر واما الدنية فيعني قول واحد
وفهم من كلامه ان المتساويين احرى في مناسباته
والنكاح في الذكر ان يزوج الطفل الذي في ولده
اي له جبره على التزوج كالاب بهرم لا خلاف في جبر
الاب والولد الصغير وهو مقيد بما اذا كان عبقة
لنكاحه من امراه الموسرة والنكاح كالاب على مذهب
المدونة وقيدنا الوصي بالذكر لان امراه اذا كانت
وصية فانها لا تقدر على ظم المدونة بل يوكلا غيرها
من الرجال سواء كان وليها او غيره على المستوعن ان
حبب لها ان تقدر كاح الذكر وهو ظم قوله الشيخ
بعد ولا تقدر امراه نكاح امراه **ولا يزوم الوصي**
الصغيرة الا ان يامره الاب بالنكاح عبد الوهبان
هنا اذا عين الاب الزوج مثل ان يقول زوجها فلان
وقال غيره يجوز ان يزوجها اذا قال له زوجها من
شيء وقد سئلتني على نفس عبد الوهبان لا يزوم
الوصي الصغيرة الا باجتماع وهما الشرطين وهما ان
يامره الاب بالنكاح او يعين له الزوج وان احدهما
كاف على ما في المختصر **وليس ذوا الارحام من الاولاد**
في النكاح وهم من كان من جهة الام سواء كان وارثا
كالأخ

كالأخ للام او غير وارث كالأخ **والاولاد من العقبه**
جمع عاقب وهو ذكر يدلي بنفسه او بذكر سله
والأقوي تقصبا يقدم **ع** ظم كلامه ان الولي لا يكون
الا من العقبه وقد قيل قال قبل هذا اودى الراي من
اهلها او السلطان والمقصود انما ذكر ههنا يروى ما
تقدم لان ههنا انما فرق بين ذي الارحام وغيرهم
وقال **د** ويخرج من كلامه الكافل والمثناة ولي وهل
مطلقا او في الدنية فقط وهو ظم المدونة ومختم
الشيخ ويخلق في قدر الكفالة التي يستحق بها الكافل
تزوج المكفولة فتقبل عشر سنين وقيل اقل بعبه
اعوام وقيل غير ذلك **ولا يخطب احد على حقيقه**
اخيه بكسر الخاء طلب التزوج **ولا يسوم على نسومه**
ل روايتنا في هذا الموضع بضم الفعين وكأنه امر
بلفظ الخبر **وذلك** اي انتهى عن الخطبة على الخطبة
والسوم على السوم حرام بشرط **اذا امر كسنا** بفتح الكاف
وكسرهما **وتقارب** اي الزوجان والمتبايعان والواك
في النكاح ان تميل اليه ويميل اليها والتقارب اشتراط
الشروط وفي البيع وفي الشراء ان يشترط عليه الوزن
ويشترطه الآخر من الصواب **تسببه** ظم كلام الشيخ ان

الركون كاف وان لم يقدر صدق وهو كذا علي ما في
 المختصر وظاهره ايضا انه لا يخطب علي خطبة الناسق
 والمدن به لا حرمه للناسق فيجوز للصالح ان يخطب علي
 خطبة واذا جاز علي الناسق في الكافر اولى لان النبي
 لا يتناول له لقوله في الحديث احييه ولهذا قال الخطابي
 يوحى من هذا انه يخطب علي خطبة الذي قاله **ق** وقال
ع ذكر الراجح ليس بشرط وانما خرج الحديث بخرج الغالب
 ولا يجوز عند مالك الخطبة علي خطبة الذي قلت
 وخرج الجوزي عن يمينه وخرجها في مذكورة
 في الاصل ثم شرع بين الانكحة الفاسدة فقال **في الجوز**
نكاح الشغار بكسر الشين وبالفين المعية وهو علي
 ثلاثة اقسام فخرج الشغار ووجه الشغار وركبتهما
 واقتر الشيخ علي الاول فقال **وهو البضع بالضع** اب
 الفرج بالفرج والاصل فيه ما في الموطأ والصحاحين
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشغار
 والشغار ان يزوج الرجل ابنة للرجل علي ان يزوجه
 الاخر ابنة وليس بينهما صدق والعصم ان التبر
 من كلام نافع رواه حديث وقال ابو الطاهر الاكثر علي
 انه منه صلى الله عليه وسلم والثاني ان يسمى لكل

واحدة

واحدة صدق مثل ان يقول زوجني ابنتك بحسين
 علي ان تزوجك ابنتي بحسين والثالث ان يسمى
 لواحدة وود ان حرمي مثل ان يقول زوجني ابنتك
 بحسين علي ان تزوجك ابنتي بغير شي وحكم الاول
 انه يشترط بطلاق علي المسم قبل الدخول وبعده وان
 ولدت الاولاد وللمدخول بها صدق المثل ولا شيء
 لغير المدخول بها وحكم الثاني انه يفصح قبل البناء
 بعده علي المسم ولكل واحدة منهما الاكثر من مهر المثل
 والمسمى علي المسم وحكم الثالث انه يفسخان قبل
 البناء وتنت نكاح المسمى لها بعد البناء واختلف هل
 لها صدق المثل او لاكثر تاويله علي المدونة
 ويفصح نكاح التي لم يسم لها وليس لها الا صدق
 المثل **في الجوز نكاح بغير صدق** اذا اشترط استقامه
 فان وقع فالمسم انه يفصح قبل الدخول وليس لها شيء
 وفي نسخة بطلاق قولان ويثبت بعده صدق المثل
 ولا يجوز به الولد ويسقط الحد لوجود الخلاف وكذلك
لا يجوز نكاح المتعة اجماعا وهو النكاح الي اجل
 خاصة بغير ولي وبغير مهرود وبغير صدق قاله
 ابن عبد البر وقال ابن رشد وهو النكاح بصدق

مسند

قد لا يفسخ بطلاق لانه مختلف فيه
 منها

وشهود ذوي وعافند من ضرب الاجل ويصح ابدان
 بغير طلاق ويعاقب فيه الزوجان ولا يبلغ بهما الحد
 والولد لا حق بالزوج وعليهما العدة كاملة ولا صدق
 لها ان كان الفسخ قبل الدخول وان كان بعد الدخول
 وسمي لها صدقاً قلها ما سمي لان فساد من عقده
 وان لم يسم قلها صدق المثل وكذا لا يجوز النكاح يعني
 العقد على المرأة حال كونها في العدة سواء كانت عدة
 وفاة او طلاق كان الطلاق بائناً او رجعي لقوله تعالى
 حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله صلي الله عليه وسلم
 للمرأة ثمة مكنت في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله
 والاجماع على ذلك فاذا ثبت هذا فثبت عقد علي
 معتدة تسخ بغير طلاق لانه مجمع على فساد فان
 دخل بها عوقبوا والشهود ان علموا ولها المسمى والحق
 الولد به ولا يتوارثان قبل الفسخ لفساد العقد
 ويتأبد تحريمها سواء طبت في العدة او بعد ما وقعد
 الوطي كالقبلة والمباشرة في العدة كالوطي فيها
 وتحالفه اذا وقعت بعد العدة فلا تحرم بها كما اذا
 لم يدخل بها فانه لا يتأبد تحريمها ويجوز له ان يتزوجها
 بعد العدة ان شاء وكذا لا يجوز النكاح على ما جاز في
 في عقد

في عقد كالنكاح على الخيار او جازي غير في صدق
 كالنكاح على عبد ابني او غير شاذ وكذا لا يجوز
 النكاح على لا يجوز بيعه كالحمل والخنزير فان وقع بشي
 من ذلك فسح قبل البناء ولا شيء لها ويثبت بعده بصدق
 المثل وما فرغ من ذكر بعض ما لا يجوز من النكاح شرع
 بين حكم النكاح الفاسد اذا وقعت فقال وما
 فسد من النكاح لصدق كالنكاح على لا يجوز ملكه
 شرعاً كالحمل ويجوز لملكه لا يبيع بعه كالبوق فصح
 قبل البناء بطلاق طاهره وجوبا وهو كذلك عند
 جميع المقامات واستحباً باعند العراقيين ولا صدق
 فيه وان قبضته مردته وانستوا من ذلك فكاح المهرين
 فان لها فيه نفسهما فان لم يضر عليه الا بعدان وحل
 بهما مطلق اي ثبت وكان فيه صدق المثل اي مثلها في
 الحال والمال والجمال ولا ينظر الي اختها وقرانها اذ تزوج
 الفقير لقرانته والبعيد لغنايه وانما ينظر لثمنها من مثله
 وما فسد من النكاح لا حل خلل في عقده كالنكاح بغير
 ولي فسح قبل البناء بعده واذا فسح قبل البناء صدق
 فيه واذا فسح بعد البناء فيه المسمى ان سمي ما يجوز
 وامان سمي ما لا يجوز او لم يسم شيافيه صدق المثل

قوله على عبد ابني وكذا على غيره
 ثمرة كسب صلا على التقيت اما
 على الخبز فيجب اه

نسايتكم وهي كل امرأة لها علي نزوجت ولاوة فهي
 امرأته وان علت وجهرها من راس العلم علي انها عامة
 فمن دخل بها ومن لم يدخل فبالعقد علي البنت تحرم
 الام كما سيدكره وكذا تحرم ام الزوجة بالرضاع **وربكم**
 جمع ربيبه فبيله بمعنى مفعوله اي ربوبية من قولهم
 ربها يربها اذا ولي امرها وهي بنت الزوجة وقوله
اللاتي في محرمكم من نسائكم خرج مخرج الغالب لا يعموا
 له اجماعا فالربيبة تحرم عني من دخل بها وان لم
 تكن في حجره والحجر يفتح الحاء المهملة وكسر الهاء مقدم
 ثوب الانسان وما بين يديه منه في حال اللبس شور
 استعملت اللفظة في الحفظ والستر مجازا وكذلك
 تحرم الربيبة من الرضاع واختلف في معنى الدخول
 في قوله تعالى **للاتي دخلتم بهن** فقال الشافعي وفي
 الله عنه هو الجماع وقال مالك وابو حنيفة رفقا
 الله عنهما هو المصنع من المس والقبله وحمله القول
 ان الجماع هو الاصل ويحمل عليه المس لانه استمتاع
 مثله بجله ويحرم بحرمة ويدخل في عموميه فان
 لم يقع شيء من ذلك فالربيبة حلالا اذا لم يدخل بها
 ولا يتلد منها بمقد مات الوطي واليه الامارة بقوله

تعالى

ما بين يديه منه في حال اللبس شور

تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم اي لا
 اثم عليكم في نكاح الربيبة **وحلالا بنائكم** جمع حليلة
 وهي زوجة الابن وان سفل دخل بها الابن او لم يدخل
 كما سيدكره بعد وقوله **الذين من اصلكم** تحصيل
 ليمخرج من عمومهم البنين وكان ذلك في صدر الاسلام
 وتحرم حليلة الابن من الرضاع بالاجماع المستدلي بقوله
 تعالى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 والمستد ان امه الابن لا تحرم علي الاب حتي يطأها الابن
 او يتلد ذمها **وان تحموا بين الاختين** سواء كان نكاح
 او ملك للوطي ما اجمع للاستخدام فقط فجايز اجماعا
الا ما قد سلق استنسا منقطع معناه لكن ما قد سلق
 من ذلك ووقع وانزاله الاسلام فان الله يعفوه والاسلام
 يحبه وليس بهذا مثل قوله **الا ما قد سلق** في نكاح
 متكوحات الاب لان ذلك لم يشرع قط وانما كانت الحاجة
 تقاضه فاحشة شامية ونكاح الاختين كان شرعا
 قبلنا سمعنا الله تعالى فينا وقال **ولا تنكحوا ما نكح**
اباؤكم من النساء سواء دخل بها الاب او لم يدخل فبالعقد
 تحرم علي الابن وكذلك زوجة الجد لانه اب وبنت في
 بعض النسخ **الا ما قد سلق** معناه ما تقدم من الاسلام

قوله من الرضاع صفة للابن اي قال ابن من الرضاع فلا جناح
 عليكم اي لا اثم عليكم في نكاح الربيبة

حلية

تنبيه لم يذكر من المحرمات بالرفق والفرس
 الا ستا وجعل السابعة الجع بين الاثنين ومنهم من
 جعل السابعة قوله والمحضان من النساء وما لم يكن في
 القرآن من المحرمات بالرفق من محال الام والاخت وكان
 جميع الاصول والفروع حكمهم حكمها التي بما دل
 على ذلك عمومها فقال **وحرم النبي صلى الله عليه**
وسلم بالرفق ما يحرم من النسب ونظير النبي بين
 يحرم من الرفق ما يحرم من الولادة وما لم يذكر في
 النص بين من كان ما يدل على حرم الجع بين المحرم
 غير الاثنين وكان غيرهما ما حكمها بالاسم فيه
 على ذلك بقوله **ونبي النبي صلى الله عليه وسلم**
تزوج امرأة علي عتقا او علي خاتما اخرج في الموطا
 والصحاحين قال ابن شاس والضابط ان كل امرأتين
 بينهما من القرابة او الرفقة ما يمنع تناكحهما لو قد
 احدهما ذكر فحرم الجمع بينهما في العقد والحل
 وذكر مسابيل دخله فيما تقدم على وجه التفسير فقال
من نكح امرأة حرمته بمجرده العقد عليها دون ان
تسوي بوطا على ابائه وابائته بمجرده العقد عليها
 ولا تنوقح منها على الوطي بقوله حرمته على ابائه

تفسير

من نكح امرأة حرمته بمجرده العقد عليها دون ان تسوي بوطا على ابائه وابائته بمجرده العقد عليها

تفسير لقوله وحلها دليل انما يكف وقوله على ابائه تفسير
 لقوله ولا تنكح ما نكح ابائكم وقوله وحرمته عليها انها
 تفسير لقوله وامهاتن نساكم فبالعقد على البنت حرم
 الام دخل بها او لم يدخل وقوله **ولا يحرم عليها**
حتى يدخل بالام او يتلد منها ولو بالنظر في الوجه
 بنكاح او ملكة يمين او يتلد منها بشبهة من نكاح
 او شبهة من ملكة يمين تفسير لقوله وربا يكم الذي
 في جواركم فبالعقد على الام لا يحرم البنت وانما يحرم
 بها او يتلد بها بالصلة او بالنظر بحسبها والنظر
 لوجه لغوا اتفاقا مثال التلد ذبا لنكاح والمثل
 الصبيحين ظم ومثال الشبهة من النكاح نكاح الخامسة
 والمعدة غير محال ومثال الشبهة من ملكة ان يشرى
 امه او يتلد منها فتحرر منه او يظهر بها عيب
 فتزد **ولا يحرم بالزنا حلال** مثله قول مالك في الموطا
 فاما الزنا فانه لا يحرم شيئا ولم قوله في المدونة خلافه
 ونصها وان زنا بام زوجته وابنتها فليغار بها
 حمل اكثر السيوخ هذه التفرقة على الوجوب وعليه
 اختلف الكلامان فاكثر السيوخ رجع ما في الموطا وصرح
 ابن عبد السلام بمشهوريته ومنهم من رجع ما في المدونة

الاول ان مثل الشبهة النكاح بقوله ان يطل
 امه او يتلد منها فليغار بها زوجه امه

قوله ما في الموطا وهو المشبه

لما ذكره ابن جيب عن مالت انه رجع عما في الموطاة
 وافتي بالحق الى ان مات **وحرّم الله** سبحانه وتعالى
 على المسلم **وطي الكافر من ليس من اهل الكتاب بملك**
او فتاح لقوله تعالى ولا تتكلموا للمشركين حتى يكون
لهم الشك يتكلم الجوسي والصابية وعبدته الاوثان
 وغيرهم من اعتد ان مع الله الهام شريك **وجعل** المسلم
وطا اما **الكتابات بالملك** دون النكاح كما سيجرح
 به لعموم قوله تعالى او ما ملكتم بها نكاح **وجعل** له ولو كان
 عبدا **وطي حر او برهن** اي الكتابات **بالنكاح** سواء
 كانت اليهودية او النصرانية باقية على دينها
 او انقلبته نكحت احدا من الاخرين هذا قول اكثر
 اهل العلم كقوله تعالى والمحصنات من الدين اتوا
 الكتاب ثم طرح مجهوم قوله **وجعل** وطى الكتابات
 بالملك زيادة ولا يفتاح فقال **ولا جعل** وطى عيالم
 اي اما الكتابات **بالنكاح** لا حر ولا عبد مسلمين
 سواء خاف على نفسه الفتنة ام لا لقوله تعالى ومن لم
 يستطيع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فاملك
 ايمانكم من فتيانكم المؤمنات فشرط الايمان فيهن والان
 في نكاحهن استرقاق الكفار للولد **ولا تزوج**

المرأة

في قوله لا تزوج
 الكافر من ليس من اهل الكتاب

في قوله لا تزوج
 الكافر من ليس من اهل الكتاب

المرأة **عبد بها** سواء كان كامل الرق او مكافيا او كان
 فيه عقد من حرية كالمكات لتقارن الحقوق لانه لو
 تزوجها كان له عليها سلطنة الزوجية وهي لها على
 سلطنة الملك واذا طالبت بنفقة الزوجية طالبتها
 فهو بنفقة لانه عبد بها **وكذلك** لا تزوج المرأة
عبد ولدها لانه كعبد بها اذ لو مات لورثته ولدت
 لها شبهة في ماله اذ لا تقطع اذا سرق من ماله **و**
كذلك لا يتزوج **الرجل امته** اي امته لنفسه لان النكاح
 انما هو ملك المنافع وهو البضع والملك انما هو ملك
 الرقبة بخلافها فملك المنافع داخل في ملك الرقبة فلا
 فائدة للنكاح **وكذلك** لا يتزوج الرجل امته ولده
 للشبهة التي في مال ولده ولذا لا يقطع اذا سرق من
 ماله ولا يجد ان وطى امته وجب نفقة عليه ان
 احتاج فهو في مدي من تزوج امته نفسه فان وقع
 ما هو ممنوع مثل ان يعقد على امته فبيع النكاح بغير
 طلاق **وكذلك** ان طوى المملكات بعد التزوج بغير اهراس
ولدها ويباح للرجل **ان يتزوج امته والدة** الخوان
 علما ان لم يسمع بها الوالد بوطن او قبله او مباشرة
 وكذلك اباح له ان يتزوج **امته** امه الحرة وان علت

٢٦٠

لانه لا شبهة له في مالهما اذ لو سرق من مالهما قطع او زني
 بامه احد هما احد ولا يشترط في جواز تزويجها خوق
 العنت لان ولده يمتق علي ابويه وانما شرط ذلك
 اذ اكانا عبيدين لان الولد للسيد ويباح له ايها العبد
 يتزوج بنت امه ايها من رجل غيبه هذا وانما اذا
 كانت البنت معها قبل التزويج وانفصلت من الرضاع
 ولو طلقها الاب ثم تزوجت بعد برجل واحد ولدها وبتا
 فمهل لابن الزوج الاول ان يتزوج بهذه البنت ام لا ثلاثة
 احوال الجواز واستظهر والمنع والكره احتياطا ثم ذكر
 عكس هذه المسألة فقال **وتزوج المرأة التي تزوجها**
ابوها من رجل غيبه اي عن ابوها هذا اذا تزوجها
 ابوها بعد انقطاع الولد من الرضاع اما اذا تزوجها
 وهي تزوجته فزواجها الربيبة من الرضاع فيسجد جميع
 الخد ويجوز للمهر والعبد المسلمين **نكاح اربع**
حر او مسلمات او كتابيات اتفاقا في حق الحر وعالي
 المسلم في حق العبد لانه مندرج في عموم قوله تعالى
 فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع
 ويمتنع من نكاح الخامسة باجماع اهل السنة فان
 وقع فتح قبل الدخول وبعدة ومهل يجد ان علم

بالتحرير

بالتحرير اول قولك وان لم يعلم فانك قد قول واحد
 ونكاح الخامسة بطلاق احد الزوجين طلاقا بايبا
 لا رجعا لبقا العدة ويجوز للعبد **نكاح اربع اما**
مسلمات مملوكات للمسلمين من غير شرط علي المسلم لاديه
 المستدمة ويجوز للمحر **ذلك** ان تزوج اربع اما مسلمات
 مملوكات للمسلمين من غير شرط ان **تسكن** وهو
 الرضا لقوله تعالى ذلك لمن حكي العنت مسلم والآخر
اذ لم يجد بالمحر برطولا وهو ما يتزوج به الحره قاله في
 المدونة ثم كدامه ان الشرطين المذكورين شرط في جواز
 الحج بين الزوج اما لحر وليس كذلك بل اراده هنا
 انهما شرطان في جواز تزويج الحر لانه وانما ذكرهما
 لبيان ما علي ان الحر يعاقب العبد في ذلك والطول ان
 لم يكن معه مهر حره او كتابيه علي باقي المختص ونقص
 فيه علي انه اذا كان معه ما يتزوج به الحره ان الله لم
 يجد من الحر امر الا ما يطلب منه ما لا كسبي يخرج عن
 العادة فان له تزويج الامة لان ذلك عذر وما تقدم
 من انه لا يجوز للمحر المسلم تزويج الامة الا بالشرطين المذكورين
 هو المسلم فاذا فقد احدهما لم يجوز بحله اذ كانت الامة
 ملكا لم يمتق ولده منها عليه فان كانت ممن يمتق

بين

عليه مثل امته ان اب الحار وكان ممن لا يولد له كما
 خفي فانه يجوز له حينئذ امه الميراثية سواء كان
 من اسر قاق الولد ولما ذكر انه يجوز للحار والمبدع
 امر به حرايو واربع امه وكان اجمع مظنة المفاضلة
 لبعضهن على بعض وهي حرام اي بلام الاموال
 على الوجوب فقال **وليعدل بين نسائه** سواء كان
 او امه مسلمان او كتابيا مرفقا او مطلقا او نفقا
 او حاضرا او محرمة او مولى منها او مفارم منها وسواء
 كان مهورا او عبدا او خصيا او مريضا لم يبق عليه
 الا نقال فان شق عليه ان نقال حاكم له ان يعيم عند
 احدهن من ول على وجوبه الكتاب والسنة قال الله تعالى
 فان خفتم ان لا تعدوا فواحدة والسنة قال صلى
 الله عليه وسلم اذا كان الرجل عند امرأتين او اكثر فم
 يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط رواه
 اصحاب السنن الاربعة واجمع الامم على وجوبه فلم
 يعدل بين نسائه فهو على الله ولرسوله صلى الله عليه وسلم
 لا يجوز نكاحه ولا ما منه من محمد وجوبه يستاب
 ثلثا فان لم يتب فهو كافر والعادل الواجب يكون في الثقة
 والكسوة حسب حال كل واحدة فالسرية بعد نكاحها

والدية

في كتابه في تفسيره في كتابه في تفسيره في كتابه في تفسيره

والدية بعد نكاحها وفي البيت ولا يجب في الوطى ويوم
 عليه ان يوفر نفسه بسطة للآخرى والقسم يوم واحدة
 ولا يقسم يومين الا بمقتضى ما من وان كان في بلد بعيدة قسم
 بحسب الامكان بالجمعة او بالشهر او باليومين وما ولا يدخل
 على كثر ما في يومها الا حاجة ولا يجلس يتخذ ولا يقضي
 عليه ان يسكن كل واحدة في بيتا ياتي اليها فيه وليس
 عليه ابعاد الدار من موضع ما لك جميعها في دار واحد
 من غير وطن ولو رفسا ولا يجوز وطن احدهن بمحض
 الاخرى اقنأقا واحتر بقوله بين نسائه من الا ما فانه
 لا يجب العدل بينهما **وعليه** اي الزوج حرا كان او عبدا
 وجوبا **الثقة والسكينة** للزوجة حرة كانت او امه مسلمة
 او كتابية **تقدم وجده** ظاهره انه لا يرعى الاحوال
 الزوج فقط والمستأنه يرعى حالهما معا فينفق نفقة
 مثله لهما في عسره ويسره وكذلك الكسوة وهو يعطى
 ثوبا على الزمة ولا يلزمها ان كل سنة وتتفق على انهما تطلق
 عليه اذا انفك عن الثقة بعد التلوم على المستأنه واختلق
 في عقد ان جل قبيل اليوم ونحوه وقال محمد بن الحارث
 الذي عليه اصحاب ما لا شهر ونحوه **ج** والحق انه يرجع
 الى اجتهاد القاضى ثم بين ان الماء يحال على الزوجات

في بعض ما يجب المدل فيه بقوله **ولا قسم في البيت**
لائمة ولا لام ولده مع زوجة او امة اخرى او مع
 ام ولد اخرى لان القسم يحتاج لمن له حق في الوطى
 وبها فان لا حق لهما فيه اتفاق بين زوجة النفقة
 فقال **ولا نفقة للزوجة** بجملة او غير بها جرة او امة
 مجردة العقد عليها على المشم وانما يجب باحد شيين
 احدهما حتى **يدخل بها** المراد بالدخول منها امرها
 السرى وطى ام لا كانت ممن يوطى مثلها ام لا بشرطين
 وهوان يكونا اي واحد منهما غير مشرفين وان يكون
 الزوج بالغا والشئ الاخر اشار اليه بقوله **او يدعى**
الى الدخول ويستتر في هذا الشرفان السابقان وتكون
 قالت اشار اليه بقوله **وهي** ان تكون **من بيتها**
 واحترام بعض الصغيرة التي لا يمكن وطئها فانه
 لا نفقة لهما بالدعوة بل بالدخول لانه اذا دخل اسمها
 بغير الوطى واذا احتلها في الدعوة فالقول قول الزوج
 وقد ناكله بكون الزوج بالغا احتراز من الصغير
 ولو كان مطيعا للوطى فانه لا نفقة عليه على المشم
 ويكونها غير مشرفين احتراز مما لو كان احدهما سريفا
 من فاشرف مع على الموت لم يجب النفقة **ونكاح القوي**

جائز

جائز من غير خلاف **وهوان** **لا ينفذ** ان بلفظ التسمية
 اي الزوج والولي ويروي بعقده بلفظ الايراد اي
 الزوج **ولا يذكر ان صداقا** استكمل اثبات الوان لانه
 معطوف على المنصوب وكلامه صادق بغير تنوين لانه
 اذا لم يذكر صداقا اما ان يعبر جامع ذلك بالقويين
 نحو النكاح وليست على القويين اولا كونه زوجا وليست
 من غير ذكرهما في النكاح صحيح في الوجهين اما لو مرحا
 باشتراط استقاط المهر لا جاز وقتي قبل الدخول
 واختلف قول ابن القاسم في صحته بعده **م** اذا قلنا
 بجواز نكاح القويين ومقتضى وقوع ومنه الزوجية
 الزوج من الدخول فانه **لا يدخل بها حتى يبرأ**
لها صداق مثلها قال ابن شاس وسعي من مثل القدر
 الذي يرغب به مثلها فيه والاصل فيه اعتبار امر
 مقامات الحب والجمال والحال والدين **د** ويتبر صداق
 المثل يوم العقد لانه يوجب الميراث وغيره من حقوق
 النكاح السابقة به وتستحقه بالدخول لا بالامتناع
 ولا بالموت فان ما في احدهما موافقا لصداق الا بغير
 واسية بمصرهم بالموت **فان عرف** الزوج **لها** اي للزوجة
 المنكوحه على القويين **صداق المثل** لزمها ما عرفه

وله ونفقة اي الصداق

لها على المذهب **وان كان** ما فرضه لها **اقل** من صدق
 مثلها مثل ان يفرق لها حين ديارا وصدق مثلها
 ماية **هي** بخير في الرضا به وورد **فان** رخصت به
 وكانت ثيبا رشيده كرمها ذلك ما لم ينقص عن ربع
 دينار وان لم يفرق به بان **كرهته** **فر** في يمينها بطلقة
 باينة لانها قبل الدخول وما ذان الاب والوصف
 فخلق بهل هما الرضا باقل من صدق المثل على ثلاثة
 اقوال مشهور بها الصحة من الاب قبل الباق بعد
 ومن الوصي قبل الباق فقط ثم استثنى من المسئلة التي
 ختم فيها صورته فقال **الا ان** رخصتها بزيادة شئ
 على ما سماه ما لم يبلغ صدق المثل **او يفرق لها صدق**
مثلها بعد ان فرق وورثه **فليس** بها ما ارضاها به في
 الصورة الاولى وصدق المثل الذي فرضه ثانيا في الثانية
واذا ارقت اي قطع **احد الزوجين** الاسلام وفحل
 في دين غير دين الاسلام سال الله السلامة والعافية
 من ذلك **الفسخ** **النكاح** بينهما ساعة **او تذكره** **بطل**
 باني على المثل وجه رجعة له عليها في عدها **وقد**
فيل **الفسخ** **بغير طلاق** وهي رواية ابن ابي اويس
 وابن الماحضون ووجهه بانها غلوا بان على فسخه

هذا هو المذهب المشهور
 في النكاح وهو ان
 يفسخ النكاح بغير طلاق
 اذا ارقت احد الزوجين
 الاسلام وفحل في دين
 غير دين الاسلام

لغوله

لغوله تعالى ولا تسكروا معهم الكوافر ووجه الاول
 ان النكاح صحيح ثابت فلا يحل الا بطلاق **واذا اسلم**
 اي الزوجان **الكافران** سو كانا كتابيين او غيرهما
 اسما قبل الدخول او بعده كان النكاح بولي وصدق
 او لا **تثبت** **على** **نكاحهما** ما لم يكن **مستطاعا** ثم مانع مثل
 ان يكون بينهما شب او رضاع **واذا اسلم احدهما** اي
 الزوجين **فذلك** **فسخ** **بغير طلاق** على المشهور
 من المسئلة في صورتهما ان يسلم الزوج ونحوه
 مجوبه او نحوها ممن ليست من اهل الكتاب ولم تسلم
فاذا اسلمت **هي** اي الزوجه كتابية او غيرها قبل
 تزوجها الذي بناها **فان** **احق** **بها** **ان** **كان** **حاضر** **او** **ايم**
 وهي في العدة ولو طلقها وهي في العدة او لا عبوة
 بطلاق الكافر ولا نفقة لها فيما بين الاسلام الا
 ان تكون حاملا فلها النفقة والتسكني وقد اطلاقه
 بانه بناها احترازا عما لو اسلمت قبل ان يتي بها انما
 تبين منه مكانها وجاهل احترازا عما لو كان غائبا
 ثم قدم وادع انه اسلم قبل انقضاء العدة فلا يصدق
 الا بيمينه تام بعد عليها **الثاني** **تسليم** **طلاق**
 الصحيح وغيره على ان يستطيع اربعة مجاز لان العدة

محصورة في الطلاق والوفاء وهذه ليست واحدة
 منها واختلق رجل هو جيف أو تكدن خيف قولان
وان اسلم هو اي الزوج قبلها وكانت كتابية ثبت
عليها اي او علي نكاحها ما لم يكن ثم ما ينع من
 الاستدانة كما تقدم سواء كان الاسلام قبل الدخول
 او بعده **فان لم تكن كتابية بل كانت بحوية فلا**
 يخلو اما ان تسلم مكانها ام لا فان **اسلمت بعده**
مكالمها كانا زوجين ما لم يكن ثم ما ينع من الاستدانة
وان لم تسلم بعده مكانها بل تأخر ذلك اي اسلامها
 عن اسلامه **فقد بانث منه** وما قاله في الجوسية
 خلا في ما في المختصر وهو ان اسلمت بعد تزوجها ولم
 يسلم ما بين اسلامهما ثبت نكاحهما سواء كانت
 قبل البناء او بعده وان لم تسلم بعده واسلمت على
 بعد فسخ النكاح بغير طلاق قال في المدونة قلت
 كم السعد قال لا حرمة في الشهر وخوه قليل وفي بعض
 الروايات واري الشهر من بعد **وان اسلم قبل وعنده**
من النسوة اكثر من اربع فليجوز نسائها اربعاً من غير
 نكاحهن في الاسلام سواء في او ايل او واخر قبل الدخول
 او بعده **تعقد عليهن في عقد واحد او في عقود**

مختلفة

سواء كانت كتابية او بحوية
 وان اسلمت بعد الدخول
 وان لم تسلم بعده
 وان لم تسلم بعده مكانها بل تأخر ذلك اي اسلامها
 عن اسلامه فقد بانث منه وما قاله في الجوسية
 خلا في ما في المختصر وهو ان اسلمت بعد تزوجها ولم
 يسلم ما بين اسلامهما ثبت نكاحهما سواء كانت
 قبل البناء او بعده وان لم تسلم بعده واسلمت على
 بعد فسخ النكاح بغير طلاق قال في المدونة قلت
 كم السعد قال لا حرمة في الشهر وخوه قليل وفي بعض
 الروايات واري الشهر من بعد وان اسلم قبل وعنده
 من النسوة اكثر من اربع فليجوز نسائها اربعاً من غير
 نكاحهن في الاسلام سواء في او ايل او واخر قبل الدخول
 او بعده تعقد عليهن في عقد واحد او في عقود

مختلفة / اسلمت معه واسلم هو وكن كتابية والا
 خبار يكون بلفظ مخرج او ما يدل عليه من لوازم
 النكاح وبعد ان جاز منهن اربعاً **فان كانت كتابية ثبت**
 بغير طلاق علي المهر والاصل فيما ذكر حديث عائشة
 وقيد ما بين جوار نكاحهن احتراماً من النكاح بها
 ومع ان في رواية قال يا رسول الله اني اسلمت وكنيت
 اختان فقال احترامهما شئت ثم انتقل بكلم علي
 ما تباعد تحريم نكاحها فقال **وملك عن رجعة ام**
تخل له اصله رواه في الموطا وان اكد بنفسه جلد
 الجدة والحق به الولد ولم يرجع اليه ابد **وكذا ثبت**
 مثل تأييد تحريم الزوجة المملوكة الذي يتروج
 المرأة بمعنى يعقد عليها ويري في عدتها من غير
 سواء كانت عدة وفاة او طلاق وتورجها ويظهرها
 في عدتها ظم كادمة انه لو عقد في العدة ودخل
 بقدرها لا تحرم والمسلم تأييد الحرمة اي اذا دخل وطئ
 ما فعل والقبلة وخوها كالوطئ بشرط وقوع ذلك
 في العدة كذا في المختصر وظم كلام الشيخ انها لا تحرم
 بذلك **وان نكاح جاز لا يرم بعد والامه الا باذن**
السيد فلو تزوج العبد بغير اذن سيده ثم علم بذلك

فان لم تكن كتابية بل كانت بحوية فلا يخلو اما ان تسلم مكانها ام لا فان اسلمت بعده مكانها كانا زوجين ما لم يكن ثم ما ينع من الاستدانة وان لم تسلم بعده مكانها بل تأخر ذلك اي اسلامها عن اسلامه فقد بانث منه وما قاله في الجوسية خلا في ما في المختصر وهو ان اسلمت بعد تزوجها ولم يسلم ما بين اسلامهما ثبت نكاحهما سواء كانت قبل البناء او بعده وان لم تسلم بعده واسلمت على بعد فسخ النكاح بغير طلاق قال في المدونة قلت كم السعد قال لا حرمة في الشهر وخوه قليل وفي بعض الروايات واري الشهر من بعد وان اسلم قبل وعنده من النسوة اكثر من اربع فليجوز نسائها اربعاً من غير نكاحهن في الاسلام سواء في او ايل او واخر قبل الدخول او بعده تعقد عليهن في عقد واحد او في عقود

فله الخيار ان تارضاها وان تافضه بطلقة باينة
 لانه او خلى على ملكه نقصا ثم ان كان النسخ قبل
 البناء شي على العبد وان كان بعده استرد السيد
 ما اخذته السيد الزوجه من الصداق الا وهو دينار
 فان عتق العبد اتبعته بما اخذته السيد وما لامته
 اذا تزوجت بغير إذن السيد فان وكلت رجلا بعتد
 نكاحها فالنكاح ان حكمها حكم العبد ان شا السيد
 امضاها وان شافضه وان باشرت العقد بنفسها
 فليس للسيد الا جازة بحاله يلجى النسخ اتفاقا
 والفرق بينهما وبين العبد ان العبد يملك العقد
 على نفسه بخلاف الامنة ثم شرع يحكم على بعض
 شروط الولي بدكم اضدادها فقال **ولا تقعد امرأة**
ورعبد ولا من على عيني ومن لا سلام نكاح امرأة
 اما الاول وهو الذمورية فتم اتفاقا فالمرأة لما لم
 يجوز ان تقعد على نفسها كان عقد رها على غيرها
 من النساء وولي ان لا يجوز سوا كان الموقوف عليها
 بكرا او ثيبا وكم كلامه انما يقعد على الذم وهو
 كذلك على المستفي في عيدها والصغير في حجرها والفقير
 من وجهه تلكه ذكرناهما في الاصل واما الثاني وهو

الحرية

الحرية فالعبد ومن فيه بعية رقا ولا ولاية له الا
 المكاتب في امته فانه يتولى عقد نكاحها واما
 الثالث وهو الولاية لسلام فله ولاية المكاتب على مسلمة
 وله الولاية على الطائفة **ولا يجوز ان يتزوج رجل**
امرأة يحكمها اي يقصد ان يحكمها عن ظلم ثلاثا ان
 كان حرا او اثنين ان كان عبد العقول على الله عليه
 وسلم الا احبكم باليسر المستقيم قالوا بلى قال هو
 المحل ثم قال لعن الله المحلل والمحلل له رواه الدارقطني
 والترمذي وقال حسن صحيح **ولا يحلها ذم النسخ**
 مع الوطى من ظلمها البتة واذ اعظم على هذا الكلام
 نسخ قبل البناء وبعدة بطلقة ولها بالنسخ الصداق
 اي صداق المثل فان تزوجها الا ول هذا النكاح فسخ
 بغير طلاق ويغيب من عمل بنكاح المحلل من زوج
 وولي وشهود وزوجه وكم كلامه ان قصد المطلق
 او الزوجه التحليل بنكاح الثاني لا يصح وتحال وهو
 كذلك **ولا يجوز نكاح المحرم بحج او عمرة لنفسه وان**
يقعد نكاحا ففسخ ما صح انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا نكح المحرم ولا يسكن ولا يحلف فان وقع نكاحه
 او نكاحه ففسخ احد قبل الدخول وبعدة بطلاق

قوله الا المكاتب الى هذا خلافا في الصلوة
 ما قاله اصحابنا لا يتولى عقد امته بنفسه
 بل لا يصح بد من تولية حرمه ثم قال ان يزوج
 امته فحر عن سيده لانه امر بنفسه وماله
 هـ عـ دـ

قوله ولا يحلها ذم النسخ فان خطبها ففسخ
 وهو صحيح

علي المش ولا يتأبد المكرم واذا فسخ قبل الدخول
فلا شيء لها وان فسخ بعده فلها الصداق لان كل
مدخول بها لها الصداق الصداق ونسبتي الفسخ في الحج
الواقعة وفي العمة السمي **ولا يجوز نكاح المريضة**
والمریضة من فسخها وهو الذي يحرمه عن ماله اتفاقا
ان استوفى على الموت وعلي المش ان لم يتوفى ولم كلامه
ان نكاح المريضة لا يجوز ولو احتاج الي امره تقوم به
وهو كذلك على احد المشهورين والمشهور الاخر
يجوز به الحاجة ولا يجوز به عدمها **واذا قلنا لا**
يجوز نكاح المريضة فانه يصح ظاهره قبل الباطن
عقل عليه قبل الفسخ او بعد ما وشهر في المختصر
انه اذا عثر عليه بعد الفسخ لا يصح ظاهره ايض
كانت الزوجة حرة او امية مسلمة او كتابية اجاز
الولاية ام لا وهل بطلاق او بغيره قولان فان لم يبين
بها فلا شيء لها **وان بنى بها فلها الصداق في الثلث**
مدا ع بريد صدق المش على قول ابن القاسم وقال
فلم كلام الحج ان لها المسمى وان كان اكثر من صدق
المثل وهو قول عبد الملك قلت والذي في المختصر ان
المريضة لها باله قول المسمى وان المريضة عليه الاقل

من المسمى

من المسمى ومن صدق المثل **ولا ميراث لها** اي من زوجها
في الميراث لغيره عليه الصلاة والسلام عن اذ حاله
وارث واخرجه وليا مل بغيره مفسوده ومع ذلك
لو طلق المريضة امرئ لم ير منه ذلك الطلاق بلا خلاف انه
عاقل مكمل وكان لها الميراث منه ان مات في مرضه
ولذلك مات قبل الدخول او بعده كان الطلاق بائنا
او رجعيًا ولا يورثها هو ان كان الطلاق تلاقًا ويرثها
ان كان رجعيًا ما لم يخرج من العدة ومفهوم الموطأ
انه اذا طلق من مرضه ومريض مريض فلا يرثه لانه
قد زال الحجر عنه الذي هو السبب في ميراثها **ومن**
طلق من المسلمين الاخر امرأته حرة كانت او امية
مسلمة كانت او كتابية مدخولا بها او غير مدخول
بها **فلانها لم يخل له بملك ولا نكاح حتى تنكح زوجا**
غيره للذية والمراد بالنكاح في كلام الشيخ وفي الآية
الوطي دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث
امرأة مرفوعة ان حتى تدوق عسلته ويدوق عسلته
واخر من بذلك من وفي البيهقي التي ايت زوجها
طلاقها فانه لا يخلها له ويشترط ان يكون مسلما
بالفا ولو خفيا فإيم الذكر مطلق الخفيين زوجها

فزويها لا زما احتراز من نكاح الخيار كذا في المبد
 بعد اذن سيدة وان يوج حشفة او مثلها من
 مقلوبها في قبلها احتراز من وطئها في دورها بار
 منشار احتراز من الايلاج بعين انتشار فان
 لا عيلة له اي معه ايلاجا مباحا احتراز من الوطئ
 في الحيض والعدة او وطئ المحلل من غير طهر فيه
 وان تعلم الحكة المعتادة بينهما وان تكون عالة
 بالوطئ احتراز من المضر عليها والمحمولة ثم شرع
 رحمه الله تعالى يتكلم على الطلاق وهو لغة من قولك
 اطلقت الناقة فانطلقت اذا ارسلتها من عقالمها
 او قيدها واصطلاحا حل المصاهرة المنقذة بين
 الزوجين وله اربعة اركان الزوج والزوج والفقيد
 فمن سبق لسانه الى الطلاق لم يقع عليه طلاق وكذا
 من اراد من اكره على الطلاق على ظم الروايات بعضهم الا ان
 ان ترك التورية مع العلم والاعتقاف بانه لم يدرك
 بالاذن عساه وظم المحقق كالحمل في تقييد وكذا النكاح
 اذا لم يلق لفظ الطلاق وهو لا يقع لم يقع عليه
 طلاق والرابع الصيغة وتنقسم الى صريح وهو ما فيه
 لفظ الطلاق ولا يحتاج الى نية والى كناية وهو قولك
 اطلق او لربك وجمها بالطلقت ومقتضى الترتيب بان
 في التسمية قولك مع العلم اي بها وقوله بانه الخ متعلق بالاول ظاهر اعتبار
 في المذهب والمذهب انه لا حنة ولو نزلها مع معرفتها

في قوله
 فزويها لا زما
 احتراز من
 نكاح الخيار
 كذا في المبد
 بعد اذن سيدة
 وان يوج حشفة
 او مثلها من
 مقلوبها في
 قبلها احتراز
 من وطئها في
 دورها بار
 منشار احتراز
 من الايلاج
 بعين انتشار
 فان لا عيلة
 له اي معه
 ايلاجا مباحا
 احتراز من
 الوطئ في
 الحيض والعدة
 او وطئ
 المحلل من
 غير طهر فيه
 وان تعلم
 الحكة المعتادة
 بينهما وان
 تكون عالة
 بالوطئ
 احتراز من
 المضر عليها
 والمحمولة
 ثم شرع
 رحمه الله
 تعالى يتكلم
 على الطلاق
 وهو لغة من
 قولك اطلقت
 الناقة فان
 طلقت اذا
 ارسلتها من
 عقالمها او
 قيدها واصطلاحا
 حل المصاهرة
 المنقذة بين
 الزوجين وله
 اربعة اركان
 الزوج والزوج
 والفقيد فمن
 سبق لسانه
 الى الطلاق
 لم يقع عليه
 طلاق وكذا
 من اراد من
 اكره على
 الطلاق على
 ظم الروايات
 بعضهم الا ان
 ان ترك
 التورية مع
 العلم والاعتقاف
 بانه لم يدرك
 بالاذن عساه
 وظم المحقق
 كالحمل في
 تقييد وكذا
 النكاح اذا
 لم يلق لفظ
 الطلاق وهو
 لا يقع لم يقع
 عليه طلاق
 والرابع
 الصيغة وتنقسم
 الى صريح
 وهو ما فيه
 لفظ الطلاق
 ولا يحتاج الى
 نية والى كناية
 وهو قولك
 اطلق او لربك
 وجمها بالطلقت
 ومقتضى الترتيب
 بان في التسمية
 قولك مع العلم
 اي بها وقوله
 بانه الخ متعلق
 بالاول ظاهر
 اعتبار

طاهرة وساق ومحكمة خوافي وانصر في يقبل
 دعواه في نية وعدوه وقد قسم الشيخ الطلاق
 باعتبار انواعه على قسمين بدعي وسني فالاول
 قوله **وطلاق الثلاث في كلمة واحدة قد عدا** اي
 محذوفة لما في النسيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخبر عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعا فقام
 النبي صلى الله عليه وسلم غضبان ثم قال القبوت
 لكتاب الله عز وجل وانما بين اظهركم **ومع قوله** **بانه**
الطلاق الثلاث ان وقع في كلمة واحدة على لمروفا
من المذهب **واما الثاني** **فهو طلاق السنة** اي الذي
 اذنت السنة فيه وحكمة انه **مباح** ثم فسر بقوله
وهو ان يطلقها في طهر **بغير طهر** اي لم يجامها فيه
طرفة واحدة ثم لا يتبعها طلاقا حتى تنقضي العدة
 فانه اربعة في وقت واحد من طهر واحد منها لم يكن سنيا
 فاحتراز بقوله في طهر مما اذا اطلقها في حيض ولم يفرطها
 فيه مما اذا اطلقها في طهر جامها فيه وبطلت مما اذا كانت
 اسنين او ثلاثا ولا يشتم بالجمها اذا اطلق الرجعية قبل
 منفي العدة ثم شرع يتكلم على الرجعية فقال **وله الرجعية**
في التي تحيض ما لم تدخل في الحيضة الثالثة في حق

قوله وانما بين اظهركم اي بينكم هو عدو

في قوله

أجرة أو في الثانية في حق الأمة لأن أسباب الزوجية
 باقية بينهما ما عدا الزوجية والرجعة تكون بالنية مع
 القول كرجعتها أو أمسكتها أو ما يفهم مقام القول
 كالوطي ومدة مائة وفي رجعية بالنية فقط فولات
 ولو انقضت القول دون النية فرجعة ظاهر لا باطنا
 والوطي دون النية ليس برجعة لا ظاهر ولا باطنا **فإن**
كانت المطلقة من غير طهر أو من غير طهر
من الحيض جاز إذا بها من ليس الحيض منها وليس لها من
 جاز من سبها الحسين أو الحسين أو السبعين سنة كما
 قال في غير هذا الموضع **طهرها متى شأول** **فإن**
طهرها متى شأول ولو قدم قوله **فإن** كانت علي قوله
 وله الرجعة إذا كان السب وترجع **الحامل ما لم تنجب**
والمددة بالشهر وهي المددة والباية
ترجع ما تنقض المددة وعدة الأولى سنة والثانية
 ثلاثة أشهر مستقبل بالآلهة **والأرض** جمع قرآن
 القاف وفيها وعليه الجمهور عندنا وعند الشافعي
هي الأرض وعند أبي حنيفة هي الحيض سواء أورد
 الحنفية على المالكية وهو أن الله تعالى يقول فلا تله
 قروا وأنتم تقولون نقصد بقرآنين وبعض قرآنه

قد

قوله والثانية ثلاثة أشهر ومثلها العنفة
 التي تعليق الوطن ولا فرق في الاعتدال
 بالشهرين بين الزوجية والحرة والأمة
 كما لا يخفى إذ يعوض الحمل والحام
 بغيره فإن بالآلهة
 كما لا يخفى

قد يطلق ما في آخر الطهر **جاء** بعضهم عن ذلك بأنه
 يجوز أن يطلق ذلك على قرآنين وبعض قرآن الله
 تعالى قال الحج أنهم معلومان والمراد بذلك على الشهر
 شهران وعشرة أيام **ويشهر** بمعنى وشهرين شهرين
أن يطلق الرجل زوجته **وهي في الحيض** **فإن طهرها**
 طهرها إن ابن عمر رضي الله عنه طهر امرأته وهي حائض
 فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 عليه الصلاة والسلام من طهرها طهرها كما يحسن
 طهرها ويحاجم ثم تحيض ثم طهرها ثم أنشأ بعد أسبوعها
 وإن شأطلمها قبل أن تجس فتلك العدة التي أمر الله
 بها النساء قال ابن عمر حسب علي بتطهيرة **سب**
 مثل الطلاق في الحيض والطلاق في النفس والغسل في عدة
 منع الطلاق على قولين مشهورين أحدهما أنه لا يطول
 العدة والأخر أنه يقيد **وإن لم يراجعها** **أجر على الرجعة**
 وصحة الجريان بأمرة الحاكم بها فإن ابن عمر رضي الله عنهما
 فإن ابن سبغين فإن ابن عمر رضي الله عنهما فإن ابن عمر
 بالمثل فإن ابن عمر رضي الله عنهما غصباً عنه ويكون
 ذلك قريباً بعضه من بعض في مجلس واحد وهذا الخبر
 إذا كان الطلاق رجعيًا لا باتيًا وهو مستند أيضًا

قد يطلق ما في آخر الطهر جاء بعضهم عن ذلك بأنه
 يجوز أن يطلق ذلك على قرآنين وبعض قرآن الله
 تعالى قال الحج أنهم معلومان والمراد بذلك على الشهر
 شهران وعشرة أيام ويشهر بمعنى وشهرين شهرين
 أن يطلق الرجل زوجته وهي في الحيض فإن طهرها
 طهرها إن ابن عمر رضي الله عنه طهر امرأته وهي حائض
 فقال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال
 عليه الصلاة والسلام من طهرها طهرها كما يحسن
 طهرها ويحاجم ثم تحيض ثم طهرها ثم أنشأ بعد أسبوعها
 وإن شأطلمها قبل أن تجس فتلك العدة التي أمر الله
 بها النساء قال ابن عمر حسب علي بتطهيرة سب
 مثل الطلاق في الحيض والطلاق في النفس والغسل في عدة
 منع الطلاق على قولين مشهورين أحدهما أنه لا يطول
 العدة والأخر أنه يقيد وإن لم يراجعها أجر على الرجعة
 وصحة الجريان بأمرة الحاكم بها فإن ابن عمر رضي الله عنهما
 فإن ابن سبغين فإن ابن عمر رضي الله عنهما فإن ابن عمر
 بالمثل فإن ابن عمر رضي الله عنهما غصباً عنه ويكون
 ذلك قريباً بعضه من بعض في مجلس واحد وهذا الخبر
 إذا كان الطلاق رجعيًا لا باتيًا وهو مستند أيضًا

لم تنقض المدة فان انقضت فلا رجعة ولا خير والي
ثم يدخل بها يباح له انه يطلقها متى شا في طهر وحقق
عليه المسم أو لا عدة عليها **والواحدة** **تيسر** أي يتر
المدخول بها لا مدتها لا عدة عليها **والثلاث** **تحرما**
الابعد **زوج** لقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له
من بعد حتى تنكح زوجا غيره **ومن قال** **لزوجته**
انت طالق فهي واحدة أي يكره طلاق واحدة
حتى ينوي أكثر من ذلك **فليكره** ما نوي اثنين ر
أو ثلاثة فأظم كراهته أنه يعقل قوله بلاد عجم وبه روى
المديني وقال ابن القاسم لا بد من نية وشبهة ابن
بشير ثم انتقل يتكلم على الخلع وهو لغة الأثرية
ومنه خلع الوالي عزله وشتر عما زله العصمة معوض من
الزوجة أو غيرها وهو معنى قوله **خلع طلاقاً**
لا رجعة فيها وإن لم يسم طلاقاً **أو العتقة** **شأ**
تخلها به من نفسه فقوله طلاقاً الظاهر لمن يقول
أنه فسخ لطلاق فعلي الأول إذا طلقها قبل الخلع
طاعتين لا تحل له إلا بعد زوج وعلى الثاني له الرجعة
قبل أن تنكح زوج وقوله لا رجعة فيها إشارة لمن يقول
أنه رجعي لا باين وقوله وإن لم يسم طلاقاً إشارة لمن
يقول

يقول إن الخلع لا يكره طلاقاً وإن أسمى طلاقاً ما أدام
بسم فليكره منه الطلاق وقوله إذا عتقتك يساريد
مما يحل ملكه وبه وجه آخر أن من عتق آخر وأخر غير
فانه يكره منه الطلاق ويكره آخر ويقتل الحر وليس
له قبل المرأة في نظر ذلك شيء على المسم وحكمه الجواز
الأن يكون مقترناً بها فبذلك الموضع كالتخلص من
طاعة فيخرج من عدة ويرده وينفذ طلاقه ثم انتقل
يتكلم على الفاظ الكساية الموعود بحيتها فقال
ومن قال **لزوجته انت طالق البتة فهي ثلاث** **في**
التي دخل بها أو لم يدخل ولا ينوي ما ذكره هو
مذهب المدونة وشهر ابن بشير وقيل ينوي إن لم
يدخل وشهره ابن الحاحب فيها وفي سائر الكسائيات
الظاهرة **وان قال لها أنت بريئة أو حليمة أو حرام**
أو حبلت علي غاريت فهي ثلاث في التي دخل بها
وينوي في عدة الطلاق لا في إرادة غير الطلاق
في التي لم يدخل بها وقد ذكرنا في الأصل معنى هذه
اللفاظ **وتطلقه** التي سمى لها الزوج صدقاً حايلاً
قبل البناء **لها نصو الصدق** الذي سمى لها إذا
كان النكاح فمضى لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل

ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضته فنصف ما فرضتم الا
 ان يعقوبن اي الشبان الرشد ان او يعقوب الذي بيده
 عقد النكاح وهو الاب في ابنته البكر والسيد في امته
 وفيد ناسما لهما احترامهما او الم بسم لهما شيئا
 وذلك في نكاح التويع وقد تقدم حكمه ويجازي
 احترامهما او اسمي ما لا يجوز وبالنكاح الصحيح
 احترامهما او كان فاسدا فانها لا شيء لهما **ح** طهر
 قوله قبل البناء لو دخل بها لكان لهما جميع الصداق
 ولو كان ميبنا وليس كذلك فان الصبي اذا دخل بها
 ليس لهما الا نصف الصداق لان دخوله حلال ودخول وقد
 علم معنى قوله **الا ان يعقوبن** اي عن نصف
 الصداق **هي ان كانت نكاحا** شديدة **وان كانت بغير**
كذلك اي المعقور يرجع الي **ابنها** وكذلك **السيد**
امته ومن طلق امراته اخره سلمة كانت او كتابية
 او الامة المسلمة مد خولها او غير مد خولها بالسم
 بسم لهما طلاقا باينا او رجعا كان المطلق حر او عبدا
 في نكاح **ان لم يمس** يعني يساقط له **ان يمسها**
 اي يعطيها شيئا يجرى بهجرني الامة بحسب ما يحسن
 من مثله علي قدر حاله من يسر وعسر قال في الدولة
 اعلاها

انتم جميعا منكم
 انتم جميعا منكم
 انتم جميعا منكم

اعلاها خادم او نفقة وادارها كسوة قال بمصر
 يعني بالنفقة ما يقرب من ثمن الخادم وقوله **ويجوز**
 تأكيد اذا المسك لا يجز عليه من اياه وفيد ناسما لهما
 احترامهما من ذات العيب اذا ردت به لانها غارة
 ووقت المتعة في الطلاق الرجعي بعد انقضاء العدة
 لانها قبل ذلك تزوجة وفي الطلاق البائن بائنا
 الطلاق وانما كانت المتعة تسكنه تسكنه للمراق
 وتطيب نفسها ويدل لاسحجاب نفقة ونفاتي
 الامة مرة بالاحسان ومرة بالتقوى ولما كان كلاله
 يومهم ان قبل من طلق يمسح وكان لهم مسابيل لا متعة
 فيها ما رفع ذلك التويع بالتفصيل كما في بعض ذلك
 فقال **والتي** اي المطلقة التي **لم يدخل بها** والحال
 انه كان قد قهر **لها** صدقا **لما لا متعة** لهما لانها
 قد اخذت نصف الصداق مع بقا سلمتها ومعهوم
 انه اذا لم يعرف لهما فانها لهما المتعة وهو كذلك كما
 قد بينا وكذلك **لا متعة** **لما لا متعة** لانها قد دفعت
 شيئا من مالها لا قبل في اقربا من زوجها كرامية فيه
 فلا عند ما لم المطلوب دفعه باعطاء المتعة وبقيته
 المسابيل التي لا متعة فيها مذكورة في الاصل ثم انقل

يتكلم علي سيلة كان الانسب ذكرها عقب فلاحه
 التقويض وهي **وانما** الزوج **عن** زوجته التي لم
 يغفر لها صداقا **والحال** انه لم يبين لها فلهما **المين**
 منه اتفاقا لانه بالعقد مع التوارث بينهما ولكن
لا صداق لها عليه علي المشر ومفهوم كلامه انه لو فرض
 لها في المهر وكانت مسلمة حرة فلهما شي لها ثم صرح
 بمفهوم قوله لم يبين لها فقال **ولو دخل بها اي** التي
 عنها ولم يغفر لها **كان لها** مع الميراث **صداق المثل**
 لانه فوته عليها سلمتها والسلمة القايمة اما
 فيها العقيمة وهي هنا صداق المثل وانما يكون لها
 المثل **ان لم تكن** رهيبت **بشي** معلوم **ع** امرا وان لم تكن
 رهيبت باقل من صداق المثل قاله عبد الوهاب
 ان في تزويله علي النكح صموبة ثم انقل يتكلم علي
 عيوبها توجد في المرأة يشب للزوج مرد المرأة بها فقال
وترد المرأة من الجنون والجذام والبرص بالفتخ بياض
 معروفا وعلم منه ان يعمر فلهما ثم كلامه بتوث الرد
 بها ولو قل وهو كذلك علي المشر **وترد المرأة** **بدا** **الفرج**
 وهو ما يمنع الوهي او لذته وهو حنة اشيا القرب
 بسكون الراو فتمها لجة تكون في ثم الفرع والربق بفتح

كان لها الصداق ايضا وهذا اذا فرض لها في حال العتق
 اما اذا فرض لها صموبة صموبة صموبة

المرأة

الراو والتا وهو الختام الفرع بحيث لا يمكن دخول الذكر
 والافضا وهو ان يكون سلك البول وسلك الجماع
 واحدا والاشخاصة وهي كما تقدم جريان الدم في
 غير من الحيض وهي تمنع من كمال الجماع والجماع وهو
 سلق الفرع واذا التكرت دعوي عيبها فما كان ظاهرا كما
 كذا م بوجها وكيفية اثبت بالرجال وما كان باسما
 جسد بها غير الفرع اثبت بالنساء وما كان بالفرج فقال
 مالت وابن القاسم بقدره وعن مالت ينظرها **فان**
فان دخل الزوج بالتي **بها** من العيوب **المقدمة**
والحال انه **لم يسم** به عند الدخول **ودي** اي دفع
صداقها ويرجع به **بشي** كلامه الله يعلم ان يدفع
 لها جميع الصداق ثم يرجع به **علي** **ابها** ان كان زوجها
 له ظاهرة ولو كان الاب مسرا ولا يرجع الاب علي المرأة
 بشي وهو اذا كانت غايبة حين التزوج اما اذا تزوجها
 بحضورها وكما العيب فليخرج الزوج في الرجوع عليها
 وعليه فان رجع عليها فله الرجوع لها علي الولي وان
 رجع علي الولي رجع الولي عليها **وكذلك** **مثل** **رجوع**
 الزوج علي الاب في الحكم **ان** كان الذي **زوجها** **خوها**
 فانه يرجع عليه وتخصيصه علي الاب والام ليس

للاختصاص بل مراد به بدلت كل ولي قريب لا يختص عليه
 حبب المرأة وظن كل منه انه يرجع عليه ولو كان غائبا
 عنية بعيدة بحيث يفتي عليه خيرها وهو كذلك
 عند الشهاب وقال ابن حبيب خلق ما علم به ويسقط
 عند المزمع ويرجع على الزوجة ويترك لها يوم دينار
 ويبدل على الله لم يرد ذكر الاب والابن الاختصاص قوله
وان زوجها ولي ليس بقريب القرابة اي بعيد كانت
 الم ولم يعلم بالعيب ودخل بها الزوج **فلا شيء عليه**
 وان علم بالعيب يرجع عليه كالقريب وحيث قلنا
 لا رجوع له على البعيد فانه يرجع على المراق بجميع
 الصدق **ولا يكون لها منه الا ربع دينار** لئلا يعري
 البضع عن بدل نسيم وكذلك يشب للمراه الرد
 اذا وجدت بالرجل الحيوان والجدام والبرص وداء الميم
 وهو جبه وخفاوه وسنته واعتراضه فالجب قطع
 الذكر والانثيين والخصا قطع احدهما والعتق فرف
 صغر الذكر والاعتراض عدم العتق على الوهي لصله
 والي حكمه اشار بقوله **ويوجب للمعتق من يوم**
الحكم ظاهره حر او عبيد او هو كذلك عند جهنوم
 العتقها وحكامه عبد الوهاب عن ماله وعنه يوجب

للعبد

للعبد نفوس سنة وعليه اقصر ما جب الخمر فان
وطي في الاجل فلا يفرق بينهما ولا اي وان لم يطافيه
وتقرب بينهما اذا انقار من اعلى عدم الوطي في الاجل
ان نشأت بطلقة باينه لان كل طلاق من القافي باين
 الا طلاق المعسر بالنفقة والمولي **والنفقة** الذي
 فقد في بلاد الاسلام ولم يعلم له موضع في غير
 مجامع ولا وبادا كانت له زوجة فانها ترقع امرها
 للحاكم ليكتولها عن خبره فان كان حرا يضرب به **بجل**
اربعة اي مدقة اربع سنين وان كان عبد يضرب له
 مدقة سنين وابتد اضرب الاجل من يوم الرقع عند ابن
 عبد الحكم **وهو موافق لقول الشيخ من يوم ترقع**
ذلك الى السلطان وينتهي الكسوف عنه قلت وعبرة
 الشيخ مشكله ولهذا اولها بمضمر بان قوله من يوم
 ترقع على قول ابن عبد الحكم وينتهي الكسوف عنه على
 قول ابن القاسم وتكون الواو معني او **او انقضت**
الاجل ولم يأت ولم يظهر له خبر **تقتد** بوجه **كسدة**
اميت وعليها ان حداد على المثل انهما محكوم لهما
 بموت ترقعها ونفقة باقي الاجل من ماله وفي المدقة من
 ماله لان المولى غير مال نفقة لهما **بعد انقضاء المدقة**

في نفقة العبد المكيث اربعة اشهر وعشر ان كانت
 مدقة سنين وابتد اضرب الاجل من يوم الرقع عند ابن
 عبد الحكم وهو موافق لقول الشيخ من يوم ترقع

تزوج ان شئت ولا يحتاج الى اذن الحاكم وكذلك
 العدة لان اذنه جعل بغير الاجل ولا ولما اتمى الكلام
 على حكم نروجه المفقود انتقل يتكلم على حكم ماله فقال
ولا يورث ماله حتى ياتي عليه من الزمان ما لا يعي
المثله غالباً وهو مخافون سنة على ما اختاره الشيخ
 والقاسمي وسبون سنة على ما اختاره عبد الوهاب
 واذا اختلفوا الشهود في سنة ووقت مفيد حكم بالاقول
 احتياطاً ثم انتقل يتكلم على مثله كان الاستدراك
 عند الكلام على حكم الوطى في العدة وهي **ولا تحب**
 بمعنى لا يجوز ان تحب المرأة المطلقة طلاقاً بائناً
 او رجعيّاً او المتوفى عنها زوجها وهي في عدتها
 بصرح اللفظ **ولا باس** بمعنى وبياح خطبة المعتدة
بالسريتين بالقول المعروف في الحسن وهو ما يفهم به
 المقصود مثل اني فيك كراغب لقوله تعالى ولا جناح عليكم
 فيما مضى به من خطبة النساء الاية وهذه الاباحه
 انما هي في حق من عجز بين السريتين والفرج وما عجز به
 فلا بياح وذلك ثم انتقل يتكلم على مثله كان الاستدراك
 ذكرها عند قوله والعدل بين نسائه وهي **ومنكم**
 اي تزوج علي امراته او نسائه سواء كان صغيراً او كبيراً

بكر

بكر صغيراً او كبيرة حرة او امه مسلمة او كتابيه فيباح
 له وفي اكثر النسخ فلها بالتأنيث **ان يعيم عند راسها**
 اي سبعة ايام متواليات **ومن نسائه** ثم بعد ذلك
 يسوي بينهما في القسم قال ابن الموانر وتصح الباء
 بالقدمية **واما الحكم في الشيب** اذا تزوجها على نسائه
 فلا يعيم عندها الا **ثلاثة ايام** متواليات ثم يسوي
 بينهما وظم النسخة الاولى ان الحق للزوج وهي رواية
 ابن القاسم وظم النسخة الثانية انه حق للزوجة
 وهي رواية اشهبها وعلى الثانية لا يجوز له ترك
 المقام الا باذنها وعلى الاولى يكون الحرام له بين
 فعله وتركه والاصل في التفصيل الذي ذكرناه ما في
 صحيح مسلم من قوله فليالي الله عليه وسلم للبر سبع
 والشيب ثلاث **ولا يجتمع بين الاثنين في ملك اليدين**
في الوطى فلا منه محتمل للمكرامة والمنع وهو المذهب
 لقوله تعالى وان يجتمعا بين الاثنين في النكاح وملك
 اليدين واحترز بقوله في الوطى من جمعهما في الملك لمينو
 الوطى وادجمعهما في الملك فله ان يطايرتهما شاؤا والكوا
 عن الاخرى موكل اني اماسة **فان شاء** اي اذا اراد وطئ
 الاخرى فليهرم عليه اي على نفسه **فرج الاولى التي**

وطامها ما يبيع بعد الاستبراء بجانها من لا
 يستقر بها منه واخر من ناسا جاز من كونه الخيام فان
 ذلك لا يجرم فيرجع الاولي حتى يخرج من ايام الخيام
 ومن لا يستقر بها منه عما اذا ابا عراها من يستقر بها منه
 كونه الصغير وعنده الا ان يعوت عند المستقر منه
 فتخل له او **بكتابة** لان الكتابة احرزت نفسها وما لها
 او **ببقي** ناسا وموجل **وتشبهه مما خرم به** كالهيئة
 لغير الثواب لمن لا يستقر بها منه اذا اقبها الموهوب
 وان كانت الثواب فلا تخل له حتى يعوض عليها طه
 او تقوت عند الموهوب بالقيمة وكذلك اذا تزوجها
 من غيره فتخل له اخبرها بنفس المقدر **ومن** وفي من
 البالعين **امه** **مملك** مبيع او فاسد او قبلها او باثرها
 لم تخل له امها قياسا على ام الزوجة **ولا تخل له ابنتها**
 قياسا على الزبيبة **وحرم على ابائه** قياسا على خلية
 الابن **وحرم على ابائه** قياسا على زوجة الاب فقهر
 المعاهرة بحري في الملك **كقوله** المعاهرة في **السلح**
 لغرم قوله تعالى حرمة انما هما فكم الاية **والطلاق** **بعد**
العقد **دون السيد** عارواه اليه من قوله عاروا
 الله عليه وسلم انما تجلت الطلاق من اخذ بالساق

كناية

كناية عن الزوج وهما اذا تزوج باذن السيد اما
 اذا تزوج بغير اذنه فله فسخه كما تقدم **والطلاق**
لصبي طامره ولو كان من اهل المارواه التي مذي من
 قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن
 النائم حتى يستيقظ وعن لصبي حتى يبلغ وعن
 المجنون حتى يعقل ثم انقل يتكلم على مستثنين
 عنده اخلت تحت الترجمة فقال **والمملكة** وهي
 التي يقول لها تزوجها مثلا ملكك امرئ او طلاقك
 بيدك او انت طالق ان شئت **والخبرة** وهي التي
 يحرمها في النفس مثل ان يقول لها اختار بين
 او اختار بين نفسك او في عدة بعينه من اعداد
 الطلاق مثل اختار بيني او اختار بيني طلقة او طلقتين
 حكمهما ان لهما ان يقضيا ما دامتا في المجلس **فان**
 المملكة تجب بغير بيع يفرم عنهما من ادها منه فيها عليه
 ثم لا يحلوا حالها من امرين لانها اما ان تطلق واحدة
 او ثريادة عليها فحق واحدة لا منكرة له وفيما مراد
 عليها له المنكرة والي هذا اشار بقوله **وله** اي كزوج
 المملكة ان منكر **لمملكة خاصة** وكون الخيرة كاسفر
 عليه فيما فوق **الواحدة** بشرط واحدة وهي ان ينكر

قوله ولا طلاق لصبي اما لا يبيع
 منه ولا يبيع منه اما لا يبيع منه
 ولو سقطت ايجرت الطلاق كما لا يخفى
 حلال فلا يبيع
 عدوى

اي ولما افتقر بعد القدر فلا شيء له

حين سماعه من غير سكوت ولا اجمال وان يقر انه
اراد بملكه الطلاق وان يكون منكره في عدده وان
يدعي انه سوي بواحدة او اثنتين في حال عليه
وان يكون عليه طو عالا كرها واحترق بمافوق
الواحدة من الواحدة فانه لا منكرة له عليها اي
فيها وما المحقرة فلا يخلوا ما ان خير في العدد او في
النفس فان خبرت في العدد فليس لها ان تختار
زيادة على ما جعل لها وان خبرت في النفس فان قالت
اخبرت واحدة او اثنتين لم يكن لها ذلك وبطل خيارها
وان قالت اخبرت نفسي كان ثلثا ولا يقبل من ان
تزيد بمادون ذلك وهذا معنى قوله **وليس لها في**
الثلاث ان تعضي الا بالثلاث ثم لا منكرة له عليها
واما كان له منكرة الملكة دون المحقرة لان قوله اختار اي
او اختار في نفسه اختار ما تنقطع به العصة وهي
لا تنقطع في المدخول بها باقل من الثلاث فثبت انه قد
جعل لها الثلاث فلا منكرة له عليها بعد جملة ذلك
لها بخلاف التملك فانه يجوز ان يكون اراد طلقه او اريد
فله منكرتها في الزيادة على الواحدة اذ وجد من
الشروط الخمسة ومنها تنبيهات مذكورة في الاصل ثم

انتقل

انتقل يتكلم على الايلا وهو لغة اليمين ومطلها
اشارة اليه بقوله **وكل حال** من المسلمين الكافرين
الا حرام يتصور منه ان يقع **على ترك الوطأ** وما
يقوم مقامه كترك الفسل من الجنابة من زوجته
الكبيرة سواء كانت مسلمة حرة او امه او كناية
غير مرفوعة فاصد بدلت الضرر **اكثر من اربعة اشهر**
فهو موافق من يوم اليمين ان كانت عينة **محرما**
في ترك الوطأ بقوله والله لا اطيعك الا من اربعة
اشهر وخمسة او من يوم الرفع والحكم ان كانت عينة
محتملة لا اقل من الاجل كقوله والله لا اطاول حتى
يقدم زيد او كانت عن حيث كقوله انتم ادخلوا
زيد فان طالق وطم قوله اكثر من اربعة اشهر انه
يكون موليا ولو زاد عليها يوما وهو كذلك وطامه
انه اذا حلق على اربعة اشهر فادون لا يكون موليا
وهو كذلك على اليمين وقيدنا قوله بالمتدين
احتراما من الكافر الا بالمد في حال كفره فلا يلزمه
وان اسلم الا ان يرضى بحكمنا وبالحلق احتراما من
الصبي والمجنون فانه لا يصح ايلا ومما وبالحرق
احتراما من العبد فان ايلا وه يكون بالحلق على ترك

لم يجد رغبة ولا غنىها ولا قسوتها **صام شهرين متتابعين**
بالامهلة فان انكسر شهر صام احدهما بالهلال وقسم
انكسر ثلثين يوم وجب فيه الكفارة ونية التتابع
لان الكفارة والتابع واجبان لا بد لهما من نية واذا قطع
التابع استأنف لان الله تعالى اشترط التتابع بقوله
فصام شهرين متتابعين وما يقطع التتابع يا اي **قار**
لم يستع الصوم بان كان فصيق النية او سقطا
مثلا اطمع **سكنى** احراز اسمين **مدن** حده
صلى الله عليه وسلم لكل **سكنى** من عيش اهل البلد
وما ذكره من عدد السكان لا خلا في وجوبه فلا
يجزى ان يعطي ثلثين **سكنى** اربعة امداد كل سكنى
ولا ان يعطي مائة وعشرين مد لكل **سكنى** وما ذكره الله
يعظم كل سكنى مدين رواية عن مالك والدي في الدولة
وشهر ابن الحارث انه يعظم كل سكنى مد اربعة امداد
مد وثلاثان على اسم حده عليه الصلاة والسلام **تجب**
قوله اطمع هذا في حق الحر وما العبد فلا يكفر بالاطعام
الا ان اذن له سيده وقوله **ولا يطأ** بها يريد ولا
يقبلها ولا يباشرها في ليل او نهار حتى تنقضي الكفارة
تكرار مع قوله قبل فلا يطأ بها حتى يكفر **قار** فصل المظاهر

ذلك

ذلك اي ما نرى عنه بان وطئ المظاهر منها وقبلها
او باشرها قبل الشروع في الكفارة فليتب الى الله عز
وجل عما فعل وليس عليه كفارة اخرى **قار** كان عليه
او استتمت بعد بغير وطئ بعد ان فعل بعض الكفارة
باطعام **وصوم** فليست بينهما اي الكفارة وسكت عن
العتق لانه لا يستحق ولا باس يعتق الا عور في الظهار
كما قدمنا لان العين الواحدة تسد سد العينين
وكذا لا باس يعتق ولد الزنا والابن والسارق **قار** **والزاني مع**
الصغير اي يعتق في الظهار ولو كان في المهد لصدق
اسم الرقة عليه ولكن عتق من صلب **وصام** اي غشها
احب النيا اي الى اما كنية لم تكن من معايشه بخلاف
الرفيع ونحوه **قار** ذلك مستدرج استقل يتكلم على
اللغات وهو لا يعاد فقال **واللغات** اي شروع **رخفة**
والاهل فيه الكتاب والسنة والاجماع قال الله تعالى
والذين يرمون امرؤا هم الاية وفي الصحيح ان يكون
العجلاني وملال ابن امية لا عشار وجنهم على
عمر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قار** ولا خلاف
بين النجدة في ذلك وقوله **بين كل زواجين** ليس على
عمومه بل يشترط في الزوج ان يكون مسلما مكلفا ياتي

منه الوطى ويشترط في الزوجة ان تكون ممن يمكن حملها
ولا يشترط فيها الاسلام والحرية فلا تلاك عن
الصغيرة اذ لو اقرق بالزنا لم يلزمها شي وتلا عن
الكتابية والامة والمجوسية يسلم زواجهما ولا تسلم
بري والمعان بين الزوجين يكون **في نفي حمل يدعي**
قوله الاستبراء او يدعي روية الزنا كالمرد بكسر
الميم في المكحلة بضمها وفهم لها ويشترط في المعان
بنفي الحمل شرط اخر وهو ان يقوم بعورته واما اذ اراد
وسكت ثم قام بعد ذلك فلان المعان ويشترط في المعان
بالرؤية ان لا يطأ بعد بها **قوله روية الزنا** الخريد
غير ذات الحمل واختلفوا اذ ادعي ذلك في ذات الحمل
قلت الذي مشي عليه صاحب المختصر لعانها **واختلفوا في**
اللعان في القذف من غير وعوي روية الوطى ولا
نفي حمل على قولين مشهورين احدهما انه يلاعن والاخر
يحد ولا يلاعن وينقل باللعان اربعة احكام احدها
اشارة اليه بقوله **واذا اقرقا باللعان لم يتكاهما ابدا**
والثلاثة الباقية سقوط الحد ونفي السب وقطع النكاح
ونفي الفرقة بتمام لعانها ولا يحتاج الى حكم حاكم وهو
منح لا طلاق على المشهور **وصحة اللعان انه يبد الزوج**

وجوبا

220
وجوبا وقيل استحبابا وقاعدة الخلاف اذا جاز الزوجة
هل تعيد اللعان وهو قول الشافعي وهو المذهب والاشعري
وهو ابن القاسم واجد الزوج **فليستنار به شهادتان**
بالله فان كان اللعان بنفي حمل يقول الشاهد بالله ما هذا
الحمل ممي اربع مرات قاله ابن الموارث فمقر عليه صاحب
المختصر والذي في المدونة وهو المسمى يقول الشاهد بالله
لزنت وان كان لقرويه يقول اربع مرات الشاهد بالله لا يراها
قريبي ثم بعد ان يلقن اربع شهادات بالله **خمس باللعنة**
فيقول عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين كذا في المختصر
والذي في المدونة يقول ان لعنة الله عليه وهو اولي
بالذية **ثم** اذا تم لعان الرجل **تلقن بهي** اي المرأة **اربعا**
ايضا مبطله لخلق الزوج فاذا قال في نفي الحمل على ما في
المدونة الشاهد بالله لزنت فقول بهي ذلك فتقول في
الاربعة مرات الشاهد بالله ما زفنت واذا قال في الروية
الشاهد بالله لم يراها تزني فقول بهي ذلك فتقول في
الاربعة مرات الشاهد بالله ما زني انزني **وبعد**
الاربعة خمس بالغضب كما ذكر الله سبحانه وتعالى
فتقول غضب الله عليهما ان كان من الصادقين ويجب
ان يكون اللعان بحضرة جماعة من الناس اقلهم اربعة

ويجب ان يكون في اشرف امكنة البلد وهو المسجد
 ان كانت الزوجة مسلمة وان كانت ذمية فتلاعن
 في كنيستها ويجب ان يكون بعد صلاة العصر
 وتكون فيهما خصوصاً عند الخامسة يقال لهما هذه
 الخامسة الموجبة عليهما العذاب **وان نطقت** وهي
 اي تجببت المرافعة اللعان بعد لعان الزوج **وتجبت**
ان كانت بالغة حرة بحسنة بوطي تقدم من هذا
الزوج الملاح عن او من زوج غيره واحترز بالبالغة
 من غيرهما فانها لا تحدد بالحرقة من الامة فانها تحدد
 حنين جلد من غير رحم **والا** اي وان لم يتقدم هـ
 للملاحنة احصان جلدت مائة جلد **وان سئل**
الزوج الملاحن وكانت الزوجة مسلمة بالغة حرة
جلد لها حد القذف **فما بين** جلد **والحق به الولد**
 لان نسبه ثابت لا ينفيه الا اللعان ولا يحسم حكم القود
 التي ذكرها ثم انقل يحكم على الخلع فقال **والمرأة**
 اي ويباح لها اذا كانت بالغة رشيدة غير مدانة
ان تقضي اي تخلع من زوجها **اذا كان** بالغا رشيداً
 جميع صداقها **او باقل منه** **او بالثلث منه** **او باحت**
 مقبولة بما اذا لم يكن ذلك **عن** **منها** مثل ان يقضيها

النفقة

النفقة او يكلفها شغلها لا يلزمها **فان كان** اي ان فقد
 اتمها **عن** **منها** رجعت على الزوج بما اعطته **ولزمه**
 الخلع ويلحق في ثبوت الضرر لغير الناس والحيوان
 حتى المملوك النساء **والخلع طلاق** **بأبنة** **لا رجعة**
فيها **الاستحاج** **حد يد بولي** **وصديق** **وشاهد**
 عدل **منها** ان كانت غير محيرة على الحاكم اما
 المحيرة فاما بولي او بولي الوفي **والامة المسقطة**
 التي عتقت وهي تحت العبد اي في عصمته **فان**
 كان اوفيه بقبية ترق بحال نيسهما ويثبت لهما الخيار
 بين **ان تقم معه** **او تقارقه** **فما في الوطأ** **قالت**
 عائشة رقتي اليه عشر ما كان في بركة ثلاث سنين
 فكانت احد الثلاث السنين **انها** **اعتقت** **في ثروت**
 في زوجها وفي مسلم كان زوجها عبد اخترها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فان اختارت نفسها
 فهو طلاق حرة **فصح** **ومهل** **بطلقة** **بأبنة** **او بطلقتي**
 روايات حكاهما في المختصر من غير ترجيح وعلي
 الاول اكثر الروايات وعليها يوجب حق زوجها وهي
 في العدة لا رجعة له عليها لان الطلقة بأبنة
 ولثبوت الخيار لها شرط ان يكون عتقها كاملاً

تأجراً وان تكون ظاهرة وان لا يمكنه من نفسها طاعة
بعد علمها بالعقوبات واخرى من قبله تحت العبد
او العتق تحت الحرية لا خيار لها عندنا وعند
ابن حنيفة لها الخيار **ومن اشترى بزوجته** كلها
او بعضها **النفس تباح** فان ملكها قبل الدخول فلا
صدق لها وان كان بعد الدخول فهو كالمهر ويصوبها
بالمالك قبل الاستبراء عند ابن القاسم وقال الشافعي
لا بد من استبراءها ومثل ما اذا اشترىها او املاكها
بهرمة او صدقة او ميراث او ملكته ربي بشر او غيره
وطلاق العبد العتق ومن فيه شايبة رقيق سوا كانت
مروجة حرة او امه **فلقتان** فلو عتق وله زوجة
طلاقا في حال رقة فالثلاث ولو اوقع نصفه في حال
الرقة فطلقتان **وعدة الامه** العتق ومن فيه شايبة
شايبة رقيق سوا كانت زوجة حرة او عبد **حيقتان**
صوابه ظهران ليوافق ما تقدم وما ياتي ان العدة
بالظهر لا بالحيض وانما كان كذلك لان الطلاق معتبر
بالرجال دون النساء والعدة معتبرة بالنساء دون
الرجال **وكفارة العبد** كالحرة الشبيهة انما يكفر به
الحرة بكفره العبد وليس كذلك اذا عتق لا يكفر به

ولو اذن

ولو اذن له سيدة فاقدمنا **الحلال** في معنى العبد ود
والطلاق لعظم معنى تزايد اي خلاف القود والطلاق
قائما تشط عليه ثم انقلبتكم على الرضا المعترج
له فقال **وكلمها** وصل الي جو **والرقيق في الحولين من**
الذين فانه يجرم وان مصة وفي نسخة ولو مصة
بالنفس خير لكان المدة على النكاحين التقدير
وان كان الواقف من الذين مصة **واحدة** عملا
بمطلق قوله تعالى وامهاتكم التي امرتكم من غير
تحديد ولا تفصيل والاصل فيما ذكر هذه الآية
وقوله تعالى اليه عليه وسلم في الصحيحين يجرم
من الرضا ما يجرم من الشب والاجماع حكاية
واستواء من عموم الحديث ست مسائل فانها
الباب ويشترط في حريم الرضا شروط منها
الشام اليه بقوله في الحولين احترام احوالهم وصل
الي جوفه بعد الحولين بكثير واليه اشار بقوله
ولا يجرم ما ارضع بعد **الحولين** الا ما قرب منهم
لعله عز وجل والوالدان لا يرضعان ولا ومن حواشي
كاملين وقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا
فاخرج عن اقل مدة الحمل وكاله مدة الرضا ثم

فسر القري بقوله كالشهر ونحوه وقيل والشهرين
 والاول رواية ابن عبد الحكم والثاني رواية ابن
 القاسم وهذا احد المواضع الثلاثة التي فسوف فيها
 قول ابن القاسم والاخر ان احدهما قوله في التيميم
 وقد قيل يتيم لكل صلاة والاخر قوله في الاقبية
 وقد قيل يقتضي بذلك في الجراح **ولو فصل قبل الجواب**
فصل الاستغفار في الطعام ثم يحرم الرضعة
ثم يقع بعد ذلك في الرضعة والنساء انه
عليه الصلاة والسلام قال لا يحرم من الرضاعة الا
ما فتح الامعاء وكان قبل الطعام ومن استغفر بالطعام
عن اللبان فقد وثقت امهارة وفي حديث انما
الرضاعة من الجماعة وحرم بالوجوب بفتح الواو
وهو ما صب في وسط الفم وحت اللسان والسفوف
بفتح الهمزة وهو ما صب في الحلقوم كدامه ان السفوف
يحرم وان لم يفتح وصله الى الحوف وهو كذلك
في كتاب ابن حبيب عن مالك وقال ابن القاسم ان
وقبل الى الحوف حرم والا فلا ومن ارضع مس اذكر
الفعل مراعاة للفظ كقوله تعالى ومن يفتن سن
فبان تلك المرأة الرضعة وباتت حلالا ما تقدم

ولا من زوج غير حلالها اليوم
 وانا

في
 الرضعة

وانا حرة له اي لمن ارضعته كان حرة ان يقول
 اخوات له الا انه مراعى لفظ ما ولا حية اي اخ القري من
 النسب لا من الرضاع **نكاح بانه اي باتت التي**
ارفضته وكذلك لا حية نكاح امه من الرضاع لان
النسب لا ينافي وجه الاب ويرى احد اسياب السنة
التي استشارها العلماء من قوله عليه الصلاة والسلام
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثانيا من
ارفضت ولد ولدك ثانيا جدة ولدك ثانيا
اخت ولدك ثانيا ام عمك وعمتك ثانيا
ام خالتك وخالتك وامه اعلم يا
في بيان ثلاثة اشياء العدة والنفقة والاستبراء
تخرج في هذا الباب باشيائها في التنبية عليها ان شا
الله تعالى وقدم الطلاق على الاستبراء والنفقة
عكس ما في الترجمة وهو جائز اما العدة فهي تربية
المرأة زمانا معلوما قدره الشارع على ما تعالى
برأه الرحم مع ضرب من القيد سميت بذلك
لاشتمالها على العدة وحكمها بالوجوب لقوله
تعالى حتى يبلغ الكتاب اجله اي العدة وقوله
صلى الله عليه وسلم للقرينة مكنت في بيتك حتى

يبلغ الكتاب اجله والاجماع على ذلك وانواعها
ثلاثة اقرا وشهور وحمل اما الاقرا فهي المطلقة وان
الحق حرة او امة والى الاولى اشارت بقوله **وعدة**
الحرة المطلقة وان الحق **ثلاثة قرو** سواء كانت
مسلمة او كتابية لشمول عموم الامة للجميع ولا خلاف
في ذلك ثم اشار الى الثانية بقوله **والامة** اي وعدة
الامة القوا ومن فيها بقية **قرو** كالمكاتب والخدم
وان الحق **قرو** بنحو القاف وفهمها سواء كان الزوج
في جميع اي جميع من ذكر وراهي الحرة المسلمة والكتابية
والامة ومن فيها بقية **قرو** اي الحرة المسلمة والكتابية
ان العدة معتبرة بالنساء والطلاق معتبر بالرجال
والا قول عندنا اي الاطهار **التي بين الدين** وعند
اي خليفة هي الحق واما **الشهر** فتعدها سنة
اشار الى اثنين منها بقوله **فان كانت** اي المطلقة
من اي من يوطأ مثلها من حملها ام لا او
كانت اي من قد بينت من الحق كسبعين سنة
فعدتها ثلاثة اشهر اتفاقا في **الحرة** الكتابية والمسلمة
وعلى اي على **الامة** وتعبر بالشهور بالاهلية فاذا
طلقت في اثنائها الشهر عملت على الاهلية في الشهر الثاني
والثالث

509
والثالث وكلت التي طلقت فيه من الشهر الرابع ولا يجب
يوم الطلاق والثالثة اشار اليها بقوله **وعدة الحرة**
المستحاضة او الامة المستحاضة في الطلاق سنة
سنة اشهر استبرأ وثلاثة عدة وظم كلامه سواء كانت
حرة او غير حرة وهو كذلك في الثانية اتفاقا وعلى
قول في الاولى والمسلم فيها انها تعتد بالاقرا الثلاثة
لابل سنة وقد عتبر الدم يكون براحيمة ولونه وكبرونه
وفصل بين الثلاثة الباقية بالشهر الثالث ومستيلة
فقال **وعدة الحامل في وفاة على المشي وطلاق**
بافتاق وضع حملها فلهذا ان كان ثابت النسب ولو
بالحظه سواء كانت حرة او امة مسلمة او غير كتابية
لقوله تعالى **واولات الاحمال** اجلهن ان يوضعن حملهن
وهذه الامة مختصة لعموم قوله تعالى **والدين يوفون**
مكتم ويذرون انزوا جايروهن بانفسهن اربعة
اشهر وعشر وتقيدها بكلمة بيان انها لو وضعت
احد التوأمين لم تحل الا بوضع الثاني وثبات النسب
احتراما من روجه العبي والمقطوع الذكر فان زوجتهما
لا يخرج من العدة بوضع الحمل لان الولد لا يباحق بالزوج
وتحد بذلك لانه ولد زنا وحكمها في العدة حكم غير

المدخول بها واليه اشار بقوله **والطليقة التي لم**
يدخل بها مرة او امة كانت او امة مسلمة او كتابية
صحيحها كان الزوج او مريضاً عدة عليها بقوله **تتالي**
يا ايها الذين امنوا اذا كنتم المومنات ثم طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن فاكم عليهن من عدة تعتدوهن
لا مفهوم لصفة الايمان بل خلا في لانه خرج مخرج
الغالب لان العدة انما شرعت في الطلاق لا خييار
ارحم ثم اشار الى الرابعة من تعتد بالاشهر بقوله
وعدة الحرة غير الحامل او كانت مستحاضة او غير
مستحاضة من الوقا اربعة اشهر وعكس كانت الزوجة
صغيرة او كبيرة دخل بها الزوج او لم يدخل سلمة
كانت او كتابية كان الزوج صغيرا او كبيرا استحاج
صحيح والخامسة اشار اليها بقوله وفي الامة
اي والعدة من الوفاة في حق الامة الغنى ومن فيها
بقية رفا دخل بها ولم يدخل بها ولم تكن حاملا
شهران وخمس ليال وقوله ما لم ترتب الكبرى ذات
الحقيق بتأخير عن وقتة فتعتد حتى تذهب البنية
لا بد ان يكون قيدا في عدة الحرة والامة في الوفاة
وقد باب الرية يكون بحضه او بتمام تسعة اشهر ثم
 اشار

٢٩
 اشار الى السادسة بقوله **واما الامة التي لا تحيض**
لصغر او ليس وقد بين بها فلا تنكح في الوفاة لا بعد
ثلاثة اشهر طاهره من حملها ام لا وهي رواية الشيب
ورواية ابن القاسم شهران وخمس ليال قال ابن رشد
وهذا اختلاف في التوجيه لا خلاف في الفقه شهران
وخمس ليال للصغيرة التي يومن عليها الحمل وثلاثة
اشهر لمن يخاف عليها الحمل قاله ثم استقل بتمام علي
سبيله مما يترع بها في الباب فقال والاحداد وهو
لغة الاستناع وشراعا ان لا تقرب المعتدة من الوفاة
على جهة الوجوب شيئا من الزينة طاهره سواء كانت
كبيرة او صغيرة حرة او امة مسلمة او كتابية والرية
تكون باشيء احدثها اشار اليه بقوله **يحيى بضم الحاء**
وكسر اللام وتشد يد الياء جمع حلي بفتح الحاء وسكون
اللام كالسوار والخالخال وهما كان او فضة وتاثيرها
اشار اليه بقوله **او كحل طاهره ولو كان لغز ورة وهو**
قول ابن عبد الحكم والذي في المدونة واقتر عليه
صاحب المختصر ولا تكحل الا من ضرورة فلا بأس به
وان كان فيه طيب ودين الله ليس وثالثها امر الله النفس
عن نفسها واليه اشار بقوله **او غير فلا تدخل الحام**

الا من ضرورة ولا تطلق جسد بها بالنورة ولا باس
ان تتحد وتنقأ بطيرها وتكلم افكارها وتختصم
ويجب الصباغ كله الا الاسود فانه لباس الخزن لا
ان يكون زينة قوم فنه يتجنب وكذلك **يجنب الطبيب**
كله مذكوره وهو ما ظهر لونه وحقيقته كاليوم ورو
وموته وهو ما حقيق لونه وظهرت سرجه كالمسك
وانما منعت من الزينة والطبيب لانها يد عون الح
الكاح **ولا تجنب بحنا** بالمد ليس لانها من الزينة
وقد تكون من الطبيب في بعض البلاد **ولا تقرب دهنها**
مطيبا وفي نسخة ولا قرب من مطيب **ولا تمشط عا حن**
في راسها وهو ما له راحة طيبة ثم فرج بما قد سانه ط
كلامه بزيادة ايضا فقال **وعلى الزمة الصغيرة**
او الكبيرة والحرة الصغيرة او الكبيرة الاحداد لما في
ابن دودين قوله صلى الله عليه وسلم المتوفى عنها
زوجها لا تلبس المصغر من الثياب ولا الممشق ولا الحلي
ولا تجنب واختلق في وجوب الاحداد على **الكتابية**
على قولين مشهورين بها وجوب الاحداد ثم فرج بمفهوم
قوله من الوفاة بزيادة ايضا فقال **وليس طاب**
المطلقة طلاقا بينا او برحميا **احداد** لانه انما اشترع

في حق

في حق الميت احتياطا للنسابة لانه قد مات ولا يحامي
عن نسبه فجعل الاحداد نراجرا وقايما مقام المحامي
عن الميت بخلاف المطلق الحي فانه هو المحامي عن
نسبه والمخاط **ويجب الحرة الكتابية على العدة من**
المسلم في الوفاة وحل بها اولم يدخل وفي **العلاق**
او اودخل بها الحق الزوج ولا تحرق او لم يدخل بها اولا
عدة على المطلقة قبل الدخول ثم انتقل بكلم على
الاستبرأ المرحوم له فقال **وعدة ام الولد من وفاة**
سيد بها وهي التي ولدت منه **حيضة** في كلامه
اشكال من جهة انه اطلق على الحيضة عدة
والعدة عندنا انما هي الاقر فتقول انما امر او الاستبرأ
وانما اطلق عليها اسم العدة لقوة الخلاف فيها
والاستبرأ شرعا الكسوف عن حال الرحم ليعلم هل هي
برية من اجل او مشغولة به مراعاة حفظ الانساب
وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات لما في قوله
صلى الله عليه وسلم لا يوطأ حامل حتى تضع ولا غير
وان حمل حتى تحيض **حيضة** وكذلك عدة ام الولد
حيضة او **المنقرا** سيد بها منها حكم استبرأ ام الولد
ان كانت ممن تحيض فان كانت قد فقدت عن الحيض

اي يتي منه كبر سنها فاستبرأ منها ثلاثة اشهر
واستبرأ الامة في النكاح المطلقة حبيبة واحدة
من عاقبة حفظ الاثبات سواء انقل بيع المطلقة
او رهبة او سبي او غير ذلك كالزنا والصدقة
وهو واجب كوجوب العدة في الزوجات بشرط احد
ان لا يعلم براءة الرجم اي رجمها بنفسه او باخبار امرائين
او امرأة اختار من ان تكون في حوزته والى هذا
المختبر اشار الى بقوله ومن ياتي في عيانته برهن
او ودعية متكاد اعلم انها قد خاضت غيب
ثم انه استبرأها الا حسن ان لو قال ثم ملكها بشمل
الشر وغيره فانه لا يستبرأ عليها ان لم تكن يخرج
خروجها متباعد بحيث يغاب عليها ثانياً ان تكون
من يوطأ مثلها اختار من لم يوطأ مثلها واليه
اشترى بقوله واستبرأ الصغيرة في البيع الا حسن
ان لو قال في النكاح المطلقة ليشمل الرهبة والصدقة
وخوهرها ان كانت ممن يوطأ أشهر من حملها ام لا
ثلاثة اشهر لان الحمل لا يتبين اقل من ذلك فالثبوت
ان لا تكون حلال قبل الملك اختار من ان تكون
حلال له قبل ذلك مثل ان يشتري زوجته فانه لا

استبرأ

استبرأ عليها امرأها ان تكون حلالا بعد الملك
اختار من ان تكون حراما بعده مثل ان يشتري طقة
فانه لا استبرأ عليها وكذلك الامة الياسية من
الحسين استبرأ وبها في البيع وغيره ثلاثة اشهر واما
الامة التي لا يوطأ تصبر سنها كسنة استبرأ
فانه لا استبرأ فيها ومن ابتاع امه حاملا من غنم
او ملكها بغير البيع كالميراث والرهبة والصدقة فلا
يقربها بوطي ولا يتولد منها شيء من مقدمات
الوطي كالقبلة حتى تضع الحمل فله سواء كان الحمل
من زوج او من زنا على المعروف من المذهب فاذا
وفضته حمل له منها ما عدي الوطي واما الوطي فلا حمل
الا بعد خروجها من دم الناس ثم انقل يحكم على
ما يزوج به في الباب فقال والسكينة واجبة على الزوج
اذ كانت يأتى منه الوطي لكل مطلقة مدخول بها
يحل مثلها حرة كانت او امه مسلمة او كتابية كانت
الطلاق واحدا والكره جميعا او باينا ولو خلا وتقييد
الزوج بما اذا كان يأتى منه الوطي اختار من اما ان يتم
يأتى منه الوطي فانه لا يسكني لزوجته ولا عدة ط
عليها سواء كانت العدة بالحين او بالاشهر ومن

به طامسها احتراز من ذلك بوطامسها فانه لا سكني
 لها اول عدة عليها في الطلاق وتقييده بالمدخل
 بها احتراز من غيرها **ولا نفقة لطلقة الا لثاني**
طلقت طلاق دون الثلاث واحدة او اثنتين **والثاني**
 التي طلقت سواء كانت **مطلقة طلقة واحدة او اثنتين**
 او ثلاثا وتقييده وجوب النفقة للزوجي بما دون
 الثلاث احتراز مما لو طلقت ثلاثا فانه لا نفقة
 لها وقيدوه ايضا بما اذا كان الطلاق مرجعيا احتراز
 من الخلع واليه اشار بقوله **ولا نفقة للمختلعة**
الا في الحمل ولا نفقة للملاعة وان كانت حاملا
 اما الاولى فلقوله تعالى وان كن اولاد حمل فانفقوا
 عليهم حتى يرضوا حملهن واما الثانية فلان الطلاق
 باين مويد التحريم والحمل ينفي عن ابيه باللباس
 واقضي كلامه ان لها السكني وهو المستزكذلت
لا نفقة ولا كسوة للحائض من وقاه سواء كانت
 حاملا ام لا صغيرة او كبيرة دخل بها ولم يدخل سلمه
 او كتابه لانه يموت الزوج صار اما لا للورثة ولها
 اي وللمستدة من الوفاة **السكني ان كانت مدخل**
 بها وكانت الدار لم يمت او كان الميت قد اقرها ونفذ

كرها

كرها وقيدنا بعد حولها احتراز من غيرها
 فانها لا سكني لها الا ان يكون قد اسكنها قبل
 الموت واحتراز بقيد كرها مما اذا اكرهاها ولم
 ينفذ كرها فانها لا سكني لها **ولا نفقة للمستدة**
من يئسها خروج نفقة لغير ضرورة سواء كانت مستدة
في طلاق او وفاة حتى تم العدة وقيدنا بخروج
 نفقة احتراز من خروجها في نفق حولها فانه
 جازل لكن لا ثبت الا في يئسها وبغير ضرورة احتراز
 مما اذا اكلت ثم ضرورة خوف سقوط الدار والصوم
 فانه يجوز لها ان تستقل وتطعمها انها لا تخرج
 ولا تحية الا سلام وهو كذلك وظاهره ايضا سواء
 كانت الدار مسلما له او لغيرها **والا ان يخرجها**
رب الدار التي انقضت مدة كرها ولم يقبل من الكرا
ما يشبه كرا الكل مثل ان تكون باربعة ويزيد من يئس
 فلو زاد ويزيد ما كان مما يشبه ظر هذا ان رب الدار هو
 الذي يطلب الزيادة وليس كذلك وانما يكون له
 اخراجها اذا اراد غيره في السكن وطالبها بتلك الزيادة
 فابت وامر ما اذا رضى بها فلا مقال له فان لم يرض به
فلخرج واذا خرجت فانها تقيم بالموقع الذي تستقل

اليه ويصير بها بمنزلة التي خرجت منه فليكن ما فيه
 ما كان يلزمها في الاول **حتى تنقض العدة** ثم انقل
 بتكلم علي فباع المرأة ولدها فقال **مرة نفع اب**
 يجب عليه ان ينفق **ولدها** او كانت **في العدة** اي
 مقدمة التزوج اليه او كانت مطلقة فله ان ينفق
 وهي في العدة وليس لها اجرة في نظر ذلك لان عرف
 المسلمين على ان لا ينفق في سائر الايام خارج
 على ان الامهات ينفقن اولادهن من غير طلب اجرة
 على ذلك ولا حد له فله على العاقبة ما واكثره
 حول ان ينقض النكاح **ان يكون مثله** ان ينفق
 قدر ما كان له لا ينفق بها ما ينفق به كان الاب طيبا ومسا
 او ينفق غيرها ان الاب فقير وميت واولده فقير
 وانما الفعل نظر للمعنى **والمطلقة** وانما ما ينفق
 او رجعها وخرجت من العدة **مضاع** فنفق المولى بها
ولدها يعني اليه **ولدها** ان كان له اجرة فنفق بها **ان كانت**
 وان لم تنكح فاحذر وهذا التاميم ثابت لما اذا
 طلت اجرة المثل ونفقي له احسن به اذا قال الزوج
 عندي من روضه بلاد شامي او باقل من اجرة المثل
 اما ان طلت اكثر منها فالخير له زوج بين ان ينفقها

في قوله لا ينفق في سائر الايام خارج على ان الامهات ينفقن اولادهن من غير طلب اجرة

ذلك او يوافقها بها وافهم كلامه ان الرضا فحقها
 لا عليها وهو الفهم لما رواه ابو داود من قوله
 صلى الله عليه وسلم للمرأة التي طلقها زوجها او
 ان ياحذر ولدها منها انت حق منه به ما لم تنكح
 انقل بتكلم علي اخر ما ينفق به في هذا الباب وهو
 احضانه بنفق الحام وكسرها ما هو ذوقه من الحضانة
 كسر الحام وهو اخذ بالانها نفقته اي جبرها وهي
 في الشرع الكفالة والتربية والقيام بجميع امور
 المتخلفين ومعاينة ومهره فله كفاية لان حاله
 من ان الطفل لا كفاية فاذا قام به قام سقطت في
 الثاني ولا يتعين ان علي الاب وعلى الام في حويل
 من ضاعه اذا لم يكن له اب ولا مال له او كان له مال
 ولكن لا يقبل غيرها واخضانه تكون في الشاوي
 الرجال وله شروط مشتركة ومختلفة فالمشتركة
 العقل وان لا يكون زانيا ولا عاهرا وان يكون مولا
 حر ما بالنسبة الى الانثى وان يكون مائتا في دينه
 وان لا يكون له دين وان يرضى من ان يكون مريدا
 ولا يشترط الاسلام والخصه بالذكر ان يكون عبدا
 من يخص الطفل من روجه او سريه وان يكون

الاول يستوي الجميع في عدم التعيين وعلى الثاني يستوي الجميع ايضا في الحكم
 قلت على الخلاف فثبت لم يتعين عليه من الاب والام بشرطها عمات التفصيل
 المذكور في وجوب الحضانة على الام غير التفصيل في وجوب الرضا على غيرها
 اقول بعد هذا فهو مشكل مع قوله والحضانة تكون في النساء والرجال المبين لما يبياني

في قوله لا ينفق في سائر الايام خارج على ان الامهات ينفقن اولادهن من غير طلب اجرة

في قوله لا ينفق في سائر الايام خارج على ان الامهات ينفقن اولادهن من غير طلب اجرة

۵۴

التي للذاب اي ام الاب ثم حدة الاب لا يبيها فان لم يكن
 من ذوي الارحام **الحل** محتمل ذكرنا ومن لم تذكر مثل
 حالة الام ولا من غير ذوي الارحام اي رحم الام
 وهي الحدة للذاب وحدة اب الاب فالمستحق للحفظ
للأخوات فقدم الشقيقة ثم التي للام ثم التي للاب
 وبقي الاخوات **المراتب** على الترتيب المذكور **فان لم**
يكن صوابه يكن لان ذلك مرجع للاخوات والعمات
 لكن ذكرنا اعتبار الاشخاص المتقدم فان لم يكن احد
 من ذكرنا موجودا او كان الا انه سقط عاقبة **فان**
 مستحق للحضانة **حينئذ العمة** ظاهره ان الاب
 موخر عن العمة والاعوات **والذي** في المختصات
 الاب يابى حدة الاب وبليها اخا الطفل وبليها
 عمة على الترتيب المتقدم وظاهره ايضا ان الاخ
 للام لا حضانة له وكذلك الوصي والذي في المختص
 ان الوصي مقدم على سائر العصبة وبليها الاخ ثم العمة
 ثم العم ثم ابنة وبقدم الشقيق في الجميع ثم الذي للام
 ثم الذي للذاب قال في التوضيح ووجه تقدم بعض
 الخاضعين على بعض على الترتيب المتقدم لقوة
 الشفقة في التقدم ولهمذا قال المحقق لو علم من قدامنا

قوله ومن اين انك لم تلتقي
هي ام الخالق الخ
انه وانها ذكرها

قلنا الحنان والعفو بحسب اوقساوة في الطبع اولاد بيته
 وبين ام الولد وابيه وعلم من اخراة الحنان والعفو
 لقد علم علي من علم منه العترة وعرف ذلك وكما
 انهم الكاد على ما يتبع به شرع بنحوه على بقية
 ما ترجم له وهو النفقة فقال **ولا يلزم الرجل نفقة**
 من كونه وادام وكسوة ومسكن **الا على زوجته**
 لعادة سواء كان حرا وعبد وسوا كانت **تحتها وفيرة**
 مسلمة كانت او كتابية حرة او امه بشروط اربعة
 ان يكون الزوج بالغاً وان تكون الزوجة مطيعة
 للوطي ان يمكنه من الدخول بها وان لا يكون
 احدهما مسرفاً على الثوب وقدنا بالعادة بحسب امر
 هو لو طلت امرأته على عادات ائمتها ما وطلب هو
 انفق مما حرت به عترة ومثاله فلا يسمع منها
 في ذلك وتطابق عليه بعد التلوم بالعترة الا ان
 تكون تزوجه عالة بفقره وعجزه عن النفقة ولا
 يلزمه انفق النفقة على احد من اقاربه الا في صورتي
 احدهما **علي بولي الفقير** من الحرين مسلمين كانا
 او كافرين اذا كان حراً وعقراً في فقرهما اذا انكح
 فقرهما فغلب الا بولي اثبات عدمهما ولا يخلطان
 مع ذوات

مع ذلك لان كلهم ما عتقوا والاخرى **علي صغار**
ولده الذي لا مال لهم اما الزوج والنفقة على الاولاد
 الصغار الذي كونه حراً ولو كانوا كافراً فانها مسلمة
 عليهم حتى **يخرجوا** الحال انه **لا مال له** اي لا اقله
 بهم تتكسر من لا كسب ظاهره ان الزمانة اذا طرقت بعد
 البلوغ ويرى به صحيح لان التزمها فلا تعود النفقة على
 الاب وهو كذلك على المسلم **واما الزوجه على انكاح**
ان حراً فهي مسلمة عليهم **حتى يتكسر** وقد حل
بهم اي يطاوعون **او يخرجون** او يدعون الى الدخول وهو
 بالغ والزوجة بمن يوطأها فاذا اطلعتا بزوجهما
 او ما نكحها لا تعود نفقتهما على الاب ان كانت بالغة
 ونعود ان كانت غير بالغة **ولا نفقة تعالى الرجلين**
سويين **بمولا** المدكورين من الاقارب كالجدة والاولاد
 الاولاد لان نفقة القرابة المحلح ابتدأ لا تنقل
 ونفقة الجد ان رزقه للابن فلا تنقل الى بنه ونفقة
 اولاد الابن رزقه على ابيهم فلا تنقل الى جدهم
وان اتسع اي اسر الخروج **فغلبه** وجوباً **اخدم زوجته**
 السريعة التي لا تخدم نفسها كخدمة المأففة اما
 بنفسه او يستأجر لها من يخدمها او يشتري لها قاردا

ولا يطلق بالعجز عنه واحترز ما تسع مما اذا كان معسرا
فانه لا يلزم خذ منها لانها على ذلك دخلت وتكون
عليها الخدمة الساطنة كالطبخ والخبز والظواهر
كالطبخ الا ان تنطوع او تكون هناك عادة فيحمل
عليها لان العادة كالشرط **وعليه** اي الحالة المعلوم
من السياق وجوبا **ان يتفق على عبيده** في حياتهم
ويكف عنهم ان ما تولى والاصل في وجوب النفقة تاتي الفحيح
من قوله صلى الله عليه وسلم افضل الصدقة ما تولى
عن عتق والميد العليا خير من اليد السفلى وابتدا
من يقول المراق يقول اما ان تطعمني واما ان تطلقني
ويقول العبد اطعمني واستعاري ويقول الولد اطعمني
اي من تدعني وما ذكره من وجوب تكفين العبيد هو
نحو المدونة **وانفق عليه** **واحتل في تكفين الزوجة**
الحرة وقيل والامه المملوك بها والتي وعي الى الدخول
بها **فقال ابن القاسم** وسجنون وسرهم هو في مالها
ولا يلزم الزوج عتبه كانت او فقيرة لان العتق من تولى
النفقة وهي اما كانت لمعفي وهو لا يستمتع وقد ذهب
بالموت واذا ذهب المستوع ذهب التابع **وقال مالك**
في الواضحة **وعبد المثلث** قيل هو ابن حبيب وقيل هو

ابن

ابن الماحشون هو في مال الزوج وان كانت عتبه
لان عتق الزوجية باقية بدليل انه يسلمها ويطلق
على عيوبها والموازية قايمة بينهما **وقال مالك** في
العتبة وسجنون **ايضا** كانت عتبه هو في مالها
وان كانت فقيرة فهو في مال الزوج ووجهه يرجع
للتوجيه بين وانما سكت عن لعن الاديون والبنين
فان المذنب انه تابع للنفقة عليهم كالزريق واليه
اعلم **باب** **من ينفق** **في البيوع وما تولى**
البيوع اي شابهها كالجارقة والشركة وجمع البيع
با اعتبار انواعه فقدر كل واحد من هذه باب بيان انواع
ما يجوز من البيوع وما لا يجوز وحد البيع نقل المثلث
يعتق بوجه جائز وله ثلاثة اركان او كلها العاقد
وهو البائع والمبتاع وبشرط فيه التميز فلا ينفذ
بيع غير المميز الصغير او جنون وفي بيع السكر ان ترد
والتخليص وهو بشرط في لزوم البيع دون الاستفاد
والاسلام وهو بشرط في بيع المصنوع والعبد المسلم
والثاني المعقود عليه من ثمن ومثون وبشرط ان
يكون ظاهر مستغنا به معذورا على تسليمه ولو
للمتبايعين غير منهي على الخاذل غير محرم الثالث

ما ينفق بما يبيع وهو الايجاب والقول وما شاركها
 في الدلالة على الرضا كالمعاطاة وافتح الباب بتركها
 بقوله تعالى **واحل الله البيع وحرم الربا** والربا
 الزيادة وحرمة السنة ايجاز ونقص الاجماع على
 تحريمه تناسخه كغيره فلا خلاف في استناد فان تاب
 والقتل ومن يبيع ربا غير مستحل له فهو فاسق
 يوجب خاصة الا ان يعذر بمجهل ويصح فان فات
 فكيس له ان يراس ماله والالوف واللام التي في الربا
 للمهد وهو ربا الحاملية ولهذا قال **وكان ربا**
الحاملية وهو ما كان قبل الاسلام في الديوث **اما**
ان يقبضه وبينه **واما ان يبيعه** اي يبيعه قبله **فيه**
 ما ذكره احد انواع الربا لانه على ثلاثة انواع ربا
 نسا وهو من ربا من بينه وهو بيع معلوم مجهول
 او مجهول مجهول من جنسه وربا فضل وهو ما اشار
 اليه بقوله **ومن الربا في غنى النسبة** بالمد والهم خطية
بيع الغفنة بالحقبة **يد** اي يد متفاضلة **وكذا**
الذهب اي بيع الذهب بالذهب **يد** اي يد متفاضلة
 والاصل في منعه ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تسعوا الذهب بالذهب الا مثلا بمثل ولا تسعوا

بعضها

بعضها على بعض الحديث ولا تسعوا الورق بالورق
 ان مثلا بمثل ولا تسعوا بعضها على بعض الحديث
 واستثنوا من اعتبارهما ثلثة سائل منها المبادلة
 وهي ان يعطى ستة ذناير واقل سكوكة عند
 با وزن منها سد ساسد ساقاقل في كل درهم موزن
 صرح بمفهوم متفاضلا بزيادة ايضا **فقال ولا يجوز**
بيع الغفنة بالحقبة **ولا ذهب** بالذهب **الا مثلا بمثل**
يد اي يد **والغفنة** بالذهب **يد** اي يد **والا**
 الكلام على الربا في التقنين انتقل يتكلم على ربا
 في الطعام **وقسم** ذلك ستة اقسام اولها **الحق**
من حبوب النج والشعير والسلت **ومن الغنمية**
 بكسر القاف وقسمها القول والخص والسياسة والجلال
 والكرسة وهي اصناف كاياتي **ومن شرها** اي الغنمية
ما يدخر من ثوب وهي ما تقوم به البنية الدمية
 كاللحم والسمن **واما** وهو ما يبيع القوت من مصالحه
 كالماء والبصل **ولا يجوز** خبر عن قوله والطعام **اي**
 الطعام كله **لا يجوز** الجنس اي بيع الجنس الواحد منه
جنسه **الا مثلا بمثل** **يد** اي يد **وقوله ولا يجوز**
تأخير تأخير لقوله **يد** اي يد **وتعتبر** **لما** ثلثة

بالكيال الشرعي ان وجد والافعالادي واخذ من
 قوله مما يدخر ان علة ربا الفضل في الطعام الا قيا
 والادخار وهو المستولاد لا دخا على المستولاد
 يرجع فيه الى العرف ثانيا شامرا اليه بقوله ولا يجوز
طعام طعام اي بيعة بطعام **الي اجل كان من جنسه**
او من خلقه كان مما يدخر ولا يدخر في الثمن الشا
 اليه بقوله ولا بأس بجوار بيع المواكف وبيع البقول
وما لا يدخر متفانك وان كان من جنس واحد
يد ابيد انظر قوله وما لا يدخر هل هناك شيء
 يزيد على مدين التمس من ان في حمل ان يكون
 قوله وما لا يدخر تفسير يعني وهو ما لا يدخر
 وذكر احتمال آخر في قال ما العواكف التي لا تدخر
 اصلها كالتفاح والشمس يجوز فيها التفاضل اتفاقا
 وان كانت تدخر فتادري في فطر دون فطر كالمس
 يجوز فيها التفاضل على المستولاد كانت تدخر غالبا
 كالجوز واللوز فاشامرا اليه بقوله ولا يجوز التفاضل
في الجنس الواحد فيما يدخر من العواكف اليابسة اقاله
 قول فسيق في المذهب والمستم جوار التفاضل فيها وما
 هو التمس الرابع وما البقول ان كانت لا تدخر فلا

كالجنس

كالجنس فيجوز التفاضل فيها وان كانت لا تدخر غالبا
 وقد خربنا ورا في بعض السكوك في الخلف في جنسها
 على المستولاد كانت تدخر غالبا كاللوز والبقول متع
 فيها التفاضل وقوله **وسائر الادام والطعام** كل ما
 مع ما ذكره في القسم ان لو كان له ليرت عليه قوله
والشراب مثل العسل والخل اي يمتنع التفاضل فيه
 الا لما اخذه ثمانية جوز التفاضل فيه وبيعه بالطعام
 الي اجل على المستولاد فيما شامرا اليه بقوله وما
المتفانك اجناسه من ذلك اي من الشراب ومن سائر
الجوز والتفاح والطعام فلا بأس بالتفاضل فيه
يد ابيد حديث فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا
 كقولهم اذا كان يد ابيد سادسها اشامرا اليه بقوله
 ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد **سنة** اي من الطعام
 الذي اختلفت العواكف وفي كلامه تكرار بيع ما تقدم وما
 ذكر ان الجنس الواحد لا يجوز ان ساجرة او ان يمين
 ما هو فقال **والفح والشعر والسلت** وهو اي السلت
 ضرب من الشعر ليس له شتر فانه حطه **جنس واحد**
فيما يحل منه ويجزم الحاق ما ذكره في الاولين
 هو المذهب وقيل هما جنسان ومعه ابن عبد السلام

وويل كل نقلناه في الاصل ابن بشير اتفق المذهب
 علي ان طهر هذه الحيوان لا يخرجها عن اصولها ولا
 يجوز بيع اللحم بالدقيق متفاضلا وكذلك لا يجوز بيع
 الدقيق بالخبز لانه رطب يابس من جنسه **والزبيب**
كله اعلاه ويزويه اسوده واحرمه **مستق** واحد يجوز
 فيه التماثل ويحرم فيه التفاضل وكذلك اللحم يابس
كله علي اختلاف انواعه قديما وجيدا **مستق** يجوز
 بيع بعضه ببعض متماثلا ويحرم متفاضله كما في
 الصبي من عنه عليه الصلاة والسلام **والقطنة**
 المستقمة وكرها **اصناف** في باب **البيع** وهذا ليس
 متفقا عليه بل **اختلف** فيها قول الامام مالك رحمه الله
 فرواية ابن القاسم انها اصناف ورواية ابن وهب
 انها مستق **ومستق** قوله في المدونة في باب الزكاة
انها مستق واحد وما انتهى الكلام علي ما اخذ
 من الاحتباس واختلف في تجويز البقل بين ما اخذ
 من احتباس الموت فقال **وجوز ذلك** **الامر** من
الانعام الا بلبق والبقر والغنم والمض من **الوحش** كالغزال
 وبعير الوحش **كله مستق** واحد يجوز بيع بعضه ببعض
 متماثلا ويحرم متفاضلا وكذلك اللحم الطويل **انسه**
 ووحشه

ووحشيته وان كان طير ما به فسق واحد وكذا لحم
دواب الماطل فسق واحد وما تولد من حوم الخس
الواحد من شيء فهو كله فلا يباع شيء بهيمة
الا مقام بالجمهر الا مثلا بمثل فدا يبد ولا شيء لحو
الا مثلا بمثل فدا يبد والبان ذلك الفسق من الانعام
وحشيه وسمنه فسق ظاهره جوار يبيع بمضيه ببعض
مما تاكلان ذلك شان الفسق الواحد **ف** ولم يجر
ذلك ماله ولا اصحابه فانظره فانه عندكم من
مشكلات الرسالة **وقال** قال الجزولي تقدير كلامه
والبان ذلك الفسق فسق وحشيه فسق وسمنه فسق
وهو الا فسق الثلاثة يجوز كل فسق بمضيه ببعض
سما فلا ولا يجوز متفاضلا انظر بمضيه في الاصل ثم
شرع يبين في عامر اصول الربا فقال **ومن ابتاع**
طعاما رباويا كان او غيره فله يجوز بيعه قبل ان
يسوق فيه لما صح من نهيه عليه الصلاة والسلام
عن ذلك واخبر ربا الطعام من غيره فانه يجوز
بيعه قبل قبضه والتمهي عن بيع الطعام قبل قبضه
مفيد بما اذا كان سراوه اي شر المبتاع وذلك لطعام
عليه وزن او كيل او عدد ثم فخرج بمفهوم هذا القيد

زيادۃ اضعاف فقال **خلاف الخداف** بمثل الخدم
 وهو بيع الشيء بأكيل ولا وزن ولا عدد فان بيعه
 قبل قبضه جائز على المشتري لانه قد ملكه بالمقد
 وقال في النظر الى الخداف فيقبض على المشتري اذا
 جعلنا النظر متصفاً فهو داخل تحت قوله قبل قبضه
 ولا فرق بين الخداف اظهر وكذا كل طعام يربوا كان
 او غير يربوا **كل ادم كالتسم** والحم او كل الاضراس كالتسم
 ملح او كل شراب لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل ان يستوفيه
 لا يستثنى منه شيء **ان الماء وحده** لانه ليس يربو ويكره
 الطعام فيه على قول ابن وهب ولا يمنع بيعه قبل
 قبضه الا اذا كان يربو **وما يكون من الاذوية** كالسمل
 يركب وما يكون من الزبد **ما يربو** لا يقتصر منها زبد وتوكل
 على حالتها كالتسم والجزر وما يكون من الزبد **ما يربو**
 هو كل يقتصر منها زبد لغير الاول كالكتاف **فلا بد** من ذلك
 فيما ابي في الذي يجره من بيع الطعام قبل قبضه او فيما
 يجره **التفاضل في الجنس الواحد** منه فيجوز بيعه قبل قبضه
 والتفاضل في الجنس الواحد منها ولا باس ببيع الطعام
الخصم قبل ان يستوفيه فيجوز للمقترض ان يبيعه قبل
 ان يستوفيه من المقرض وغيره بشرط ان ينفذ ولا يجوز

لاجل

لاجل لانه اذا باعه للمقرض يكون من قبض الدين في
 الدين وان باعه من اجنبي يكون من بيع الدين بالدين
 وكذا **الاباس بالشركة** في الطعام المكيل قبل قبضه
 واولي بعده وهو ان يشرك غيره في البعض وكذا **الاباس**
بالقولي فيه وهو ان يولي ما شتراه لا خير وكذا **الاباس**
بالقوله في الطعام المكيل قبل قبضه وهو ان يقبل
 ابايع المشتري والعكس ثم انتقل يتكلم على البيوع
 الفاسدة فقال **كل عقد بيع** وهو ما كان له ثلث
 الرقبة او باجابه فكس له من المد وعدمه وهي
 العقد على منافق الحيوان العاقل او بكر بائد وهو
 العقد على منفعة ما لا يقبل من حيوان وغيره اي مثل
 السبينة **بخط او غير** اي وكان فيه خطر او غير خطر
 لفظان مترادفان معني واحد وهو ما جعلت عليه
 وقيل ما تردد بين السلطنة والعطف في ثمن او ثمنين
 او اجل **فلا يجوز** مثاله في الثمن ان يشتري منه سلعة
 بغيره الشارء ومثاله في الثمن ان يشتري منه عبده
 ان يشتريه وراهم ومثاله في الاجل ان يشتري منه
 سلعة الى قدوم زيد ولا يدري متى يقدم وقوله **ولا**
يجوز بيع الفرض لا يبيع بشي مجهول ولا الى اجل مجهول

مكره في نفسه بعض ما قبله ثم انقل يتكلم على مساهيل
ممنوعة فقال **ولا يجوز في البيوع التدليس** وهو ان
يعلم ان سلعة عيبا فيكتمه عن المشتري **ولا يجوز**
الغش وهو ان يخلط الشيء بمثل جنسه كخلط السيليا بالما
ولا يجوز الخلط به بكسل الخا المجهة وتحقيق اللذم وهي
الخدعة بالكذب في الثمن او يوفقه عليها اكثر مما
اشترى اربابه ولا يصح بذلك **ولا يجوز الخدعة** وهي
ان يخذع في الكلام حتى ان يوقعه مثل ان يقول تعالى
اشترى بي ميا وانا ارخص في الثمن لت وقوله **ولا يجوز كتمان**
المعيوب وهي معنى قوله **ولا يجوز في البيع التدليس**
يجوز خلطه **ولا يجوز** بالهمز **يجوز** خلطه خلطه ونية جيدة
ولا يجوز ان يكتف من امر سلعته ما ي شي اذا ذكره
كرهه المبتاع كقول الميت او الجريم او كان ذكره اي
الشيء **يجوز** اي يقتصر له اي للمبتاع في الثمن والتوب
الجدد اذا كان جسا او منسولا والاصل في تحريم
الغش ما فهم من قوله صلى الله عليه وسلم من غشافليس
مساك لا اعلم خلافا في تحريم الغش والخدعة وما ذكر
معها لان هذه امور ممنوعة في الشرع لانها قرب من الكسر
والحيل على الناس والتوصل الي اخذ اموالهم بغير حق
ومن

ومن ابتاع عبدا او غيره **فيجد فيه عيبا** يمكن
التدليس به ينقص من الثمن كثيرا **قله** اي للمبتاع
الخيار بين ان يحسبه **ولا شيء له** في مقابلة العيب
الذي وجد فيه **او يرد** **وياخذ منه** الا ان يصرح
بالرقعي او يسكت من غير عذر فلا خيار له وقيدنا
بيمكن التدليس به احترازا عما لا يمكن التدليس به
اما الظهور كالصور واما الخفاء كالخشبة يستمرها
فيجد بها معقونة او جوزا كثير فيجد فام غافله
لا كلام للمشتري ويقولنا ينقص الخ احترازا عما اذا
كان يسيرا لا ينقص من الثمن شيئا فانه لا قيام له به
او كان يسيرا ينقص من الثمن يسيرا فانه لا خيار له
ان كان ذلك في الرباع والمقار وله الرجوع بقيمة
العيب خاصة واختلف في المروفي فقبل لا خيار له
ويرجع بقيمة العيب وقيل له الخيار وياخذ منه
ثم استثنى من ثبوت الخيار للمبتاع اذا وجد بالمبيع
عيبا في حبه او رده فقال **الا ان يده خلطه** اي المبيع
مفسد اي المبتاع **عيب مفسد** اي منقص من الثمن
كثيرا **قله** اي للمبتاع **ان يرجع على البائع بقيمة العيب**
التقديم من الثمن اي الذي اخذه او يردده اي المبيع

ويرد منه اي البائع ما يقتضيه **البيع الحاد** عنده
 طهره وان قال البائع انا قبله بالبيع الحاد وهي
 رواية مالك وابن القاسم ومد ابن المدونه لا يقال
 المستوي مطلقا واذا قيل البائع بعد ان اطلع المشتري
 على عيبه وقبل ان يقبضه البائع فهو في ضمان
 البائع ان رخصه بالقبض وان لم يقبضه او تباعد
 حاكم وان لم يحكم بالرد وان رد المتاع **عبد اسب عيب**
والحال انه قد استغله غلة غير متولده كالخدمة
فله غلته الى حين الفسخ ولا يلزمه شيء لذلك
 لقوله عليه الصلاة والسلام الخراج بالفتيان فاذا
 فسخ فالغلة حبيد للبائع كالغلة المتولدة كالولد
 ولما فرغ من الكلام على خيار النقصه انقل بحكم
 على خيار الردوي فقال **والبيع على خيار** من البائع
 او المتاع او منهما او من اجنبي وهو بيع وقاية اولاد
 على امضاء يتوقع **جائز** لقوله تعالى واحل الله البيع وحرم
 الربا وقوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان بالخيار
 ما لم يتفرقا رده ماله في الموطا وهو محمول عند علي
 الثوري بالقول لا با مجلس والمالك في زمن الخيار للبائع
 ويشترط في جواز بيع الخيار شرط وهو **ان يرد له**

نسخة من كتاب
 في خيار البيع
 من كتب
 مكتبة
 دار
 الكتب
 في
 القاهرة
 سنة
 ١٣٠٠

فان

فان اشترط الخيار ولم يضر باحدا فالبيع صحيح ويغني
 للسلعة اجل الخيار في مثلها ويشترط في الاجل ان
 يكون قريبا ونهائية **اي ما يقرب فيه تلك السلعة**
المسماة او **ما تكون فيه المشورة** نعم الميم ويكون
 الثاني وفتح الواو وفتح الشين واسكان الواو وكان
 بعض ان يقدم المشورة لانها اصل والاخبار فخرج
 وقاعدة ذلك اذا اختلفا فقال المشتري ادفع الى
 السلعة لا خير بها وقال البائع لا او فمها لك وانما وقع
 البيع لاجل المشورة فالقول قول البائع لانه ادعى الاصل
 والمشورة تكون في قلة الثمن او كثرت وفي الاقدام
 على الشراء وعلى البيع والاخبار يكون في حال السلعة
 وهو مختلف باختلاف السلعة فالخيار في الثوب اليوم
 واليومان وشبه ذلك وفي الدابة تركب اليوم واليومان
 والثلاثة وفي الرقيق خمسة ايام وجمعة لا خيار بماله
 وحاله وفي الدار الشهر وخمسة روي والشهران وما
 ذكره في جواز البيع على المشورة اي مشورة شخص من
 المثل لكن بشرط حضوره او قرب ميمه اما اذا اشترط
 مشورة شخص بعيد عن موقعه فان البيع يبطل اذا
 كان امدا خيار من ايد اعلى المحدث بالسابق او محمول لا

كان او غير صحيح

كقوله في قدوم مريد ولا امد له عندهم ولا امانه ولا
بحر القدر في بيع الخيار ولا في البيع على عهد الثلاث
 وهو بيع الرقيق على ان يكون الغنم على البايع وفيما
 يظهر فيه من العيوب مدة ثلاثة ايام بعد العقد
 وانقضاؤه من اول الشهر من المستقبل **ولا يجوز** بيع
 القدر في بيع الامنة **الموافقة** وهي ان توافق الجارية
 العلية والبياع او البايع بوطيها على يد امين رجل
 او امرأة حتى يتبين هل رجعها شقولا ام لا ولا يحل
 على يد امين لا اهل له ان لا يزوج له ويكره ان يحل
 على يد امين لا اهل له ان لا يزوج له ويكره ان يحل
 البايع وانما يمنع القدر في هذه المسئلة الثلاثة
 اذا كان **شرط القدر** لانه تامة يعين بها وتامة يكون
 سلفا فان وقع فسخ المشرط البيع مضمونه انه اذا
 وقع بشرط جائز وهو كذلك بعد التهمة في ذات
والنفقة والكسوة في ذلك اي في بيع الخيار وعلى
 عمدة الثلاث وعلى الموافقة **والصحة على بايع**
 ما ذكره في النفقة في الثلاثة لا كلام فيه وما ذكره في
 الصمان فهو كذلك في العمدة والموافقة وما في الخيار
 فليس على اطلاقه بل فيه تفصيل ذكره في المختار وهو

ان كان

ان كان البيع مما لا يقاب عليه ففهما منه من البايع
 وان كان مما يقاب عليه وقبضه المشتري ففهما منه
 منه الا ان تقوم بينة على هلاكه فيعبري ولا تقدم
 له ذكر المواصفة بين انما لا تكون في كل الاما بقوله
وانما يتوافق وجوبا **للاستيفان** جازي بان الجارية
 التي تكون **للغير** **الشرطي** ان غلب وان لم يعثر في البايع
 بوطيها او الغالب فيمن هي كذلك ان توافق وتزل
 الغالب منزلة المحقق احتياطاً للزوج **والجارية**
التي اقر البايع بوطيها وان كانت **مختصة** اي سودا
 خصة ان تكون حلت فتزد **ولا يجوز البعارة في حبل**
 اذا كانت الامنة عليها ولم يطاوها البايع فلو تبرا
 من حملها فصح البيع ويحل الشرط على من **لا يكون**
الحمل حلالا **فان** في يجوز حينئذ استراط البراءة من حملها
 مطلقا سواء كان الحمل ظاهرا او لا اذا لم يكن من السيد
 وكان دون ستة اشهر ما اذا كان بعد ستة اشهر من
 من بطنه لا يجوز بيعها والفرق بين العلياء وغيرها
 كقوة الغريم فيها وقلته في الوخش والعلية يحل
 من عتقها كغيرها اذا ظهر بها بخلاف الوخش **والبراءة**
في الرقيق جازية ظاهرة ان غير الرقيق لا يجوز فيه البراءة

وقد نال العلياء احتلا من الوخش فانه يجوز
 اشتراط البراءة من حملها ص

وهو المثل والجواز متيد بشيئين احدهما اشار اليه
بقوله **ما يبيع البائع** اما اذا علم ان به عيبا وتبرا
منه فلا يبيعه ويجب عليه ان يبيعه بالمشترى
ولا يجل في البيان والاخر ذكره في المختصر وهو ان نظر لها
اقامته عنده احترامها اما اذا اشترى عبد
مثلا فباعه بقرى ما اشتراه بشرط البراءة فانه
لا ينتفع بذلك على المثل **ولا يبيع** يعني لا يجوز ان
يفرق بين الام من التسب فقط **وبين ولد ما يق**
البيع ونحوه كسبة الثواب سواء كانا مسلمين او كافرين
او احدهما كان البائع والمشتري مسلمين او كافرين
او احدهما الموم في له صلي الله عليه وسلم من فرق
بين والده وولد بهما فرق الله بينه وبين اجله يوم
القيامة رواه الترمذي وحسنه وظهر كلامه ان
الفرقة متممة ولو لم يثبت الام بذلك وهو كذلك
في كتاب محمد عن مالك وختم ابن يونس وهو
متني على ان الحق المولد في الحضارة والمثل ان الحق
للأم فان ثبت بالفرقة فبيع البيع وتفيد نايلا م قوله
بالسب احترام من الام من الرفاء فان الفرقة بينهما
جائزة وبفقط احترام من غيرهما كالب فان الفرقة كانهما
المقارنة

وهو المثل والجواز متيد بشيئين احدهما اشار اليه بقوله ما يبيع البائع اما اذا علم ان به عيبا وتبرا منه فلا يبيعه ويجب عليه ان يبيعه بالمشترى ولا يجل في البيان والاخر ذكره في المختصر وهو ان نظر لها اقامته عنده احترامها اما اذا اشترى عبد مثلا فباعه بقرى ما اشتراه بشرط البراءة فانه لا ينتفع بذلك على المثل ولا يبيع يعني لا يجوز ان يفرق بين الام من التسب فقط وبين ولد ما يق البيع ونحوه كسبة الثواب سواء كانا مسلمين او كافرين او احدهما كان البائع والمشتري مسلمين او كافرين او احدهما الموم في له صلي الله عليه وسلم من فرق بين والده وولد بهما فرق الله بينه وبين اجله يوم القيامة رواه الترمذي وحسنه وظهر كلامه ان الفرقة متممة ولو لم يثبت الام بذلك وهو كذلك في كتاب محمد عن مالك وختم ابن يونس وهو متني على ان الحق المولد في الحضارة والمثل ان الحق للام فان ثبت بالفرقة فبيع البيع وتفيد نايلا م قوله بالسب احترام من الام من الرفاء فان الفرقة بينهما جائزة وبفقط احترام من غيرهما كالب فان الفرقة كانهما المقارنة

بيهما

بينهما جائزة وظهر كلامه جواز الفرقة بين الحيوان
البهائم وهو قول المذهب وعن ابن القاسم المنع
وهو قول الحديث والمنع من الفرقة متباينة
وهي **حتى يفرق** بفتح الياء وسكون المثلثة وكسر
العين الحقة بمعنى حتى تسقط اسنانه قاله
وفي ضبط غريب ابن الخاجب **يخرق** بضم الياء وسكون
الثاء اي تسقط اسنانه الواقع او يخرق الياء وتشد يد
التا المشاة والمثلثة اي لم تثبت اسنانه بعد سقوط
الرواقع اه فاذا اتم جازت الفرقة حينئذ
لا يستفاد به عن امه في اكله وشربه وسامه وقبالة
ثم انقل بكلمة علي البيوع الفاسدة اذ وقت قال
كل بيع فاسد كالتبيع في وقت الجمعة **فهي**
من البيع عبد الوهاب لانه على ملكه ينتقل
الى ملك المشتري **فان قبضه** اي يبيع بيها فسد
البتاع **فهي** **من البتاع** على المشتري قال عبد
الوهاب لانه لم يقبضه على جهة امانته وانما
قبضه على جهة التملك **قلت** جعله البائع
الفاسد فيما تقدم غير ناقل وفي هذا جعله ناقل
وهذا اضطراب في التعليل فامل وظهر كلام الشيخ انه

قوله وعن ابن القاسم المنع
قوله بالمشترى

قوله قال القاسم في
قوله عبد الوهاب

ولافله

او كثر من اربعين من اليهود و لما تقدم له مع السلي
في بعض الصور خشي نوره ثم طرد ذلك ثم قال بقوله
و السلي يعني القرص و هو قد وقع اليه علي وجه
القرص له ثنائي لينتفع به اخذته ثم نوره مثله و عليه
جابر مندوب اليه في كل شيء من سائر المملكات التي

يجوز بيعها الا في الجوارحي قاله لا يجوز لانه لا يورث
في اعيان الفروج الا ان يكون العرض لامرأة او لغيرها
محرمة او كانت في سائر من لا يوطأ فانه يجوز بغيرها
نقد به التحبيذه غيره المدونه ووقع في بعض النسخ
من المصدق او الوهب فذلك جائز وان كان بالدين
ليبيع مع واحد مما ذكر في النظم وهو قوله
فعود مقعناها مع البيع ستة ويجوزها
فعل وصرفا والمسا فان شركة تحتاج
بعضها لا يجوز جمع واحد منها مع غيرها

[illegible]

عقب قوله **لا في الجوارح** وكذلك **تربا العفة** **ل**
 اي لا يجوز فرضه وهو ساقط في رواية **لا يجوز**
الوضيعة من الدين على الجحيلة على المشهور
 بهذه المسئلة عند الفقهاء وضع وتجهيل ومورسها
 ان يكون الشخص على اخر دين الى اجل فيسقط بعضه
 وياخذ بعضه مثل ان يكون له عليه مائة درهم الى
 شهر فيقول له رب الدين تجل لي حسيب والافض عليه
 حسيب وانما استع هذا لان من اجل تساقط وجوبه
 عند سلفا وكان الدافع اسلم رب الدين حسيب
 لياخذ من ذمته او اجل الاجل مائة ففيه سلق
 بزيادة فان وقع ذلك مرد اليه ما اخذ منه فادخل
 الاجل اخذ منه جميع ما كان له اول وهو المائة وكذلك
لا يجوز التاخيرية اي بالدين على الزيادة فيه
 كما كانت الجاهلية تفعل لان فيه سلفا بزيادة وتسمى
 بهذه المسئلة اخرى واكثر من بيع الدال على جواب
 الامر مثل ان يكون له على شخص خمسة وثمانين الى
 اجل فادخل الاجل قال من عليه الدين اخرى وانما
 اعطيتكم على ذلك **لا يجوز تجهيل غيري على**
الزيادة فيه اذا كان من بيع لانه من با يخط الضمان

لا يجوز

واكثر من

واكثر من مثله ان يكون له على رجل مائة ثوب موصوفة
 فتقول له خذ ثيابك فتقول انت انما عندك لا
 حاجة لي بها الا ان فيقول الذي هي عليه خذها واكثر من
 عليها خمسة مثقال لان تلك الخمسة في مقابلة استقاط
 الضمان عنه وذلك لا يجوز لانه من با ان المال بالمال
ولا بأس بتجهيل ذلك العرفي بشرطين احدهما **اذا كان**
العرفي من قرض والاخر اذا كانت الزيادة في الصفة
 مثل ان يكون الساب ذمته فيقول اعطيتك اجود منها
 ان تجلسها وطم كلامه انها اذا كانت الزيادة في الدين
 لا يجوز وكما انهم الكلام على تجهيل الدين وتأخيره
 بزيادة وتجهيل العرفي في البيع بزيادة وتجهيله في العرفي
 بزيادة في الصفة انقل بحكم على الزيادة في العرفي
 عند الاجل من غير تأخير فقال **ومن رد في العرفي**
القافي وكسر ما اكثر عدد في مجلس القضاء بالمد الزنا في
 مجلس القضاء هو حلول الاجل وقال غيره هو الوقت
 الذي يقضيه فيه سواء كان قبل دخول الاجل او بعده
فقد اختلف في جواز ذلك بشرط ثلاثة على سبيل
 البدل احدهما ان لا يكون فيه شرط مثل ان يقول لا
 اسلف الا ان توفدي علي ما اسلفك وتاثيرها ان لا

الله عليه وسلم ثم عن شمس السمك في الحاشية اي للفرير
 والفرير فيه من وجهين عدم التسليم وكونه يقال كغير
 وكذا لا يجوز **بيع الجوز في بطن امه** او مية او غيرها
 للفرير لانه لا يدري هل هو حي او ميت فافضل ان كان
 ذكرا وانثى فتوله **ولا يبيع ما في بطنه سائر الجوز**
 لا يجوز ذكره **وكذا لا يجوز بيع نتاج بكمس النون** ما
نتج النافه بضم النون الاولى من النمل وفيه النافه
 على ما لم يسم فاعلم لما صح انه صلى الله عليه وسلم
 لم يبيع عن بيع حبل الحكة فسد ابن وريث يحتاج ما
 نتج النافه ولا يبيع ما في بطنه من شدة الفرير
 لانه حين ما يلد حين تهذه النافه **وكذا لا يجوز**
بيع ما في بطنه الا بطل ما صح انه صلى الله عليه وسلم
 لم يبيع عن ثوب ابا جراح ان كان القوم مضطربا جرحا
 او زمان جاز وروى ابن حبيب كراهته للمشي عليه
 وان اخذ الاخر منه ليس من مكافاة الا خلاق فان
 فعل لم يفسح ولم يرد **وكذا لا يجوز بيع الابق في حال**
 اباقت للفرير المشي عليه وما ان كان حاضرا او يقر له
 غايه اباقت جاز **وكذا لا يجوز بيع البعير الشار** لعدم
 القدرة عليه ونهى عن بيع الكلاب اشار به لما

انك
 في

في سلم

قوله ومنه من نفق الموحدة وكس المعية ونشأ
 قبل عيسى فاعل يستدرك في قوله كس المعية ونشأ
 النبي ما فاده المراه على من جازها من كس المعية ونشأ
 النبي ما فاده المراه على من جازها من كس المعية ونشأ
 علي كسها نشأ

في سلم انه صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن ثوب الكلاب
 ومنه من نفق الموحدة وكس المعية ونشأ
 في الحاشية اي من الكلاب بالكراسة والفسد
 ومنه على قولين مشهورين **واما من فكه** اي المادون
 في الحاشية **فكحه** واما غير المادون في الحاشية
 فكذلك فيه **ك** لا خلاف في اعلمه في جوار ثوب الكلاب
 غير المادون في الحاشية بالماضي في الحاشية
 الصحيحة من الاصل من بطنها **وكذا لا يجوز بيع النجم**
بالحيوان لانه عليه الصلاة والسلام لم يبيع ذلك
 لانه يبيع معلوم مجهول وهو معي المراهبة والنهي
 المذكور عند ما لم ينفص من النجم مع نفعه من
 الحيوان واليه اشار بقوله **من خسر مثل ان يبيع**
نجم يبيع مثله وقد في المختصر المبع ما اذا لم يبيع
 النجم فان بيع جاز **وكذا لا يجوز بيعه بغير حبل** كبيع
 النجم بالظن وقد في ذلك بان يكون ذلك نقدا
 اما ان كان في اجل فله جواز **وكذا لا يجوز بيعه**
 وفي نسخة **بيعتين** وهي موله بتقدير ولا يبيعتين
 سلمة واحدة **بمشتين في بيعة** لما صح من نهيه عليه
 الصلاة والسلام عن ذلك **وصور** وذلك صورته

احدهما ان يبيع سلعة واحدة بثمنين مختلفين
 واليه اشار بقوله ان يشتري سلعة ما بخسنة
 نقدا او عشرة الى اجل قد لا يمتد باحد الثمنين
 ولو عكس جائز لان كل عاقل لا يختار الا اقل في
 المقدم والا فبعد في الاجل ولا يخفى ان يبيع
 احدى سلعتين بمثلثين يمين واحد كمن
 وشاة على الزوم بدنانير فشرط المنع في الصورة
 مع ان يكون البيع على الزوم للمساوية او لا
 حدهما للزوم او لا يدري بالبيع بما يباع ولا المستري
 بما يشتري فان لم يكن على الزوم جاز وكذا لا يجوز
 بيع الثمر بمشاة فوقيه رسم ساكنة اسم للباس
 بالثمن بضم الهمزة متفاضلا ولا مثلا بمثل ما وقع
 انه قلنا انه عليه وسلم سئل عن بيع الثمر بالثمن
 فقال صلى الله عليه وسلم ان يفسد او احرق فقلنا
 نعم قال فلا ادن ما لك اي فلا يباع اذا وعى الب
 حنينة ففسده فلا باس اذن وكذا لا يجوز بيع الثمر
 بالثمن لا متفاضلا ولا مثلا بمثل لان الثمن لا يباع
 فيه لان الثمن اذا بيع قد يكون اكثر من الباس
 او اقل منه او مثله فهذا غير جائز بالثمن لا بالحق

المفاضل

المتفاضل فيه والمفاضل فيه لا يجوز لانه جنس واحد
 وكذا لا يجوز ان يربط بغيره اي يبيع بياض من جنس
 ثم اقتصر على هذا ولم يذكر قوله من سائر الثمنين والثمن
 لكان اولى ليدخل فيه الجواب واحتمل فيه من الثمن
 يبيع بربط بياض من غير جنسه فانه جائز والمفاضل
 بين الاجناس جائز والمتم جواز بيع الربط بالربط
 والتمر بالتمر ولو كان حديد بالقديم ومنع عند
 الملك احدث بالقديم واستأخسه الثمن وهو
 اي يبيع الربط بالياض من جنسه مما اي من بعض
 الذي يري عنه من المزانية اي الذي هو المزانية
 او المزانية يبيع معلوم مجهول او مجهول مجهول من
 جنسه فالربط معلوم والياض مجهول لانه لا يدري
 مقدار ما فيه من الربط والمزانية عندنا ان يخطو بال
 الربوي وان وقعت مضمة في الحديث بالربوي لان
 ثم نحو ما ان يدخل بخرها غير الربوي كالنهي عن الغرر
 ولا يباع حذو مثل الجيم بمثل من صنعه ربوي
 مطلقا اي سواء كان متين المصنوع ولا كصورة قبح لا يبيع
 قديم بها اي كيه بايوس او وسقين من المزرانية
 وكذا لا يباع حذو اي حذو اي من صنعه كذلك كصغر

في العلم كعلمها بصيرة في العلم كعلمها بالعلمانية البصر
 واختار بصفته ما اذا اختلفت الحسنات فانه يجوز
 بيع مجهول معلوم ومجهول مجهول سواء بين الفضل
 او بين يمين على اي حاله كانت الحسنات وقد نأى
 الربوي الى اختيارهما اذا كان الطعام الواحد غير
 ربوي ولا عليه الاستثنائي قوله **الا ان يمين الفضل**
يسمى اي بين الخذف بالتكليف والخذف بالخذف ان
 فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاد في الجنس
 الواحد منه ولا بأس ببيع الشيء الغائب عند ما لم
 وجب اصابه بشرط ستة احدها ان يقع على الصفة كما
 في قوله كلامه انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية
 لا يجوز وان كان على الخيار عند روية على المروءة
 وهو نفي ما في كتاب الفروع من المدونة وظرف ما في السلم
 الثالث منها جوازها وانكره ابن القصار والظاهر ان
 وعبد الوهاب يجهله حين العقد اه تأييدها ان
 على الباب لان الباب لا يوثق بوصفه او يقصد الزيادة
 في الصفة لتفق سلفه تأييدها ان يكون المشتري
 ممن يبيع ما وصف له رابعها ان لا يكون البيع بعينه
 جدا خامسها ان لا يكون قريبا يمكن رويته بعينه

في العلم كعلمها بصيرة في العلم كعلمها بالعلمانية البصر
 واختار بصفته ما اذا اختلفت الحسنات فانه يجوز
 بيع مجهول معلوم ومجهول مجهول سواء بين الفضل
 او بين يمين على اي حاله كانت الحسنات وقد نأى
 الربوي الى اختيارهما اذا كان الطعام الواحد غير
 ربوي ولا عليه الاستثنائي قوله **الا ان يمين الفضل**
يسمى اي بين الخذف بالتكليف والخذف بالخذف ان
 فانه يجوز البيع ان كان مما يجوز التفاد في الجنس
 الواحد منه ولا بأس ببيع الشيء الغائب عند ما لم
 وجب اصابه بشرط ستة احدها ان يقع على الصفة كما
 في قوله كلامه انه لو بيع دون صفة ولا تقدم روية
 لا يجوز وان كان على الخيار عند روية على المروءة
 وهو نفي ما في كتاب الفروع من المدونة وظرف ما في السلم
 الثالث منها جوازها وانكره ابن القصار والظاهر ان
 وعبد الوهاب يجهله حين العقد اه تأييدها ان
 على الباب لان الباب لا يوثق بوصفه او يقصد الزيادة
 في الصفة لتفق سلفه تأييدها ان يكون المشتري
 ممن يبيع ما وصف له رابعها ان لا يكون البيع بعينه
 جدا خامسها ان لا يكون قريبا يمكن رويته بعينه

سادسها

سادسها المشار اليه بقوله **ولا ينفذ فيه شرط** لانه
 يودي الى ان يكون تارة بيعا ان اختار المشتري
 ان مضى وتارة سلفا ان اختار الرد فهو كلامه ان
 العقد يفسد بشرط جازم وهو كذا على المشتري ان
 من منه الشرط ان العقد مستلزم فقال **الا ان يقر**
مكانه اي مكان البيع الغائب سواء كان حيوانا او موقفا
 او عقارا كالיום واليومين **او يكون** البيع الغائب
 بعينه بعد ان يفسد حقه وهو مما يبر من تغيره
 غالبا من دأب امره **او يفسد** فيجوز العقد فيه
 ان فيما ذكر من المرفوع بشرط واختار من يومين تغير
 مما يفسد اليه الغير كالحوان فانه لا يجوز ان يفسد
 العقد فيه مع البعد وقد تأييدها البعد يكونه غير متحقق
 اختار من المتأخر كخسان من اقر ببيعة ثابته
 لا يجوز البيع اصلا **والمرادة** وهي تعلق فمات
 البيع بالبيع بعد العقد مما يعيبه في مدة خاصة
جائزة يقتضي فيها في الرقبة خاصة ووثق الحيوان لانه
 له قدره على كتمان ما به من العيوب ووثق غيره
 لانه قد يكتفي به كراهية في المشتري او البائع بخلاف
 غيره ولا يقتضي فيها **الا ان الشرط** او كانت جارية

بالبلد او جل السلطان الناس عليها فان لم يكن شيء
من ذلك فلا يقضي بها ويرى على قاضي مصر في
في الزمان كبري في القضاة وكبري في الزمان مصري في
القضاة في الاوتى **عمره الثلاث** اى ثلاثة ايام
بلياليها من استقبال اول النهار فان اشترى ثيابا
المن ذلك اليوم واستقبل ثلاثة ايام بلياليها من
او كان البيع ثيابا ان كان بخيار فمن يوم امهاليب
وهذا **القضاة في باب من البايع من كل شيء** ما رواه ابو
داود ومن قوله صاى اليه عليه وسلم **عمره** الرقيق
ثلاثة ايام فان وجد في ثلاثة ايام رده يبرئ
وان وجد بعد الثلاث فلو البيه انه اشتراه
وبه هذا الدا وكذلك الكسوة والنفقة عليه وعلمه
له والثانية **عمره السنة** وهي جائز في مهورها
عند امه المدينة يستقبل بها من اول النهار بعد
عمره الثلاث والقضاة في باب على البايع من ثلاثة
اشياء **الحبوب** الذي يكون محسبان لا يكون من
ضريبة وخومها عند ابن القاسم خلاف لابن وهب
واجدام **والبرص** وانما اخصت هذه المدة بهذه
الادوية الثلاثة لان اسبابها تقدم ويظهر ما يظهرها

في فصل

في فصل من فصول السنة وون فصل حسب ما اجر الله
تعالى من تقالي العادة فيه باختصاص ما تقرر في
السبب بذلك الفصل فانظر بذلك الفصول الاربعة
وهي السنة كلها حتى يامن من هذه العيوب ومن
التدليس اه **تبيينها** **الاول** في حكم ابن
الحاجب في بداخل المهديين قولين مشهورين هما عدم
التد اخل فمعهده السنة بعد الثلاث كما اشترى
اليه في التقرر لان تلقى المبيع في الثلاث من البايع
وفي السنة من المشتري الثاني اذا وقع العقد على
المهدة بشرط او عادة فلم يشترى اسقاطها عن
البايع لان المهدة حق مالي فلو تركت القيام به فلو
اسقط حقه بعد يوم او يومين ثم اطلع على عيب
قديم فله ان يتماست بذلك او يردده ولا يكون باستقائه
لحقه في باقي المدة مسقطا لما معنى منها الثالث هو
النقد في عمره الثلاث بغير شرط ويمتنع بشرط كما
تقدم ويجوز في عمره السنة مطلقا لانها في عيوب
بيرة الغالب السكينة منها فيؤمن من الوقوع في عيوبها
تامة بغيره وتارة سلفا كما تقدم في استقل الحكم على
السلم فقال **ولا بأس بالسلم** ويقال له السلم ايضا

واستعمله بانفسه من اجل ان السوء في الطرفين وهو
 نوع من البسوق لكنه جعل لثبته على ما ينبغي فيه ثبوت
 المأمون في حقيقته تقديم الحق وتاخير المأمون في احوال
 جوارحه الكتاب والسنة والاجماع وجوارحه شروط في السوء
 المال وشروط في السلم فيه وشروط في اجله قال في
 في راس المال خمسة ان يكون معلوما معينا عاجلا
 تملكه محلا مغايرا للسلم فيه والى في السلم فيه
 ستة ان يكون موقفا وان يكون موجودا عند الاجل
 غالبا وان يكون مما ينقل ويحل تملكه مضمونا في الذمة
 معلوم الجنس والعدد والصفة مما تضمنه الصفة
 والى في الاجل شيان ان يكون معلوما وان يكون
 مما يقتضي في نفسه ان سواق ولم يسوق في البيع هذه
 الشروط كلها وانما ذكر بعضها غير مبررة فاشترى في
 ثلثة من شروط ما سلم فيه وهي ان يكون مما ينقل
 ويحل تملكه مضمونا في الذمة بقوله **في المروءة**
والرفيق والحيوان والطعام والادوية فحمى
 ما سلم فيه ولم يذكر السلم في الدنانير والدرهم
 ونقص عبد الوهاب في المعونة على جوارح السلم
 فيها لان كل ما جاز ان يكون في الذمة متاجرا ان يكون
 مضمونا

مضمونا قلنا اما المعروف في جمع عرفي والسلوك
 ما سوا الدنانير والدرهم واما الرفيق فمعلوم واما
 الطعام فالمدونة عند اهل الحجاز والادوية ما
 يوقد كالحطب والاشجار الى ثلثة منها وهي ان يكون
 معلوم الجنس والعدد والصفة بقوله **الصفة**
معلومة في لان الصفة عنده معرفة الجنس
 والعدد والصفة واشترى في الشرط الثاني منها
 والى الشرط الاول من شرط الاجل بقوله **واجل**
معلوم احسن من الاجل من الحال فانه لا يصح السلم
 الحال على المعروف من المذهب وبالمعلوم من
 الجهول فانه لا يصح معه السلم ودليلهما قوله في
 الحديث الصحيح اسلفوا في كبل معلوم ووزن
 معلوم الى اجل معلوم وفي رواية من السلم فليس
 في كبل معلوم الحديث واشترى في احد شروط راس
 مال السلم بقوله **ويجوز راس مال** يعني جميعه
 لانه متى قبض البعض واخر البعض فقد لانه قد
 بدى وتبه بقوله **او يوفى** اي م/س مال السلم
الذي مثل يومين او ثلثة لانه لا يشترط قبضه
 في المجلس بل اذا عقد السلم على القدر واخر قبض

راس السلم يومين او ثلاثة حازه ولا يخرج به ذلك
 عن كونه محلا وبالغ على ذلك فقال **وان كان التاجر**
المذكور بشرط فمكلا منه انه ان تاخر اكثر من ثلاثة
 ايام لم يخرج بشرط او غيره وهو كذا في اشارة الى
 الشرط الثاني من شرط الاجل بقوله **واجل السلم** **الحق**
الذي انظر انه على بالقياس نفسه اختيار القول الى
 القاسم ان اقل مدة اجل السلم ان يكون خمسة
عشر يوما لان الاسواق تتغير في مثل هذه المدة
 غالبا فلفظ احب الوجوب **ع** ومذهب مالك ان
 اجل السلم ما يتغير في مثله الاسواق من غير
 تحديد والقول ان في المدة منه فمهم من جعل
 قول ابن القاسم تفسير ومهم من جعله على خلاف
 واختاره ابن عبد السلام وصوبه **ج** ومحل الخلاف
 اذا كان قبض راس السلم في بلد واحد
 اما اذا كان قبض كل واحد منهما ببلد فلا بشرط
 الاجل المذكور واليه اشار بقوله **او على ان يقبض**
 بالبلد المنقول الى السلم في بلد **اخر** غير البلد الذي
 قبض فيه راس السلم وتكون مسافة ثابت
 البلد في اجل السلم لان القالب في اختلاف الواقع

اختلاف

اختلاف في الاسعار وقوله **وان كانت مسافة يومين**
او ثلاثة ليس بشرط وكذا لو كان قبض يوم ولما ذكر
 ان اقل اجل السلم خمسة عشر يوما وان لم يكن حكم ما
 اذا وقع على اقل من ذلك فقال **ومن اسلم في يومين**
السلم فيه الى ثلاثة ايام على انه يقبض ببلد
اسلم فيه فقد اجاز في معنى اسماه غير واحد
 اي اكثر من واحد من العلم منهم مالك ومذهب
 فتحة **اخر** **ون** من العلم منهم ابن القاسم شبه
له قوله يقبضه بصفة المضارع وهي رواية
 وفي معنى الشيخ فقبضه بلفظ الماضي ويختلف
 المعنى لا اختلاف الروايتين فعلى المضارع يكون المعنى
 انهما دخلوا على ذلك وعلى الماضي يكون الا ان يسهما
 ولم يذكر الشيخ اصل ما دخل عليه ثم اشار الى شرط من
 شرطه **راس مال السلم** بقوله **ولا يجوز ان يكون**
راس مال اي مال السلم من جنس ما اسلم فيه هذا
 اذا كان السلم فيه اريد من راس مال السلم كقطار
 حديد في قطارين لانه سلفا جري ففعا والفقهاء
 كقولهم في ثوب من جنسها ان منه ففان جعل ما اذا
 كان راس مال السلم مثل السلم فيه صفة وقد را

قوله انه لا خلاف على ذلك اي في خلاف على
 ان القبض يبطل التكليف

فيجوز كما سيفعل عليه وقوله **ولا يسلم شيء في حبه**
 تكرار ذكره ليرتب عليه قوله **وفيما يقرب منه** اي
 من جنس السلم فيه في الخلقة والمنفعة كما جيز
 الا سلمية في الحال او رقيق الكشاف في رقيق الفطن
 لان منافعه متقاربة وما ذكره هو قول الشهاب
 واما ابن القاسم فاجاز ذلك لانه متفان عنده
 وعليه اقصر صاحب المختصر ثم استثنى من يسلم
 سلم الشيء في حبه فقال **لا ان يقربه قضاة**
وفي نسخة بيتا في مثله صفة ومقدار وجواز
 القرب في مثله صفة ومقدار بعيد عما اذا كانت
المنفعة المستلقة اما اذا كان المنفعة للمسلم فلا يجوز
ولا يجوز دين اي بعبه **بلدين** لما رواه الدارقطني
 والبيهقي انه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع
 الكافي ما الكافي قال اهل اللغة هو بالهمزة الياء
 وقال **حقيقته بيع** الدين بالدين مثله ان تقدم
 عمارة الذميين او اخدمهم على المعاوضة كل له
 دين على رجل والثالث دين على رجل ربيع فباع كل
 واحد من صاحبي الدين ما يملكه من الدين بالدين
 الذي للآخر وكذلك لو كان لرجل دين على رجل فباعه

من ثالث

من ثالث بدنه **وتأخير** اي مال اي مال السلم شرط
 اي محل السلم اي التي اجله او في ما بعد من القدة
 اي عنده عندة السلم بالكر من ثلاثة ايام من ذلته
 اي من الدين بالدين لان فيه يقرب كل من الذميين
 معنومه لو كان التأخير بغير شرط جائز وفيه تفصيل
 ذكرناه في الاصل **ولا يجوز قسح دين في دين وهو ان**
يكون لك شيء في ذمته فتسحقه في شيء آخر لا تسحقه
 مثل ان يكون لك عليه عشرة دنانير في سنة تسحقها
 في عشرة انوات مثلك فان كان التسحق الي الاجل نفسه
 او دونه فهو لاد الجواز وهو اظهر في النظر والمنع وهو
 اشهر ومثلا الخلف اهل النظم عن قسح الدين
 في الدين معلل او لا فيمن علل بالزيادة اجازة لا
 زيادة في هذه الصورة ومن راي انه غير معلل قال
 بالمنع وان كان التسحق الي ابعد من الاجل فلا يجوز
 اتفاقا لوجوه الربا المستحق على تحريمه وهو ربا
 الجاهلية اما ان يقتضي واما ان يربى لان الزيادة
 في الاجل تقتضي الزيادة في مقدار الدين وقوله
ولا يجوز بيع ما ليس عندك على ان يكون عليك
علا يحتمل ان يكون معناه ان السلم المعينة يستع

ببيعها قبل شرائها مثل ان يقول له اشترى مني سلعة
 فقلت لانه غير اذ لا يبيع من يبيعها فقلت ان لا يبيع
 تكون مثل الثمن او اقل فيكون ما بقي من اكل المال بالباطل
 وتكون باكثر من الثمن فيجوز الرافد ويجوز ان يكون
 انه اراد السلم الحال وهو ان يبيع شيئا في ذمته ليس عند
 عاين ان يفي للسوق فيشترى به ويدفعه للمشتري
 لانه غير لانه اما ان يحدده او لا واذا وحده فاما
 بالكثر مما يباعه فيؤدي من عنده ما يكمل به الثمن
 وذلك من السعة المنهي عنه واما ان يحدده باقل فاما
 ما فضل باطلا وهو لا يجوز **فقد كلف** **فقد كلف**
 بقوله هذا ما لم يكن لغالب وجوده عند السلم اليه
 فان كان الغالب وجوده فيجوز ان يسلم اليه على الخلل
 اجري له محرم التيق كالقصاب والخباز الدائم العمل
 اه وفي التوضيح المسح جواز السلم من الصانع الدائم
 العمل كل يوم بكذا وعلى المسح بشرط ان يكون موجودا
 عنده وان يشرع في الاخذ ولا يشترط قرب الاجل
 بل يجوز ان يكون موجودا كغيره ويجوز ان يكون
 حالاً وسواء قدم النقد في ذلك او اخره اهم ان يخل
 يتكلم على ما ييل ببيع الاجال وهي اثني عشر

مسئلة

في البيع بالاجال
 ان يبيع بالاجال
 ان يبيع بالاجال

مسئلة تسعة جارية وثلاثة ممنوعة كلها تؤخذ من
 كلامه بعضها بالمنطوق وبعضها بالمفهوم وقد اشار
 الى ستة منها متناوب بالمنطوق واربعة بالمفهوم بقوله
واذا بيعت سلعة بثلثين موجد فلا تشتريها باقل منه
فقد او الى اجل دون الاجل الاول مثال الاول ان يبيع
توباً بثلثين ودرهم الى شهر ثم يشتريه بخمسة فقد
 ومثال الثانية ان يبيع له سلعة بمائة الى شهر فيشترى
 بشراً بخمسين الى خمسة عشر يوماً وهاتان المثالان
 بالمنطوق وهما ممنوعتان لانهما دخلتا ثلاث عمل
 سلويز يادونه دفع فليكن لياخذ اكثر وتفاضل بين
 الدينين او الفضلين وتأخير بينهما ومفهوم قوله
 باقل انه لو اشترى بها باكثر او بالمثل فقد او الى اجل
 دون الاجل الاول جائز وهو كذلك اذ لا تهم في ذلك
 واشار الى ثلاثة واحدة بالمنطوق ممنوعة وثلاث
 بالمفهوم جارية بان بقوله **ولا ما كثر** اي وكذا اذا بيعت
 سلعة بثلثين موجد فلا تشتريها باكثر منه **اي البعد**
من اجله مثل ان يبيع رجل سلعة بمائة الى شهر فيشترى
 بشراً بمائة وخمسين الى شهرين لانها يدخله
 اربع عمل الدين بالدين والتفاضل بين الدينين

والففتين والتاخير بينهما وسلفا جرم منفعه لان
اشترى بدينار مائة باخذ بعد شهرين مائة وخمسين
ومنهم من ياكلونوا اشترى بها عمل الامن او باقيا جام اذ لا
يتمه ثم اشترى الي بقية السعة الجارية بقوله **واما اذا**
بعت سلعة بدينار موجل فاشترى بها بدينار موجل الي
الاجل نفسه فذلك الشراء اجل وبالكرا والثلث
المعروف من الكلام **كله جائز** لانه جائز لا عمله جيد
يبقى **وتكون معاوضة** فاذا البعت سلعة بمائة الي شهر
ثم اشترى بها بمائة الي اجل فهذا في دمه مائة وهو
كذلك فاذا اجل الاجل يقطع هذه المائة في المائة
واذا ابلها بمائة الي شهر ثم اشترى بها الي الشهر خمسين
فاذا اجل الاجل معاوضة فيجعل الخمسين في معاوضة
خمسين ويزيد له خمسين واذا ابلها بمائة الي شهر
ثم اشترى بها بمائة وخمسين الي ذلك الشهر فاذا اجل
الاجل معاوضة فيكون المائة معاوضة المائة ويزيد له
الاخر خمسين ثم انتقل يتكلم على حكم بيع الجراف
وبيان شروطه فقال **ولا باس بشر الجراف** ان
الجيم وهو ما جهل قدره او وزنه او عدده او كيله
واستعمل لا باس بها بمعنى الجواهر والاصل فيه قوله

واجل

واجل اليه البيع وحرم الربا وفي الصحيح كانت المعاوضة
بدينار مائة عليهم يتأبون التاجر جرافا وخوارزه
عشرة شروط احدها ان يكون غير مسكون واليه
اشترى بقوله **فيما يجرى** **ويقال** او يعيد **الدينار**
والدينار ما كان مستويا اي ما دامت مسكونة فانه
يتم شراؤها جرافا لانه من بيع الجراف والمعاوضة
وقطعه هو ان كان القاسل بها وزنا او عددا او هو
قول في المذهب والتم التفصيل وهو ان كان القاسل بها
بها وزنا او كان عددا او مستويا ومعلوم كلامه
انها اذا كانا غير مسكونين جاز بيعهما جرافا
وقدم حرج به بقوله **واما انما** يكسر التون يعني جرافا
الذهب والفضة فذلك اي بشر الجراف فيهما جائز
اذا لم يتعامل بهما اما اذا تعامل بهما فلا يجوز بيعهما
جرافا ثاني الشرط ان لا تكون احادة مفقودة كما هو
واللوم اخترازا لما لو قصدت احادته ولم يقبل مثله
واليه اشار بقوله **ولا يجوز بشر الرقيق والقياب جرافا**
وقيدنا بما لم يقبل منه اخترازا لما اذا قصدت احاده
وقيل ثمة كالرمان والبيض فانه يجوز بيعه جرافا ثانيا
ان يكون كثير بحيث لا يعلم قدره اخترازا من القليل

الذي يعلم قدره واليه انما يقوله **ولا** اي ولا يجوز
 شرا ما يمكن **عده** **وهو** **بلا مشقة** **خلاف** **الحال** **ان** **المتاع**
 ان يكون معلوم الجنس كقوله **اشترى** **خمر** **او** **شعر** **او** **حمار** **او** **ملا**
 قال **اشترى** **ماني** **صبي** **من** **طعام** **خامس** **ان** **لا**
 يشترطه مع تكيل تساو بينهما ان لا يكون حيا سابعها
 ان يكون مريضا بالعمى **ثا** **ان** **يكون** **المعاقدان**
اعناد **الحذر** **في** **ذلك** **ان** **سما** **ان** **يكون** **حاه** **له**
 بمقداره عاشرهما ان يكون في ارضي مسوية في
 صورة مسوية **ومن** **المتاع** **الذي** **لا** **قد** **ارت** **كل**
 او اكثرهما وفيها غير له **فمن** **المتاع** **الذي** **لا** **قد** **ارت** **كل**
 على ملكه لا يدخل في العقد على النخل **الان**
يشترط **المتاع** **لنفسه** **فد** **خل** **في** **العقد** **فيكون**
 له **فمن** **فمن** **كل** **انه** **النخل** **او** **كانت** **عن** **مؤبد**
 كانت **العمرة** **المشترى** **وهو** **يكون** **لكن** **لا** **يجاز** **الشرط**
 والاصل فيما ذكر قوله على السطحية **وسا** **ان** **المتاع** **كل**
 بعد **ان** **ارت** **فمن** **المتاع** **الان** **يشترط** **المتاع**
 ومن **المتاع** **عبد** **وله** **ماله** **في** **المتاع** **الان** **يشترط**
المتاع **وكذلك** **غير** **المتاع** **اي** **غير** **النخل** **من** **الاشجار**
 وفي **الخمار** **كالعنب** **والزيتون** **فيه** **التفصيل** **المذكور**

ثم

ثم **فمن** **المتاع** **يقوله** **والان** **في** **النخل** **التذكير** **بان**
 كمال على العمرة **فمن** **يكون** **في** **النخل** **والان** **في** **النخل**
 على **المتاع** **وجوز** **من** **المتاع** **عبد** **وله** **مال**
ثا **المتاع** **الان** **يشترط** **المتاع** **كله** **فقد** **م** **وله**
ثا **ومعنى** **يشترط** **المتاع** **اي** **يشترط** **للعبد** **لنفسه**
 فان **اشترط** **لنفسه** **اشترط** **ان** **كان** **المتاع** **وهو** **مال**
 وهما **او** **فمن** **اه** **وقال** **فمن** **قوله** **ان** **يشترط** **المتاع**
 سوا **اشترط** **للعبد** **ولنفسه** **المتاع** **مثل** **ان**
 يقول **له** **اشترى** **من** **هذا** **العبد** **ماله** **لانه** **يقوله**
 فله **حصة** **له** **في** **المتاع** **فمن** **ان** **يشترط** **ماله** **لانه**
 والدرهم والعروة **او** **سوا** **كان** **ماله** **عينا**
 او **عرضا** **او** **حيا** **ان** **قال** **اشترى** **من** **هذا** **العبد**
 وماله **فمن** **المتاع** **اي** **فيه** **الربا** **ان** **كان** **ماله** **عينا**
 لا يجوز **ان** **يشترط** **بغير** **من** **حبه** **ويعني** **يقوله**
 ان **ان** **يشترط** **المتاع** **كله** **فلو** **شرط** **بعضه** **قال** **ان**
 القاسم لا يجوز **لانه** **فمن** **المال** **ولله** **قصد** **ماله**
 يقول **لانه** **قوله** **قوله** **وله** **مال** **سوا** **كان**
 هذا **المال** **بيد** **العبد** **وعلى** **يد** **المتاع** **او** **كان** **دينا**
 على **السيد** **ولباس** **معي** **الجواز** **بشر** **بالمد** **والنفس**

سأفي العدل على البرناج كلمة فارسية بفتح الباء
 وكسر الهمزة المراد بها الصفة المكتبة بما في العدل وهو
 في اصلاح اهل زماننا الدقة بصفة **معلومة** فان
 وحده على الصفة التي في البرناج لزمه البيع ولا خيار
 له وان وحده على غير ما فهو بالخيار في لزوم البيع
 و**فخه ولا يجوز شراب** لا يشترط **ولا يوجب** ظاهر
 انه لو وصق جازر **والسهم** انما يجوز لانه لا يشترط
 في امر اجه **او** وكذا لا يجوز شراب **في ليل**
مظلم وقوله **لا يتامله** كذا وفي النون في اكثر
 النسخ على ان لا تافيه حجة محرمي النهي فتحرر وفي
 بعضها ما تشابهها وصحروا **الشبهة** تعاقد على المتأ
 والمبايع فهو الذي تأمله وحده قتل هو وهو
 مراد في قوله **ولا يبرق** فان ما فيه مفهوم كلامه لو
 كان في ليل مظلم جازر والذي في المدونة لا يجوز مطلقا
 مظلم وغير مظلم **وكذا الدابة** ذوات الخواف لا يجوز
 شرابها في ليل مظلم وكذلك برهية الانعام عند ابن
 القاسم **ولا يسوم احد على سوم اخيه** وهو الزيادة
 في الثمن لما في من قوله صلى الله عليه وسلم لا يسوم
 الرجل على سوم اخيه **السهم** قوله السهم خرج يخرج

الغالب

الغالب فلا يجوز للمسلم ان يسوم على سوم الذم
وذلك اي النهي عن السوم على سوم اخيه محله **ان**
ركنا بكسر الكاف وفتحها قيل هو بمعنى **وتقار** وهو
 ان يعيل البائع الى المتاع والنهي عن ذلك محمول
 على المحرم فلا يجوز لاحد ان يبيع على المتاع
عينه واختار اذا وقع بهل بفتح ام لا وسمع
 بنحو ان ابن القاسم يوجب فاعل ذلك **المتاع**
 ثم خرج بمفهوم الشرط فقال **الا في اول الساعة** وقيل
 الذي ان كان يسوم الرجل على سوم اخيه حين جازر
 لانه لو لم يبيع عن ذلك لدخل الضرر على البائع **الشبهة**
 في سلعهم **والبيع** عندنا **ينفقد بالكلام** وبطل
 ما يدل على الرقعي مثل الاشارة والمعاطاة **وان لم**
يفترق المتبايعان على الشرط قد تقدم في البيع
 اخبار ان الفترق في قوله صلى الله عليه وسلم المتبايعان
 ما جاز ما لم يفرقا محمول عند مالك على الفترق با
 الاقوال ومرسا انتهى الكلام على البيوع ثم شرع
 يحكم على ما سألنا وما وجد ان جازر ومن بيع منافع
 معلومة بمومن معلوم فقال **والاجارة** **عانه** كقوله
 تعالى فان ارفضتمكم فانور من اجورين وقوله صلى الله

عليه وسلم في الصحيحين ثلاثة / فاحصهم يوم القيامة
 رجل عطي ثمن غدير ورجل باع رجلا فاكل ثمنه
 ورجل استأجر اجرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره ورجل
 اركان وشوطا ما اركانها فثلاثة الاول العاقبات
 وشروطهم التمسير والتخليع بشرط لزوم والا سلام بشرط
 في الصحيحين والمسلم كما في عاقدى البع الثاني الاجرة
 وبه كل ما يصح ان يكون مما في التامع انما يكون
 اجرة فلا بد ان تكون ظاهرة مستغما بها بعد ورجل
 عطي ثمنه تسليم ما معلوم الثالث المنفعة وشرطها
 ان تكون مساحية احسن من الامن الفناء والان الطرب وان
 تكون داخل تحت النجوم فلا يجوز استجار ثمنه
 مساهما وان يكون غير مستغمة استغما عن فضا
 فلا يصح استجار الاستجار لا سيفا عما به لان ذلك
 مودى الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وان يكون مقدور
 على حياضها تسليمها فلا يجوز استجارها
 الرزاعة وما جها تمام وان تكون غير حرام فلا يجوز
 استجارها بغير لكس لمجد بنفسها وان تكون
 معلومة فلا بد من بيان جنس المنفعة ليسفولغري
 كما اذا اكترى دابة ليعمل عليها وليس كما انما يلحق

في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

عرف

عرف كغير الكاربه عندنا بمصر فادها جارية في كبرها
 واما شر ايها فثلاثة اشهر الى اثنين منها بقوله
 اذا ضربها **اجلا** وسما **النهر** اما الاول فظاهره
 انه لا بد منه في كل اجارة وليس كذلك فان من
 الاجارة ان لا يحتاج الى كثر ضرب اجل وهو ما
 يكون غايته المزاج منه والحياسة والنج وسرها
 ما يحتاج الى ضرب اجل وهو ما لا غايه له الا ضرب
 الاجل مثلا ان يوجر على رعاية ثمن باعها واما
 الثاني فظاهره كما قال **خ** انه اذا لم تقعه شحمة لم
 لم يجر وهو كذلك الا ان يكون عرف لا يخلو فيجوز
 وسمع ابن القاسم لا بأس باستعمال الخطاط الخلف
 الذي لا يكاد يخالف استعماله ووث شحمة اخر اذا
 فرغ امرضاه بشي يعطيه قال ابن رشد لان الناس
 استاجروه كما يعطون الحمام والحمام والماعز حرج
 في الدين وغلو فيه هذا الثالث ان يكون العمل يوجب
 اوله عرفي بدخل عليه المتاجران **تم** قد يكون
 الاجارة مكرره مثل ان يوجر نفسه على الصلاة
 ويحرمها او يوجر نفسه لذم لا يناله من ذل
 ذله وقد تكون حراما مثل ان يوجر نفسه لذم

قوله
 في الصحيحين
 في الصحيحين
 في الصحيحين

او حق

او خسر يمين او بيع ثوب وخوّه تأنيها اشار اليه
 بقوله **ولا شيء له** اي لا يحصل له الا بتمام العمل
 بخوف الخسر بهام وتعلمه فيما لا يحصل للمعامل
 فيه نفع **الا بتمام العمل** والا فثمنه حصل له وذلك
 ولو لم يتم العمل فينبغي ان يكون له مقدم ما
 انتفع به اياه مثال ذلك اذا طلب الايق في ناحية
 ولم يجد بها فانه وقع النفع للمعامل بذلك لانه
 حقق انه لم يكن في تلك الناحية ومعلوم كلام
 الشيخ والخسر انه اذا لم يتم العمل لا شيء له وهو
 كذلك لقوله تعالى **ومن جاء به حمل بعير فبؤس ما**
لم يأت به فلا شيء له ومن الشرط ان لا يتقدم شرط
 او قد لا يتم العمل فيكون تامه جملة وتارة سلفا
 ويحوز التقدم بغير شرط ولا محذور فيه **والاجير**
على ابيع شي معين اذا تم الاجل ولم يبيع وجب له
جميع الاجر وان باع في نقص الاجل فله بقسط
الاجار لان الاجارة اذا انقضت بمنافع كان كل
 جزء منها في مقابلة جزء من المنافع مثاله ان يسم
 علي ببيع ثوب بدرهم علي ان يعرفه اربعة ايام فان
 باعه في اليوم الاول كان له ربع درهم وكذلك علي



الذي يخرج الى ان يستكمل الاربعة ايام تقرينه الاربعة
 وان لم يبعه بعد تقرينه الاربعة فله اخذ الدرهم كاملا
 فان قيل قد تقدم انه لا يضرب في الجمل اجل وقال هنا
 او اتم الاجل فلهذا منافقة **اجيب** بانه لا منافقة
 لان ما قاله اوله في الجمل وما قاله هنا في الاجارة وهي
 لا يجوز الا يضرب الاجل فيما لا يفرق غاية الا يضرب
 الاجل قاله **ع** **والله** بالمد لا يخرج بعمل الكرا في الا
 يعقل والاجارة فيمن يعقل والله لا يبيع منافق معلومة
 بموضع معلوم او تلك منافق معلومة بموضع معلوم والله
فابيع فيما جمل منه يعني من الاجل المعلوم والاجارة
 المعلومه **وفيما يحرم** يعني من جهل الاجل وكونه
 واعترف في قوله كايبيع **الذي** بمسئله من اكراد ابيه
 يعبر بها على ان يقصرها الى اجل فان ابن القاسم قال
 فيها اذ انتقد الثمن لم يحزوا ولم ينفذ حاز ويوجد
 الغرق بين الاجارة والكر من قوله **ومن الله** **الذي**
يعبر **ما** **استل** ان يقول له اكر في هذه الدابة ويعبرها
 بالاشارة اليها لا سافر عليها **الى المد** **كذا** **استل**
تأنت الدابة **وعطت** **او استجفت** **النسج** **الذي**
يقن **وله** **جواب** **ما** **سار** **من** **الطريق** **بقية** **اخرى** **ولا**
 يلتفت

من قوله ومن الله الذي يعبر ما استل ان يقول له اكر في هذه الدابة ويعبرها بالاشارة اليها لا سافر عليها الى المد كذا استل تأنت الدابة وعطت او استجفت النسج الذي يقن وله جواب ما سار من الطريق بقية اخرى ولا يلتفت

يلتفت الى الكر الاول لانه قد يخصص وقد يعملي ومن
 قوله **وكذلك** **الاجير** **اجارة** **تأنت** **في** **عينه** **مده**
 معلومة على خدمته بيت او رعاية **عنهم** **يوت** **في**
 اثنا المدة حكمه حكم الدابة المبيعة تنفع الاجارة
 في باقي المدة وفيدنا ثابتة في عينه **احترام** **اما**
 لو كانت مضمونة في ذمته فلا تنفع الاجارة بموته
 بل يوجب على تمام المدة من تركته **وكذلك** **المداس**
تستند **كلها** **او** **جملها** **او** **ما** **فيه** **مضرة** **كبيرة** **او** **موت**
او **استجفت** **قبل** **تمام** **مده** **الكر** **ظاهر** **سواء** **كانت**
 المدة شاملة او مساناة فانها تنفع ويعطي
 حساب ما سكن وفيدنا بطلها او جملها **احترام** **اما**
 لو انهم منوها ما لا يضرب بالمتري ولا ينقص من
 كرهاها كالشراف فانها كالعدم ولا قيام للمكترى به
ولا **باس** **تعليم** **المعلم** **القرآن** **على** **الحداق** **بكتس**
 الحوافق الدال المهمة وهو ان يحدق المصطلح القرآن
 اي يحفظه واستعمل لاس منها كمدونة الدابة
 والتمني انه يجوز للمعلم القرآن ان يجاعل على تعليم
 الصبيان حتى يحدقوا وهذا هو المصطلح لما في قوله
 صلى الله عليه وسلم ان الحق ما اخذتم عليه اجرا

كتاب الله تعالى واجمع ارباب المدينة عليه فان قيل
كرو ما لك اخذ الاجرة على تعليم العلم فما الفرق ان
القرآن حق لا محالة فما اخذ الاجرة عليه خلاف
مسائل الفقه فانها منقولة بحجج فيها الخلاف
فكرو اخذ الاجرة عليها بذلك وكذلك يكره اخذ
الاجرة على تعليم الحق والاصول وخبرها وكذلك
لاباس بمشارطة اي بما علة الطبيب على المريض
حتى يبرأ ويرى على اقسام ذكرنا ما في الاصل منها
ما هو متفق على جوازها مثل ان يواجره على ان
يدويه مدة معلومة باجرة معلومة والادوية من
عند الطبيب ومنها ما هو مختلف فيه مثل ان يواجره
مدة معلومة والادوية من عند الطبيب ولا ينقص
بعضه لا ينقص الكرايموت الراكب او الساكن لان على
المستاجر ياقية وتكريم الورثة من هو مثله او دونه
وكذلك لا ينقص الكرايموت غم الرعاية وبيان
بمثلها قال بعض اصحابنا ظم الرسالة انه ياتي
بمثلها وان لم يشترط خلفها وهو قول بعض
وعند ابن القاسم انه لا يلزمه انه ياتي بمثلها حتى
بشرط وهو نص له في الاجارة واجعل من ادونة

ومن

ما اخرجته في الجواب

ومن اكثر كرايموتها مثل ان يقول له اكر لي دابة
لا تحمل لها اي عليها كذا الي موضع كذا **ثالث**
الدابة فليأت بعينها لان المنافع مستحقة في الزمة
ولست متعلقة بهذه العين وقوله **وان مات الراكب**
لم ينقص الكرايموت كرهه ليرتب عليه قوله **وليس له**
مكافاة يعني ان من اكثر دابة وفقد كرايموتها
ثم مات لم ينقص الكرايموت كرايموتها ومن يقوم
مقامهم الدابة لمن هو مثله في القدر والحال ولا ر
بكر ونها لمن هو باون اعظم من مات عنهما وان
مات عنهما رجل مثله فلا يكر ونها الا لرجل لان الغالب
ان المارة انفق على السبعة كرايموتها وكذا المارة
ومن اكثر ما عونا كالفانوس وغيره كالقوب والدابة
فانه لا ضمان عليه في هلاكه بيده وهو مصدق
في تلفه على المثل لانه موطن على ما استأجره الا ان
تبع كذبه فلا يصدق ويضمن مثل ان يقول هلك
اول الشهر ثم تری بعد ذلك عنده ومعلوم بيده
انه لو اخرجته عن يده فهلك في يد الغير يضمن **والصانع**
الذين نصبوا أنفسهم للعنقة التي تعاقبهم منها
كالحياطين **ضامون لما عابوا عليه** اي ضامون

قيمته يوم القبض ولا اجرة لهم فيما عملوا في بيوتهم او
 حانوتهم **عليه باجر ويبيع اجر** ويريد ان يفتي الخلفاء
 الاربعة ولم يشارك عليهم احد فكان ذلك اجراما
 ولا ذلك من المصلحة العامة لانهم لو لم يفتيوا
 ويصد قوافلهم احد عوام من التلغ لاسرعوا الى اخذ
 اموال الناس واخذوا على اكملها ذكر ابو المعالي
 ان مالك الكرام ما ينس مع مذهبهم على المصلحة
 وقد قال انه يقتل ثلث العامة لمصلحة اصلاح
 الثلثين المأثري وما قاله ابو المعالي عن مالك فيهم
 وظلم كلام الشيخ انهم فاسدون ولو قامت البيعة
 على المصلحة عند الشك خلقا فان القاسم وظاهر
 انهم فاسدون ولو شرطوا عدم الفحمان واربوا
 كذلك عند ابن القاسم خلقا لا شوب وظلم قوله في
 غابوا عليه انهم لو عملوا في بيت رب السلعة وكان
 ربه مائلا لمالهم لا فحمان عليهم وهو كذلك **ولا**
فحمان على صاحب الحمام ج ظلم كلامه ان الكري
 لا حانوت الشيا ب وما قاله صحيح الا ان يفتي قال ابن
 عبد السلام لا علم فيه فها غير ذلك وقرئ **ولا**
 كذا به بعكس هذا ونظ الاول صاحب الحمام حانوت

الشيا ب

الشيا ب سواء كان يجرسها باجرة او بفراجرة وهذا
 اذا سرق او تلفت بامر من الله تعالى وما اذا قال الجا
 رجل يطلبها فطنت انه صاحبها فاعطيت له فانه
 يفتي وقال ابن المسيب يفتي صاحب الحمام وهو مالك
 وبه قال ابو حنيفة والمث لا يفتي اه **وكذا لا يفتي**
علي صاحب السفينة او اعترفت من مد او علاج
 او سوج او ربح يريد الا فيما حمل من الطعام والادام
 فانه يفتي الا ان تقوم بيعة على ماله من غير
 سبه / ويصحبه مربه فلا يفتي **ولا كذا له** ام ايضا ج
 السفينة **الا على البلد** ج هذا هو المثل لان التجارة
 في السفن جارية تجزي الجعل فان لم يحصل الغرض
 المطلوب لم يستحق الاجرة وقيل له من الاجرة هو
 بحساب ما سار واستظهر لان رد الكمال الى التجارة
 اولى من رده الى الجعل لان الغاية معلومة والاجرة
 معلومة فيكون له بحساب ما سار ثم استقل بغير
 على الشركة فقال **ولا باس بالشركة** قال بعضهم
 لم يثبت فيها الا كسر الشين وسكون الراء خالي عنهم
 وربي اذن كل واحد من الشريكين لصاحبه في ان
 يتصرف مع نفسه ولا باس من هذا باحة وتيلها

قوله يفتي يفتي

ما في الصحيح ان زهره بن مسعود كان يخرج به جده
 فيشترى الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير رضي
 الله عنهم فيقولان له اشركا فان النبي صلى الله
 عليه وسلم قد روي عنك بالبركة فيتركها فترثا
 اصاب الرحمة كما هي فيعتب بها الى المنزل وجمع
 الناس على جوانبها من حيث الجهلة والمسلمون بها عند
 ان زعموا بالعقد كسائر العقود وقيل لا تترك الا بالخط
 وظم كلام علي واحدا انه المسلم وجمع بعضهم بان من
 قال بالاول اريد ليس لاحد من الرجوع بعد العقد
 ومن قال بالثاني اريد ان الضمان لا يكون من صاحبه
 يحصل الخط وان كانا ثلاثة ان اول العاقدان
 ويشترط في كل منهما ان يكون ممن يصح منه التوكيل
 لغيره لانه اذن لغيره في التصرف في ماله وان يكون
 كل منهما ممن يصح ان يكون وكيله لانه متصرف مع
 غيره فكل من جاز له ان يوكل ويوكل جاز له ان
 يشارك ومن لا يجوز له ذلك فلا يجوز له المشاركة
 كالعبد غير المأذون له وغيره من المحجور عليهم
 الثاني الصفة الدالة على اذن في التصرف او ما
 يقوم مقامها في الدلالة على ذلك فيلخص قولهم
 اشتركتنا

اشتركتنا اذا كان يفرق منهم المقصود عرفا وكذا حلف
 المالكين والعمل بهما الثالث الحلف وهو المال والاعمال
 وتقسم على ثلاثة اقسام شركة وجوه ولم يذكرها
 الشيخ وهو ان يبيع الوجه مال الخامل ببعض ربحه
 وحكمها العناد لئلا يحد منها ان فيه اجارة
 مجهولة والآخر ان فيه قد ليس لان كثير من الناس
 يربح في الشراء من امثلي السوق فنامتهم ان الامليا
 انما يفرقون في جريد الساع وان فخرهم على العكس
 من ذلك وشركة اموال تاتي وشركة ابدان وهي
 جائزة بشرط واحد هما ما اشترى اليه بقوله او **اعخلا**
في موضع واحد احدث الصفة ام لا وهذا مذهب
 المدونة ومخرج ع مشهور بربه وجاهز في العتبة
 بعد ذلك ان احدث الصفة وشبهه فاصحت
 المختصين تأييدها اتحاد العمل او تقارب به واليه اشار بقوله
عملا واحد الخطاين او **مقاربا** بان يتقوا عمل
 احدهما على عمل الآخر كما اذا كان احدهما يجهز القمل
 للشيخ والآخر يبيع اما اذا اختلفت صنعتهم او لم
 تتكدرم كخياط وحذاء لم يجر الشركة للمعز او قد تنفق
 صنعة هذا دون هذا فيأخذ من صاحبه مالا يستحقه

قوله احدث الصفة لغوي معناه قوله عملا واحد وقوله مقاربا لغوي
 معناه قوله او مقاربا بالاشتراك

ثانياً ان يتويا في العمل ويتقاربا احدهما اذا
 كان عمل احدهما قد عمل الاخر مرتين فان الشركة
 لا يجوز ان علي قدر التفاوت فتكون بينهما علي
 الثلث والثلثين ولو كان علي ان ياخذ كل واحد
 النصف لم يجز فبها ان يكون القصد بهما التفاوت
 ولو كان علي ان يعمل كل واحد منهما علي حدة
 لما يجزي ما فيه من الضرر اليه فاسرها ان تكون
 الالة بينهما تسرا او كسر علي ظم المدونة واختلف هل
 يجوز ان يتساجلا حدهما من الاخر فنصق الالة وهو
 ظم الكتاب اولاً من الاشراف المذكور وهو بين
 القاسم واما شركة ان موال فلي قلده فقام الاول
 شركة مفادفة ولم يذكر بها الشيخ وحكم بالجواز
 اتفاقاً وهي ان يعمل كل واحد منهما صاحبه ان
 يصرف في القيبة والخصور في البيع والشرا والبرا
 والاكثر اولاً لتسميت مفادفة الثاني شركة
 عنان بكسر العين علي الاكثر واليه اشار بقوله
وتجوز الشركة بالاموال اي الدولتهم نافع والدوام
 من كل الجانبين اجماعاً وبالطعام المستحق صفة ونوعاً
 عند ابن القاسم ومنعه ماله وعليه ان يقرض
 المختصر

المختصر قيل لانه من بيع الطعام قبل قبضه وحيث
 قيل بالجواز فاما هو علي ان يكون الربح بينهما
 بقدر ما اخرج كل واحد منهما وعلي ان يكون العمل
 عليهما بقدر ما اشترط من الربح لكل واحد فاذ اخرج
 احدهما مثلاً مائة والاخر اخرج مائتين فالربح
 والخسران بينهما الثلثا وقوله **وليجوز ان يخلق**
في راس المال ويستويا في الربح فكل ربح قوله علي
 ان يكون الربح بينهما الثلثا شركة مفادفة
 وتسمى قراضاً مضروباً غير فقال **والفراجه جاز**
سروفا احدهما ان يكون بالسدانة والدوام
 ظاهرة ولو كانا مشتركين وهو كذلك وظهره
 ايجازاً في التعامل بهما بالعدد او بالوزن **وقد**
ارخص فيه اي في القراض **بمقار** بكسر النون معني
جواز **الذي بهد والمفادفة** اختلف في القراض بالثقة
 علي ثلاثة اقوال المانع والكراهة والجواز وكل هذا
 اذا كان لا يتعامل بهما وما اذا كان يتعامل بهما
 فلا خلاف في جواز ذلك **ولا يجوز** **القراض**
بالعروض ولا يثنى من المكسبات والموزونات لان
 القراض في الاصل غير مكره لانه اجارة مجهولة اذا تعامل

كتابا بعد الاخير

لا يدري هل يرجع ام لا وهل يرجع اليه راس المال ام لا
فكان سفره من هذه الوجوه لان الشارع جوزه
للضرورة اليه والحاجة الناس الي القائل عليه
فيجب ان يجوز منه قدر ما جوزه الشرع وما عده
متنوع بالاقبال والفرق بين التقاضي والعروض
لا يتعامل باعيانها والتقاضي اعيان وانما هو ركن
اموال واذا امتنع القرض بها فان القائل **يكون ان**
قول اي وقع القرض بها اجزا في بيعها يكون
عائ قرض مثله في السخن ظاهره مطلقا وفيه
تفصيل لان رشد ثقلناه في الاصل والذي في التحقير
ان له اجرة مثله في بيع العروض وما عمله في القرض
بعد فلتة فله قرض مثله من الربح ان كان ثم ربح
وان فلا شيء له ثم بين امور يستدبرها العامل دون
رب المال بقوله **والتعامل وجوبا لسوءه ولطاعه**
المرا ونفقة ورهايا وايايا بشرطين احدهما السفر
ومن شرطه ان يتوي به تخمينه المال اما اذا سافر لزيارة
اهل او بيع او فخر ولا نفقة له والاخر ان يكون المال
له مال واليه اشار بقوله **واسافر في المال الذي**
له مال ظاهره كان السفر قريبا او بعيدا بالنسبة
للطعام

للطعام **واما الكسوة** فاما **يكس في السفر البعيد**
للقريب اذا كان المال كثيرا لا قليلا وخذ القريب مثل
مئة عشرة ايام وخذ المال الكثير حنون وبنان
دربها فالكس **ولا يقسمه الا ربع حتى يفيض راس المال**
ظاهره ولو مضى بعد التام مائة ان يبيع بعض السلم
ويبقى بعضها ويكون فيها راس المال الباقية فيقول
له تقسم هذا الذي نفق فهذا لا يجوز لانه قد نفق
السلمة وهذا اخر الكلام على شركة المضاربة ثم
عقبها بالكلام على المساقاة لتقاربها فقال
والمساقاة من المفاعلة التي تكون من الواحد
وهو قليل نحو سافر وعافاة الله ومعامها اصطفا
ان يدفع الرجل كرمه او حايطة نخلة مثلا لمن يكتبه
الصيام بما يحتاج اليه من السقي والعمل على ان
ما اكرم الله تعالى من عمرها يشتمل نصفين او على
جزء معلوم من الثمرة وحكمها انها **جائزة لما في**
الفحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عمل
اهل خيبر على شطرها يخرج من ثمر او زرع وهراب
مستأه من الجائزة وهي كرا الارض مما يخرج منها
ومن جدد بيع الثمرة والجاره بها قبل قبيلها وقبل

وجودها ومن الاجارة بالمجهول ولم يشرط منها
 العاقدان ويشترط في طر الامهلية الاجارة ومنها ان
 تكون بلفظ ساقية فلا تنفذ بلفظ عامليك
 وخوذه ومنها ان تكون في الاصول الثابتة التي تحسب
 محارمها ويبقى اصلها كالمحل والعب واليه اشار بقوله
في الاصول ومنها ان تكون قبل طيب العجرة وفيها جواز
 بيعها لانه اذا جاز بيعها لا ضرورة في حيد المساقاة
 ومنها ان تكون الى اجل معلوم وقوله الى الحداد
 وان اطلق حمل عليه ومنها ان يساقى على جز وشايع
 معلوم سواء كان ثلثين او ثلثين او قليلا كالربع
 واليه اشار بقوله **على ما تراها على من ارجع**
 واختار في المتاع من المساقاة على اصع او وسق
 معدود وقيل بالمعلوم من المساقاة على جزء مجهول
 ولا بد ان يكون ثلثا او نصف او خوة ومنها ان
 يكون **العمل كلمة على المساقاة** بفتح القاف وهو
 العامل والعمل القيام بما تقتضيه العجرة من السقي
 والابار والتقية والحداد واقامة الادوات من
 الدن والساحي والاجر والذواب وتفقهم لان
 العوض انما هو العمل فيجب ان يكون كله على

العامل

العامل ومنها ان يرب الحايط **لا يشترط** بمعنى ان
 يجوز له ان يشترط **عليه** اي على الساقا **على** اخر
غير حمل المساقاة مثل ان يساقية ويشترط عليه
 ان يبيع له ثوبا او يخل له اردبا وخو ذلك مما لا
 يعلق له بالضرورة لان المساقاة مستثناة من اصول
 صوعة خوذة المضرة فيقتصر فيها على محل
 الورود وكذا ان يجوز له ان يشترط عليه **على**
يشترط اي كدته في الحايط **الساقي** لا مال
 اي لا يخل له لقلته فانه يجوز له ان يشترط عليه
من شد **الخطرة** بالظا العجرة المسألة ومن **الخطرة**
الخطرة بالظا العجرة عن المسألة اما الخطرة
 فهي الحايط المحيط بالستان وشد العجرة والتمه
 ترقيم بنايرها والعيدان التي تحمل بالملها من شوك
 وجر يد يمنع السور عليها **واما الضفيرة** وهي
جميع **العام** يفرع كالصمغ واما بنايرها من فكهها
 فلا يجوز ان يشترط ذلك على العامل واليه اشار
 بقوله **من على ان يشترط** بنايرها لان ذلك مما يتبع
 بعد العجرة **والندك** اي التلصيح **على العامل** فانه
 ان عليه شرا ما يلح به وتعليقه وهو كذلك في قول

وتنبيه سائق الشجر جمع منفع بفتح الفاء موضع
 يستقيم فيه الماء **والصالح** سقط الماء بفتح الفاء
 وكسر هاء موضع السقوط من الغيب وهو والدوا الكبير
وتنبيه العبد وهو كسر هاء بفتح الفاء من تراب
 وورق **وتنبيه ذلك** من عمل الساقاة مثل الخذاذ
 والخريمن **في قوله جاز** خبر مبتدأ محذوف
 تقديره وهذا وشبهه جاز بعد ان **سقط** على
العامل وفي كل من مساحته وهو ان قدر قوله ولا
 والعمل كله على مساقاة الشامل للتذكير وما بعده
 انه يجب على العامل تحريم العقد وان لم يشترط
 عليه وقوله اول من التذكير وما بعده جاز
 يقتضي ان هذه الاربعة لا يجب عليه الا بالشرط
 فتأمل ومنها ما اشار اليه بقوله **ولان** **جواز** **مساقاة**
على **حريم** ما في الحايط من الدواب ولفظ المدونة
 لا يستعمل في الحايط ان يساقية على ان يخرج
 شامتا في الحايط من الرقيق والدواب بهرهم فيه
 لا يستعمل على التحريم على الكسرية وما كان منها
 اي الدواب التي في الحايط **فتنبيه** **بوجه** **خلفه** وان لم
 يشترط العامل ذلك عليه لان العقد كان على عمل

في ذمة

في ذمة صاحب الحايط ولو شرط خلفهم على
 العامل لم يكن **واما تنبيه الدواب** اي علمهم بصفة
الاجر جمع اجير اي اطعامهم وكسوتهم **فتنبيه العامل**
 على التمسك لانه عليه العمل وجميع المونة المتعلقة به
 التي تنقطع بانقطاعها التمرة لان الموضع على ذلك
 يقع وكذلك عليه خلق ما رث من الدلا والاحسل
 وخوصه لانه انما دخل على ان يستغني بها حتى تم تلك
 اعيانها وامد انتباهها معلوم بخلاف العبد والذرية
وعليه اي العامل **الطريق** **بوجه** **بفتح** **الزاي** وكسر الراء
 وهو يذير البياض **اليسير** اي الارض حاله من
 اليسير واليسير الثلث فادونه **والداس** **ان يلحق**
 اي يترك ذلك البياض اليسير للعامل وهو اي الالف
احكامه وكان من قبل على ان لا داس ما هو خير
 من غيره وهو كذلك ليس من كمال الارض من يخرجها يخرج
 منها وظهر ذلك من ان البياض اليسير يترك للعامل
 مطلقا وليس كذلك بل فيه تفصيل ذكرناه في الاصل **ولان**
كان البياض **ليس** **لم** **يجز** **ان يدخل** **في مساقاة التحل**
ان يكون **قد** **الثلث** **من الجميع** **فان** **الطريق** **ين**
 ان اليسير يدخل في مساقاة التحل وان الكثير لا يدخل

ويسكت عن الاعمال يجوز وان كان اكثر من الثلث
 او لا يجوز الا اذا كان قدر الثلث فاقبل ويعرف الكثير
 من السير بان يقوم كرايا من علي انفراد وقيام
 التمر على انفراد وبنسب كرايه من قيمة التمرة
 بعد طرح قيمة المونة والعمل مثال ذلك كقيمة
 ثمرة هذا الخمر على ما اعتد منها فيقال ثلاثة
 دينار امثال فيقال تكملوا على ما من عمل فيها
 الى الحد اذ فيقال عشرة دنانير فتقسم بها من الثلاثين
 فتبقى عشرة ونتم فيقال اضع بكم بكم هذا البياض
 من ثمنه فيقال بمسرة دفانير فتقسم بها الى القسطن
 تكون ثلاثين تنسبها منها فتجد بها ثلثا تقسم
 ان البياض يسيرا وان كانت قيمة البياض عشرة
 فلا يجوز ان قد خل في مساقاة الخمر لان قيمته
 اكثر من الثلث ولما كانت المقارسة مقيمة على
 المساقاة فمقصرها بها فيقال **والشركة في الزرع حارة**
 ومنهم من يفرع عنها بالمرأعة والجواز بها شروط
 احدها المتعاقدان ويشترط فيها اهلية الشركة
 والاجارة ثابتهما بالسلامة من كرايا من جماعت
 كرايهما به كالطعام ثابتهما ان يقع العقد بينهما

بلفظ

بلفظ الشركة رابعها ان يتساوا العاقدان في الزرع على
 نية ما يلزمها خالصا خلت اليد ان كان من طرف
 عندهما سادسها ان يكون مقابل الزرع من غير
 وعمل مساويا لجره ان رضى مثل ان يكون كرايا من طرف
 مائة والعمل يتساوي خمسين والبعير كذلك لان سنة
 الشركة التساوي وقد ذكر الشيخ في هذا الفصل عاينه
 مساييل اربعة جائزة منها ثلاثة متواليه والرابعة
 متاخرة واربعة ممنوعة واحدة بالمعزوم وثلاثة
 بالمنطوق اما الثلثة الجائزة فاشارة الى اولها بقوله
ان كانت الزمربعة من جميعا والربع بينهما كانت
الزمربعة ان حدها والعمل على ان حرقا لو يريد بقوله
والزمربعة من جميعا ان يتساويا في الزمربعة واما اذا
تفاضل فيها مثل ان يخرج احدهما ثلثي الزمربعة
والآخر الثلث فغلبه تفصيل ذكرناه في الاصل وثانيتها
اشارة الى بقوله والعمل بينهما والزمربعة الزرع يريد
والمسئلة بحالها الزمربعة من جميعا والربع بينهما
وثالثها اشارة الى بقوله او كانت اى لا يرضى بينهما
والمسئلة بحالها واما الثلاثة المجموعة اما خذوها
منطوقا فاشارة الى بقوله اما ان كان البذر من

بيان
 الفصل

عند احدهما ومن عند الآخر الا في العمل عليه
او عليهما معا والبرع بينهما لم يكن بيان احدهما
 منه هو ان الصديق في عليه يحمل غوده على صاحب
 الارض فيكون احدهما اخرج البذر والآخر الارض
 والعمل وهذه مسئلة ويحمل غوده على اخرج
 البذر فيكون احدهما اخرج البذر والعمل
 والآخر الارض وهذه مسئلة وقوله او عليهما
 اي العمل عليهما والمسئلة بحالها اخرج احدهما
 الارض والآخر البذر وهذه مسئلة ثم انما
 الى الرابعة المحلة للمسائل الخاتمة بقوله **ولو كانا**
اكثر من الارضين يريد او كانت بينهما او كانت لاحد
 ويعطيه الآخر كمن اقتضه **والمد من عند واحد**
وعلى الآخر العمل جاء ذلك اذا التقابلت قيمة ذلك
 البذر والعمل مع غيره اذا لم يتقارب لا يجوز وهذه
 المحلة للامعة المتوعدة وظر ما ذكره من احوال
 مطلقا سواء كان الزوج بينهما نصفين ام لا ولا
ينقد بشرط في كل الارضين ما مونة الرمي قل ان
 تروى لانه تارة يكون بعا وتارة يكون سلفا
 ومقتضى كل من ان العقد عليهما من غير نقد
 او نقد

او ينقد من غير شرط جائز وهو كذلك ومفهوم
 قوله غير مأمونة انها لو كانت مأمونة الرمي كان
 النقاد فيها وهو كذلك عند ابن القاسم واما
 انما الكلام على الرابعة اعطى بها بالجويع
 حاجته وهو مال يستطيع دفعه كالرد والحوال
 والجس وعلمى هذا فلا يكون السارق حاجته
 لانه يستطيع دفعه لو علم به وقيل لا يخفى
 ان القاسم ان السارق حاجته وشهره صاحب
 الخدم ايضا وعليه تكون الحاجته الا ان السجاية
 والجس والسارق ونحو ذلك ولها شروط
 منها ما اشار اليه بقوله **ومن ابتاع** اي اشترى
 ثم من اي التمارد وانه اصلها بعد الزهر وقبل
 قال طيبها في روست **فاجب بيع** وبيع السا
 وهو الخمر النازل مع المطر وذكر الفعل باعتبار
 المعنى اي الشيء المشتري او ابيع **بخر او جلد**
 وهو انما الجامد في زمان الزلزلة لقان كالتحاج
 او ابيع **بغيره** اي غير ما ذكر في الشايع والربح وحل
 في عيامة الجس والسارق فان ابيع **قد رثلت**
 قاله وفيه عن المشتري قدر ذلك من الماسا

وقيل لا يوضع الا اذا كانت قدر الثلث ثم عقب الجوارح
 بالعرايا وهي اخر ما ذكره شافعي البسوع وهي جمع
 غريبة تشدد في الياسنة من عروته اعروه اذا
 طليت معروفة فهي فطيرة معصية معصية اي عطية
 وهي في ان فطيرة اخذ فيمليح الرجل اخر عمره فحلة
 او تخلات العام والعامين يا فطيرها وهو وعياله ثم
 يتركها منه وحكمها الرخصة مستثناة من اصول
 ممنوعة من ربا الفضل وربي النساء ومن رجوع
 الانسان في ربه ومن المزاينة لا يباع معلوم
 بمحمول من قبته ولا اصل فطيرها ما في الصبي من انه
 مملوك الله عليه وسلم ارجع في بيع التدايا فطيرها
 من التمر محادون خمسة اوسق او في خمسة اوسق
 الشدة من شيخ ماله وفي رواية له ان الله صلى الله
 عليه وسلم لم يبيع التمر بالتمر الا انه رخص في الدرا
 ان يباع فطيرها ثم ان فطيرها رخصها ولم يشرط
 احد من ان يكون لفظ العربية واخذ من قوله **ومن**
الحري فلو اعطاه بلفظ الرية وخبر ما لم يشر بها
 ان يكون مما يبيس ويذكر اخذ من قوله **ثم تخلات**
 وقوله **لم يزل من جناته** ليس بشرط ولذا المرو والهي

والعبد

في قوله لا يوضع الا اذا كانت قدر الثلث ثم عقب الجوارح
 بالعرايا وهي اخر ما ذكره شافعي البسوع وهي جمع غريبة تشدد في الياسنة من عروته اعروه اذا طليت معروفة فهي فطيرة معصية معصية اي عطية وهي في ان فطيرة اخذ فيمليح الرجل اخر عمره فحلة او تخلات العام والعامين يا فطيرها وهو وعياله ثم يتركها منه وحكمها الرخصة مستثناة من اصول ممنوعة من ربا الفضل وربي النساء ومن رجوع الانسان في ربه ومن المزاينة لا يباع معلوم بمحمول من قبته ولا اصل فطيرها ما في الصبي من انه مملوك الله عليه وسلم ارجع في بيع التدايا فطيرها من التمر محادون خمسة اوسق او في خمسة اوسق الشدة من شيخ ماله وفي رواية له ان الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع التمر بالتمر الا انه رخص في الدرا ان يباع فطيرها ثم ان فطيرها رخصها ولم يشرط احد من ان يكون لفظ العربية واخذ من قوله ومن الحري فلو اعطاه بلفظ الرية وخبر ما لم يشر بها ان يكون مما يبيس ويذكر اخذ من قوله ثم تخلات وقوله لم يزل من جناته ليس بشرط ولذا المرو والهي

في قوله لا يوضع الا اذا كانت قدر الثلث ثم عقب الجوارح بالعرايا وهي اخر ما ذكره شافعي البسوع وهي جمع غريبة تشدد في الياسنة من عروته اعروه اذا طليت معروفة فهي فطيرة معصية معصية اي عطية وهي في ان فطيرة اخذ فيمليح الرجل اخر عمره فحلة او تخلات العام والعامين يا فطيرها وهو وعياله ثم يتركها منه وحكمها الرخصة مستثناة من اصول ممنوعة من ربا الفضل وربي النساء ومن رجوع الانسان في ربه ومن المزاينة لا يباع معلوم بمحمول من قبته ولا اصل فطيرها ما في الصبي من انه مملوك الله عليه وسلم ارجع في بيع التدايا فطيرها من التمر محادون خمسة اوسق او في خمسة اوسق الشدة من شيخ ماله وفي رواية له ان الله صلى الله عليه وسلم لم يبيع التمر بالتمر الا انه رخص في الدرا ان يباع فطيرها ثم ان فطيرها رخصها ولم يشرط احد من ان يكون لفظ العربية واخذ من قوله ومن الحري فلو اعطاه بلفظ الرية وخبر ما لم يشر بها ان يكون مما يبيس ويذكر اخذ من قوله ثم تخلات وقوله لم يزل من جناته ليس بشرط ولذا المرو والهي

والعبد ثانيا ان يكون شترها بامر يربا او من يترك
 شترها بامر يربا ان يكون الشتر يملكها لا يملكها
 واخذ من قوله **فلا يباس ان يشرها قاسرها**
 ان يبدوا فطيرها واليه ان يشرها **او امره** اي يبد
 فطيرها ما في من عمر او غيره فطيرها ان لا يشرها
 ان **يشرها** بكسر الخاء تقدم في الحديث اي يكيلها
 وموروث ذلك ان يقال كم في هذه الفطيرة من وسق
 فيقال كذا وكذا وربيها الى خمسة اوسق او غير ذلك
 ثم يقال كم ينقص ذلك اذا جوف فيقال وسق واحد
 او اكثر فان كان الباقي بعد ذلك خمسة اوسق فاقبل
 حازم في شترها عليه ونعطي المربي بالكسر وهو وارب
 التمرة ذلك عند خذ التمرة وان كان اكثر من ذلك
 لم يشرها بامر يربا ان يكون الشتر يربا من نوع العربية
 واليه اشار بقوله **ثم** اي يربا من نوعه ان كان في حيا
 فطيرها وان كان يربا فربا مساو له في الجودة
 والرفاهة فطيرها ان يكون الموقن موخر التي لخد
 تا سحرها ان يكون التمر في ذمة المربي واليه اشار
 بقوله **يعطيه ذلك عند اخذ** فطيرها ان يكون
 التمرة الشتره خمسة اوسق فاقبل واليه اشار بقوله

ان كان فيها خمسة اوسق فاقبل ولا يجوز للمصري
 ولا غيره من الكثر من خمسة اوسق **انما بالعين**
والعين نقد او الى اجل والله اعلم انتهى الكلام
 على الذي في الرسالة ثم انقل يتكلم على اول الثلث
 الثالث منها فقال **الوصية** **في الوصايا**
والمدبر والمخائب والمعتق ودم الولد والولد ذكر
 في هذه الترجمة ستة اشياء كل منها حقيقة وحكم
 وغير ذلك ياتي في محله اما الوصايا فجميع وصية وهي
 في عمر الفقهاء عقد يوجب حقاً في ثلث عاقده يات
 بموته او بانه عنه بعد ذوا خلاق بل هي واجبة
 او مندوبة واليه ذهب اكثر العلماء وعليه حمل
 بعضهم قول الشيخ **ويجوز** بكسر الحاء وقصرها وفتح هـ
 الباء وفتحها على من له مال **يوصي فيه ان بعد** نعم
 الباء **يستعد وصيته** وكثر فيها ويشهد عليها
 فان لم يشهد عليها فهي باطلة ولو وجد بخطه
 الا انه لا يقول ما وجد بخط يده فانقذه فانه
 ينفذ وظهر كلامه فكله وصية السفيه والصبي وقد
 ابن الحاجب فاحتجها من الصبي بالتميز فقال فتصح
 من السفيه المميز والصبي المتميز اذا عقل العترة ولم

خلط

على ما في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

يخلط فيها واحتمل ما لم يميز من غيره فان وصيته
 لا تصح اتفاقاً وقيل لا يصح عدم الخلط بل ان
 يوصي بما فيه قرينة الله تعالى او وصلة رحم وظهر كلامه
 انه لا يخلط بين المال الموصي فيه وهو كذا ولو لم يمس
 اربعة ام كان الا وله الموصي ويشترط فيه ان يكون
 حراً من مالها سلطاناً ما واختر من هذا الاخير
 من مستغرق الذمة الثاني الموصي له ويشترط فيه
 ان يكون ممن يتصور منه ان يملك فتصح للمحمل
 الثالث وحمل سيكون واستثنى من قولهم يتصور
 محله الوصية للمستجد والفقيرة وخوفاً فانها
 وصية لمن لا يملك وهي صحيحة على المذهب وكذا
 الوصية للميت فصححة بشرط ان يعلم الموصي بموته
 فان كان عليه دين صرفت فيه والا تكون ثورته
 الثالث الموصي به وهو كل ما يصح ان يملكه الموصي
 له فلا تصح بحر وخوره ولا بشرط ان يكون معلوماً
 بل تصح الوصية بالجهول كالحمل والتمرة التي لم يبدوا
 صلاحها الرابع ما به يكون الوصية وهو الايجاب
 ولا ينعين له لفظ مخصوص بل كل لفظ فهم منه فنقد
 الوصية مثل اوصيت او اعطوه او جعلته له وان كان

اي بموته الموصي له اهـ

الوصية ليعين فلا بد من قبوله لهما بعد الموت واذا
 كانت الوصية كالنقص فلا يشترط القول ويمكن
 الموصي به بالموت اتفاقا ان قبل عقب الموت وعلى
 الاصح ان تاخر القول ومقابلته لا يمكن الا حين القول
 وقاعدة الخلاف فيما حدث بعد الموت وقبل القول
 من علة ونحوها قلنا ان الاول يكون للموصي له وعلى
 الثاني لو رثته الموصي وانقر بهل اراد بقوله **ولا وصية**
لواثر يعني الصحة او النفي والراجح الاول قاله **ذر**
 قلت المذهب انهما صحة متوقعة على اجازة
 الورثة فان لم يجز وهاهنا الموصي به ميراثه وانظر
 بهل اراد بقوله **والوصايا خارجة من الثلث** اي ان
 مصر فيها انما هو من الثلث وانما اراد لا يجوز للموصي
 ان يوصي الا بالثلث فاقول **ويرد ما زاد عليه** اي على
 الثلث ولو كانت الزيادة يتصرف الا ان يجزى الوارثة
 ان كانوا بالعين يرشد غير موتي عليهم عتلا لا دين
 عليهم وذهب من كلامه ان الثلث لا يرد وهو كذلك
 وظم كلامه انه لا يرد ولو قصد بذلك الضرر وهو
 كذلك في احد القولين ويصير ثلث مال الميت يوم
 موته لا يوم الوصية على ما في ابن الحاجب وتلقبه
 ابن عبد

في قوله ولا وصية لواثر
 يعني الصحة او النفي
 والراجح الاول
 قاله ذر

ابن عبد السلام بانه خلاف المذهب فان المصير
 على المذهب في الوصية ان يخرج من الثلث يوم تنفيذ
 الوصية لا يوم الموت حتى لو كانت الوصية تسعها
 الثلث لم يكن يوم الموت فطرأت على المال خاتمة
 اذ هيست بقبضه فصار لا تسعها ثلث ما بقي كان
 حكمها يوم الصحة حكم من اوصى باكثر من الثلث
 ولا اعلم في ذلك خلافا في المذهب ثم انتقل الحكم على
 ما بعد ابا خراجه من الثلث فقال **والحق بعينه** سواء
 كان في ملكه او في ملك غيره مثل ان يقول اشترى
 عبد قلات فاعتقه **سدا عليه** اي على الوصايا
 بالمال وانما قيدناه بهذا لان الزكاة والكفارات
 اذا اوصى بها لميت سدا على الحق والميت **في**
في حال الصحة سدا على ما قصد منه في
 حال المرض من حق وغيره والمدبر في الصحة سدا **في**
 على باقره فيه من الزكاة فاهي به فان ذلك
 في ثلثه سدا على الوصايا فان لم يوص به فلا يخرج
 من الثلث وقوله **ومدبر الصحة سدا عليه** تكرار
 واذا وافق الثلث كبر اوصى به بخاض **اهل الوصايا**
 التي لا تبدية فيها كتابا فاض في القول في القرائين

قوله من غفر اي وصية بعنف وغيره

مثل ان يوصي رجل بنصف ماله ولا خير ربعه فانك
 تأخذ مقام النصف ومقام الربع وتظهر ما بينهما
 فتخدمهما منذ اخلين فتكتفي بالكثير وهو الربع
 فتأخذ نصفه وربعه فتجمعهما فتكون ثلثه
 فتعلم ان الثلث بينهما على ثلاثة اسهم لصاحب
 الربع سهم وللآخر سهمان **وللمرجل اي ولو سفيها**
وكذلك المرأة والصبى الرجوع في وصيته من علق
وعينه فظاهره كانت الوصية والرجوع عنهما في
 الصحة والمهر وظاهره ايضاً انه الرجوع ولو شهد
 في وصيته ان لا يرجوع له فليس باوجه خلق وظاهره
 ايضاً انه الرجوع فيما سفل عفته في المهر وليس
 كذلك وظاهره ايضاً انه ان يرجع في الواجب كالزكاة
 وليس كذلك لان ما وجب لا يرجوع فيه ثم عطف
 الوصية بالتدبير لعرب حقيقة منها فقال
ولتدبير ان يقول الرجل لعبدك انت مدبر وانك
حر عن ديومي ونقصه ان جماع على انه وصية
 وان كانه ثلاثة الاول الضعيف وهي اما من كان في
 المص واما كناية كقوله انت حر بعد موتك ان اراد
 به التدبير وان لم يرد به فهو وصية الثاني المدبر

بكسر

بكسر الموحدة وشرطه الخلق والرشد الثالث المدبر
 بفعله وهو من فيه شايبة مرق من عبد او امه
 صغير كان او كبير **ان** اذا نزل الخلق الرشد عبده
لا يجوز له بعد ذلك بيعه فان بيع فبيع البيع
 ومقام مدبر اعلى ما كان عليه بهذا اذا لم يقبل به
 عتق فان اعتقه المشتري مطلق وكان وله
بح قوله ثم ان يريد الا في دين سابق ولا خصوصية
 البيع بل وكذلك مهبة والصدقة به **وله** اي وللرجل
 الذي ذبح عبده **خدمته** بمعنى استخدام لانه
 سيده اي ان يموت تخشى نعتق **وله** اي **ان**
ماله ما لم يرض السيد مرفاً بقوة الرق فيه
 اما ان كان موقوفاً فليس له ذلك لانه ينتقل لغيره
وله اي **وطهرها ان كانت امه** لانها على اصل
 الاباحه فان حملت كانت ام وله نعتق بموته من
 براس ماله **ولا يظا** الامه **المنقعة الى اجل** مثل
 ان يقول لها اخدمني سنة وانت حرة لانه قد حبس
 الاجل فبموته فتخرج حرة فاذا وطهرها قد حبل
 فلا يخرج حرة الا بعد موته وايضاً فان طاحها في
 مهدة لخاله يشبه نكاح المنقة فان وطهرها فقد

قوله فان حملت اي ولذا لم يحل فخرج من
 الثلثة انزعت عنه وفي

فقل ما لا يجوز ويؤدب على هذا ولا يجد ويحقق
 الولد به وتنقطع خد مترا بذلك فيجعل عتقها
 حينئذ وكأنه لا يوطأ الأمة المستقة إلى أجل **الاسير**
 ولا يهملها ولا يتصدق بها لأن فيها عقد من عقود
 الخيرية **وله** أيضا **أن يستخرج** ما في بيته لأنه له ذلك
 اعتقها **وله** أيضا **أن يشرع ماله** الذي أفادته به
 مثله وهذا مستد بما إذا لم يقرب **الأجل** ولا حد في
 القرب إلا ما يقال قريب **وإذا مات** الرجل المديون
 لعبد **المدير** في الصحة يخرج من ثلثه أي من ثلث مال
 السيد مطلقا أعني من مال علم به وماله يعلم به
والمدير في الممنوع يخرج من ثلثه من مال علم به فقط
وإذا اعتق إلى أجل فإنه يخالف المدير فيخرج من
 رأس ماله ثم يشرع يتكلم على الخاتمة فقال **وإذا مات**
عبد ما بقي عليه من كتابته ولو قل ما بقي من
 قوله ما بقي الله عليه وسب المكاتب عبد ما بقي عليه
 من كتابته ورهم وكان حقه أن يوفى هذه المستقلة
 عن قوله **والمكاتب** وهي اعتاق العبد على مال
 منهم **جائزة** لم يخالف أحد في جوازها وإنما اختلف أهل
 الرأي وأجبه أو مباحة أو مستحبة وهو مذاهب

أما في جوازها
 فمذهبنا
 أنها جائزة
 ولو كان
 مستحبة
 لم يكن
 جوازها
 مستلزما
 لها

المدونة

المدونة قالوا وهو الذي أراد الشيخ بقوله جائزة
على ما رتبها العبد **وسيد** **من المال** **ول على**
 شر وعيها الكتاب قال الله تعالى فكاتبوهم إن علمتم
 فيهم خيرا والسنة في غير ما حديث والإجماع عليه
 وتمها أربعة أركان الأول السيد وشرطه التكليف
 وإملاية التصرف يخرج بالتكليف الصبي والمجنون
 وإملاية التصرف المجنون عليه الثاني القصة وهي
 كل عطف لهم منه ذلك المعنى نحو كاشتت الثالث
 الصوفى وشرطه أن يكون متجرا واليه أشار بقوله **متجرا**
لن **عنا** المدونة وإن تكون حاله والكتابة عند الناس
 متجرا فإن وقعت مبرمة تحت على العبد والتمتع
 التعديرو وهو أن يقول له أعطيتني في كل شهر وفي كل
 سنة كذا على ما تراه فله عليه **قلت** **البحر** **والمراد**
 وفي الجواهر عن الاستاذ أبي بكر أنه قال وعلمنا ونا
 النظام يقولون إن الكتابة الحالية جائزة وهو الصواب
 وصرح **ع** بمشهورية الرابع العبد وله شرطان الأول
 أن يكون قويا على الأذى وإن كان له فلو كانت
 نصفه لم يصح وكذا لو كانت أحد الشريكين وإن أذن
 شريكه ولو كانتا على مال واحد جائز وانقضت

س

على قدر ما ليسها **فان** **عجز** اي المكاتب عن العوفي **رجع**
 الى ما كان عليه قبل عقد الكتابة **رفيقا** ولا يفتق
 منه شيء **ت** واختلق رجل من شرهما اي الكتابان
 بقولته اذا عجزت رجعت رفيقا او يجوز وان لم
 يشرط ذلك لان الحكم بوجه وهو **المستك وحاله**
 اي السيد المكاتب اذا عجز **ما اخذه منه** لانه عبده
 وهذا اذا لم يصنه احد غنى كتابته اما ان اشافه
 احد ثم عجز فانه يرجع بدلت على السيد **ولا يعرف**
الا **السلطان بعد التلوم** **اذا امتنع من التلوم** **ظ** كلامه
 انهما اذا اتفقا على التلوم لا يفتقر الى السلطان
 وان كان له مال ظاهر والمستمر ان كان له مال ظاهر
 لا بد من تعين السلطان **وكذا** **ان رجح** اي صاحبه
 ولد من الاوليات **فولدها** **بمقتضاها** اذا كان من
 زوج او من ربا اما ان كان من السيد فهو حر بلا
 خلاف اذا كان السيد حرا وان كان عبدا فهو عبد
 بمقتضاها في جميع احكامها من العتق والخدمة
 والبيع وغير ذلك **من مكانة** **او مدبرة** **او مستقة**
اي اجل او من موهبة وانظر هل يقتصر على هذه
 الاربعة بهذا الحكم او يمتد الى غير ما ذكرنا من العتق

بعضها

هذه حجة على ما ذهب اليه من ان
 السيد المكاتب اذا عجز يرجع
 الى ما كان عليه قبل عقد الكتابة
 من غير ان يفتقر الى السلطان
 وان كان له مال ظاهر والمستمر
 لا بد من تعين السلطان
 وان كان له مال ظاهر
 لا بد من تعين السلطان
 وان كان له مال ظاهر
 لا بد من تعين السلطان

بعضها الموهبي يستقها وقال ابو محمد صالح لا يدخل
 في كلامه الموهبي يستقها اذا قل ما قلده في حياة السيد
 لا يدخل معها ولا يدخل معها الا ما قلده بعد موت
 السيد ويعتق معها **ولدام الولد من غير السيد**
 بعد ميرورته ام ولد فهو **معتق** **لما** **بلا** **خلاف** اما
 ولدها من غير السيد قبل ميرورته ام ولد فهو **معتق**
ومال العبد له الا ان يرض عنه السيد ج **ظ** كلامه
 انه يملكه حقيقة فيقوم من كلامه فرعان احدهما
 انه يجوز له ان يطاخر به اذا ملكها وهو كذلك
 الثاني انه يجب على العبد ان يرضي المال الذي يرضه
 والمستك يرضي فان اعتقه او كاتبه ولم يرضي ماله
فليس له ان يرض عنه اتفاقا ان اتسبه بعد عقد
 الكتابة وعلى المذموم ان اتسبه قبل عقد الكتابة
وليس له اي لا يجوز للسيد **وطن مكانة** **لا** **لها**
 احرم من نفسها وماله فان وطن له عبدا عليه على المستك
 ويعاقب الا ان يعذر بجهل قال في الجوامع فان حملت
 خربت في التلوم فتكون ام ولد او البقاء على كتابتها
 فان اختارت التلوم كانت ام ولد وان اختارت
 البقاء كانت مستولة ومكانة ثم ان ادت التلوم

عتقت والاعتقت بموت السيد **وما حدث للمكاتب**
والكاتبين من ولد بعد عقد الكتابة ودخل معها
في الكتابة وعشق بعضهم قوله حدثت للمكاتب يعني
 من امته احترامها حدثت له من حرة فانه يسع امه
 في حريتها ومن امه السيد فانه للسيد ومن امه
 الغير فانه لسيد ما واحترام بقوله حدثت عما اذا
 كاتبه وامته حامل منه فانه لا يدخل معه حلهما
وتحوز كتابة الجماعة في عقدة واحدة اذا كانوا
 لما للواحد ويوزع على قدر قوتهم على الادب
 يوم عقد الكتابة وقيدت اباؤهم الى المحترمين اذا
 كان شخصان مثلا لكل واحد عبد قائم واحدهما
 في الكتابة فلا يجوز لانه قد يعجز احدهما او يموت
 فتأخذ سيده ماله صاحبه باطلا **ولا يعقوب**
الاباء الجحيم ففق كل واحد منهم موقوف على حق
 الباقي فلا يعقوب الا بمقتضى وليس للسيد ان
 يعقوب بعضهم اذا كان في بقائه مكاتب معهم بقوته
 لهم وليس اي ولا يجوز للمكاتب **عشق ولا اتلاف**
ماله يعني عوقب فيما له بالكالهبة والصدقة حتي
 يستحق لان ذلك امر ارسيده ومما ادبي العجزة

وظهر

وظهر كلامه الملح من ذلك وان اذن له سيده وهو
 قول في المدونة لعن ابن القاسم وقال ابن القاسم فيها
 لا يجوز ان يباذل السيد **ج** والا قرب انهما يرفعان
 الي قول واحد فيجعل قوله الغير على اتلاف الكثير
 وقول ابن القاسم على اليسر وتقييد ناهي له بال
 احترام من الشئ الخفي مما حدث العادة باعطائه
 كالسرة فانه جاز كما يجوز المتعارفين والزوجة
 والشريك وخوهم **وكذلك لا يتزوج** اي لا يجوز له
 ذلك لانه يبيعهم ان يحضر **وساؤله** اي لا يجوز له ان
 يساؤله **السعر البعيد** الذي يحل فيه جومه قبل قدومه
بغير اذن سيده في الضمير في قوله بغير اذن سيده
 يعود على الزوج والسعر خاقصة وظاهر كلامه لو
 اذن له السيد جاز وممكن ان لم يكن معه احد
 في الكتابة او كان واذن له ان كان ممن يصح اذنه
واما اذ امان المكاتب وله ولد ودخل معه في الكتابة
 او حدثا بعد ما قام ولده **مقامه** في اذ الكتابة
 الا انه لا يودي ذلك مئتي بل حاله اليه السار بقوله
وودي من ماله اي من مال الميت ما بقى عليه
حاله اذا ترك قدر ما عليه فالكثرة لانه بموته حلت

بجوده خراب و منه بالموت كسائر الديوث الموحلة بخل
من مري عليه **وورث من معه من ولده ما بقي** فظ
مهذا انه لا يترك ما بقي الا من كان معه في كتابته من ولده
او خد ثواله بعد الكتابة وهذا قول والذي في المدونة
برثة كل من يمتن عليه ممن هو معه في الكتابة وما
من كان من اقرار به خارجا عن الكتابة مطلقا برثة سواء
كانوا احرارا او عبيدا او غافقا بذا و اترك الحق قوله
وان لم يكن في المال و قابها اي بالكتابة **فان ولده**
يسمون اي يسمون فيه **ويورثون** اي يورثونهم
الميت اذا كانوا كسائر الهم قوة على السعي واثانة
على المال والا اعطى المال لامين يورثهم **وان**
كانوا اي اولاد المكاتب **صفار** وليس في المال قدس
البحر اي بلوغهم السعي فوافي مفهومة انه لو
كان فيه ما يملهم السعي لم يورثوا ويوضع ذلك على
يد امين ويعطى السيد على قدر الخوم **وان مات**
المكاتب ولم يكن له ولد معه في كتابته وليس في ماله
وقا ورثة سيده يعني بالرق لا بالولاء لكونه مالا
مرفقا ثم انتقل يتكلم على امر الولد ومري في العرف الامة
التي ولدت من سيدها فقال **ومن ولد امة فيباع**

له ان

له ان **يسخن منها في حياته** بالوطني وروا عليه
لقوله تعالى **او ما ملكنا** اي انكم فانهم غير ملومين
وتسري رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ربه
القطعة **وتنق من راس ماله بعد حماة** من غير
حكم خاتم ولا يبرق تاديين كان قبل حملها او بعده
سواء مات خنق الفه او قتلته عمدا او خطأ ولم
يراعوا هنا علة الاستعمال كما قالوا في المدي يرحم
مرفقا والعرف بينهما شوق الحرية لام الولد قبل القتل
بحال في الحد برفاهة يباع في الدين او المستغرة بخلاف
او الولد فانها لا تباع بحال في الدين الا في مواضع
الاستئمان الا مصحاب بقلنا ماني الكبير **ولم يجر**
بعضها فان وقع فسخ وان اعطىها المشتري او
اخذها مام ولد او ماتت فرجع المشتري على البايع
بالحق ومقضيةها من البايع ومثل البيع الهبة والرهن
وخومها تنبها **الاول** قوله **مقتق من**
راس ماله يعار منه قوله **ويبد** في المتن لكن قال
بعضهم يريد بعد المعينات الثاني قوله بعد حماة
مهذا اذا ولد في حياته اما اذا مات وتركها
حامل فقال ابن القاسم مقتق اذ ذلك وقال

ابن الماجنون وبسبب ذلك لا تقوى حتى تقوى وعلى
 بهذا القول تنقسمها من تراتبه **ولله عليها خدمة**
 كثيرة واما البيرة فله ان يستخدمها بغيرها كالطبخ
 والسقي **ولا غلة** فلا يوجر بها من غيره **وله ذلك**
 اي ما ذكر من الغلة والخدمة **في ولد بها من غيره**
 فيواجه من غيره **وهو امي** ولد ام الولد من غيره
محملة الام في العتق يعني **بغيرها** هذا اذا مات
 السيد وهي حية فان ماتت قبله فلا تقوى اولاد
 حتى يموت السيد **وكما سقطت** مما يعلم انه ولد
في ام ولد مضمرة او علقه وكذلك الدم
 المنفصل على المست **ولا ينفعه** اي السيد **العمل**
 وهو الاثر الخارج من الفرج اي لا ينفعه او عاوه
 الاعمال عن الامة **اذ انكر ولد بها** ان يكون منه
والحال انه اقرب الوطين لان الماقد يلقبه ولو البير
 منه **فان او عن السيد** **استبرأ** بغيره **فالكرام**
بما بعده **لا ياتي** به ما جاء من ولد على المست
 ولا يلزمه في ذلك **يحيى** ثم انشغل بكلم على العتق
 وهو يشترط الخلو من الرقية من الرق وحكمه الكذب
 وهو من اعظم القربات لما صح انه ضلبي الله عليه وسلم

قال من

قال من اعنق رقية مومنة اعنق الله عز وجل
 بكل ارب منها اربا منه من النار وفي لفظ اعنق
 الله بكل عتق منه عتقوا من النار حتى وجه العتق
 الذكر افضل وله ثلاثة اركان اولها العتق بكسر
 التاء وهو البائع العاقل الذي لا يخرجه عليه ولم يخط
 الدين بماله **ولا يجوز عتق الصبي** ولا المجنون ولا
 المحنوم عليه **ولا من احاط الدين بماله** كان الدين
 حاكما او يوحدا لا يتحيد بغيره في ملك الغير
 ثانيا العتق بفتح التاء وهو كل رقيق قن اوفيه
 ثانيا من شوايب الحرية كالمدير تالها الصبي
 وهي امامه وهو ما دل وهما على رفع الملك
 بدون احتمال ولا قرينة تصرفه عن ارادة العتق
 كملكته بفسك من الرق او حريرتها او انت حراما
 ان كان ثم قرينة تصرف في اللفظ عن ارادة العتق فلا
 يلزمه عتق كقوله لعدد مستحي من علمي مثلا مات
 الاخر لان مراده انت حر العتق او قوله لعتاير هو
 حر وقصد بذلك رفع الظلم عنه دون الحرية واما
 كناية نحو وميتك ففسك او عتقتك او فقدت
 عليك بعتقتك ولا يحتاج الى النية في هذه الالفاظ

ونحوها واما نحو السقياني واذهب فانه لا يكون حرا
 محرره موجبا لفك الرقبة من ملكه حتى تفحصه
 النية والمعتق خواص منها ما اشار اليه بقوله **ومن**
اعتق بعض عبده كالربع والثلث والنصف والعتق
 عتقا من اعضاءه كيد **استم** اي اعتق عليه جميعه
 بالحكم لا يعتق البعض اذا كان العتق مطلقا بالفاء
 غافلا بربط حرا لا دين عليه هذا كله اذا كانت
 العبد ماله واحدا لقوله **وان كان لغيره معه فيه**
شركة قوم عليه اي على من اعتق البعض نصيب
شريكه بفحمة يوم يقام عليه وعتق عليه بالحكم
 على المثل واختلف هل يقوم نصيب الشريك فقط
 او جميع العبد قولان مشهوران وما في وجهه اذا
 كان موصيا بما جعل نصيب شريكه يوم الحكم فان كان
 غير موصي يوم الحكم بان **لا يوجد له مال البتة بقي**
سهمه **لشريكه رقيقا** الا ان يعتقه ربه وان وجد
 له من المال ما يعين ببعض حصه شريكه يوم عليه
 بعد ما يوجد معه **ومن الخواص ان** **من كان بالغا**
 غافلا مستلما بربطه غير مديان **ومثل** بالشدائد
عند عبده العتق او من فيه شايه حرية او عبدا

ولده

او بعبده عبده

ولده الصغير **مثله** بضم الهم وسكون المثله اي
 عقوبة **بينة** اي ثبته **من قطع جارية** كاليد
 والرجل **ونحوه** اي نحو قطع الجارية كقطعها العين
اعتق عليه من راس ماله ورجل عليه مع ذلك عتق به
 ام لا فقيل يعاقب بالحرب والسجن وقيل لا يعاقب
 الا بالعتق وقيل كلاهما ان العتق يحصل بنفس المثله
 وهو قول الشهاب وقال ابن القاسم لا يعتق بالمثله
 الا بالحكم وقد تناكلا منه بالعاقل والتابع اخر
 من الجنون واليهي فان مثلتهما العتق بالمسلم
 احترام من الدمن فانه اذا مثل عبدا لا يعتق
 عليه عند ابن القاسم وبالربط احترام من اصابه
 اذا مثل عبدا فانه لا يعتق عليه على ما رجح اليه
 ابن القاسم وعنه انه يعتق وفتح ابن عبد السلام
 وبغير مديان احترام من المديان اذا مثل عبدا
 فانه لا يعتق عليه وبعد احترامها اذا وقع ذلك
 منه خطأ فانه لا يعتق به ومثل الخطا ما اذا قرب به
 ناديا او كواه قد اوي فادى ذلك الى التمثيل به لير
 يعتق عليه لعدم القصد الى ذلك فلو اختلف قول
 السيد والعبد فقال السيد خطأ وقال العبد عتقا

فالقول قول السيد مع عبده وافادة الافادة
 في قوله عبدا ان من مثل عبده غيره لا يعتق عليه
 واما قوله من ارش الحنانية وثانجدة المثلة بقوله
 بنة يقتضي ان خلق النجبة لا يكون مثله مطلقا
 وقال عبد الملك الا ان يكون السيد تاجرا وجيرا
 فكون مثله ومنها من ملك ابويه معا واحدا
 او ملك احدا من ولده له عليه الذكر والانثى وملك
 احدا من ولد ولده الذكر ذكر كان وانثى وان اسفل
 او ملك احدا من ولد بناته ذكر كان وانثى وان
 سفل او ملك حده او حدة من اي جهة كانا او
 ملك احاه لام اولاد او لغيرهما جميعا فقت عليه
 كل من ذكر بنفس الملك ولا يحتاج الى حكم على الم
 شرط ان لا يكون عليه دين يستغرق قيمته فخره
 مما اشتراه او ورثه وعليه دين يستغرق قيمته
 فانه لا يعتق عليه بذلك ولا يرد البيع ولا يستغ
 ملكه عليه بل يباع عليه للدين ومن اعتق امه
 حاملا من تزويج او من زنا كان حنينا حرا مملوكا
 لان كل ولد حدث من غير ملك عين من تزويج او زنا
 فانه تابع لامه في الحرية وتلك العبودية وهذه النية

مكررة

مكررة مع قوله وكل ذات برحم فولد بها حنينا
 ولا يعتق في الرقاب الواجبة ككفارة القتل من فيه
 مع من يعتق بتدبيره وكفارة او غيرهما نقصان
 الرقة لما اشيت به من عقد الحرية وكذلك لا
 يعتق في الرقاب الواجبة اعني ولا قطع السيد
 وشبهه اي شبه القطع نقصان الرقة في الرقاب
 وكذا لا يعتق في الرقاب الواجبة من هو على عاقب
 وبين الاسلام لقوله تعالى عتق رقبة مؤمنة ط
 فتدبرها بالامان وهذه الآية مفيدة للآية
 الاخرى المطلقة ولا يجوز عتق الصبي لانه ليس من
 اهل التكليف ولا عتق المولي عليه وهو السيد
 الذي يقع المال في غير موصفه ومن خواص العتق
 المولى لا يفتح الواو بعد ودخل العتق نفسه زوال
 الملك بالحرية ابن شاس فمن زل ملكه بالحرية عتق
 مرفق فهو مولد سوا حرا وعتق او دبرا واستولد
 او كاتب او عتق العبد بعوض او باعه من نفسه
 او عتق عليه الا ان يكون السيد كافرا والعبد مسلما
 او يكون السيد عبدا لا يعتق باذن سيده والكافر
 السيد لا ولاته على عتقه المسلم بل جماعة

قوله الآية الاخرى وهي قوله تعالى فقتل
 فيه من قبل ان يتنساها الشك بعد ذلك
 ٢ كذا اذا اعتق ام ولده والحشرون
 انه طعن في صح

المسلمين ثم لا يعود اليه بالسلامه والمبدأ العتق
لا يرجع اليه الولاء ابدًا وانما عتق واد العتق بعين
اذن سيده ثم لم يعلم به السيد حتى عتق العبد
المعتق فالولاء دون السيد انه والاصل في ما ذكره
الشيخ ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم
انما الولاء لمن اعنت **ع** وانما يكون له الولاء باربعة شروط
ان يكون المعتق مسلمًا للمعتق وان يعتقه عن نفسه
وان يكون المعتق حرًا وان يكونا مستوين في الدين
ولا يجوز بيعه اي الولاء **ولا يمتد** لما رواه ابن حبان
في صحيحه وغيره من قوله صلى الله عليه وسلم الولاء
لحمة ولحمه النسب لا يباع ولا يورث **ومن اعتق**
عبدًا عن رجل مثله فالولاء له رجل المعتق عنه
اذا كان حرًا اما اذا كان رقيقًا فالولاء لسيده وظم
كلامه سواء كان المعتق عنه حاصرًا او غائبًا عتق
عنه باذنه او بغير اذنه وهو كذا في الصحيحين واذا
اسلم كافر على يد مسلم فانه **لا يكون الولاء عليه**
اسلم على يديه اي وانما هو جماعة المسلمين ما في
الصحيح من حديث بريرة انما الولاء لمن اعنت وقيل
ولا وه له ما روي انه عليه الصلاة والسلام قال من

اسلم

اسلم على يد رجل فله ولا وه قال ابن عبد السلام
فان جميع هذا الحديث وجب العمل عليه لانه ظاهر
وحديث بريرة عام وقال ابن رشد هذا الحديث
عندنا محمول على انه حق به في نفسه والقيام
بامره ونولي دفته اذ اقامت **ولا ما اعتقه اياه**
لها وكذلك لها **ولا من يجر** ولا وه لها من ولد او
عبد **اعتقه** مع هذه المسئلة من مشكلا ط
الرسالة لفظا ومعنى اما لفظا فانه وقع ما على
من يعقل وادخل تا التانيث على المعتق الثاني
فاجواب عن الاول ان ما يقع على من يعقل
بعتقه وعن الثاني ان المرأة لما كانت هي المقتنة
اولا اضاف لها ذلك اقامة للنسب مقام المقتنة
واما المعنى فظاهر ان كل ما يلد له ما اعتقه
فولاه لها وفيه تفصيل نظره في الاصل **ولا**
توت امرأة من الولاء ما اعتق عندها من اب او
ابن او زوج او غيره نحو قوله في الفرائض لا توت
النساء من الولاء الا من اعتق او خره من المعتق
لان الولاء انما يورث بالتعصيب والنساء لا حظ
لهن فيه **وميراث السايبة** جماعة المسلمين

علي الم الم بها منا ان يقول العبد انت حر
 مسب وانت سايبة ويريد بذلك العتق ولم
 يتفرق حكمه التدا وفيه خلاف في شهر موره
 الكراميه لا استعمال الحكم الجاهلية بهذا اللفظ في
 الانعام **والولا لا فقد** اي الا قرب من عصبه
الميت الاول مع كان حقه ان يقول من عصبه
 المتي وتفسير هذه المستثله قوله **فان مان**
المتي وتوت ابني فورتا ولا مولي لا يبرأ من مان
 احد هما وتوت ابني مرجع الولا الى اخيه ووالديه
 لا بهذا ما يكتل المتي عصبه فانهم احق من
 الموالى بلا خلاف اعلمه **وان مان واحد** من الابن
 المذكورين وتوت ولد او بعد ذلك **مان اخوه**
والحال انه ترك ولدين فالولا بين الثلاثة **اقلنا**
 لتاويهم في القرب من الميت المتي والله اعلم
باب ~~في بيان~~ **في بيان الشفعة واليه**
والصدقة والحبس والرهين والعارية والوديعة
والنقطة والغصب فهذه تسعة اشياء ذكرها في
 الباب كما ذكرها في الترجمة وراود فيه قوله ومن
 استقلت عن صاحبها فبتمه وضبط هذه اللفاظ

وبيان

وبيان معانيها بذكر كل في محله ان شاء الله تعالى اما
 الشفعة فنظم الشين النجوة وسكون العاما خو
 من الشفع ضد الوتر لان الشفع يضم الحصة التي
 ياخذها الى حصة فقير حصة حصة
 وعرفها ان الحاجب رجة الله تعالى بامرها اخذ
 الشريك حصة آخر اشرا فخذ حصة وخارج
 بافانته الى الشريك الجار فانه لا شفعة له عندنا
 وحصة ما ياخذ منه فاما ملائمة شركة بينه
 وبينه فيه وبالجبر ما ياخذ بالشر الاختياري
 وبالشر ما ياخذ بالاشتقاق وهو من حصة
 والاصل ان لا يجوز لان فيها بيع الرجل ملكه بغير
 رهناه الا ان الشرع امر بخص فيها ففالفرض الشريك
 قال جابر رضي الله عنه فقضي رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما يقسم فاذا
 وقعت الحدود ووهب فمنا الطرق ولا شفعة رواه
 البخاري وغير واحد من هذا الحديث حكاه
 وجوب الشفعة للشريك دون الجار لانه بعد
 القسمة جار ووجوبها في الرباغ دون الفروفي
 والي هذا اشار الشيخ بقوله **واما الشفعة**

في
 حصة
 الشريك
 ٣

في المشاع يعني الارض وما يتصل بها من البناء
والشجر قال العلم الحكمة في ثبوت الشفعة
 انزاله للفرق عن الشريك وخصت بالعمارة لانه كثر
 الانواع ضريرا وتفقوا على انه لا شفعة في الحيوان
 والشباب والامتنع وسائر المنقولات ويشترط
 فيما فيه الشفعة على المسمى ان يكون قابلا للقسمة
 اخترازا مما لا يقبل بالارزاق يقبل بالفساد وضرر
 كالحمام **ولا شفعة فيما قد قسم** لقوله في الحديث
 اذا وقعت الحدود ووضعت الطرق فلا شفعة
 وقال **ق** لان الشفعة شرعت اما للضرر القسمة
 او للضرر الشراكة وذلك غير موجود في المقسوم
 فلذلك لم يحجب فيه الشفعة وكذلك لا شفعة
لجاء هذا مذهب الامامية الثلاثة لا يحدت المقدم
 وعن ابي حنيفة ان له الشراكة لشفعة لكن الشريك
 مقدم على الجار وما استدلل به وجوابه منكم
 في الاصل **وكذا لا شفعة في طريق خاص** بين شركاء
 في الدار والى الحنان واما الطريق العام فلا يجوز
بيعه **ق** بهذا اذا كان الاصل مقسوما على ذلك
 قوله ولا في عرصة دار قد قسمت بينها واما اذا

كان

كان الاصل غير مقسوم وباع احد الشريكين
 حصته من الاصل والطريق فليس بشفعة في
 الاصل والطريق باتفاق الى ان قال ولا في عرصة
 دار هذا اذا باع نفسه من العرصة ونفسه
 من البيوت فلا شفعة في العرصة وخدمها لانها
 تابعة للاصل لا شفعة فيه وسميت العرصة
 عرصة لان الصبيان يتفرقون فيها **اع** العرصة
 ساحة الدار **وكذا لا شفعة في فحل** اي ذكر **فحل**
او في بئر او في قنطرة **فحل** **او الارض** **ق** روي اذا
 باعته مع اسله للضرر الذي يلحق الشريك فيما
 اشترى بغير فحل ولا بئر ولا فحل اذا باع نفسه
 من الارض والفحل خاصة فلا شفعة فيه لانه مما
 لا ينقسم وقوله **ولا شفعة الا في الارض وما يتصل**
بها من البناء والشجر تكرار مع قوله واما الشفعة في
 المشاع وشفعة الشفعة باحد امور ثلاثة احدها
 الترتيب بغير الفحل كقوله استقطت شفعتي والمعتبر
 في اسقاط الشفعة ان يكون بعد الشرا ما قبلها فكما
 لعدم على المنصوص لانه اسقاط الشيء قبل وجوده
 فافهم ما قيل على الترتيب كروية للمشتري يهردم

قوله من الارض والفحل خاصة اي من منقلت الفحل والارض
 خاصة ومنقلت الارض البئر ومنقلت الفحل الفحل

ويبي ويغرس وهو ساكن في ثلثها تركه القيام به
 بشفعة من غير عذر بعد علمه بالعقد وخصه
 بالبلد واليه يشير قول الشيخ **وإن شفعة لأخص**
 يعني في البلد دون العقد **بعد السنة** ما إذا حضر
 العقد وسكت عن طلب الشفعة تسريين فإن قال
 سقط بشفعة **وإن الغائب غيبة بعيدة** **فإن**
على شفعته وإن طالت غيبته أو كانت غيبته قبل
 وجوب الشفعة له علم بالبيع ولم يعمل وليس للمحل
 والعقد حد على الصحيح لأن أحوال الناس تتغير
 وليس الرجل كالمزقة وليس الضيق كالقوي ولا
 الطريق المأمون كالخوف وقيد ما إذا كانت الح
 لأنه إذا ساء بعد وجوب الشفعة فيه تفصيل
 وهو ما أن يعلم أنه لا يرجع من سعة إلا بعد مضي
 الحد الموقوف في الشفعة فإنه لا شفعة له وأما أن
 يعلم أنه يرجع قبل مضي السنة فإنه على شفعته
 وإن عاقبة عاقب وطالت غيبته هناك **ومنه**
الشفعة على المشتري **لأن** إن استحقها أحد من
 الشفعين فإنه يأخذها من غير أن يدفع فيها شيئا
 ويرجع الشفع على المشتري بالعقار ويرجع

المشتري

المشتري على البايع بالثمن **ويوفى الشفع فاما**
أخذ أو تركه يعني أن المشتري أن يقوم على الشفع
 ويلزمه بالترك أو الأخذ بالثمن الذي اشترى به إن
 كان محاله مثل أوقية إن كان في ذوات القيم مثل أن
 يشتري بثمن من الخيول والعقود فإن استأخذ
 الأمر من فلا كلام وإن رفعه للمحاكم على المشتري أو
 طلب التأخير ليحضر أو ليأتي بالثمن أخر ثلاثة أيام
ولا يوجب الشفعة ولا يباع يعني لا يجوز للشفيع
 أن يبيع ما وجب له من الشفعة لمثل البيع ولا يبيع
 منه شيئا مثل أن يقول له وهبتك شفعتي التي وخر
 لي عند فلان أو اشترى بها مني بكذا لأن الشفعة
 إنما جعلت للمشتري لا جلي الزالة الضرر عنه بات
 يدخل عليه من لا يعرف شركته ولا معاملته وفي جوار
 بيع الشفعة وهبتها للمشتري قولان وإذا وجبت
 الشفعة لم يكن في دار مثلا أو خلق الصباوهم
 فيها فإنها **تقسم بين الشرا بغير** **لا يفسد** مثال
 ولما أن تكون دار بين ثلاثة أشخاص لأحدهم النصيب
 والآخر الثلث والآخر السدس فباع صاحب النصيب
 نصيبه فإن صاحب الثلث يأخذ ثلثي النصيب ويأخذ

صاحب السدس ما بقي وهو ثلث الخمسة فنصير
 لصاحب الثلث ثلثي الدين ولصاحب السدس الثلث
 من جميع الدين وهذا هو المثلث ومقابلته بقسم النصف
 المبتاع بين الشفعين واستظهر لان الشفعة معللة
 بالضرر ويسوي في ذلك الشراكا وان اختلفت
 انصباؤهم ثم انقل يتكلم على الهبة والصدقة
 والحبس فقال **ولا اقيم هبة ولا صدقة ولا حبس**
الا بالحيازة الحبس باقي الكلام عليه واما الهبة
 والصدقة فلا يفتقران الا في شيئين احدهما
 ان الهبة تقتصر والصدقة لا تقتصر والآخر ان
 الهبة تقسم الرجوع فيها بالبيع والصدقة لا تجوز
 وذلك فيها ولو على ابنه كما سيأتي عليه بعد
 والفرق بين حقيقة ان الهبة للمواصلة والوداد
 واما الصدقة لا يتنازل الثواب عند الله تعالى واما
 فتقر اشتراكهما فيما عدا الحكمين المذكورين فيكون
 الكلام عليهما واحدا وذلك من وجوه احدها
 في حكمهما وهو النسخ دل عليه الكتاب قال الله
 تعالى ان الله يامر بالعدل والاحسان وابتاء ذب
 القرين واتى المال على وجه ان يبدل الصدقات

فتما

اي للمهر الصغير

فتما ربي الى غير ما اية والسنة فقيل اني من الله
 صلي الله عليه وسلم قال من تصدق بعدل تموت
 من كتب طيب ولا يقبل الله الا الطيب فان الله
 يقبل باجمينه ثم يريها لصاحبها في ابرو احدكم
 فلو لا حتى يكون مثل الجبل ان جماع على ذلك
 حكاية ابن رشد وغيره الثاني في ان كان الهبة
 وربي اربعة او لها الواهب وهو من له التبرع وهو
 غير المحجور عليه فالمحجور عليه لا تصح منه الهبة
 ثانيا الموهوب له وهو من يصح تحلله الهبة
 ولو لم يدم ثلثها الموهوب وهو كل مملوك يقبل
 النقل كالنوب والدارك ما لا يقبل كالاستمتاع
 بالزوجه وام الولد رايها الصيغة كونهت
 واعطيتك الوجه الثالث في شرطها وهو ان يكون
 شرط في التمام وان يستقر في الصحة والبروم
 واليه اشار الشيخ بقوله ولا يتم الخ ولم يقبل ولا يقع
 ولا يشترط في الخور اذن الواهب بل لو وجد
 سايبة فاخذ بها فهو حوز وفائدة عام بالحي
 انه اذا مات قبل حيازمها بطلت واليه اشار بقوله
فان مات الواهب قبل ان تحاز عنه فهي ميراث

برثها الورثة وتبطل لمن جعلت له فلم يملكه وان
 كان الموهوب له جاد في الطلب وهو كذلك
 عند ابن المأخضون ومذهب ابن القاسم ان
 الموهوب له اذا طلب الرهبة من الواهب فامتنع
 من دفعها له فجد في تحصيل القبض ولم يتمكن فيه
 حتى مات الواهب فان الرهبة لا تبطل وكذلك
 اذا وجد الواهب الرهبة واقام الموهوب له الرهبة
 وسعى في تركية شرمود الرهبة فان الواهب
 قبل التركية والانسائي في قوله **الا ان تكون**
ذلك في المرفق فذلك نافذ من التملك راجع
 للشاذلية **معناه** اذا وهب شيئا وتصدق
 به او حبسه في مرضه فاعا يخرج من تلك مال
 بعد موته **ان كان الفيس وارث** لان الوصية للوارث
 عن جارية الا ان يخير ذلك الورثة الوجه الرابع
 في تقسيمها وهو ثلاثة احدها ما قيد بنفس
 التواب وهو موقوف بان احدها ما يرد به وجه الله
 تعالى واليه استأمر بقوله **والرهبة تعلق الرهبة** ولا
 كل من لا يجوز نكاحه ان لو كان امرأة او لستم او
 لغير حكمها كالصدقة لا رجوع فيها انما كانت

هذا مستحب

الرجوع

الرجوع في الصدقة والرهبة للمعطي فانها خرجت
 عن ملكه تعالى طريق التواب وابتعا وجهه تعالى
 والرهبة له رجوع جارية بحري الصدقة وقوله **ومن**
تصدق على ولده فلا رجوع له مستغنى عنه
 بما قبله ومع ذلك فيه نظر لان السئلة قد بالذلة
 اقوال وكلامه بحسب الظن لا يوافق واحدا من
 احدها يرجع فيها مطلقا لانها يرجع اليه بالشر
 دون الصدقة قالها لا يرجع الا ما هو مرفق
 ان يتصدق على ابنه جارية فتسبها نفسه
 فانه يرجع فيها التمرة وتعطيه قيمتها ويمكن
 رجوعه اليها بان يقال يريد ان من مرفق
 والقرن الثاني وهو ما يرد به المودة والمحبة واليه
 استأمر بقوله **وله ان يعتصمها ورهبة ولده الصغير**
او الكبير قال ابن عرفة الا اعتصم امرجاء المعطي
 في عطية دون عوض لا بطوع المعطي واخرى
 لثمة من الصدقة فانها كافدة سال لا تقسم وقد
 اعتصم الاب من الكبير بقوله **ما لم ينكح لذاته**
الى الرهبة **او يد ابنها او يحدث في الرهبة حدثا**
مثل ان يهبه خديدا فيصنع منه **في ما الام** فانها

لا تستقر الا ما دام الاب حيا فاذا مات لم تستقر وقوله
 ولا يستقر من يشتم فكرام ويسيى يتيها سلم يبلغ فاذا
 بلغ لم يسم يتيها ثم بين الجهة التي يكون الولد بها
 يتيها فقال **واليسم في المعتاد من قتل الاب** وما في غير
 من قتل الام ثم استقل يتكلم على خياره الاب للابن
 فقال **وما في الشيء الذي ومهيه الرجل لا يسهل**
خياره له حايثه بشرطين احدهما استار اليه
 بقوله **او لم يستكن الاب** وذلك الشيء الموهوب او كان
 وامر **او ليسه ان كان مؤبدا** فان قيل شيئا من ذلك
 بطلت الرهبة لانه رجوع والاخر اشار اليه بقوله
واما رجوعه له ما يعرف بعينه مثله ان يقول له
 وهبتك الام التي من فطرتك اكذا وكذا اما ما لا يعرف
 بعينه فلا مثاله ان يقول وهبتك وام من دوني
على كل كلامه انه لا يجوز للصغير الا والده وهو الذي
 ٣ وكذا الام ان كانت وصية ثم طرح بمفهوم الصغير
 زيادة في الايضاح فقال **واما الابن الصغير فلا يجوز**
حياته له اي حياته الاب له وهذا اذا كان رشيدا
 فان حاز له لم يقيم حياته له واما الصغير فلا يجوز
 حياته له وقوله **ولا يرجع الرجل يدا غيره**

معهومه

معنومه مما تقدم وكلامه متحمل الكرامة والكرام
 والسم ان الشيء عن ذلك للندب **ولا يرجع الصدقة**
اليه اي الى الصدقة بعد الجور مطلقا اعني كان
 بشرا او غير بشرا يستثنى من ذلك شيء **الا** اذا كانت
 بالبيع **فانه** يجوز له تحملها به او لا يبيع منه
 في رجوعها ولا تهمه فيه وكم كلامه انه لا يجوز له
 رجوعها ان في هذه المسئلة وليس كذلك فقد
 تقدم ان القرية رخص في شراء السكر وكونه ولد له
 الصدقة على الابن فانه يجوز الرجوع فيها كما
 تقدم **تسببه** اخذ من كلامه ان من
 اخرج لسان صدقة فوجده قد ذهب الى الجور
 له اكلها وقال ابن رشد ان كان السائل غير مدبر
 لا يجوز له اكلها ويصدق بها على غيره وان كان
 مدبرا جاز له اكلها **ولا باس ان يبيع** اي المتصدق
 من **ابن ما** اي الشيء الذي **تصدق به** كالقرية والسادة
 لا باس بهما لغيره ختم منه وكم المدونة الطبع
 وكذا **لا يتعري المتصدق ما** اي الشيء الذي **تصدق**
به لا من المتصدق عليه ولا من غيره وكلامه
 متحمل للمع والكرامة وهو المذهب فان وقع

على وعلى الاول قيل ينبغي وقيل يحفى من اعادة
 الخلق ثم انتقل يتكلم على بيان القسم الثاني من
 اقسام الرهبة وهو ما قيد بتواب فقال **والله يوب**
 اي الذي وهبت له لاجل اخذ العوض منه **اما ان**
اي عوض القيمة او يرد الرهبة فان عرفت بها الرهبة
 التواب وهو ان يعطي الرجل شيئا من ماله لغيره ليس
 عليه وهي عقد معاوضة بعوض جوهري وحكمها
 الجواز واتاب فعل والقيمة مفعول والفاعل مضمَر
 يعود على الموهوب والمضي اما عاود من القيمة من عين
 الرهبة او رد بها يرد اذا كانت الرهبة قايمة لم تفت
 يدل عليه قوله **فان فانت فليس عليه قيمتها** وذلك
 اي الاقابلة بالقيمة او رد الرهبة **اذا كان يرد بها** بالسبا
 للمفعول اي يقطن **انه** اي الواهب **اراد** بعبارة **الاول**
الموهوب له يعرف ذلك بقراين الاحوال والقسم الثاني
 من اقسام الرهبة لم يذكره الشيخ وهو ما لم يعيد بتواب
 ولا عده ونقص عليه في الخلاف بقوله ومن وهب
 رهبة مطلقا وادعى انه وهب بها للتواب نظر في ذلك
 وحمل على العرف فان كان مثله يطلب التواب على
 الرهبة صدق مع عييه وان كان مثله لا يطلب التواب

على رهبة

على رهبة فالقول قول الموهوب له مع عييه وان اشكل
 له واحتمل على الوجهين فالقول قول الواهب مع عييه
 قال في التوضيح فالرهنه اي من سوا جهته العرفي يطلب
 التواب ام لا ومن كان له ولدان فاكتر ومعه مال **يكفه**
 له كرهته تنزيه على المسألة **ان يرب بعض ولده ماله**
كله او حله ماله بعم عليه ولادة الاخر ون فيمنعونه
 من ذلك مخافة ان تقود نفقته عليهم والا فلهما
 ذكر ما في حديث الشيخين انقوا الله والحد لهما في ولده
واما اذا وهب له الشيء **اليسير** منه اي من ماله **فذلك**
سابع امير جابر بن عمر مكرهه وقد نابا يسير لقوله
 في الخلاف ويكره له ان يرب ماله كله الا ان يكون يسيرا
 فكت قال في التواور وقد فعله الصديق رضي الله عنه
 وبه قال عمر وعثمان رضي الله عنهما وكذلك يكره
 ان يقسم ماله بين اولاده الذكور والاناث بالتسوية
 اما اذا قسمه بينهم على قدر موارثهم فذلك جائز
ولا بأس ان يتصدق في عييه **المقر** **بماله كله** **لله** **عز وجل**
 وهذا ايضا معتد بما اذا لم يجر في ماله ولادة من ذلك
 مخافة ان تقود عليهم النفقة ومعتد ايضا بما اذا لم يجر
 والله ما ذكر ان التصدق بجميع المال جائز بشرطه لكن

اي كراهت تنزيه

في التواور
 في ما تقدم من انهما
 اهدى

الافضل ان يتصدق بما يفضل عن موته **ومن ربه**
رغبة لغير الثواب فلم يخرجها **الموروث** له **حيث** في
الوارث مرثا مخوفا **او فلس** فليس له اي الموروث
حيث اي حيث مرثا الوارث او فلسه **فبعضها**
اي الهبة ومثلها الصدقة والحس وقيدنا الهبة
ومثلها الصدقة بغير الثواب لقول الخلاب ومن
رهب هبة للثواب فأت قبل دفع الهبة فرب
مصلحة جائرة لا زمة وليست تحتاج هبة الثواب
اي خيازة **ويوما** **الموروث** اي الذي ورثه
وكان حرا قبل قبض الهبة **كان ثورثا** **القيام** **فيها**
اي الهبة **على الوارث الصحيح** غير المنس قبل
مورثهم قبل موته او لم يقبل وقيدنا بالحر حرثا
من العبد فان القيام في ذلك للسيد وقيدنا الوارث
الصحيح حرثا من امر يقبل ثم انقل يتكلم على جس
نعم لثا وسكون الموحدة وهي بمعنى الوقوف وهو
اعطاء منافع على سبيل التأييد وحكمة الجوارح
الاربع اذ رغبة على ما نقلت ثم اختلفوا هل يلزم
من غير حكم حاكم او يخرج يخرج الوصايا فقال مالك
والشافعي واحمد يفتح بغير ردين الوصايا

ويلزم

ويلزم وقال ابو حنيفة لا يصح الا باحدهما اه
وقال مهران عن ابي حنيفة واصحابه منع الوقوف
وعن الجمهور الجواز قال وهو الصحيح والذبح
مراعاة في كتب الحنفية الجواز والاصل في جوارحه
انه صلي الله عليه وسلم حسن وعمر بن الخطاب
وعثمان وعلي وطاعة والريير وعنه من الصحابة
دورا وجوابا ولما كان اربعة الواقف وما يكون
به الوقوف واليهما اشار بقوله **ومن حبس** بشرط
الاول اهللية المقر في المال والثاني شيان
الصيغة وهي وقفت ونقدت وقست وما
يقوم مقام الصيغة علم فاني الدلالة على الوقفية
كالذوق في الصلاة في المكان الذي بناه للصلاة
والثالث الوقوف وهو المقام واليه اشار بقوله
واما وكذا الجوز وقوا الحيوان والعروض والوقوف
الطعام الذي تطول اقامته كالقمح ووقف الدناير
والدرهم ترو دراجعها الوقوف عليه ويؤخذ من
قوله **فهي** اي الدار **على ما جعلها عليه** ولا يشترط
في صحة الوقوف عليه قوله اذ كان غير معين كالقمر
ويشترط اذ كان معينا وكان مع ذلك اهلا للرد

والقول اما اذا لم يكن امهلا لذالك كالصنف والسنة
 وفي غير المعنى قال ابو عبد السلام وفيه نظر ويظهر
 ان نظام من قبله له كماله ووجه او يصدق عليه
 وشركه اي الوقف الحويز واليه اشار بقوله **ان خير**
قبل موته هذا اذا كان الوقف على معين فان لم
 يخرج حتى مات الواقف او فليس بطل الوقف اذا كان
 على غير محوره اما اذا كان على غير معين كالسيد
 فلا يحتاج الي عاين معين بل اذا اختلف بين الناس
 وبين الصلوة فيها مع الوقف وقد نأبذ اكان
 على غير محوره لقوله **ولو كانت الدار حيا**
ولده الضيق كرجاء **ان يبيع** ان يبيع او ان
 منه الرشد والكبرياء من غيره ولا يسكرها فان
يدع سكناها حتى مات او يرضى او فليس بطل
 صوابه بطل اي الحبس وعلى اثنان التاخير للحياة
 وقد نأ الصنف بالحق احترامهما اذا كان عبدا
 فان سيده هو الذي يجوز له **ان يقرض من خزانة**
 الدار عليه **رجعت حيا** اي **اقرض الناس بالحبس**
 سواء كان الحبس حيا او ميتا مثل ان يكون الحبس
 اخ شقيق واخ لاب في موت الشقيق ويترك اتمام

ينقرض

ينقرض من حبس عليه فانه يرجع لك في الاب
 ووف ابن النج الشقيق والعبدة في رجوع الحبس
 على الاقرب اليهما **يوم المرجع** لا يوم الحبس لانه
 قد يقرب السيد يوم الخميس فربما يوم المرجع كالسنة
 المذكور **ومن اعلم رجلا مثلا حيا** اي حيا
 الرجل **وامر رجعت بعد موت الساكن** وهو الساكن
 الرجل **سلطانها** او لو امره ان مات **وكذا ان**
اعلم بها عقبه اي عقب الرجل **فانقرض من الحقيقة**
 العمري العرفية مهمة منافع الملك مدة علمه هو
 او مدة عمره وعمر عقبه لا مهمة الرقبة ولا تقيد
 التقييد بعمر الموهوب بل بل لو فسد بعد الميراث كانت
 عمري اقيم ولا يقصر على لفظ العمر بل ولو قال
 وماتت غلها مدة عمري كانت عمري **نسب**
 حكم العمري الحواجز وكان القياس ان لا يجوز لغير
 ويرد لها النقص فهي كالمستأجرة واختلفت فهل هي عامة
 في كل شيء او خاصة بما يقول كالدور والارضين **خلا**
الحبس فانه يرجع بعد موت الحبس عليه ملكا
 له بل حبسا كما تقدم على اقرب الناس بالحبس
 لان الحبس تملك الرقاب والعمري تملك المنافع **فان**

ما من امر يكسر اليه يومئذ ما استحق ويري الدار
لورثته يوم موته ملكا يحتمل قوله يومئذ يعود
 على يوم القبر ويكون على هذا انما ملكوا الرقاب
 دون المنافع ويحتمل ان يعود على موت العبد على هذا
 فيكون الرقاب والمنافع **ومن مات من اهل الحبس**
 الميتين **فليس به** يحتمل على روي من يرضى من اهل
 الذكر والاني فيه سوية المسئلة فيهما تفصيل
 مذكور في الاصل **ويوتر في الحبس اهل الحاجة**
السكنى والغلة ما ذكره هو انهم ومن ابن الحاجون
 لا يفضل ذو الحاجة على الغني في الحبس الا شرط من
 الحبس وقرن ابن شافع فتساوي بين الغني والفقير
 في السكنى بخلاف الغلة **ومن سكن من الحبس**
فلا يخرج لغيره مراد في المدة ولو لم يجد سكنا
 ولا كرا له ولم يملكه ولو استغنى بعد ان سكن لاجل
 فقره وهو كذلك ولو سكن ثم خرج فان كان خروج
 القطاع سقط حقه وكان من سكن اولاد والاولاد
 والنظر قوله **الا ان يكون في اهل الحبس** في الغنى
 اي فيمنه هل يعود على قوله ويوتر في الحبس
 اهل الحاجة الى او يعود على قوله ومن سكن الى

وهو الظم والشرط ان يقول من قدم فانه يخرج له
 او يقول انما يسكن الساكن شهر او يخرج فيمضي
 كل ما استرطه في اهل الحبس **ولا يباع الحبس وان**
حرب ظاهره سواء كان في بقائه من اهل البيت
 في المحضر من ذلك ما احتج اليه لتوسعة ماله
وباع الغرض من الحبس يكسب بفتح الباء واللام والظ
 شي يعبر به الحيوان **كالحيون** واد ابيع فانه يحصل
تمنه في سرقه من اهل الحق منه ذلك **او يباع**
 به فية اي يحصل منه مع شي خرافه المداحق منه
 وذلك فيسكن به في سرقه وان لم يوجد شي
 ولا حق تمته الغرض فانه يقصد به تمته في الجهاد
واختل في المعاوضة بالبيع الحبس **الحرب** **او يباع**
غير حرب والمذهب عدم المعاوضة ورخص في
 موطنه ومنه في بيع ربيع وان يبيع بغيره ويقو
 به ربيع غيره يكون حبسا ثم انما يتكلم على
 المهرن وهو لغة الزوم والحبس واصطلاحا قال
 في المحضر يدل من له البيع ما يباع او عزرا ولو
 استرطه في العقد وثقة بحق دخل في قوله من له
 البيع المطلق والعبي المهرين وخروج المحبوس والصغير

غير المدين ودخل في قوله ما يباع الظاهر المستفاد
 به المقدر على تسليمه المعلوم غير المدين عنه
 وخرج الخبر والخبر يدور على غير ما يفتقرون على
 ما كان بقاى يجوز مرهنة وقوله وثيقة بمقتضى
 جله والمعنى ان الرهن انما يعطى للتوثيق به على
 معنى انه لو عجز الرهن عن اد الدين لبيع الرهن
 ووفى الدين منه واركانه اربعة الاول العاقد
 وهو من يبيع منه البيع الثاني المرهون وثالث
 ان يكون مما يمكن ان يستوفى منه او من عنه
 او من عن منافعه الدين الذي رهن به بوعده
 الثالث المرهون به وله شرائط ان يكون ديناً في
 الذمة وان يكون لزماً او قسراً الى المروم اما
 ما كان في اصله غير لازم ولا صابراً لزوم كحكم
 الكتابة فله رهن به الرابع الصيغة والحقن في
 الاجاب والقبول فيهما بل يقوم مقامه كما اشار
 في الدلالة على المضموم منه وحكمه اشار الى قوله
والمدين حاضر وسفر او قيل لا يجوز في الخصم
 لقوله تعالى وان كنت على سفر جيب بانه انما
 خص السفر لعلية فقد ان الكاتب الذي هو البينة

س
 في
 قوله
 والمدين
 حاضر

فيه

فيه وايضا في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
 اشترط ما يدين الى اجل و مرهنته فيه ويرعه
 وهو بالمدينة **ولا يدين الرهن الا بالحيازة** ظاهره
 انه يبيع قبل القبض لكن لا يفتقر المرهنته الى القبض
 الا بالقبض ان الحاجب فان تراخى الى الغلس او
 الموت بطل تعاقب ولو كان محجداً على الاشهر والمدة
 بين الرهن والمرهنة مع الجدا ان الرهن لم يخرج عن
 ملك الرهن فلم يفتق فيه بالجد في الطلب بخلاف
 الموهوب فانه خرج عن ملك و تهمة **ولا تنفع**
الشهادة في حيازته **لا بماينة البينة** هذا
 فيما يمان ويقتل وما اذا مرهنته ما لا يمان ولا يقتل
 فان الشهادة تنفع فيه على اقرارهما وتزلف قد
 الرهن عنه فاذا مرهنته ما يمان به ويقتل وتهمة
 البينة على حيازته ثم يرجع الى الرهن بعارية
 او هبة او غير ذلك من الوجوه فان الرهن يبطل
 قاله مالك اهـ **وهما ان الرهن** معنى اسم المفعول
من الرهن بكسر الهمزة اخذ الرهن ما لم يكن بيد امين
 فانه من الرهن وهو دافع الرهن كما سبق عليه
 وانما يلزم المرهنته الضمان **فيما يمان عليه** كالحاي

۳۰

002

فيه وايضا في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم
اشترط ما بين أي أجل ومهرين فيه ويرعى
وهو بالمدينة **ولا يتم الرهن الا بالخيار** ظاهره
انه يقع قبل القبض لكن لا يحتقر المهرين فيه عن الرهن
الا بالقبض ان الحاجب فان تراخى الى الفسح او
الموت بطلت افعاف ولو كان محداً على الشهر والفرق
بين الرهن والرهن مع الجدة ان الرهن لم يخرج عن
ملك الرهن فلم يلتقي فيه بالحد في الطلب بخلاف
المهرين فانه خرج عن ملك واتهمه **ولا تنفع**
الشهادة في خياره ان يعاينه البينة مع هذا
فما بين وينقل واما اذا امر منه بالبيان ولا ينقل
فان الشهادة تنفع فيه على اقرارهما وتزفع فيه
الرهن عنه فاذا امر من ما بين به وينقل وشهدت
البينة على خياره ثم رجع الى الرهن بعارية
او رهنه او غير ذلك من الوجوه فان الرهن يبطل
قوله ما لك اية **ومما زاد الرهن** يحذف اسم الموقوف
من الرهن بكسر الهمزة اخذ الرهن ما لم يكن بيد امين
فانه من الرهن وهو افع الرهن كما سبق عليه
واذا يلزم الرهن الضمان **فيما يضاف عليه** والحاكي

الا ان تقوم بينة على هلاكه فلا يقام ولا يقام
 ما لا يقام عليه كالدور والحيوان على المسم ولو
 بشرط الميراثين **فما يقام** الضمان على الميراثين في الميراث
 او **الميراث** الميراثين الضمان على الميراثين في الميراث
 عليه قال ابن القاسم بشرط باطل لانه شرط باق
 مقتضى العقد وقال اشهد بشرط لازم وصوبه
 الميراث وهذا اذا كان في اصل العقد واما بعد العقد
 فالشرط لازم عند الجميع وعلى الضمان يقام في
 يوم فناء عند ابن القاسم وتعلق الميراث بعد فناء
 ولا فوط ولا ضيعة ولا تقديت ولا عرف موضع
 وغير الميراث لا يعلق الا على عدم التعريض خاصة
 لانه لا يترتب في احقية **وتمرة** **الميراث** الميراثين
 وهو دافع الميراث كانت التمار موجودة او معدومة
 حين الميراث ما توريه ولا على المسم الا ان بشرط
 ذلك الميراث فانها قد حل على رى حالة كانت
وكذلك **مصلحة** **الدور** **الميراث** على المسم الا ان بشرط
 الميراثين ذلك فيكون له **والولد** **ميراث** مع **الامه**
الميراث **فكذلك** **بعد** **الميراث** ولو بشرط عدم دخول
 الولد في الميراث لم يكن ولا يكون مال العبد ميراثا

معه

معه **ان بشرط** كان ماله معلوما او مجهولا لان ميراث
 العزير جازي **وما ميراث** **بيد** **امين** مما يقام عليه
فميراث **من الميراث** دون الامين لانه لا يقام على
 الامين ثم يستقل بحكم على العام به يستند
 اليه على المسم وعرفها ابن الحاجب بانها عليك
 منافع العين بعين عوض وان كانت اربعة الاول
 المعبر بشرطه ان يكون مالها المستغنى باجارة
 او عارية من غير وان لا يكون عليه حجر فلا يقع
 من محض ولا سعيه ولا عبد الا باذن سيده
 الثاني المستغنى بشرطه ان يكون اهلا للشرع
 عليه تا المستغنى فلا يقع اجارة المسم للذم الثالث
 المستغنى بشرطه شيان احدهما ان يكون حيا
 يستوفي منه المستغنى المنفعة التي يترتب الميراث عليه
 بهما فلا يقع اجارة الاطعمة وعلى الميراث من المكسبات
 والموزونات وانما تكون قرضا لا ميراثا **لا ترد**
 الا لا يستلزم اعيانها والاخر ان يكون المستغنى مباحة
 فلا تقام الامه للاستمتاع لما فيه من اجارة العزير
 الرابع ما به تكون اجارة خواص تلك وحذ هذه
 عارية او عري فيقول نعم او يمين براسه وحكمها

الشدب وتناكد في القرابة والجيران والاصحاب
 والاصل فيها قوله تعالى وافعلوا الخير انكم تعلمون
 وما هي من قوله صلى الله عليه وسلم العارية براءة
 والمخعة مودة والدين يقضي والزعم غارم
 المخعة الشاة المستارة ليستفح بلسان مودة
 مقبولة كما جازم في رواية ابن داود انه صلى
 الله عليه وسلم استعار من صفوان ديناراً فقال
 اغضبا يا محمد فقال لا بل عارية مقبولة والى
 بهذا اشار الشيخ بقوله **والعارية مودة** ثم قسم
 ذلك بقوله **ويضمن ما يباب عليه الا اذا اقامت**
بينة على هلاكه فانه لا يضمن على المثل لا
 القمات للسرقة وهي تزول بالبينة **ولا يضمن**
ما لا يباب عليه من عيبه وادائه وعليه اليمين
 متى كان وعنده ولو شرط المبيع القمات على
 المستعير لا ينفقه ذلك وكذلك لو شرط المستعير
 على المبيع عدم القمات مما فيه القمات لا ينفقه
 وعليه القمات على احد قولي ابن القاسم والتمس
 ولهما ايضاً ينفقه ويعمل بالشرط لان العارية باب
 معروف واسقاط القمات من المعروف فام استثنى

قوله والمخعة معنا
 ها العلية التي

قوله والعارية مودة

مالا

مالا ضمان فيه صورة فقال **الا ان يضمن المستعير**
 فيضمن ووجوه التقدي كثيرة منها الزيادة في الحمل
 والزيادة في المسافة وكذلك يضمن في صورة اخرى
 وهي ان يبين كذبه ويكون باثماً منها ان يقول
 ثلثت في موضع كذا او لم يسمع احد من الرفقة
 بثلثها ثم انقل يتكلم على الودعة وعرفها
 ابن الحاجب بانها استنابة في حفظ المال وحملها
 الاباحة وقد يعرف لها الوجوب كالحرف على المال
 عند مريه من ظالم والحقنم كالمال المضمون بحرم
 قبوله لان في اسكاه امانة على عدم رده لما له
 والاصل في شرط وعنه ما قوله تعالى ان الله يامركم
 ان تؤدوا الامانات الى اهلها ما قوله صلى الله
 عليه وسلم اد الامانة لمن ائتمنتك ولا تحن من
 خانت رواه الترمذي وامر كانه ثلثة المودع ليس
 البدل والمودع يضمنه والشيء المودع وشرطه ان يكون
 كالوكيل والمودع من ماله ان يؤول غير يبيع منه
 ان يودع غيره وكل من ماله من ماله ان يؤول غير ماله
 ان يكون امناً غيره في حفظ الودعة واما الثالث
 قال في الجواهر رد الودعة واجب مهما طلب المالك

وانتقل بعد ذلك الى ان قال قال في الكتاب يصدق في رد
 الوديعه والعراض الا ان يقصر ذلك بسببه فلا يبرأ
 الا بسببه وهذا هو معنى قول الشيخ **والمودع يصدق**
الدال ان قال يردون الوديعه الملتصقة بالان
يكون قسما باثباتها او اي فلا يبرأ الا بالاثبات وعلى
 مردها لانه حين تشهد عليه لم يكتفى بما يثبت
 ولا بد ان تكون البينة مقصوده للتوثيق وبذلك
 قيد على واحد المودعة اما ان يصرح فيها بحضرة
 شهود ولم يشهد عليها فليس بشهادتي حتى يقول
 اشهد واما في السؤدد عنه كذا وكذا او ظر قوله صدق
 انه لا يمين عليه وعمر والحمد لله الامين وعليه قمر
ل فقال يصدق ويحلف كان مستهما ام لا قاله عبد
 الحق وظهر التحقق ان غير المستهم لا يحلف **وان قال المودع**
يصدق الدال **وهست** بمعنى تلفت وديعه **وهو يصدق**
بكل حال قسما باثباتها او بغير اقرارها ويحلف
 المستهم دون غيره على المستم وقوله **والعارية**
لا يصدق في تملكها اي ما يباع عليه كذا وكذا
 داخل في قوله والعارية مودعه كرهه ليعرف بين
 العارية والوديعه **ومن تقدم على وديعه**

واوجه

ووجه القدي انما هو ان يدعى عند الغير غير
 عند في السفر والحضر والسفر بها من غير عند
 والانتفاع بها فتملكت واليه يشير قول الشيخ **وان كانت**
اي الوديعه وثانين او **ومر بها** **مر بوطه او محبوسه**
فتملكها **وبعضها** **قد تملكها في حصة باع ممتلك**
فقد اخل في تملكه قيل عليه القائل لانه مستند
 في حله ما قيل لا يملك عليه وية اخذ ابو القاسم
 وغيره وشهر قال في التوميع وعليه ولا يصدق
 الا بيمين **ومن اخر يوديعه** **فذلك مكره** **وهو**
له **لان قضا من وقوله ان كانت عينا فيدي في قوله**
فذلك مكره **فقد** **مكره** **وهو** **من اخر يوديعه**
فذلك مكره **وهو** **ان كانت عينا قاله** **ف** **وقال ايضا**
قوله ان كانت عينا ليس بشرط **وكذلك ان كانت موقفا**
اذ لا يكون السوء حال من القاص وقوله والبيع له
مسئله ثانية وان باع المودع الوديعه **وهو**
موقوف **فلهما** **في اخذ الامن الذي باعها به وفي**
اخذ العارية يوم القدي **هذا اذا كانت السلعة**
فاما ان كانت قايمة **فاما** **في اخذ عينا واليمن**
الذي بيعت به ثم استعمل يتكلم على المصلحة فقال

ومن وجد لقطه بضم اللام وفتح القاف بالملقط
فليس فيها وجوب الامره عليه الصلوة والسلام بذلك
من نفسه لان يكون مثله لا يعرف فيساجر منها
سنة تحت الانتفاط ظاهره ولو كانت لقطه بكة
وهو كذلك على المذهب المعمومات الواردة في
اللقطة وفيل تعرف لقطتها بقوله صلى الله
عليه وسلم لا تكل ساقطها الا لشدة اوله القرافي
بانها لا تكل لمن يريد ان يملكها دون تعريفه بان
تؤخذ الا لصاحبها اي لتعرف له والتعرف يكون
كل يومين او ثلاثة مرة والتعرف سنة حتى يا
لكثير واما النافه كالعضي والسيوط فلا يعرف وما
فوق النافه ودون الكثير كالدون يعرف سنة
على قول ودون السنة على قول اخر وان كان
الملقط مما يفسد بالناخير كاللحم والغاية في ملكه
ولا يعرفه والتعرف يكون موضع يخلو التعريف بها
وهو الموضع الذي التعلق فيه واثواب المساجد
واذا عرفها ان يذكر حشرها بل يقول يا من ضاع له شيء
فان تمت سنة ولم يأت لها احد فان شاحسها
وان شاحس قد بها عن نفسه او عن ربها وظاهره

التوبة

التوبة بين حبسها والصدق بها ولم يذكر
التمليك لما قاله ابن عبد السلام فهو من المذهب
على ترجوحية التملك وتزجها وقع المنع من ذلك
لان المراد من التملك ان يعرف فيها وفي التوقيع
والذي يقتضيه قول ابن القاسم في المدونة ان لم
ان يستمتع بها غيبا كان او فعلا او اذ الصدق بها
فمنها بالربها ان جازا وان وجد بها في اعم اخذها
فاحمل المص في هذه المسئلة لانه لم يبين هل
تصدق بها عن نفسه او عن صاحبها وهل وجدها
قائمة او فانية وهل وجدها في يد الملقط او
المساكين الى اخر ما ذكره نظر بقية في الاصل وان
الشفع الملقط بها اي باللقطة فمنها وان ملكك
فيل السنة او بعد بها بغير تحريك اي تعدل بغيرها
لانها امانة عنده مفرومة لو بقدي عليها احد
لضمها واذا عرف طالبها اي اللقطه العفا في كل
العين وبالفاء والقصاد المرحلة وهو الوعاء الذي يكون
فيه النخلة جلد اكان او غيره وعرف الوعاء بالمد وهو
الحيط الذي يشد الوعاء اخذها ظم كلامه انه لا بد
من مجموع الامرين وليس كذلك بل لو افترق على احدهما

اجراء لانه قد يشي الاخر وظهر كلامه انهم ان الدنيا
والدراهم لا يشترط معرفة عددها وهو كذلك
عند اصبع واعتبر ذلك ابن القاسم واشهر وظاهر
انهم انه لا يقنع الي عيني وهو المستوعلة النقطة في
مدة التعريف للمستطاع وي ان امرأة قالت لعائشة
رضي الله عنها تعالي عنى ما انى وجدت شاة فقالت
لها عني واغلي واخلى واشربى **ولا ياخذ الرجل**
ضالة الا بل من الفحل مع هذا اذا كانت مأمونة
من السباع والمصومين وغير ذلك اما اذا كانت حيث
لا يمين عليها فانها تؤخذ وقيل لا ياخذها ظم
مطلقا **قال ج** ظهر كلامه انه يلتقطها اذا وجدها
في غير الفحل او هو وفتح لان وجودها في غير
الفحل سهل فليلتقطها ليعظم بها حتى تجده
عن قريب بخلاف ما اذا وجدها في الفحل فلا
يتاين له معرفة ربيها اذا نقلها الى العامة **وله**
ولم يجل اخذ الشاة وكلها ان كانت بغيضا وهي
الصخر التي لا عامرة فيها وكان يمسح عليها الى العامة
ظهر كلامه وانما ان عليه ان حافها بها وهو كذلك
قاله ما لك ثم انقل يتكلم على ما تسمع به في الباب

فقال

فقال **ومن استهلك عرضا فعليه قيمته** على المستهلك
في الموضع الذي استهلك فيه سواء كان عمدا او
خطا او العمد والخطا في اموال الناس سواء ظاهرا
واقعا كان او مكمرا بعيدا كان او حرا وهو كذلك
الا ان ما استهلكه الحر يكون في ذمته سواء اتى
عليه ام لا والعبد يعاقب ما اتى من عليه في ذمته
كالحرق وما لم يأت من عليه في ذمته وسواء كان بالبا
او غير بالغ وسواء استهلكه المستهلك او سب على المستهلك
قاله ق **وكما يومر او يكال** او بعد ان يخلق
احاديا كالبيض **ففيه مثله** في الموضع الذي
استهلكه فيه هذا اذا عرفته ملكته او وزنه
اما اذا استهلكته له جزا فلا فائدة يعرف له قيمة
الصبر فبعد وصغر ما يومر استهلكها ومهنا
تسبها ان خسة مذكرة في الفصل منها ما يؤخذ
من قوله فعليه مثله ان من استهلك لم يجل
فعاما مثله في زمن الخدمة فطالبه به في زمن
الرخاء انه لا يقضي الا مثله دون قيمته وهو المستهلك
ومنها ما يؤخذ من قوله بقدي ان من اذن له في
فعل شيء واقتده فلا ضمان عليه كالبيطار في حال



علاجه والطبيب في حال قلبه واليودب اذا ضرب
 من باب جوارحه ونظا له فساد فلا يشي عليه وكذا
 القاف في اواحدها وشامنه فساد فلا يشي
 عليه ثم انقل بحكم علي ما حكم به الترجمة ومن هو
 القصب وهو في الاصل طرح اخذ ما لا فهم القديا
 بلا حربة وحكمة الحربة لقوله تعالى ولا تأكلوا
 اموالكم بينكم بالباطل وغير ذلك من الآيات وقوله
 صلى الله عليه وسلم في القصب يحبس من اخذ شبرا من
 الارض ظمما فانه يطوقه به يوم القيامة من سبع امراض
 والجماع على ذلك ومن احكامه الضمان واليه اشار
 بقوله **والغاصب فسادا من لما غصب** قال القرني وهو
 اي الغاصب كل ادمي يتناول له عقد الاسلام والدمية
 لقوله عليه الصلاة والسلام على اليد ما اخذت حتى
 ترده وهو عام فيما ذكرنا والشر هو ان الضمان يستل
 حالة الغصب ان كان الغصب **فان لم يفت رد** الغاصب
ذات الغصب **بالحال** ان لم يفت في بدنه ولم يخل سواقه
فلا شيء اي لا قيمة **عليه** واعماله من الادب والتوبة وال
 استغفار من ثم ان غصبا **وان تغير** الغصب بنفسه في
 ذاته بامر سماوي حاله كونه **في يديه** اي يد الغاصب

فريه

فريه بخبرين اخذه **بنفسه** من غير ان يشي الغيب او بين
تفصيله اي الغاصب **القيمة** يوم الغصب فامرهم وان
 تغير سواقه وهو المثل **ولو كان الغصب في الغصب** وهو
بنفسه اي الغاصب **غير الغصب** منه **اي في اخذه**
واخذ اي مع اخذ **ما لنفسه** او تفصيله القيمة يوم
 القدي وقال **ج** بهذا المسئلة من باب القدي لا من
 باب الغصب ويعني ان من خرق ثوبا مثدا فاسده فسادا
 كثيرا ان ربه يحرق في اخذه واخذ ما لنفسه واخذ
 القيمة بخلاف اليسير قاله مالك في المدونة وعلى الشرب
 وابن القاسم في اخذ ثوبين واخاله اخذ القيمة واخذه
 ناقصا ولا شيء له معه والي هذا الخلاف اشار اليه
 بقوله **وقد اختلفوا في ذلك** وفي بعض النسخ ايض وهو
 وهم لانهم لم يحل الخلاف في المسئلة الاولى ومما تم الكلام
 على حكمه اذا حصل في الغصب نقص او اذا حصل
 فيه زيادة فلم يذكره مثال ان يغصب ثوبا فيصعبه فريه
 بالخيار بين اخذ قيمته يوم الغصب وبين اخذ الثوب
 ثم اذا اخذ دفع للغاصب قيمة النقص قاله في الجواهر
 ثم ان يبين عليه الغصب لمن ربه له فقال **ولا غلبة**
 للغاصب ويرد ما اكل من غلبة **واستاع** فامرهم وجوب

مرد الله مطلقا سواء كان المصوب ربعا او حيوانا او قبيحا
او غير ذلك وهي رواية شريفة وابن زياد عن مالك **باب**
وقد اختلفوا في القصاص بقتل الربيع بن الربيع
والحيوان وهو قول ابن القاسم في المدونة وقال في
الكتاب يرد القاصب ما حدث عنده من ثمره او نسل
حيوان او صوف او لبن فان اكله فقتله او قيمته في غير
المثلي **وعليه** اي القاصب **الحديث** ثبت بينه او يؤول
اياه **وقيل** ان ماله من ثمنه لا يشبه له البتة **وولده** مرفوع
باب ان ماله من ثمنه ولد عن زنا او عقد نكاح تابع له
في المثل مع انظر هذه الاضافة وصوابه لو قال وله
مرفوع او لا تواري بينهما **ولا يطيب القاصب المال** **باب**
حديث يروى عن ابن عباس رضي الله عنهما انهما
فخر قبة وعمر في يدية وتعلق بدمته كان الربيع لمكان
القصاص عليه ولكنه سكره لكونه نشأ عن مال لم يطيبه
قلب صاحبه بقلبه فيه فاذا روى عن ابن عباس رضي الله
عنهما انهما من ربه جائله وطاب بطيب نفس رب المال ولو
تصدق القاصب بالربح كان احب الي بعض اصحاب مالك
وهو ان يرب لعل الصدقة به يكون كفارة لما اقترعه من اثم
الغصب به ويؤخذ من قوله **في باب** ان قصية تبي من اثم

المعني

المعني اي من سبيل الغصب انما الكتاب في ذمهم وتاسله
ثم وقته وبنها تم الكلام على ثلثة ارباع الرسالة ثم شرع
يحكم على الربيع فقال **باب** **في بيان احكام**
الدم من قود ودية وقصاص وخودلة وفي بيان اسباب
الحد واولا زنا وتقاويرها وما يثبت به ذلك كله وما
يرجع اليها من ادب وتفسير وكفارة وغير ذلك وبدا بيان
الثبت للقصاص في النفس فقال **ولا تقتل نفس مكافئة**
نفس مكافئة لها في الحرية والسلام والعقوبة ما لم يكن
قتل عليه **الا** اذا ثبت القتل باحد امور ثلثة ما بينه
عائلة او باعتراف اي اقرار او **بالقسامة** اي اليمينات
ويشترط في القتل بها شر وط منها ما اثار اليه بقوله **وا**
وجب اي القسامة بان يكون القاتل عاقلا بالغ عاقل
مكره مكافيا للمقتول في الدين والحرية غير اب وتفاق الاوليا
على القتل وان تكون ولادة الدم في العمدتين فصاعدا
وان تكون الاوليا رجالا عقالا بالعتق وان يكون مع الاوليا
لوث يوعي دعواهم وهو الشاهد العدل على روية
القتل او العدل يري المقتول بخط في دمه وانهم
يخذ اياه او قربه وعليه اثر القتل على خلاف في ذلك ويقول
المقتول في العمدتين سند فلان وكيفية القسامة انه

يقسم أي يحلف **الولاية** وتشرط فيهم أن يكونوا عصبة للمقتول
ورثوه أو لا فإن كانوا حيين حلفوا كلهم **حين** أي قبل
واحد يحلف عينا واحدة متوالية بئنا أي قطعاً بالله الذي
لا اله الا هو ان فلانا قتلناه او مات من قريبه **وبعد** حلفهم
بمحقق الدم لما في الموطأ من قوله عليه الصلاة والسلام
انطلقن جنين عينا وتحققن دم صاحبكم **ولا يحلف**
في العهد اقل من رجلين عصبة فهم منه انه لا يحلف في العهد
الذكر **ور** ان كان المدعي عليهم جماعة **لا يقتل** ^{بما}
لقتامة ^{من} **الرجل واحد** يقتلون عليه وقيل يقتل
عليه الجرم ثم يختارون واحدا منهم يقتلونه ونسبه ابن
عبد السلام لابن القاسم ونسب **الاول** له ثم قال وإنما
لم يقتل بالقاسم عندنا أكثر من واحد لانه لا يدرى
اقتله الكل والجفت والتحقيق منهم واحد والى ايه عليه
شكوك فيه ويضرب كل واحد من بقي ماية ويبعثن
وما كان من شروط القسامة الموت وهو امر يشاع عنه عليه
الظن بصدق المدعي فيه علي ولله بصيرة في ما
باراه الخصم فقال **وما يجب القسامة بقول الب** في ربه
ومن عند فلان لم يحلف في ربه قول مالك وجميع اصحابه
انه لو توفى العهد وجب القسامة والعود وقيل كلامه قول
قوله

قوله مطلقا كان به جرح ام لا وهو قول المدونة ايضاً وقال
ابن القاسم لا يقبل قوله الا اذا كان مع القول جرح وخبره
العمل وشهد صاحب المختصر ثم اشار الى الثانية بقوله
او شاهد واحد علي معاينة القتل فلم يذكروا ما كان
او غير عدل وبه رواية عن مالك والمهروري عن العدل
لا يكون لو تالان شهادة تساقطت شرعاً فاذا شهد العدل
بمعاينة القتل يقسم الولاية مع شهادته ويستحقون الدم
وقيل كلامه ايهم انه لو تالان لم يثبت الموت ابن عبد
السلام وان صح انه لا بد من ثبوت الموت ثم اشار الى الثالثة
بقوله **او شاهدان علي الجرح ثم يبيش احد ذلك** ليس
الجرح شرطاً بل والقرب مثله سواء شهد بان ذلك كان منه
علي وجه العهد والخطا فيقسم الولاية انه من ذلك الجرح
او القرب ما تالان ما تالان بموت او نفذت مقاتله فانه يقتل
به بلا قسامة وكذا قوله **وياكل ويشرب** ليس شرطاً بل
المقصود تاحيز الموت بعد معاينة البينة للجرح والقرب
بما يفصا عدل ولو اكل وشرب **واذا اكل** بفتح الكاف بمعنى رجع
مدعو الدم كلهم او بعضهم عن الجنين في العهد وكانت
القسامة وجبت بقول المقتول او شاهد علي القتل **حلف**
المدعي عليهم جنسين عينا ويحلف السهم معهم **فان لم يجد**

من خلق منه من ولادة عن المدعي عليه وحده خلق
 الحسين عينا ويرى فان نكل جسد حتى يخلق ابد لا نه
 اذا سخن بسبب امر فلك يخرج من سخن الان بعد حصول
 ولدت المطلوب وقيدنا فلا مباله لان نكلهم اذا نكلوا في
 الخطا قيل بطل القسامة وقيل ترد الايمان على العاقلة
 فيحملون كلامهم والقائل كرجل منهم من خلق لم يلزمه شيء
 ومن نكل لزمه ما يجب عليه **ع** قوله خلق هذا اذا ادعى
 رجل على واحد بدليل قوله **ولو ادعى القائل على جماعة**
ف يريد وقد نكل مدعى الدم **خلق كل واحد** من المدعي
 عليهم **حسين عينا** لان كل واحد من الجماعة مدعى عليه
 فلا يبرأ الا بحسين عينا واذا كان المدعى عليهم اكثر من
 حسين يكتفى بخلق خلق منهم حمسون على الصحيح **وخلق**
من الولاة في طلب الدم حمسون رجلا حسين عينا هذا
 قول عبد الملك انه لا يجوز ان يخلق اثنا عشر مع وجود اكثر
 وقال ابن القاسم يجوز ان يخلق اثنا عشر عينا
 ويستطعن الباقيين **ج** واذا كانوا اكثر من حسين قاتله
 يقتل من منهم بحسين **وان كانوا اقل** من حسين رجلا
 اثنا عشر فصاعدا **قسمت عليهم الايمان** قال ثنائ خلق كل
 واحد منها خمسة وعشرون عينا **ولا يخلق امرأة في العمد** كانت

معها

معها ذكر الام لان استحقاق الدم في القسامة شرط الذكورية
 وخلق الولاية في الخطا بعد ما برئت من الولاية من رجل
او امرأة قال ثنائ خلق كل واحد منها خمسة وعشرين
 عينا والثلاثة الواجب على كل واحد ستة عشر عينا
 وثنائ ويجوز كل واحد منهم الكسر الذي صار الى حصته
 فيخلق كل واحد سبعة عشر عينا **واذا انكسرت يمين**
عليهم خلقها اكثر من نصيبها اي من اليمين المكسرة
 مثل ان يبرأ اثنا عشر بالسبلة من ثلاثة للذكر ثلاثة
 وثلث ثون وثلث واليبت ستة عشر وثلثاي اليمين المكسرة
 اكثر من اليمين فيخلق اليبت سبعة عشر عينا ويقتصر على
 توزيع الايمان في الخطا مسئلة وهي **واحد عشر بعض**
ورثة ذرية الخطا وغاب البعض لم يكن له اي من حفر يد
 اي حكم لا نرم **الخلق جميع الايمان** الحسين عند مالك
 والاعلام يستحق من الولاية هي سياتم يخلق من ياتي بعده
 اي يهي من كان غايبا بعده **بقدر نصيبه من الايمان**
 ولا يقتضي يمين من حفر قبله **ل** لان من شرط اخذ
 بهذا الحال حصول الايمان فاذا خلق الحاضر استحق نصيبه
 منه والاي بعده ذلك من الولاية يخلق ما ينوبه من الايمان
 وياخذ نصيبه على المسبق **ايمان الحاضر** كل الايمان

فخص اليمين من اليمين المكسرة مع

اهـ ق وجعلون في القسامة وغيرها من الحقوق
 المالية على المسلم قياتا رد عا لهم وزجر العا ل بطل يرجع
 الحق واذا استغوا من الحق قياتا ففي عدد نكول قولان
 وظم كلامه انه لا يخلط عليهم باليمن ويخلط عليهم بال
 مكان واليه اشار بقوله **ويجلب الحاق في مكة** المسترفة
والي المدينة على ساكنها افضل الصلاة والسلام **والي**
بيت المقدس اهل اعلمها اي طاعتها **للقسامة** ولو
 كان ذلك مسافة عشرة ايام لانه اروع المكاذب لشرها
ولا يجلب في غيرها اي غير هذه المواضع الثلاثة **الا**
من الاميال البيرة حد بها بعضهم بثلثة وبعضهم
 بعشرة **ولا قسامة في جرح** لانه رويناه بالقسم وهو
 الاسم وبالمنع مصدر يعني اذا جرح شخص شخصاً
 ولم يقر له بینه انه لا يقسم ويسحق المقصاه والدية
 ان كان خطا واعلم تكن القسامة في الجرح لانه عليه
 الصلاة والسلام اعما حكم بالقسامة في النفس **وكذا**
لا قسامة في قتل عبد لانه اخفض مرتبة من الحر
 واعا فيه القيمة بالغاما بلغت اذا ثبت القتل ويضرب
 مائة ويسجن عاما **وكذا لا قسامة بين اهل الكتاب**
 معناه اذا قتل المسلم الذمي لا قسامة فيه واذا ثبت

قوله له بيته عادلة اخذ وليه دية ويضرب القاتل مائة
وسيجن عما وان كان عمدا وكذا لا قسامة ولا دية في
قتل فوجد بين الصفيين وقتيل وجد في محلة اي دامر
قوم اما الاول فهو عقيد بما اذا كانا الصفات متاولين
من مان منهما فدمه مدمر وان كان احدهما متاولا
فما مات فعنه العصاص ومن مان من غير المتاول فدمه
مدمر واما الثاني فعلى المذهب اي فلا دية ولا قصاص
وعلى بان العصاص اي ان الغالب على من قتل قتيلا
بعدد وعن دارة لياسعد الترمذ عن نفسه ثم انقل
يتكلم على بعض آثار الحناية فقال **وقتل القيلة** وهاهنا
قتل الانسان لاخذ ماله **لا عقيل** لا للمقتول ولا له
لذوليا **ولا للسلطان** ظم كلامه ولو كان المقتول
كافرا وهو كذا في المدونة واتالم يجر العوف فيها
لانها حق الله تعالى وعلى هذا فهو مقتول **لا**
لا قود **اول رجل** ولو كان سفيها **العوف عن دمه** اي عن
دم نفسه **العمد** اذا عفي بعد ما وجب له الدم مثل ان
يعفو بعد انقاذ مقاتله ولا كلام لذوليا ولا لاهل
الدين ان كان مديانا وقيدنا باذا الاحترام اما اذا
عفي قبل وجوبه مثل ان يقول له اقتلني ودمي مدمر

فإن القاتل يقتل لأن المقتول عفو عن شيء يجب له
وإنما يجب له ولياؤه وقوله **إن لم يكن قاتل عليه ذكره** وعنه
أي الرجل المقتول **عن** دم نفسه **الخطا** كإين **في ثلثه**
لأن الدية مال من ماله فلو ربه أن يعفو من الرأب
على الثلث لأنه في هذه الحالة يجوز عليه والسقوط
للمد ما أن يكونوا كلهم ذكور أو إنا أو ذكور وإنا
وإشام إلى الأول بقوله **وإن عفو أحد البين بعد**
ثبوت الدم وكان باغا **فلا قتل** لأن الدم كالم يجهل
كان سقوط بعضه يوجب سقوط جميعه وإذا ثبت
سقوط القتل عفو بعض البين سقط نفسه ووجه
وثبت من بقي من البين نصيبهم من الدية لأن الحق
المشترك بين جماعة لا يقطعه جميعه بإسقاط بعض الشركا
له والثاني لم يذكره الشيخ وبيانه في الأصل الثالث لا يخلو
أما أن يكونوا في درجة واحدة أو لا فإن كانوا في درجة
واحدة استأمر إليهم بأقواله **ولا عفو للبنيات مع البين**
وإن لم يكونوا في درجة واحدة وكان الذكور أقرب فلا
كلام للبنيات وإن كان البنات أقرب فلا عفو إلا باجتماعها
عليه أو باجتماع بعض من كل من الصنفين أو باجتماع
أحد الصنفين وبعض الصنف الآخر وإن لم يكن كذلك

بان

بان عفو أحد الصنفين وإراد الصنف الآخر القتل والقول
قوله من أراد القتل **ومن عفو عنه في العمد** أو تقدير منه
القصاص لعدم التكافي كما أسلم يقتل الكافر **في مائة**
ردعا **وحس ما** وما يعني ذلك مقاي عمل الصغاية فتؤاد
الله عليهم جميعين ثم شرع يبين أثر آخر من أن الجناية
بقوله **والدية** واحدة الديات بتحقيق القيمة وهي
أصلا حمال يجب بقتل آدمي حر عونا عن دمه
لقوله تعالى فذكر بر رقة مؤمنة ودية مسلمة إلى
أهله وقوله صلي الله عليه وسلم في الموطأ أن في النفس
مائة من الأبل والجماع على ذلك وقد اختلف في دية
الذكر الحر المسلم في الخطأ أن الأصل في الخطأ الدية وفي
العمد القصاص وقد تعرض فيه الدية وهي مختلفة
الحسن بحسب الجاني **فقال أهل الأبل** وهم أهل البادية
والعمود **مائة من الأبل خمسة** كما سيظهر عليه **وعلى أهل**
الديهم كما هو من بعض والشام **الذي دينا من على أهل التور**
كما هو العراقي **أقرب** **عشر** **الذي دينا من على أهل التور**
أن الدية لا تكون إلا من هذه الأجناس لثلاثة
وهو كذلك على المسلم فلا تكون من النحر ولا من الفم
ولا من العر وهو ثم شيء بدية العمد فقال **ودية العمد**

اذا قبلت تكون مربعة من كل سمن من الالفات **حس** وفي
 رواية خمسة وعشرون **حقه** وهي بنت اربع سنين
 وخمسة وعشرون **جدعة** وهي بنت خمس سنين
 وخمسة وعشرون **بنت لبون** وهي بنت ثلاث سنين
 وخمسة وعشرون **بنت مخاض** وهي بنت ست سنين
 نسبة فم قوله قبلت ان اوليا المقول لهم الخمار
 في العقاب والدية وهو قول الشهب وروايته وقال
 ابن القاسم ورواه يعقوب القور ليس الا وفائدة
 الخلاف اذا قال الاوليا اخذ الدية وامتنع القاتل
 وامتنع نفسه من العقاب فبقي قول ابن القاسم
 لا يجبر على الدية وعلى قول الشهب يجبر عليها
 ويجبر على الوليا وسكنى ولم يذكر واستباح
 المقوم طلبوا الدية فبقي قول ابن القاسم لا يجبر
 وعلى قول الشهب لهم الدية **ودية الخطا خمسة**
عشرون من كل ما ذكرنا من الحق والجدة وبنت لبون
وبنت مخاض ويزاد على ذلك عشرون بنو لبون
ذكر فدية العمد ناقصة عن دية الخطا بالنسبة
 الى انواع وان كانت في العدد واحدة لانها ابن
 لبون وزيادة عشرتين على الانواع الاربعة
 فهي

وهي مغلطة ودية الخطا مخففة لان فيها الذكور
 والذكور اخف من الالفات ولما فرغ من بيان الدية الاربعة
 والخمسة انقل بياني الدية الثلثة فقال **وما غلطة**
الدية في الاب من ابنه كجد يدق وخومها غير قاصد
 بذلك قتله **فبطلت** **قد يقتل به** لانه لم يقصد بذلك
 قتله به اما اذا كان ثم فرينة فدل على انه ام ادقته
 حقيقة فانه يقتل به على المش ولم يرد بها الحصر فان
 الزم وان علت واجد وان علا كالاب في ذلك **واختل**
فيما يكون عليه الدية على احوال احدها وهو
 البنت انما تكون عليه اي على القاتل ابا وغيره
 في ذمته فان كان له مال الا ان اخذ منه والا انتظر
 يسه وهي **ثلاثون جدعة وثلاثون حقة واربعةون**
خلفة كسب اللدم مخففة وهي احوال بقوله في بطون
اولادها كذا ذكره زيادة في البيان **وقيل ذلك** اي
 الدية المغلطة في حق الاب **على عاقلة** قال ابن العربي
 يعني قبيلة التي تقتل عنه والعقل الدية **وقيل ذلك**
في ماله ان كان له مال والا على عاقلة ومنها ان ترى
 الخلام على دية الحر المسلم **واما دية امرأة** الحرة المسلمة
 فبقي **اصغر من دية الرجل** الحر المسلم فذيتهم خمسون

من الابل خمسة او مربعة على حسب القتل في الخطا
 والعهد فان كانت مقلقة تكون مثلثة ستة عشر وثلاثا
 بعير من كل جنس ومن الذهب خمسمائة دينار ومن الورق
 ستة الاف درهم **وكذلك دية الكتابيين** وهم اليهود
 والنصارى نفس دية رجال المسلمين لما في النساء
 صلى الله عليه وسلم قال اعقل اهل الذمة نفس عقل
 المسلمين **ونساؤهم** اي نسا الكتابيين **على نفس من**
ذلك اي نفس دية رجالهم **والجوسي** وهو ما ليس
 بكتابي **دية ثمان مائة درهم** ان كان من اهل الورق
 وعلى هذه الشبة تكون دية من الذهب والابل
 فتكيف على اهل الذهب ستة وستون دينار وثلاثا
 ودينار وعلى اهل الابل ستة ابعرة وثلاثا بعير **ونساؤ**
اي نسا الجوسي على النفس من ذلك اي على النفس
 من دية رجالهم فعلى اهل الورق اربعماية درهم وعلى
 اهل الذهب ثلاثة وثلاثون دينار وثلاث دية
 وعلى اهل الابل ثلاثة ابعرة وثلاث بعير **ودية**
جراحهم كذلك اي دية جراح نسا الجوسي على النفس
 من دية رجالهم وجمع النسا باعتبار ما يسمون بالاعط
 بشخاص ولما فرغ من بيان دية النفس شرع بين دية
 الاعضا

دية الجوسي على النفس من دية رجالهم
 ونساؤهم على نفس من ذلك

الاعضا والجراح فقال **وفي اليد** اي قطع مجموعهما
الدية كاملة فظهره كان القطع من الكوع او من المرفق
 او من الشك **ف** هكذا اذا كان في كفه اصابع فان كانت
 قطع بعض اصابعه وقطع اخر بعضها فعلى الثاني
 بحسابه **وكذلك في مجموع قطع الرجلين** من الكعبين
 او من الركبتين او من الخندين الدية كاملة ورجل الارجح
 كرجل الصحيح اذا كان المرح خفيفا ولم يكن عن جنابة
 اخذ اشرها ويجب في شلها ما يجب في قطعها **وكذلك**
 في مجموع قطع **العنين** الدية كاملة **وفي اليد** اي
 اي مما ذكر من الرجلين واليدين والعنين **نفس** اي
 نفس الدية **ع** هذا في الخطا وما في العهد فانه ينقص من
 الجاني **وفي النقص بقية ما رت** وهو ما لان من انقصه
الدية كاملة مائة ناقة على المشم هذا اذا ذهب كله
 واذا قطع بعض المارن كان فيه بحسابه ويقاس من المارن
 لا من اصل النقص واذا ذهب الشم مع قطع النقص فدية
 واحدة واذا ذهب الشم او لا ثم قطع بعد ذلك فديتان
وفي ابطال السمع من الاذنين **الدية** وفي ابطاله من جهة
 احداهما نفس الدية ولو لم يكن يسمع الا بها **وفي العقل**
 اي ازالة اليد بالهرب **الدية** واذا ازاله بقطع يديه ديتان

دية له ودية لهما ولو قطع يديه ورجله فزال عقله فكلية
 وبيان ان وفقة الجراحة دون النفس **وفي الصلب ينكسر**
الدية وفي قطع الانبيج دون الذكر **الدية** وفي قطعها
 مع الذكر وبيان وفي قطع احداهما نصف الدية وفي قطع
الحشفة وهي راس الذكر وحدها **الدية** كاملة واذا
 قطع بمصها فبجانبه يقاس من الحشفة لان من الاصل
وفي قطع اللسان الناقص الدية كاملة **وفيما مع منه**
 اي من اللسان **الكلام الدية** فان لم يمنع منه الكلام فنقص
 القدم المقطوع منه الاحتمار وفي لسان الاخر من حكومة
 ومعنى الحكومة ان يقوم المحي عليه عبد اسبابه بفسرة
 مثلاً ثم يقوم بالحناية تسعة والتفاوت عشر فيجب عشر
 الدية **وفي قطع تدبير المرأة الكبيرة** من اصلها او من
 حلماتها **الدية** واما الصغيرة فان كانت ترجع اعادتها
 اليها سببها استوفى بها فان لم ترجع اعادتها اخذت الدية
وفي عين الذكور الدية في الخطا وسياتي او كان عمدا
وفي الوضحة وسياتي تفسيرها **خمس من الابل** وفي قلع
 السن مائة **خمس من الابل** وفي قطع كل اصبع مائة
 من اصابع اليدين او الرجلين في الخطا **عشر من الابل** واما في
 العمد ففيه القصاص او الدية **وفي قطع الاذن** مائة الجيم
 علي

في
 الدية
 في
 الدية

علي الاذن واحدة الا فامل وهي العقدة من اصابع
 اليد يمين الاربعة **ثلاث** لان في كل اصبع ثلاثة اناصل
 وفي قطع كل اذن **خمس من الابل** من الاربعة **خمس من الابل** وكانت
 من الاربعة الاربعة اليدين ولما فرغ من الكلام علي دية الاعضا
 ثم عر يحكم علي الجراحات فقال **وفي المنقطة** ينكسر الطاف
 الصدرة وحكي فتمها علي اهل الابل **عشر ونصو عشر**
 وذلك خمسة عشر من الابل وعلي اهل الذهب مائة
 وخمسون دينار وعلي اهل الورد الف وثمانية وستمائة
 والعقد والخطا غير ما سوا ذلك فقام في غيرها من المتاني
والموضحة ينكسر الضاد العجوة ما اوضح اي اظهر **المضم**
 وازال الساتو الذي يحبه وهو الجلد وما حقه من اللحم
 وهي لا تكون الا في الراس والجبهة والخصين ليس الا ولا
 يشترط في كونها موفحة ان توضح ماله قدر وبال بل لو
 اوضح منه مقدار البرة كفي في تميمها موفحة **والمقطة**
ما طار في الشرايع الفاوسرها من **المضم** ولم يحل **الحب**
 الدماغ من بيانية وقال القرافي **المقطة** هي التي ينفصل منها
 الطبيب العظام الصفار لتتيمم الجرح فكلت العظام هي التي
 يقال لها الفراش وما وصل اليه اي الى الدماغ ولو بقدر البرة
 ويبين علي الدماغ جلدة رقيقة ماتي الكسفت عنه مات

وهي المأمومة ولا تكون الا في الراس والوجهة ثم يحكم بها
 بقوله **ففيه ثلث الدية** فكل اهل الابل ثلاثة وثلاثون
 بعير وثلث بعير وعلى اهل الذهب ثمانية ثلاث
 وثلاثون دينار وثلث دينار وعلى اهل الوب في اربعة
 الاف درهم **وكذلك الجايعة** وهي ما اقصى الى الجوف
 ولا تكون الا في الظهر والبطن الحكم فيها ثلث الدية وليس
 فيما دون اقل من **الموضحة** من الجراح ان يرمي على
 شين **الا الاجتهاد** اي الحكومة لانه لم يرد في ذلك
 نص من الشارع بهذا في الخطا وما في العمد ففيه العظام
وكذلك ليس فيما دون الجايعة في الخطا من جراح
الجسد الا الاجتهاد وفي العمد القصاص **ولا يعقل**
جرح اي لا يؤخذ دية **الا بعد ثنين البري** لانه
 لا يعقل هل الواجب الدية كاملة ام لا ولا يقتضيه
 الا بعد البري قاله **ق** وقال **د** عياض في الرسالة
 انه اذا حصل البري قبل السنة عقل الجرح وقال ابن
 شاس السنة شرط فلا يعقل قبلها ولو برى **وما يرمي**
على غير شين اي عيب **مما دون الموضحة** وكذلك
 مما دون الجايعة مما لا يعقل فيه مسمي فانه لا شيء
 فيه على الجاني من عقل وادب واجرة طبيب ومعتوم
 كلامه

كلامه ان ما يرمي على شين فيه شيء وهو كذلك فلهذا
 المضمون نفسه لقوله فيما تقدم وليس فيما دون الموضحة
 الا الاجتهاد كما قيدنا به وما فرغ من جراح الخطا
 شرع يحكم على جراح العمد فقال **وفي الجراح القصاص**
في العمد الا في المتألم مثل المأمومة والجايعة والنقطة
والجرح والاشين والصلب وغیره كعظم الصدر فقي
كل ذلك الدية معناه فقي كل واحد عظمه المقدر فيه
 اما الدية كاملة او ثلثها وعشرها ونقص العشر
 ولا يعني الدية كاملة في جميع ابن عبد السلام ولا بد
 في جراح العمد من تاديت القاصي للجراح اقتض منه
 منه ولم يقتض وقال **ل** لا يقصص عندنا في المأمومة
 والجايعة واذا قلنا بعدم القصاص فلا بد من وجع
 الادب كما قال في المدونة **ه** فتمام وما فرغ من بيان
 دية النفس واجرايمها شرع يبين من رمي عليه فقال
ولا تحمل العاقلة قتل عمد ولا اعتراف به **ل** هكذا رواه
 ولا اعتراف بعين توبين والصواب توبينه وهو كذلك
 في بعض النسخ والمعنى ان العاقلة لا تحمل **جناية** دية
 خطا ثبت باعتراف الجاني وتكون الدية في ماله **هـ**
 وحده وانما تحملها لا احتمال التواخي على ان الدية من

جناية

العاقلة بين القاتل وولي المقتول **وتحمل من جراح** ويروي
 من جروح **الخطا ما كان قد ارتكبت فأكثر وما كان قد**
دون التثنية في مال الجاني والمسلم ان المراد بثلث دية
 المحني عليه او الجاني وعلى مقابله المراد بثلث دية المحني
 عليه دون الجاني اهـ وعمره كخلاف فيما اذا كان الجاني
 امرأة فثبت على رجل فقطعت للرجل اربعين فبقية ما
 عشرين بعين وهو عقل اكثر من ثلث دية امرأته او قل من
 ثلث دية الرجل فعلى الاول تحمله العاقلة وعلى الثاني
 لا تحمله العاقلة وحدها العاقلة الذين يحملون الدية
 سبعماية رجل ينتسبون الي اب واحد وسُميت بذلك
 لانهم يعقلون اي يتحملون عنه ويشترط فيها الحرية
 والذكورية والبلوغ والعقل واليسار ويؤخذ من الثاني
 بقدره ومن دونه بقدره ثم شرع يبين ان العهد الذي
 لا يقصاه فيه هل تحمل العاقلة فيه الدية ام لا فقوله
واما انا مومنة والجانية محمد فقال اما ما كانت رحمه
 الله تعالى **وللت عني العاقلة وقال ايضا ان دية في**
ماله الا ان يكون عديما فتحمله العاقلة لا يري ان
 يقار من عهدهما والا ول هو المشر وكذا ما لم يثبت
 الدية مما لا يقار منه ففيه الخلاف المذكور **فانه متعلق**

اي بما

اي مما لا يقار منه خوف تلف النفس تنبيه
 في كلامه نظرا انه ليس في الجراح ما يكون عقلة مقدر
 بالثالث الا المامومة والجانية قاله **ع** فعلى هذا يكون
 في كلامه تكرار **ولا تعقل العاقلة من قتل نفسه**
هذا او خطأ وهو ممدرك شي فيه لقوله تعالى ومن
 قتل مؤمنا خطأ الآية فواجب الدية على من قتل غيره
 فدل على انها لا يجب بقتل الانسان نفسه **وتعاقل اي**
تساوي المرأة الرجل من اهل وينها **اي ثلث دية الرجل**
 من اهل وينها يريد ولا تستكمل الثلث لقوله **فاذا بلغها**
 صوابه بلغة لان الثلث مذكور لكنه انت باعتبار كتاب
 الثالث من المضاف اليه **رجعت** اي ردت الى عقلها
 اي الى قياس دية ما مثاا وذلك ان يقطع للمرأة المسلمة
 ثلاثة اصابه فغيرها ثلاثون بعين مساواتها للرجل
 فيما يقصر عن ثلث دية واذا قطع لها اربعة اصابه
 فغيرها عسرون بعين لانها لو سبوا فغيرها لزم ان
 يجب لها اربعون وذلك اكثر من ثلث دية فلذلك
 رجعت الى نص الواجب للرجل وهو عسرون وعلى
 هذا اجمع اهل المدينة والفقهاء السبعة **والنفر عند**
 اهل اللغة من ثلاثة اي عسرون وعند الفقهاء الجماعة

قتلوا وكثروا يقتلون رجلان فانه يقتلون به جميعا
 باسمه والقتل كلهم وبعضهم والبعض حاضرون بشروط
 ان ثبت قتلهم ببيبة او قمر روي وان يكون القتل عمدا
 وان يكونوا مجتمعين على قتله وان تكون الدماء وان
 يكونوا ممن يقتضون منهم **والسكران** بمجرم عالما جرمه
 قاصدا شره **ان قتل قتل** ظاهره طائفا كان او شرا
 ان يدخل اليك على نفسه فلا بعد مطلقا شرا
 او طائفا قاله **وقال** يريد الشيء الذي معه
 شيء من عقله وما الطامح الذي لا يجر جنايته على
 العاقلة حكى بعضهم لا جماع على هذا وحكي الخلاف
 في الشوان انه **وان قتل مجنون** مطبوع لا يفيق من
 جنونه **رجلا فالدية على عاقلة** او بلغت
 الثلث كاسيا وكذا ان كان يفيق حيا نابا وقتل
 في حال جنونه اما اذا قتل في حال افاقته ثم جن
 انتظر حين يفيق فيقتل لانه مخاطب حال افاقته
 بلا شك **وعمد الصبي** والخطا في نفس المصا في
 ظاهره كالدونة حين كان او غيره **وذلك** اي ما
 جناه في العمد والخطا بدينه **على عاقلة** ان
 كان ما جناه ببلغ دينه **الدية** في الغنم والابل

بثلث مده

تبلغ

تبلغ ثلث الدية فدية ما جناه في ماله اي في مال
 الصبي ان كان له مال والا تتبع به دينه في دمه **وتقتل**
المرأة بالرجل اتفاقا ويقتل الرجل بها عند الجمهور لقوله
 تعالى وكنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وهراب
 ناسخة لقوله تعالى اخر بالحرانية **ويقتض بعضهم**
 اي لبعض جنس من ذكر من بعض في الجرح لقوله تعالى
 والجروح قصاص **ولا يقتل مسلم** حر **بعبد** مطلقا
 سواء كان كله قنا وبعضه او كان فيه عقد من عقود
 الحرية كالمكاتب سواء كان عبده او عبدا غيره باجماع
 الصحابة على ذلك الا ان يقتله قتل عيلة فيقتله
ويقتل به اي باخر المسلم **المبدع** يريد ان تبالا وليا
 لانهم بالخيار بين ان يخلوه او يستحيوه فان استحيوه
 كان السيد بالخيار بين اسلام العبد او يعطي دية
 المقتول **ولا يقتل مسلم** حر **وعبد** يقتل كافر **ويقتل**
به اي يقتل المسلم الحر والعبد الكافر **ولا قصاص**
بين حر وعبد في جرح لانه يحتاج بوجود التكافي
 في الدما فان جرح العبد لحر والعبد في ما جناه وان
 جرح الحر على العبد وكانت الجناية في عضو فيه
 عقل سمي ففيه عقل ذلك منسوب من القيمة

وان كانت الجنابة فيما ليس فيه عقل سمي فيه ما نفق
من قيمته وكذلك لا قصاص بين **مسلم** و**بكر** و**جرح**
ما تقدم فان جني المسلم على الكافر فعليه دية ذلك
المضون كان له عقل مما له مسمي وان لم يكن له فيه
عقل ففيه الحكومة وان كان جني الكافر على المسلم
فالدية عليه فيما كان فيه عقل مسمي والحكومة فيما
ليس فيه عقل مسمي **والسابق** الذي يقرب الدابة من
خطرها **والقائد** الذي يجرها من امامها **والراكب** على
ظهرها **فانما سنون ما وقفت** اي صد منه **الدابة** رجلها
لانهم قادرين على ضبطها واسكانها بريد كل واحد
منهم وان اجتمعوا واصابت شيئا فالقمان على القائد
والسابق دون الراكب الا ان يكون فعلها ذلما عن
سببه فيضيق خاصة اذا لم يكن فيه عون من القائد
والسابق **وما كان منها** اي من الدابة من الانساق
من غير فعلهم اي القائد والسابق والراكب **وتجرب**
واقعة لغوي **سبي** اي من غير شيء **فعل** **بها** من ضرب
او خنس وخوه **فذلك** الفعل من **بها** **يهدم** كما هدم من
قوله صلى الله عليه وسلم **فعل** **العجم** **جبار** والمعدن
والحيوان بالمد كل حيوان سوى الانسان والحيوان
الجيم

الجيم وتحقق الموحدة **الهدم** الذي لا دية فيه **وما**
مات في بئر او معدن من غير فعل احد فهو هدم
معناه انه اذا التهم المعدن او البئر على من يعمل
فيه فيه ملك لم يواخذ به مستأجره لانه لا يملك فيه لكونه
فلا يتعلق به قاتل والاصل في هذا الحديث المتقدم
وتجرب اي تقسط **الدية** الكاملة اما خوزه في الخطا عن
قتل المسلم وغيره **على العاقلة في ثلاث سنين**
اقلها مسأوية لانها مواساة من العاقلة فتحقق
عليهم وحسب السنة من يوم التاجم فيعطي الثلث
عند تمام السنة وكذلك غير الكاملة ثم على مسلم
فالثلث في سنة والنصف في سنتين **ق** قوله **وتجربها**
في سنة التي ليس تكلم لانه تكلم ولا في الدية الكاملة
وتكلم ثانيا في ثلث الدية على الضرر كدية المامومة
والجارية **ق** قوله **وتجربها في سنتين** على القول بانها
تجرب على اربع سنين **سنتين** وما بقى على القول بانها
على ثلاث سنين فكان حقه ان يجعل النصف في
سنة ونصف **والدية** سواء كانت من عهد او خطا
موروث اي تورث **على** حكم **المرء** **المقدرة** **ق**
مال الميت فيما خذ كل واحد من الورثة الرجال والنساء

الا القاتل نفسه المقدمه في كتاب الله تعالى وفي جبين
الحرة المسلمة او الكتابية من مسلم حر او عبد وتوهم زنا
 وهو ما تكون به الامه ام ولد من مضافة او علقه في
 فوق او دم منقذ اذا القته ميتا وهي حية من ضرب
 وخوفه من اجبي او غيره او من ضربها لنفسها **عرة**
عبد بالتزويج وعديه او **وليد** على الجاني على
 المشتر ويتجب قيمها ان يكون من البيهون الا ان يقتلوا
 من وسط السود ان تقوم **جيبين** **ديار** او **سجاية**
درهم ف وذلك نقص عسدية ابية وعسدية امه
 والمشر انه لا يعطي في العرة الا الذهب دون الاصل قاله
ق وقال **ع** اختلق اذا انى بالوليد وبالعبد هل
 لا بد من القيمة واختلق اذا اتى جيبين دينار وسجاية
 درهم هل جيب اخذ بها على اخذها ام لا قلت الذي
 مشى عليه اني الحاجب وجوب القول **وتزويج** العرة
على حكم الغرابين المذكورة في كتاب الله تعالى في ميراث
 اميت ولا يورث قاتل العمد من مال ولا ذرية ولا يجب احد
 اذ كل من لا يورث بحال لا يجب وارثا وقاتل الخطا يورث من
 المال دون الذرية وحيث يورث يجب وحيث لا يورث
 لا يجب وصورة اذا كانا ثلاثة اخوة وام وقتل احدهم

ما يورث من ميراث

الاخر

الاخر فان الام تترك من الذرية الثلث لان ما ميراث الميت
 الا اخا واحدا مع القاتل فان القاتل لا يورث وتترك من
 المال السدس لان القاتل يورث من المال فيجبها
 الا حقوق عن الثلث الى السدس وفي جبين **الاسنة** من
سيد ها الحرافة القته ميتا شل ما في جبين **الحرة** من
 تزويجها الحرة عرة عبد وامه واطلاقه على ام الولد
 امه خلاف الاصطلاح فان الامه لا تطلق الا على الذي
 له حكمة **والتكاف** الجاني من غيره اي من غير السيد
 يسوا كان من تزويج حر او عبد او من زنا **فقيه عشر**
قيمتها اي قيمة امه اي اذا القته ميتا ذكر كان
 او انثى فكل امه مراد على العرة او نقص ولما ان القته
 حياتهم مات بعد ذلك فلا خلاف ان فيه القيمة
 بالغة ما بلغت **ومن قتل** من المسلمين **عبد** قاتله
 او عصبه من عبيد المسلمين او امير الذمة او من فيه
 بعية مرق كالمطابق **ففيه قيمة** في ماله الا ان يكون
 قتل عيلة او حرابه فانه يقتل حق الله تعالى **وتقتل**
الجماعة بالواحد مسلما كان او ذميا حر كان او عبدا
في **الحرابة** **والقبيلة** القبيلة تقدم نفسها بانها تقتل
 قاتل الانسان لا حظه ماله والحرابة كل فعل يقصد به

قوله للسلبين الا حرار الوقت له
 رقيق قاله صاحب الهدوي

أخذ المال على وجه يقدر الاستغانة معه عادة من
رجل وامرأة قاله ابن الحاجب وقال **ق** كل من قطع الطريق
وأخاف السبل فهو محارب ويشترط فيه كاسياق
يكون بالغا عاقلا وقوله **وان ولي القتل** بعضهم تأكيد
وكفارة القتل في الخطأ واجب وجوب العرف على
المسلم اذا قتل من مؤمنا مضمونا واحتريم الخطأ
من العمد فان الكفارة لا يجب فيه لقوله تعالى ومن قتل
مؤمنا خطأ الآية فدل على ان العمد بخلافه وقوله
عقوبة رقية خير مستأخذ وفي الجملة تفسير الكفارة
اي يري تحرير رقية **بوسنة** سلمية من العيوب ليس فيها
شرك ولا عقد حريم ولا شفعة بشرط العتق **فان لم يجد**
معتق لم يستطع عتق **فانه يجب عليه صيام شهرين**
متتابعين وفهم من كلامه ان هذه الكفارة واجبة على
الترتيب فان لم يستطع عتقا ولا صوما انتظر احدهما
ولا يجزيه الا طعام **ويؤتى** اي القاتل على جبهة الاستقبال
بدل اي بالكفارة **ان عفى عنه** الولي في العمد فهو
خير له لعظم ما تركه من الاثم وكذلك تستحب الكفارة
اذا قتل المسلم اذا قتل عبدا او من ضرب امرأة عمدا او
خطأ **والقتل جيبا وبقتل الزنديق حد الاكل** **وتقبل**

توبة
بغير

توبة
بغير

توبة ان ظهر عليه وتقبل ان جاتا قبل ان يظهر عليه
وهو الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام وهذا هو المنافق
في من النبوة والعام يقتل النبي صلى الله عليه وسلم
المنافق حنيفة ان يقال حد يقتل المحاربة فيمن الناس
عن الاسلام **وكذلك يقتل الساحر** الذي يباشر السحر
بفسه **ولا تقبل توبته** بعد ان ظهر عليه ما اوجبا توبته
قبل ان يظهر عليه فتقبل توبته وقد ناوله بيضا
لحقه ربه عن من دفع ما لم يعمل به السحر فانه لا يقتل
لانه ليس ساحر فعدا كلفه في حق المسلم وما الدمن ان
عثر عليه قبل ان يسلم يقتل فان اسلم لم يقتل وتفسير
بعضهم السحر بانه كل ما يغير الاجسام ويخرجها عن
موضعها **ويقتل من ارتد** اي رجع عن الاسلام اذا كان
بالظاهر كان او عبدا او كرا كان او انثى **الا ان يوب** فلا
يبادر بقتله ولكن يقرض التوبة عليه فان ابى فانه
يؤخر التوبة ثلاثا اي ثلاثة ايام وجوبا على من ذهب
بغيره عليه الاسلام في كل يوم من غير عتوبة يضرب
او يحرق او تقطع ومن غير حويين بالقتل وقوله **وكذلك**
المرأة تكرر ان من تم الذم في الثاني وتوخر الحامل حتى
تقع ومن ارتد عن دين الاسلام واقر بوجوب الصلاة

وقال لا يصلي الآن واصلي بعد هذا وقال لا يصلي
مطلقا وقال لا يصلي حتى يخرج الوقت **أخرج حق محلي**
أي يخرج وقت صلاة واحدة **فان** خرج الوقت ولم
يصلها أي تلك الصلاة الواحدة قتل بالسيف بالمكان
المعهود ولا يعاقب بغيره ولا به في غير موضع القتل ولا يقتل
استد بالمدد أولا ويضرب فان لم يفعل قتل حدا لا كفرا
وقد كرامة القتل بالغائبة والمذموم خلافه **وملأ**
أن يودي الزكاة أخذه منه كرها ويجزيه وإن أوى ذلك
إلى قتله لأنه من البغاة وأخذ من كرامة الزكاة لا
تقتضي إتيانها بغيرها فإذ بين الأكره وبين التقرب
ومن ترك الحج الواجب **فأله حبه** يستقيم منه فلا
تتغير له بقتل ولا غيره أو لعلمه لم تتوفر عليه شروط
وجوب الحج ويظهر بأن هذا مباح على القول بأن الحج على
التراخي ومن ترك الصلاة **الفرقة** **بمحمد** **الها** **الوجوب**
أو لوجوب شيء منها كالركوع والسجود أو جهة غير هاتين
الفرقتين كالحج واستكمل ما حرم الله أو حرم ما أحل الله **فمن**
كأنه يندب **بكتاب** **ثلاثة أيام** **فان لم يتب قتل** **كفر** **الحدا**
فلا يصلي عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا ترثه
ورثته ويكون ماله بيتا للمسلمين **ومن سب** **من** **سأله**
البالغين

البالغين والعباد بالله تعالى سيدنا محمد **رسول الله**
صلى الله عليه وسلم أو عابه أو ألقاه **قتل** **حدا**
أن تاب لا كفر على المسلم **ولم** **لا تقبل توبته** **سواء**
توبته بعد القدرة عليه أو جاتا لها من قبل نفسه
لأنه حد وجب فلا تسقطه التوبة وما إذا لم يتب فان
قتله يكون كفر وكذلك حكم من سب احدا من الأنبياء
أو ملائكة صلوات الله عليهم أجمعين أو محمد كتابا
من كتب الله منزلة ومن سب من اختلف في نبوته
كالخضر وأسمان نكل بذلك شديد ولا يقتل **ومن سب**
صلى الله عليه وسلم **من أهل الذمة بغير ما به كفر**
أو سب الله عز وجل بغير ما به كفر قتل **لا** **أنا** **رسول**
ما ذكره من سب النبي صلى الله عليه وسلم وهو المستمر
على ما خرج به **ج** ومثلي عليه صاحب الخطب وقال **ع**
ما قاله أبو محمد غير المستمر مثال سبه بغير ما به كفر أن
يقول قول قبيح أو يقول ليس بنبي وما به كفر أن يقول
ساحرا أو يقول اليهودي ليس برسول النبي أو ناسونا
موسى ويقول النصارى ناسونا عيسى ومثال سبه
الله عز وجل بغير ما به كفر أن يقول غير كرم أو غير حكيم
ومثال سبه بما به كفر أن يقول هو قاتل ثلاثة أوله صاحبه

وميراث امرئ اذا مات على ارتداده وكان حرا **جماعة**
المستحقين وانظر لم يكت عن ميراث غيره من ذكر انه
يقتل **ع** **يقتل** ان سكوتك عن ذلك ان مدية فيهم
 لو رستم وفيه خلاف وحكي **ج** ان ميراث الزنديق يورثه
 عند ابن القاسم و**جماعة** المستحقين عند الشريفة وابن
 نافع **والحارث** الذي تقدم تفسيره **لا يورثه** **او** **انظر**
به اي اخذ قبل يورثه لانه حق الله تعالى **فان قتل احدا**
 ولو عبد او كافرا **فان بد من قتله** وجواب ان كانت
 مكلفا ولو عفي عنه او ليا المقتول لانه حق الله تعالى
 وان لم يقتل **احد** **فيسع** اي يبذل الامام فيه **اجتهاده**
 استحبابا بعد **جرمه** اي انسابه للعاصي والظالم
 وكثرة **مقامه في فساد** فيفعل ما يراه كافيا في دفعه
 فان كان ذي قوة فعل به استدعيات الامة وهو
 القطع من خلاف وان لم يكن كذلك فعل به اسل العقاب
 وهو النفي ثم يبذل الامام فيه **اجتهاده** فقال **فاما**
قتله **او** **صلبه** **ثم قتل** **او** **يقطعه** **من خلاف** **او**
ينفخ **من الامم** **ينفخ** **اي** **يلد** **اي** **يسجن** **فيها** **حي**
يتوب **والاصل** في هذا قوله تعالى اعاجزه الذين
 يحاربون الله ورسوله **اي** **ع** **ثم قوله** **فاما قتله**

اوصلبه

اوصلبه ثم قتل اما ان يقتله من غير صلب او يصلبه
 ثم يقتله وكم القرائن ان الصلب حد قائم بنفسه والحد
 المم وهو قول ابن القاسم انه يجمع بينهما ويقدم
 الصلب والقتل يكون على الوجه المعتاد بالسيف
 او الرمح ولا يقتل على صفة يعذب بها ولا بجارية
 والصلب الربط على الجذوع ويكون قاعا مستلصقا
 وهو خاص بالرجل دون المراء **اجتهاده** لان في ذلك
 كسفن العمود منها ومما يقطع من خلاف ان يقطع
 يده اليمنى ورجله اليسرى فان حارب بعد ذلك
 قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى فان حارب بعد
 ذلك قتل فان كانت يده اليمنى مقطوعة او شاد
 قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى واختلاف في حد
 القطع من اليد فقتل من الكوع وقيل يقطع على حد
 الاصابع ومن الرجل فقتل يقطع من فوق القدم وقيل
 يقطع من الكعب والنفس لا يخرج من بلد الى بلد اخري
 واقل البلد المنفى اليه ما يحضر فيه الصلاة والحبس
 حتى تظهر توبته والنفي خاص بالذکر الحرة والعبدة
 والمراء فلا ينفيان ولو رفسيا السيد بالنفي فذلك
 له وكذلك المراء اذا رفسيت ووجد رقة مأمونة

ثم خرج بمفهوم قوله اذا اخطى به فقال فان لم يقدر ان
فان لم يقدر عليه حتى ان الامام **تايبا وضاع عنه كل**
حق هو الله تعالى من ذلك اي من عقوبة الحرابة
وهو القتل الى اخر ما تقدم لقوله تعالى الا الذين تابوا
من قبل ان تقدر واعلمهم فاستشارهم الله تعالى من
الذين يحاربون وخرج بقوله كل حق هو الله من ذلك
حقوق الاربابين وحق الله تعالى في غيره الحرابة كحد
الزنا وشرب الخمر فانه يواخذ به وصرح بالشق الاول
فقال **واخذ بحقوق الناس** التي حاربها في حال
حرابته في مال او دم لان التوبة لا تأثر بها في حقوق
الادبيين **وقل واحد من المصوص جمع لخص خاص**
لما سلبوه من اموال سوا اخذ في حال نقصه
او جاتايبا وسوا اخذ امواله واخذة غيره وهو جاني
لان المعنى شريك والمصوص بعضهم بعض خلافا
من اخذ منهم غيرهم اجمع ويرجع على اصحابه وما
المحميون على السرقة فكل مخاطب بما اخذه خاصة
على ثم كذا بعض السيوخ وقال ابن رشد اذا تعاونوا
فهم كالحاربين وقوله **وتقتل الجماعة بالواحد في الحرابة**
والغيلة وان ولي القتل واحد منهم مكرهم مع ما تقدم
ويقتل

هذا الحديث في قوله
واخذ بحقوق الناس
التي حاربها في حال
حرابته في مال او دم
لان التوبة لا تأثر بها
في حقوق الادبيين

ويقتل المسلم بقتل الذمي او العبد اذا قتله **قتل غيلة**
او حرابة قبل ان يتوب وما ان تاب بقتل ما قبل فليس عليه
دية الذمي وفيه العبد ولا يقتل لما قاله **ع** وقال
في مقتضى قوله فان قيل احدا فلابد من قتله انه
يقتل ولو جاتايبا ثم شرع بتكامل على الزنا والفسق
مقتضى عند اهل الحجاز محمد ود عند اهل نجد وعمر في
بانه وطير مسلم مكحول فرج ادم لا سلك له فيه باتفاق
مستورا وخلى الحرمة دل عليه الكتاب والسنة
والاجماع وعقوبة الزاني ثلاثة رجم فقط جلد مع
تغريب جلد فقط او اربعا اشبار اليها بقوله **ومن**
زنا من حر مسلم مكحول ذكر او انثى **يحصن** كبر وناه
بكسر الصاد والضم والفتح **رحم** **حق** **توبة** بجارية
مستدلة واحترز بالحر من الرقيق وسبق على حكمه
والاحصان **ان يزوج الرجل العاقل البالغ اسيرة**
مسلمة كانت او كتابية حرة او امه بالغة او غير بالغة
من يوطأ مثلها **فاحاصيها** احتراز من الخناج
الفاسد فانه لا يحسن اتفاقا واحترز بقوله **ويوطئ**
وطاصيها من الوطئ الفصح لمباح كوطئ الحايض فانه
لا يحسنه وتاثيرها اشارة اليه بقوله **فان لم يحصن**

بفتح

الحرام المكلوف **جلد مائة جلده** وبعد ان يجلد عرقه
 الامام **اي ببلد اخر** بعد ذلك وخير من المدينة المشرفة
 ويسيرها يومان وقيل ثلاثة من اجل ويكون حمله في ماله
 ان كان له مال والا ففي بيت المال وكذا العققة **وحسن**
فيه عام من يوم يستحسن وثالثها الشارح اليه بقوله
وعلى العبد كله وبعضه او من فيه شاقبة من شواب
 الحرية والمكاتب **في الزنا حسن جلده** وفي بعض
 النسخ **حسن** وهي على تقدير مضاف اي الحد
حسن وكذلك **الامة** عليها في الزنا حسن جلده
 وكان الاولي ان يقدم الامة على العبد لانها التي
 التي ويرد فيها النص قال تعالى فان اتيت بفاحشة
 فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب والعبد
 مقبس عليهما ثم بالغ على وجوب الحد عليهما فقال
وان كانا مسلمين لان من شرط الاحصان كانا قدا
 الحرية فكانا في حر في ذلك وفي انه لا تقرب عليهما
 لان فيه ضرر على السيد وكذلك لا تقرب على
المرأة احره لانها محتاجة الى العطف والحيانة فقي
 تقربها تقربا يرضى لها وموافقة مثل الذي عرفت
 من اجله ثم شرع يبين الطرق التي يثبت بها الزنا
 وحصرها

٢٧٩
 وحصرها في ثلاث فقال **ولا حد الزاني** الا باعتراف
 على نفسه بالزنا ولو مرة او بجلد بغيره اذا لم يكن لها
 زوج مثلا او بشهادة اربعة رجال احرار بالغين عدول
 بروية فالمرء بكسر الميم في الكلمة بفهم الميم والحاء
 ويشهدون في وقت واحد وان لم يتم احد من العقدة
 بان يقولوا ايته بين فحدوها ولا ادري ما ورا ذلك
حد الثلاثة الذين اتوا بها حد القذف ولا حد على
 الرابع لانه قصد الشهادة ولم يقصد القذف **ولا حد**
حد عاين من لا يحل له على مكلف ويودب كايودب
 في المكاتب **ويحد والحد** على المذهب لعقد
 الشهادة له في مال ابية ولا تقوم عليه ولا تحرم على
 الاب ويستبرئهما اذا اراد وطبها **ولا حد وامامة**
ولدي لانه شهرة في ماله ولكن تقوم عليه يوم
 وطن وان كان مفدا ماله فوطر عليها عليه **وان لم يحل له**
 الابن لا يجوز له ان يطأها ويودب الشريك في الامة
بطلان انهم يحدون بها سوا كانت الشبهة متفقة
 لا نفسا او مختلفة لان قدامه على وطن لا يجوز له الحكم
 القدوم عليه ولا يلزمه الحد لقوله صلى الله عليه وسلم
 ادروا الحدود بالشبهات ولكن **بغير قبحها ان**

كان له مال اذا حلت وليس لشريكه **المسألة** بنصيه
 لتبوت حزمة الاستيلاء لها وتكون له ام ولد ولا فدية له
 في الوطن لانه كالواطن ملكه واخلى ماله يكون الشيطان
 على ثلاثة اقوال **المالك** فيقول يوم الحبل وقيل يوم الوطن
 وقيل يوم الحكم **فان لم يحل فالشريك** الذي لم يطا وبها
ما خيار بين ان يمسك بنفسه منها ولا يشي له
 على الواطن لا صدق ولا ما يقعها **او تقوم عليه** اي
 على الواطن فان كان موسى اخذ منه شريكه فمن نصيبه
 منها وان كان معسر اتبعه بالقيمة على ما يتفق
 عليه من حي حلو او تاجيل **وان قالت امه حرة**
 غير طاهرة لم يعلم بها زوجها وسيد بها مكر للوطي والحال
 انه ظهر بها **حمل** **استمر** **صفت** عليه **لم تصدق** في دعواها
 الا كراهة سواء كانت ممن ياتق بها ذلك ام لا **وحدثنا**
 ان تظلم مارة فدل على صدقها وهي احد امور ثلاثة
 اما ان تغرق بيعة عاولة **انها** **احتملت** **حتى غاب**
 عليها المكرة وخلا بها **وجات** **مستغينة** **بشد**
النائلة اي عقب الوطن **وجات** **قدسي** اذا كانت
 بكر طاهرة وان لم تستغنى سواء دعت ذلك على من
 يليق به ام لا **والنقص** **اي** **اليهودي** **ان** **العقب** **اسما**

في الزنا

في الزنا
 في الزنا
 في الزنا

في الزنا **قتل** **ان** **ثبت** **العقب** **بانه** **بعضه** **شهو** **ولانه** **ناقض**
 للعهدة بذلك ان لم يفهمهم على ذلك وظم كلامه
 كانت المسألة حرة او امه وهو في الحرة متفق عليه
 وفي الامه خلاف مشهوره لا يقتل ولا يجحد ولكن عليه
 العقوبة الشديدة ومعلوم كلامه انما هو طاعة وعنه
 لا يقتل وهو كذلك وعليه العقوبة الشديدة وما يري
 فتحد حد الزنا **والزنا** **جميع** **المقرب** **الى** **الزنا** **اقبل** **وتلك** **ولا**
 يعرف من له طاهره سواء رجع الى شبهة مثل ان يقول
 وطيت في نكاح فاسد وطيت انه زنا ولا مثل ان يكذب
 نفسه من غير ان يبيد عذرا وهو كذلك في الاول
 اتفاقا وعلى المشتري الثاني حديث ما عرفت في الله
 عنه وقوله وتلك **تلك** **ام** **لانه** **بمعني** **اقبل** **وبمعني** **الرجل**
عليه **عبد** **وامت** **حد** **الزنا** **وحد** **القذف** **وحد** **الشرب**
 ولا يقيم عليها حد السرقة والمارق كالرجل ويشترط في
 اقامتها احد المذكورين **احد** **امور** **ثلاثة** **وهي** **اذا** **ظهر**
حمل **بالامه** **وقامت** **بيعة** **عليها** **او** **علي** **العبد** **بالزنا**
غيره **اي** **غير** **السيد** **وهو** **اربعة** **شهادات** **او** **كان** **افرا**
 منها على انفسها بذلك وما كان حكم الامه المتزوجة
 بغير عبد السيد يخالف حكم غيرها حتى ان يتوهم ط

وخبرها فيما تقدم استندرت ذلك وفعالها يوم فقال
وكذا ان كان لامة زوج من عبد لغيره اي لغير
السيد فلا يقيم احد عليهما الا السلطان ونايته
 واحتمل بقوله لغيره ما اذا كان الزوج عبد السيد
 فانه يقيم احد عليهما ومثل لامة المتزوج به بالحرية
 العلى العبد المتزوج بالحرية او بامة غير السيد فانه
 لا يقيم احد عليهما الا السلطان ثم شرع بتكلم على اللوط
 فقال **ومن عمل قوم لوط يذبح باله اطاعة رجلا**
احسن او يمسك لفظ من عام يستعمل الحر والعبد
 والكافر وعمل قوم لوط اتيان الذكور في اديارهم وسوا
 كان الذكر مملوكا ام لا واحتمل به عن اتيان الانثى في يوم
 فانه لا يرجح به لكن ان كانت من اجل وطئها احد خذ الزنا
 بقوله بالغ صفة للمذكر المفعول به يعني انه يشترط في
 رجم المفعول به الفعل المذكور ان يكون بالغاً وهو شرط
 ايضاً في رجم الفاعل فلو كان صبياً لا يرجح ولا يوجب
 وقوله اطاعة شرط ايضاً في رجم المفعول به احتمل انما لو
 اكرهه فانه لا شيء عليه وما الفاعل فان كان بالغاً فانه
 يرجح مطلقاً سواء كان المفعول به بالغاً او غير بالغ طالبا
 او مكراً وشرط احد في اللوط كالتزام من تعيب النسبة
 وتبوة

كما نرى من لا يكل له وطئها
 عتبه شديداً وان

وتبوة ببينة او اعتراف ثم شرع بتكلم على العتق
 بالذال الحجة وهو في الاصطلاح ما يدل على الزنا
 واللواط والنفس عن الاب او جد لغير مجهول وهو
 محرم بالكتاب قال تعالى والذين يرمون المحصنات
 الاية والسنة فان النبي صلى الله عليه وسلم جلد
 الذين خاضوا في الافك احد والجماع على ذلك وله
 شروط عشرة اثنان في القاذف العقل والبلوغ وسنة
 في المقتدوف العقل والبلوغ والاسلام والحرية هـ
 والعفة تحريم به وان يكون معه اله الوطن فلا يجد
 قاذف المحبوب وخوفه واثنان في المقتدوف به ان يكون
 المقتدوف بوطي يلزمه به احد وهو الزنا واللواط ونفس
 نسب المقتدوف عن ابيه فقط وقد اجماع بوجوب العتق
 فقال **وعلى القاذف الحر البالغ العاقل ستمائة**
او كافر ولو سكرانا او اباً احد فمابين جلدته وعليه
العبد يعني جنسه الفاضل بالذكور والاني ستمائة
او كافر اربعين جلدته في العتق وخمس جلدته
في الزنا صوابه ثمانون واربعون وخمسون ووجه
 الرواية بالنصب على التمييز وما ذكره في الخرج جمع
 عليه وما ذكره في العبد هو مذهب الجمهور وقيل

عن ابيه فقط اي لا يحسن له لانه لا ياتي في ذلك احد

قوله او اباً المعتمد ان الاب لا احد
 عليه ولو صرح بالعتق اهد سعة

هو كالحرموم قوله تعالى والذين يرمون المحصنات الآية
والكاثر الحر **عبد في القذف** **في ثمانين** جلدة لموم
الاية وقيدنا بالحر حتى ازا من العبد فان عليه نصيب
ما على الحر **ولا حد على قاذف عبد** اي جنسه الصادق
بالذكر والانثى **وقاذف كافر** حر او عبد لانه لا حرمة
لغيرهما **ولا حد قاذف العبيبة** بالانثى ان كان مثلها
يوها **ولا حد قاذف العبيبة** بذلك والعراق بينهما ان
المرة تلتحق العبيبة بخلاف العبيبة الا ان يكون قذفه
بانه فعل به لانه ياتحه العام في هذا **ولا حد على**
من يشبه في قذف **ولا في** وهو لا يطاع القام عنه
ومن نفي رجل مثلاً من نسبه من ابيه وان على
مثل ان يقول له لست بابن فلان **فعلية** **احد** لان
المعرة التي تدخل على الانثى في كونه ولد من رجل
اعظم من فعل الزنا لان معرفة الزنا تزول بالتوبة ومن
كونه ولد من زنا لا تزول ابد **وفي القذف** وهو
التعريض عن العرض بالمقيد الموضوع لضده خوفاً
بزان **احد** ولو ذكر لفظا حمل السب والقذف مثل
ان يقول له يا حمار قيل يغلب جانب السب ويؤيد
وهو المذهب وقيل يغلب جانب القذف فيحد لانه
كانه

كانه قال يا مكيوب كالحمار والمكيوب هو المفعول به وكذا
من قال لرجل يا لوطي حد لانه نسبه اليه فاحسبه يلزم
فاعلمها **الحد** هذا اذا كان المقتوف بالغا وقال له
يا فاعل وان قال له يا مفعول فانه يحد سواء كان بالغا
او غير بالغ **ومن قذف جماعة** جميعا بكلمة واحدة
او كل واحد واحد ففعله **حد** **واحد يلزمه** **من**
قام به منهم ثم بعد ذلك لا شيء عليه اي لا حد
عليه من قام منهم لان الحد في القذف انما هو لاجل
وهما في المعرة عن المقتوف وتكذيب القاذف
فاذا حد فقتل امر يقتض فلا يحتاج الي تكرار الحد عليه
واما الاثم فعليه **ومن كبر شرب الخمر** **كره** **الزنا**
فيلزمه حد **واحد** **وقيل** **كله** لان الحدود اذا كانت
جسداً واحداً قد اخلت بالاحداث اذا تكررت فان
الواجب في جميعها طهر واحد وكذا من شرب الخمر وقذف
لا يتعدد الحد على المصنوع لان الحد بخلاف من قذف
ويزان فانه يتعدد الحد على المشر وقوله **وكذا من**
قذف جماعة تكرار وقيل ليس بكثر لان ما تقدم اذا
قذفهم مرة واحدة وهذا اذا كبر قذفهم **ومن لم ينسب**
حدود وقيل مثل ان يري ويشرب الخمر ويسرق ويقتل

قوله بخلاف من قذف وزنا وحاصله ان الحد
المخدق القذف يكفي فيها حد واحد
والمتعلق القذف يجب اقامتها ويبدأ
بأشدّها عند عدم الخوف منه هـ عرو

مسلما فالقتل **جزي** عن ذلك كله ولا يحد في اجتماع
 القتل مع القتل **جزي** عن ذلك كله ولا يحد في اجتماع
 قاتله مع قاتله **جزي** عن ذلك كله ولا يحد في اجتماع
 يمين حد شرب المسكر فقال **ومن شرب من سكر**
 المكلفين الا حرار مختار من غير ضرورة ولو جهلا الحد
 او الحرمة **جزي** وهو ما عسر من العسر ليحلي **و شرب**
سيدا وهو ما يجعل في الماء من الخمر والربيب **ع** قوله
سكر صفة لسيد لا لسكر لان الاجماع على ان شارب
 الخمر حد سكر او لم يسكر **حد غايين** جلده بعد
 وهو باجماع الصحابة ان ثبت ذلك عليه اما بقرام
 او بشهادة شاربين عاين استعمال والشم من
 يعرفها قاله **ع** ايضا وقوله **سكر** **وم سكر** اشارة الى
 الخالق القائل بانه انما يحد في السيد اذا سكر **ولا يحد**
عليه اي عاين من شرب الخمر والسيد المسكر فانه وان
 كثر ذلك منه وهو كذا لانه لم يرد عن النبي صلى الله
 عليه وسلم ولا عن احد من اصحابه رضي الله عنهم
 انهم اسجنوا فيه **فسرع** في كل الحية ثلاثة
 احوال الحد والادب احوال فصت والادب ان لم يحد
 وكذلك الثلاثة في بطلان صلاة من صلى بها ثم شرب
 يبين

هذا هو الحد في شرب المسكر
 وهو ما عسر من العسر ليحلي
 وهو ما يجعل في الماء من الخمر والربيب
 وهو ما عسر من العسر ليحلي
 وهو ما يجعل في الماء من الخمر والربيب

بين حقيقة الحد فقال **ويحد** **وذكر** من
 كاشي الا ما يستعورته **ولا يحد** **الا ما يحد**
 من الضرب والفرو لثالثا بالضرب وتزجر عن مثل
 ما امر بلبسته **ويحد** **ان قاعدات** صوابه قاعدات غير
 مربوطين ومحل الضرب الظهر والكفان دون غيرهما
 ويتوسط في الضرب في الحد وكلمها ويشترط الحد عند
 الهوي والحد يكون بسوط من جلده ليس له راسات
 ويكون مرسا لينا ويقبض عليه بالخنجر والوسطي **م** **والنم**
 ولا يقبض عليه بالسبابة والابهام ويقدم رجله
 اليمين ويوتر اليسرى ويوالي بين الضرب ولا يفرق
 على الايام الا ان يحنثي من تواليه مهلك الحد و
 وهذا في غير الجرم واما ان كان حده الرجم فهو
 كان فاحيا او مريض لان القتل هو العقوب بالرجم **ولا**
يحد **حامل حتى تنف** ويحد من يقوم بحال الطفل
 لظلمه حديث الغامدية وكذلك لا يحد **من يفس**
مقتل حتى يصح خوف التلف اذا جلده **ولا يقتل** **واظن**
البيهية **ع** قوله **ولما قب** لا ختم ان يعم منه
 انه يحد حد البكر فانه قال ولا يحد واطن البيهية
 وليا قب لا تركابه امر ما قوله عليه الصلاة والسلام

هذا هو الحد في شرب المسكر
 وهو ما عسر من العسر ليحلي
 وهو ما يجعل في الماء من الخمر والربيب
 وهو ما عسر من العسر ليحلي
 وهو ما يجعل في الماء من الخمر والربيب

من التي بهيمة فلا حد عليه المزمدي والعل عليه عند
 اهل العلم وما روي من التي بهيمة فاقنود وكاوا قنودها
 معه فيكون ثابت ثم انقل يتكلم على اخر ما ذكره من الحدود
 فقال **ومن سرق بفتح الراء من المكلفين المذكور والانا**
الا حريرا والادق في سلبين او غيرهم ربع دينار ودينار
ولا الثقات في قيمته او سرق ما قيمته يوم السرقة
لا يوم الحكم على المذنب سواء ارتفع السرقة يوم الحكم
او انخفض ثلثة دراهم من السرقة وسرق ودينار
ثلثة دراهم فغصة خالصة ولا الثقات في كونهما
تساوي ربع دينار قطع والاصل في هذا قوله صلى
الله عليه وسلم في الصحيحين لا تقطع يد السارق
الا في ربع دينار فصاعدا وفي الموطا انه صلى الله
عليه وسلم قطع يده في محرق قيمته ثلثة دراهم
وللقطع يده في السارق والمسروق فم بعضها ما
قدم والي في السارق ان يكون بالغا عاقل لا غلابة
للمسروق منه ليس له عليه ولا دة غير مظهر اب
السرقة والي في المسروق ان يكون مما يتخفى به نصابا
مملوكا غير مملوكا ما حرما اخرج من حرمة والي
هذا اشارة بقوله او اسرق من حرير وهو ما لا بعد

الوضع

الواقع فيه مضاعفا حتى لا يضمن السرقة من غير
 الحرير او في الحرير ونقله من مكان الى مكان استقر
 احتراما عن من اخذ اختلاسا او مكابرة فانه
 لا قطع في هذه المحرمات كلها وقد اشار الي محترم
 الشرع الاخير منها بقوله **ولا قطع في الخلسة بضم**
الخا و هي اخذ المال ظاهرا غفلة وقوله ويقطع
في ذلك اي في السرقة اي سرقة ما ذكر الرجل والسرقة
والسبب تكرار مع قوله ومن سرق فانه من عام والقطع
المذكور يكون اولا في يده اليمين ثم ان سرق ثانيا
بعد ان قطعت يده اليمين قطعت برجله من خلاف
وذلك لبيان تكون اليسرى ثم ان سرق ثالثا فقطع
يده اليسرى ثم ان سرق رابعا فقطع برجله اليمين
وهذا الترتيب اذا كانت اليمين سليمة موجودة
ولم يكن اعسر فان كان اعسر انقطع الشمال دون
اليمين واذا لم يكن له يمين او كانت مثلا او ناقصة
اكثر الاصابه فانه ينقل الى قطع الرجل اليسرى وموضع
القطع في اليدين من الكوع وفي الرجلين من مفصل
الكعبين ثم ان سرق في الخامسة جلد وسحق اي الى
ان يموت او يتوب ثم شرع يتكلم على شيء مما ثبت

س يد

به الحد فقال **ومن اقرب سرقه قطع** ما لم يكن مكرها
 ويضمن في الاقرار مرة واحدة **وان رجع** عن اقراره
 بالسرقة تشبهه او غيرها **اقيل** من القطع **وعزم السرقه**
 اي قيمتها **ان كانت القيمة معه** والاي وان لم تكن معه
 القيمة **اتبها** وما قيد القطع بالسرقة من الحرز
 على ان ذلك ليس على اطلاقه فقال **ومن اخذ**
في الحرز لم يقطع حتى يخرج السرقة اي التي بلغت نصابا
 من الحرز سواء كان الاخراج بنفسه او بماه الي خارج
 او اخرجه على ظهر دابته او كانوا جماعة فرفضوه على
 راس احداهم او ظهره فخرج به وبجواهر في الحرز واخرجوا
 معه فبقي كل ذلك القطع اما اذا لم يخرجها من الحرز وانما
 فيه ثم اخرجها فلا قطع **ولذلك** **الكنز لا يقطع** سرقه
 حتى يخرج من القبر اذا ساء ويبيع دينار **ومن سرق**
من بيت ادله في دخوله لم يقطع لانه ليس بسارق
 وانما هو خاين وخاين لا قطع عليه والاصل في هذا
 ما رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم
 ليس على منتهب ولا خاين ولا مختلس قطع فسرغ
 لو سرق احد الزوجين من مال الاخر من موضع جهر عليه
 قطع اما اذا كان من موضع لم يجز عليه لم يقطع وقوله **ولا**

يقطع

انما هو الخائن لا السارق
 انما هو الخائن لا السارق
 انما هو الخائن لا السارق

يقطع المختلس تكرار وهو ساقط في بعض النسخ **واقرار**
 القصد فيما يلزمه في بدنه من حد او قطع يلزمه لانه
 لا يشترط ان يوقع على نفسه هذا **واما اقراره** فاما وان
 في رقبته اي فيما يوجب اخذه فيه **فلا اقرار له** لانه
 يشترط بحد النكاح لانه اقراره **ولا قطع في** **مثلة** **سلب**
على روي الشجر ظاهره ولو كان عليه علق وقيل عليه
 القطع والقولان حكاهما في المختصر من غير ترجيح **وكذلك**
لا قطع في الجار وهو قلب النخل حاله كونه في النخل
 وكذلك لا قطع في الغنم **الرابعة** في حال رعيها سواء
 كان معمارا ام لا **حتى يسارق** من رعيها بضم الميم
 وفيهما موضع معيها التي تساق اليه **وكذلك** **الحرز**
 المقطوع لا قطع فيه حتى يسرق **من الاقدار** وهو
 الجرين سواء كان قريبا او بعيدا **ولا يقطع من بلغ**
الامام في السرقة والزنا والحرز لانه اذا بلغ الامام بعلق
 به حق الله تعالى فلا يجوز لك ما من العفو عنه ولا طلبه
 منه فطم كذا **وان تاب السارق والزاني** وهو كذلك
 يدل عليه حديث ماعز والقاصديه **واختلص** **وقوله**
 اي في الشناعة بعد بلوغ الامام **في الصدق** فقال
 مالك سرقه يجوز عفو به على ان العذر حق العذر

ومرقة قال لا يجوز بيعا على انه حق الله تعالى الا ان يريد
 المقذوف في السر عن نفسه فيجوز اتفاقا **ومن سرق**
من الكرم وكثره **فقط** لان الانسان حرر ما عليه **ومن**
سرق من الهرم بتشديد اليافاله **ل** وقال ابن العربي
 هو يقيم الماوسكون الرب وهو بيت يجعله السلطان
 للمناجاة والطعام ومن بيت المال وهو بيت يجعله السلطان
 للذهب والفضة **ومن الغنم فليقطع في ذلك كله**
وقيل ان سرق في حق حقه من الغنم فليقطع في ذلك كله
فقط وهو قول عبد الملك والاول قول ابن القاسم ومحل
 الخلاف اذا كان من الغنمين **ويبيع السارق اذا قطع**
بقيمة ما فات من السرقه اي يؤخذ منه قيمته في حال
ملكه واحترز عافاته مما اذا كان المروق باقيا فان
 صاحبه ياخذ به بعد القطع لانه لم يقطع ليس عوضا عنه
 وانما هو لانه حرمة الحرز والمروق باق على ملك
 صاحبه **ولا يبيع السارق عافاته في حال عدمه** لان
 انكاف المال لا يجب فيه عقوبات القطع والاتباع
 مع عدم **ويبيع السارق في عدمه** اي بالشيء الذي
لا يقطع فيه من السرقه بان كان دون النصاب لان
 القطع لا يلزمه فلم يبق بيعه من اتباعه والله اعلم

باب

نوله وقيل ان سرق ضعيف والراجح الاول
 فهو انه يقطع لسواء سرق من الغنم مما
 سرقه او قلده على الراجح انتهى عند وكي
 له في حال ملكه اي اليوم المستمر من يوم
 مرقه في يوم القطع انتهى عند وكي

باب في الاقضية والشهادات
 وذكر في الباب اشياء يترجم لها كالصالح والفسق والسمه
 وكذا بيان كذا في محله ان شاء الله تعالى اما الاقضية
 فجعل قضا بالمد وهو لغة الحكم واصطلاحه سبعة
 معان ترجع الى انقطاع الشيء وتماحه ومنه قوله
 تعالى ولو لا اجل مسمى لبقا بينهم اي فصل ومنه
 قضا القاضي فصل الحكومة والقضا من فروض الكفاية
 لما فيه من مصالح العباد قال ابن شاس والحكم بالعدل
 افضل من اعمال البر لكن خطر عظيم لان الجور في
 الحكم من اعظم الذنوب والكبير الكبار قال تعالى واما
 القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال صلى الله عليه
 وسلم ان اعني الناس علي الله وبغض الناس علي
 الله وابعد الناس من الله رجل ولا والله من امتي
 محمد صلى الله عليه وسلم شيا فلم يعدل فيهم فاقطع
 عنه من دخل فيه ابني اعظم ولذا قال صلى الله
 عليه وسلم من جعل قاضيا فقد زبح بغير سكين
 وفي رواية فقد زبح بسكين اهدوله شروط صحيحة
 لا يقدر الا بها وهي الاسلام والعقل والحرية والذكورة
 والبلوغ والعدالة والعفة والاحسان فلا تصح ولاية

قف له القاسطون اي اللطائف والاعطاف
 فهو القائل كما قال الله تعالى ان الله يحب
 المتقطين اعدوكم

مقلد مع وجود جهته وبد الجديت ما يجب فقال
والبينة على المدعي واليمين على من انكر هذا
تخصيص عندنا بوجهين احدهما التسمية فانه
لا يفتقر فيها الى بيينة والثاني المصوب بتحمل بيينة
وقد عني الوفي لها الصداق كما سلك قال بعض الشيوخ
المدعي هو الذي يقول كان والمدعي عليه هو الذي
يقول لم يكن وجعلت اليمين البينة على المدعي لان
جانبه اضعف من اجل انه يريد ان يثبت وجعلت
اليمين على من انكر لانه اقوى حاسبا من اجل انه يدعي
الاصل او الاصل برفق الذمة فظم قوله واليمين على
من انكر سو كان بينهما خلطة ام لا واسم انما ذلك
بعد ثبوت الخلطة او اكانت الدعوى في الشيء المعين
ولهذا نيه عليه بقوله **واليمين** اي ولا يفتقر بيمين
حتى تثبت الخلطة او الظنة بكسر الهمزة المشالة
اي التهمة وتثبت الخلطة باقرار المدعي عليه او
بشهادة عدلين او عدل واحد ويحلف المدعي معه
والظنة انما تكون في حق السارق والغاصب والخلطة
في المعاملة والظنة لا يهل المصوبات وفي المختار ان
الخلطة تثبت بالبراهة ثم استدل على ما قاله بقوله لذلك

ففي

ففي حكام اهل المدينة واجماع اهل المدينة حجة
فيخصص به الحديث والكذلك بقوله **وقد قال**
عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه تحدث اي تظهر
للناس قضية اي احكام مستنبطة بحسب الاجتهاد
ما ليس فيه نص **بقدر ما احدثوه من الجور** اي
الكذب ولا يعارض بهذا بقوله وترك كل ما احدثه
المحدثون لان ذلك فيهم يستند لكتاب ولا سنة ولا
اجماع ثم استشعر سوا المدعي قوله واليمين على
من انكر كان قابلا قال له فاذا اني ان يحلف هل يعزى
ام لا فاجاب بقوله **واذا انظر المدعي عليه** بان يقول
لا احلف مثله **بغير** اي لم يحكم **للتائب** وهو المدعي
بمجرد نكول المدعي عليه **حتى يحلف التائب** وفيما يدعي
فيه عرق اي علة بصفة الشيء المدعي فيه وقد مر
ثم قوله معرفة ان يمين التهمة لا تقبل او ادعي على
سارق والي عن اليمين فنكوله عن اليمين بغير على
المستثم بين صفة اليمين التي لا يجري غيرها بقوله
واليمين في الحقوق كلها **بالله** اي يقول والله **الذي لا اله الا هو**
ولا يوفد على ذلك ولا يقص عنه وبهذا علم
في جميع الناس السلم والكتابي وقيل لا يزداد على الكتابي

الذي لا اله الا هو بل يقول والله فقط وهو في المدونة
 وفي كلام الشيخ الذي وما تقدم في اللغات من انه يقول
 اسمه بالله فقط لا يرد لاننا نمنع انه يمين او نمنع انه يمين
 به حق ثم يبين ان اليمين تطلب بالهيئة والكان اما
 الهيئة فاشارة اليها بقوله **وخلق قاي** فانه ان
 القيام شرط وهو في رواية ابن القاسم فلو خلق جالسا
 لم يجره على المسلم وما المكان فان كان في المدينة المشرقة
 على ساكنها افضل الصلاة والسلام يخلق **عند منبر**
رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم ياتي في اكثر
 لان ذلك ارفع الى الله وارجح ان يرجع الحق وان كان
 في غير المدينة المشرقة **يخلق في ذلك** ايم في يوم ياتي
 في اكثر في الجامع الذي يصلي فيه الجمعة ويكون ذلك
موضع يقف منه بكسر الكا المعجزة المشاهدة وهو الجواب
فان ان ياتي ان يخلق هناك عند كونه ويقرم وفي
 كلامه انه ليس عليه ان يستقبل القبلة وهو كذلك
 عند ابن القاسم ومشي عليه ما خبا المختص **وخلق**
الكافر كتابيا او مجوسيا **بالله** فانه لا يرد عليه
 وهو جسيدي احمد زروق بمشهور بيه والذي في المختص
 ما قد منا وهو ان اليمين في كل حق بالله الذي لا اله الا

هو

هو عام في المسلم والكفاي وفي قول مالك ان المجوسي
 يخلق كما يخلق المسلم ولا يرد على اليهودي الذي انزل
 التوراة على موسى ولا على النصارى الذي انزل الانجيل
 على عيسى واذا خلق الكافر خلق **حيث يقف** بكسر
 المعجمة المشاهدة فاليهودي يخلق في كنسسته والنصارى
 في بيته والمجوسي في بيت النار **واذا وجد الخالب**
 وهو المذبح **بيته بعد يمين المذبح** وهو المذبح
 عليه والحال ان المذبح **يكن علم بها** اي بالبيته **ففي له**
بر ما سوا كانت حاضرة او غايبة مقيمة قريبة كالجمعة
 لان اليمين لا تترك الذمة وانما شرعت لقطع الخصومة
 قال ابن الماحضون وانما يقضي له بها بعد ان يخلق
 بالله ما علم بها **اما ان كان علم بها** اي بالبيته وهي
 حاضرة **فقد تقبل منه** على المسلم **وقد قيل تقبل منه** قد
 وصححه ابن القصار وغيره لقول عمر رضي الله عنه
 البيعة العادلة تحل من اليمين الفاجرة وشرطي القول
 الاول ان يكون ثار كالمبيعة بالظن مع او بالاعراف عنها
 ثم التعلل بكلمة على الشهادات وراهي مصدر شره
 بمعنى اخبر وراهي قرينة كفاية في موضع قوم يصاحون
 لها وان لم يكن الا واحد في قرينة عين فان استمع فهو

قوله وقد قيل ضعيف

عاص ويحبر بالعرب والسجن وهي على مراتب الاولى
 بينة الزنا والوطء وقد تقدم الكلام عليهما الثانية
 ما اشار اليها بقوله **ويقتضي بشاهد وعين في الاموال**
 وما ادعي الي الاموال مثل ان يدعي احد هما ان البيع
 وقع على الخيار والاخر يدعي انه وقع على البت والشاهد
 اشار اليها بقوله **ولا يقتضي بذلك اي بالشاهد**
 واليمين **في نكاح وطلاق وحده** وانما يقتضي في ما
 بعد لئلا ما ذكره في النكاح نص عليه في المدونة قال
 فيها ومن ادعي نكاح امرأة وانكرت قلنا يمين عليه
 وان اقام شاهدا ولا يثبت نكاح الا بشاهدين وما
 ذكره في الطلاق هو كذلك مثل ان تدعي المرأة ان
 زوجها طلقها واقامت شاهدا واحدا لا يخلو معه
 ولا يلزمه الطلاق واذا لم يخلو فلم يمارد اليمين على
 الزوج فان خلق برية وان فكل طلق عليه وما ذكره
 في الحذف مثل ان يدعي رجل على اخر انه قد فقه وقات
 شاهدا واحدا لا يخلو معه ولا يجد القاذف واذا لم
 يخلو مرد اليمين على المدعي عليه فان خلق برية
 وان فخل بسجن حتى يخلق وكذلك لا يقتضي بشاهد
 ويمين في دم **عمد** اي جراح عمد او قتل **نفس** واخر
 بالعمد

والشاهد في الاموال
 ما ادعي الي الاموال
 ما ادعي الي الاموال
 ما ادعي الي الاموال

بالعمد من الخطا فانه يقتضي فيه بالشاهد واليمين
 لانه يؤول الى المال استثنى من عدم قبول الشاهد
 واليمين في دم العمد والقتل فقال **لا مع التسامع في**
النفس مراده انه يقتضي بالتسامع مع الشاهد
 الواحد من غير يمين وان كان ظم اللفظ لا يعطيه
 فان ظاهره انه لا يقتضي بالشاهد واليمين في دم عمد
 او قتل نفس عمدا لا مع التسامع في النفس يقتضي
 بالشاهد واليمين مع التسامع وهذا لم يقل به احد
 وما قدمه من انه لا يقتضي بالشاهد واليمين
 في الجراح العمد خلاف المش والمش هو قوله **وقد**
قيل يقتضي بذلك اي بالشاهد واليمين في الجراح
 يعني مطلقا سواء كان عمدا او خطأ وقد عترض
 عليه في تعريف المش بتقديم غيره عليه وذكره
 بصيغة التثنية **ولا يجوز شهادة الساقط** هو
 من شأن الرجال **اي في الاموال** وما يتعلق بها كالاجارة
 وماية امرأة وامرأتين وذلك كرجل واحد يقتضي
 بذلك مع رجل او مع اليمين فيما يجوز فيه شاهد
 ويمين والرابعة اشار اليها بقوله **وشهادة امرأتين**
 فقط فيما لا يخلو عليه الرجال من الولادة والاستقلال

وهو النطق **وشبهه** مثل محبوب الفرج والبدن هذا
في حق الامة واما الحق فتصدق **جائزه** ولا يماز في هذا
الخصم في قوله ولا يجوز شهادة النساء في الاموال لان
ذلك مخصوص بحمايتنا به كذا ما في حق من شأن
الرجال ثم انقل بطلان علي من تقبل شهادته ومن لا
تقبل شهادته فقال **ون يجوز شهادة خصم** على خصمه
بدنيوي له بال وطالت الخصومة بينهما **ولا يجوز** في
شهادته **كثير** بالظالم المعجزة المشالة وهو المستم في دينه
وقبل المستم في شهادته ولو اقر على قوله **ولا يقبل** في
الشهادة **ان العدول** لا اعني عما قبله وما بعده
قال بعضهم ليست العدالة ان يفتح الرجل للطاعة حتى
لا يشوبها مقصية وذلك مستعذر لا يقدر عليه الا اوليا
والعد يعقون ولكن من كانت الطاعة اكثر حواله وعليها
عليه وهو محسوب للكبار يحافظ على ترك الصغار فهو
العدل وانما يعبر بهذا حال الاداء لا حال العمل كذا لا
يجوز شهادة احد ود في الزنا مثله ما لم يثبت اما ان
تاب فسيبص عليه وكذا لا يجوز شهادة **عبد** في حال
برقه لان الشهادة مرتبة عظيمة ليس للعبد اهملها
وسلكه الامة ومن فير ما شايبة من شوايب الحق وكذا لا

تقبل

تقبل شهادة **صبي** في حال صفه لانه غير مكلف واذا
تجمل في العيا وضيقها واذا ما بعد بلوغه فانها تقبل
منه ما لم ترد في حال صباه وسيبص على قبول شهادة
العيا بغيرهم على بعض فاهنا مخصوص به **كذا**
لا يجوز شهادة **كافر** فيما يشهد فيه حال كفره لا على
اسم ولا على كافر وما ما تجمله في حال كفره وشهد
به بعد اسلامه فتقبل ما لم ترد في حال كفره **واذا تاب**
يحدود في الزنا قبلت شهادته **ان في الزنا** فامرها
لا تقبل وكذا غير الزنا اذ اتاب فان شهادته تقبل
ان في حد فيه على المستم فلو قال واذا تاب يحدود
قبلت شهادته في كل شيء الا فيما حد فيه لكان اوفي
وكذا لا يجوز شهادة **الدين للدين** فاهره ولو زحد
على الاخر وهو قول بعض وقال ابن نافع ذلك
جائز ما لم تكن مهمة كالات الاب للابن بالصلة وهو
الذي مشى عليه صاحب المختصر **وكذا لا يجوز** شهادتهما
اي الاموات **له** اي للابن وفي حكمه الاحداد والحداد
من قبل الاباء والامهات **وكذا لا يجوز** شهادة **الزوج**
للزوجة ولا شهادتهما **اي** في حال العفة لوجود
الشبهة وقيدنا بحال العفة لان شهادته لهما بعدان

هما

ان طلقها طلاقا باينا مقبولة **وتجوز شهادة الاخ**
العدل الخبي في الاموال فانه لو كان مبررا لم لا
 ما لم يكن في نفسه او يتكلم عليه معروفه ومعدنا
 بالاموال احتيازا بشهادته فاما تتركه فيه الحية
 او دفع معة متلا فلا تجوز **ولا تجوز شهادة بحرب**
في كذب حرام **وعظم كبرى** اما الاول فهو كبر له لولا
 بقدمه في الكذب الواحدة لا اثر لها وقيدناه بالان
 احتراز من الكذب الجائر كالكذب المصالح بين المتأخرين
 فانه لا يقدح واما الثاني فالمراد به فاعلمنا وقم كلامه
 ان مظهر الصيغة لا يقدح في شهادته وليس كذلك
 وعظمه الكسائر على الكذب وان كان مشتملا لكونه ام
 ما يطلب في الشهادة واسترافه في الكبرية الا فها را
 مفهوم له بل اذا شهد عليه انه فعل كبرى استوفاه
 يقدح كما هو في المدونة **وكذا لا تجوز شهادة جاري**
نفسه نفعا مثل ان يشهد لشريكه في شيء من مال الشرك
 واما شهادته له في غير مال الشركه في ارضه بغير التبرير
وكذا لا تجوز شهادة دافع عنها اي عن نفسه فانه
 ان يكون له رجل على اخرون فادعي عليه رجل اخر
 بدعي فشهد له به انه قضاة دينه فهذا يتم ان يكون
 دفع

دفع عن نفسه الحائصة **وكذا لا تجوز شهادة وصي**
لشئ وهذا داخل في قوله ولا جاز لنفسه لانه يحبر
 بشهادته لنفسه ما لا يتصرف فيه وانما كبره برب
 عليه قوله **وتجوز شهادة عليه** على المستور وهو
 مذهب المدونة ولغظها وكل ما لا تجوز شهادته له
 فشهادته عليه حايضة **ولا تجوز تعديل النساء**
بحر لان الرجال ولا للنساء انفسهن عن رتبة الرجال
 ثم بين ما به تكون التولية بقوله **ولا يقبل في التولية**
الامن يقول عدل فانه لا يحتاج الى ان يقول
 اشهد وليس كذلك ويصح ظاهره انما هو ان يقصر
 على احد اللغطين لا يجري وهو كذلك في المختصر
 مع قيود ذكرناها في الاصل واختلوا هذه اللغات
 عملي واحد ام لا فقبل العدالة في العقل والحق في
 العمل بالشهادة ان يكون فطحا عقل غير مغفل والعدالة
 هيبة راسخة في النفس تحمله على سلامة التقوى
 وقيل الرقي فيما بينه وبين الناس والعدالة فيما بينه
 وبين الله تعالى **ولا يقبل في ذمت** اي التولية **ولا في**
البحر واحد اذا كان في العداية واما في السر
 فيجوز فيه واحد على المستور **وقبل شهادة الصبيان**

فما يقع بينهم **في الجرح** وكذا تقبل شهادتهم في القتل
على المتوفي وفي الجرح باحد عشر شرطاً ذكر الشيخ
منها اثنين احدهما ان يشار اليه بقوله **قبل ان يفتروا**
لان تفرقهم مقامه تعليلهم وان خراشاً اليه بقوله
او يدخل بينهم كبير لانه مقامه التعليم بغير طهره
كالختم سواء كان الكبير ذكر او انثى حر كان او عبداً
سليماً او كافراً وبقية الشروط المذكورة في الاصل
يقوم من كلام الشيخ ان شهادة النافي والمؤيد
مقبولة وهو واحد قولي ابن الجلاب قلت شهادته مقابلة
في الختم لهما غير مقبولة والفرق ان الصبيان قد
مستدبون الى الاجتماع خلقاً انثى ولان شهادة
الصبيان خلقاً في القياس فلا يصح القياس عليه
والله اعلم **واذا اختلف المتبايعان** اي البايع والمبتاع
في قدر الثمن بان يقول البايع بعتها بدينار ويقول
المشتري بدينار نصف دينار **استخلق البايع** اولاً
استحباً بان يخلق على نفي دعوى صاحبه وابان
دعواه في يمين واحدة فيقول والله ما بعتها بدينار
وينار وتعد بعتها بدينار ثم بعد خلقه **ياخذ**
المبتاع السلعة بما خلق عليه البايع **وعلى** هو اي

المبتاع

المبتاع على نفي دعوى صاحبه وابان دعواه
فيقول في المثال المذكور والله لم اشترها بدينار
وتعد اشترتها بنصف دينار **ويبرأ** من لزوم البيع
فهو مخير بين ان ياخذ السلعة بما قال البايع او يخلق
ويبرأ **واذا اختلف المتبايعان في شيء بايديهما** كل
منهما يدعيه لنفسه ولم يتم لواحد منهما دليل على
صدقه ولا بينة ولم يأت بيمين في احد وهو ما يشبه
ان يكتبه كل واحد منهما **خلقاً** **وقسم بينهما** لانهما
تساويا في الدعوى ولم يترجح احدهما على الاخر ومن
فعل عن اليمين سقط حقه المذني **خلقاً** **وان اقاما**
بشئ وكانت احدهما امرجة على الاخرى بالعدد
فصحي باعد **لها بعد** ان يخلق من اقامها الله ما باع
ذلك الشيء ولا ورثه ولا خرج عن ملكه بوجه من
الوجوه **فان** لم يترجح احد البشئين بما ذكر في **السوية**
فيه **خلقاً** **وان** الشيء المتنازع فيه **بيدهما** نصيب
لان الحكم باحدهما ليس اولى من الاخرى وفهم من قوله
بايديهما انه لو كان بيد احدهما لا يكون الحكم كذلك
فهو من اقام بينة وقال **ل** هو لمن بيده مع بينة وان
كان في يد غيرهما وشهد احدهما به كان القول قوله مع

بمينه البينة **واذا ارجع الشاهد بعد الحكم** اعلم ما انك
بشهادته ان اعترف انه شاهد بزوج **وقاله** **الصحابة**
ما لنت فلم كلامه يقتضي ان جميع اصحاب مالك في قولهم
 ان يعرف انه شاهد من غير ان لا فان شهادته به حرم وان
 قال تشبه علي فانه لا يغيرم ويتبع في هذا القول ابن ابي
 وليس كذلك بل قال مطرف وابن القاسم وصبيح في الوجه
 انه يغيرم مطلقا وهو ظم المدونة وهو هو لغيره
 لان الخطا والعهد في اموال الناس سواءم انتقل بحكم
 علي مسایل من مسایل الوكالة وغيرها فقال **ومن**
قال **موكله** **بردود اليك ما وكلتني عليه** **وعليه**
او قال له **دفع اليك ثمنه** **او قال** **المودع** **من السوالة**
شيء **ردود عليك** **ودعيتك** **او قال** **العامل** **من دفع**
اليه ما ان **قراضا** **فطلبه** **فيقول له** **دفع اليك** **فيقول**
فالعقل **قوله** **اي قول كل واحد من الوكيل والمودع**
والمقارض **ان يريد مع يمينه** **لان جميع من ذكر ما تنزه**
 فلهذا كانت القول قولهم مع ايمانهم نعم لو قبض احد
 شيئا بيمينه لم يمين في رده **لان البينة** **لان الدافع اليه**
 حين استوثق منه بالاشهاد عليه لم ياتمه خلاف
 ما قبض علي جهة الامانة **ج** **واطراد بالبينة** **اذا كانت**
 مقصودة

مقصودة للتوثق واما ان كانت القافية فلا قاله
 غير واحد كعبد الحق والمجني وابن يونس **ومن قال**
دفعت الي فلان كما امرتني **مثل ان يرسله الي من له**
 عليه دين او في مسكين **فانكر فلان** **انه لم يصل اليه**
 ما امره **دفعه اليه** **فصلي الدافع اليه** **انه دفعه**
اليه **والاي** **وان لم يتم بيمينه بذلك** **فان** **اذا امره**
بالاشهاد **وكانت العادة** **الاشهاد** **اذا لو كانت العادة**
ترك **الاشهاد** **فلا ضمان عليه** **وكذلك علي** **وقب**
الايمان **وهو الوصي** **وصيه** **وولي القاضي البينة**
انه اتفق عليهم **اذا لم يكونوا في حضارته** **وتامر عونه**
 في مقدم امر ما اتفق عليهم **وانه دفع اليهم اموالهم**
 بعد بلوغهم **ورشدتهم** **وقيد** **لما اذا لم يكونوا في**
 حضارته لقوله **وان كانوا في حضارته** **وتامر عونه** **صدق**
في الحق **فيما يشبه** **مع يمينه** **لان الشقة** **قد ركه**
 في الاشهاد **ومفهومه** **انه لو ادعي ما لا يشبه لا يصدق**
 وهو كذلك **انتقل بحكم علي الصالح** **فقال** **والصالح**
 وهو قطع الحائز عنة **جابر** **لان ما جازي حرام** **لما رواه ابو**
 داود **والترمذي** **وحسنه** **انه صلي الله عليه وسلم قال**
الصالح جابر **بين المسلمين** **الاصلح** **احل حراما** **او حرم**

قوله فلا ضمان عليه فنفى المقصود عدوى
 في بيمينه بعد ما اشهاد

حلالا مثال الاول ان يصالح عن دارا دعاهما جمل وخزير
 ومثال الثاني ان يصالح على سلعة بنوب شرط ان لا يلبسها
 اخذها ولا يبيعها **وجوز الصالح على القرية** اتفاقا على
التمك على المسلم وصورة ان يدعي دارا مثلا فيحكم
 فيها له على ان يدفع له شيئا من ماله ولم يفرق في الشرح
 للصالح على السكوت من غير قرين ولا انكار له هو كذا في
 على المشرع ما ذكره في الخلاف لا يعرفه لكنه جاز على
 قواعد المذهب في السكوت بهل هو كان قرارا ام لا وللصالح
 على الانكار والسكوت شروط نقلناهما في الاصل ثم
 انقل بنظم على مسئلة من مسائل التقرير بالزوجة
 فقال **والامه العن الفارقة** اي التي قد عوار جلا ان يفرقها
 بحرية بمثلها او شاهدها حالها انها حرة **تروجه على**
البراءة ثم يظهر خلافه **فلسيد بها اخذها** واخذ
قيمة الولد يوم يحكم له بها او لم يكن بها يفتق على السيد
 وكان الزوج حر غير عالم بانها امه سواء ان لها السيد
 في النكاح ام وعلى الزوج الاقل من المسمى ومصدق النكاح
 ظم ذلك منه ان الولد حر وان كان الزوج عبدا او مذموبا
 المدونة انه مرقب فلهذا قيدنا قوله بقوله **وكان الزوج**
 حرا وما ذكره من اخذ القيمة يوم الحكم هو المشرع وقيل يوم

الولادة

في اوجه او هيته او ميتة انداء ملك فلا حلالا ثانيا باو
 واما الولد الاثنيان اما التخلية التي عيان

الولادة وفائدة الخلاف لو مات الولد قبل ذلك فعلى
 المشرع ان يبي فيه ومقابلته له قيمته ثم انقل بنظم على مسائل
 من الاستحقاق فقال **ومن استحق امه** والخال لها **قد**
ولدت من حر غير غاصب سواء وطئها بمثل او مبهمة او ميراث
 او شر او غير ذلك من وجوه الملك من غاصب لم يعم نفسه
فله اي يستحق الامه **قيمة** اي قيمة **الولد** اي اخذ
 قيمتها ونقير القيمة **يوم الحكم** ويكون الولد ثابت النسب
 واذا كان له مال لا يقوم به **وقيل ياخذها** اي الامه
وقيمة الولد وقيل له قيمتها اي اخذ قيمتها **فقط**
 يوم وطئها والاقوال الثلاثة لما لك وبالاخير اقول ما لك
 لما استحققت ام ولد له واقصر صاحب المختص على الاول
 وقوله **الا ان يختار الثمن** فياخذ منه **من الغاصب الذي**
باعها له يدل على ان الذم في قوله فله للمختار لا للملكية
 واذا اختار الثمن كان كالمقر ببيع الغاصب **واما لو كانت**
 الامه المستحقة بعد الولادة **بيد غاصب** علم بنفسه
فعلية اي الغاصب **اخذ** لانه مران **ولده** مرقب
معه اي مع الامه **لربها** اذا كان غير اب لوقال وولدها
 بالاضافة الي غيبي لانني لكان احسن لانه لا حق
 بها لانه وحكم من اشترها من الغاصب عالما بنفسه

في اوجه او هيته او ميتة انداء ملك فلا حلالا ثانيا باو
 واما الولد الاثنيان اما التخلية التي عيان

حكم القاصب ثم انتقل ينكح علي الارض المستحقة فقال
والمستحق الارض اي ومن المستحق ان يرضى من يد مشتري
او غيره ممن ليس بقاصب **بعد ان يحرر** بفتح الميم
من العماره اي بعد ان يرضى فيها بالبناء والخرس
ويخونه فان المستحق **يدفع** لمن اشترىها **قيمة العماره**
قائما وياخذ ارضه بما فيها **وان اي** ان يدفع قيمة
من اشترىها **دفع اليه المشتري** او من هو في منزله
قيمة البقعة برأى اي لا شيء فيها **فان اي** اشترى
من ذلك وفي نسخة اي باللفظ التثنية اي المستحق
والمشتري اي اي كل واحد منهما من دفع ما ياب اليه
فان اشركين بقيمة ما لطل واحد منهما والمستحق
بقيمة ارضه والذي اشترى بقيمة عمارته فاذا كانت قيمة
البقعة عشرة دنانير وقيمة العماره عشرة دنانير
فيكون بينهما اثنان وتعتبر القيمة في ذلك يوم الحكم
علي المثل لا يوم البناء وقيدنا بمن ليس بقاصب لقوله
والقاصب يرضى ومن وصلت اليه من القاصب عارضا
بفضله يوم يطلع بنائه ويرى عمود شجره من الارض
المستحقة وان شاء اعطاه ربه بقيمة ذلك القطع
بضم النون وسكون الفاء وقيمة الشجر بفتح القاف
مطلوعا

مطلوعا فيعتبر الشجر خطبا والبناء انفاضاً لانه لم يبن
باذن صاحبها واذا اعطاه ربه بقيمة نفسه وشجره
فانما يكون ذلك **بعد قيمة ارضه** بفتح الهمزة
ان يكون قيمة ذلك مقلوعا عشرة دراهم وقيمة ارضه
من يقلعه اربعة دراهم فانه يعطيه ستة دراهم
ما ذكره من اسقاط مقدار القطع من القيمة مثله
لا بن المواز والبن شعبان وقيد به **اي** رضى بما اذا
كان القاصب ممن لا يتولى ذلك بنفسه ولا بعبد
ولا شيء عليه اي على المقتضوب منه للقاصب **فيما لا**
قيمة له بعد القطع والهدم كالجص والنقش ثم انقلايين
على المقتضوب وغيره لمن رضى له فقال **ويرد القاصب**
القطعة هو اكان المقتضوب دارا او شاة او غيره مما قوله
صلى الله عليه وسلم لا يخل بالامرئ مسلم الا عن طيب
نفس **ولا يرد بها غير القاصب** لقوله عليه الصلاة
والسلام الخراج بالصفان ولما كان الولد ليس بقطعة
خشي تورم دخوله فيما تقدم به عليه بقوله **والولد**
في الحيوان غير الادمي وفي الامم اذا كان الولد من غير
السيد الحر ياخذ المستحق للامهات من يد مبتاع
او غيره كالموهوب له والمستحق عليه لان حكم الولد

حكم الام في كونه ملطاً من مري له ملكة واحترامه في
السيد مما لو كان من السيد وفقدنا السيد بالهي
احترامه لو كان السيد عبد افانه ياخذ وقوله
ومن عصب امه ثم وطمها فولده رقيق وعليه الهد
تكرار واذا كان لرجل بيت ولا خرقة عليه وفقد
السفل وخاف عليه الهدم **فاصلح السفل على صاحب**
السفل ليتمكن صاحب العلوي من السفعة وكذلك
الحشب لعل السفل عليه اي على صاحب السفل
لان السفل مضاعف للبيت وكذلك تعليق الفرق
اي قد عيها عليه اي على صاحب السفل او اي
اي ضيق السفل والواو في قوله **ومهدم** بمعنى او
اي او مهدم قيل معناه قارب ان ينهدم وقيل هو
علي بابيه وهو ظم المدونة وقوله **حي يصاب** غاية
لتعليق الفرق **ويحير صاحب السفل على ان يصاح**
سفل او **يسميه من يصاحه** وقوله **ولا تفرق** لان
هو لفظ حديث صحيح اي به دليل عما قبله وعلي
ما بعده وهو **لا يفعل ما يفترج به** واللفظان
مترادفان بمعنى واحد على جهة التاكيد كانه
يقول لا تفرق لا تفرق وقيل سفل لا تفرق من لا تفرق
ولا تفرق

ولا تفرق اي لا تفرق من افرق ثم مثل ما يفترج بالجام ثلاثة
امثلة احدهما قوله **من فترج كوة** بفتح الخاء على
المعنى عند اهل اللغة وهي الطاقة وضعها بقوله
قريبة يكشوب جارية منها حيث يميز الذكور من الاناث
ويؤدب ان تفسر فقهه بذلك وتسد بالبناء
مهدم عتسها ليلك يقدم الامر فيطن الواو تان له
فيها استحقاق فان كانت ببيده لا يتوصل الى الكشوب
منها الا بتخليق لم يورث بملقها تانها قوله **وقيل بابا**
قبالة بابيه ظاهره كانت السكة تافدة وغير تافدة
وهو قول يحسن وظم الكتاب او نفعه خلافه
وتانها قوله **او عفر ما يفترج جارية** في عفره واث
كان في ملكه **ويقضي بالحايطة** اي اي عنده
التمط والقور قال الجورهي التمث بالكم وهو ما
يشد به الا خصاص ومنه معاقدة التمث وقال ابن
المريني التمث معاقدة الحيطان واحدها قاط والتمط
الشد قيل التمث والقور لعقائن مترادفان بمعنى
واحد وهو تساكج الاخر بعضها في بعض وظم كدامه
انه يقضي له به بغير يمين وقال **يريد الشيخ** بعد
يمينه وقيل بغير يمين ورمز على اختلافهم في ان الفرق

رجل يقوم مقام شاهد واحد فيجب معه اليدين
 او مقام شاهدين فلا يمين معه **ولا يمنع فضل الماء**
لا يمنع به الكلا بالامر مقصور المشبوطا او يابسا
 اي لا يمنع احدكم فضل الماء ليه الكلا ولا اصل في هذا
 ما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا فضل الماء
 لا تمنعوا فضل الكلا وصورة ذلك ان يكون بانه الماء
 مرعا يتول فيه قوم يريدون مرعيه فيمنعهم اهل الماء من
 الشرب ليعقلوا عن مرعاتهم وهذا في الارض التي يملوكة
 واما في الارض التي يجر وزر فله المنع كما سبق على هذا
 حفر اهل الموطن ابارا في ارض غير مملوكة فقدم عليهم
 مساوون بدواهم فاهل ابار الماشية اخوانها
 اي عا ابار حتى ينفواهم المسافرون لسبقهم
 ثم ما تشية اهل ابار ثم ما تشية المسافرون ثم الناس
 بعدهم **فمن** اي في ابار اي في فضل ما يملكه اسوا
 وفيدنا بقدر المملوكة لقوله **ومن كان في ارضه عين**
او بئر فله منعها الا ان تنزله بئر جارحة او بئر
 ماورها **الحال ان له** اي للجارح بئر ما يخاف عليه
فلا يمنعه اي فلا يجوز له ان يمنعه **فضله** اي فضل
 المطايل يلزمه بذله له ويقضي عليه بذلك شرط

ثلاثة

ثلاثة ان يكون الجارح زرع على اصل ماء فانها رية بيرة
 وان يخاف على زرعه التلوي وان يشرع في اصلاح بيرة
 ولا يجوز **والفضل هل عليه** اي على الجارح في ذلك
 الفضل **ثم** لصاحب المطا وهو يحكي عن مالك او لا وهو
 قول المدونة **ويمنع** محلي ويستحب ان لا يمنع الرجل
 جاره **ان يغير** اي يدخل خشبة في جداره لما صح
 من قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع جاره ان يغير زرا
 خشبة في جداره روي خشبة بالافراد وخشبة بالجمع
 بفتح الخاء والتثنية وفهم الرها وفهمها وهذا الذي عندنا
 للسند بول هذا قال ينبغي فقوله **ولا يقضي عليه**
تاكيد وما افسدت الماشية من الزرع والحوادث
بالليل فذلك على ارباب الماشية ولا تشية عليهم
في فساد الزمان وهذا التفعيل في الموطا وغيره عنه
 عليه الصلاة والسلام ومحملة اذا تركوها بغير ربط
 اما اذا ربطوها وحفظوها فلا ضمان عليهم لانهم فعلوا
 ما يجوز لهم **قاله** **ف** وقال ج عن ابن عبد البر انما
 سقط الضمان لزمانا عن ارباب الماشية اذا اطلقت
 دون راع واما ان كان معها فام يمنعهما فهو كالقائد
 والراكب **ومن وجد سلعة** التي باعها من رجل

بعينها لم تفت ولم يقبضها اي لم يقبض ثمنها حتى
 فليس مشتريها فالبايع حبيذ اي حين **القبض**
 بالخيار **فاما حاصصه** بها اي دخل مع الغرماء في حصة
 المال فيأخذ نصيبا بنسبة ماله منه ثم ان يقبض له
 ثمنه ابيع ذمته **والا** اي وان لم يكن له حصة **أخذ**
سلفه بالثمن الذي باعها به **ان كانت ثمنه** يعني
 وكانت من ذوات الثمن كالدواب والرقيق ما أؤاقت
 من ذوات الامثال كالبحر فليس له الا حصصه بالثمن
 شهد بينه بالذم طرح ثمنه في هذه الحجرة وما ذكره
 من تغيير البايع محله ما لم يدفع الغرماء ثمن سلفه اما
 اذا دفعوه له فلا مقال له وما كان الموت يخاف القليل
 على المذموم قال **وهو** اي صاحب السلعة او وجدها
في الموت اي موت من ابتاع السلعة ولم يقبض ثمنها
اسوة الغرماء لما دفع انه ضايع اليه عليه وسلم قال ذلك
 ثم اشهر الى مسئلة من مسائل الفهم بقوله **والفاسد**
خارج عما دفع انه عليه الصلاة والسلام قال الزعيم غام
 والزعيم الكليل اي الفاسد من **د** فكل ذمة ان يقبض
 مطلقا اي سواء كان الدين حاضرا او غائبا او موقفا
 وهو قول مالك الاول ثم رجع فقال ليس له الاخذ من

الفاسد

الفاسد من الاخذ بقدر الاستيفاء من الغرماء ويجب حمل
 كل ذمة عليه لانه يقول بعد ولا يفرم الجبل الا عند
 عدم الغرماء او غيبته **وحمل الوجه** البالغ العاقل الغير
 المولي عليه ان اتي بوجه من حمل به عند الاجل يري من
 الفهم **وان لم يأت به** عند الاجل بعد التلويح **عزم**
 المال الذي عليه **حتى** يعني الا ان يتفرط ان لا يطعم
 ولا يلزمه ان يقبض علامة المال **الا** ان اسكنه الاثبات
 به ففرط فيفرم ثم انقل يتكلم على الحوالة وهي تحول
 الدين من ذمة الى ذمة تسمى بها الاولى فقال **ومن**
احيل على رجل مثلك **بدين** يعني اي الحال بالحوالة
 عليه **فد رجوع** له اي لا يحال على الاول وهو المحيل
وان افسد هذا اي الحال عليه **الا** ان يفرم منه اي من
 الدين مثل ان يعلم انه عديم وحاله عليه فانه لا يبرأ
 ويرجع اليه الحال بدينه **واما الحوالة على اصل دين**
والا اي وان لم تكن على اصل دين **فهي حالة** اي ضمانات
 لان الحوالة كما قد منا حوالة من تحول الحق من ذمة
 الى ذمة اخرى فان لم يكن هناك اصل دين لم تكن حوالة
 وقاعدة ذلك ان المحال ان يرجع على المحيل ولا يبرأ
 ذمته بذلك لان الفهم ان لا يبرأ ذمة المضمون عنه

وانما هو شغل ذمته اخرى فلو كانت حواله ليراتب بها
 ذمته ولم يكن له الرجوع وقوله **ولا يفرم الخيل الا في عدم**
الفرم او عيبه راجع الى قوله والفرم من غار كذا
 ومردود بالغبية البعيدة التي قد مره المشقة في طلبه
 واما العزيبه فهي حكم الحاضر **ويحل موت المظلوم**
او تقليس كل دين عليه ما حلوه بالدين فهو عاي
 اطلاقه سواء كان الدين اكثر من ماله او مثله او اقل
 وسواء كان الاجل قريبا او بعيدا وما حلوه بالفلس
 فهو معتد بما بان يكون الدين اكثر من ماله او مثله
ولا يحل موت المظلوم او تقليس ما كان له على غيره
 من الديون لان محالها ان تبطل ولم تقف **ولا تباع رقبه**
المعد المداون له في التجارة **فما عليه** من الديون
 وانما يتبع ذمته سواء بقي في ملك سيده او غيبته
ولا يتبع به اي مما على السيد الا اذا قال لهم
 عاملوه وما علموه به فذلك على فانه يتبع به **ويحس**
العديان الجاهل الحال **ليست بالره** فاذا انت عدمه
 فلا يطلو حتى يستغل ماله مال لا طاهر ولا باطن ولا ي
 وجد مالا ليودين حقه **ولا يحس على عدم** لقوله
 تعالى وان كان ذوا حسرة فنظرة الى ميسرة واحترق

بالعدم

بالعدم من الموسم اذا ابي فانه يسكن ويضرب بالسوط
 مائة مرة بعد مرقا حتى يودي ما عليه او عينا ثم انقل
 ينظم على القسمة وهو يمين حق يستحق كل من الشراكا
 بما عجز له فقال **وما القسمة بلادهم قسم** يعني ان
 الشا القابل للقسمة مثل ان يكون **من مبيع** وهو البنا
او عقار وهو الارض وعجز بها كالحصان والعروض
 والخيل والاوزون اذا كان بين شركا وطلب بعضهم
 القسمة واما ما بعضهم اجبر لممنع عليهم اسوا كانت
 الذي دعاها اليها صاحب الاقل والاكثر **وما ابي**
 الذي **لم يقسم بعينه** وفي نسخة وما لم يقسم
 الا بغيره ومعناه ما واحد بان يكون في قسمة اثلث
 عينة او منقصة كالسيد الواحد والخطين فانه لا يجوز
 قسمة لان القسمة كما تقدم اعلمها افراف الحق فانه
 يستحق كل انسان بما عجز له فاذا كان القسم ينبتا عن
 هذا المعنى لم يكن فان شتاج الشراكا في شيء من ذلك ولم
 يتراضوا على ان يستغوا به مشا عاوا واد بعضهم ابيع
 واد بعضهم **فان من ادعى الى البيع اجبر عليه** من
 اياه اذا ملكوه في صفقة واحدة للقبية لا في بيع
 احدهم حصته بالغراد وما ضر او قد نهى الشريك عنه وقد

باذ الخ احترامهما اذا ملك هذا نفسه الان والاخر
 بعده فانه لا يجبر به علي البيع وبالقنية احترامهما
 اذا اشتراه للتجارة فانه يتظر سوف تلك السلطة
 فان ارتفع سوفها بيعت ولا يتظر بها سوفها **وفهم**
الفرقة لا يكون الا في صنف واحد قال ابن الحاجب
 المقسوم هو المشتري بمقار او غيره وبقسم واحد
 مفرد اقل خليل يعني انه يجوز في قسم الفرقة الجمع
 بين جنسين او نوعين متباعدين لان ذلك ضرر **ولا**
يؤدي احد الشركاء ثمة لانه اذا اده صار صنفين
 والفرقة لا تكون الا في صنف واحد **وان كان في ذلك**
تراجع لم يجز القسم الا بتراض لانه ان يكون ثوبان
 تحت احد مملوكين ثوبان ومن الاخر دينار فيقسم عليهم
 ثمن صار في سهمه الذي ثمنه ديناران مرد علي صاحبه
 حصة وماله لا يتعاد ولا يجرى الا بتراض من غير
 قرعة وذلك ان يقول احد مملوكي الخيام ما ان
 ثمن الذي ثمنه ديناران ويقطع حصة وماله او
 تاخذ الذي ثمنه دينار وتاخذ حصة وماله ثم
 انتقل بكم علي الوصية فقال **ووهي الوصي**
 وان بعد في الكاح وغيره **كالوصي** ان كان الاصل
 بوصية

بوصية الاب لا بوصية القاضي اعلم ان الوصية علي
 وجهين مالية ونظرية وهي المراد منها وان كانت
 اربعة الاول الوصي بشرط الاسلام والتكليف
 والعدالة البتة ودواما وحسن التقرب الي عرفه
 المراد بالعدالة هنا السر لا الصفة بشرط ان
 الشهادة الثاني الوصي وهو من له ولاية عامية
 الاطفال بشرط ان يكون الوصي **ل** ولا يقع من الام
 علي المستقلت والذي في المختصر صحيح بها وهما
 بشرط وهو ان يكون امال قليلا كسنة دينار
 مودر وتاخذ ماله في المحجور ولله العلم الثالث
 الوصي فيه وهو التقرب في المال بوفاء الديون وتزويج
 المثلث وفي صفاء الولد بالولاية عليهم والكاح من غير
 له انكاحه من ان ولد له اربع الصيغة كما وصيت له اوما
 يعوم مقام ذلك في الدلالة علي تقوية الامرية
 بعد موته ومن قل ذلك علم معنى قول الشيخ **والوصي**
ان يتجر باموال النيام وزوج ماؤهم لكن ليس
 ان يتجر فيها بنفسه فان فعله تعقبه الامام فان رآه
 خيرا مضاه والابطال وفهم كلامه ان الوصي محرم في
 ذكر ولا يجبر وهو كذلك وقامه به بغيره وفيدته علي

واحد من الامن واسما في احد شرو الوهي وهي
 العدالة بقوله **ومن اوصى الى غير ما هو في دينه**
 او ما لله **فانه يبرأ** وان علم الوهي بفساد
 انما يكون بالرفع الى الامام وهو الذي يبرأ ويولي غيره
 وكذلك يبرأ الاب الفاسق عن متاع اولاده ثم انما
 الى مسئلة كان الانسب ذكرها في الوارث **وهي هـ**
سند ويا لكمن يريد وبان جرة في جرة الفساق والفساق
 والخفاف والخطوط وخو ذلك بالمعروف **اهـ ثم بعد**
 ذلك **بالدين** الثابت ببينة او قرينة في صحة او بطلان
 من لا يتم له **ثم بعد الدين بالوصية** ان كان الوهي **ثم**
بالميراث فان لم يترك الا قدم كفيه وموارثه كان حق
 به وقدم على الدين كما يترك للمفلس ثياب جسده
 ولا ياجعه ما لم يكن له تلك القيمة وان فضل بعد
 الكفن شي يعرفه الدين سقطت الوصية والميراث
 وان فضل بعد الدين شي فالوصية في ثلثه ثم انقل
 يتكلم على الحياة وهي وضع اليد والتصرف في الشيء
 المحوي كتصرف المالك في ملكه بالسبا والفرس والهدم
 وغيره من وجوه التصرف فقال **ومن حاز دارا مثلاً**
 او عقاراً **على حاضر** مرشيد اجبي غير ثلثه **عشر**

سنين

سنين على المترو ولم يحدث فيها بنا ولا هدم ما ولا
 عن ساوي **نسب** اي تضاف اليه وصاحبها المتزوج
 حاضر عالم بانها ملكه **لا بد من شيا في قيامه** واجتزأ
 بالحاضر من الغائب فانه لا يمان عليه كذا **القول في**
 المدونة وما ذكره من ان مدة الحوز عشر سنين
 هو قول اصحاب مالك وصريح **في مشهوره** وقال
 مالك في المدونة لا حد في ذلك والمرجع الى عرف
تنبيه هذه المسئلة مخالفة لقوله اول
 الابواب البينة على من ادعى لان طم هذا هو قامة
 البينة اي المدعي لا تقبل منه قال **في** هذه المسئلة
 مستثناة مما ذكر في اول الباب ثم انقل يتكلم على
 حيازة الاقارب وخوهم فقال **ولا حيازة باين**
الاقارب والاقارب في مثل هذه المدة اي مدة
عشر سنين بل اكثر **حين** سنة وبه قال مطرف
 وقال شيب وابن وهب الاقارب اعم وهو مطرف
 المدونة وهو كالمصنف ان الولد كغيره من الاقارب ضعيف
 وهو كذلك وعن ابن القاسم ليس بين الولد
 وابيه حيازة وان طالت وما ذكره من ان المصنف
 كالقريب فهو عليه سكن في المدونة **اهـ ثم انقل**

واحد من الامن واسما في احد شرو الوهي وهي
 العدالة بقوله **ومن اوصى الى غير ما هو في دينه**
 او ما لله **فانه يبرأ** وان علم الوهي بفساد
 انما يكون بالرفع الى الامام وهو الذي يبرأ ويولي غيره
 وكذلك يبرأ الاب الفاسق عن متاع اولاده ثم انما
 الى مسئلة كان الانسب ذكرها في الوارث **وهي هـ**
سند ويا لكمن يريد وبان جرة في جرة الفساق والفساق
 والخفاف والخطوط وخو ذلك بالمعروف **اهـ ثم بعد**
 ذلك **بالدين** الثابت ببينة او قرينة في صحة او بطلان
 من لا يتم له **ثم بعد الدين بالوصية** ان كان الوهي **ثم**
بالميراث فان لم يترك الا قدم كفيه وموارثه كان حق
 به وقدم على الدين كما يترك للمفلس ثياب جسده
 ولا ياجعه ما لم يكن له تلك القيمة وان فضل بعد
 الكفن شي يعرفه الدين سقطت الوصية والميراث
 وان فضل بعد الدين شي فالوصية في ثلثه ثم انقل
 يتكلم على الحياة وهي وضع اليد والتصرف في الشيء
 المحوي كتصرف المالك في ملكه بالسبا والفرس والهدم
 وغيره من وجوه التصرف فقال **ومن حاز دارا مثلاً**
 او عقاراً **على حاضر** مرشيد اجبي غير ثلثه **عشر**

يتكلم علي الاقرار فقال **ولا يجوز** يعني لا يصح اقرار
 امرين من ضاحي **والاقرار** **بدين** له في ذمته او يثبت
 اي يقضي دينه كان له عليه صورة الاقرار بالدين ان
 يقول فلان علي كذا وكذا وصورة الاقرار بقبضه
 ان يقول الدين الذي لي علي فلان قبضته ورميها بيد
 بان يكون هناك دية مثل ان ترثه ابنته والى عمه
 فيقول ابنته مال فلان يقبل منه لان العادة تقتضي التهمة
 في الميل الي ابنته فان لم تكن هناك دية جازم مثل ان يقر
 في المثال المذكور لابن عمه جدين او يقبضه **ومن اوصي**
بالحج **انخذ** من الثلث علي المثلث من اعادة لمن يقول ان من لم
 يحج يجب عليه ان يخرج ما يحج به عنه **والوصية بالصدقة**
احب اليها اي الي المالكية من الاوصي بالحج لانه لا خلاف
 فيها وانها مندوبة ولا خلاف في استغفار الميت بها **واذا**
ما ان اجبر بالحج اي من استوجب له الحج عن من اوصي بالحج
 في اثنا الطريق **قبل ان يصل** الي مكة او قبل ان يعقب
 افعال الحج **فله حساب** ما سار من الطريق **وبر ما بقي**
 لانه لم يتحقق كله الا بتمام العمل **واما ما رثت يده**
وهو اي فماته منه لان عليه معاوضته فيه وهو العمل
 الذي اخذ عليه الوضوء **الا ان ياخذ المال** علي ان ينفق

علي

علي البلاغ فانه اذا مملك يكون الضمان علي الدين
واجبه صوابه جروه بغير واو وانما كان الضمانات
 منهم لان جارة البلاغ هو ان يعطي مال لا يعطيه فان
 كل العمل كان له وان لم يكمله لم يتحقق منه شي وان
 احتاج الي زيادة رجوع بها علي المستاجر **وبر ما فضل**
ان فضل شي ولا يجوز له صرف شي منه في غير الحج واما
 ان وقعت الاجارة بعوض فان المستاجر مملك ما سطر
 به فان عجز عن كفايته لزمه اتمامه من مال نفسه
 وان فضل منه شي كان له والله اعلم **باب في**
علم الغرائبي جمع في ريعه بمعنى التقدير وهو من قد
 وفوا لكفاية رغب النبي صلى الله عليه وسلم في
 تعليمه وتعلمه قال صلى الله عليه وسلم تعلموا
 القرآن وعلموا الناس وتعلموا الغرائبي وعلموا الناس
 فان العلم سيبقى وتظهر الغنائم حتي يخلق الانسان
 في الغريضة فلا يجد ان من يفصل بين امر واه البهيض
 وغيره وابتد بعد ادم يورث فقال **ولا يورث من**
الرجال الا عشرة **الابن** **والابن** **والابن** **وان سفل** يعني
 الغا وفهمها وهو حسن **والاب** **والجد** **والاب** **وان بعد**
 وفي نسخة وان علمه وانما قال في الابن وان سفل لانه

قوله من اي موضع معينة كذا في رواية
 عدم من

الفصل من غيره وفي الاب وان عللانه انفصاله عنه
والاب شقيقا اولاد اولاد **والابن الشقيق** اولاد
وان بعد **والعم الشقيق** اولاد **والبن العم الشقيق** اولاد
وان بعد **والزوج ومولي النعمة** وهو المفقود وهذه
 الاضافة مجازية لان العلم حقيقة هو الله تعالى **والابن**
من النساء غير سبع **الست** **وبنت الابن والام والجد**
لام اولاد **والاح** **الشقيقة** اولاد اولاد **والزوج**
ومولي النعمة وما فرغ من تعداد من يرث شرعا يبين
 مقدار ما يرث كل واحد منهم فقال **فيما من الزوج من**
الزوجة ان لم يرث **ولدت اولاد ولد ابن الشقيق فان**
توكت ولد اذكر او انثى او ولد ابن كذلك سوا كانت
 الولد منه اي من الزوج او من غيره بنكاح او زنا
 او لعان من حر او عبد مسلم او كافر ويشترط في الولد
 او ولده ان يكون حرا مسلما غير قاتل **فله** اي الزوج
الربع ودليل الفريقين ولكم نص ما ترون ازواجه لاية
وتوكت اي اي الزوجة وكذلك الزوجات والزوجان
 منه اي من الزوج **الربع ان لم يكن له ولد ولا ولد ابني**
 ذكر اذكر او انثى كان الولد منها او من غيرها تزوجة
 كانت او ام ولد فان كان له ولد او ولد ابني **فله** **المن**
 ويشترط

ويشترط في ولد الزوج ما يشترط في ولد الزوجة
 بزيادة شرط وهو ان يكون لا يكون من زنا ودليل
 الفريقين قوله تعالى **ولم من الربع لاية** **تنبيه**
 يشترط في توارث الزوجين ان يكونا مسلمين حرين غير
 قاتل احدهما الآخر وان يكونا حراهما مملوكا او مملوكا
 من بيان من يرث بالسب من الزوجين انقل بين من
 يرث بالسب وكان ان ولي ان يقدمه لانه اقوى وبدا
 بحيرات الام وذكر ما تلاته فرايض الثلث من ماله
 المال وثلث ما بقي والسدس من ماله المال والشارع
 الي ان ولي بقوله **وميراث الام من ابنتها الثلث**
 لو قال من ولدها كان احسن ليعمل الذكر والانثى
ان لم يرث ولد اذكر او انثى حرا مسلما غير قاتل او ولد
ابن كذلك **والانثى من الاخوة ما كانوا فضا** **عسدا**
 ذكر او فقط او انثى فقط او ذكر او انثى اشقا اولاد
 اولاد بشرط ان يكونوا احرارا مسلمين غير قاتلين
 واسأمر في الثانية بقوله **الا في فريقين** اولاهما
في زوجة وابوين فهي من اربعة للزوج **الربع** **الربع**
وللام ثلث ما بقي سهم وما بقي وهو سهمها **فلكل**
 وهذه المسئلة في المعايير فيقال امرأة ورثت الربع

قوله ويشترط الا لا حاجة لذلك له
 يراد الولد الشرعي اه عديوي

بالفرض غير حول ولا عود وليست بزوجة وتاثيرها في
 الزوج وابوين فهي من ستة **الزوج النصف ثلاثة واللام**
ثلاث ما بقي سهم وما بقي وهو سهم الذب وتسمى عاتان
 الفرضيتان بالفراوين لان الام عزت فيهما فاما ما تأخذ
 الثلث لفظا لا معاني هذا مذهب الجمهور وقال ابن
 عباس تأخذ الثلث من مرس المال فحمل الاولى من
 اثني عشر والثانية من ستة ومنشأ الخلاف قوله
 تعالى وورثه ابواه فلا ممة الثلث فابن عباس يراي
 الآية منطبقة عليهما والجمهور حملوا الآية على ما اذا
 كان جميع ما خلق الميت للابوين فقط وشمنا ويلحق
 المذكور في الفصل **في غير ذلك** اي للام في غير ذلك
 في غير الفرضيتين الفراوين **الثلث كما ملأ الايمانها**
القول وهو الزيادة في الفروض وذلك ان يجمع في
 الفرضيتين فروض لا تقسمها بجملة المال ولم يكن اسقاط
 بعضها من غير حاجب ولا تخصيص بعض ذوات
 الفروض بالانحصار فزيد في الفريضة سهام عتي
 يتوزع النقص على الجميع لحاقها بالفروض على
 باصحاب الديون فسمى ذلك عولا مثال ذلك البسطة
 المنبرية فان اصلها من اربعة وعشرين وتقول بانها

الي جهة

الى سبعة وعشرين وهي زوجة وابوان وابنتان
 البنتان الثلثان ولكل واحد من الابوين السدس
 وللزوجة الثمن فاخذ يخرج فرض الابوين فاكفينا
 بواحد وهو من ستة واندرج فيه فرض البنات
 وانفق فرض الزوجة مع مخرج السدس بالنقص ففرض
 ثلاثة في ثمانية يحصل اربعة وعشرون للبنتين
 ثلثاها ستة عشر ولكل اب سدسها اربعة وللام كذا
 اربعة صار ثلثة اربعة وعشرون فاحتجنا الى فرض
 الزوجة فقولنا بقدر ثلثها ثلثة السهم فقالت اي
 سبعة وعشرين وسمايت هذه المسيلة منسوبة لان
 عليا رضي الله عنه سئل عنها وهي على المنبر يحيط
 فقال عني الارجال صار ثلثها ثلثا واسألتني فريضة
 الام الثالثة بقوله **الا ان يكون للميت ولد او ولد**
ابن او ابنتان من الاخوة ما كان فله ما السدس جليل
 ما ذكره من يجب الام من الثلث الى السدس بالاثنتين
 من الاخوة فهو مذهب الامة الا ابن عباس رضي الله
 عنهما فانه لا يجبرها الا بثلاثة من الاخوة فصاعدا
 مستدل بقوله فان كان له اخوة فلا ممة السدس
 ومنشأ الخلاف في اقل الجمع فالذي قاله مالك في الموطا

قوله الارجال اي من غير شمل اهل

ان السنة مضت على ان الاخوة اثنا فصاعدا ثم
 انقل يتكلم على ميراث الاب وذكر له ثلاثة فرائض
 اشار الى الاولى بقوله **وميراث الاب من الولد الذكر**
 والثاني **اذا انفرد ويرث المال كله** بخلاف والثالث
 بقوله **ويغزو له مع وجود الولد الذكر وسع ولد ابن**
 الذكر **السدس** بقوله تعالى ولا يورثه لكل واحد منهما
 السدس مما ترك ان كان له ولد والثالثة اشار اليها
 بقوله **فان لم يكن له ولد ذكر ولا ولد ابن** كذا
 في قول **الاب السدس** اوله من اصل التركة **وعلى بعد**
 ذلك من تركه من اهل السهام وهم البنت وبنت
 الابن والاشقاء من ذلك فصاعدا **سهامهم ثم كان**
له ما بقي ان فضل شيء ياخذ به بالتعصيب لما خرج من
 قوله **عليه السلام** الحق الفرائض باهلها
 فما بقي فلا ولي رجل ذكر ثم انقل يتكلم على ميراث
 الابن من ابويه وذكر له في جزئين اشار الى اولها
 بقوله **وميراث الولد الذكر جميع المال ان كان وحده**
 ليس معه ذواتهم اما ان كان معه اخ له فاكثر فانه
 يورثون جميع المال يقتسمونه بالسوية والثانية اشار
 اليها بقوله **وياخذ ما بقي بعد اخذ سهام من معه**
 من روجه

من روجه
 من روجه

من روجه وابوين وجد وجد واشار الى اهل السهام
 لانهم اصل بالنسبة للعصبة لان لهم سهام ما مضت
 بالكتاب والسنة بخلاف العصبة فاذا كان معه روجه
 فقط فالسيلة من ثمانية لها ثمنها والباقي له وان كان
 معه ابوان فقط فالسيلة من ستة للابوين ثلثها
 وللابن ما بقي وان كان معه جد او جدة فالسيلة ايضاً
 من ستة للجد او الجدة السدس واحد والباقي له وان
 كان معه روجه وابوان فالسيلة من اربعة وثلثين
 للزوجة ثلثها الثلاثة وللابوين الثلث ثمانية بينهم
 والباقي له ثم انقل يتكلم على ميراث ابن الابن فقال
ابن الابن ميراث الابن ثانياً **اذا لم يكن له ميراث**
 من صلبه وفيه ثمانية لانه ليس كالابن في جميع الوجوه
 لان الابن لا يسقط اصله وابن الابن يسقط في نحو
 ابوين وابنتين وابن ابن وقد لا يحجب من حصة الابن
 كما سياتي وايضاً ليس هو مثله في التعصيب فان ابن
 الصليب يعصب بنات الصليب ولا يعصبه ابن الابن
 ثم انقل يبين ما يرثه الابن مع اخوته فقال **فان كان**
ابن الصليب ومعه ابناء كذا **فلم يذكر مثل حظ الاخير**
 سواء رثا المال جميعه او ما فضل منه بعد من تركهم من

اهل السهام فاذا ترك ابنا وابنة فالمال بينهما اثنان
 وان كان معهم زوجة فالسيلة من ثمانية للزوجة واحد
 فجميع عليهم ما وسبعة على ثلاثة منكسرة عليهم مخاليق
 فنظر بعداد المنكر عليهم وهو ثلاثة في اصل السيلة
 وهي ثمانية فتخرج من اربعة وعشرين للزوجة سهم
 في ثلاثة ثلاثة يبقى احدى وعشرين على ثلاثة
 للذكر اربعة عشر وللأنثى سبعة وعقب ذلك بما يروى
 العدد من البنين والبنات فقال **وكذلك في كثرة البنين**
والبنات وقلمتهم اذا لم يكن معهم صاحب فرض يورثون
كذلك جميع المال فيقسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين
 مثل ان يترك خمس بنين وخمس بنات فانهم يقسمون
 المال على خمسة اي خمسة عشر سهما لكل ذكر سهمان
 ولكل أنثى سهم وهذا اذا لم يكن معهم صاحب فرض وما
 ان كان معهم صاحب فرض فاستشار اليه بقوله **وما فضل**
منه اي من المال بعد من شركهم من اهل السهام معي
 وان مده انه اذا كان مع البنين والبنات اهل سهام فانهم
 ياخذون سهامهم اولا من جميع المال ثم ما فضل بعد
 ذلك يقسمه البنون والبنات كذلك للذكر مثل حظ
 الأنثيين مع قوله **وابن الابن كالابن في عدمه** فيما يروى

ويجب

ويجب ذكرهم مع قوله **وابن الابن بمنزلة الابن** وقال **ما**
 ذكر من انه مثله في الحجب ليس كذلك لان الابن يحجب بنت
 الابن ولا يحجبها ابن الابن وقد مناه في لغة في الميراث
 ايضا في بعض الصور ثم انتقل يتكلم على ميراث البنات
 وبعد اخيرات الواحدة فقال **وميراث البنت الواحدة**
الى المصلي لقوله تعالى فان كانت واحدة
 فلهما المص **والاثنين** من بنات المصلي **الثلاثان**
 لما صيغ انه صاى الله عليه وسلم ورثتهما ذلك فان كثرت
 على الاثنين بان كانت ثلاثة فأكبر لم يزد على الثلثين
شيئا وابنة الابن كالبنات الواحدة للمصلي اذا لم
تكن بنت مصلي موجودة فانها تورث المصلي بالجماع
 وكذلك **بناته** اي بنات الابن **كالبنات** للمصلي في حال
عدم البنات للمصلي يرث الاثنين منهن فضاء عدم
 الثلثين بلا خلاف **فان كانت ابنة واحدة** للمصلي
 موجودة **ومعها ابنة ابن فللا ابنة** للمصلي **المصلي**
وبنت الابن السدس تمام الثلثين لما صيغ انه صاى
 الله عليه وسلم قضى بذلك فان كثرت بنات الابن
 مع بنت المصلي لم يزد على ذلك **السدس** شيئا
 عند اهل السنة **ان لم يكن** معهن ذكر في درجاتهن

او اسفل منهن وسيخرج حكم ما اذا كان منهن
وذكر واذ اخذت بنت الصلب النص وبنت الابن
او بناته السدس **فما بقي بعد ذلك وهو الثلث**
للعصبة غير عصبات بنات الابن ثم خرج بمفهوم
قوله فان كانت ابنة فقال **واذا كانت بنات الصلب**
اثنتين فصاعدا مع بنت ابن فاكتم **ليكن بنات الابن**
ثلاثي في السدس لان الثلثين تجلوا دون بنات الابن
ولا في غير السدس لانه لا مدخل لهن في غيره اللهم
الا ان يكون منهن اي بنات الابن **اح** لهن لوقال
بدله ذكر كان اوي ليكمل بن الم اذا كان في درجته
فان حكمه كالاخ منهن **يكون ما بقي بسنتين** وبينه
للمذكر مثل حظ الانثيين ان بقي ثلثي فان لم يفضل
سكني فلا شيء لهن لانهن اعما يرتثن بالتعصيب والعاب
لا يرتثن الا ما فضل لابنتين وابوين وبنت ابن ممرها
وذكر في درجتها **وكذا اذا كان ذلك الذكر** الذي مع
بنات الابن **ثلاثي** فانه يعصبن فاولعصبن **كان**
ولدت الباقي **بينه وبينهن كذا** اي للمذكر مثل حظ
الانثيين **ع** فان الابن يعصب من في درجته ومن
فوقه ولا يعصب من تحته ثم ذكر مسيلتين من سابل
تعصبا

تعصبا ابن الابن لمن هو في درجته ومن هو فوقه
واجاب عنهما جواب واحد وعقد في العبارة رحمه
الله فقال **وكذا لو ورثت بنات الابن من الابنة**
لصلب السدس **وخت من بنات ابن ممرها** وكرر
في درجته **او خت من ذكره كان ذلك الثلث الباقي**
بينه وبين اخوانه او من فوقه **من عماته** بتقدير
المسئلة الاولى ارايت من هلك وترك بنتا لصلب
وبنات ابن وخت من بنات ابن ممرها ذكر وتقدر
المسئلة الثانية ارايت من هلك وترك بنتا لصلب
وبنات ابن وخت من بنات ابن وخت من ابن ابن بقدر
جواب الاولى كان ذلك الباقي بينه وبين اخوانه
وتقدر جواب الثانية كان الباقي بينه وبين من
فوقه من عماته **ولا يدخل في ذلك الثلث الباقي**
من دخل في الثلثين من بنات الابن من الطبقة
الاولى وقد فهم هذا مما تقدم ثم عقب الكلام على
البنات بالكلام على الاخوات لما بينهما من المشاركة
في الحكم من حيث ان الواحدة تورث النسب اذا انفردت
والاثنتين فصاعدا الثلثين والاخ يعصبن فقال
وميراث الاخوة الشقيقة النص لقوله تعالى

في اية الطلالة فلها نصف ما ترك وسمى الشقيق شقيقا
 لانه يشق الصلب والرحم مع اخيه وميراث الاثنين
 فصاعدا **الثلاثان** لقوله تعالى فان كانتا اثنتين
 فلهما الثلثان مما ترك فان كانوا اخوة واخوات
 شقيقات اولاد فاما مال بينهم الذكر مثل حظ الانثيين
 قلوا اكثر واكثر لقوله تعالى وان كانوا اخوة رجال وشا
 فللذكر مثل حظ الانثيين **والاخوات الشقيقات والاف**
الواحدة مع البنات والبنات الواحدة او مع بنت ابن
او بنت ابن كالمصبة لهن يورث ما فضل عنهن
وان يرث لهن اي لا يرث لهن الا اخوات مومن اي مع
البنات بل ياخذن ما فضل بالتقسيم وقيدنا بما
الشقيقات لان البنات للاب لا لشي لهن الا عند عدم
الشقيقات ونما قال كالمصبة ولم يقل عصبه لان
انما يشبهن المصبة في وجه واحد لانهن لا يرثن الا ما
يعق عن البنات ولا يشبهن المصبة في حيازة المال اذ
انفردت ثم شرع يحكم عا من يجب الاخوة الشقيقات
والاخوات الشقائق عن الميراث فقال ولا ميراث للاحوة
الاشقاء والاخوات الشقائق محتملين او متفرقين
مع الاب بل يحجبون به حجب اسقاط لانهم يدلون به
 وكل

وكل من يدلي بشخص لا يورث مع وجوده الا الاخوة للام
 كما سياتي ولا ميراث لهم **يفرض الولد الذكر او مع والد**
الولد الذكر اما الذكر الاول فانه اقوي تقصيا منهم
والثاني فلان البنوة تشملهم والاحوة لا في حال
عدم الاخوة الشقائق كالاخوة الشقائق ذكرهم
وانما هم قلوا واكثر واذا في ان الواحدة اذ انفردت
النصف والاثنتين فصاعدا الثلثين وانه اذا اجتمع
ذكر واناث قسم المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
اي اخر ما تقدم فان كانت الواحدة اخنا شقيقة
ليس معها ذكر وانما معها اخت واحدة لاب واخوات
لاب في النصف يعطى المشقيقة ويعطى من بقى من
حس الاخوات للاب السدس فقلت الثلثين هذا
 من ذهب الجمهور وعز ابن مسعود لا حظ للاخت الا في
 للاب في هذه الصورة وقيدنا بليس معها ذكر اخر اثر
 من ان يكون معها ذكر فانه لا شيء للاب ثم صرح
 بمفهوم اخت فقال **فان كانتا اثنتين شقيقات** فكثر
 لم يكن للاخوات اللاتي للاب معها شيء في السدس لان
 الشقيقين استكملتا الثلثين ولا في غير السدس
 ان يكون معهن اي اللاتي للاب ذكر في درجتهم ولم يكن

او بانه السدس
 او بانه الثلثين
 او بانه النصف

مع الشقيقين ذكر فامهم **ياخذون ما بقى** بعد احد
 الشقيقين او الشقيقين **الثلاثين** فيقسمونه للذكر مثل
خط الانثيين وقيدنا الذكر بكونه في ذريتهن احتراماً
 مما لم يكن كذلك كابن الاخ فانه اذا لم يعصب اخيه من
 فوقه وهي عمة بطريق الاولي بخلاف ابن الابن فانه
 لما عصب اخيه عصب من فوقه ويقولنا ولم يكن احتراماً
 مما لو كان معهم اذكر فانه لا شيء للاخوات الذي للاب **ويروى**
الاخت التي للام والابن للام سواء السدس لكل واحد
 منهما اذا انفرد **واما ان كانا** ابان نرادوا على الواحد
 ذكر فقط وانما فقط وذكر وانما فقط **الثالث**
 يقسم بينهم الذكر والانثى فيه سواء من غير محيل
 للذكر على الانثى والاصل في هذا قوله تعالى وان كانت
 رجلان يورث كلالة الآية اجمعوا على ان المرد بالاخ والاخت
 في هذه الآية من قبل الام خاصة وعلى ان المهركة
 بينهم في ذلك سواء الذكر والانثى **ويجوز** ان يكون
 والاخوات للام عن **اميرت** حجب اسقاط الولد ذكر كان
 او انثى **ويروى** ان اسقطوا ذكرهم وانما اهدوا والاب واحد
للأب احتراماً من اجل ذلك لا يجب فانه لا يورث والاب
 يورث المال كله تقمياً او **انفرد** فان شقيقاً والاب

عند علم

عند عدم الشقيقين **فالمال** الموروث يقسم بينهم للذكر
 مثل **خط الانثيين** وهذه المسيلة ذكرتها كمرها ليرت
 عليها قوله **وان كان مع الاخ ذوا** اي صاحب سهم اي ذوا
 بعد اباهل السهام **وكان له** اي للاخ ما بقى وهذا
 لا يخص بالاخ بل كل عاصب كذلك لقوله عليه الصلاة
 والسلام **فما بقى السهام** فلان ذواي رجل ذكر **وكذلك**
يكون ما بقى من اهل السهام **لا اخوة ولا اخوات**
الا شقة ان كانوا والا فلك اخوة والاخوات للاب يقسم
 ذلك الباقي ان كان بينهم للذكر مثل **خط الانثيين**
فانه يعني شي فلا يعني لهم الا ان يكون في اصل
 السهام **اخوة** لام ذكر فقط وانما فقط وذكر
 وانما **قد وروى الثالث** وورث بقية اهل السهام
 الشقيقين كزوج وام او جدة فقد استحلوا المال **والحال**
 انه قد بقى بعد استغراق اهل السهام جميع المال **الحج**
شقيق فقط او اخوة ذكر فقط **وذكرهم وانما**
 مع شقيقين معهم فان الاخ الشقيق او الاخوة الشقيقين
 يشاركون فيهم **الاخوة للام** في ثلثهم لا ثلثهم في
 ولادة الام **فيكون بينهم** اجمعين بالسوا **خط الانثيين**
 خط الذكر **وهي العزيمة** التي تسمى عند العربيين

المشتركة لا شتران الاخوة في الثلث وتعرف ايضا بالمحاربه
 وهي كلفه مسئلة فيها زوج وام او جده واثنان من ولد
 الام ففما عدا ومحبته من الاشتقاق كان يزيد بن ثابت
 ومن تابعه يقول للزوج النصف وللأم السدس وشتران
 الاخوة في الثلث الباقي فنقسم من ثمانية عشر وقال النعماني
 المسئلة من ستة ونقسم من اثني عشر للزوج النصف
 ثلاثة وللأم السدس واحد وللأختين الثلث
 وترجع الاخوة لا شتران على الأختين للام فيشتركوهما
 في الثلث حظ الأختين والذكر سواء بين امة او افقد
 شقي من الورثة المذكورين في هذه المسئلة لا تسمى
 مشتركة وبدون فقد ان الاشتقاق فقال **وليوات**
من بقى اخوة الاب يشتركوا **الاخوة للام** في الثلث
خروجهم من ودة الام وفي فقد ان العصبه
 فقال **وان كان من بقى اخوت او اخوات لابوين**
اولاد اعميل من ابي صار من مسايل العول وبطل
 الشتران فيقال للواحدة بالنصف ثلاثة قسيع
 تسعة ويمال للأثنين بالثلثين اربعة قسيع عشرة
 وان كانت شقيقة واحدا ابا عميل الشقيقة بالنصف
 والي للاب بالسدس وهو الثلثان وثلاث يفتدان

نقداد

نقداد الاخوة للام فقال **وان كان من قبل الام اخ**
واحد واختم تكن مشتركة وكان سابق وهو
 السدس **للاخوة ان كانوا ذكور فقط او ذكور**
وانا ثا فالذكور فقط يقتسمونه بالسوية والذكور
 والاثان يقتسمونه للذكر مثل حظ الأنثيين وقوله **وان**
كن انا ثا اي الاخوات لا يوين **الاب** اعيل لهم صوابه
 لمن تكرر وكذا قوله **والاخ للاب** كالشقيق في حال
 عدم الشقيق تكرر كرمه ليرتب عليه قوله **الاخي**
المشتركة واعلم ان يكون مثله فيها لان المعنى الذي
 ثبت للشقيق فيها مفقود في حق الاخ للاب وهو هو
 الاشتراك في ولادة **الاخوين الاخ** **كالاخ** في حال
 عدم الاخ **كان شقيقا** **اولاد** مراده انه ينزل منزله
 في التعصيب خاصة لا في كل الوجوه لان ابن الاخ يخالف
 الاخ في خمسة مواضع ذكرناها في الاصل منها ما اشتم
 اليها بقوله **ولا يورث ابن الاخ** **الام** وهو تكرر مع
 سابق وكذا قوله **والاخ للابوين** يجب الاخ للاب
 تكرر مع ما تقدم كرمه ليرتب عليه قوله **والاخ للاب**
اوي من ابن الاخ الشقيق لمطو عليه بدرجه وكذا
ابن اخ شقيق اوي من ابن الاخ **لاب** في درجته لانه

اقوي منه وقيدنا يكونه في درجته احقر انما اذا كان ابن
 الاخ للاب اقرب بدرجته فانه اولى من الشقيق وسبني
 علي فضايط لذلك ومنه قوله **ابن اخ لا باب يجب علي**
لا يورث لانه يدلي بولادة الاب والعم يدلي بولادة الجد
 ومنه **عم لا يورث يجب علي الاب** لانه جمع رجا وتقسما
 والذي للاب ليس في حرمته الا التقصيب ومنه **عم لا باب يجب**
ابن عم لا يورث لعلوه عليه بدرجته ومنه **ابن عم لا يورث**
يجب ابن عم لا باب في درجته لانه يدلي بشيئين رجا
 والضابط هو قوله **ويمكننا يكون الاقرب اولى مطلقا**
 في الاخوة وابنائهم والاعمام وابنائهم ثم انقل اليكم
 علي حكم ذي الارحام وهي علي جهة الاختصار
 كل قريب ليس بذي سهم ولا عصبه وعلي حصة
 البسط ثلاثة عشر ستة من الرجال وسبع من النساء
 وذكر الشيخ منها ثمانية بالمنطوق واثنين بالكم هوام
 فقال **ولا يورث بنو الاخوات ما كن شقائق اولاد**
اولاد وبنايتهم من باب اولى **ولا يورث بنو البنات**
وبنايتهم من باب اولى ولا يورث بنات الاخ ما كان
شقيقا اولاد اولاد ولا يورث بنات العم ولا عم اخوا
ابن لامه وفي الشيخ هنا **ولا يجد لام** وفي بعضها

ايضا

ايضا **ولا ابن اخ لا يورث ولا ام اب الام** والثلاثة الباقية
 العم والخالة والخال وهم داخلون في قوله بعد **ولا**
يورث من ذوي الارحام الامن له سهم في كتاب الله تعالى
ثم انقل اليكم علي مواضع الميراث فقال ولا يورث عبد
قت ولا يورث ومثله ومن فيه بقية رقب كالمديون
الولد الاما تقدم من ثبوت الموازنة بين المكاتب
 وبين من معه في الكتابة او الذين حددوا من امته
 بعد عقد الكتابة والمذهب ان من بعضه من جميع
 ماله لمن له فيه رقب وكذا **لا يورث المسلم الظاهر عند**
الجمهور ولا الكافر المسلم اجماعا وقوله **ولا ابن اخ لام**
ولا جد لام ولا ام اب الام تقدم وقوله **ولا تترك ام**
اب الاب مع ولدها اي التي فيه اشكال ومهوان
 اوله يدل علي انها ام اتجد واخره يدل علي انها
 ام الاب وقوله **ولا يورث اخوة لام مع الجد للاب**
ولا مع الولد ولدا **ولا يورث** لانه فيه زيادة وهي
 قوله **ولا كان الولد اوتى** وكذا قوله **ولا ميراث**
للأخوة مع الاب ما كانا اشقا اولاد تترك وقوله **ولا**
يورث عم مع الجد ولا ابن اخ مع الجد داخل في الضابط
 المتقدم وكذا **لا يورث قاتل القتل** العدوان من مال ولا

دية وكذا لا يرث قاتله الخطأ من الدية ويرث من
المال ويحب في موضع يرث ولا يحب في موضع لا يرث وقد
تقدم في الدماء مثال ذلك ان يرث الميت اما واخوين
يحبانها من الثلث وتورث من الدية الثلث لان القاتل
لا يرث من الدية فلا يحبها ويقع من مواضع الميراث
ثلاثة اشياء انتفا السبب باللعان واستهزام التقديم
والتاخير في الموت والاشكال اما في الوجود او في
الذكورية او في غيرها جميعا قاله في الجواهر ثم بين
ان بين الارث والحب ملازمة بقوله **وكل من لا يرث**
بحال فلا يحب واما الا في خصوص ما يلى ذكرناها
في الاصل **والملقة ثلاثا في المرض** الخوف الذي يترق
فيه الزوج على الموت **ترث زوجها ان مات في مرضه**
ذلك الذي علمها فيه لتحييه عليه الصلاة والسلام
عن ابي جراح وارث وبه قضى عثمان رضي الله عنه
وليعامل بتقنين مقصوده **ولا يرثها من غيرها**
اجنبية يبيحونها وهذه المسئلة تعرف ذكرها
في النكاح **وكذلك مثل الطلاق الثلاث في المرض**
الطلاق وفيه ان فان الطلاق طلقة واحدة رجعية
والحال انه قد مات من مرضه ذلك الذي طلقه بعد

انقضا

انقضا العدة في انما ترثه ليعامل بتقنين مقصوده
مقصود ولم يرثها من غيرها لانها ماتت منه وفيدناه
برجعية احترازا عما لو بانها فان حكمها حكم الثلاث
ترث مطلقا في العدة وخارجها ومعلوم مات الخ
انه لو صح من ذلك الميراث مريض ومات بعد ما خرجت
من العدة فانها لا ترثه ومعلوم بعد العدة لو مات
فيها لكان الحكم خلاف ذلك وان يرثها كما ترثه
وان طلق المصحح زوجته طلقة واحدة رجعية
فانما يوارثان ما طالت المدة واما في العدة
وكذا احكام بقية احكام الزوجية ثابتة بينهما من
لزوم الطلاق والظهار والنفقة وغير ذلك **فان انقضت**
العدة من الطلاق المذكور فلا ميراث بينهما بعدها
وقوله ومن تزوج امرأة في مرضه لم ترثه ولا يرثها
لكرامته ما ذكره في النكاح ثم انتقل بكلمة على ميراث
الجد اذ اجتمعا عا وانفراد او يجب بمقتضى افعال
وترث الجدة التي للام السدس فقط لما في الموطا انه
صلى الله عليه وسلم اعطاهما السدس **وكذلك الجدة**
التي للاب ترث السدس قياسا على التي للام فان
اجتمعتا في السدس بينهما نصفان الا ان تكون

التي لأم قريب جد رجة فتكون اولى به لقرنها ولانها
التي ورد فيها النص وان كانت التي لك به اقرب من السد
بغيرها انصفتين ولا يورث عند اما ما كانت برحمه الله
او من جدتين ام الاب وام الام وامها لهما يعمت
مقامهما عند عدمهما يحجب القرين البعدي على حكم
ما تقدم ويذكر وفي رواية ويحفظ عند زيد بن ثابت
رضي الله عنه انه ورث ثلاث جديات واحدة من
قبل الام وهي ام الام واثنين من قبل الاب احدهما
ام هذا الاب والاخرى ام اب الاب وم يحفظ عمر الخفا
الاربعة ابني بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم
اجمعين **قوله** **انكر من جدتين** ثم انقل بكم على
ميراث الجد فقال **وميراث الجد** للاب عند عدم
الاب من ولد ابنه وان سفل ذكر كان او انثى **او النزل**
بان لم يكن معه احد من الاخوة والاخوان الا شقاو
لاب او غيرهم من اهل السهام فله المال كله كلاب
اجماعا **قوله** **اي الجد** للاب مع الولد الذكر ومع ولد
الولد الذكر **السدس** فقط او لم يكن معه صاحب
فرض ولا احد من الاخوة **فاما ان** شرکه احد من
اهل السهام **عنه** **الاخوة والاخوان** فليس في
نسخة

نسخة فليقتض **لله** **السدس** في اصل المال كما تقدم
في ميراث الاب مع البنت او بنت الابن والاثنين مع
ذلك فمما عدا فان بقي شيء من المال بعد اخذ
الحج السدس واهل السهام سهمهم **كان له** **والجد**
وهو في هذه الحالة ورث بالعرض والتقصيب وفي عبارة
اشكال وهو ان ظم المستثنى في قوله **عنه** **الاخوة** وال
خواتن انهم من اهل السهام وليس كذلك اما الاخوة
فبا اتفاق واما الاخوات فغلب مذهبنا لانهم انما
يرثون مع الجد بالتقصيب **فان كان** **مع اهل السهام**
اخوة اي خن من الاخوة اشقاو لاب اجتمع الذكور
والاناث او انفرد احدهما **فالجدة** **حينئذ** له اربع
حالات ذكر الشيخ منها حالة واحدة وهي انه **مخير**
في ثلاثة اوجه في تقبيل به بقوله **مخير** **تقوم** **لا**
انما **ياخذ** **الافضل** **سهما** **يدل** **عليه** **قوله** **ياخذ** **ذلك**
افضل له **والاوجه** **الثلاثة** **لما** **مقاسمة** **الاخوة**
فيقدرا **خا** **وياخذ** **السدس** **من** **راس** **المال** **او** **ياخذ**
ثلث ما بقي **مثلا** **افضلية** **المقاسمة** **جد** **واحد**
فالمسئلة **من** **سنة** **للجد** **سهم** **والباقي** **بين** **الاخ** **والجد**
وذلك **مخير** **له** **من** **سدس** **جميع** **المال** **ومن** **ثلث** **ما بقي**

بعد اصحاب الفروض ومثال فضلية السدس زوجة
 وابنتان وجد واخ للبنتين الثلثان من ثلاثة وللزوجة
 الثلث من ثمانية وبينهما تباين فتضرب ثلاثة في ثمانية
 باربعة وعشرين ثلثاها ستة عشر للبنتين وعشر
 ثلثة للزوجة والباقي خمسة فلو اخذ الجد ثلثها اخذ
 سهمها وثلثي سهم ولو قاسم لاخذ سهمين وربعهما
 والاخ كذلك واذا اخذ سدس جميع المال وهو اربعة
 فخذ من الخمسة الباقية اربعة اسهم والاخ سهم
 فبين ان السدس خير له ومثال فضلية ثلثي الباقي
 ام وجد وخمسة اخوة ففرض الام السدس يخرج
 من ستة وهو اصل المسئلة للام سهم والباقي خمسة
 فان اخذ الجد سدس جميع المال اخذ سهم واحد
 وان قاسم اخذ نصفاً وثلث سهم وان اخذ ثلث
 الباقي اخذ ثلث الخمسة وهو سهم وثلثا سهم وليس
 للباقي ثلث صحيح فتضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة
 في اصل المسئلة وهي ستة تكون ثمانية عشر للام
 سدسها ثلاثة والباقي بعد فرضها خمسة عشر فللجد
 ثلثها خمسة فكان ثلث الباقي خيراً له وبين من المسئلة
 عشرة والخمسة لكل اخ سهمان **فان لم يكن معه** اي الجد

غير

غير الاخوة اي جنس الاخوة لاهل السهام ولا غيرهم
 فله حينئذ ثلاثة حالات احدهما اشار اليها بقوله
فهي اي الجد او لم يكن معه غير الاخوة **يقاسم اخا**
 واسمار الي الثانية بقوله **واخوان** اي ويقاسم اخوين
او عدلها اربع اخوات ولم يؤخذ من كلامه هل
 المقاسمة بينهما افضل ام لا والمنقول في الاوليات
 المقاسمة افضل وفي الثانية استواء المقاسمة وثلث
 جميع المال والثالثة اشار اليها بقوله **فان زادوا**
 اي الاخوة على الاخ والاخوان وعدلها بان يكونوا
 اكثر من مثالي الجد **فله الثلث** من اصل المال وقصدا
 لا يفتقر منه مثال الاول وجد واخ فالمسئلة من اثنين
 للجد سهم وهو نفس ولكرزوح للاخ سهم الاخر ومثال
 الثانية جد واخوان فالمسئلة من ثلاثة لكل سهم ثلث
 المال ومثال الثالثة جد وثلاث اخوة فالمسئلة من
 ثلاثة للجد سهم والباقي سهمان على ثلاثة لا يصح
 ولا يوافق فتضرب الروس وتسكنس عليها سهمان وسهم
 ثلاثة في اصل المسئلة فتكون تسعة للجد ثلثها
 ثلاثة ولكل من الاخوة سهمان اذا علمت **هذا فهو**
 اي الجد **يرث الثلث مع الاخوة** الا ان تكون المقاسمة

أفضل له من اخذ الثلث ويستوي فانه يقاسم والاخوة
 للاب معه اي مع الجد في حال عدم الاخوة **الشقايق**
 كالشقايق الا في المشتركة ثم انقل يتكلم على مسئلة
 تسمى المعادة انفرادها يزيد من بين اهلها به رضي الله
 عنهم اجمعين وتبعه غير واحد من الائمة منهم امامنا
 ما لك رحمه الله تعالى **فان اجتمعوا** اي الاشقاء والذين
 للاب مع الجد **عاده** **وهو الشقايق بالذين للاب** اي رقلو
 في عدد هو وهو اسم فاعل من العدد **فباسب** عدد
 الشقايق على الجد / الاخوة للاب **سواء** بعدهم **كثرة**
الميراث للاب ثم فانوا اي الاشقاء المذكور **راحق** **سنة**
 صوابه منهم اي من الاخوة للاب **بذلك** اي بما يقسمه
 الاخوة للاب مثال ذلك ان يترك الميت جد واحد
 شقيقا واخلاب فان الاخ الشقيق يعاد الجد بالاخ
 للاب فيكون للميت الثلث وهو الذي تقسمه المقاسمة
 ثم يرجع الاخ الشقيق فيأخذ السهم الذي للاخ للاب
 فيكون في يده سومان وفي يد الجد سهم وفلسا الظاهر
 في كانوا لا شقا المذكور لانه اذا لم يكن في الاشقاء ذكر
 لم يكن الحكم كذلك بل على ذلك الاستشاق في قوله **الا ان**
يكون مع الجد اخت شقيقة ولها اخ لاب واخت لاب

اواخ

اواخ واخت لاب فتأخذ الشقيقة نصفها ما حصل
 كما كانت تأخذه اذا انفردت لكن تقصيرا لا وضا فان
 الجد يعصب الاخوات **وبعد ان تأخذ نصفها سهمها**
بقي من التركة اليهم اي الي من ذكر من جد واخ لاب
 واخت لاب وهي امها لاب ان بقي شيء وانما قيد بامها
 لانه في بعضها باق وفي بعضها لم يبق شيء يظهر ذلك
 بالمثل مثال الاول جد واخت شقيقة واخ لاب وهذه
 من خمسة للميت اثنان وللجد كذلك وللخت واحد
 ثم يرجع الشقيقة على الاخ للاب بحال النصف والجهة
 لا ينقص لها شيء فتقرب في مقام النصف وهو اثنان
 بعشرة فتأخذ الشقيقة النصف خمسة والجد ربعه
 وبأخذ الاخ للاب السهم الباقي ومثال الثانية جد
 واخت شقيقة واخت لاب ومريضة من اربعة للميت
 اثنان ولكل اخت واحد ثم يرجع الشقيقة على التي
 للاب فتأخذ ما بيد امها فتجعل نصفها فكم يبق للتي
 للاب شيء ومثال الثالثة جد واخت شقيقة واخ
 واخت لاب ومريضة من ستة للميت اثنان وللجد اثنان
 ولكل اخت واحد ثم يرجع الشقيقة عليهم اتمام النصف
 فتأخذ ما بيد الاخ واحد وتأخذ من الاخ السهم الذي

بيد ما ثم ترجع الافة للاب علي احبها فتعاسمه في
 الذي بيده علي المفاضلة فواحد علي ثلاثة لا
 ينقسم فتقرب المسئلة في مقام الثلث بمائة عشر
 ومنها نصيح **ولا يري** اي لا يفرق **لاخوان** **في الجرح**
 سمي **الافى** المسئلة المعروفة عند العربيين **لا**
وبالمعنى **وتحديها** فانه يفرق فيها للاخوان والجرح
 ولا يبعد ما خاتم يرجع فيها للمعاسمة **وسند كرها**
بعد هذا ان شاء الله تعالى **آخر الباب** ثم انقل بكلم
 علي ما يريته مولي النعمة ومولات النعمة فقال **ورث**
المولي الاعلى وهو المفق بكسر المشاف **اذا انفرد**
 بان لم يكن معه صاحب فرض ولا احد من عصبه الفيق
جميع المال لانه يرث بالتصيب سواء كان رجلا وامراة
 واحترز بالاعلى عن الاسفل فانه لا يرث والاصل
 في بقية امرته ما رواه ابن حبان وغيره من قوله صلي
 الله عليه وسلم **الولد لجة كاحية النسب فان كان معه**
اي الاعلى **هل سهم** اي فرض ولم يكن معهم عصبه اخذ
 اهل السهام سهامهم **وكان بعد ذلك للمولي الاعلى**
ما بقي بعد اخذ السهام **سهمهم** لانه اعلى يرث بال
 نصيب وبهذا افقي عليه الصلاة والسلام مثال

ذلك

ذلك ان يترك بتأخذ النصوب ياخذ هو الباقي
 وقد نالهم يكن معهم عصبه لقوله **ولا يرث المولي**
الاعلى مع العصبه اي عصبه الفيق لانهم يرقون
 بالنسب وهو بالولد **وهو اي المولي الاعلى** **اخوان**
ذوي الارحام الذين لا سهم لهم في كتاب الله تعالى
لعدم التصيب فيهم ولا فرض لهم فسقطوا **ولا يرث**
عندنا من ذوي الارحام الا من له سهم في كتاب الله
عز وجل وهم الاخوة للام **ولا يرث النساء الا**
شيئا الا فيما اعتقد اي باشرن العتق واعتقتهن
او جره من اعتق اليهن بولادة او عتق اما العتق
 فيمن واما الولادة فبغيرها تفصيل فاذا اعتقت الامة
 وهي حامل فولد الامة والجنين للمرأة وما ولد بعد
 العتق كان ولده لموالي ابيه الا ان يكون من كافرو من
 عبد او من زنا او من امان فان كان من هؤلاء فولد
 لها الا ان يسلم الكافر او يفتق العبد او يكذب نفسه
 الملاءم فانه يفتق بابيه في ذلك هذا في الولد المقتة
 واما ولد العتق فولد الصلب ولهم للمولي اعلى
 وولد البنت علي التفصيل المتقدم في المقتة اهـ
 ثم انقل بكلم علي القول هو الزيادة في السهام والعق

في المقادير **وقالوا** اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله
 مقاي او في السنة او في الاجماع **وكان ذلك** اكثر من
 المال او دخل عليهم **كلهم الضرر** وقسمت **الفريضة على**
سبع سهامهم وحقن هذا ان نقيم اصل الفريضة ويبقى
 لكل وارث من اهل الفريضة سهمه ثم يجمع ذلك فاذا اجتمع
 مثلها او اقل عانت اهلها غير عايلة وان اجتمع اكثرها
 عانت اهلها عايلة وجعلت الفريضة من مبلغ تلك السهام
 بيان ذلك ان مسایل الفريضة سبعة الاثنان والثلاثة
 والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة والاربعة
 والعشرون في السنة تقول اربع عولان والاثنان والعشرون
 تقول ثلاث عولان والاربعة والعشرون تقول عولة
 واحدة الى سبعة وعشرين مثال ذلك في المبرية
 وقد تقدم مثالها وهي زوجة وابوان وبنتان
 للبنتين الثلاث ولكل واحد من الابوين السدس
 وللزوجة الثمن فاخذ مخرج الابوين فاكتفى باحد
 وهو من ستة واندرج فيه فرض البنتين وافق فرض
 الزوجة مع مخرج السدس بالنصف فتعرب ثلاثة في ثمانية
 يحصل اربعة وعشرون للبنتين ثلثاها ستة عشر
 وللأب سدسها اربعة ولذلك كذا اربعة مائة ذلك

اربعة

لا يقول منها الا ثلاثة وهي الستون لا يثني عشر
 والاربعة والعشرون في السنة في مخرج

اربعة وعشرين فاحتجنا الى فرض الزوجة فعلمنا بقدر
 ثمنها ثلاثة اسهم ففالت الى سبعة وعشرين وامثلة
 الاقسام المتقدمة ذكرناها في الاصل ثم انقل بكلام
 علي المسيلة الفريضة التي اوعد بحجتها فقال **ولا يقال**
للاخت مع الجدة الا في المسيلة التي سماها مالك **بالفر**
وحد بها سميت بذلك لانها لا تشبه لهما في مسایل
 الجدة فهي كفردة الفريضة وهي اي الفريضة امثالها **امراة**
تركت زوجها واسمها واختها لابوين اولاد وجدها
لا يبرها في المسيلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم
الثلث الاثنان والمجد السدس واحد فلما فرغ المال
اعيل للاخت بالنصف ثلاثة لانه لو لم يفرض لهما لزم
 احد امرين كل منهما لا يجوز لانها اما ان تشارك الجدة
 في السدس فيلزم نقصه منه وهو لا ينقص عنه ولا
 تشاركه فيلزم حرمانها مع عدم الحاجة فلذلك اعيل
 لهما بالنصف ثلاثة فتعرب المسيلة بقولها من تسعة
 ثم يقول الجدة للاخت ان ينفي لك ان تردي علي
 في الميراث لاني معك كاخ فتردي ما بيدك وهو ثلاثة
 التي ما بيدك وهو سهم ليتم بيننا للذكر مثل حظ الانثيين
 واربعة على ثلاثة لا قطع ولا توافق فتعرب ثلاثة

عدد الروتين المنكسرة في الفريضة بمولها وهو تسعة
تكون سبعة وعشرين للزوج ثلاثة مفروبة في ثلاثة
بسة وللام اثنان مفر و بان في ثلاثة بسة ولاخت والجد
اربعة مفر وبة في ثلاثة باثني عشر تاخذ الاخت منها
ثلثها وهو اربعة وياخذ الجد ثلثها وهو ثمانية ومن
همذا اعلم معني قول الشيخ **ثم جمع اليها سهم الحد فصار**
جميع ذلك يسيرها على الثلث ايا والثلثين له فبلغ
سبعة وعشرين سهرا وليكن هذا اخر الكلام على
ما ذكره الشيخ في الفريضة والله الحمد ثم اتفق بكلم على ما
خفف به مذهب مالك رحمه الله تعالى لا يوجب في
نصايته غيره من المذهب فقال **باب حمل**
اي في بيان حمل من الفريضة وحمل من السنن الواجبة
وحمل من الرغائب وهو من محاسن التاليف لانه يفيق
فيه مساييل لا يناسب وضعها في ربع من ارباع الفقه
فجمعها المالكية في اوخر نصايفها وسموها بالجامع
فان قيل قد ذكر في هذا الباب كثير مما قدمه من المسائل
ليست من الجامع وذكرها هنا منافع لما اشترطه من
الاختصار قيل انه سئل عن ذلك فاجاب بانها
رايت الناس قد رعدوا في العلم ورغبوا عن تعليمه

وقد

وقد امرنا بنشر العلم بحسب الامكان وقد نال
بجد يد عيون ما تقدم اذ الواجب على كل مكلف ان
يحفظ عين ما كلف به ويعمل على اجزائه فيما خوطب به
وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلمت
بافهامه سبيلا فاذا راي منهم ملام سلك بهم سلكا
اخر تتسخطهم واذهابا للكل وابعد هذا الباب
عسايل فقهية فقال **الوضوء** لاجل الصلاة فرضا
كان او نقلا **فريضة** تقدم دليله في الطهارة وهو
اي **الوضوء مستحب من الوضوء** وهي الحسن والطهارة
ولما كان الوضوء مستحلا على فريضة وغيرها حتى ان
يؤمرهم من قوله فريضة فريضة جميع اجزائه استنسا
من ذلك فقال **الاختصاص** **والاستثاق** **ومسح**
الاذنين منه اي الوضوء فان ذلك سنة ولين
بذلك السنن **والسؤال** في الوضوء مستحب تقدم
الكلام على ذلك في صفة الوضوء وقوله **مرغب فيه**
تاكيد له اذ كل مستحب في الشرع مرغب فيه **والسج**
على الخطين **رخصة** بضم الراء وتثنية الخاء وهي لغة
التفريق وشرعا باحة الشيء الممنوع مع قيام السبب
المانع وهي رخصة في الحضر والسفر وله شروط تقدم

الكلام عليها بقوله **وتحقيق عطف بيان** وتأكد
والفصل من الجارية وهي الترتال ومفيد الحسنة
 ومن دم الحقيق ومن دم **القاسم** **فريضة** **وغسل**
الجمعة لأجل الصلاة **سنة** مؤكدة متصل بالرواح على
 المشهور وهو مفسر لقوله في الجمعة والفصل لهما واجب ولا يؤخر
 من جلبيه في الوضوء قبل غسل الجمعة لأن فيه ترك الفور
 لأن الوضوء واجب والفصل **سنة** **وعسل العبد** **في**
سحب **مخرج** **ع** مشهور ربه وعلى مشي صاحب الحق
 وقال **لست** **المش** **أنه** **سنة** **والفصل** **علي** **من** **اسلم** **فريضة**
 على المش **لأنه** **جنب** في الغالب فالصبي لا يجب عليه
 الفصل وظم قوله اسلم أنه لا يصح غسله حتى ينطق بأ
 لشهادتين والمش أنه إذا غسل قبل سلامه مجما على
 إلا سلامه يصح غسله ولا يصح قبل العزم اتفاقا **وعسل**
الحيت غير شهيد المعركة ومن لم يستهل **سنة** **علي** ما
 شهروه المفاربه وفرض كفاية على ما عتده المراقبون
 وافقوا به **والصلوات الخمس** **فريضة** **علي** **كل** **مسلم** **عاقل**
 بالغ عاقل عاقل الحقيق والقاسم بجماعا من جحد وجوبها
 استيب فإن لم يتب قتل كفر أو من أقر بوجودها وامتنع
 من فعلها أخر بقار كفة بسجدتها من الضرورة فإنما

يفعل

يفعل قتل حدا **وتكبير الحرام** وهي الله أكبر **فريضة**
 على من يحسنها من فذ وإمام وماموم وأما الأعمش الذي
 لا يحسنها ففعل يدخل الصلاة بالسنة وقيل بما دخل به
 الإمام **وبافي التكبير سنة** ظاهره على قول الشيب
 أن جميع التكبير سنة واحدة وهو مخالف لقوله في جامع
 الصلاة أن كل تكبير سنة وهو قول أبي القاسم **و**
والدخول في الصلاة **بشيء** **الذي** **أي** **الفرصة** **فريضة**
 وحمل الشيء بين الهمزة في الله أكبر وبين الرافعي أكبر
 فأن تأخرت عن هذا فلا تجزي اتفاقا وكذا إذا تقدمت
 بكثير وان تقدمت بسير ثم غربت فتجزي على الأئمة
 وإن نوي عند الدخول ثم غربت في أثناء الصلاة فتجزي
 والكمال أن تكون مستحبة **ورفع اليدين** **فأجمعين**
 هذا والدين أو دون ذلك عند تكبير الأحرار فقط
 دون ما عداها من التكبيرات **سنة** **علي** **أحد** **أقوال**
 ثلاثة مشهور **أن** **ذلك** **مسحب** **والقراءة** **بأد** **القرآن**
في الصلاة **المعروضة** في حق الإمام والعبد في كل ركعة
 أو في الجمل **فريضة** وأما الماموم فيجعلها عنه الإمام
وما زاد عليها أي على العاقل في العرض **سنة** **واجبة**
 أي مؤكدة ظاهره أن مطلق الزيادة سنة وأما في النفل

المصنف
 في الصلاة
 في التكبير
 في التكبير
 في التكبير

فمنحبة **والتيام** في الصلاة المفروضة للقادر عليه
غير المسبوق لما يكون فيه من احرام وقرأة الفاتحة بمقدار
ما يكبر فيه للادحرام ويقرأ الفاتحة **والركوع والسجود**
للقادر عليه **وبعضه** بذكر خلاف في ذلك كله فان
ترك شيئا من ذلك مع القدرة عليه فصلاته باطلة
والجلسة الاولى مما فيه تشهدات **سنة والجلسة**
الثانية مما فيه تشهدات بمقدار ما يصح وقوع فيه
السلام خاصة **وبعضه** والزائد على ذلك سنة
والسلام من الصلاة **وبعضه** على المرفوف **والتيام**
به اي بالسادم **قليلا** للامام والغدا وما يوم وهو
ان يبدأ قبالة وجهه ويستقم على محبته **سنة**
وظهر كلام غير واحد انه فضيلة وهو الذي في المحقر
وترك الكلام في الصلاة كغير صلاحها **وبعضه**
لغوله تعالى وقوموا لله قانتين اي ساكتين فمن تكلم
على غير صلاح صلاة او جهلا او كراهيا او لما وجب
عليه من القاء النسي او غريبي مثلا فان فصلاته باطلة
باطلة وما من تكلم لا صلاح فصلاته فصلاته صحيحة
وكذا الناسي ويسجد للسهر بعد السلام **والشهادة**
اي كل تشهد **سنة** على الشم **والفتوة في الصبح** فقط

سما

سما **حسن** اي مستحب على الشم وقوله **وليس سنة**
تأكيد ولا سجود على من نسيه فان سجد لتركه
بطلت صلاته كسائر الفضائل ولا يرفع يديه في الفتوة
ولا يكبر له على الشم **والاستقبال القبلة** **وبعضه** في كل
صلاة ذات ركوع وسجود وغيرهما الا في المرفوف في
شدة الخوف ولا في حال المرفوف اذا لم يجد من يجوله الى
القبلة فانه يصلي حيث يسره ولا في الغل في سفر
المقرر للركب فانه يصلي حيث ما توجهت به وابته
وصلاة الجمعة والسعي اليها **وبعضه** اي وهو عين
اما فريضته الصلاة فهي مذهب جمهور العلماء على كل
مذكر بالغ عاقل وجنبا بالنية اي ينوي انها جمعة
واما فريضته السعي فهو من باب ما لا يتم الواجب الا به
والوتر **بعضه** الواو وكسرهما اي صلاة **سنة واجبة**
اي مؤكدة **ولذلك هذه العيدين** **وصلاة الخسوف**
اي خسوف الشمس والقمر وصلاة الاستسقاء **والكد**
هذه الخمسة صلاة الوتر ثم العيدين ثم الخسوف ثم طه
الاستسقاء **وصلاة الخوف** **واجبة** وجوب السنن
الموكدة **امر الله سبحانه** **وتقاي** **بها** **القول** **تقاي** **واذا**
كنت فيهم فاقم لهم الصلاة الاية فالصلاة في نفسها

فريضة وعالي الهيئة المذكورة في الآية وتقدم بياها
 في باب صلاة الخوف سنة عالي ما قال وصرح به ابن يونس
 وقيل بخصه وسني عليه صاحب المختصر **ع** وانظر قوله
وهو فضل يستدركون به فضل الجماعة وصلاة الرجل
 في خاصة نفسه في الجماعة فضيلة واقامة الصلاة في
 الجماعة سنة **وه** **والفضل لدخول مكة مستحب** **والمحرم**
 بين المغرب والعشاء ليلة **المطر** وفي الطين والطينة **تحقيق**
 اي برفضة وانما كانت برفضة لانه **قد فعله الخلفاء الراشدون**
 ابو بكر وعمر وعثمان وعالي وقد فعلها النبي صلى الله عليه
 وسلم وانما اشهد بفعلهم دون فعله عليه الصلاة والسلام
 لان فعله صلى الله عليه وسلم يتطرق اليه الشيخ دون
 فعلهم **والج** **بعرفة** يعني الظهر والعصر **والرافعة** بين
 المغرب والعشاء بعد غيب الشقة بعد خط الرجال سنة
واجبة اي مؤكدة والذي في المختصر انه مستحب **وجمع السافر**
 سافر واجبا كالحاج الواجب او مندوبا كالحج التطوع ومباحا كالحج
 التجارة سواء كان سافرا تقصر فيه الصلاة ام لا بين الصلاة
 في اخر وقت الظهر واول وقت العصر وكذا المغرب والعشاء في
 حال **جد السير برفضة** وظاهره اشتراط جد السير
 وهو كذا في المدونة والذي في المختصر عدم اشتراطه ولا

برخص

برخص في السفر الحرام كالسفر لمقطع الطريق ولا في السفر المكروه
 كالسفر لصيد الدواب **وجمع المريض الذي يخاف ان يغلب**
عالي عقله عند الصلاة الثانية **تحقيق** اي برفضة
 فاذا جمع ولم يغلب عالي عقله في وقت الثانية فانه
 يصيد بها استحبابا واجمع في الظهر ان يكون عند الزوال
 وفي المساء عند الغروب **وكذا الجمعة** اي المريض بين
 الصلاتين وسط وقت الظهر وعند غيبوبة الشفق **لا**
جل صلاة به تحقيق فيكون ذلك ارفق به لانه اذا جمع
 كان له قيام واحد ووضوء واحد وان لم يجمع كان له
 قيامان فيشقى عليه ذلك **والفطر في السفر** الذي يقصر
 فيه الصلاة ويرخص فيه الجمع **برفضة** ان شاء فطر وان
 شأ ترك والمشم ان الصوم افضل كما قال في باب الصوم وهو
 احب اليه **والاقصار** اي قصر الصلاة **فيه** اي في السفر
 بشرطه **واجب** وهو بالسنة المؤكدة **وركنات الغيم من**
الركائب اي ما يمتنع قصرها وقيل هما من **السنة** والاول
 هو المشي والثاني في صحة ابن الحاجب تعالى ابن عبد البر
وصلاة الطلعي بالمصر نافلة والذي في المختصر انها
 فضيلة ووقتها من حل النافلة للزوال واقاها ركعتان
 وكذا في قيام شهر رمضان نافلة وفيه فضل كثير

مروي بالوحدة والثلاثة والافضل فيه ما خرج من قوله صلى
 الله عليه وسلم من قام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له
 ما تقدم من ذنبه والي هذا اشار بقوله **ومن قام ايماناً**
واحتساباً اي محاسباً لوجه على الله تعالى لا يقومه رياء
 ولا سمعة غفر له ما تقدم من ذنبه غير الكبار والقيام
 من الليل في رمضان وغيره من النوافل المرغوب فيها
 والصلوات على موتى المسلمين ما عدا شهيد المعركة
 وزيعة من فروع الكفاية **يجلها من قام بها من الباقيين**
وكذلك مواريثهم اي موتى المسلمين لا يستثنى الله منهم
 احد فروع كفاية **وعنهم سنة واجبة** اي مؤكدة **وكذا**
طلب العلم فريضة عامة اي واجبة على جميع المسلمين
يجلها من قام بها واحد فكثر عن الباقيين **الا في ايامهم**
الرجل في خاصة نفسه كالنوحيد والوصو والفقلة
 واجع والبيع والشرافانه فروع عين لا يجلها احد عن احد
 والرجل في كل ما خرج مخرج الغالب **وفريضة الجهاد عامة**
 اي واجبة على جميع المسلمين **يجلها من قام بها منهم** من
 وسقط عن الباقيين **الا ان يقتضي** اي يغيا معنى يبين
 العدد **ومحله يوم فوجب** فريضة عليهم **فما لهم اذا**
كانوا مثاليين عدد **وهم** فان كانوا اكثر من مثليهم جاز لهم

الغرام

الغرام والرباط وهو الاقامة في ثقب اي المروج الذي
 تكون بين المسلمين والكفار **وسد بها** وحيا طرياً
 اي حفظها **واجب وجوب فروع الكفاية** **جلها من قام به**
 عن بقية المسلمين **وصوم شهر رمضان فريضة على**
 المسلم المخلو غير الحائض والنفساء تقدم عليه في الصيام
والاستحباب وهو ملازمة مكان مخصوص على عمل مخصوص
نافلة على المستر وتقدم الخادم عليه في بابه **والاستغفار**
بالصوم في الاوقات التي لا يهي فيها من غيب فريضة لقوله
 تعالى **انما يؤتى الصابرون** واجزهم بغيا **حسان** قيل هم
 الصابرون **وعاروا** البير حتى ان رجلاً سأل سفيان بن
 عيينة عن ابي رويده النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه عن
 وجل كل عمل ابن ادم له الا الصوم فانه لي وان اجرت به
 فقال ابن عيينة **هم** من اجود الاحاديث واحكمها
 اذا كان يوم القيامة يحاسب الله عز وجل عبده ويؤدي
 ما عليه من النظام من سائر عمله حتي لا يبقى الا الصوم
 فيعمل الله ما عليه من النظام ويدخله بالقوم الجنة
وكذا الصوم يوم عاشور يا مد وهو العاشر من المحرم مرغوب
 فيه طاروا مسلم انه صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم
 يوم عرفه فقال يكفر السنة الماضية والقابلة وسئل عن صوم



يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وكذا صوم
 شهر **رجب** مرغب فيه لما رواه مسلم ان سيدنا
 جبرئيل سئل عن صيام رجب فقال اخبرني ابن عباس
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصوم حتى يقول لا يفطر ولا يفطر حتى يقول
 لا يصوم وكذا صوم شهر شعبان مرغب فيه لما في
 الصحيحين من قول عائشة رضي الله عنها ما رايته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر
 قط الا رمضان وما رايته في شهر اكثر منه صياما
 في شعبان وفي رواية لها كان يصوم شعبان الا
 قليلا وكذا لك صوم يوم **عرفة** وهو التاسع من ذي
 الحجة مرغب فيه حديث مسلم المتقدم وكذا لك صوم
 يوم **الترديد** وهو الثامن من ذي الحجة مرغب فيه
 لما في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال ما من يوم
 ايام العمل الصالح فيها افضل منه في هذه يعني الشهر
 الا من ذي الحجة وصوم يوم **عرفة** يعني الحاج الفضل
 وفي نسخة احسن منه **الحاج** كما تقدم في حديث
 مسلم واما الحاج فالفضل لما في ابن داود
 انه عليه الصلاة والسلام نهى عن صوم يوم عرفة

بعرفة

بعرفة و**زكاة الدين** اي الذهب والفضة و**مكة**
الحرم الحبيب وغيرهما و**مكة** **الماشية** الابل والبقر
 والتم و**ريضة** كما تقدم دليل هذا في بابه و**مكة**
الفطر سنة اي واجبة بالسنة وهو معنى قوله
وقضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل السنة على
 نحو طاهرها ومعنى وقضاه قد مضى **الحج البيت** الحرم
 الذي ببكة **فرضة** في العمرة واحدة بشرط تعدد
 في بابه و**العمرة سنة واجبة** اي مؤكدة في العمرة
 وقد تقدم الكلام عليها في باب **الحج والتلبية** في الحج
 والعمرة **سنة واجبة** اي مؤكدة وطه كلامه في الحج
 انها فرض وقد تقدم بيان حقيقتها فيه والتبينة
 بالحج و**ريضة** لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال
 بالنيات و**الطواف للافاضة** وكذلك **السعي بين**
الصفا والمروة فرضة وكذلك **الطواف المتقلبه**
 اي بالسعي وهو طواف القدوم واجب وجوب السعي
 والذي في المختصر انه واجب و**طواف الافاضة الاكراه**
 اي من طواف القدوم **ع** انظر كيف استعمل الفضل بين
 العزم والسنة و**الطواف للوداع سنة** والذي في المختصر
 انه مستحب و**البيت بمكة ليلة يوم عرفة سنة** لاوم

وهو الذي ينقل بعد الحج في رجب

علي تركه واجمع بعرفة واجب وجوب السنن مكره
والوقوف بعرفة وبينة بلا خلاف ومبيت المودعة
سنة واجبة اي مؤكدة والذي في المختصر انه مستحب
وقوف الشجر الحرام ما مور به استحبابا وبه الجار
مطلقا اي سواء كانت حمرة العتبة ام لا سنة واجبة
اي مؤكدة وكذلك الخلق في حق الرجل دون المرأة
سنة واجبة وتقبل الركن يعني الحجر الاسود في اول الشوط
سنة واجبة اي مؤكدة وفيما عدا الشوط الاول
مستحب والصل لا جل الاحرام سنة للرجل والمرأة ولو
حائضا ونفسا ويطلب فيه الاتصال بالاحرام لانه
للتطافة والركوع عند الاحرام سنة وعلم في الجهل
الوقوف بعرفة سنة وقوله والفضل له خول مئة سنة
تكرار والصلاة في الجماعة وهي اثنان فكثر الفضل من
صلوة الفرد بالذال المعجمة سبع وعشرين درجة
لما صح عنه عليه الصلاة والسلام قال من صلى وحده
كانت له درجة واحدة ومن صلى في جماعة كانت له
ثمانية وعشرون درجة والصلوة في المسجد الحرام
ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الفضل من
الصلوة في سائر المساجد ويبيها في الفضل مسجد

ابليا

ابليا وهو بيت المقدس قوله واختلف في مقدار
التقصير اي الزيادة بذلك التفضيل بين المسجد
الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام لم
يرو به باتفاق من الشيوخ ما هو ظاهره من انه اختلف
تماما بفضل احد المسجدين الاخر وانما اراد به بيان
الخلاف الواقع بين العلماء هل مكة افضل والمدينة
افضل ومن المذموم ان المدينة افضل واستثنوا
من الخلاف قبر سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فانه
افضل البقاع حتي الكعبة باجماع ومعنى التفضيل
بين البلدين ان ثواب العمل في احدهما اكثر من ثواب
العمل في الاخر في قوله ولم يختلف ان الصلاة في
مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام افضل من اقل
صلوة فيما سواه وسواء المسجد الحرام من المساجد
واختلف هل الصلاة فيه افضل والصلوة في المسجد
الحرام فاهل اي علماء المدينة الشريفة يقولون ان الصلاة
فيه اي في مسجد الرسول عليه الصلاة والسلام
افضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الاول قيل
معناه بسمايه وعن الشافعي روي انه عنه ان الصلاة
في المسجد الحرام افضل من الصلاة في مسجد الرسول صلى

الله عليه وسلم بحماية صلاة لما رواه الترمذي وابن عبد
 البر وغيرهما انه عليه الصلاة والسلام قال صلاة في
 المسجد الحرام افضل من صلاة في مسجد في حماية صلاة
وهذا التفصيل الذي ذكرناه كلفه نماه في الغريب
وانما التوافل ففعلها في البيوت افضل على الصحيح
 لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا صلاةكم في بيوتكم
 الا المكتوبة وفي الصحيح وغيره مروى عن النخاسم عن
 مالك ان التفضل في البيوت احب اليه من التفضل في مسجد
 النبي صلى الله عليه وسلم الا للضرورة فان تعذر في مسجد
 صلى الله عليه وسلم احب اليه **والفضل بالركوع لا هل**
سكة اي سكا نها فيدخل فيهم المجاورون **احب اليه**
 اي الى المالكية من الطوائف ليلان هو الغريب والطوائف
 الغريبة وهم اهل المواسم **احب اليه من الركوع لقلة**
وجود ذلك لهم وهذا اخر ما ذكر من المسائل الفقهية
 ثم شرع يبين ما ذاب من الجرح وما ذاب يحرم فقال
ومن الغريب وهو عين **عفن البصر** اي كسر العين عما
 النظر الي جميع المحارم اي المحرمات كالنظر للاجنبية والنظر
 على وجه التلذذ لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
 ابصارهم **وليس في النظر الاولي الى المحارم غير تعد**

اي قصد

على النظر الى المتجالة التي لا تترك فيها الى الرجال ولا نسبه
 بالنظر اليها وكذا الاحكام في النظر

اي قصد جرح ايمانهم وكذلك لا حرج في النظر الى الشابة
 وتامل صفاتها **المعذر من شهادة عليها** في نكاح او بيع
 وخوفه ومثل الشاهد الطيب والجريح واليه اشار بقوله
وشبهه اي شبه المعذر من شهادة في يجوز لهما النظر الى
 موضع العلة اذا كان في الوجه واليدين وقيل يجوز وان
 كان في العورة لكن بشرط ان يكون في العلة وينظر اليها **وقد**
ابروا في ذلك اي في النظر الى الشابة للحاطب لنفسه
 من غير استفعال في الوجه والكفين فقط ما وجب من امره
 عليه الصلاة والسلام بذلك وقيدنا نفسه احتراماً
 من الحاطب لغيره فانه لا يجوز له النظر اتفاقاً **ومن الغريب**
 وهو عين **صوت المسان** اي حفظه عن الكذب وهو
 الاخبار عن الشيء على غير ما هو عليه لقوله تعالى لا
 اتعنه الله على الكاذبين وقوله صلى الله عليه وسلم
 لا خير في الكذب والجماع على تحريمه في الجملة **ومن**
 الغريب صوت المسان **عن شهادة الزور** ما هو انما صلى
 الله عليه وسلم قال الا انبكم باكرين الكبار ثلاثاً قلنا باني
 يا رسول الله قال الا شئت بالله وعقوق الوالدين
 وكان متكياً فجلس فقال الا و قول الزور لا وشهادة
 الزور فانزال يكررها حتى قلنا ليته سكت **ومن الغريب**

صوت اللسان عن **الغش** اي الفاحشة وهي كل محرم
 ومن الغش اي صوت اللسان عن **الغيبه** وهي ان يقول
 الانسان على الانسان في غيبته ما يكره ان يسمعه ولو
 كان حقا لقوله تعالى ولا يغتب بعضكم بعضا والجماع
 على تحريمها ان في مسائل تاتي والمستمع لها كقائلها ومن
 الغش اي صوت اللسان عن **التمويه** وهي نقل الكلام عن
 المتكلم به الى غيره على وجه الافساد لما رواه ابو الشيخ
 من قوله صلى الله عليه وسلم الهمازون والهمازون والشاؤون
 بالخميه الباعون للبراء الغت يحشرهم الله يوم القيامه
 في صورة الكلاب ومن الغش اي صوت اللسان عن **الباطل**
ظنه وهو خلق في الحق والباطل اكثر من ان يحصى وسنه
 كثير المراج ثم ذكر حديثين صحيحين استدلالا لما تقدم
 احدهما في الصحيحين قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من كان يوم من باللسه واليوم الآخر فليقل
 خيرا او يجهل قيل او فيه معنى الواو والمعني فليقل
 خيرا او يجهل عن النسخ وقيل بقناه فليقل خيرا ثانيا
 عليه او يسكت عن شيء يعاقب عليه والاخر ما رواه
 مالك والترمذي انه عليه الصلاة والسلام قال من
 حسن اسلامه المروق تركه مالا يعنيه والذي يعنيه

كل ما كان

كل مالا يقود عليه منفعة لدينه ولا لآخرته والذي
 يعنيه ما يخاف فيه فوات الاجر **وحرم الله سبحانه**
وتعالى وما المسلمين لقوله تعالى ولا تقتلوا النفس
 التي حرم الله الا بالحق **وحرم الله سبحانه وتعالى**
واخرتهم لقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل
 وقوله صلى الله عليه وسلم ان امرئ الربا عند الله استحل
 من خلقه **ولا استثنى في قوله** **ان يحرق** ما راجع للموسر
 الثلاثة حقوق الموال ما تقدم في قوله من استرسلت
 عرضا فليبه قيمته وحقوق الارض ما ياتي من قوله ولا
 غيبه محكي كالتسوية في الحديث في ذكر حالها وحقوق
 استباحة الدماء اشار اليه بقوله **ولا يحل دم امرئ**
مسلم ان يكفر بعد ايمانه بعد الاستنابة ثلاثه
 ايام او يذبح بعد اخصائه او يقتل بغير نفس
 او فساد في الذم او هو الخرابه او يترك اي يخرج من
 الدين مروق السهم بان يعتقد اعتقاد اهل الاهواء
 الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم يموتون من
 الدين كما يموت السهم من الرمية **والكفر يدك** التي هي
 نفرة الله عليك **ولا يحل لك** تناوله من مال السرقة
 او مباحة **جسد** غير جسد الزوجه والامه مما يلد له

ذكر كان او انثى او فرج بهيمة او مباشرة **وم** قلا او حرا
او كتابة ما لا يجوز فعله او النطق به **ولا** تسع بقد مبد
فيما لا يحل لك الشيء اليه كالزنا **ولا** تباض بفرجك او
بشي من جسدتك ما لا يحل لك كالزنا قال الله سبحانه
وتعالى والذين هم لغز وجرهم حافظون الى قوله تعالى
في العادون يحرم الله تعالى الفواحش على المسلم
ما قلناه من على الجوارح وما يقطن في الظاهر بقوله
تعالى قل ما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن
والا ثم قيل الام الحرام حرم الله سبحانه وتعالى ان يقر بالسا
في **وم** خيضهن او في **وم** نفاسهن بالجماع في الفرج لقوله
تعالى ولا تقرنوهن حتى يظهروا وانفقد الاجماع على
ذلك واما الاستمتاع بما فوق الاثر من فحاشا اتفاقا وجمعا
تحته في غير الفرج قولان مشهورهما المنع وحرم الله
سبحانه وتعالى من النساء ما تقدم ذكرنا **اي** في باب
النكاح وهو قوله وحرم الله سبحانه وتعالى من النساء
سبع بالقرابة وسبع بالرضاع والمهر الخ **وم** الله تعالى
المؤمنين **بأكل الطيب** لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
كلوا من طيبات ما رزقناكم والامور للوجوب والمراد بالاكل
هنا الاستمتاع **وهو** اي الطيب **الحلال** والحلال ما لا
يتعلق

يتعلق به حق الله تعالى ولا حق لغيره وهو ما جهر الله
فاذا علمت ان الله امر بك اكل الطيب **فلا** يحل لك ان تأكل
الطيب اي حلالا قال ابن عباس لا يقبل الله صلوة من
في بطنه حرام وعنه ايضا من اكل لقمة حرام لم يقبل الله
منه عمله اربعين صباحا **ولا** يحل لك ان تلبس **الطيب**
اي حلالا **ولا** يحل لك ان تتركب شيئا من الدواب **الطيب**
اي حلالا فركوب الدابة المفضولة او المسترفة عمل
حرام حرام **ولا** يحل لك ان تسكن **الطيب** فلا يجوز سكني
ما استرى بماله حرام ثم اشار الى ضابط ذلك كله بقوله
وتسكن ساير ما سئف به **طيب** اي حلالا ومن ورا
ذلك اي الحلال امور يشبهها من تركها سلم ومن
اخذ بها كان كالمرتد قوله **اي** يوشك بكسر الشين
لا غير **اي** في **ج** كما ورد في حديث المعصية **وم** الله
سبحانه وتعالى **اي** اخذ المال بالباطل وهو ما لا يباح
شرعا ومن وجوه الباطل **الغصب** وهو استيلاء غاوية
على مال الغير ومنه **التقدي** في العارية والكرا ومنه
الحياة وهو ان يكون الرجل غيره في امانته او في نفسه
او في اهله او في ماله ومنه **الربا** وهو الزيادة في الثمن
او الاجل ومنه **السحت** اي الحرام قيل هو الرشوة وهو

ما يأخذه الشاهد على شهادته والتأني على حكمه
 وتبين الجاه والسؤال للتكثير ونحوه **ومنه الخمار** وهو
 ما يأخذ بعضهم من بعض على لب الشطرنج ونحوه
ومنه الغرر الكثير دون اليسير لأن البياعات لا تنفك
 عنه **ومنه الغش** بكسر الغين المعجمة وهو خلط الخس
 بغير حنسه أو يحنسه الذي **ومنه الخديعة** بالجلام
 أو بالفعل **ومنه الخدابة** بكسر الخاء المعجمة وتفتيق
 اللدغ وفسدت بالخديعة **وحرم الله تعالى أكل الميتة**
 ما عدا ميتة البحر **وحرم الله سبحانه وتعالى الدم** أي
 أكله **وأكل لحم الخنزير** أي أكله وكل شيء منه **وحرم الله**
ما يربل لغير الله به أي ما ذبح ورفعت عليه الأصوات
 بغير ذكر الله مثل أن يذكر واسم الله **وحرم الله**
 تعالى أكل ما ذبح **لغير الله** كالإصنام فمن كان من هذه
 ما تقدم من قوله في الضحايا ولا بأس بأكل طعام أهل
 الكتاب معارفه **ج** أجاب بعضهم بأن ما قال من أن
 على ذبائح الجوسمي ويبقى ما في الضحايا على طهارة **وحرم**
 الله تعالى أكل ما أي الذي **أعان على موته تروى** أي
 سقطت من علو أو اسفل مثل أن يسقط من جبل ويترك
 فلا يؤكل لأنه لا يدري هل مات من الزكاه أو من السقوط

وهو الذي
 يترك من
 علو أو
 اسفل

أو أي

أو أي وكذا حرم الله تعالى ما أعان على موته **وقد**
أي ميتة يسمي أو يغيرها كالجحر حرم الله **الما خبطة**
 أي أكلها وهي ما خنق **جبل أو غيره** مثل أن خنق بين
 عودين والدليل الذي أشار إليه في تحريم هذه الأشياء
 في قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلا به وتحريم هذه
 الأشياء في كل وقت وحال **إلا أن يضطر إلى أكل ذلك**
 فإنه لا يحرم أكلها **ما اضطر إلى أكل الميتة وذلك** أي يحرم
 أكل الميتة وما ذكر معها **أو صار بعد ذلك** لغير الذي
 هو المتروك أو الوقف **أو الخنق إلى حال الإحالة بعده**
 عادة فإذا وصلت إلى هذه الحالة **فلا ذكاه** فتوشى
فيها ظاهره سواء التذات مقامهما أم لا **ولا بأس**
للمضطر الذي بلغ منه الجوع سلباً بخاف به على نفسه
 الملك **أي أكل الميتة** من ما كوله اللحم في السفر والحضر
 لقوله تعالى فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه
 والإجماع على إباحتها عند الضرورة والمنع عدم جواز
 أكل ميتة إلا ومن وطئ قوله أن ترك الأكل أفضل وليس
 كذلك بل هو واجب كما قال مالك لقوله تعالى ولا تقتلوا
 أنفسكم وإذا أكل لا بأس أن **يشبع** منها على ما به الفتوى
 قاله **ج** وعند مالك لا يأكل إلا ما يسد رمقه خاصة

وهو الذي مشى عليه صاحب الحشر **و** اختلف في فعل
له ان **يتزور** ومنها فقال مالك له ذلت وقيل ليس له ذلة
واذا قلنا بالاول فانه **ان استعفى عنها طهرها ولا بأس**
بالافتقار جلد بها اي الميتة اذا دبر في اليابسات
والما وحده فقط اما اذا لم يدبر فلا يستعفى به اصلا
ولا يصلي عليه ولا يباع على التمس ولا بأس بالصلوة
على جلود السباع اذا ذكيت وبيعها وبيع بغير
الميتة وشعرها وما ينبت منها في حال الحياة واجب
البيان **ويصل** وقال ابن حبيب يجب غسله ولا يستعفى
بريشها ولا يقرنها ولا يظلمها اي اخفافها وانما يباح
وكره الا **الافتقار** بالياب **الفيل** جلد بعضه على ظاهره
وجله بعضه على المخبر **تسببه** قوله ولا بأس اليها
مقدم في الغمهايا وهو ساقط من ان في بعض النسخ **وملأني**
من الخنزير لحمه وشحمه وعظمه وجلد حرام كله والافتقار
بدرج من اكل لحم الخنزير مستحله قبل بعد الاستابة ومن
اكله مستفد المخبر عوقب واختلف هل تحريمه يقيد
او سلب نقاشه وهه القلب وذرهاب الغيرة قوله
وقد ارضى في الافتقار بشعره لا تلبس بخمس على
المشوح حرم الله سبحانه وتعالى شرب الخمر قبلها وتوقفا

لقوله

لقوله تعالى **اغسلوا بها الوجوه واليدين** **وشراب العرب** وهم الصحابة
وغيرهم **يومئذ** اي يوم خرم الخمر **فصبغ الخمر** بفا وضاد
وحا مبعثت بين يمينها كهيئة سائلة هم هم يمين ويحبل
في الاواني ويجعل عليه ماء ويترك حتى يكثر ثم يشربوه
وبين الرسول صلى الله عليه وسلم ان كل ما اسكر كونه
من جميع الاشربة **فكليه حرام** وكل ما خامر اي سقو القتل
فاسكره من كل شراب فهو حرام في مسلم من قوله صلى الله
عليه وسلم كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقال النبي صلى الله
عليه وسلم **والسلام في الموطا** ان الذي حرم شرابها وهو
الله **قرني** صلى الله عليه وسلم في الموطا **عن علي بن**
من الاشربة وذلك الثمري المذكور له حالتان احدهما
ان يخلط عند الانتبا وبان ينفخ الخمر والزبيب مثلا
ويخلط في اناء يصب عليها الماء والثانية ان يشهد هذا
على حدة وهذا على حدة **فيخلط عند الشرب** وهي
عليه الصلاة والسلام فيه ايض **عن الانتبا في الدابة**
بضم الدال **وتشديد الباء** وبالمد القرع **وعن الانتبا في**
المركبة بسكون الزاي ويروي بتشديد الفاء **فما في الزاي**
قليل او ظرف ترتب وانما هي عن ذلك لان السكر يسرع
اليهما **وهي عليه الصلاة والسلام** في الصحيح **عن**

الموطا
عن علي بن
الموطا

اكل **الذي ناب من السباع** ظاهره كان مما بعد كالاسد
 والكلب ولا كالغيب عبيد الوهاب ومما في كراهية
 لا تحرم **ويهي** عليه الصلاة والسلام نهي غيره في
 الصبي **عن اكل خوم** **الحمل والبيضة** **ودخل مدخلها**
 في منع **الكل خوم** **الحمل والبيضة** **تأني** **تريكونها**
وربيته ولا ذلك ان **لا تعمل في شيء منها** اي مما ذكر من
 ذي الناب وما بعد **الذي نهر الوضوء** ما دام في
 متوضئة اما اذا كانت وصار رجل عليها فلا ولا شأ
 في كلامه منقطع **ولا بأس** بمعنى الاباح **يا** **السباع** **الغير**
 كالابار وظم قوله **وكل ذي مخلب منها** ان السباع غير ذي
 المخلب وليس كذلك بل السباع بهم ذو المخلب وقد بول
 كلامه بان يقال تقديره **وربي** **كل ذي مخلب منها** **وهو**
 والمخلب **الذي يعقبه** **ومن الغريبين** **برو** **الذي يولو**
فانا فاسد **بالجوارح** **او بالاعتقاد** **وان كانا شريكين**
 والبر يكون بالقول واليه اشار بقوله **فليس لها قول**
لينا بان لا يرفع صوته فوق صوتها وان يقول لها ما
 ينقمرها في امر دينها ودينها **وبالجسد** **والسبع**
 اشار بقوله **وتباعد** **اي يباعها** **بالعلم** **وقا**
 فليطعمها في كل ما امره بفعله مما هو مباح او واجب

قوله لا يغيب
 جوارحه الخ

لان ما قبل الاستشارة

وفي كل

وفي كل ما امره بتركه ما لم يكن واجبا فلا يطعمها فيه
 وكذا **لا يطعمها في سعية** كما قال الله سبحانه وتعالى
 وان جاءهم ذلك على ان تشرك بي ما ليس لك به علم
 فلا تطعمها **ويجب على المؤمن ان يستغفر** **اي يطلب**
 المغفرة **لا بوجه المؤمنين** لقوله تعالى **وقل رب ارحمهما**
 الاية ولا يستغفر لهما اذا كانا كافرين بعد الموت اجماعا
 وفي استغفارهما لهما في حال الحياة قولان **ويجب عليه**
 اي على المؤمن **مولاة المؤمنين** وهي اللفة والاجزاء
 التي هي عند الافتراق فاذا أصبح الكافر وليمة مسلما
 ودعي المسلم فلا يجيبه عند ابن نافع لانه من الموالاة
 وقال ابن القاسم يجيبه **ويجب على المؤمن الشجعة**
لهم اي للمؤمنين كما هي من قوله صلى الله عليه وسلم
 الدين الشجعة قلنا لمن يا رسول الله قال الله وكتابه
 ورسوله والائمة المسلمين وعامتهم بان يشدهم اليك
 مصارعهم من امر دينهم ودينهم **ولا يبلغ حد حقيقة**
الايمان اي كالهدي **يجب لاهية** **امور** **ظاهر** **وباطنا**
ما يجب لنفسه **كذلك** **روي في الصحيحين** **عن رسول**
 الله صلى الله عليه وسلم **ويجب عليه** **اي على المؤمن**
ان يغسل رجليه **وهو كل قرابة** **ينسب من جهة الابوة**

قوله وفي استغفار لهما في حال الحياة قولان المغفرة
 عدم الاستغفار لهما بعد الموت

والامومة دل على ذلك الكتاب والسنة والاجماع ومن
حق من علي بن ابي طالب عليه السلام
او العيبة ومن حقه عليه ان يعود **اذا امر** بخافة
ان يضع ويحصل كالاجر الزاير بشرط ان يقل عن السال
وان يظهر له الشفقة ويقل الجلوس عنده وان لا يفتك
وان يدع حواله ويضع يده على يديه او جبهته ليعرف
ما به وان لا ينظر في عورة البيت **ومن حقه ان يشتمه**
بالسنة الجيدة والمهيلة اي بقوله له يرحمك الله **اذا عصى**
فاذره انه يشتمه ولو لم يسمعه يحمد وسينص على انه
يقول له ذلك اذا سمعه يحمد والمذموم ان التفت
سنة كفايه **ومن حقه عليه ان يشهد جنازته ايمان**
وان يحفظه اذا غاب في السر بان لا يفتابه ويحس
ذلك **وان يحفظه في الصلاة** بان لا يشتمه **ملا ولا**
يجوز للمؤمن ان يهجر اخاه المؤمن فوق ثلاث ليال
بايامها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يجل المسلم
يهجر اخاه فوق ثلاث ليال مفهومة ان يهجر ان ثلاث
ليال جازية وهو كذلك **والسلام يخرج من الهجر**
ان نوى به ذلك فان رد الاخر فقد خرج من الهجر
وان لم يرد فقد خرج المسلم فقط **واذا سلم فلا ينبغي**

بمعني

521
بمعني يسحب له ان لا يقول ولا منه بعد السلام لان
في تركه بعده اساءة الظن به **والهجران الجاني** مسيان
الاول **الهجران ذي** اي صاحب البدعة المحرمة كالقدرة
وفي الهجران ذي البدعة المكرهية مثل تطويل
التياب عندي فخر والتاثير اشار اليه بقوله **اذا هجر**
اي معاني بالكتاب بشرطين احدهما انه لا يفتك
مؤتمنه اي لا يفتك به اي يعقوبه الشرعية من
ادب وخوف هذا اذا لم يخوف منه اما اذا خاف منه اذا
ترك مخالطة فله ان يذم به لان المذمة صدقة
والاخر شيكان علي بسبيل البدل لانه اما انه لا يفتك
علي مؤتمنه اي لا يفتك من هجره بقدره على ما كان
لا يفتكها ولا عيبه في هجره اي المستوعب والمجاهر
في ذكر حالهما بالسوق بالاعتقاد والجارحة فقط
اذا استل عن حالهما **ولا يجوز غيبتهما في غير هذين**
الوجهين الا فيما يشاور فيه اي في الذي يشرع فيه
المشاورة مثل ان يسأل عنه لاجل **نكاح** او لاجل
مخالعة كالشركة **وخوفه** اي خوفا ذكر مثل ان يسأل
عنه ليصدق عليه هل هو اهل لذلك ام لا وكذا
لا عيبه في **خروج** **شاهد** **دعوه** اي نحو التخرج

كالا مام للصلاة ومن سكارم الاخلاق ان تقفوا
عن من قلبك وقطر من دمك وقطر من قنطريك
 لقوله تعالى والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس
 وقوله صلى الله عليه وسلم من ربي ان اهل من
 قطعتي واعطيت من حرمتي واعطيت من قلبي وجاء
 اي جملة اداب الخبي وازمنة تقف اي تخرج عن
 اربعة احاديث من فوعة احد هذا قول النبي صلى
 الله عليه وسلم في الصبي حين من كان يوم من باله
 واليوم الاخر فلا يودي جاره ومن كان يوم من باله
 واليوم فليكرم قنيفة ومن كان يوم من باله واليوم
 الاخر فليقبل خبي **والصبي** اي فليقبل خبي يوجب
 عليه ويسكت عن شريفاً عليه وتاثيرها قوله
عليه الصلاة والسلام في الموطاة من حسن الله
 مرة نركه ما لا يصيب وهو ما لا يعود عليه منقته
 ونسوية في خروية وتأثيرها قوله عليه الصلاة والسلام
 في البخاري لم يجل الذي اختاره في الوصية حين قال
 له اوصني قال لا تقرب ذرود من افعال لا تقرب
 اي لا تعمل موجبات الغضب وليس منهاه الشهي عن
 الغضب جملة لان الانسان محبول على الغضب قال
 الشافعي

الشافعي من في الله عنه من استغفب ولم يغضب فهو
 حمار ومن استغفب ولم يغضب فهو شيطان **واما**
قوله عليه الصلاة والسلام **لو من يحب لاضيه**
المومن ما يحب نفسه وهو في البخاري يلفظ لا يومن
 احكم حتى يحب لاضيه ما يحب نفسه اي من الطائعات
 والاشياء المباحات ومعنى لا يومن الايمان التام وال
 فاصل الايمان يحصل وان لم يكن بهذه الصفة
ولا يجل لك ايها المكلن ان تسجد سماع الباطل
طه قولك كالفية او فكذلك كالات الملائكة **ولا يجل لك**
ان تلتد وسماع صوت كلام امرأة لا يجل لك وكذا
 لا يجل لك التلد بصوت الامرد الذي فيه لمن وامر
 قال تلد ولم يقل ان تسمع لان سماع كلام المخلالة
 وما في منهاها جائز **ولا يجل لك سماع شئ من الان**
الملائكة كالورد الا الذي في النكاح وكذا لا يجل لك
 سماع **النساء** بالعد وهو مد ما يقصر وقصر ما يمد
 لتقسين الصوت من كلام طيب معنوم المعنى مجرت
 للقلب قلباً لا ضراب سوا كان باله او بغيرها على
 المذهب وكذلك لا يجل لك **قراءة القرآن** ولا سماعه
 بالبحر اي الاصوات **الرجبة** اي المطربة كترجيب

قوله بالمد اي مع كسر الغني هو عدو

الفناء بالمد اي المشبهة بالفناء والذي في المذبذبة
 وكبره ما لك قراءة القرآن بالاحسان بعض السجود النظر
 بهل هو علي بابته او مراد به المنع وفيه المختار الاول والي
 كل حال **عليه السلام** اي يعظم ويثقل **كتاب العزيز** اي يثقل
 اي يعزى **اليسكنة** و**يقار** اي يعظم **وبما يوفى**
 ان الله يوفى به ويقر به منه قرب قبول لا قرب ساقه
 مع احضار الغرم لذلك اي لما يتقوه فاذا امر بآية
 لم يثقل انه المسمى او بآية امر يتقن انه المأمور قال
 علي رضي الله عنه لا خير في عبادة لا نفع فيها
 ولا خير في قراءة لا تدبر فيها **ومن الغرض** و**قوله**
الامر بالمعروف وهو ما امر الله ورسوله به **والنهي**
عن المنكر وهو ما نهى الله ورسوله عنه **علي كل من**
بسط يده اي حكمه في الارض كالسلطان ومن دونه
 من الحكم وقوله **وعلي كل من فصل يده** اي ذلك تكرر
 قائم لكن من يعظم علي ذلك التغيير بيده **فيلسا**
فان لم يجد ريلسا فقلبه **وخرق علي كل من يفي**
 حبس المؤمن المطلق ذكره كان وانني حر او عبد مريفا
 او محبها **ان يريد** اي يقصد بكل قول وعمل من البر
 ما هو واجب او مندوب وجه الله الكريم ومن اراد بذلك

القول

القول او العمل غير وجه الله الكريم **لم يقبل عمله** اي ولا
 قوله **والربا** وهو ان يريد بعمله غير وجه الله تعالى
الشرك الاصغر لما رواه احمد من قوله عليه الصلاة
 والسلام ان اخوف ما اخاف عليكم **الشرك الاصغر** قالوا
 يا رسول الله وما **الشرك الاصغر** قال هو الربا الحديث
والنوبة لغة الرجوع من افعال مدنومة شرعيا الي
 افعال محمودة شرعا **فريضة** من كل ذنب طاهرة كبرى
 كان او صغيرا وهو خلاف قوله اول صدر الكتاب
 وعقر الصغار باحساب الكباير ولها شروط كان
 تاتي وشروط فمحة وهو الندم علي ما فات والقلع
 من الذنب في الحال والنية علي ان يعود وقوله **من**
غير اصرار اي لا يد لان النوبة لا تقبل الا بصدق الاصرار
 والاصرار المقام بضم الميم بمعنى الاقامة علي الذنب
 واعتقاد العود اليه **ومن النوبة** مرد المقام **واجتناب**
المحارم والنية ان لا يعود اما الاولان فواجبات
 في النوبة وليسا شرطين في فحمتها واما الثالث فاحد
 شروط الفحمة كالتقدم وشروط الكمال اشارة اليها بقوله
وليسفقر ربه ويرجو رحمة ويخاف عذابه **ويذكر**
 نعمته **لديه** علي اي عليه **ويتشكر** فضله عليه با

المحارم مع

لا يحال بغير رغبته وترت ما يكره فعله او قوله **اسا**
الا استغفار فلقوله عليه الصلاة والسلام من اصاب
و نسا فندم عليه عفر له ذلك من قبل ان يستغفر حكيم
ومنه يدل على ان الاستغفار ليس من اركان التوبة
على معنى انه يحتاج اليه مع التندم لتام التوبة واما
الرجاء فهو الطمع في رحمة الرب عز وجل ولا يقع الا مع
حسن الطاعة واما الخوف فهو تامل القلب بسبب توقع
مكروه في المستقبل واما التذكر فهو التفكير في نعم
عليه حيث وقع للتوبة واما التفكير فهو التناهي
المحتمل بذكر احسانه ويكون بالقلب خضوع عاريا
للسان ثنا وعري فاوبا خوارج طاعة وانقياد
ويتقرب **التائب اليه** اي الى الله تعالى بما تسره
فعله وان قل من **نوافل الخير** كما لفلة لما في من قوله
صلى الله عليه وسلم عن الله وما زال عبدي يتقرب
اي بالانفاق حتى احببه الحديث **وكما ضيق التائب**
من ذنوبه التي وجبها عليه كالصلاة عمدا او
سنا **فليغفر له الله** وجوبا على الغور ما لم يتق
عليه فان شق عليه تقضى ما استطاع مع غفله واذا
لم يجهر ما عليه من صلاة مثلا كزني وحاشا له فيه

بلا

بلا وسوسة **واذا فعل التائب ما فيه من الغرابي**
وليس يجب الي الله تعالى في تقبله منه وبخافه **ويتوب**
اليه مما صدر منه من تقصيره للغرابي **ويجاء** اي
يتفرع الى الله تعالى **فما عسر عليه من قياد نفسه**
الى الطاعة لانه سبحانه وتعالى هو اليسر واليسر
يسد التوفيق والسهيل وليكن من رعايه اللهم ملكنا
انفسنا ولا تسلطها علينا **ويتفرع اليه في محالته**
اي فيما استحل عليه من حاله مما لم يظهر له شره ولا
عليه لعل الله يظهر له ذلك حاله كونه **موقفا** **ومستقفا**
انما مالت لصلاح شياؤه اي حاله **والمالك لتوفيقه**
وتشده **مهما جمعي** واحد وهو الاستقامة على الطاعة
لا يضارقه ذلك اي ما ذكر من النجا واليقين **على ما فيه**
اي على اي حاله فهو فيها من حسن وهو الطاعة **وتج**
وهو العصية ولا يحسنه الذنب من ذلك لقوله تعالى
ان الله يحب التوابين والتواب هو الذي كلفا ذنبا
ولا يياس اي لا يفتك العبد من رحمة الله تعالى على
ما هو عليه من السوء لقوله تعالى انه لا يياس من ربح
الله الا القوم الكافرون **والفكرة** اي التفكير **في من الله**
تعالى اي في مخلوقاته تعالى **مفتاح العبادة** واستغن

على نفسك **بذكر الموت** لقوله عليه الصلاة والسلام
الكثر وامن ذكر مداوم اللذات لان الانسان اذا فكر في
الموت قصر عمله وكثر عمله وان غفل عنه كثر عمله وقيل
عمله **و** استغن عليها **ايض** **بالفكرة** فيما بعد الموت
لان الموت استغنى قبله وما بعد و استغنى عنه كثرته
الغير **و** استغن عليها **ايض** **بالفكرة** **في نعمة ربك**
عليك لانك اذا افكرت في نعمة عليك استغنى ان
تبارك به بالمعادي وهو نعيم عليك **و** استغن عليها
ايض **بالفكرة** **في امهاله لك** وانت تقصيه **وفي آخره**
لغيرك من الامم لما فيه **بذنبه** في الحال **و** استغن
عليها **ايض** **بالفكرة** فيما تقدم من **سائر ذنبتك**
وخاف ان خذ به **و** استغن عليها **ايض** **بالفكرة** في عاقبة
امرك فلا تدري بما يحكم الله لك **و** استغن عليها
بالفكرة في **مبادرة** **اي** سائر علة **ما عسى ان يكون**
قد اقرب من اجلتك مهل هو يوم او قل لان ذلك
يسهل الخاطئة ويقل الانس والحرص على الدنيا ولانه اذا
فكر في الموت اتاه وهو مستعد له ولا اتاه بفتنة
فيندم حيث لا ينفع الندم بالصيق اللطيف بنا فانه
لا حول ولا قوة لنا الا بك وصلي الله على سيدنا

محمد

محمد وعلى الله وفاهيه وسلم **باب** **في بيان**
الفطرة اي الخصال التي يولد بها المرء حتى يكون على
افضل الصفات **و** في بيان حكم **الحسان** **وحكم** **حلو**
الشعر مخرج يهديه وان كانا داخلين في الفطرة دلالة
على تأكيد **في بيان** ما يجوز من **الباس** وما لا يجوز
وفي بيان **سنة** **عورة** **وفي بيان** ما ينقض **بذل** اي
مما ذكره جماعة من الله به او يري عنه في هذا الباب كالصوم
والحيثيل وبعد اجماعهم به في الترجمة فقال **ومن الفطرة**
حسن اولها **فصل** **الشارب** لقوله صلى الله عليه وسلم
فصل **الشارب** بفسره ما لك مما قاله الشيخ **وهو لا فاسد**
بكم **المرءة** **وقبحها** **و** **اي** **لا طار** **طرف** **الشعر** **استد**
على **الشفة** **مهد** **هو** **السنة** **في** **فقه** **الاختلاف** **والله**
اعلم **اي** **استطاله** **وتأنيها** **فقر** **ان** **فطار** **للمرءة**
والنساء **ينبغي** **ان** **يكون** **ذلك** **من** **الجمعة** **الي** **الجمعة** **واحد**
في **البداية** **يقص** **ان** **فطار** **وتأنيها** **نق** **الجمعة** **اي**
الابطين **غير** **بذل** **على** **طريق** **الاستطالة** **وهو** **سنة**
للرجال **والنساء** **ومن** **لم** **يقدر** **على** **التوفيق** **حلقه** **بالد**
وتؤيره **بالنورية** **و** **رايها** **حلو** **الجمعة** **سنة** **للرجال**
والنساء **ولا** **تستغها** **المرءة** **لان** **ذلك** **يضر** **بالزوج** **لانه**

قد له على طريق الاستشارة اي المصحة والعلاقة
بالمشاهدة او عدوي

يستخرج من الجمل بائناق الاطباء ويجوز ان يتركها بالنوم ولا
باس خلق عن يمينها اي العانة **من غير جسد** ظاهر
 انه مباح وهذا في حق الرجال وما لنا لخلق ذلك من
 واجب لان في ذلك اي في تركه بهن مثله واحتمل
 بالجسد عن شعر الرأس والححية لان خلقها بدعة
 وخاصها **ختان الرجال** وهو من وال الفلقة من الذكر
سنة مراد في الخيايا واجبة اي موكدة مخرج حكمه
 دون غيره ليعرف بينه وبين قوله **واختاف في السات**
 وهو قطع الناق اعلى فرج الانسان كانه يحرق اليد
سنة بفتح الهمزة وفهم الراجح كرامة بمعنى مستحقة
 لامره عليه الصلاة والسلام بذلك **وامر النبي صلى**
الله عليه وسلم في الوطأ ان ينفذ اي يوفى بالاحبة
 وقوله **ويؤخر في شئ** تأكيد وقوله **قال مالك رحمه**
الله تعالى ولا يبالأخذ بمعنى يستحب الاخذ **من قولها**
اذ قالت لئن والمعروف لاخذ لاخذ منها الا انه
 لا يتركها نحو الشبهة **قال مالك قاله قبله غير واحد**
 اي اكثر من واحد **من الصحابة والتابعين** رضي الله
 عنهم اجمعين **ويكره صبغ الشعر الابيض وما في**
مفاته من الشفرة بالسواد من غير حرم في غير السبع
 والجهاد

والجهاد اما في البيع فيحرم وما في الاجتهاد ولا يهاجم العدو
 الشباب فيؤجر عليه **اما صبغه بغض السواد ولا بأس**
به باحسانا بالمد **وبالكمة** بفتح الكاف والتاويرق السلم
 وهو صبغ الشعر والخناء غيره وكلامه محتمل للندب
 والاباحة وهي القرب والفرق بين السواد وغيره ان
 السواد صفة اللون التي لون مع ذهاب الاول والآخر
 ونحوه تغير لا صبغ بقا صفة من الاول فلا يلبس
 الشيب على احد باجراره ويلبس بالسواد **ونهي**
الرسول عليه الصلاة والسلام في الصبيح اي
 يحرم **للكون عن لباس** اي لبس الحرير **وعن ثمن الذهب**
 ظاهر قوله الذكور كين كان او صغير وقامه ايصرك
 لعذر وغيره ومفهوم قوله لباس ان الخوص عليه
 ولا تكا جاز وهو قول ابن الحاشون والذي عليه
 الجمهور ان ذلك بمنزلة اللبس لما في الصبيح انه عليه
 الصلاة والسلام نهى عن لبس الحرير والديباة وان
 يلبس عليه **ونهي عليه الصلاة والسلام عن الثمن**
باخذ ياد في القبس جار مجل الي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وعليه حاتم شبه يعني من الخناس الاصغر
 فقال له اي احد منك ربح الاضنام وجا اليه اخر وعليه

خاتم الحديد فقال له مالي اروي عليك عليه اهل النار
وجا اليه اخروكا عليه خاتم ذهب فقال اخرج عليك
عليه اهل الجنة **ج** ما ذكره المصنف من النهي عن التخنم
بالحديد خلاف في المداونة ويدل لها نهيها قوله
صلي الله عليه وسلم الحسن ولو خاتم من حديد جاب
الجمهور بانهم ارادوا بذلك لمبالغة **ولا باس بالفضة**
في حلية الخاتم والسين والمعصم اما عليه الخاتم
فقال بعضهم اراد به ان يكون في شئ جاز عن الحديد
والنحاس والبرصا كالجاد وقال بعضهم اراد به ان
يكون الخاتم كله من فضة ما في الصحيحين انه اخذ
خاتم من ورق فكان في يده ثم كان في يد ابي بكر
من بعده ثم كان في يد عمر ثم كان في يد عثمان
مر في الله عنهم حتى وقع في بئر اريس ونفسه معه
رسول الله صلي الله عليه وسلم وما حلية السين
بالفضة فحكي بعضهم لا تقافي على جوارز والاش
لان فيه امرها باللعن وكدلك حتى لا تقافي
على حلية المصموم بالفضة **تقضي له ولا يجعل**
ولت المذكور من الحلية بالفضة في الجاه ولا سرج
ولا مسكين ولا في غير ذلك من ان الحرب اقتصر على

ما ورد

ما ورد الشرح به كما تقدم وتخنم السادون الرجال
بالذهب وقوله وينهي عن التخنم بالحديد كذا امر
والا خيار عند مالك رحمه الله تعالى مما اي بالذي روي
عن النبي صلي الله عليه وسلم **في التخنم في اليسار لان**
تناول الشئ باليمين وهو ياخذ به بيمينه ويجعله
في يساره روي البيهقي انه عليه الصلاة والسلام
اخذ خاتما من ورق فجعله في يساره وكذلك ابو
بكر وعمر وعثمان وعلي وحسن وحسين كاسوار
يتخنمون في يسارهم وفي صحيح مسلم قال كان خاتم
النبي صلي الله عليه وسلم في هذه الاشياء في ختمه
من يده اليسرى **واختلوا في يسار الخراج** وراى
سجيني وهو ما سده حريز وجمته صوف سلا
عليه اقوال اشعار في اثنين منها قوله **فاجر وكبره**
معج في العيس الاول واستظهر ابن رشد الثاني والثالث
بحرم لبسه القرافي وهو مذهب مالك لقوله عليه
الصلاة والسلام في حلة عطاردة وكان مخالفا للحرير
اغاييس هذه من لا خلوق له في الحرية **وكذلك العلم**
في التوب من الحرير اختل في فيه بالجوارز والكره **لا خط**
الرفيق وهو ما كان اقل من اصبغ فانه جاز في امره

باتفاق ولا يلبس النساء وهو ما كان على جهمة الشيخ
 من الرقيق ما اى الذي يصغر من اذ اجزى من يوتهن
 اما اذ البسة في يوتهن مع ارجوا جهن في جهن ولا يجر
 الرجل ازاره بغيره اى كبره ولا يوقبه من الخلاء بضم
 الخاء وكسرهما ممدود بمعنى البصر والذي في قوله
 لا مفهوم له فان المرأة كذلك اذا اقصت ثوبه الخلاء
 اما اذا لم تقصده فانه يجوز لها ان ترضيه وتراعى
 كما في الموطأ من قوله صلى الله عليه وسلم ذلك اذا
 لم يجر الرجل فصل ذلك وكسب المذكور من الاثار والاشياء
 اى الكسبين فهو اتفاق لتوقبه وازارته وانقي له به
 لانه ينفي الكبر والعجب وينهى بمعنى ونهى
 عن الشتم حال الصما بالمد فمى حريم وراى اى
 صفة الشتم حال الصما ان يكون على غير ثوب اى ازار
 يرفع ذلك اى طرف ما يتحمل به من جهمة واحدة وهي
 اليسرى ويسدل الجهة الاخرى وهي اليمين وانما
 نرى عنها لانه اذا اراد ان يرفع يده اليسرى الكسفة
 عورته وقوله وذلك اذا لم يكن تحت الشتم اى
 تحت ما يتحمل به ثوب تكلم كبره ليرتب عليه قوله
 واختلف فيه اى في حكم الاشتمال المذكور على ثوب

اى ازاره

وهذا هو على نظر عموم شرع لا بد منه من الكفا

اى ازاره على قولين ثالث بالرفع اتباعا لظن عموم الحديث
 والاباحة لا نقا الصلة المذكورة وهي كشق العورة
 ويومى المكلف بسنة العورة عن اعين الناس وجوبا
 اجماعا وفي الخلوة استحبابا على المشي وازارته الرجل النوى
 بكسر الهمزة على ما اختاره الخطابي لان المراد الهمزة
 اى انصاف ساقيه ولفظ الموطأ من قوله عليه الصلاة
 والسلام ازاره المومن الى انصاف ساقيه لا جناح
 عليه فيما بينه وبين الكعبين وما اسفل من ذلك
 ففي التار لا ينظر اليه يوم القيامة الى من جاز ازاره
 بطلان الخلع بالذال المتحجر وهو ما بين الساق والورك
 عورة عند من يستحي منه وليس كالعورة نفسها
 لانه عليه الصلاة والسلام كشق ثوبه مع ابي بكر
 وعمر وانكشف ثوبه ايضا حين اجري فرسه ولا يدخل
 الرجل الحمام بالتشديد معروف وهو يذكر ويؤتى
 عليه ما حكاه صاحب المغرب عن العرب وقالوا وغيره
 هو منكم اتفاقا لا يبين بكسر الهمزة والهمزة ونوكه
 وهو ما يؤتزر به ولا تدخل المرأة الامن عليه طاروا
 ايراد او ومن قوله صلى الله عليه وسلم لانها استفتح
 عليكم ارضي العجم وسجدوا فيها بيوتها لانه ساق

احامان فلا تدخلها الرجال الا باعزاز وامسوها
النساء الامريضة او نفسا **ولا يسلط** رجلان ولا
امرأتان **في حافى واحد** او ثوب عتيق مستور يري العورة
وهذا على جهة المسح سواء كان بينهما قرابة ام لا
مرواه ابو داود ورواه عنه عليه الصلاة والسلام قال لا
ينظر الرجل الى عورة الرجل ولا المرأة الى عورة المرأة
ولا يعفني الرجل الى عورة الرجل في ثوب واحد ولا
تتفني المرأة الى عورة المرأة في ثوب واحد **ولا يخرج**
امراة غير متحالة المستقرة فيما لا يدى لا غنى
لها منه من ثوبه موت او يدها او يدها كالاخ
او خوف ذلك مما يباج بها الخروج لاجل جنابة من
ذكر وحضور عرسه وخروجها سر وطف ان يكون الخروج
طريقا اليها يام تفسط الخروج في غيرها وان تلبس
او تلبسها وان تمشي في حافى الطريق وان لا يكون
عليها ربيع طيب وان لا يظفر منها ما يحرم على الرجل
النظر اليه **ولا يحضر امرأة من ذلك** اي مما يباج بها الخروج
اليه ما فيه نوح اي صوت نايحة او يدها من ما لم
او عود وتبشيره من الملاهي الطرية وهذا الخبر في
جميع ذلك الحكمة لا يجوز حضور رشي منه الا الدف

بضم

قوله والمثقفان وهو الذي تشبه

بضم الدال وفنمها فانه يجوز في **النكاح** خاصة للرجال
والنساء الا الذي هيته **وقد اختلفوا في الكبر** فيفتحين
قبل صغى مجلد من ناحية واحدة فاجاز به ابن القاسم
ومنه غيره **ولا يخلو رجل بامرأة شابة** **ليست** **بذي**
محرم منه لتبشيره عليه الصلاة والسلام عن ذلك
قايلا فان الشيطان تالساها **ولا بأس** ان يراها جميعا
يجوز للرجل ان يري امراة ليست محرمات له **لاجل عذر**
من شهاة عليها اولها وخوف ذلك لنظر الطبيب واد
خطرها لنفسه هذا كله في غير المتحالة وما المتحالة
وهي التي لا يرب للرجال فيها كغيرها مثلا فيباح له
اي الكحشي ان يري **وجها عاى** في حال العذر وغير
وما قاله تكرار مع ما تقدم في الباب الذي قبل هذا **ويشترى**
جميعا ويهيئ **النساء** اي محرم عن وصل الشعر وعقود
الوشم لقوله عليه الصلاة والسلام في الصحيح لعن
الله الواصلة والواصل والموشمة والموشومة
والمتخصات والمتفحات والفاحجة والمتفاحة المحسن
المغير **تخلق الله** **ومن لبس** بمعنى امراد ان يلبس **خفا**
او نقلا بد **ببشيره** على جهة الاستحباب **وزا** امراد
نزعها **ابد** **بشماله** لامره عليه الصلاة والسلام

من تواضع في طلب العلم حرم الله عليه
بها عنه انه من الكذب ان يصرح

قوله والمثقفان وهو الذي خلأ
اسنانها انتصحه عذوق

مذلة وهو محمول على التدب **ولا بأس بالانتقال**
قائما ويكره كراهية تنزيه المشي في نفل واحد انتهى
عليه الصلاة والسلام عن ذلك **ويكره التماثيل** أي
عماها وهو الصوم الذي توضع على هيئة الحيوان والرجح
في الأسرة بلسان من جعل جمع سرير وهو معلوم وفي
العباب جمع قبة وهو ما جعل من الثياب على اليهودج
مثلا **وفي الحدرات** بضم الجيم جمع جدر يفتح الجيم
وسكون الدال الحابط وفي **الخاتم** بفتح التاء وكسر هاء
الرقم أي السقور **في الثوب** من ذلك أي التماثيل المذكورة
لأنه يمتحن **ويكره** أي الرقم في الثوب وفي نسخة **وبطوره**
احسن مراعاة لمن يقول بفتح الجيم والميم **اعلم**
باب بيان آداب الطعام والشراب
أي الأكل والشراب والآداب المذكورة ثلاثة أساسيات
ومعارضة ولو اختلفت من الأول قوله **وإذا أكلت أو شربت**
أي إذا أردتهما **فواجب عليك** أيها المكلف وجوب
السنن **أن تقول بسم الله** جهرا ولا تزيد الرقعة **الرحيم**
واختار بعضهم زياذة ذلك ومن الثاني قوله **وتناول**
أي تأخذ ما تأكله أو مشربه **بيمينك** أي جهة اليمين
ومن الثالث قوله **فإذا فرغت من الأكل أو الشرب فلتقل**

أي علي

أي علي جهة الاستحباب **الحمد لله** سر وقد ورد كل هذا
عنه عليه الصلاة والسلام ومنه أيضا قوله **وحسن**
أي مستحب **أن تلعق يديك** وفي رواية أصابعك وهي
مفسرة للأولي **قبل مسحها** لما في مسح اليدين عليه
وسلم كان يأكل بثلاثة أصابع ويلعق يده قبل أن يمسحها
ومن آداب الأكل أن تجعل بيمينك ثلثا للطعام وثلثا
للشراب وثلثا لنفسك كذا ما صح عنه عليه الصلاة والسلام
ذلك **ومن آداب الأكل إذا أكلت مع غنم** ممن ليس
من أهلك ولا بنيك طعاما **أكلت مما يليك** لأنه عليه
الصلاة والسلام بذلك **ومن آداب الأكل أن تأخذ**
لحمه حتى تفرغ الآخر أي بالبلغ لئلا ينسب للشمع
ومن آداب الشراب أنك لا تنفس في الإناء عند شربك
لأنه عليه الصلاة والسلام عن ذلك ويؤخذ من قوله
ولتبين القديم عن قديم ثم تعاوده **أن يشرب** جوارر
الشراب من نفس واحد وهو قول مالك وقيل يكره ما في
النسائي من قوله صلى الله عليه وسلم إذا شرب أحدكم
فليستف نفس ثلاث مرات فإنه أهنا وأمر **ولا تغب الماء**
غيبا وهو يلعنه بصوت كصوت البهيمة انتهى عليه
الصلاة والسلام عن ذلك **ولتقصه** بفتح الهمزة مضارع

مضمون بالكسر **مضا** وهو بليغ لما يرفع شيئا بعد شئ
 لا مروه عليه الصلاة والسلام بذلك ومن آداب الأكل
 أيضا أنك **تكون** أي تفتح **طعامك وتغني مضمنا**
 أي تباليح في مضمغه أي رقه **قبل بلعه** لأن ذلك يبلغ
 في اللذة وأسهل على المعدة وفي ترك ذلك إذا نه في
 بلعه وتؤدي المعدة منه ومن الآداب أنك **تتق**
فان بعد الفراغ من طعامك بالمضمغ والسؤال
 لدفع ما يتقي من تغير طعم الفم ومن الآداب أنك
إذا غسلت يديك بعد المصح الواقع بعد المص
 من الفم بفتح العين المصحى وفتح اليم الودك ومن
 اللبن بفتح الميم حده **فحسن** أي مستحب ما رواه
 أبو داود وأبو داود أنه صلى الله عليه وسلم قال من بانه وفي
 يده غمغم يغسله وأصابه شئ فلا يلوم من الأنف
 وأما ما لا رسم فيه فلا يغسل منه ومنها أنك **تخلل**
 أي تريل ما تعلق **بأسنانك** أي قد خلل بينهما من
 الطعام لا مروه عليه الصلاة والسلام بذلك **وذهب**
 الرسول صلى الله عليه وسلم **عن الأكل وشرب**
بالتمهل وهذا النهي نهى كرامته في حق من له عيني
 ومن آداب الشرب إذا كنت بحضرة جماعة أنك **تساو** إذا

شرب

شرب من **علي عيناك** أولاً ثم من علي سائر ما في
 الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم النبي قد شرب بها
 وعن عيناك عرابي وعن سائر الهدى قد شرب شرب
 أعطى الأعرابي وقال الأيمن فالأيمن ومن الآداب
 ما أشار إليه بقوله **ويشرب معي ونهي عن الشف**
في الطعام والشرب والكتاب وروى حديث الشري
 عن الثلاثة السذار وغيره وهو في الأولين لما يتقي
 من القدر وفي الثالث حرمة وكذا انتهى نهى تحريم
عن الشرب في أنية الذهب والفضة بقوله صلى الله
 عليه وسلم في القميص لا تشربوا في أنية الذهب والفضة
 ولا تأكلوا في أنية الذهب والفضة في الدنيا ولا في الآخرة
 وأحق أهل الذهب بالاكل والشرب سائر الاستقالات
ولا بأس بالشرب قاعا لما فهم أنه صلى الله عليه وسلم
 شرب من مامر من قاعا وقاعا وفعله عمر وعقاب
 وعابي وعليه جماعة الفقهاء وكراهه قوم لأحاديت
 وردية فيها أنظر **ولا ينبغي لمن أكل الله أن يشد**
 الرأوي خفيها **والثوم** بضم التثنية ويقال بالفتح
 عشرها أو **البحل** بفتح الصاد **فيا** بكسر الهمزة بالمد
 والهمز ويروى بتشديد الياء أي غير مطبوخ **أن يدخل**

المسجد ان لو واللام فيه الحسن يعني كل مسجد وق
كلامه علي ما قال **ج** ان دخول مكره لا محرم وهو
كذلك في سماع ابن القاسم **و** من الادب انه **يكلمه** ان
يا كل متكيا ما في الصحيح انه عليه الصلاة والسلام
قال لا اكل متكيا وصفة الاكل ان يجلس علي مرفقه
اليسر وجا انه عليه الصلاة والسلام كان يضع
احدي فخذي علي الاخرى واحدي ساقيه علي
الاخرى كما يجلس في الشهد وياكل ويقول اجلس كما
يجلس العبد والكل كما ياكل العبد **و** من الادب انه **يكلمه**
كرامته **تزييه** **الذي من ريس الشريد** عاصم انه عليه
الصلاة والسلام ان يقصعه من تريد فقال كلوا
من جواربها ولا تاكلوا من وسطها فان البركة تنزل
علي وسطها ولفظ ابو داود اذا اكل احكم طعاما
فلا ياكل من اعلى العصفه ولكن لياكل من اسفلها فان
البركة تنزل من اعلاها فبان بهذا ان تخصيص الشج
الكرامه بالترديد لا مفهوم له **ونهي عن القرآن** اي
الترديد واج **في التمر** اشار به الي ما في الصحيحين ان
ابن عمر رضي الله عنهما قال فرمى رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان يعرن بين التمرتين حتي يتساقط

اصحابه

اصحابه وفي مسلم عن شعبه لا ادري هذه الكلمة
اي الا ستيت ان الامن قول ابن عمر **وقيل ان ذلك** السري
عن القرآن في التمر **ما هو مع اصحاب التمر فافهم** هذا
نفس العموم ان قول علي **المشم** وقال **ق** والسري نهى
كرامته ان عللنا بسوء الادب وان عللنا بان تسد
وكان العموم شكا بستر او مطع من كان السري نهى تحريم
وقوله في التمر مرديد وكذا سائر الاطعمه والفاكهه **ولا**
باس **ذلك** اي بقران التمر وخوضه اذا اكلته **مع** **ط**
المملك لانه يجوز لك ان تستبد بشي دونهم **والكلمه**
مع قوم تكون انت **الخصم** وهذا علي القليل بالاستدلال
واما علي التعليق بقول الادب فانها موجوده هنا
وهذا ايضا علي القول بانه علي ملك ربه اكلوه وانما
ملكوا منه ما اكلوا خاصة **و** **باس** في التمر **وتسبهم**
كالربيب **ان تجوز** اي يرسل يدك في ذلك الذي يكون
فيه اما كويل عينا وشمالا **لتاكل ما** اي الذي تريد منه
وقد وردت السنه بذلك **وايسر غسل اليد قبل اكل**
الطعام من السنه بل مكره علي المشم مالك وليس العمل
علي قوله عليه الصلاة والسلام الغسل قبل الطعام
يفني الفقر ويغفره يعني التمر **الا ان يكون** **ربا** اي باليد

اذني اي نجاسة فيجب غسلها اكراما للطعام وفي قوله
وليفعل بده وفاه بعد الطعام من الغمر تكلم بالنسبة
للبيد مع قوله وان غسلت يديك من الغمر الخ لانه لا فرق
بين قوله فحسن وقوله فليغسل فان الامم بها حمل
على ان استحباب **وتحقيقه فاه من الدين** قال عياض
هو سنة للقيام للصلاة مستحب لغيرها ما رواه انه
عليه الصلاة والسلام شرب لبنا ثم دعا بما قطع من
فاه وقال انه وسما **وكره غسل اليد شي من الطعام**
كذوق الخطة **وشي من صق القطا** كراهته بقرينه
وقيل كراهته تحريم **وكذا كره غسل اليد بالخطة** وهي
ما يتخلص بالفريل من قشر الخطة **وقد اختلف في**
ذات اي في غسل اليد جميع ما يقدم بالجوهر والكرامة
وهذا اخر الكلام على ما ترجم له ثم انقل كلام علي
مسائل يرفع بها فقال **واجب قيل وجوبا وقيل**
استحبابا **اذا عيت اي وليمة العرس اي النكاح**
لما في الموطا من امره عليه الصلاة والسلام بذلك
واما ان يقولوا **اذا لم يكن هناك ابو مشرك** اي مشرك
مثل ان الطرب المموعة **ولا مشرك بين اي هو** مثل
اجتماع الناس اي النساء والرجال وفرش الحرير واذا

حضرت

حضرت وكنت عن صائم فانت في الاكل بالخيار واذا
كنت صائما فلا تأكل وان خلوا بالطلاق وقدر خصي
ما انت رحمه الله في **التخلق** عن الاجابة لوليمة العرس
لكنه لا يوحى الناس فيها لان في حضورها حبيد
شقة لا سيما على اهل الفضل والصلاح والله اعلم
باب بيان حكم السلام وصفته
وبيان حكم الاستبذان وصفته وصفة التاجي
بيان ذكر القرآن وفي الدعاء ذكر الله سبحانه وتعالى
والقول في السعي اي ما يقوله اذا امر بالسفر وعكس
في الباب بعض ما ترجم له وبعد احكم والسلام فقال
ورد السلام واجب وجوب فرض الكفاية على المسلم
والابتداء سنة على الكفاية على المسلم **مرغب فيها**
لقوله تعالى واذا حيمت بخيبة فحيوا باحسن منها
او ردوها وقوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فسلموا على
انفسكم **الاية والسلام** اي وصفة الابتداء **ان**
يقول الرجل او غيره السلام عليكم بصيغة الجمع كان
المسلم عليه واحد او اكثر لان الواحد كاجاعة لوجود
الخطة معه وقم كلامه انه لا بد من الالو واللام في
السلام **ويقول الرادو عليكم السلام** بواو التثنية

وتقدم الجار والمجور **ويقول سلام عليكم** تقدم
 السلام منكم بغير وادنا خير الجار والمجور **وقال قيل**
له في الجملة وانما قيدنا بهذا ان السلام في الابتداء
 لا يكون الا معرفا كما قد سأل الذي في الذخيرة ويقول
 الرد وعليكم السلام والسلام عليكم تحاقله **واكثر**
ما ينتمى السلام في البركة كذا في الموطأ عن ابن
 عباس رضي الله عنهما قال فيه وعليه العمل سلفا
 وخلفا فالزيادة على ذلك غلو وبدعة فيكون
 مكروها فاذ كان كذلك فيلزم ان يسلم عليك انسان
 وانتهى في سلامه الي البركة **ان تقول ما في ردك عليه**
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ولا تقل عليه
 الكراهية **في ردك على من سلم عليك سلام الله عليه**
 لانه لم يرد به خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولا عن السلف الصالح **واذا سلم واحد من الجماعة على**
 واحد فالأجر لهم اي عن الجماعة لانه من سأل
 الكفاية **وكذا ان رد واحد منهم** اي من الجماعة
 المسلم عليهم اجر الجماعة لانه ذلك من فروض
 الكفاية **وليس للركب على ماشي ومانشي على**
 الجالس لانه عليه الصلاة والسلام والمصافحة

حسنة

حسنة اي مستحبة على المشي في الموطأ من قوله عليه
 الصلاة والسلام نقضوا يد رب الفل عنكم ويأدوا
 تحابوا وقد رتب الشحنا وهي وضع احد المتلاقيين
 بطن كفه على بطن كف الآخر في الفراغ من السلام
 او الكلام وفي شد كل واحد منهما يده على يد
 الآخر قولان وقد يقبل كل واحد منهما يد نفسه ولا
 يد صاحبه بعد الفراغ ولا يصالح الرجل المرأة ولو
 كانت متحالة ولا المسلم الكافر ولا المستدع **وكسره**
اما ما لك رحمه الله تعالى كراهية تزيه العاقبة
 وهي ان يجعل الرجل عنقه على عنق صاحبه **واجاز**
سفيان بن عيينة وهو من كبار اهل العلم والفضل
 واني ان الشيخ بقوله ابن عيينة في هذه المسئلة
 دون غيرها كان فيه الاشارة الى قوته عنده
 فاني ان سمعته يقول الغير في المدونة ودليل طه
 القولين المذكورين في الاصل قال القرافي وانما كره مالك
 العاقبة لانه لم يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 فعلها الا مع جعفر ولم يصحبها العمل من الصحابة بعده
 عليه الصلاة والسلام لان النفوس تنفر منها لانها
 لا تكون الا لوداع او رحمة من فرط الشوق اي شدة

الم او مع الاهل والمصاحفة فيها العمل وفي سنن البيهقي
 كان ابن سريين يكره المصاحفة قال غالب القمار قد ذكر
 ذلك للشيخ فقال كان اصحاب محمد صلى الله عليه
 وسلم اذا التقوا تصافحوا فان قدموا من سفر عانقوا
 بعضهم بعضا **وكره مالك رحمه الله تقبيل اليد** اي
 بيد الغير ظاهره سواء كان المصطفى او غيره ولو كانت
 ابا او سيدا او زوجا وهو في المذهب لانه من فعل
 الاعاجم وبيد عوالي الكبر وروية النفس **وكره مالك**
رحمه الله تقبيل ما روي فيه اي في تقبيل اليد ان كان
 انكره من جهة الروية فهو حجة لانه امام الحديث وان كان
 من جهة الفقه قائما تقدم وقال ابن بطال انما يكره تقبيل
 بيد الظلمة والجهالة واما بيد الاب والجد الصالح ومن
 يرجي بركته **ولا تقبيل يهودي ولا نصراني**
 وسائر الكفار **بالسلام** علي جهة الكراهة لما فيه من
 تمسك عليه الصلاة والسلام عن ذلك **فمن سلم علي**
وهي سيان او طنا انه مسلم **فلا يستغله** اي لا يطلب
 منه الا قاله بان يقول له انما سلمت عليك طنا مني
 انك سلم ولو علمت انك كافر ما سلمت عليك فرد علي
 سلامي الذي سلمته عليك وقد كان ذلك في اول الاسلام

ثم نسخ

ثم نسخ **وان سلم عليه اي علي المسلم اليهودي والنصراني**
فليقبل له في الرد عليه عليك بغير واسطة **ومن قال في**
الرد عليه عليك السلام بكسر السين وهي الجحارة
فقد قيل ذات المصنف في ينفى في الرد علي اهل الذم
 ان يقول بغير واسطة في الموطا فان تحققوا انهم قالوا
 السلام عليكم وهو الموت او السلام بكسر السين وهي
 الجحارة فان ثبت قلت وعليكم بالواو لانه يستجاب
 لنا فيه ولا يستجاب لهم فصار سند علي ذلك
 حديث في مسلم ثم قال وان لم يتحقق ذلك قلت
 وعليكم بالواو لانك ان قلت بغير واسطة وكان هو قد
 قال السلام عليك كنت تقبلي السلام علي نفسك
 ورددته عليك وهذا انتهى الكلام علي ما ذكر من
 السلام **واما الاستئذان** وهو طلب الاذن علي اهل
 البيت في الدخول عليهم **فواجب** وجوب الغرض قوله
 تقافي واذا بلغ الاطفال منهم الحلم فليست ذنوا والرجاء
 علي وجوبه ممن تركه فهو عاص لله ورسوله فاذا كان
 كذلك **فقد دخل بيتا غير** **مجدد** وهو مغلوقا
 كان او مفتوحا فيه **احد حتى تستاذن** **تلك** اي تلك
 من سواء كان ذلك الاحد محرما او غيره مما لا يخل

لك النظر الى عورته خلاد في الزوجة والامة وصفة
 ان سيد ان تقول ادخل ثلث مرات ثم تسلم فان
 اذن لك فادخل **والا رجعت وقوله ويرغب في**
عبادة امرئ تقدم في باب جهل وليس لذكره هنا
 مناسبة لا بما قبله ولا بما بعده **ولا يتأجى** اي يسأله
اثنا دون واحد في سفر وحضر **وكذلك جماعة**
 فلا تمخا فوقها **اذ البقوا** **واحد منهم** لا يتأجى دون
 معنومه لو بقوا اثنين مثلا **جاء** **وهو المس** **وقد قيل**
لا ينبغي ذلك اي تأجى اثنين دون واحد وجماعة
 دونه **لا يادونه** لان الحق له فاذا سقط سقط وهو
 المس **وذكر الهرة** **قد تقدم في باب قبل هذا** وهو باب
 الجامع ثم سترع نظم على ما عكس في الترجمة فقال قال
معاذ بن جبل الجليل القدر الذي قال في حقه افضل
 الخلق عليه الصلاة والسلام اعلمكم بالحلل والحرام
 قال معاذا بن جبل رضي الله عنه **ما عمل ادم** **وما عمل ابي**
له من عذاب الله من ذكر الله يعني اذكر ذلك منه
 بعد اذ المزني ايضا قال الباجي يحتمل ان يريد الذكر
 باللسان وان يريد الذكر بالقلب فاذا اراد التائب
 فيحصل به الجمع بين ما قاله وما قاله عمر بن الخطاب

رضي

رضي الله عنه **وهو افضل من ذكر الله عند امره** **باللسان**
ذكر الله بالتلب **عند امره** **وتبني** **فيمثل**
 ما امر الله به وينتهي عما نهى الله به ومن دعا الرسول
 صلى الله عليه وسلم **كلما صبح وامسى اللهم** **اي**
يا الله بك اي بقدرتك **نحب** **وكقدرتك** **وتسبي**
وبك غوث **وتقول** **زيادة** **عليك** **ذلك ان كنت في**
الصباح والليل الشور **اي انشأ الناس من جوارهم**
يوم القيامة وان كنت في المساء **قلت** **بذل ما رزقته**
واليك المصير **وهذا الحديث** **اخرجه** **ابن ماجه** **ابن**
 بلقيس **لان رسول الله صلى الله عليه وسلم** **اذ اصبح**
 قال اللهم بك اصبحنا وبك امسينا وبك خيا وبك
 غوث واليك الشور **واذا امشي** **اللهم بك امسينا**
وبك صبحنا **وبك خيا** **وبك غوث** **واليك المصير**
 وروى انه يقول مع ذلك **الدعاء المتقدم في الصباح**
اللهم اجعلني من اعظم عبادك عندك عطاء
ونصيبا في كل خير تسئله في هذا اليوم وفيما بعده
من نور **اي يهدي** **له** **او رحمة** **بمعنى** **نعمه**
تشرها **اي تظهرها** **ما او يرفق** **خلال** **تسبته** **اي**
تكلمه **او تفسفه** **اي تزيله** **او تزيهه** **انت**

وبرسولك عنه **تفقره** اي ستره **اوشده** وهي ما
تقرب الانسان من الكرب والافكار وضيق
اليسر **تدفعها** اي تزيلها **اوقته** وهي كل ما يستغل
الانسان عن الله من اهل ومال وولد **تقرها** او
معاقات اي سلامات **تحت** اي تتفضل بها **برحمتك** اي
بارادتك **انك** **علي كل شيء قدير** **تسببه** ظفوة
ويروي انه حديث مرفوع ومروي به في والذي رويانه
انه من كلام ابن عمر رضي الله عنهما وقد يقال هو
ظم كلام الشيخ **لتقريبه** **الاسلوب** **ومن وعابه** **علي الله**
عليه **وسلم** **عند** **آراده** **اليوم** **انه** **كان** **يقيم** **يده** **اليحيى**
تحت **خذه** **الايمان** **بعد** **ان** **يطمع** **علي** **سنة** **الايمان**
وتبده **اليسري** **علي** **فخذه** **الايسر** **ثم** **يقول** **سراوات**
جهر **فلا** **خرج** **اللهم** **باسمك** **اي** **بك** **وتقدر** **بك** **وتضع**
جبهتي **وباسمك** **ارفعه** **اللهم** **ان** **امسكت** **اي** **قبضت**
نفسني **فنفسي** **وفاه** **فاغفر** **لها** **اي** **فاستر** **بها** **وان**
ارسلتها **اي** **رددتها** **الي** **جسد** **ها** **فاحفظ** **ها** **بما**
تحتفظ **به** **الصالحين** **من** **عباد** **لك** **اللهم** **ان** **سميت**
نفسني **اليك** **اولا** **قدرة** **لي** **علي** **تدبير** **ها** **والجأت**
اي **استندت** **ظري** **اليك** **معنا** **احسان** **للقويين**
وتيسيني

٢٤٧
وتيسيني **علي** **ما** **ينبغي** **وقد** **في** **علي** **ما** **يفرني** **وقوتني**
اي **وكلت** **امري** **اليك** **تفضل** **لي** **ما** **تريد** **ووجبت** **وجهر**
اليك **رجبة** **اي** **خوف** **امنتك** **ورغبة** **اليك** **اي** **طيمنا**
في **رحمتك** **لا** **مناجاة** **اي** **لا** **مهرب** **ولا** **مناجاة** **اي** **لا** **مخرج** **منك**
الا **اليك** **استغفرت** **اي** **اطلب** **منك** **المغفرة** **وهي** **ستر**
الذنوب **والنوب** **اي** **ارجع** **اليك** **من** **افعال** **مدنومة**
اي **افعال** **محمودة** **امنت** **اي** **صدقت** **بكتابك** **اي**
القرآن **الذي** **انزلته** **علي** **سيدنا** **محمد** **صلي** **الله** **عليه**
وسلم **وامنت** **اي** **صدقت** **برسولك** **والذي** **في** **الصحف**
ونبيك **الذي** **ارسلته** **فاغفر** **لي** **ما** **قدمت** **من** **الذنوب**
وما **اخرت** **من** **التوبة** **وما** **اسررت** **اي** **ما** **عملته** **سرا**
وما **اعلمت** **اي** **عملته** **جهر** **انت** **الهي** **لا** **الله** **معبود** **الا**
انت **يا** **ربي** **قني** **عذابك** **اي** **نجني** **من** **عذابك** **يوم** **تبعث**
اي **تشرع** **عبادتك** **وهما** **روى** **في** **السان** **الاربعة** **عن** **النبي**
صلي **الله** **عليه** **وسلم** **في** **الدعاء** **عند** **الخروج** **من** **الموت**
اللهم **اني** **اعوذ** **اي** **أخصن** **بك** **ان** **افعل** **اي** **افعل** **عن**
الحق **او** **افعل** **اي** **يفعل** **لي** **عن** **اي** **عن** **اي** **ازيع**
عن **الحق** **او** **انزل** **اي** **يرفع** **لي** **عن** **اي** **عن** **اي** **اظم** **او** **اظم**
اي **سلمي** **ان** **اظم** **احدا** **او** **يظلمني** **احدا** **او** **اجرسل**

او يجهل علي اي سلم علي انه سلمه علي احد او يفسه
 علي احد وروى في كل من النبي صلى الله عليه وسلم
 في دبرهم الدال يعني عقب كل صلاة مكتوبة ان
 يستمع الله ثلاثا وتلايع ~~وحد~~ ~~ثلاث~~ ~~ثلاث~~
 وتليع الله ثلاثا وثلاثين ~~وحد~~ ~~ثلاث~~ ~~ثلاث~~
 وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو علي كل
 شئ قدير كذا في رواية اسلم بتقديم التكبير علي
 التمجيد والحمد كذا في التسهيل بحبي وتميت وقد تقدم
 الكلام علي هذا الذكر في باب صفة العمل في الصلوة
 فليس جمع وماروي عنه عليه الصلوة والسلام في
 الذكر ~~تسند~~ الخروج من الخل بالمد وهو الموضع المقعد
 لغضا الحاجة انك تقول الحمد لله الذي رب قلوب
 لذته اي الطعام المفهوم من السياق عند آكله وخروج
 علي مستقمه اي ما اتاؤي منه والبقى في جسم
 قوته اي ما انتفع به وهذا الحديث اقره في المراسيل
 والذي في الصحيحين الحمد لله الذي اتاهني
 الاوتي وعافاني من البلاء ولم يذكر الجمع وعما الدخول
 وهو في الصحيحين كان رسولا لله صلى الله عليه وسلم
 اذ دخل الخلا قال اللهم اني اعوذ بك من الخبث
 والخبائث

والجبايت وتعود من كل شيء تخاف من الله وحج
وحياوان وعند ما خلق موسى وتجلس بمكان اوتنام
فيه تقول اعود بكلمات الله التامات اي القرآن من
شر ما خلق ومن التعود ان تقول اعود بوجه الله الكريم
اي ذاقه الكريمه وبكلماته اي الله التامات التي لا
يخافون من اي لا يبلغ من تحقيرهم من بر ولا فاجر اي
مكروه بر ولا مكروه فاجر واعود باسم الله العلي
وصفت بذلك لما تفهمته من المعاني الحسنه من تحم
وتشريف فلها تأكيد واخذ من قوله ما علمت منها
وما لم اعلم ان اسما الله تعالى اكثر من السنة وتسعين
وهو كذلك وقوله من شر ما خلق وذروا الفاظ
مترادفة واعود بالله من شر ما ينزل من السماء والارض
فيصيب اهل الارض واعود بك من شر ما يخرج من
الارض اي يصعد في السماء وهو سبب لنزول البلا
وهو سبب الاعمال واعود بك من شر ما في اي خلق
في الارض ومن شر ما يخرج منها وهو ماله شر واذية
كالحيات والعقارب ومن قسمة الليل والنهار اي
القسمة الواقعة فيهما واعود بك من طوارق الليل
والنهار الا طارقا بطرق بخير يا من الطارق ما ياتي

بفئة وبقال في ذلك اي القود ايضا والقود بالله
من كل دابة المرقومها هنا كالحا الكوب بالديب وهو
المشي ان ربي اي سيدي وخالفني اخذ بنا صيتها
وهو مقدم الراس بهذه استقامة بمعنى الفهم والعلية
ان ربي علي شرط مستقيم معناه ان تصرفه لا تقص فيه
ولا قصور ولم يبين الشيخ هل هذا القود حديث
مرفوع وقد بينا في الاصل ما قيل فيه **ويجب لمن**
دخل منزله شك ان يقول ما شاء الله لا قوة الا بالله
بعد ما يعلم ان كان ثم احد وان لم يكن احد يقول السلام
عليا وعلى عباد الله الصالحين من قال حديثا ذلك
كان حريصا على الله قال الله تعالى ولولا ان دخلت جنك
قلت ما شاء الله لا قوة الا بالله **ويكره كراهة** محرم وقيل
كرهية **تؤرية العمل في المساجد من خياطة ونحوها**
ولا يغسل يديه فيه فان كانت فيها نجاسة محرم ولا
كره **وكذا الا ياتر فيه الا مثل الشيء الخفيف** مما لا يلوث
كالسويق بالسيف المهملة وهو القم والسيف المقتنى
او الطحن ونحوه اي نحو السويق مما لا يلوث واما ما يلوث
او كان له دسم فيمنع **وكذا لا يقص فيه شارب** ولا
يعلم فيه اقفاره لانها اوساخ ثم بالغ علي الترابي هنا
ذلك

ذلك فقال **وان اخذه** اي ما قصه من شارب وما قلمه
من اقفاره **في ثوبه** ووقع في بعض السج **ولا يقص فيه**
قلعة ولا برعوثا صرح ابن الحاجب بكرهه ذلك ان عبد
السلام وهو ظم بالنسبة للبرعوث واما القلعة فينبغي
ان يكون قتلها فيه اشد من البرعوث لانها هي له نفس
سائلة بخلاف البرعوث **وارخص في ميت الغريب في**
مسجد البادية للضرورة معنونه انه لا يرخص ذلك
في مساجد الحاضرة لوجود العنادق فيها اذا وجد
ما يعطي اما اذا لم يجد ما يعطي بان فيها للضرورة **ولا**
ينبغي ان يقرأ في الحمام الا بانيات اليسر ولا يكثر
لانها من السيوت المكروهة **ويقرأ الركب والاضطجع**
لان القراءة ذكر قال تعالى فاذكر الله قياما وقعودا
الاية **وكذا يقرأ الماشي من قرية الى قرية ويكره ذلك**
لما شئ للسوق والفرق ان الماشي قرأته قريب من الهامة
للقران بقرائه في الطرقات وليس كذلك الماشي من قرية
الى قرية لان قرأته معينة علي طريقه ويحرم بها **وقد**
قيل ان ذلك اي قراءة الماشي الي السوق **لا يشرع** واسع
اي جائز **ومن قرأ القرآن في سبعم** اي سبع ليال **فذلك**
حسن اي مستحب لان ذلك كان عملا كثر السلف ولكن

التعظيم بحقلة القراءة افضل من سرده ورواه عند اكثر
العلماء لقوله تعالى افلا يتدبرون القرآن ج افتر يعق
من تعينه من القرويين غير مارة بان من يعثر اليه لا
يقابل له البتة زعموا ان ابن عبد البر يقر على ذلك وقال
هو مثل الحمار رجل اسفار وكنت لا ارضي منه هذا القوي
ويجمل ما ذكره عن ابن عبد البر ان صحاحنا هو اشارة الى ان
المبالغة في فهم القرآن احسن منه **وروي ان النبي صلى**
الله عليه وسلم لم يقر القرآن في اقل من ثلاث وروي
احصا اب السخري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لم يفقه
من قرأ القرآن في اقل من ثلاث ويحجب الناس ان يقول
ما روي في الحديث الصحيح عند رويته اي عند وضع
رجله في عزم الركاب بسم الله اللهم انت صاحب
الحافظ في السفر والخليفة في الاهل اي الوكيل في
الرزاق لهم اللهم اي اعوذ اي اخص بك من عتاك
المهمل اي مشقة السفر اعوذ بك من كابة بفتح الكاف
والرهرة والحد السلب بضم الميم وسكون النون وفتح
اللام وبما وحده اي اعوذ بك ان القلب الي ما يقضي
كابة اي سوء حال من قوت ما يريد او وقوع ما احذر
واعوذ بك من سوء النظر اي ما يسيء النظر اليه في الاهل

والمال

والمال له بهذا الحديث خرجه اهل الصحيح وحالته
تختلفا ويقولون ان الركاب اذا استقر على ظهر
الدابة وكذا الماشي عند الشروع في المشي **سبحان الله**
سبحنا ربنا ربنا وما كنا لمعربين اي مفهمين قادرين
وانا اي ربنا المستعجلين اي مراعين وتكره لم يرهه خرجه
البحار **اي يرضى العدو لان في ذلك تقرير الانسان بنفسه**
واذلالا للدين وكذا لكثرة التجارة في بلاد السودان
الكفار منهم لليلة المتقدمه وقال النبي صلى الله عليه وسلم
في الموطا السفر قطعة من العذاب يمنع احدكم يومه
وقطاعه وشرا به الحديث قالت عائشة رضي الله عنها
لنول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال السفر قطعة
من العذاب قلت ان العذاب قطعة من السفر ودينني
بمعنى لا يحل ان تسافر ليلة الشابة مع غير ذي محرم
منها سفر يوم وليلة فالتش والاصل في هذا ما في
الصحيح من انه صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لامرأة ان
تسافر مسيرة يوم وليلة الا ومعها ذو محرم وفي رواية
ان يوم من بالمد واليوم الاخر لا مع ذو محرم ثم استثنى من
ذلك مسيلة فقال ان في حج العريضة خاصة في قول
مالك فان لها ان تسافر مع غير ذي محرم لكن بشرط ان

في رفعة بضم الراء وكسر هاء ما مونة من المسلمين قاتل
 تحت رفته لا يجوز لها ذلك ثم بالغ علي سفر شافع الرقة
 المامونة فقال **وان لم يكن معها ذبيحة يوم قذلت برسا**
 وقيد نابا لشابة احقر ان من المجالة فانه يجوز لها ذلك
 ولم قوله يوم وليلة ان اقل من ذلك جائز وليس كذلك
 لقوله قبل ان يخلوا رجل بامرأة ليست منه محرم واخر
 بالقرينة من جهة الطوع وسائر الاسفار وبما مونة
 من غيرها وفي قوله قول مالك تكري منه وميل الي
 قول من يقول لا يحل الا مع زوج او محرم ويستثنى من
 ذلك ايض ما لو استتمت في دار الحرب فانه يجب عليها
 الخروج الي دار الاسلام ولو مع غير ذبيحة محرم وكذا اذا
 اسرت وقدرت علي الهروب قال القرافي وكذا كل فرض
 يتوجه عليها والله اعلم **باب** **في بيان**
حكم النفاق وهو محاولة الرقيق الذابدي له وبيات
 ما يجوز النفاق به وما لا يجوز وفي بيان **ذكر** **الرب** اي في
 حكم الرقي وبيان ما يرب به وفي بيان حكم **الطيرة** بكسر
 الطاء وفتح السين **في** وهي العمل علي سماع ما يكره
 او رويته وبيان ما ينجس به وبيان ما يحل نقله من
 علم **المجروح** وفي بيان حكم **الخضاء** وبيان ما يجوز ان

جحد

جحد وما يكره واخصا انزاله المذكور وما في معناه
 مما يبطل بقا نسلا وفي بيان حكم **الوسم** بالسن المملة
 وهو العلامة بالكس في الحيوان كله وبيان المحل الذي يكون
 فيه وفي **ذكر الخطاب** اي وفي بيان ما يجوز ان يتخذ منها
 وما لا يجوز وفي بيان **الرقع** **بالماء** يعني من الادوية
 او ان يسمى بذلك عرفا غيره وبدد البعض ما صدر به
 في الترجمة فقال **ولا بأس بالاسرقاق من العين وغيرها**
 كاللدة عنة والوجه والعين سم جعله الله في عين العاني
 اذا كذب من شئ ونقض به ولم يبارك فيما تنقض منه
 والاصل فيما ذكر قوله تعالى ونزل من القرآن ما هو
 شفاء ورحمة للمؤمنين وفي الموطا انه عليه الصلاة والسلام
 امر بالاسرقاق الباجي ولا خلاف في حكا جواز ذلك باسما
 الله وكتابه وقال مالك لا بأس ان يعلق علي النساء والرجال
 الشئ من القرآن او اخر من عليه اديم وكذا **الاباس** بالسقوف
في هو مستحب لقوله تعالى فاستعد بالله من الشيطان
 الرجيم وفي مسلم انه عليه الصلاة والسلام كان اذا شك
 بغير علي نفسه بالمعذرتين ويقت في يديه ويمسح برأسه
 ما بلغ من جسده وكذا **الاباس** بالنفاق اي بمعالجة فقه
 المريض الدال بالبدن والحائي الصحيح انه مضي الله عليه وسلم

وذكر في بيان
 حكم النفاق

قال ان الله لم ينزل دالا انزل له شفا وفضل ما يباح
 به الحية ولو اقتصر على ذكر الشايع لا غنى عن الذي
 بعده **وفي شرب الدو** بفتح الدال وكسر هاء المعرشة
والنفسد وهو قطع العرق لا استخراج الدم الذي
 يودي بالجسد **والكني** وهو الحرق بالنار **حسنة** اي
 مسكينة في كل ايام السنة قال ابن رشد والجمعة
 الايمان قال ما لث بالعد ولا بكرة الجمجمة ولا شيامن
 الا شيا يوم السبت والاربعاء بل يتعمد ذلك فيهما
والكحل بالاعمد ليل او زهار **الاحل** **او يلمح**
 غير المحرم **جائز** مضمومه انه لا يكحل الضرورة وهو
 كذلك على احد القولين والآخر بمن مالت جوارحه
 وعن الشافعي مرفعي الله عنه انه سنة لما روي انه
 صلى الله عليه وسلم كان له مكحلة يكحل بها عند
 النوم تلك ثاقي العين ووجه القول الاول بقوله **وهو**
من زينة النساء والتشبيه بهن حرام كالعكس اجماعا
 الضرورة **ولا يتعاطى** اي لا يجوز التعاطى باخر في باطن
 الجسد وفاهره **ولا بالنجاسة** غيره **ولا بما فيه ميتة**
ولا شئ مما حرم الله قال قتابي ويحرم **الحيات**
 وقال حريمت عليكم طيبة والدم وقال قتابي الله عليه وسلم

م يجعل

م يجعل الله شفا امي في حرم عليها وعموم هذا القول
 بجميع استنائها في كل شئ الا ما قام عليه الدليل مثل ان
 يدفع بلغم بخرصة او عشا على قول وقوله **ولا باس**
بالكفو **انكرام** **والرقا** جمع رقية تكون بشئ من احدوها
 كما تقدم بكتاب الله تعالى اي القرآن العظيم واخر الرقية
 بالفاخنة واياك مستعين **والاخر** **بالكلام الطيب** وهو
 العربي المصنوع مروي الشيخان انه صلى الله عليه وسلم
 فان يقول بعض **الله** **هله** **يسبح** بيده اليمنى ويقول
 اللهم رب الناس اذهب الباس **استغاث** الشافي لا شفا
 الا شفا وان شفاك يقاوم سقما اي لا يترك ولا يله
 يرتقي بالبرهات لما قيل ما لك عن الاسماء المعجزة
 فقال ما يدريك لعلها كثر **وان باس** **بالعاقة** بالذال
 المعجمة وهي القايح والحرور التي **تعلق** في الصنق وفيها
القران وسواي ذلك امر يقص والتجسس والحب والحافض
 والنفسا واليهام بعد جعلها فيما يكسرها **ودا وقع**
 الربا بالامر مقصورا وممدود والعصر اقصى واسم
 وهو الطاهون **بارض** اي في ارض قوم **فلا يقدم** عليه
 من هو خارج عن تلك الارض **ومن كان بها** **فان يخرج** منها
 فرار منه لما صح انه صلى الله عليه وسلم لم يرض عن ذلك

لم يكرهه وفهم منه انه يخرج لشغل ثم انتقل يتكلم على
 الحقيقة فقال **وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم**
في الطواف كتمان الشوم بضم الشيم المعجمة وسكون الواو بلا
 همزة وقد تهرقا ساكنة ان كان له حكم ثابت ففي ثلاثة
 اشيا **السكنى والامة والغرس** شوم السكنى سوا الجيران
 وشوم المرات قلة سلمها وقيل سوا خلفها وشوم الغرس
 ترك الغرس عليها **وقال النبي صلى الله عليه وسلم** كبره
سبي الاسما كره وحظلة وحرب كذا في الموطا وكان
 عليه الصلاة والسلام **يحجبه الغال الحسن** قال في العمري
 بذلك اقال الغال بالهمزة واجمع فقول وفي الصحيح قيل
 يا رسول وما الغال قال الكلمة الصالحة يسلم بها احدكم
 مثاله اذا خرج لسفر او عيادة مريض ولم يقصد سماع
 الغال فسمع يا غائم او يا سالم اما اذا قصد سماع
 الغال ليعمل عليه فلا يجوز ان نه من ان نزل ثم يبين رقة
 المعين بقوله **والحسل للمعين ان يغسل العاين** وجهه
 وبديه ومن ثقبه وركبته واهراق رجليه ودخل
 انزاره الى العربي يعاك ما يلي وجهه ويهد من احسن
 العبارة والطي الاشارة والذي نقله **عن** ما لا يثبت
 ان داخل انزاري الي الجسد ويجمع ذلك في قدح

يجب

من طبع العاين لا يصح
 في الصلاة الاولى

يجب على المعين ان العربي صوابه المعاني ولا ينظر في
 علم النجوم **وهل المنع منع حرم او مع كراهية الاقرب**
 شيين فان النظر فيه لهما مستحب لورود الشريعة به احدهما
 ما يستدل به على معرفة جهة القبلة **وتأثيرها على**
معرفة اجز الليل ما مضى وما بقي وبقي قسم ثالث
 جازي ذكره عبد الوهاب وغيره وهو النظر في امسك
 به في السير لقوله تعالى وهو الذي جعل لكم النجوم
 لتبينوا بها ايامكم والليالي والهجرات والامساك
 فيما يدعيه النجوم من الاحكام وما حدث من
 التباين في العالم فتبين لا يساوي استماعه فقول
 الشيخ **ويكره ما سوي ذلك** ليس على إطلاقه بل
 نقول يريد الاما تهدي به **ولا يتخذ طلبا في الدون**
في الحصر ولا في دور البادية على جهة المنع الا في ثلاث
 صور فانه يجوز اخاذه فيها ان يتخذ لاجل حراسة
 مزرعة موجود او سيوجد **ولا لاجل حراسة ماشية**
 وهي النعم **يفعها في الحصر ثم يروح** اي يوجه لبيت
 معها حيث كانت تضعها وذلك لعدم رعايتها من
 نفسها وغير النعم ان احتاج الى الطلاب فهو مثلها واكثر
 بقوله في الصغار مما لو كانت في الدور فانه لا يجوز اخاذه

ش

حنبذ **اولا** جل **صيد** **يصطاده** **لميشه** اي قوته وقوته
 عياله اما اذا كان يصطاد **ك** **لميشه** بل **لهو** فلا يجوز
 وقلم كلامه انه لا يجوز الصياد في غير هذه الثلاثة وذكر
 انه يجوز الصياد في اربعة البيوت والامعة ويذكر ان المص
 رحمه الله تعالى وقع حابط واره وكان يخاف على نفسه
 من الشعة فاختد طلبا لذلك ففعل له في ذلك فقال
 يا اخوتي اننا لو ادركنا اما ما ملك ثم ما نأخذ ان نأخذ اسدا
 ضاربا **ولا لباس** **خصا** بالمد **العلم** الضان والشم
 لما فيه من **فلاح** **هو** **ها** ولا مفهوم لقوله علم فان
 الخصا جاز في كل ما يؤكل منه من غير كراهة للعلم الذي
 ذكرها **ونهي** **عن** **خصا** **العلم** يعني نهى النبي صلى الله
 عليه وسلم عن ذلك قيل نهى عن تحريم واما خصا فقال
 والخير تجايز **وخصا** **الا** **ومن** **خبر** **اجماعا** **وبكر** **الوسم**
 بالسنة المأثمة اي العلامة بالسنة او بالشرط **في** **الوجه**
 لانه اشرف الاعضاء ما لو كان يصيب حسا او غيره جائز
ولا لباس **بها** **اي** **بالوسم** **في** **غير** **ذلك** اي غير الوجه قال
 عبد الوهاب لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى
 عن **الوسم** **او** **الرق** **في** **السمعة** **في** **الاذنان** **وبكر** **في** **الاهل**
 في اكله وشربه وحمله **ولا يخلو** **من** **العمل** **ما** **يصلح** **قال**

رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحوط المملول طعنا
 وشرا به وكسوته بالمعروف ولا يخلو من العمل ما لا يطيق
 والله اعلم **باب** **في** **الرويا** **اي** **في** **بيان**
 كون ما يراه الرجل الصالح في منامه جزءا من سنة
 واربعين جزءا من النبوة وما يخلق بالروية **في** **التاوي**
 اي في بيان ما يفعله من تأوي **والعقاس** **اي** **في** **بيان**
 ما يقوله من يقطس ومن سمعه **في** **بيان** **حكم** **اللعب**
والنرد **وسياق** **تفسيره** **واللعب** **بغير** **ها** **ومراسق**
 الشطرنج وحكم الجاوس اي من يلعب بها وفي حكم
 السلام عليه **في** **بيان** **حكم** **السوق** **بالخيل** **والاذيل**
والسوق **بالرمن** **بالسهم** **في** **بيان** **حكم** **غير** **ذلك**
 اي غير ما ذكر كقتل القمل والصفادع وبيان افضل العلوم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **في** **العتا** **في** **العتا**
الرويا **المنة** **من** **الرجل** **الصالح** **المراد** **به** **التمثيل** **لذلك** **واحد**
المختص **للسوا** **اي** **جزء** **من** **سنة** **واربعين** **جزءا** **من** **النبوة**
 معناه عند بعضهم انه صلى الله عليه وسلم او خاله
 ثلاثة وعشرون سنة عشرة بالمدينة وثلاثة عشر
 بمكة وكان قبل ذلك بسنة يرمي في المنام ما يلقيه
 الملك وذلك نقص سنة ونقص سنة من ثلاثة

وعشرين سنة جزية من سنة واربعين جراً وقال صلى
 الله عليه وسلم من يري منك ما يكره في منامه فادأ
 السيف فليقتل عن يساره ثلاثاً وليقتل باليمين التي عود
 بكت من شرباً رأت في منامه ان يضرني في ديني ودنياي
 كذا صحيح عنه عليه الصلاة والسلام وفي رواية وليقتل
 بالله من الشيطان ثلاثاً وليقتل عن جنبه الذي كان
 عليه ومن نسا وب بالمد والهمز اذا فتح فاه **فليقع**
يد اي من ظاهرها وباطنها **علي فيه** او ظم اليسرى
 استجاباً بان كان في الصلاة حمد في نفسه ظاهره انه
 يقتصر على هذه وقيل يزيد رب العالمين على كل حال حمداً
 كثيراً طيباً مباركاً فيه **وعلي من سمعه** او سمع من سمعه
حمد الله ان يقول له بركات الله ان كان مسلماً وجواباً
 على الكفاية على ما صرح **ع** مبرور بية ونقل **ج** عن
 الباقين ان الاثر انه في حق علي وبطلان حديث البخاري
 حفاً على كل مسلم سمعه ان يقول له بركات الله ويبلغ في
 التثنية ثلاثاً فان زاد العاطس على التثنية قال له
 انك مقسول ومعلوم ذلك انه اذا لم يحمد العاطس
 لا يثبت ويؤكد **ث** **ويرد العاطس عليه** اي على من
 قال بركات الله **يفعل الله ثنائكم** ويقول له يهديكم الله

ويصالح

ويصالح بالكم والثاني افضل لان الهداية افضل من
 المغفرة لانها لا تكون الا عن ذنب قاله عبد الوهاب
ولا يجوز اللعب بالنرد بقرار ولا غير لما صح انه صلى
 الله عليه وسلم قال من لعب بالنرد فقد عصى الله
 ورسوله **ع** والنرد قطع تكون من العاج او من البقس
 ملونة يلعبون بها ليس فيها كيس وانها في حال
 لعبها تشبه اللعب بالكعب في الوجة وكذا لا يجوز اللعب
بالسطرخ بفتح السين المعجمة ويقال بالمله وهراب
 الهى من النرد واشتر **ولا باس** بمعنى ويباح **ان يسلم علي**
من يلعب بهما اي بكل واحدة من اللعبتين في غير حال
 اللعب واما حال اللعب فلك يجوز لافهم متلبسون
 بمغسية القرا في قال علي رضي الله عنه النرد والسطرخ
 من اليسر ان يرسد متى لعب علي القمار حرم اجرا عا
 لانه يسر الباجي مرة واحدة على القمار فيها تزل
 الشهادة ولا على غير قمار لا تسقط الشهادة عند مالك
 الا اذا ادمن والمدمن لا يخلو من الايمان الحاشية اما علي
 وجه التدبر في حب له تركه ولا تسقط عند التمس وبس
 ما صنع وكان ابن عمر رضي الله عنهما يكسرها ويضرب
 اللعاب بهما من الملته لان قيامها داع للعب بهما قال

ابن وهب اذا وجد الوحي في التركة شطرنج فلا يبيعها
 حتى يبيعتها فيبيعها حصارا من امن من السلطان فان
 خاف فلا يفعل الا باذنهم **وبكره** كراهة غيرهم
الجلوس اي من يلعب بها مخافة ان يشب اليهم **وكذا**
بكره النظر اليهم مخافة ان يستغل خاطره بذلك وان
 يميل اليهم **ولا بأس** بمعنى الجوار **بالسبق** يسبقون
 الموحدة المصدر وبمعناها اسم الخطر يعني **بالخيال**
والابل والسماء **والري** جعل او غيره ولا يجوز السبق
 بغير هذه الثلاثة الا بغير جعل وشرط السبق اعلام
 الغاية وتبيين الموقوف الا ان يكون لا يقل المكان سنة
 في ذلك فيستغني بها عن ذلك ومعرفة اعيان الخيل
 ولا يشترط معرفة جريها ولا من يركب عليها ولا جعل
 عليها الا محتمل ثم شرع يبين ان للمسابقة جعل
 تلك صور فقال **وان اخرج شيئا جطلا بغير ما محلا**
عليه انه ياخذ ذلك المحلل ان سبق هو اي المحلل
وان سبق غيره اي غير المحلل من جاعل الجعل **ثم بين**
عليه اي المحلل **شي** وباخذ السابق الجميع هذا قول
 ابن المسيب وبعض اصحاب مالك والشم عند مالك
 في هذه الصورة المنع وقال امامنا مالك رحمه الله
 تعالى

تعالى **انما يجوز السبق** **الان يخرج الرجل من السابقين**
سبقا يعني البا اي جعله على ان لا يرجع اليه فان سبق
 غيره وهو الاخر من السابقين الذي لم يخرج جعله **اخذه**
 اي اخذ العار الجعل **وان سبق هو** اي الرجل خارج الجعل
 كان للذي يليه من السابقين **وان لم يكن ثم غيره جاعل**
السبق يعني البا اي جعله **واخر** هو من يبايعه فقط
 فانه اذا سبق جاعل الجعل **اطله من حضر ذلك** اي
 المسابقة **له** هذا انما يتصور على قوله **انما يخرج**
السبق لا يجوز سبقه **اذا** هذا اذا سبق يكون
 طعمه من حضر سواء شرط ذلك ام لا **النظر** بنية فلا مه
 في الاصل **وجاء** عن النبي صلى الله عليه وسلم **فما ظركم**
من الحياة بالمدينة المشرفة **ان تؤذن** اي تعلم **فلا تاتوا**
اي ثلاثة ايام وجوبا وان فعل ذلك **الا سيذان** في
غيرها اي في غير المدينة **فهو حسن** اي مستحب وصحة
 الاستدانة ان تقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر
 وانت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم ولا تؤذينا فان
 ظهر لنا قاتلناك **ومحل الاستدانة** في غير ذم
 الطبيبين والابركا جامع حابيه في الحديث وذو
 الطبيبين ما على ظهره خطان احدهما اخضر والاخر

انزرق والابن القصب الذنب وقيل انزرق ولا تؤذن
الحياة في الصخر ونحوها كالطريقات **ويقتل ما ظهر منها**
بغير استئذان وبكره قتل القمل والبراغيث وغيرهما
كالقمل والبغوض بالنار لانه من القذيب ما لم يقتل
لكنهم فاجوزون في شتم ما بغير حرج ومشقة **ولا**
باس ان شاء الله يقتل الغل ذات اي ولم يقدر على
تركها ج والحق الشيخ بالمشقة كانه من عنده ولم يقتل
لما لث فيه عاي نبي **ولوم يقتل الغلة** كان احب البان
كان يقدر على تركها **ويقتل الوز** حيث وجد من غير
استئذان لما في النهي عليه وسلم امر بقتله وبكره
فكل الضفادع جمع فنفذ بكسر الضاد المعجمة وسكون
الفاء وكسر القاف الالف المعجمة انه صلي الله عليه وسلم نهي عن
قتلها **وقال النبي صلي الله عليه وسلم** فيما رواه ابو داود
والترمذي وحسنه من الله **او ربه عليكم بغير الجاهلية**
وخرها بالابا موسى بن قيس **او فاجر شقي** اسم بنو ادم
وادم من تراب غيبه بالعين المعجمة والهمزة مع الخاء
والكسر وتشديد الهمزة المكسورة الكبر والخبث
ومعني الحديث النهي عن الكبر خصال الجاهلية من الكبر
ونحوه ومن الغر بالبال انه اذا كان الاصل واحدا من الثوب

الذي

الذي يوطا بالاقدام فيكون يكبر فلا منية للفرع بمضه
مع بعض الان من نفسه الله بالقوي واسطفاه بكرامة من
عنده ثم اني جديت ناكيد المشايخ عن الغر بالبال فقال
وقال النبي صلي الله عليه وسلم **في رجل تعلم انسان**
الناس مثل ان يقول فلان بن فلان من بني فلان
وبني فلان يجمعون مع بني فلان **علم لا يتبع في الدنيا**
ولا في الآخرة **وجها له لا تفر** لا يقال لمن جهله جاهر
ولا يا ثم تبركه ثم شرع يبين ما يستفح به من الب وال
يستفح به فقال **وقال عمر بن الخطاب** رضي الله عنه **تعلموا**
وجوبا من انسابكم ما تفلون به **ارحمتكم** المراد هنا
من بينه وبينه قرابة من يجرم نكاحه فقط قال اما من
مالث رحمه الله تعالى **والكفر** قيل كراهية تنزيه وقيل
كرهية حرم ان يرفع في النسبة في **قبل الاسلام** من
الابا مثل ان يمد احداه المسلمين حتى يبلغ احداه الكفار
وقوله **والرقيا الصالحة** جزء من ستة واربعين جزء من
النسوة ومن راي في منامه ما يكره فليقتل عن يساره
تلكا وليستغفر من شر ما راي تكراره ما تقدم اعاده
ليوبت عليه قوله **ولا يستغفر** بمعنى يكره ان يغفر الرويا
من لا علم له بهما في يعني الرابي وغيره لانه يكون كاذبا

قال تعالى ولا تقوا ما ليس له به علم ومنهم من كان له
 اذ كان له علم بها فيفسرها وهو العالم بالكتاب والسنة
 وكلام العرب وكان له فضل وصلاح وقراءة ولا يعبر بها
 اي الروية المعبر **علي الخير وهي عنده علي المكنوه**
 وهذا المكنون لان ذلك كذب وعزير بالراي فينبغي ان
 ظهر له خير ذكره وان لم يكن له يقول له خير ان شاء الله
 او يصح **ولا باس باشتاد الشغل** اذا لم يكن فيه دم احد
 لقوله عليه الصلاة والسلام لحسان رفي الله عنه استند
 ومكث روح القدس وما خفي من نشأ **الشغل ونظمه**
فهو حسن ولا ينبغي ان يكتر منه اي من اشتاد الشغل
 ولا من الشغل به لان ذلك بجاله واشغال بغير الاولي
 ثم بين ما هو اولي بالا شغال به فقال **واولي بمعنى**
واجب العلوم وفضلها وقررها اي التي يقرب بها الي
الله تعالى علم دينه وهو علم العقائد **وعلم شرايعه**
 وهو علم الحلال والحرام **ما من الله به من الواجبات**
 والمندوبات ونهى عنه من المحرمات والمكروهات وقوله
 ودعي اليه وحقق عليه تكريم في كتابه **وعلي لسان**
 نبيه محمد صلى الله عليه وسلم فيه وقوله **والفهم في ذلك**
 اي في فهم دين الله وعلم شرايعه وهو بمعنى قوله **والفهم فيه**

هذا الشغل من الشغل

وقوله

وقوله **والفهم** اي الاهتمام **برعايته** اي حفظها **والعمل**
 به مطوفان علي قوله علم دينه وانما كان العمل به افضل
 واقر باني الله تعالى لان عمدة العلم العمل ثم عتب افضل
 العلوم ببيان افضل الاعمال فقال **والعلم** اي الاستغفار به
افضل الاعمال لما رواه الطبراني في معاجيله الثلاثة ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افضل العبادة الغفلة
 وافضل الدين التورع وقال مالك رحمه الله تعالى المذاكرة
 في الغفلة افضل من الصلاة **واقرب العلم** اقرب رفي ومحبته
 الي الله عز وجل **واولاهم به اكثرهم له خفية** اي
 خفوا واكثرهم **فيما عنده رغبة** اي رجا **والعلم المقرب**
 اي الله تعالى **دليل الي الخيرات وقايد البر** قال صلى
 الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيها علما سهل الله
 له طريقا الي الجنة وان الملائكة لتضع اجنحتها لعلاب العلم
 رضيا عما يصنع وان العالم يستغفر له من في السموات ومن في
 الارض حتي الحيتان في الماء وفضل الله لعالم علي العاصد
 كفضل القمر علي الكواكب وان العلماء ورثة الانبياء **والانبياء**
 لم يورثوا دينارا ولا درهما وانما يورثوا العلم فمن اخذه اخذ
 حظا وافرا رواه ابو داود وود والترمذي وابن حبان في صحيحه
 والبخاري صحيح الجامع واللام اي الاستناد والرجوع في كتاب الله

فقال **القرآن** **وإلى سنة نبيه محمد صلى الله عليه**
وسلم **أمر** **بها** **هنا** **أفعاله** **وقوله** **وتقريره** **والج**
اتباع **سبيل** **أي** **طريق** **المؤمنين** **أمر** **بها** **الإيجاب** **وإتباع**
خير **المرؤن** **وهم** **الصحابه** **يرضون** **الله** **عنهم** **من** **حريصة**
أخرج **للناس** **وقوله** **بجاء** **خير** **الجماع** **بين** **مرة**
الرجوع **إلى** **هذه** **الثلاثة** **بقوله** **فمن** **المغريم** **أي** **الجماع** **إلى**
ذلك **أي** **الكتاب** **والاستدلال** **بإجماع** **العصمة** **أي** **الحفظ**
والامتثال **وقوله** **وفي** **اتباع** **سبيل** **السلطان** **الصالح**
أمر **بها** **هنا** **أصل** **المرؤن** **الثلاثة** **الأول** **من** **العلماء**
العامين **ومن** **انفق** **بأوصافهم** **من** **المشاهير** **في** **الجاه**
أي **الخلاص** **كرر** **كرره** **ليثبت** **عليه** **قوله** **وهم** **القدوة**
سلك **الغاف** **في** **تاويل** **ماتوا** **ولوه** **واستخرج** **بها** **مه**
استظهر **التاويل** **صرف** **اللفظ** **عن** **ظاهره** **لقوله** **عليه**
الصلوة **والسلام** **لا** **فصله** **بجاء** **المسجد** **إلى** **المسجد**
والاستخراج **القياس** **قياس** **حد** **الحرم** **عن** **الغذف**
وإذا **اختلفوا** **أي** **المجتهدون** **في** **المروغ** **والحوادث**
أي **النوازل** **لم** **يخرج** **عن** **جماعتهم** **أي** **الصحابه** **لأن** **إجماعهم**
حجة **بإتباعه** **وتحريم** **مخالفته** **تم** **ختم** **كتاب** **به** **محمد** **صل**
الجنة **فقال** **الحمد** **له** **الذي** **هدانا** **إلى** **وقتنا** **التاليين**

عقدا

هذا الكتاب والاقدار عليه وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله ثم بين انه وفي بما اشترطه في ويجاب كتابه
فقال قال ابو محمد عبد الله بن ابي زيد رحمه الله قد
اكتنا على ما ابي بما شرطنا في اول كتابنا ان ناتي به في
كتابنا هذا من المسائل مما يستعجب به ان شاء الله تعالى
من رغب في تعليله ذلك من الصغار ومن احتاج اليه
من الكبار وفيه اي كتابنا ما يوردي اي يبلغ الجاهل
الي علم ما يستفده من دينه وهو ما ذكره في العقيدة
ويعمل به من فرائضه كالطهارة والصلاة والصوم
والحج وفيهم كثير من اصول الفقه وفوائده اي فروعه
وفيه ايض من السنن والراغب والاداب كما علمت
ذلك كله والله الحمد وانا اسأل الله عز وجل ان ي
اي اطلب منه ان يفتنا وياك عما علمنا ويعيشنا
وياك على القيام بحفظه فيما خلفنا ونحول ولا
قوة الا بالله العظيم العلي العظيم وصلي الله على
سيدنا محمد نبيه وعليه وآله وصحبه وآل واجه وذرية
وسلم سلمي كثير اقاله مولف هذا الكتاب الشرح على
ابو الحسن المالكى هجر الله له ولوالديه ولشأخه
وجميع المسلمين وانا اختم هذا الشرح وهو رابع

شرح في علي الرسالة بما ختم به إلى شاس الجواهر قال رحمه
الله اعلم ان جماع الخلق كله في تقوي الله عز وجل واستئصال
شرور النوائب حسن اسلام المرء تركه ما لا يقبىه وقد قيل
ان العاقل لا يفتن ان يري الاساعيا في تحصيل حسنة لمعاودة
او درهم لمعاشه فكيف به مع ذلك ان كان مومنا عالما بما يحل
اعده الله له من ثواب وعقاب علي الطاعة والمعصية ويحوق
علي العالم ان يتواضع لله عز وجل في علمه ويحترس من
نفسه ويقوي علي ما اشكل عليه ويقبل الرواية بحمد
ويؤمن جليسه ويدين لهم جناحه ويثبت سايله ويلزم
نفسه الصبر ويتو في الطير ويصبر عن زلة جليسه
ولا يواخذة بعثرته ومن جالس عالما فليستظر اليه يهابي
الاجلال وليست له عند المقال فان راجعه من راجعه
تقر بما لا تقنه ولا يعارضه في جواب سايل يساله فانه
يلبس بذلك علي السائل ويذري بالمستول ولا ينظر
بالعام فتنة ولا يواخذة علي عثرته وبقدرا جلاله
الطالب للعام ينتفع الطالب بما يستفيد من علمه ومن
ناظره في علمه بالسكينة والوقار وترك الاستعلاء وحسن
الثاني وجميل الادب معيان علي العلم ونعم وزير العلم
الحكم وما اوتي بالعالم من هياته نفسه عن كل دناءة وعيبا

وان لم

وان لم يكن ما ثما وان اوتي الناس بالمرقة والادب وميانه
الدين ونزاهة النفس لدو العلم وحقيق علي العالم ان لا
يخطوا خطوة لا يستفي بها ثواب الله ولا يجلس مجلسا
يخاف عاقبة وثره فان استلج بالجلوس فيه فليتم الله
عز وجل بواجب حقه في ارشاده من استخضه ووعظه
ولا يجالسهم بموافقة فيما يخالف الله عز وجل في مرضاته
ولا يفرض منته حاجه لنفسه ولا احسبه وان قام بذلك
لا يتجوا ولا يسلم فيما بينه وبين الله عز وجل ومن اجل
الله عز وجل اجلال العالم العالم العامل والجلال الامام
المعسط ومن شيم العالم ان يكون عارفا بمرأته مقبلا
علي شانه حافظا للسكينة محتررا من اخوانه فلم يودعي
الناس قدما الا معارفهم والمفروض من اشترى بمدحهم له
ولجأهم من صدقهم علي خلاصة ما يعرفه من نفسه
والله سبحانه وتعالى المستول في ان وصحه يوافقا للكمال
علي امثال ما مورفته والاحكام عن ارتكاب محظورات الله
ويلزم ما يقر به من اجرة وثوابه ويباعدنا من سخطه
وعقابه محمد واله ومحبيه وسلم تسليم كثير الي يوم
الدين قال مؤلفه رحمه الله تعالى وقد فرغت من تعليق
هذا الشرح المبارك في سابع عشر ذي الحجة الحرام سنة

خمس وعشرين وسماية والحمد لله وحده وكان الفراغ
 من كتابة هذا الشرح المبارك المفيد يوم الجمعة المباركة
 سابع شهر ذي الحجة الحرام سنة ثمانية وثمانين وما
 بين والى من هجرة عليه الصلاة والسلام علي يد
 كاتبه الفقير عبد الرحمن بلتاجي المالك لا
 رمثاوي البحر اوي غفر الله له ولوالديه
 ولشأنه ولاخوانه وجميع
 المسلمين والسلامات والموت
 والمؤمنات الاحياءهم
 والاموات امين
 والحمد لله
 العالمين
 امين
 امين
 وصلي الله على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

اللهم لا اله الا هو الحي القيوم لا تأخذه سنة